شرحان

على

مراح الأرواح فى علم الصرف



شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده بمصر
٨٥٤

شرحـــان

عـــلى

مراح الأرواح في علم الصرف

تأليف

أحمد بن علي بن مسعود

الأول — للمولى شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز

أحد علماء القرن التاسع الهجرى

(وهو بصلب الكتاب)

الثاني — الفلاح شرح المراح — لشمس الدين أحمد بن سليمان

المشهور بابن كمال باشا

(وهو بهامش الكتاب)

الطبعة الثالثة

١٣٧٩ هـ — ١٩٥٩ م

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

وَلَقَدْ صَرَّفْنَا بَيْنَهُمْ لِيَذَّكَّرُوا
(قرآن كريم)

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

اللهم يامصرف القلوب صرف قلوبنا نحو رضائك ؛ وصل على من أوتى جوامع الكلم من بين أنبيائك ؛ وعلى الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر من آله وأصحابه وأزواجه وأحبائه ؛ وعلى المقتفين بهم فى مصادرهم ومواردهم ؛ ربنا لاتؤاخذنا بالفرطات الماضية ، وسدد أمورنا فى الحال والاستقبال ، واحفظنا من الاعتلال والاختلال فى الأقوال والأفعال ، وارزقنا صحيحات النيات فى أبواب الخيرات :

قال المصنف رحمه الله تعالى عملا بالحديث المشهور والخبر المأثور واقتداء بالكتاب الكريم (بسم الله الرحمن الرحيم) وتخصيص كتابه بأول القرينين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تعالى فى النحل «سرابيل تقيكم الحر» أى والبرد ولماوقع التصنيف فى العلم الإسلامى أغنى عن كتب الصلاة على النبى عليه الصلاة والسلام لأن المقصود به التنبيه على أن المصنف من المسلمين إذ الظاهر أن لايصنف أحد إلافيما ينتمى إليه من الدين ، وأما كون المصنف من المصنفات الإسلامية فيعلم من خصوص العلم الذى فيه التصنيف ثم أظهر عبوديته واحتياجه فى بدء أمره فقال (قال) العبد (المفتقر) أى ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بماورد فى كلام الله تعالى حيث قال والله الغنى وأنتم الفقراء وتيمنا بما

صدر

الفلاح شرح المراح
(بسم الله الرحمن الرحيم) نحمدك يامن بيده الخير والجود وبقدرته تصريف كل موجود وخص الإنسان منه بخاصة أمر السجود فمن أطاعه فصحيح سالم مسعود ومن عصاه فمعتل ناقص مردود فسمعا وطاعة لاإله إلا الله المعبود ونصلى على رسولك محمد خاتم الأنبياء ومبلغ مبلغ الأنبياء وعلى آله وأصحابه الأتقياء الكرام البررة الأصفياء مانسخت الشمس باجر الظلماء وفجر عيون الأرض الماء .

(وبعد) لما رأيت المختصر فى الصرف الذى صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى شمس الملة والدين أحمد بن على بن مسعود جعلهم الله قرينا النبيه فى مقام محمود مع صغر حجمه ووجازة نظمه مشتملا على غرر الفرائد ودرر الفوائد محتويا على دقائق الأسرار العربية ونكات العلوم الأدبية ولم يقع له شرح يكشف القناع عن مخدراته ويزيل الأستار عن مستراته فلم يبرز هن شارح إلى هذا الآن لم يطمثهن إنس قبلهم ولاجان بل هم يحومون حول مطالبيه ولم يبينوا شيئا منها لطالبيه ولم يهتدوا إلى موارده سبيلا وإلى مشارع مآربه دليلا فأردت أن أشرحه شرحا يزيل صعابه ويخرج من قشره لبابه فابتدأت بنبذة منه وعرضتها إلى محط رحال الأفاضل ومحظ رجال الفضائل حضرة مولاى الهمام ملجأ كافة الأنام ممهد قواعد المنقول والمعقول مشيد أركان الفروع والأصول مبين الأحكام الدينية مزين الشرائع النبوة أسوة العلماء المتقدمين قدوة الفضلاء المتأخرين برهان الحق والدين ينبوع الفضل واليقين أستاذى المحقق والحبر المدقق لازالت رياض العلوم بلطائف بيانه زاهرة وحيض الحكم بعواطف تبيانه باهرة فلحظ إليها بعين القبول مشيرا إلى باتمام هذا المسئول فرفرف على جناح الأشبال بارشاد الحق عند السؤال عن غوامض لايظرفها البال فجد جدى فى فتق رتق مبانيه وجهد جهدى فى حل حلو معانيه حتى ظفرت إلى محض اللباب من مستودعات الفصول والأبواب ولم أقتصر على تحقيق مافى الكتاب بل أضفت إليه فوائد لطيفة من هذا الباب وقواعد شريفة لايستغنى عنها شيخ ولاشاب مما فزته من نكت مؤلفات المتقدمين ونخب مصنفات المتأخرين فافتلذت الأسى من عيونها واختلست النفائس من كنوز متونها ومما استخرجته بفكرى الفاتر ونظرى القاصر بعون الله القادر واقتصدت بين طرفى الإطناب والاقتصار والايجاز المخل والاكثار إلاأن عوائق الزمان وربائث الحدثان عاقتنى عن تنقيحه وثبطتنى عن ترشيحه فتركته بعره وطويته على غره مع أنى بالنقصان لمعترف وللخطايا لمقترف فكل ماوقع فيه سهو فمن اخترامى وإذا اتفق منى شىء فمن رمية من غير رامى على أن من شأن نوع الانسان السهو والخلل والنسيان ولهذا قال ابن عباس أول ناس أول الناس فالمرجو من أكابر الفضلاء وأماثل العلماء أن يصلحوا ماعثروا عليه من زلتى ولم يعتبونى على فرط خطيئتى ومزلتى ؛ وسميته بـ(الفلاح فى شرح المراح) وأسأل الله تعالى أن يهدينى إلى سبيل الرشاد ويوفقنى لما يرتضيه من مسلك السداد إنه ولى الاجابة والتوفيق وبتحقيق الأمنية حقيق وهو حسبى ونعم المعين (قال المفتقر) ترك المصنف دأب سائر المصنفين من افتتاح كتابهم بالحمد لله اقتداء بسيد المرسلين عليه السلام فى إظهار عجزه فى مقام الحمد حيث قال

عليه السلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وآتبع على ترك الحمد ترك الصلاة على النبى عليه السلام وعلى آله وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين ويمكن أن يقال إن مثل ترك الحمد لإظهار عجزه فى مقام الحمد بناء على أن عظمته تعالى ليست فى حد يمكن أن تعبر عنها النفوس الناطقة البشرية القاصرة حمد بناء على أن معنى الحمد فعل ينبىء عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما وأن هذا الترك فعل كذلك بل هو أبلغ وأولى من مثل الحمد لله لأن دلائل الألفاظ وضعية قد يتخلف مدلولاتها عنها بخلاف دلالة الأفعال فإنها عقلية وبهذا المعنى قيل أولى الحمد ترك الحمد ويمكن أن يقال أيضا إن قوله المفتقر إلى الله الودود حمد بناء على أن هذا القول يشعر بالتعظيم وكل ما يشعر حمد تدبر وإنما ابتدأ بالماضى لدلالته على التحقق والوقوع ولقصد الموافقة بين قوله تعالى والله الغنى وأنتم الفقراء وبين كلامه اختار المفتقر على المحتاج ونحوه فان قلت لم يقل قال الفقير مع أنه أصل قلنا لأن فى المفتقر زيادة حرف تدل على زيادة المعنى ولما كان لفظة الله اسما للذات المستجمع لجميع الصفات فكان ذكره بها ذكره بجميع صفاته قال (إلى الله الودود) دون إلى الغنى وغيره من الصفات مع أن فى الأول رعاية التضاد مع المفتقر وموافقة كلامه لكلام الله تعالى فى ذكر الغنى أيضا ولما التزم الودود لرعاية السجع مع مسعود وكان طول الكلام الأول قبيحا فى السجع لم يقل إلى الله الغنى الودود وهو فعول من وديود أى أحب يحب وهو قد يجىء بمعنى الفاعل كالصبور بمعنى الصابر وقد يجىء بمعنى المفعول كالحلوب بمعنى المحلوب فعلى الأول يكون المعنى إلى الله المحب أنبياءه وأولياءه وعلى الثانى إلى الله المحبوب فى قلوب أنبيائه وأوليائه فههنا يسوغ كلا معنييه لكن الثانى أنسب لأن إطلاق المحب على الله تعالى بتأويل وإن كان شائعا

كأمير بخلاف المحبوب (أحمد) مرفوع على أنه عطف بيان للمفتقر (ابن على) أصله عليو من العلو قلبت الواو ياء لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت (ابن مسعود غفر الله له) أى لأحمد دعاء فى صورة الإخبار بمعنى ليغفر والسر فى التعبير بالماضى فى موقع الدعاء التفاؤل فى القبول فكأن المدعو قد وقع والداعى أخبر عنه بالمضى أو إظهار الحرص فى وقوعه (ولوالديه) أى أبوى أحمد قدم نفسه فى الغفران على أبويه ليكون مستجاب الدعوة فى حقهما وقيل لمتابعة إبراهيم عليه السلام حيث قال ربِّ اغفر لى ولوالدى وقدم أبويه فى قوله (أو حسن) أى الله (إليهما) أى إلى والدى أحمد (وإليه) أى إلى أحمد حفظا للأدب أو قدم نفسه فى الغفران وأخرها فى الاحسان لرعاية السجع (اعلم) أيها الطالب لتحصيل العلوم وقوله اعلم إلى قوله أرواح بل إلى آخر الكتاب مقول القول (أن الصرف) وهو فى الأصل مصدر صرف من باب ضرب ومعناه التبديل والتغيير يقال صرفت الدراهم بالدنانير وبين الدرهمين صرف أى فضل لجودة فضة أحدهما ومنه الصيرفى والتصريف مشتق منه للمبالغة والكثرة ثم جعل الصرف والتصريف علمين لهذا العلم المعرف بأنه علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست باعراب فان قلت لما كانا علمين وكان فى التصريف مبالغة وكثرة كان الأولى أن يقول المصنف إن التصريف لكثرة تصرفات هذا العلم قلت لما كان الصرف أخف من التصريف وأصلا له وأوفق لما بعده من النحو فى الوزن وعدد الحروف اختار الصرف (أم العلوم) أى أصلها ومبدؤها لأنها يبدأ منها العلوم يقال للفاتحة أم القرآن وأم الكتاب لأنها أصل القرآن منها يبدأ القرآن وإنما شبه الصرف بالأم فى التولد يعنى كما أن الأم تلد الولد كذلك الصرف يلد الكلمة إشعارا بشدة احتياج العلوم إليها لأن الأم لا يكاد يستغنى الولد عنها فان قلت فعلى هذا يكون علم الصرف أم الكلمة لا أم العلوم والمقصود هو الثانى قلت لما كان استفادة العلوم من الكلمات والألفاظ صارت أما لها أيضا فان قيل يلزم أن يكون الصرف إما لنفسه لأنه علم مستفاد من الكلمات والألفاظ أيضا أجيب بأن المراد من العلوم ما عدا الصرف كما أن المنطق آلة لما عداه (والنحو) وهو علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء (أبوها) أى أبو العلوم شبه النحو بالأب

صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخرى وقوله (إلى الله الودود) أى المحبوب وهو المناسب للافتقار إليه متعلق بالمفتقر واختار صيغة الماضى حيث قال قال لضرورة تأخر الحكاية عن المحكى فى الواقع وإن كانت متقدمة فى الذكر لتقدم العامل على المعمول وإنما لم يقل قلت هضما لنفسه وليمكن التوصيف وإجراء الاسم عليه واختار الفرع على الأصل إظهار الزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسمى أبويه لئلا يظن أن كتابه قبل التأمل فيه من تأليفات الأوباش من مرور الأيام وكرور الأعوام فليتخذ ظهريا وليدعو لهم فعطفه على المفتقر عطف بيان فقال (أحمد بن على بن مسعود) ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والإحسان كما هو اللائق بأهل الإيمان فقال (غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه) أى إلى أحمد مقدما نفسه أولا ومؤخرا ثانيا رعاية للسجع ثم حرض على العلم الذى وقع التأليف فيه فقال مخاطبا خطاب العام (اعلم أن الصرف) اختار هذا على التصريف مع أنهما علمان على علم يعرف به أحوال أبنية الكلم التى ليست باعراب لكونه أخف وموافقا للنحو وأصلا لأنه ثلاثى وفى قوله (وأم العلوم) أى أصلها تسمية للدال باسم المدلول شبهه بالأم من حيث الولادة فكما أن الأم تلد الأولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التى هى دوال العلوم وقوالبها ولما اختلج فى صدر السامع ماذا أبوها بينه بقوله (والنحو) وهو علم يعرف به أحوال أواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء (أبوها) أى مصلح العلوم

فى الإصلاح يعنى كما أن الأب يصلح أولاده كذلك علم النحو يصلح الكلمات والألفاظ وفيه مافى التشبيه الأول وجوابه جوابه (ويقوى) من القوة وهى ضد الضعف وأصله يقوو من باب يعلم فأبدلت من الواو الأخيرة ياء لوقوعها رابعة أو حملا على ماضيه وهو قوى أصله قو وقلبت الواو الأخيرة ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار قوى ثم قلبت ياء يقوى ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ويكتب على صورة الياء لانقلابها منها وإن كانت فى الأصل واوا (فى الدرايات) وهى جمع دراية مصدر درى يدرى من باب رمى يرمى معناه علم يعلم فمعنى الدرايات أنواع العلوم مطلقا لكن لما وقعت فى مقابلة الروايات خصت بأنواع العلوم العقلية ولهذا جاز جمعها (داروها) أى عالموها وهو فاعل يقوى واسم فاعل يدرى والضمير للصرف باعتبار الأم ولهذا أنث وأصله داريون بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها فأسكنت فاجتمع ساكنان الياء والواو ثم حذفت الياء لأن الواو علامة ثم ضم الراء لأجل الواو فصار دارون ثم أضيف إلى الضمير فحذف النون لئلا يلزم اجتماع المتنافيين لأن النون لقيامه مقام التنوين يدل على تمام الكلمة وانفصالها عن غيرها والإضافة تدل على عدم تمام الكلمة واتصالها بغيرها فصار مدلولاهما متنافيين والمتنافيان لايجتمعان فكذا مايدل عليهما (ويطغى) أى يضل ولا يهتدى إلى الصواب (فى الروايات) جمع رواية وهى مصدر روى من باب ضرب معناه نقل الحديث وههنا بمعنى المرويات أى فى المنقولات ولهذا جاز جمعها (عاروها) أى جاهلوها وهو فاعل يطغى والكلام فى أصله وإعلاله وإضافته وضميره كالكلام فى داروها. اعلم أن المقصود من قوله اعلم أن الصرف إلى ههنا ترغيب فى الصرف وبيان سبب تأليف هذا الكتاب فتشبيه النحو بالأب بالتبع لا بالأصالة فلا يتوجه أن يقال لم أفرد الضمير فى قوله عاروها وداروها ولم يثن ليرجع إلى الصرف والنحو كليهما مع أن العالم بالنحو يقوى والجاهل له يطغى أيضا والفاء فى (فجمعت) جواب للشرط المحذوف تقديره إذا كان الصرف على هذه الصفات المذكورة فجمعت (فيه) أى فى الصرف (كتابا موسوما) مسمى (بمراح الأرواح) المراح اسم مكان من الروح بفتح الراء من الاستراحة والأرواح جمع روح وهى النفس الناطقة فمعناه فى الأصل موضع راحة النفوس الناطقة وإنما سمى به لأن النفس الناطقة لما كانت طالبة للكمالات العلمية وهى لا تحصل إلا بآلاتها تألمت واضطربت إلى أن تجد تلك الآلة كالمرضى تألمت إلى أن تجد دواء شافيا . ولما كان هذا الكتاب مشتملا على ماهى آلة لتلك العلوم تتلذذ به النفوس وتصير راحة (وهو) أى كتاب مراح الأرواح هذا شروع فى ترغيب الكتاب ببيان شرفه وفائدته (للصبى) أى لغير البالغ وإنما خص به بناء على الغالب إذ الغالب أن قارىء الصرف الصبيان أو لكل من يميل إليه لأن الصبى فعيل من الصباوة بمعنى الميل أصله صبيو كعليو فأعل إعلاله (جناح النجاح) جناح الطائر يده والجمع أجنحة والنجاح

شبهه بالأب من حيث الاصلاح فكما أن الأب يصلح الأولاد كذلك هذا العلم يصلح الألفاظ التى هى أوعية العلوم وقوله (ويقوى) عطف على أم العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله جعل على فالق لكونه بمعنى فلق (فى الدرايات) جمع دراية وهى التعقل مصدر بمعنى المفعول كضرب الأمير بمعنى مضروبه أى فى المدريات أى المعقولات (داروها) أى عاقلو الصرف وعالموها وتأنيث الضمير باعتبار الأم (ويطغى) أى يضل (فى الروايات) جمع رواية وهى النقل بمعنى المروى أى فى المرويات أى المنقولات (عاروها) أى العريانون من ثيابها العرى كناية عن الجهل ولذلك عداه بنفسه وإنما قال فى الدرايات يقوى وفى الروايات يطغى لأن تحصيل العلوم العقلية ممكن بدون الألفاظ وإن كان متعسرا إلا أنه لاشك فى أنه يقوى بها بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشرى لايجدون علما من العلوم الإسلامية فقهها وكلامها وعلمى تفسيرها وأخبارها إلا وافتقاره إلى العربية بين لايدفع ومكشوف لايتقنع فاذن لاشك محصلها العارى منها يضل فى سلوكه ولا يهتدى إلى مطلوبه فافتقار الروايات إليه أشد من افتقار الدرايات وإذا كان الحال على هذا المنوال (فجمعت) أى فقد جمعت لأنه ماض بمعناه وقع جزاء لشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد إذ ليس فى اللفظ فلا بد من التقدير وهذا كثير فى كلامه وعليك بالتنبه له فى مقامه ويحتمل أن يكون الجزاء محذوفا بقرينة المقام ويكون تقدير الكلام هكذا وإذا كان كذلك أردت جمع كتاب فيه فجمعت إلى الخ فيكون قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر (فيه) أى فى الصرف (كتابا موسوما) أى معلما فان الاسم علامة للمسمى (بمراح) أى محل راحة (الأرواح) وهى جمع روح بمعنى النفس وقوله (وهو) أى ذلك الكتاب مبتدأ وقوله (للصبى) خصصه بالذكر بناء على الأغلب ومراعاة لمراعاة النظير حال من خبر المبتدأ وهو قوله (جناح النجاح) أى الفوز بالمطلوب قدم عليه للسجع والجملة أعنى المبتدأ والخبر حال من كتابا استعار الجناح للكتاب

لكون

لظفر والخلاص شبه الصبى بالطير فى النجاة وهذا الكتاب بالجناح فى السببية يعنى كما أن الطير ينجو من مهلكة العدو بسبب الجناح كذلك الصبى ينجو من مهلكة الجهل ويظفر بالمقاصد العلمية بسبب هذا الكتاب قوله وهو مبتدأ وجناح النجاح خبره وللصبى يتعلق بمحذوف إذ هو حال من الخبر لأنه مفعول فى المعنى إذ تقدير الكلام أشبه هذا الكتاب بجناح النجاح ولم يلزم ذكر أداة التشبيه فى كونه مفعولا معنى فيكون من قبيل زيد عمرو راكبا أى زيد كعمرو راكبا قوله (وراح) أى طريق عطف على جناح (رحراح) أى واسع يعنى كما أن الطريق الواسع يوصل سالكه إلى مقاصده كذلك هذا الكتاب يوصل الصبى إلى مطالبه العلمية (وفى معدته) أى فى ذهن الصبى (حين راح) أى بات ذلك الصبى (مثل تفاح أوراح) أى خمر شبهه هذا الكتاب بهما فى النفع والقوة يعنى كما أن التفاح والراح إذا استعملا ينفعان البدن ويقويانه كذلك هذا الكتاب إذ تقرر مسائله فى ذهن الصبى ينفعه فكأنه حصل له المطالب العلمية قوله وفى معدته متعلق بمحذوف إذ هو حال من التفاح لأنه مفعول معنى كما فى جناح النجاح لكن أداة التشبيه مذكورة ههنا وهو مثل وهو معطوف على الخبر فتقدير الكلام وهذا الكتاب مثل تفاح أوراح كائنين فى ذهن الصبى حين النوم وعليه حكاية بعض الحكماء من تعجبه ممن مات وفى بطنه تفاح أو خمر (و) قوله (بالله) يتعلق بقوله (أعتصم عما) أصله عن ما فأدغم النون فى الميم بعد قلب النون ميما لقربهما فى المخرج (يصم) أى يعيب والمستكن فيه عائد إلى ما وأصله يوصم كيوعد فأعل كإعلاله قوله (وأستعين) عطف على أعتصم أى وبالله أستعين أى أطلب الإعانة فى كل مطلوب (وهو) أى الله تعالى (نعم) وهو فعل مدح منقول من قولك نعم فلان إذا أصابت نعمه إلى المدح فأزيل عن موضوعه فشابه الحروف فلم يتصرف وبيان النقل أنه كسر النون إتباعا للعين فصار نعم بكسرتين ثم حذفت كسرة العين تخفيفا فصار نعم كذا قيل (المولى) أى الناصر (وهو نعم المعين. اعلم) أيها الطالب لهذا الفن والشارع فيه (أسعدك الله) دعاء للمخاطب بقوله اعلم (أن الصراف) أى الشارع فى الصرف وإنما عبر عنه به إما بتأويل الإرادة أى أن من أراد أن يكون صرافا وإما تفاؤلا كأنه حين شرع صار صرافا وإما باعتبار مايئول إليه كما فى قوله تعالى إنى أرانى أعصر خمرا والمعصور العنب وإنما قال (يحتاج) دون محتاج ليدل على التجدد (فى معرفة الأوزان) أى الصيغ مثل نصر وردوأخذ ووعد وقال ورمى وطوى (إلى) معرفة (سبعة أبواب)

لكون كل منهما سببا للنجح وإضافته إلى النجاح من قبيل إضافة السبب إلى المسبب وليس فى الصبى استعارة مصرحة إذ المراد به معناه الحقيقى بل مكنية شبهه بالطير فى طلب النجاح وإثبات الجناح له قرينتها والجناح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت قرينة للمكنية إذ لا يجب أن يكون قرينة المكنية استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى «ينقضون عهد الله» وفى استعارة الجناح غير فائدتها العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح وقوله (وراح) أى كف (رحراح) أى واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة الكف كناية عن الشمول والإحاطة وعدم فوت شىء منه مثل طول الذراع وبسط الباع أى هذا الكتاب للصبى مثل الكف الواسع إذ جعل وسيلة لأخذ العلوم وإحاطتها لا يفوته شىء منها كما أن ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحط به غيره بسببه والواو فى قوله (وفى معدته) أى فى ذهن الصبى استعار المعدة للذهن لكون كل منهما محلا للغذاء فان الذهن محل غذاء الأرواح كما أن المعدة محل غذاء الأشباح للعطف والجار والمجرور متعلق براح فى قوله (حين راح) أى حصل هذا الكتاب قدم عليه للسجع استعار الراح وهو البيتوتة للحصول تشبيها له بها فى التمكن والتقرر وفى هذه الاستعارة فائدة التجنيس التام وعامل الظرف أعنى حين ما يدل عليه لفظ المثل فى قوله (مثل تفاح أوراح) عطفه تنبيها على استقلال كل واحد منهما فى كونه مشبها به مثل قوله ـ ولا تطع منهم آثما أو كفورا ـ يعنى أن ذلك الكتاب جناح النجاح وراح رحراح ومثل تفاح أو راح أى شبههما فى المنفعة وقت حصوله فى ذهنه وخاطره وقوله (وبالله) لا بغيره متعلق بقوله (أعتصم) قدم عليه للتخصيص كما أشرنا إليه وقوله (عما يصم) أى يعيب متعلق بأعتصم (وأستعين) إليه فى جميع المهمات (و) قوله (هو) أى الله تعالى مخصوص بالمدح الذى فى قوله (نعم المولى) أى الناصر (و) هو (نعم المعين) لما ختم كلامه فى ديباجة كتابه وبين مقوله شرع يبين أن الكتاب المجموع فى الصرف الموسوم بمراح الأرواح فقال (اعلم) إحضارا لذهن المخاطب وترغيبا له فى استماع مايعقبه ثم دعا له (أسعدك الله) تنشيطا له وليتفاءل بالإسعاد فى مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الإعراب ومفعول اعلم قوله (أن الصراف) أى المريد لتحصيل علم الصرف ولا شك أنه حال إرادته لتحصيله محتاج فى الكلام ترغيب له على تحصيل الأبواب السبعة حيث أوهم أن العالم بالصرف على وجه المبالغة (يحتاج) على الاستمرار التجددى (فى معرفة الأوزان) أى الموزونات الجزئية التى هى الغاية والغرض من تحصيل الصرف (إلى) معرفة أحكام (سبعة أبواب) أى أنواع من أنواع الموزونات فما ظنك بغيره وما يقال من أن العالم

وإنما انحصرت الأبواب فى السبعة لأن الكلمة لا يخلو من أن يوجد فى حروفها الأصلية حرف علة أو ملحق حرف علة أو لا يوجد شىء منهما الثالث (الصحيح) والثانى وهو ما يوجد فيها ملحق حرف علة إن كان كونه ملحقا لها باعتبار التكرر فهو (المضاعف) وإن كان باعتبار الانفراد سواء كان فى الفاء أو العين أو اللام فهو (المهموز) وإنما قلنا إن حرف التضعيف والهمزة ملحق حرف علة لأنهما قد يقلبان حرف علة فى مثل تقضى البازى أصله تقضض فقلبت الضاد الثانية ياء وفى مثل إيمان أصله إءمان بهمزتين قلبت الثانية ياء والأول وهو ما يوجد فيها حرف علة لا يخلو من أن يكون ذلك الحرف واحدا أو أكثر فان كان واحدا فان كان فى الفاء فهو (المثال) وإن كان فى العين فهو (الأجوف) وإن كان فى اللام فهو (الناقص) وإن كان أكثر من واحد فهو (اللفيف) المفروق إن كان فى الفاء واللام والمقرون إن كان فى العين واللام ولم يعتبر المصنف بما كان فاؤه وعينه حرف علة نحو ويل ويوم وما كان فاؤه وعينه ولامه حرف علة مثل واو وياء فى اسمى حرفين كما اعتبرهما الزنجانى وغيره حتى جعلوا أقسام المعتلات سبعة لا خمسة لعدم بناء الفعل منهما فمقصود المصنف بيان أوزان المشتقات ويؤيده عطف قوله (واشتقاق تسعة أشياء) على قوله سبعة أبواب ومعناه إلى معرفة اشتقاق تسعة أشياء (من كل مصدر) فان قلت يرد عليه المصادر التى لا يشتق منها شىء كويل وويح قلت المراد من اشتقاق تسعة أشياء اشتقاقها منه إن وجدت ويحتمل أن يكون بناء على الغالب وإنما انحصر الاشتقاق فى التسعة لأن

مايشتق من المصدر إما أن يكون فعلا أو اسما فان كان فعلا فلا يخلو من أن يكون اخباريا أو إنشائيا فان كان إخباريا فان لم يتعاقب فى أوله الزوائد الأربع وهى حروف أتين فهو (الماضى) وإن تعاقب فهو (المستقبل) وإن كان إنشائيا فان دل على طلب الفعل فهو (الأمر) وإن دل على ترك الفعل فهو (النهى) وإن كان اسما فان دل على ذات من قام به الفعل فهو (اسم الفاعل) وإن دل على ذات من وقع عليه الفعل فهو (اسم المفعول) وإن دل على ما وقع فيه الفعل فان كان مكانه فهو (اسم المكان) وإن كان زمانا فهو (اسم الزمان) وإن دل على ما وقع الفعل بسببه فهو (اسم الآلة) ولم يذكر النفى والجحد لمشابهة النفى صورة والجحد معنى للنهى فان قلت الصفة المشبهة وأفعل التفضيل من المشتقات ولم يذكرهما المصنف قلت هما داخلان فى اسم الفاعل فان قلت التصغير مشتق من المصدر بزيادة الياء مثل نصر ونصير قلت لا نسلم أنه مشتق منه وزيادة الياء من قبيل الزيادة لإفادة المعنى لا الاشتقاق كما صرح وابه ويدل عليه عدم اختصاصه بالمشتقات بل يجرى أيضا فى الجوامد رجل ورجيل فان قلت هذا الكلام يدل على أن اسم الفاعل والمفعول مشتقان من المصدر وكذا الزمان والمكان والآلة وكذا الأمر والنهى وقد صرح فيما سيأتى أنها مشتقات من المضارع أجيب بأنها مشتقات من المصدر بالتوسط لأنها مشتقات من الفعل وهو مشتق من المصدر فتكون هى مشتقة من المصدر كما هو مذهب السيرافى والفاء فى قوله (فكسرته) جواب للشرط المحذوف تقديره إذا احتاج الصراف فى معرفة الأوزان إلى سبعة أبواب فكسرت هذا الكتاب (على سبعة) بيان (أبواب) مذكورة إجمالا أى طويته مستعار من كسر الطائر جناحيه إذا ضمهما للوقوع وانقض (الباب الأول) من تلك الأبواب السبعة (فى) بيان بناء (الصحيح) قدمه على سائر الأبواب إما لسهولة حفظه عند المبتدى والتعليم من الأسهل إلى الأصعب وإما لكونه مقيسا عليه للمعتلات وإما لكونه مفهومه عدميا ومفهوم ما سواه وجوديا وكون العدمى مقدما على الوجودى لأصالته وبعضهم قدم المعتلات على الصحيح نظرا إلى أن مفهومه عدمى ومفهومها وجودى والوجودى لشرفه مقدم

بالفعل يحتاج إليها أيضا لامتناع حصول الشىء بدون شرائطه وما يتوقف عليه فليس مما يعتد به عرفا إذ لا يقال فى متعارف اللغة لمن حصل المطلوب إنه يحتاج إلى شرائطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا . ثم شرع فى تعداد تلك الأبواب فقال (الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال والأجوف والناقص واللفيف) ولا يخفى وجه الضبط على من تصور مفهوماتها وستطلع عليها إن شاء الله تعالى فى تضاعيف مباحثها (و) كما أن الصراف يحتاج فى معرفة الأوزان إلى معرفة سبعة أبواب كذلك يحتاج فيها إلى معرفة (اشتقاق) أى إخراج (تسعة أشياء من كل مصدر) إما بواسطة أو بدونها وتلك الأشياء التسعة المشتقة منه (وهى الماضى والمستقبل والأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة) وإذا كان الصراف يحتاج إلى الأنواع السبعة (فكسرته) أى الكتاب وجعلته مشتملا (على سبعة أبواب) كل باب منها فى بيان نوع من تلك الأنواع وكان المناسب لسياق كلامه أن يقول على ثمانية أبواب أحدها فى الاشتقاق لكن لما كان معرفة هيآت المفردات إنما تتم بمعرفة نسب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف بلا شبهة وإن كان الحق أنه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة ولا شك أن أبواب الصرف سبعة أدرجه فى تلك الأبواب ولم يجعله بابا على حدة وذكره فى أول تلك الأبواب إشارة إلى ما ذكرنا (الباب الأول) من تلك الأبواب المكسور عليها الكتاب (فى) بيان البناء (الصحيح) ولما كان المقصود الأصلى البحث عن أحوال الأبنية وكانت أبنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها عن التغيرات الكثيرة وكونها مقيسا عليها

لسائرها

على العدمى ولكل وجهة هو موليها ولعدم الفرق بين الصحيح والسالم عند المصنف عرف الصحيح بقوله (**الصحيح هو الذى ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة ولا تضعيف ولا همزة**) وإنما اعتبر ألا يكون فيه تضعيف ولا همزة لترتيب بعض أحكام حرف العلة عليهما من الحذف والقلب كما سيأتى وبعضهم جعل هذا التعريف للسالم وعرف الصحيح بما ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام حرف علة فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا فكل سالم صحيح من غير عكس والتعريف

المذكور يصدق على ما لا يوجد فيه حرف علة أصلا (نحو ضرب) وعلى ما يوجد فيه لكن ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام نحو حوقل وعشير فان الواو والياء بهما ليسا فى مقابلة شىء منهما وإنما قال (واختص الفاء والعين واللام للوزن) ولم يقل واختص فعل ليمكن جعله وزنا للمتحركات المختلفة (حتى يكون فيه) أى الوزن (من حروف الشفة) وهو الفاء (والوسط) وهو اللام (والحلق) وهو العين (شىء) أى حرف فان قلت هذا الدليل منقوض بمثل عمل لوجود حروف المخارج الثلاثة المعتبرة فيه . قلت نعم لكن لما كان المركب من تلك الحروف وهو فعل شاملا لجميع أفراد الفعل من القولى والفعلى مع الفائدة المذكورة اختصت للوزن وإنما اختار الثلاثى للوزن دون الرباعى والخماسى لأنه لو كان رباعيا أو خماسيا يكون وزن الثلاثى بحذف حرف أو حرفين ولو كان ثلاثيا يكون وزن الرباعى والخماسى بزيادة حرف أو حرفين والزيادة أسهل من الحذف عندهم قوله (فقولنا) مبتدأ وقوله (الضرب) مقول القول باعتبار لفظه لا باعتبار معناه ولهذا لم يجب كونه جملة وقوله (مصدر) خبره وقوله (يتولد منه) أى من ذلك المصدر بطريق الاشتقاق (الأشياء التسعة) المذكورة صفة مصدر (وهو) أى المصدر معلوما كان أو مجهولا (أصل) للفعل معلوما كان أو مجهولا فالمصدر المعلوم أصل للفعل المعلوم والمصدر المجهول أصل للفعل المجهول (فى الاشتقاق) لا فى العمل (عند) أصحابنا (البصريين) لا عند الكوفيين (لأن مفهومه) أى مفهوم المصدر (واحد) وهو الحدث فقط (ومفهوم الفعل متعدد) لا واحد (لدلالته على الحدث و) على (الزمان) ماضيا كان أو مضارعا (و) لا شبهة أن (الواحد قبل

لسائرها قدم باب الصحيح ولما توقف البحث عنه على تصوره عرفه فقال (الصحيح) واضعا المظهر موضع الضمير إشارة إلى أن المراد به غير الأول فان المراد بالأول ما صدق عليه الصحيح وبالثانى مفهومه وما يقال إن المعرفة إذا أعيدت فهى عين الأول فليس على الإطلاق أى الصحيح فى اصطلاح أهل الصرف (هو) البناء (الذى ليس) فيه (فى مقابلة الفاء والعين واللام) من فعل (حرف علة) هى الواو والياء والألف وليس فى تلك المقابلة أيضا (تضعيف) أى حرفان من جنس واحد (و) ليس فيها أيضا (همزة) فيدخل (نحو ضرب) إذ ليس فيه فى مقابلة فاء فعل إلا الضاد وفى مقابلة عينه إلا الراء وفى مقابلة لامه إلا الباء وليس شىء من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس فيه أيضا حرفان من جنس واحد فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به ويدخل فيه أيضا نحو حوقل وضارب ويضرب ومضروب واقعنسس (واختص الفاء والعين واللام) من بين الحروف الباقية (للوزن) والمعيار (حتى يكون فيه) أى فى الوزن (من حروف الشفة والوسط والحلق) التى هى المخارج الكلية (شىء) أى حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف فى غيره كما أن كونه شاملا للأفعال وجه آخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره إياها لكن إذا طلب لهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الآخر مرجحا كعكسه على نحو جعل وإذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحا لأن فعل من باب فتح وعمل من باب علم وإنما لم يقل واختص فعل للوزن واحتاج إلى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للمتحركات بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن إذ لو قال فعل لما صلح لكونه وزنا لعلم وحسن ويزاد فى الرباعى لام ثانية نحو فعلل فى نحو جعفر ولام ثالثة فى الخماسى نحو فعلل فى نحو جحمرش وإنما يزاد اللام دون غيره لأن الزيادة بالآخر أولى فالأولى أن يزاد من جنس الآخر ولما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع فى بحث الاشتقاق وما يتعلق به فقال إذا عرفت هذا (فقولنا) أى مقولنا وملفوظنا الذى هو (الضرب مصدر) فى اصطلاح هذا الفن أى فرد مما يصدق عليه المصدر والجملة أعنى (يتولد منه الأشياء التسعة) المذكورة إما خبر بعد خبر أو حال من الضرب (وهو) أى المصدر المصطلح كضرب (أصل) للفعل المصطلح كضرب معروفه لمعروفه ومجهوله لمجهوله إلا أن صيغة بناء المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الأفعال فإذا قيل ضرب ضربا علم أن المصدر معلوم فإذا قيل ضرب ضربا علم أن المصدر مجهول وإذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن (فى) جنس (الاشتقاق) لا فى جنس آخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب إن شاء الله تعالى (عند البصريين) من الصرفيين وإنما قلنا إن المصدر أصل للفعل فى الاشتقاق (لأن مفهومه) أى معنى المصدر (واحد) وجزء (ومفهوم الفعل) أى المعنى الذى يفهم منه بحسب الوضع (متعدد) وكل وأما تسمع بالمعيدى فليس بحسبه (لدلالته) أى لدلالة الفعل بحسب الوضع (على الحدث والزمان) أى زمان ذلك الحدث من الأزمنة الثلاثة (والواحد قبل

المتعدد) وأصل له فكذا مايدل على الواحد قبل مايدل على المتعدد وأصل له ولما توجه أن يقال إن الدليل المذكور لايدل على كون المصدر أصلا لغير الأفعال من الأشياء التسعة لعدم دلالته على الزمان أجاب بقوله (وإذا كان أصلا للأفعال يكون أصلا لمتعلقاتها) أى من غير نظر إلى جريان الدليل المذكور فيها بل بمجرد كونها متعلقات الأفعال فحاصل معنى كلامه أنه إذا كانت الأفعال أصلا لمتعلقاتها عندهم ودل الدليل على أن المصدر أصل للأفعال ثبت أن المصدر أصل لمتعلقاتها بالواسطة هذا هو الحق ومن الشارحين من اعترض بأنه لايلزم من كون المصدر أصلا للأفعال من حيث التعدد المذكور كون المصدر أصلا لمتعلقات الأفعال لأن التعدد المذكور ليس بموجود فى بعضها كاسم الفاعل فانه لايدل على الزمان وأجاب عنه بعض آخر بقوله نعم إن التعدد المذكور ليس بثابت إلا أن التعدد ثابت فيه باعتبار آخر لأنه يدل على الحدث والذات وكل ذلك ظلمات بعضها فوق بعض (أو لأنه) أى المصدر (اسم والاسم مستغن عن الفعل) أى فى الإفادة ينتج أن المصدر مستغن عن الفعل ثم تجعلها صغرى لقولنا فكل مستغن عن الفعل فهو أصل له فنقول المصدر مستغن عن الفعل وكل مستغن عن الفعل فهو أصل له ينتج أن المصدر أصل له

وهو المطلوب فان قلت مجرد إثبات استغناء المصدر عن الفعل لا يكفى فى أصالة المصدر لجواز الاستغناء من الطرفين بل لابد من إثبات احتياج الفعل إلى المصدر ليتم المطلوب . قلت احتياج الفعل إلى الاسم فى الإفادة معلوم معهود ولهذا لم يذكر، ولقائل أن يقول إن أصالة المصدر فى الإفادة لاتدل على أصالته فى الاشتقاق لأن الاشتقاق ليس هو الإفادة ولا لازما لها فتأمل. اعلم أن هذا الدليل لو تم لدل على أصالة المصدر بطريق الالتزام وكذا الدليل الأول وأما الدليل الثالث فمبنى على التحقيق ولهذا فصله عما قبله فقال (وأيضا) ولم يقل أو لأنه (إنما يقال له مصدر) أى إنما سمى المصدر مصدرا (لأن هذه الأشياء التسعة) المذكورة (تصدر عنه) لأن معنى المصدر لغة موضع يصدر عنه الإبل. فان قلت هذا القول بيان لتسمية المصدر مصدرا لصدور الأشياء التسعة عنه وذا لا يمكن إلا بعد ثبوت كون المصدر أصلا فيلزم المصادرة قلت معنى الاستدلال به أنهم جعلوا سبب تسمية المصدر مصدر الصدور الأشياء التسعة عنه فلو لم يكن المصدر أصلا عندهم لما جعلوا سبب التسمية ذلك هذا وكل ما ذكره المصنف من الاستدلالات كلام ظاهرى والتحقيق ما ذكره الفاضل الرضى حيث قال قال البصريون كل فرع يصاغ عن أصل ينبغى أن يكون فيه ما فى الأصل وزيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التى هى الغرض من وضع الفعل لأنه كان يحصل من نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة الضرب إلى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه آخر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان ولما ذكر أن المصدر أصل فى الاشتقاق عند البصريين وجب عليه أمران بيان ماهية الاشتقاق والاستدلال على أصالة المصدر فيه والأصل أن يقدم التعريف على الاستدلال لكنه قدم الاستدلال لئلا يقع الفصل بين الدعوى ودليلها مع أن معنى الاشتقاق معلوم بوجه ما . ثم لما فرغ من الاستدلال بادر إلى بيان ماهية الاشتقاق قبل ذكر متمسكات للكوفيين ليتضح المقصود لكنه قدم تعريف مطلق اشتقاق على

المتعدد) ولا شك أن مايدل على الواحد أعنى المصدر أيضا يكون قبل مايدل على المتعدد أعنى الفعل وفيه نظر لأنه يجوز أن يكون المصدر باعتبار مفهومه متقدما وباعتبار وضعه متأخرا (وإذا كان) المصدر (أصلا للأفعال) فى الاشتقاق (يكون أصلا) أيضا (لمتعلقاتها) أى لمتعلقات الأفعال من اسمى الفاعل والمفعول وغيرهما من حيث تعلقها بها وإن لم تكن تلك العلة موجودة فيها (أو) نقول المصدر أصل (لأنه) أى المصدر (اسم) لصدق التعريف عليه (والاسم مستغن عن الفعل) أى غير محتاج إليه فى الإفادة التى هى الغرض من وضع الألفاظ لأن التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها إلى الاسم لأن التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك أن المحتاج إليه أصل للمحتاج وفيه أيضا نظر لأن الأصالة فى الإفادة عند التركيب لا تستلزم التقدم فى الوضع والكلام فيه (و) نقول (أيضا) كالدليلين الأولين فى الاستدلال على أصالة المصدر فى الاشتقاق أنه (يقال له) أى يطلق على ما صدق عليه الاسم الذى هو المصدر كضرب (مصدرا) أى هذا الاسم (لأن هذه الأشياء) السبعة المذكورة (تصدر عنه) أى عما صدق عليه المصدر فان معنى المصدر موضع الصدور فضرب مثلا إنما سمى باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الأشياء الثمانية وفيه أيضا نظر لأن باب المجاز مفتوح فلم لا يجوز أن يكون لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور أو يكون بمعنى الصادر كالمجاز بمعنى الجائز أو يكون بمعنى مصدرية كضرب الأمير ومع هذا الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم أن يقولوا كل فرع يصاغ من أصل ينبغى أن يكون فيه ما فى الأصل مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة الثلاثة التى هى الغرض من وضع الفعل لأنه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب إلى زيد لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر أى على الحدث وبوزنه على الزمان ؛ ولما وقع ذكر الاشتقاق على أنه قيد فى الحكم

الحكم بأصالة المصدر أو الفعل وإثباتها الذى هو المقصود الأصلى من الكلام فى هذا المقام وكان المراد منه فى محل النزاع قسما منه عرفه أولا وقسمه إلى أقسامه ثانيا وبين ماهو المراد منه فى محل النزاع ثالثا على ماهو مقتضى الترتيب إلا أنه أخر عن أدلة أحد المتخاصمين ولم يبادر إليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود أصلى كما أشرنا إليه لا أنه قدمها على ذكر مذهب الآخر وأدلته إشارة إلى حقية مذهب الفريق الأول كما نبه عليها بقوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر وسينبه عليه أيضا بقوله الأفعال التى تشتق من المصدر فكأنه جعله حكما متفقا عليه لا خلاف فيه لأحد فذكر جميع مايتعلق به ثم لما فرغ منه استشعر خلافا فذكره (الاشتقاق) فى اللغة أخذ شق الشىء فهو متعد وفى الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث إنه صادر عن الواضع احتجنا إلى العلم به لا إلى عمله فاحتجنا إلى تحديده بحسب العلم وإن اعتبرناه من حيث يحتاج أحدنا إلى عمله عرفناه باعتبار العمل أما تعريفه باعتبار العمل فهو أن تأخذ من اللفظ ما يناسبه فى التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه وأما تعريفه بحسب العلم ف(هو) كما قال (أن تجد) أنت أى علمك على أن تجد من أفعال القلوب لا بمعنى المصادفة (بين اللفظين) مفعول ثان لتجد ومفعوله الأول قوله (تناسبا) وهو أعم من الموافقة (فى اللفظ) أى فى تركيب حروفه الأصول فان حروف الزيادة كما فى الاستعجال والاستباق لا عبرة بها احترز به عن نحو قعد وجلس (والمعنى) احترز به عن نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف لمطلق الاشتقاق المتناول لأنواعه الثلاثة وقدم التناسب فى اللفظ لأن الأخذ المعتبر فى الاشتقاق باعتبار العمل الذى هو المقصود من الاشتقاق بحسب العلم إنما يتحقق فى اللفظ وللتنبيه على ذلك المقصود اهتم بتقديم بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه على أقسامه إنما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوى مع أنه معتبر فيها على ما سنشير إليه إن شاء الله تعالى ومن قدم التناسب فى المعنى كالميدانى نظر إلى أن هذا الأخذ إنما هو المعنى فلكل وجهة إلا أن نظر المصنف أنسب للنص. والحاصل من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه فكأنه قيل العلم بالاشتقاق هو أن تجد بين اللفظين تناسبا فى التركيب والمعنى فتعرف ارتداد أحدهما إلى الآخر وأخذه منه فأشار بذكر اللفظين وذكر التناسب فى اللفظ والمعنى إلى أنه لابد بين المشتق والمشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ لأن معنى التناسب يقتضى ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا والقتل إذ لا تغاير بينهما فى المعنى ويخرج أيضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب إذ لا اتحاد بينهما بوجه فى المعنى وكذلك يخرج نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث إذ لا تغاير بينهما فى اللفظ ويخرج أيضا ذئب وسرحان إذ لا اتحاد بينهما بوجه فى اللفظ ويدخل فيه ضرب والضرب وجذب وجبذ ونهق ونعق لأن التناسب أعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك أن بين الأولين وبين الأوسطين وبين الأخيرين مناسبة كما سنذكره إن شاء الله تعالى وإنما قلنا فى المغايرة اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب فان حركة آخر الفعل بنائية وحركة آخر المصدر إعرابية والأولى كالجزء من الكلمة لثباتها وبناء الكلمة عليها وإن كان أصلها السكون إلا أنها لم تستعمل على الأصل فى غيرها حال الوقف والثانية عارضة لا اعتداد بها لانتفائها عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا فى غير حال الوقف أيضا وبهذا سقط ما قيل إن عنيت بالحركة الحركة الشخصية من الرفع وغيره سلمنا أنها غير لازمة فى الاسمى ولكن لم قلت إن مطلق حركة الاعراب غير لازمة ونظير الاشتقاق ليس فى حركة معينة بل فى مطلق الحركة وإن عنيت بها مطلق الحركة منعنا

تعريف الاشتقاق المتنازع فيه لفائدة نذكرها إن شاء الله تعالى فقال (الاشتقاق هو أن تجد بين اللفظين) أى المتغايرين وذلك التغاير قد يكون بزيادة حرف كزيادة الألف فى مثل الضارب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بزيادة الحركة كزيادة فتحة الراء فى ضرب فانه مشتق من الضرب وقد يكون بنقص حرف كنقص الواو من قل فانه مشتق من القول كذا قيل (تناسبا فى اللفظ) وهو يتناول التناسب فى نفس حروف اللفظ نحو ضرب وضارب والتناسب فى مخرج حروف اللفظ نحو نعق ونهق (والمعنى) فان قلت هذا التعريف غير مستقيم لأن الاشتقاق وصف اللفظ والوجدان المذكور وصف المخاطب فلا يكون أحدهما هو الآخر قلت معنى كلامه الاشتقاق التناسب الموجود بين اللفظين فى اللفظ والمعنى لكنه تسامح فقدم الوجدان عليه تنبيها على أن ذلك التناسب من الموجودات فى نفس الأمر لا من الاعتبارات المحضة ونظيره ما قيل فى تعريف الوحدة إنها تعقل عدم الانقسام تنبيها على أنها من المعانى العقلية لا من الأمور العينية فالتناسب بين اللفظين جنس شامل للتناسب فى اللفظ والمعنى معا والتناسب فى اللفظ فقط والتناسب فى المعنى فقط وقوله فى اللفظ والمعنى فصل يخرج التناسب فى اللفظ فقط كما فى ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى الذهاب فان فعل أحدهما لا يكون مشتقا من الآخر والتناسب فى المعنى فقط كما فى القعود

والجلوس فان فعل أحدهما لا يكون مشتقا من الآخر (وهو) أى الاشتقاق المطلق المعرف (ثلاثة أنواع) عند أصحاب هذا الفن إما بالاستقراء أو بالحصر العقلى لأنه إما بالتقديم والتأخير وإما بالتبديل وإما بغيرهما. الثالث (اشتقاق صغير وهو أن يكون بينهما) أى بين اللفظين (تناسب فى الحروف والترتيب) أى فى ترتيب تلك الحروف فان قلت المطلق إنما يتحصل نوعا بانضمام قيد زائد وههنا ليس كذلك لأن معنى مطلق الاشتقاق كما حققته تناسب اللفظين فى اللفظ والمعنى جميعا ومعنى هذا النوع منه على ما ذكرته تناسب اللفظين فى اللفظ فقط لأن التناسب فى الحروف والترتيب تناسب لفظى فلا يكون تحصيل النوع بانضمام قيد بل بانتقاص قيد وهو فى المعنى وهو غير جائز بالاتفاق قلت قيد فى المعنى محذوف مقدر فى هذا التعريف وفى تعريفى النوعين الآخرين أيضا بناء على فهم المبتدى مع أنه لا يتعلق به غرض تحصيل نوع فان قلت فعلى هذا لم يبق بين المطلق وبين النوع منه فرق وهو غير جائز أيضا قلت معنى المطلق تناسب اللفظين مطلقا أعم من أن يكون التناسب فى الحروف والترتيب جميعا أو أن يكون فى الحروف فقط أو أن يكون فى مخرج الحروف وكل من هذا التناسب الثلاثة تناسب خاص فافترقا ثم إن تحقق ذلك المطلق فى ضمن الخاص الأول صار نوعا من الاشتقاق المطلق يسمى صغيرا لكونه معلوما بأدنى تأمل

بسبب اشتراكهما فى الحروف وترتيبها (نحو) اشتقاق (ضرب من الضرب) وإن تحقق فى ضمن الثانى صار نوعا آخر منه يسمى كبيرا لكونه معلوما بتأمل قوى لعدم اشتراكهما فى الترتيب وإن تحقق فى الثالث صار نوعا ثالثا منه يسمى أكبر لكونه معلوما بتأمل أقوى لعدم اشتراكهما فى نفس الحروف . اعلم أنهم عرفوا الاشتقاق الصغير بانقطاع فرع من أصل يدور فى تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى (و) الأول وهو ما يكون بالتقديم والتأخير اشتقاق (كبير وهو أن يكون بينهما تناسب فى اللفظ والمعنى) حق العبارة أن يكون فى الحروف (دون قال الترتيب) كما يعرفه الذوق السليم من سياق الكلام لكنه تسامح بناء على ظهور المراد (نحو) اشتقاق (جبذ) بتقديم الباء (من الجذب) بتأخيره وفى تعريف هذا النوع وفى النوع الأخير أيضا ما فى تعريف النوع المتقدم من السؤال والجواب تدبر . قيل الكبير أن يكون بين كلمتين تناسب فى اللفظ والمعنى فهو أعم من أن يكون اسمين أو فعلين أو أحدهما اسما والآخر فعلا أو مجردين أو مزيدين أو أحدهما مجردا والآخر مزيدا وأن يزيد معنى المشتق أولا وأن يترتب الحروف أولا (و) الثانى وهو ما يكون بالتبديل اشتقاق (أكبر وهو أن يكون بينهما تناسب فى المخرج) دون نفس حروف اللفظ (نحو) اشتقاق (نعق من النهق) بابدال العين من الهاء (والمراد من الاشتقاق) المتنازع فيه بين الفريقين (المذكور) فى قولنا وهو أصل فى الاشتقاق (ههنا اشتقاق صغير) قيل وأما غيره فيجوز أن يجعل كل منها أصلا بالاتفاق فان قلت فما الفائدة حينئذ فى تعريف مطلق الاشتقاق ثم تقسيمه إلى ثلاثة أنواع قلت الفائدة زيادة اتضاح المراد عند المبتدى وتميزه فضل تميز إذ معرفة حقيقة النوع إنما هى بمعرفة جنسه وفصله ويمكن أن يقال المراد من الاشتقاق المطلق المذكور المعرف اشتقاق صغير على معنى أن الغرض من تعريف الاشتقاق المطلق معرفة الاشتقاق الصغير على حذف المضاف فى الموضعين

عدم اللزوم . ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع فى تقسيمه فقال (وهو) أى الاشتقاق المعرف (على ثلاثة أنواع) أحدها اشتقاق (صغير وهو) علم (أن يكون بينهما) أى بين اللفظين (تناسب) أى توافق (فى الحروف والترتيب) أى ترتيب تلك الحروف وفى المعنى أيضا (نحو) اشتقاق (ضرب) ماضيا (من الضرب) مصدرا (و) ثانيها اشتقاق (كبير وهو) علم (أن يكون بينهما تناسب فى اللفظ والمعنى دون الترتيب) سواء كان مع الموافقة فى المعنى (نحو) اشتقاق (جبذ من الجذب) وهما متوافقان فى المعنى أو مع المناسبة فيه بدون الموافقة نحو ثلم من الثلب والأول الاخلال بالحائط والثانى الاخلال بالعرض فهما متناسبان فى المعنى (و) ثالثها اشتقاق (أكبر وهو أن يكون بينهما تناسب فى المخرج والمعنى) فان التناسب فى المخرج تناسب فى الحروف باعتبار المخرج (نحو) اشتقاق (نعق من النهق) والأول صوت الغراب والثانى صوت الحمار فهما متناسبان فى المعنى وتناسبهما فى المخرج ظاهر إذ العين والهاء كلاهما من الحلق ويعلم من تعريفاتها وجه الحصر فيها لأنه إن اعتبر الموافقة فى الحروف مع الترتيب فهو صغير سمى به لكفاية تأمل قليل فى العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة العمل وإن اعتبر الموافقة فى الحروف بدون الترتيب فهو كبير لاحتياجه إلى تأمل كثير فى العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه وإن اعتبر عدم تناسب الحروف فهو أكبر لاحتياجه إلى تأمل أكثر فى العلم بالاشتقاق بسبب تبدل الحروف فيه : ولما فرغ من تعريف الاشتقاق وتقسيمه إلى أقسامه وتعريف كل قسم منها شرع يبين المراد منه فى محل النزاع فقال (فالمراد بالاشتقاق المذكور ههنا) أى فى قوله وهو أصل فى الاشتقاق وفى قوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر (هو اشتقاق صغير) فانه الكامل والمتبادر عند الإطلاق وإنما كان هو المراد لأن النزاع إنما هو فى الأصالة فى هذا الاشتقاق : ولما فرغ من بيان مذهب الفريق الأول وتقرير أدلتهم وما يتعلق به من بحث الاشتقاق شرع فى بيان مذهب الفريق الثانى فقال

لكن الأول أوفق . ولما فرغ من استدلالات البصريين على أصالة المصدر وبيان ماهية الاشتقاق شرع فى استدلالات الكوفيين على أصالة الفعل فيه بطريق المعارضة لكن لما كان فى أدلتهم ضعف لم يقل استدل بل قال (قال الكوفيون ينبغى) أى يجب (أن يكون الفعل أصلا) فى الاشتقاق (لأن إعلاله) وهو تغيير حرف العلة للتخفيف وهو قد يكون بالقلب كما فى قال وقد يكون بالحذف كما فى قلت وقد يكون بالاسكان كما فى يقول (مدار) أى سبب يثبت الأثر بثبوته وينتفى بانتفائه وهو مصدر ميمى من دار يدور أصله مدور بفتح الواو فأعل بالنقل والقلب (لاعلال المصدر وجودا وعدما) ومايكون إعلاله مدارا لاعلال شىء كذلك يكون أصلا له ينتج أن الفعل أصل أما الكبرى فظاهرة وأما الصغرى فقد أثبتها المصنف بتمثيل مثالى مثالى ومثالى أجوف بقوله (أما وجودا ففى) مثل (يعد) أصله يوعد بوزن يضرب فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية (عدة) مصدر بوزن هبة أصله وعدة فأعل بشرطين أحدهما أن يعل فعله والثانى أن يكون على وزن فعلة بكسر الفاء وسكون العين وإذا كان إعلال فعله شرطا لاعلاله كان مدارا له وكيفية إعلاله أنه نقلت حركة الواو إلى مابعدها ثم حذفت ساكنة اتباعا للفعل واستثقالا للكسرة على الواو أو حذفت متحركة وحرك مابعدها بجنس حركتها ولزم تاء التأنيث كالعوض منها فلو انتفى أحد الشرطين لايجوز حذفها فلا تحذف من نحو الولدة لأنه اسم فانتفى الشرط الأول ولا من نحو الوعدة والوعد بفتح الواو فيهما لانتفاء الشرط الثانى (و) مثل (قام) أصله قوم فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار قام (قياما) أصله قواما فقصد بقلب الواو تبعا لفعله لا لوجود موجب الاعلال لكن لما كان ماقبلها مكسورا قلبت ياء لا ألفا فيكون المصدر تابعا لفعله فى مطلق الاعلال (وأما عدما ففى) مثل (يوجل) معناه وبابه يخاف يعنى (١١) لم يعل الواو فيه لعدم موجب الإعلال أما بالحذف فلعدم وقوعها بين ياء وكسرة وأما بالقلب ألفا أو بنقل الحركة فلسكونها وأما بالقلب ياء فلعدم انكسار ماقبلها (وجلا) مصدر بوزن وعد لم يعل اتباعا لفعله كما يعل عدة لذلك (و) فى مثل (قاوم) يعنى لم يعل قاوم إما لوجود مانع الاعلال لأنه لو حذفت الواو وإما ابتداء أو بعد قلبها ألفا التبس بقام وإما لعدم موجبه لأنها لايمكن قلبها ياء لعدم انكسار ماقبلها (قواما) مصدر لم يعل اتباعا لفعله وهو قاوم مع أن هذا اللفظ يعل إذا وقع مصدر القام اتباعا له فيقال قياما كما مر (ومداريته) أى مدارية إعلال الفعل وجودا وعدما لاعلال المصدر (تدل على أصالته) أى الفعل لكون المدار متبوعا وأنت تعلم أن الأصالة فى الاعلال لاتدل على الأصالة فى الاشتقاق وأيضا إن قوله ففى يعد عدة ويوجل وجلا يدل على أن المضارع أصل والمصدر مشتق منه بالذات وقوله وفى قام قياما وقاوم قواما يدل على أن الماضى أصل والمصدر مشتق منه بالذات فاضطربت مقالتهم وأيضا إن هذا الاستدلال من قبيل إثبات القاعدة بالأمثلة وهو غير جائز نعم تثبت القاعدة بها إذا كان بالاستقراء التام وههنا ممنوع وأيضا أن مثل عدة لايكون إعلاله بمجرد اتباع الفعل بل بشرطين حتى لايعل الوعدة والوعد بفتح الواو فيهما مع أن فعلهما وهو يعد كما حققته وأيضا إن رمى فعل يعل بقلب الياء ألفا ورميا مصدر لايعل وأن اعشوشب فعل لايعل واعشيشابا مصدر يعد يعل بقلب الواو ياء فانتفت دلالة مدارية إعلال الفعل لاعلال المصدر وجودا وعدما (وأيضا) ينبغى أن يكون الفعل أصلا لأنه (يؤكد الفعل به) أى بالمصدر (نحو ضربت ضربا) فضربا يؤكد ضربت تأكيدا اسميا لاصناعيا لأنه لم يعهد فى العربية أن المصدر تأكيد لفظى أو معنوى وأيضا التأكيد الصناعى من التوابع وهى معرفة بأنها الكلمات التى لا تمسها الاعراب إلا على سبيل التبع لغيرها وإعراب المصدر ليس على سبيل التبع للغير لأنه من المفاعيل وإعرابها أصلى لا تبعى وأيضا الواقع فى محل المعرب الجملة الفعلية لا الفعل المؤكد بالمصدر وحده وكل ذلك ظاهر ولما لم يكن ضربا فى ضربت ضربا من التواكيد الصناعية كان فى تأكيد الفعل نوع خفاء بالنسبة إلى بعض الأذهان فشبهوا بالتأكيد اللفظى الصناعى توضيحا فقالوا :

(قال الكوفيون ينبغى أن يكون الفعل أصلا) والمصدر فرعا له (لأن إعلاله) أى إعلال الفعل (مدار) وسبب (لاعلال المصدر وجودا) أى من جهة الوجود أى إن وجد إعلال الفعل وجد إعلال المصدر (و) مدار (عدما) أى إن عدم إعلال الفعل عدم إعلال المصدر والدور إن ترتب الشىء على ماله صلوح العلية وسمى الشىء الأول المترتب الدائر والشىء الثانى المترتب عليه المدار (أما) كون إعلال الفعل مدار الاعلال المصدر (وجودا ففى) مثل (يعد) أصله يوعد (عدة) هى مصدر يعد أصله وعدة ولما حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف حذف من وعدة وإن لم توجد فيها تلك العلة تبعا له (و) مثل (قام قياما) أصلهما قوم قواما فلما أعل الأول أعل الثانى وإن انتفى موجب الإعلال فيه تبعا للأول (وأما) كون إعلال الفعل مدار إعلال المصدر (عدما ففى يوجل وجلا وقاوم قواما) فلما لم يعل الفعلان لم يعل المصدران تبعا لهما (ومداريته) أى مدارية الفعل من جهة الاعلال للمصدر لاشك فى أنها (تدل على أصالته) أى على أصالة الفعل للمصدر (وأيضا) أى كما أن الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك (يؤكد الفعل به) أى بالمصدر (نحو ضربت ضربا) فإن ضربا مصدر مؤكد للفعل أعنى ضربت وكيف لايكون مؤكدا له

(وهو بمنزلة ضربت ضربت) أى فى مجرد كون الثانى تأكيدا للأول (والمؤكد) بفتح الكاف (أصل) لكون معناه مقصودا بالذات فى الكلام (دون المؤكد) بكسر الكاف لكون معناه مقصودا لأجل المؤكد فيكون الفعل أصلا هذا الذى قررناه ما أراده الكوفيون لكن المصنف غفل عن مرادهم حيث قال فى الجواب بل فى الاعراب وتبعه الشراح فحملوا التأكيد على اللفظى فلن يفيد بعضهم بعضا إلا غرورا (وأيضا يقال له مصدر لكونه مصدورا به عن الفعل) فيكون الفعل مصدرا والمصدر مفعولا فيكون الفعل أصلا (كما قالوا مشرب عذب) أى ماء طيب لذيذ (ومركب فاره) أى جيد السير لا يتعب راكبه (أى مشروب) عذب (ومركوب) فاره وأيضا قالوا المصدر مفعل بمعنى المصدو رنحو قعدت مقعدا أى قعودا والمصدر بمعنى الفاعل أى صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل وجوابه المنع وأيضا استدلوا عليها بعمل الفعل فى المصدر نحو قعدت قعودا لأن العامل قبل المعمول وهو مغالطة لأن العامل قبل المعمول بمعنى أن الأصل فى وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع فى أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فأين أحد التقدمين من الآخر وإذ قد علمت مذهبى الفريقين فى الأصالة فى الاشتقاق فاعلم أن الحد التام للمصدر عند البصريين هو اسم الحدث الذى يشتق منه الفعل وعند الكوفيين اسم الحدث الذى يشتق من الفعل (قلنا فى جوابهم) عن أدلتهم بأسرها أما عن الأول فهو أن (إعلال المصدر) أى عند إعلال الفعل هذا القول إلى قوله سال الميزاب مقول قلنا فليتقابل الجمعان (للمشاكلة) وهى الموافقة أى ليكون المصدر موافقا ومطردا لفعله فى الحذف والاعلال (لا للمدارية) حتى تدل على الأصالة (كحذف الواو فى تعد) بنقطتين من فوق وباقى صيغ المضارع التى لا يقع الواو فيها بين ياء وكسرة موافقة ليعد أى لئلا يختلف بناء المضارع بل يجرى على وتيرة واحدة وإن لم يوجد موجب الحذف (و) كحذف (الهمزة فى يكرم) بنقطتين من تحت وباقى صيغ المضارع سوى أكرم وسائر متصرفاتها من الفاعل والمفعول وغيرهما وإن لم يوجد فيها علة الحذف وهى اجتماع الهمزتين موافقة لأكرم أى ليطرد الباب. اعلم أن حاصل هذا الجواب منع مدارية إعلال الفعل لاعلال المصدر وجودا فكأنه قال إنا لا نسلم أن إعلال الفعل للمدارية لم لا يجوز أن يكون للمشاكلة كحذف الواو فى تعد فلا يتوجه أن يقال إن قوله إعلال المصدر للمشاكلة للمدارية دعوى بلا دليل ولما كان مدار الاستدلال على المدارية وجودا وعدما معا اكتفى بمنع الأول ولم يتعرض لمنع الشق الثانى وقد منعناه أيضا فتذكر (و) أما عن الثانى فهو أن (المؤكدية) بفتح الكاف (لا تدل على الاصالة فى الاشتقاق) والكلام فيه (بل) تدل على الأصالة (فى الاعراب كما فى جاءنى زيد زيد) يعنى كما أن زيد الأول مؤكد وأصل فى الاعراب بالنسبة إلى زيد الثانى لا فى الاشتقاق لأنه من الجوامد كذلك الفعل فى مثل ضربت ضربا أصل بالنسبة إلى المصدر فى الاعراب لا فى الاشتقاق وأنت تعلم أن هذا الجواب إنما يصح أن لو حمل التأكيد على اللفظى الصناعى وقد عرفت فساده مما قررناه سابقا من الأدلة الدالة على أن مراد الكوفيين من التأكيد هو الاسمى لا الصناعى فلا يلزم من كون اللفظ الأول أصلا بالنسبة إلى الثانى فى الاعراب كونه كذلك فى الأول وأيضا إنا لا نجد فى ضربت إعرابا أصليا يتبعه إعراب ضربا هذا. ونحن نستعين بالله ونقول باستعانة الله الجواب الصحيح أن يقال المؤكدية بالمعنى الذى أرادوه لا تدل على الأصالة فى الاشتقاق بل فى غرض

(وهو) أى هذا التركيب (بمنزلة ضربت ضربت) بتكرير الفعل لأن معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت تأكيدا لفظيا كما كان ضربت الثانى مؤكدا له كذلك (والمؤكد) بفتح الكاف (أصل) لأنه متبوع (دون المؤكد) بكسر الكاف لأنه تابع (وأيضا يقال له) أى للمصدر اسم هو (مصدر لكونه) أى المصدر (مصدورا به) ومخرجا (عن الفعل) وله نظائر فى كلامهم (كما قالوا) فى الماء (مشرب عذب) أى لذيذ (و) فى الفرس (مركب فاره) أى حاذق فى المشى لا يتعب راكبه (أى) مرادهم بمشرب (مشروب ومركوب قلنا) معاشر البصريين (فى جوابهم) أى فى الجواب عن متمسك الكوفيين الأول الذى هو العمدة (إعلال المصدر) إذا أعل فعله إنما هو (للمشاكلة) أى الموافقة والاطراد فى الاعلال بسبب المناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى (لا للمدارية) ولهذا قد يعل كل منهما بدون إعلال الآخر نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا تدل الاصالة فى الاعلال على الاصالة فى الاشتقاق (كحذف الواو فى تعد) أصله توعد فانه لمشاكلة يعد (و) حذف (الهمزة فى يكرم) فانه لمشاكلة أكرم فكما أن الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة فى الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه وقلنا أيضا فى الجواب عن متمسكهم الثانى لا نسلم أن ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة أحدثت ضربا ضربا لأن المراد بتأكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شىء عليه من وصف أو عدد وهو فى الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل فلم يقع المصدر تأكيدا للفعل (و) لئن سلمنا أنه بمنزلة ضربت ضربت وأن المصدر وقع تأكيدا للفعل فنقول (المؤكدية) بفتح الكاف لا تدل على الاصالة فى الاشتقاق بل (تدل عليها) فى الاعراب (كما فى جاءنى زيد زيد) فإن الأول أصل للثانى فى الاعراب مع أنه

ليس

المتكلم فى نظم الكلام فهو أمر قد يتبدل عن تبدل الأغراض كما إذا قلت زيد قائم لا قاعد كان قائم مؤكدا وأصلا ولا قاعد مؤكدا وفرعا فإذا عكست وقلت زيد لا قاعد بل قائم صار الأصل فرعا والفرع أصلا وأمثال ذلك كثيرة والأصالة فى الاشتقاق أمر لا يتبدل وكل ذلك ظاهر بصواب التأمل وأيضا نقول ضربا فى ضربت ضربا لا يؤكد الفعل بل المصدر الذى فى ضمن الفعل قال الفاضل الرضى وهو يعنى ضربا فى ضربت ضربا فى الحقيقة تأكيد للمصدر المضمون لكنهم سموها تأكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى أحدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل اه وإذا لم يكن الفعل مؤكدا بالمصدر فى الحقيقة لم يكن له أصالة بالنسبة إلى المصدر أصلا

فضلا عن الأصالة فى الاشتقاق ليس بمشتق منه وإلا لزم اشتقاق الشىء من نفسه وكلامنا فى الأصالة فى الاشتقاق ولا محذور فى أن يكون الشىء متقدما على شىء فى الاشتقاق وأصلا له فيه ومتأخرا عنه فى الإعلال وفرعا عليه فيه للمشاكلة كما أن الاسم أصل فى الإعراب للفعل وفرع عليه فى العمل كما يجىء إن شاء الله تعالى (و) قلنا فى الجواب عن متمسكهم الثالث (قولهم مشرب عذب ومركب فاره) ليس بحقيقة فى معنى المشروب والمركوب اتفاقا بأن وضع لفظ المشرب بمعنى المشروب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر أيضا حقيقة فى معنى المصدور ومرادفا للفظ المصدور به بل يكون ذلك (من باب جرى النهر وسال الميزاب) فكما أن هذا من المجاز إما من المجاز اللغوى بأن أطلق اسم المحل الذى هو النهر والميزاب على الحال الذى هو الماء لأن الجارى والسائل هو الماء لا النهر والميزاب أو من المجاز العقلى بأن أريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقى وأسند إليهما الجريان والسيلان مجاز الملابستهما لما هماله أعنى الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز أيضا إما فى المفرد بأن يطلق اسم المحل الذى هو المشرب والمركب على الحال الذى هو الماء والفرس وإما فى النسبة بأن يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقى وينسب إليهما العذوبة والفراهة مجاز الملابستهما لما هماله أعنى الماء والفرس. وحاصل الجواب أن قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد أما على تقدير كون المجاز فى النسبة فلأن المشرب والمركب حينئذ على معناهما الحقيقى الذى هو محل الشرب محل الركوب فيكون معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهو عليهم لا لهم وأما على تقدير كون المجاز فى المفرد فلأنه لا يلزم من كون اللفظ مستعملا فى معنى مجازى على سبيل القطع كون لفظ آخر موازنا له مستعملا فى مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته أن يحتمل استعماله فيه فبمجرد احتمال أن يكون لفظ المصدر مستعملا فى معنى المصدور به مجازا مع قيام احتمال أن لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا فى معناه الحقيقى الذى هو محل الصدور مع أن الحقيقة أصل والمجاز خلافه لا حجة فيه للكوفيين على أن تشبيه كون المصدر بمعنى المصدور به بكون المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع إذ الشرب والركوب متعديان فيمكن أن يذكر المشرب والمركب ويراد به المشروب والمركوب لدلالة المشرب على المشروب والمركب على المركوب والمصدر لازم فلا يمكن أن يذكر لفظ المصدر ويراد به المصدور به إذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر ولذلك تكلفوا وقالوا فى الاستدلال على أصالة الفعل أن المصدر مفعل بمعنى المصدر أى الصدور نحو قعدت مقعدا حسنا أى قعودا والمصدر الذى هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل أى صادر عن الفاعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا أيضا بعمل الفعل فى المصدر نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لأنه قبله بمعنى أن الأصل فى وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول

(و)) أما عن الثالث فهو أن (قولهم مشرب عذب ومركب فاره من باب جرى النهر وسال الميزاب) أى من باب المجاز الذى هو ذكر المحل وإرادة الحال لا من قبيل ذكر المصدر وإرادة المفعول كما ذكرتم يعنى أن مشربا ومركبا اسما مكان يراد بهما ما حل فى ذلك المكان فيراد من مشرب ماء حل فيه ومن مركب فرس حل فيه فمعنى مشرب عذب ماء عذب ومعنى مركب فاره فرس فاره كما أن النهر موضع يراد به ما حل فيه وهو الماء فيكون معنى جرى النهر جرى الماء فيه. فحاصل الجواب أنا لا نسلم أن مشربا ومركبا مصدران بمعنى مشروب ومركوب حتى يكون لفظ المصدر بمعنى المصدور وأيضا لم لا يجوز أن يكونا من قبيل ذكر المحل وإرادة الحال كما فى جرى النهر وسال الميزاب باعتبار كونهما اسمى مكان. وأقول المشرب يكون مصدرا ميميا واسم مكان فكلا المعنيين سائغ لكن ما قاله الكوفيون شائع وأما المركب فهو لا يكون إلا مصدرا بمعنى المفعول حتى كان كأنه اسم لما يركب فلا يكون من باب جرى النهر. والأولى فى الجواب أن يقال لا يلزم من كون المشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب كون لفظ المصدر بمعنى المصدور بمجرد كونه موازنا لهما وهو ظاهر بل لا يلزم كونهما بمعنى المفعول فى هذين الاستعمالين لجواز أن يقال هو ماء سهل المشرب بمعنى الشرب مع أنا لا نسلم ذلك فى هذين الاستعمالين وأيضا يجوز أن يكون من باب جرى النهر. ولما ذكر المصنف أن الصراف يحتاج فى معرفة الأوزان إلى معرفة اشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر وجب عليه أمران بيان أصالة المصدر فى الاشتقاق وبيان صيغ المصادر وأقسامها فلما فرغ من الأول شرع فى الثانى فقال :

(ومصدر الثلاثي) أي المجرد (كثير) أي سماعي لا ضبط له وأما مصدر غير الثلاثي المجرد فله ضبط وقياس سنبينه إن شاء الله تعالى وقوله (وعند سيبويه يرتقي) ذلك المصدر (إلى اثنين وثلاثين بابا) أي وزنا مستثنى في المعنى من قوله كثير فكأنه قال ومصدر الثلاثي المجرد سماعي لا ضبط له ولا ترتقي أوزانه إلى عدد معين عند جميع الصرفيين إلا عند سيبويه فان ما ذكره نوع من الضبط قيل إن المصادر الثلاثية عند سيبويه أربعة وثلاثون بابا المذكورة وبغاية وكراهية لكن تركهما المصنف لقلتهما ووجه الضبط أن المصدر عينه إما ساكن أو متحرك والساكن إما أن لا يزاد فيه شيء أو يزاد تاء التأنيث أو ألف التأنيث أو الألف والنون المشبهتان بهما وعلى التقادير الأربعة إما مفتوح الفاء أو مكسوره أو مضمومه فما حصل من ضرب الأربعة في الثلاثة الذي هو اثني عشر مذكور على الترتيب المذكور (نحو قتل) من باب الأول (وفسق) من باب الأول (وشغل) من باب الثالث (ورحمة) من باب الرابع (ونشدة) من باب الأول يقال نشد الضالة أي طلبها (وكدرة) من باب الرابع الكدرة ضد الصفو (ودعوى) من باب الأول (وذكرى) من باب الأول وهو ضد النسيان (وبشرى) من باب الأول وهي البشارة (وليان) من باب الثاني مصدر لوى يلوى أصله لويان قلبت الواو ياء وأدغم لاجتماعهما وسبق احداهما بالسكون يقال لوى الحبل أي فتله (وحرمان) مصدر بمعنى منع (وغفران) وهما من باب الثاني وأردف بقوله (وتروان) في باب ذلك الأول بفتحات مصدر نزا بمعنى وثب لأن المصدر المتحرك العين زيد في آخره ألف ونون لم يجيء إلا هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان هذا إذا كان العين ساكنا (و) أما إذا كان متحركا فهو إما مفتوح ولا يزاد فيه شيء فهو إما مفتوح الفاء نحو (طلب) من باب الأول (و) إما مكسوره نحو (صغر) من باب الخامس (و) أما مضمومه نحو (هدى) من باب الثاني (و) إما مكسوره ولا يزاد فيه شيء ولم يجيء منه غير مفتوح الفاء نحو (خنق) من باب الأول والمصنف قدمه على صغر وهدى لقلة وقوعهما (و) إما مضموم ولا يزاد فيه شيء ولم يجيء منه شيء هذا إذا كان العين متحركا ولم يزد فيه شيء (و) أما إذا كان متحركا وزيد فيه شيء فالعين فيه حينئذ إما مفتوح ويزاد فيه التاء ولم يجيء منه أيضا غير مفتوح الفاء نحو (غلبة) من باب الثاني (و) إما مكسور ويزاد فيه التاء ولم يجيء منه غير مفتوح الفاء نحو (سرقة) من باب الثاني (و) إما مفتوح يزاد فيه الألف فهو إما مفتوح الفاء نحو (ذهاب) من باب الثالث (و) إما مكسوره نحو (صراف) من باب الثاني (و) إما مضمومه نحو (سؤال) من باب الثالث (و) إما مفتوح ويزاد فيه الألف والتاء وهو أيضا إما مفتوح الفاء نحو (زهادة) من باب الرابع وهو الزهد وهو ضد الرغبة (و) إما مكسوره نحو (دراية) من باب الثاني ولم يجيء مضمومه

والنزاع في أن وضعه غير مقدم على وضع الفعل فأين أحد المتقدمين من الآخر وأيضا ينتقض نحو ضربت زيدا وزيد ولم يضرب فانه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين أصالة المصدر وزيف أدلة المخالف جرى في ذكر الأوزان على تقديم الأصل فقال (ومصدر الثلاثي كثير) مختلف فيه (وعند سيبويه) أي ما ذكره سيبويه منه (يرتقي إلى اثنين وثلاثين بابا) أي بناء وضبطه أن تقول عينه إما ساكن أو متحرك فان كان ساكنا فاما أن يكون بزيادة شيء أو لم يكن فان لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه إما مفتوح أو مكسور أو مضموم (نحو قتل وفسق وشغل) وإن كان بزيادة شيء فتلك الزيادة إما تاء أو ألف أو ألف ونون وعلى التقادير فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم فالحاصل من ضرب الثلاثة في الثلاثة تسعة وهي نحو (رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وغفران و) أردف ذلك بقوله (نزوان) لأن المصدر المتحرك العين مزيدا في آخره ألف ونون لم يجيء إلا على هذا البناء فذكره هنا للمناسبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الألف والنون هذا إذا كان العين ساكنا وإن كان متحركا فاما أن يكون بزيادة شيء أو لا فان كان الثاني فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم فان كان مفتوحا فعينه إما مفتوح (و) ذلك نحو (طلب) ومكسور (و) ذلك نحو (خنق) ولم يجيء مضموم العين منه بالاستقراء (و) إن كان مكسورا فهو مفتوح العين ليس إلا لكراهة توالي الكسرتين أو لكراهة الانتقال من الكسرة إلى الضمة نحو (صغر) إن كان مضموما فهو مفتوح العين أيضا ليس إلا لكراهة توالي الضمتين أو لكراهة الانتقال من الضمة إلى الكسرة نحو (هدى) وإن كان الأول فالزيادة فيه إما أن تكون تاء التأنيث فقط أو لا فعلى الأول فالفاء إما مفتوح أو مكسور أو مضموم بحسب القسمة لكن لم يجيء منه إلا مفتوح الفاء بالاستقراء (و) عينه إما مفتوح نحو (غلبة) أو مكسور (و) ذلك نحو (سرقة) ولم يجيء منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه مدة أو ميم زائدة بالاستقراء أو لا فان كان فيه مدة فهي إما ألف أو واو أو ياء فان كان الألف فاما معها زيادة أخرى أو لا فان لم تكن فالفاء إما مفتوح (و) ذلك نحو (ذهاب) أو مكسور (و) ذلك نحو (صراف) أو مضموم (و) ذلك نحو (سؤال) وإن كان معها زيادة أخرى فتلك الزيادة إما تاء فقط أو التاء والياء فان كانت التاء فقط فالفاء إما مفتوح (و) ذلك نحو (زهادة) أو مكسور (و) ذلك نحو (دراية) أو مضموم كبغاية ودعابة ولم يذكره سيبويه لقلته وأن

(و) إمامصموم ويزادفيه الواو أوهو أيضا إمامضموم الفاء نحو (دخول) من باب الأول (و) إمامفتوح الفاء نحو (قبول) من باب الرابع أخره لقلته ولم يجيء منه مكسوره (و) إمامكسوره ويزادفيه الياء ولم يجيء منه غير مفتوح الفاء نحو وجيف من باب الثانى مصدر وجف بمعنى اضطرب (و) إمامضموم يزادفيه الواو والتاء ولم يجيء منه غير مضموم الفاء نحو (صهوبة) من باب الخامس وهى الحمرة فى شعر الرأس (و) إمامفتوح ويزادفيه الميم ولم يجيء منه أيضا غير مفتوح الميم نحو (مدخل) من باب الأول (و) إمامكسور ويزادفيه الميم ولم يجيء منه أيضا غير مفتوح الميم نحو (مرجع) من باب الثانى (و) إمامكسور ويزادفيه الميم والتاء ولم يجيء منه غير مفتوح الميم نحو (مسعاة) من باب الثالث من السعى أصله مسعية قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها . قال فى مختار الصحاح : المسعاة واحدة المساعى فى الكرم والجود (و) إمامكسور ويزادفيه الميم والتاء ولم يجيء منه غير مفتوح الميم نحو (محمدة) من باب الرابع (ويجيء المصدر من الثلاثى المجرد (على وزن اسم الفاعل و) على وزن اسم (المفعول) أى يتحد وزنه ووزنهما وإن كان مصدرا حقيقة (نحو قمت قائما) فقائما مصدر بمعنى قيام وإن كان وزنه وزن اسم الفاعل لا أنه فاعل حقيقة يرادبه معنى المصدر كما يذكر المصدر ويرادبه الفاعل نحو رجل عدل أى عادل (ونحو قوله تعالى : بأيكم المفتون) فالمفتون مصدر بمعنى الفتنة على تقدير عدم زيادة التاء وإن كان وزنه وزن المفعول لا أنه مفعول حقيقة يرادبه معنى المصدر كما يذكر ويراد به المفعول نحو قوله تعالى هذا خلق الله أى مخلوقه هذا عند غير سيبويه وأما هو فلم يجوز مجيء المصدر بوزن المفعول قال فى مختار الصحاح المفتون الفتنة وهو مصدر كالمعقول والمخلوق وقال المعقول مصدر عقل وقال سيبويه هو صفة وقال إن المصدر لا يأتى على وزن مفعول ألبتة أه ومنهم من ظن وبعض الظن إثم أن معنى قوله ويجيء المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول أن الفاعل والمفعول يذكران ويرادبهما المصدر كما يذكر ويراد به الفاعل والمفعول كما فى رجل عدل أى عادل وهذا خلق الله أى مخلوقه وأنت خبير بأن هذا المعنى لا يفهم من عبارة الكتاب وأنه لا يناسب المقام مع أن المثال المذكور خلاف ماثبت فى اللغة على ظنهم ويثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت

وإن كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لاغير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكره أيضا لقلته هذا إذا كانت المدة الألف وإن كانت الواو فإما معها زيادة أخرى أولا فان لم يكن فالفاء إمامضموم (و) ذلك نحو (دخول) أو مفتوح (و) ذلك نحو (قبول) وأخر مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع له ثان ولم يجيء منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة إلى الضمة وإن كانت معها زيادة فتلك الزيادة هى التاء بالاستقراء ولم يجيء منه إلا مضموم العين كصهوبة وإن كانت المدة الياء فلم يجيء مما يقتضيه القسمة إلا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر (و) ذلك نحو (وجيف) وإنما أخر نحو (صهوبة) مع أن المناسب ذكره مع دخول إذ هو مما فيه المدة واو نظرا إلى قلته بالنسبة إلى المتقدم ونظرا إلى أن معه زيادة أخر . والحاصل أن لوجيف مناسبة لدخول من جهة عدم الزيادة على المدة وأن لصهوبة مناسبة له من حيث أن المدة واو ورجح وجيف بالكسرة بالنسبة إلى صهوبة وقدم (و) إن كان فيه ميم زائدة ولا تكون إلا مفتوحة بحكم الاستقراء فإما مع زيادة شيء آخر أولا وعلى الثانى فالعين إمامفتوح أو مكسور نحو (مدخل ومرجع) على الشذوذ وإمامضموم العين منه نحو مكرم ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلهما الفراء جمعين لمكرمة ومعونة اسمين على حد تمرة وتمر استبعادا لمجيء المصدر على هذا الوزن وعلى الأول فتلك الزيادة هى التاء لاغير بحكم الاستقراء (و) العين إمامفتوح نحو (مسعاة) أو مكسور (و) ذلك نحو (محمدة) وهو شاذ وإنما ذكر المصدر الميمى مع غير الميمى مع أن الأول قياسى والثانى سماعى نظرا إلى أن الميمى أيضا مرتبة من مراتب الاختلاف وإن كان قياسيا فى نفسه إذ المقصود بيان اختلاف أبنية مصادر الثلاثى المجرد كما أشرنا إليه مع أنه لم يترك الإشارة إلى أنه ليس مثله حيث ذكره بعده ولم يخلط به (ويجيء) المصدر (على وزن اسمى الفاعل والمفعول) إلا أن مجيئه على وزن اسم الفاعل أقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالأول (نحو قمت قائما) أى قياما وقوله ولا خارجا من فى زور كلام أى خروجا وقوله : كفى بالنأى من أسماء كاف . أى كفاية ومنه أفضل فاضلة أى إفضالا وعافاه الله عافية أى معافاة وعقب فلان مكان أبيه عاقبة أى عقبا وقوله تعالى «فهل ترى لهم من باقية» أى بقاء وقوله تعالى «ليس لوقعتها كاذبة» أى كذب والدالة أى الدلال بمعنى الغنج (و) الثانى (نحو قوله تعالى : بأيكم المفتون) أى الفتنة إذا كان الباء غير زائد وأما إذا كان زائدا فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه إلى ميسوره أو إلى معسوره أى إلى يسره وإلى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود بمعنى الرفع والوضع والعقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمخلوف أى الكراهة والصدق والخلف . واعلم أن استعمال وزنى اسم الفاعل والمفعول فى معنى المصدر بالاشتراك فهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجيء على وزن الخ وإلا فالواجب أن يقول ويستعمل فى معنى اسم الفاعل الخ ولذلك قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر فى معنى الفاعل والمفعول فى نحو رجل عدل بمعنى عادل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه مجاز ولذلك لا يقصر على

(ويجيء) المصدر (للمبالغة) فى الفعل والكثرة فيه على وزن التفعال بفتح الأول وسكون الثانى (نحو التهذار) مبالغة الهذر وهو الهذيان (والتلعاب) أى اللعب الكثير وكذا الترداد والتجوال بمعنى الرد والجولان وكذا التعداد والتذكار والتكرار وأما التبيان والتلقاء بكسر التاء فيهما فشاذان من هذا الوزن كما صرحوا به (و) على وزن فعيلى بكسرتين وتشديد العين (نحو الحثيثى) بكسرتين أى الحث الكثير من الجانبين (والدليلى) مبالغة الدليل وكذا الرميا تقول كان بينهم رميا أى الترامى الكثير من الجانبين (والخليفى) قال عمر رضى الله تعالى عنه زمن خلافته لولا الخليفى لأذنت أى لولا كثرة الاشتغال بأمر الخلافة والذهول بسببها عن تفقد أوقات الأذان لأذنت قيل سئل الزمخشرى أهو قياسى أم سماعى فقال هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى أن يكون قياسيا قال سيبويه أوزان المبالغة لاتجيء إلا من ثلاثى وأما جمهور الصرفيين فقد جوزوا ذلك مطلقا قيل إن ذكر المصدر للمبالغة استطراد لأن المراد بيان مصدر يشتق منه فعل مشتمل على معناه وزيادة كما يدل عليه السباق والسياق وهو ليس كذلك لأنه ليس فى فعله دلالة على هذا التكثير والمبالغة فافهم (ومصدر غير الثلاثى) المجرد (يجيء على سنن) أى طريق (واحد) يعنى يجيء قياسا فلكل باب قياس على حدة فتقول مثلا كل ما كان ماضيه على فعلل فمصدره على فعللة وكل ما كان ماضيه على أفعل فأفعال وكل ما كان ماضيه على فعل فتفعيل وكل ما كان ماضيه على فاعل ففاعلة وفعال وكل ما كان ماضيه افتعل فافتعال وكل ما كان ماضيه فعل فافعلال وكل ما كان ماضيه تفعل فتفعل وكل ما كان ماضيه تفاعل فتفاعل وكل ما كان ماضيه استفعل فاستفعال وكل ما كان ماضيه افعوعل فافعيعال وكل ما كان ماضيه أفعول فأفعوال وكل ما كان ماضيه افعنلل فافعنلال وكل ما كان ماضيه افعنلى فافعنلاء وكل ما كان ماضيه تفعلل فتفعلل وكل ما كان ماضيه افعلل فافعلال وفيه قياس واحد لجميع الرباعى والمزيد لكن لايليق بيانه بهذا المختصر (إلا فى كلم) فانه لايجيء مصدره قياسا وهو تكليما بل يجيء (كلاما) بكسر الكاف وتشديد اللام (و) كذا (فى قاتل قتالا وقيتالا) والقياس المشهور المقاتلة والمفهوم من عبارة الرضى أنهما قياسان أيضا حيث قال وأما فعال فى مصدر فاعل كقتال فهو مخفف القياس إذ أصله قيتالا (و) كذا (فى تحمل تحمالا) بكسرتين وتشديد الميم والقياس تحملا (و) كذا (فى زلزل زلزالا) بفتح الأول والقياس بكسره إلا أنهم جوزوا الفتح لثقل المضاعف. ولما بين أن المصدر أصل فى الاشتقاق وأن المصدر قسمان سماعى وقياسى وبين السماعى والقياسى منه شرع فى المقصود فقال (الأفعال التى تشتق من المصدر) كما هو المذهب

قيدنا

استعمال السماع بل يجوز كل مصدر فى معنى اسم الفاعل واسم المفعول إذا قصد فائدة المجاز (ويجيء) المصدر أيضا (للمبالغة) فى الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا عند سيبويه من الثلاثى المجرد وعند الزمخشرى قياسا مطردا فى الثلاثى وغيره لأنه قال حين سئل عنه هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى أن يكون قياسا ولذلك ذكر فى الأمثلة الرميا وقال هى الرمى الكثير وهو على ضربين أحدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء (نحو التهذار) بمعنى الهذر الكثير (والتلعاب) بمعنى اللعب الكثير والترداد والتجوال والتقتال والتسيار للمبالغة للرد والجولان والقتل والسير وثانيهما الفعيلى بكسر الفاء والعين وبتشديده وفتح اللام نحو الحثيثى بمعنى الحث الكثير (والدليلى) بمعنى كثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها والفتيتى بمعنى كثرة النميمة. ولما فرغ من المصدر الثلاثى شرع فى مصدر غير الثلاثى فقال (ومصدر) كل واحد من أبواب (غير الثلاثى) رباعيا مجردا كان أو مزيدا فيه أو ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان المصدر ميميا أو غير ميمى (يجيء على سنن) أى طريق (واحد) على حدة ولم يبين أبنية مصادر تلك الأبواب اعتمادا على أساميها فى غير الرباعى المجرد وأما فيه فطردا للباب (إلا فى كلم) يجيء المصدر (كلاما) على وزن فعالا بكسر الفاء وبتشديد العين على لغة أهل اليمن فانه قياس لغتهم ولذلك شاع واطرد فعال بمعنى التفعيل فى كلام الفصحاء وفى التنزيل وكذبوا بآياتنا كذابا (و) إلا (فى قاتل) يجيء (قتالا) بكسر القاف وتخفيف العين (وقيتالا) بالياء على لغة من قال فى كلم كلاما فانه أيضا قياس لغتهم قال سيبويه فى قتال كأنهم حذفوا الياء التى جاء به أولئك فى قيتال ولذلك قيل إن قتالا فرع قيتالا من حيث أن حروف الفعل ثابتة فيه إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس السكاكى حيث جعل الياء إشباع كسرة الفاء (و) ألا يجيء (فى تحمل تحمالا) بكسر التاء والحاء وتشديد الميم فيمن قال كلاما فانه قياس لغتهم أيضا لأنه كسر الأول وزيد قبل الآخر ألف (و) إلا (فى زلزل) يجيء (زلزالا) بفتح الأول فانه يجوز فى مصدر مضاعف الرباعى المجرد فتح الأول وكسره قياسا مطردا لثقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر لاغير إلا أن الكسر أفصح لأنه أصل. ولما فرغ من بيان أبنية الأصل الذى هو المصدر شرع فى بيان أبنية الفرع الذى هو الفعل فقال (الأفعال التى تشتق) على صيغة المبنى للمفعول أى تؤخذ (من المصدر) وتستعمل مبنية للفاعل ومبنية للمفعول إما بنفسها أو بزيادة حرف الجر وإنما لم يقل على مذهب البصريين إشارة إلى أنه الحق فكأنه لاخلاف فيه كما ذكرنا وإنما

(وفتح يفتح لايدخل فى الدعائم) وكذاسائر مايجىء من الباب الثالث (لانعدام اختلاف الحركات فى الماضى والمستقبل والعدم) كثرة الاستعمال لانعدام (مجيئه بغير حرف الحلق) أمافى عينه أوفى لامه فيصير مقيدا والمقيد أقل وجودا من المطلق فانتفى الشرطان معا وعدم دخوله فى الدعائم وإن كان معلوما بالالتزام عماقبلها من الشرطين لـكنه صرح به تقريرا وتوضيحا وليترتب عليه قوله وأما ركن يركن الخ وحروف الحلق الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء وإنما فتحوا عين المضارع إذا كان عينه أو لامه حرفا من هذه الحروف لأنها ثقيلة فأعطوها وماقبلها الفتحة للخفة لامتناع السكون فى عين المضارع كما مر وإنما قلنا إذا كان عينه أو لامه لأنه إذا وقع حرف منها فاء نحو أمر يأمر لم يلزم الفتح فى مضارعه لسكون حرف الحلق فيه والساكن لايجب فتح مابعده لضعفه بالسكوت ولا يشكل بمثل يدخل لأن المراد أن شرط الفتح أن يوجد فى العين واللام حرف منها لا أن كل مافيه حرف يكون مفتوحا . فان قلت إن الألف من حروف الحلق أيضا باتفاق منهم فلم لم يعدوه ههنا قلت الألف لايخلو إما أن يقع عينا أو لاما وأياما كان لايمكن فتح العين لأجله أما إن وقع عينا فللزوم سكونه وأما إن وقع لاما فلأنه إما واو أو ياء فى الأصل إذ الألف الأصلى لا يقع فى لام الفعل بالاستقراء وإذا كان واوا أو ياء فقلبهما ألفا يتوقف على فتح ماقبلها وهو العين فثبت أن فتح العين موجود قبل وجود الألف فلم يكن الفتح لأجل الألف وإلا يلزم الدور وهو المطلوب ثم إن هذا الفتح فى العين لما وجد من غير شرط وهو وجود حرف الحلق كان شاذا ولهـذا حكموا بأن أبى يأبى شاذ كذا حققوه . ولما توجه أن يقال إن عدم مجىء الباب الثالث بغير حرف الحلق مشكل بركن يركن وأبى يأبى لأنهما من هذا الباب وليس فيهما حرف الحلق أجاب عنهما بقوله (وأما ركن يركن وأبى يأبى فمن اللغات المتداخلة والشواذ) يعنى أن المثال الأول من المتداخل والمثال الثانى من الشواذ ففى الـكلام لف ونشر مرتب وقد عرفت آنفا معنى كونه شاذا ومعنى تداخل اللغتين فيه أن ركن يركن أى مال يميل كنصر ينصر لغة وركن يركن كعلم يعلم فيه لغة أيضا فأخذ الماضى من الأول والمضارع من الثانى والمراد بالشاذ فى استعمالهم مايكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود : والنادر ماقل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس وما قيل من أن أبى بمعنى امتنع وهو فرع منع وفيه حرف حلق فحمل عليه فضعيف لأن وجود حرف الحلق فى لفظ معنى الـكلمة لايوجب ثقل تلك الـكلمة على اللسان حتى يضطر إلى أن يحمل على فرعه ويفتح لأجله ما بعده . ولما توجه الإشكال المذكور أيضا بالأمثلة التى ذكرها أجاب بقوله (وأما بقى يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى فلغات طيء) يعنى أن بقى يبقى وفنى يفنى من باب علم يعلم فعين ماضيهما مكسورة وقلى يقلى من باب ضرب يضرب فعين مضارعه مكسورة لـكن قبيلة طيء (قد فروا من الـكسرة) أى من كسرة عين الماضى فى الأول والثانى ومن كسرة عين المضارع فى الثالث

وقوى وإلى أن استعماله أكثر بالنسبة إلى الثالث وإنما لم يجىء من مكسور العين فى الماضى مضموم العين فى المضارع لئلا يتحرك حرف واحد بالأثقل بعد الثقيل ولم يجىء من مضموم العين فى الماضى مفتوح العين فى المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء التدريج فى الانتقال من الأثقل إلى الأخف ولا مكسور العين فيه لئلا يلزم الجمع بين الضم الثابت والـكسر لا لضرورة . ولما كان سبب دخول الأبواب الثـلاثة الأول فى الدعائم أمرين اختـلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء أحدهما فقط كافيا فى عدم الدخول فيها أشار إلى أن عدم دخول الثلاثة الأخر فيها إنما هو لانتفاء الأمرين معا فى نفس الأمر لا لانتفاء أحدهما فقط إذ لو لم يتعرض لذلك لم يعلم أن عدم الدخول فيها فى نفس الأمر لانتفاء أحدهما فقط أو لانتفائهما جميعا ولما كان انتفاء الأمر الأول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة فى أولها وقال (وفتح يفتح لا يدخل فى الدعائم لانعدام اختلاف الحركات فى عين الماضى والمستقبل ولعدم مجيئه) أى مجىء باب فتح يفتح (بغير حرف الحلق) عينا أو لاما والتزموا فيه فتح العين فى الماضى والمضارع ليقاوم خفة فتحة العين ثقالة حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء فى الترديد ولم يقولوا أو فاء لزوال ثقل الفاء بسكونه فى المضارع ولا يرد مثل دخل يدخل لأنه دليل بعد الوقوع ولما لم يجىء بغير حرف الحلق انعدم كثرة الاستعمال أيضا (وأما ركن يركن وأبى يأبى) بفتح العين فى الماضى والمضارع فيهما من غير حرف الحلق هذا لف وقوله (فمن اللغات المتداخلة والشواذ) نشره على ترتيبه يعنى أن ركن يركن بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر وركن يركن بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر لغتان فأخذ الماضى من الأولى والمضارع من الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لأنه من باب فتح يفتح فلا نقض وعد الزمخشرى ركن يركن من الشواذ وأبى يأبى من الشواذ الثابتة عن المواضع فهى فى حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا إلا فى هذه الصورة فلا نقض (وأما بقى يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى) بفتح عين المضارع والمضارع فى الـكل من غير حرف الحلق (فلغات) قبيلة (طيء قد فروا) أى فارين (من الـكسرة

إلى

(إلى الفتحة) طلبا للخفة وكذا فروا من كل كسرة قبل ياء مفتوحة فتحة بناء إلى الفتحة ثم قلبوا الياء ألفا فقالوا فى بنى على صيغة المجهول بنى قال فى مختار الصحاح بقى الشىء بالكسرة بقاء وكذا بقى الرجل زمانا طويلا أى عاش وطيىء يقول بقى وبقت مكان بقى وبقيت وكذا أخواتهما من المعتل وقال فنى الشىء بالكسر فناء وقال القلى البغض تقول قلاه يقليه وقلاء بالفتح والمد ويقلاه لغة طيىء اه إذا عرفت ماتلوناه عليك فاعلم أن بعض الشارحين قالوا إن بقى يبقى وفنى يفنى وقلى يقلى بكسر العين فى المضارع فى الكل أماطيىء فروا الخ وبعضهم قالوا بكسر العين فى الماضى فى الكل أماطيىء فروا الخ وكل ذلك غلط نشأ من عدم الاهتداء فى علم اللغة الحمد لله الذى هدانا لهذا اعلم أنه استصعب على الشارحين ارتباط قوله فروا الخ بما قبله من حيث المعنى والأمر هين لأنه استئناف لبيان لغة طيىء فيقع جوابا للسؤال فكأن قائلا يقول مافعلوا فيها فقال قد فروا الخ (ونحو كرم يكرم لايدخل فى الدعائم لأنه لايجىء إلا من الطبائع) جمع طبيعة وهى القوة الموجودة فى الشىء التى لاشعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر منها أثرا واحدا واقعا على نهج واحد (والنعوت) جمع نعت وهى الصفة أى لايجىء فعل يفعل بضم العين فيهما إلا من الأفعال الصادرة عن الطبائع من غير شعور واختيار الدالة على صفاتها اللازمة لها كالحسن فان المراد بالحسن الحسن الطبيعى وهو كون الأعضاء متناسبة على ماينبغى أن يكون لاما يمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس فلايكثر استعمالها لكونها مقيدة ولا يختلف حركاتها فى الماضى والمضارع أيضا لأن هذا البناء لما خالف

إلى الفتحة) يعنى أن الأصل فيها كسر العين فى الماضى فقلبوا الكسرة فتحة لأن من القياس عندهم أن يقلبوا الكسرة التى قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء ألفا للتخفيف (و) باب (كرم يكرم لايدخل فى الدعائم لانعدام اختلاف الحركات و) انعدام (كثرة الاستعمال لأنه لايجىء إلا من الطبائع) أى الأفعال الطبيعية أى الغريزية التى جبل أى خلق الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم (و) إلا (من النعوت) أى الصفات اللازمة ولأجل أن هذا الباب للصفات اللازمة اختير للماضى والمضارع منه حركة لاتحصل إلا بلزوم إحدى الشفتين للأخرى وانضمامها بها أعنى الضم رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها (و) باب (حسب يحسب لايدخل فى الدعائم) لانعدام الاختلاف و (لقلته) فى الاستعمال فيه إشارة إلى أن قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب من الأسباب ولا بشرط من الشروط (وقد جاء فعل يفعل بضم العين فى الماضى وفتحها فى الغابر (على لغة من قال كدت تكاد) أصلهما كودت تكود بضم الماضى وفتح المضارع (وهى شاذة) والقياس كدت تكاد بكسر الكاف فى الماضى من باب علم (كفضل يفضل) بكسر العين فى الماضى وضمها فى المضارع (ودمت) بكسر الدال (تدوم) بضمها يعنى كما أن فضل يفضل ودمت تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر ودمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ وقال الزمخشرى ثالثها فى المتداخلة فكأن المصنف لم يظفر بكدت تكود بالضم فيهما وفضل يفضل بالكسر فى الماضى والفتح فى الغابر وبدمت تدام بالكسر فى الماضى والفتح فى المضارع فحكم بشذوذها . واعلم أن بعضهم قدم الرباعى المجرد على المنشعبات نظرا إلى أن الثلاثى المجرد

بقية الأبنية لكونه خلقة وطبيعة صادرة على نهج واحد من غير اختيار خولف فى الحركة أيضا بأن يكونا مضمومين إيذانا بعدم اختلاف معناه فى نفسه كما جعلوا الضم علامة لبناء المجهول ولما كان وضع هذا البناء لمثل هذه الأفعال لايقتضى متعلقا ومفعولا فيكون لازما أبدا فقوله لايجىء إلا من الطبائع دليل على انتفاء كثرة الاستعمال أصالة وعلى عدم اختلاف الحركة إشارة

فافهم (وحسب يحسب لايدخل) أيضا (فى الدعائم) لقلته فى الاستعمال ولعدم اختلاف حركتهما (وقد جاء فعل يفعل) بضم العين فى الماضى وفتحها فى الغابر يعنى إذا كان العين مضموما فى الماضى يجب أن يكون مضموما فى المضارع أيضا قياسا لكن قد جاء (على لغة من قال كدت تكاد) خلاف ذلك وهو ضم العين فى الماضى وكسرها فى الغابر لأن أصل كدت كودت بضم الواو فنقلت ضمتها إلى ماقبلها بعد سلب حركته لتدل على أن البناء من مضموم العين وأصل تكاد تكود بفتح الواو فأعل بالنقل والقلب فأجاب بقوله (وهى) أى هذه اللغة (شاذة) أى خارجة عن القياس (كفضل) بالكسر (يفضل) بالضم أى كما يكون هذا شاذا يعنى إن كان العين مكسورا فى الماضى وجب أن يكون إما مفتوحا أو مكسورا فى المضارع قياسا لكن جاء هذا بخلافه فيكون شاذا وبعض المحققين قالوا إن فضل يفضل من تداخل اللغتين وذلك لأن العرب تقول فضل بالفتح والكسر ومضارع الفتح بالضم ومضارع الكسر بالفتح فاذا سمع بعد ذلك فضل يفضل علم أنه من التداخل وبعض الشارحين حكموا بمخالفة القولين وأقول لامخالفة بينهما لأن تداخل اللغتين ليس بقياس إذ القياس عدم التداخل فيكون شاذا لامحالة قال فى مختار الصحاح الفضلة والفضالة مافضل من الشىء وفضل منه شىء من باب نصر وفيه لغة ثانية من باب فهم وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فضل بالكسر يفضل بالضم وهو شاذ لانظير له اه فعلى هذا لايتوجه أن يقال إن الفضل من الأفعال الطبيعية كالكرم فلم جاز فيه غير الضم فى الماضى والمضارع لأنه من الفضلة لامن الفضل (ودمت تدوم) أى وكما يكون هذا شاذا لأن أصله

دومت تدوم بكسر الواو فى الأول وضمها فى الثانى فأعل الأول بنقل حركة الواو إلى ماقبلها بعد سلب حركته ثم حذفها لالتقاء الساكنين والثانى بنقل حركة الواو إلى ماقبلها (واثناعشر بابا) منها (لمنشعبة الثلاثى) أى لمزيد الثلاثى المجرد والمنشعبة الأبنية المتفرعة من أصل بزيادة حرف أو أكثر ليس من جنس الحروف الأصلية أو بتكرير حرف منهما أو بهن معا لقصد زيادة معنى من التعدية والتكثير وغيرهما مثل أخرج وفرح زيد فى الأول همزة للتعدية وتكرر العين فى الثانى للتكثير وهو ثلاثة أقسام الأول مايزاد فيه حرف واحد وهو ثلاثة أبواب الأول باب الأفعال (نحو أكرم إكراما) الهمزة زائدة وكسرت فى مصدره فرقا بينه وبين الجمع على أفعال نحو إعمال وأعمال ولم ينعكس لثقل الجمع وبناؤه للتعدية غالبا نحو أجلسته وأكرمته وللصيرورة نحو أجرب الرجل أى صار ذا جرب وللوجدان نحو أبخلته وأحمدته أى وجدته بخيلا ومحمودا وللسلب والإزالة نحو أشكيته أى أزلت عنه الشكاية وللتعريض نحو باع الجارية أى عرضها للبيع وللحينونة نحو أحصد الزرع أى حان وقت حصاده وقد يكون بمعنى فعل نحو أقلت البيع فعلته (و) الثانى باب التفعيل (نحو قطع تقطيعا) كررت العين الثانى وهو الزائد عند الجمهور والأول عند الخليل لأن الساكن كالمعدوم فالتصرف فيه أولى وكلاهما شائع عند سيبويه وهذا البناء للتكثير غالبا وهو إما فى الفعل نحو جولت وطوفت وفى الفاعل نحو موت الإبل وفى المفعول نحو غلقت الأبواب وقطعت الثوب فان فقد ذلك لم يجز استعمال فلذلك كان موت الشاة لشاة واحدة خطأ لأن هذا الفعل لايستقيم تكثيره بالنسبة إلى الشاة إذ لايمكن تكثير الواحد وليس ثمة مفعول ليكون التكثير

له وعدم إمكان تكثير الفعل ظاهر كذا قيل وللتعدية نحو فرحته وللسلب نحو جلدت البعير أى أزلت جلده (و) الثالث باب المفاعلة نحو (قاتل مقاتلة) الألف زائدة وهذا البناء للمشاركة بين أمرين فى أصل الفعل الذى هو مصدر فعله الثلاثى كالقتل فينسب ذلك الفعل إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر صريحا ويجىء عكس ذلك ضمنا وهو نسبته إلى الأمر الآخر متعلقا بالأول مثلا إذا قلت قاتل زيد عمرا فانه يدل صريحا على نسبة القتل إلى زيد متعلق بعمرو وضمنا على نسبته إلى عمرو ومتعلق بزيد وقد يجىء للتكثير نحو ضاعفت وهذا بمعنى ضعفت وبمعنى فعل أى لنسبة الفعل إلى الفاعل لاغير كقولك سافرت بمعنى نسبة السفر إلى المسافر وعافاك الله بمعنى نسبة العفو إلى الله (و) القسم الثانى مازيد فيه حرفان وهو خمسة أبواب الأول باب التفعل (نحو تفضل تفضلا) أصله فضل فزيدت التاء فى أوله وكررت العين وبناؤه لمطاوعة فعل بالتشديد نحو كسرته فتكسر ولهذا يصير لازما إذ المطاوعة تقتضى اللزوم ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد كقولك باعدته فتباعد فقولك تباعد عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو باعدته أى هذا الذى قام به تباعد وقد يتلفظ بالمطاوع وإن لم يكن معه مطاوع كقولك انكسر الإناء وقد يجىء للتكلف ومعناه أن الفاعل تكلف ذلك الفعل ليحصل باستعماله كتشجع زيد إذ معناه استعمل الشجاعة وكلف نفسه إياها لتحصل وقد يجىء للعمل أى ليدل على أن أصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجرع أى شرب جرعة بعد جرعة وقد يجىء للطلب نحو تكبر أى طلب أن يكون كبيرا وللاتخاذ أى بجعل الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدت التراب أى اتخذته وسادة وللتجنب أى ليدل على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو تأثم أى جانب الإثم (و) الثانى باب التفاعل (نحو تضارب تضاربا) أصله ضرب فزيد فى أوله تاء وبين العين والفاء ألف وبناؤه لمشاركة أمرين أو أكثر والفرق بين فاعل وتفاعل من حيث اللفظ أن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلقا بغيره مع أن الغير مثل ذلك ووضع تفاعل نسبة الفعل إلى أمرين مشتركين فى ذلك الفعل من غير قصد إلى تعلقه بغيره ففى الأول يرفع بالفعل ماينسب الفعل إليه صريحا وينصب المتعلق وفى الثانى يرفعان معا بطريق العطف مثل قاتل زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو ولهذا جاء الأول زائدا على الثانى بمفعول أبدا ومن حيث المعنى أن بادئ الفعل فى فاعل معلوم دون تفاعل ولذلك يقال

والرباعى المجرد أصلان فراعى مناسبة الأصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمصنف قدم منشعبة الثلاثى المجرد على الرباعى المجرد رعاية لمناسبة الأصالة والفرعية بينهما فقال (واثنا عشر لمنشعبة الثلاثى) أى المتفرعة عليه إما بزيادة حرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف ولم يزد الزيادة على الثلاثة لئلا يلزم زيادة الزائد على الأصل ثم قدم مازيد فيه حرف واحد على مازيد فيه حرفان وقدم مازيد فيه حرفان على مازيد فيه ثلاثة أحرف رعاية للترتيب الطبيعى فما زيد فيه حرف واحد فثلاثة أبواب وذلك (نحو أكرم) يكرم (إكراما) بزيادة الهمزة المفتوحة فى أوله وإنما كسرت فى المصدر فرقا بينه وبين الجمع على أفعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتحة وهذا باب الأفعال قدم لأن الزيادة فى الأول (و) نحو (قطع) تقطيعا بتضعيف العين قيل الزيادة هى الأولى لأن الحكم بزيادة الساكن أولى وقيل الثانية لأن الزيادة بالآخر أنسب وسيبويه أجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدم لأن الزيادة فى الأصول (و) نحو (قاتل) مقاتلة بزيادة الألف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة (و) مازيد فيه حرفان فخمسة أبواب نحو (تفضل) تفضيلا بزيادة التاء فى أوله وتضعيف العين وهذا باب التفعل قدمه لأن إحدى الزيادتين من جنس الأصول (وتضارب) تضاربا بزيادة التاء فى أوله والألف بين الفاء والعين

ضارب زيدا عمرا أم ضارب عمرو زيدا بطريق الانكار ولا يقال ذلك فى تضارب وقد يجىء لإظهار ما ليس فيه نحو تجاهل زيد فى كذا أى أظهر الجهل من نفسه وليس عليه فى الحقيقة بل هو عالم له وكذلك تمارض زيد ولمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد وبمعنى فعل نحو توانيت أى ونيت من الونى وهو الضعف (و) الثالث باب الانفعال نحو (انصراف) أصله صرف فزيد فى أوله ألف ونون وبناؤه لمطاوعة فعل نحو قطعته فانقطع فيصير لازما وقد جاء لمطاوعة أفعل قليلا نحو أزعجته أى أبعدته فانزعج وهذا البناء مختص بالعلاج والتأثير يعنى لا ينبنى إلا من أفعال الجوارح المعلومة بالحس كالضرب والكسر فلا يقال علمته فانعلم وقال فى شرح المفصل عدمته فانعدم ليس بجيد وذلك أنهم لما خصوه بالمطاوعة خصوه بالعلاج حتى يكون معنى المطاوعة جليا واضحا (و) الرابع باب الافتعال نحو (احتقر) احتقارا أى صغر أصله حقر فزيدت فى أوله همزة وبين الفاء والعين تاء وبناؤه للمطاوعة وقد عرفت معناها وقد يجىء للاتخاذ نحو اشتوى أى أخذ الشواء لنفسه وقد يجىء بمعنى التفاعل نحو اجتوروا واختصموا بمعنى تجاوروا وتخاصموا والخامس باب الافعلال لكن أخر مثاله عن أمثلة السداسى ليجاور ما يناسبه فى التكرار فسنبينه ثمة (و) القسم الثالث ما زيد فيه ثلاثة أحرف وهو أربعة أبواب الأول الاستفعال نحو (استخرج) استخراجا أصله خرج فزيدت فى أوله همزة وسين وتاء وبناؤه للطلب ومعناه طلب

مصدر الفعل الثلاثى الذى يشعب وهو منه وذلك قد يكون تحقيقا نحو استكتبته أى طلبت الكتابة منه وقد يكون تقديرا نحو استخرجت الوتد من الحائط فليس هنا طلب صريح بل المعنى لم أزل أتلطف وأتحيل حتى خرج وقد يجىء للتحول نحو استحجر الطين أى تحول إلى الحجر وقد يجىء بمعنى فعل بالتخفيف نحو استقر بالمكان أى قر به قال أبو سعيد ومثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه (و) الثانى باب الافعيعال نحو (اخشوشن) اخشيشانا أصله خشن من الخشونة وهى ضد اللين فزيدت فى أوله ألف وبين العين واللام واو وشين وبناؤه للمبالغة يقال اخشوشن الشىء اشتد خشونته (اخشوشن الرجل) تعود لبس الخشن وهو لازم أبدا (و) الثالث باب الافعوال نحو (اجلوذ) اجلواذا يقال اجلوذ بهم السير اجلواذا أى دام مع السرعة وهو من سير الابل أصله جلذ فزيدت فى أوله همزة وبين العين واللام واوان وبناؤه للمبالغة قال فى شرح الهادى إن افعول للمبالغة كافعوعل نحو اخروط بهم السير أى امتد واجلوذ بهم السير أى دام مع السرعة واعلوط أى لزم قال الجوهرى وإنما لم تنقلب الواو ياء فى مصدر هذا الباب كما انقلبت فى اعشوشب اعشيشابا لأنها مشددة (و) الرابع باب الافعيلال نحو (احمار) احميرارا أصله حمر فزيدت فى أوله همزة وبين العين واللام ألف وكررت اللام والزائد هو الثانى (واحمار) احمرارا هذا هو الموعود بالبيان أصله حمر زيدت فى أوله همزة وكررت اللام والزائد هو الثانى أيضا وهما مختصان بالألوان والعيوب وبناؤه للمبالغة لكن الأول أبلغ من الثانى قال فى مختار الصحاح تقول شهب الشىء بالكسر شهبا أى صار ذا بياض غالب على السواد ولو قصدت المبالغة قلت أشهب اشهبابا وإذا قصدت زيادتها قلت اشهاب اشهيبابا (أصلهما احمارر واحمرر) بفك الادغام فيهما (فأدغمتا للجنسية) لأن الجنسية تقتضى الادغام والتقاء الساكنين فى الأول على حده وهو جائز (ويدل عليه) أى على كون الادغام للجنسية عدم إعلال (ارعوى) يقال ارعوى عن القبيح أى كف (وهو ناقص) أى والحال أن ارعوى ناقص (من باب افعل) كاحمر

وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الأول فى زيادة التاء فى الأول (و) نحو (انصرف) انصرافا بزيادة الهمزة والنون فى أوله وهذا باب الانفعال قدمه لأن الزيادتين فى الأول (و) نحو (احتقر) احتقارا بزيادة الهمزة فى الأول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الأفعال إن شاء الله تعالى (و) ما زيد فيه ثلاثة أحرف فأربعة أبواب نحو (استخرج) استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء فى الأول وهذا باب الاستفعال قدم لأن الزوائد فيه فى الأول (و) نحو (اخشوشن) اخشيشانا بزيادة الهمزة فى الأول والواو بين العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون الأول وهو باب الافعيعال قدمه لأن إحدى الزوائد من جنس الأصول (و) نحو (اجلوذ) اجلواذا بزيادة الهمزة فى الأول والواوين بين اللام العين وهذا الباب الافعوال قدمه لأن كل الزوائد فيه قبل الآخر وليلزم تأخر احمار إذ له بحث (ونحو احمار) احميرارا بزيادة الهمزة فى أوله والألف بين العين واللام وحرف من جنس اللام فى آخره اتفاقا لأن سكون الأول هنا للادغام بخلاف سكون فعل وتفعل فانه للفرار عن توالى الحركات الأربع من أول الأمر وهذا باب الافعيلال قدمه لأنه فى قسمه ولكونه أبلغ من احمر فى المعنى (ونحو احمر) احمرارا بزيادة الهمزة فى أوله وحرف من جنس اللام فى الآخر أيضا وهذا باب الافعلال وإنما ذكره فى القسم الذى زيد فيه ثلاثة أحرف مع أن الزائد فيه حرفان لمناسبة احمار فى البحث والمعنى وتكرار اللام بل هو منقوص منه ولهذا (قال أصلها) أى أصل احمار واحمر (احمارر واحمرر فأدغما) أى الحرفان المتجانسان أعنى الراءين بعد سلب حركة أوليهما فى تينك الصيغتين (للجنسية ويدل عليه) أى على أن أصليهما احمارر واحمرر بفك الادغام على ما صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المصنف أيضا (ارعوى وهو ناقص من باب افعل) فانه لو كان أصلهما احمارر واحمرر من الأصل بلا إدغام لوجب أن

لايدغم لانعدام الجنسية) ولو حذف قيدناقص وقيل وهو باب أفعل لكفى فى المقصود فافهم وتحقيق انعدام الجنسية أن أصل ارعوى ارعووا بواوين فاجتمع فيه سبب الادغام كمافى احمرر وهو ظاهر وسبب الاعلال بقلب الواو الثانية ياء وهو وقوعها خامسة فى الطرف وبعد الاعلال الثانى لم يجز الاعلال الأول لئلا يلزم الاعلال فى الاعلال فأعل بموجب الاعلال لأن الاعلال مقدم على الادغام فلما انقلبت الواو المتطرفة ياء لم يبق سبب الادغام لانعدام الجنسية بين الواو والياء فلم يدغم وإنما قلنا الاعلال مقدم لأن سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس بموجب بل مجوز يدل عليه امتناع التصحيح فى باب رمى وجواز الفك فى باب حيي كماسيجىء حققه الجاربردى وما قيل إن الاعلال سابق على الادغام لأن الاعلال يجب بمجرد النظر إلى الحرف الواحد من حروف العلة بخلاف الادغام فانه لم يجب مالم ينظر إليهما معا فخطأ لأن الاعلال أيضا لم يجب بمجرد النظر إلى الحرف الواحد من حروف العلة وإلا لوجب إعلال وعد بل يجب النظر إلى ماقبلها فلهذ لم تختلف وجوه الاعلال كالحذف والقلب والاسكان وقد وقع فى بعض ناقص وهو لفيف وهو النسخ بدل وهو جائز أيضا إذ معناه لفيف بالمعنى اللغوى لا بالمعنى المصطلح وهذا أولى من نسبته إلى السهو ولما فرغ من بيان المنشعبة للثلاثى المجرد شرع فى الرباعى فقال (وواحد) أى باب واحد منها (للرباعى) المجرد اعلم أنهم جوزوا فى الاسم رباعيا وخماسيا أصلين للتوسع ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم أنه كلمتان إذ الأصل أن يكون على ثلاثة أحرف ولم يجوزوا فى الفعل خماسيا لكثرة تصرفه ولأنه يتصل به الضمير المرفوع المتصل وتصير كالجزء منه بدليل إسكان ما قبله مثل دحرجت فالخماسى فيه كالسداسى فى الاسم وقد علمت أنه مرفوض ولم يتصرفوا فيه كما تصرفوا فى الثلاثى المجرد من فتح عينه وكسرها وضمها بل التزموا فيه الفتحات لخفتها وثقل الرباعى لكن لما لم يكن فى كلامهم أربع حركات متوالية فى كلمة واحدة سكنوا الثانى لأن إسكانه أولى من إسكان الأول والرابع لامتناع الابتداء بالساكن ووجوب فتح الآخر إذا لم يتصل به الضمير المرفوع ومن إسكان الثالث أيضا لأن الرابع قد يسكن لاتصال الضمير فيلزم التقاء الساكنين (نحو دحرج) يقال دحرجته بمعنى دورته والمدحرج المدور وهذا الباب يتعدى ويلزم (وثلاثة لمنشعبة الرباعى) المجرد وهو قسمان القسم الأول مازيد فيه حرف واحد وهو باب واحد وهو باب تفعلل (نحو تدحرج) تدحرجا أصله دحرج فزيدت فى أوله تاء (و) القسم الثانى مازيد فيه حرفان وهو بابان أحدهما باب الافعنلال نحو احرنجم احرنجاما أى اجتمع أصله حرجم فزيدت فى أوله همزة وبين العين واللام الأولى نون (و) ثانيهما باب الافعلال نحو (اقشعر) اقشعرارا أصله قشعر فزيدت فى أوله همزة وكررت اللام والزائد هو الثانى وهذه الأبواب الثلاثة كلها لوازم ولما فرغ من الرباعى ومنشعبته شرع فى الملحق بالرباعى المجرد فقال (وستة) أبواب منها (للملحق دحرج) مزيد

يقال ارعوى لأنه من بابهما فلما قيل ارعوى بلا إدغام لمانع منه علم أن أصلهما احمارر واحمرر وفائدة كون أصلهما بالفك تظهر فى تقطيع الشعر إذا وقعا فيه وهذ الدليل مخصوص باحمر وأما احمار فحكمه يعلم بالمقايسة عليه لأنه منقوص احمارر وأيضا يدل عليه وجود النظائر وهى افعول وافعوعل وافعلل يعنى لو جعلنا الأصل احمارر ثم سير إلى الادغام بترك المناسبة بينه وبين نظائره بخلاف مالو جعلناه مدغما من الأصل ويحتمل أن يوجه بأن يقال أى على أن أصلهما احمارر واحمرر بفتح ماقبل الآخر حملا على الأخوات بدليل فتح ماقبل الآخر فيما لم يدغم لمانع نحو ارعوى ويحال معرفة حال ماقبل الآخر فى المضارع على الحمل على الأخوات فيكون قوله فأدغمتا للجنسية وقوله (لايدغم لانعدام الجنسية) بيانا للواقع أى لا يقع الادغام فى ارعوى لأن أصله ارعوو وقدم الاعلال على الادغام لأن الاعلال قبل الادغام فلم تبق المجانسة وإنما قلنا الاعلال قبل الادغام لأن سبب الاعلال موجب للاعلال يعنى كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب الادغام ليس بموجب الادغام يعنى ليس كلما وجد سبب الادغام وجد الادغام بل يجوزه ويدل عليه امتناع التصحيح فى شىء من باب رضى أى لا يجوز أن لا يعل كلمة من باب رضى ويقال رضو وقرو وطرو وغيرها مثلا على الأصل وجواز الفك فى باب حيي ولأن الاعلال فيه تخفيف بالنسبة إلى الادغام ولأن الاعلال قد ينظر فيه إلى حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر فيه إلى حرفين ألبتة (و) باب (واحد) من تلك الأبواب الخمسة والثلاثين (للرباعى المجرد) ولم يضعوا له إلا بابا واحدا لأنه لما كثر حروفه التزموا فيه الفتحات طلبا للخفة فلم يبق للتعدد فيه مجال إذ التعدد إنما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن فى كلامهم أربع حركات متوالية سكنوا الثانى إذ فى إسكان غيره مانع لا يخفى (نحو دحرج) دحرجة ودحراجا (و) أبواب (ثلاثة) منها (لمنشعبة الرباعى) المجرد ولم يضعوا لها أكثر من ثلاثة أبنية طلبا للتخفيف وزادوا فيها حرفا أو حرفين دون أكثر لئلا تخرج عن الاعتدال وقدم مازيد فيه حرفان لأنه اثنان فهما غالبان (نحو احرنجم) احرنجاما بزيادة الهمزة فى الأول والنون بين العين واللام الأولى وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه (و) نحو (اقشعر) اقشعرارا بزيادة الهمزة فى الأول وتكرار اللام الثانية وهذا باب الافعلال (و) مازيد فيه حرف واحد (نحو تدحرج) تدحرجا بزيادة التاء فى الأول وهذا باب التفعلل (وستة) منها (للملحق دحرج) أى

اعلم أن المراد بالالحاق جعل مثال مساويا للمثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر ليعامل معاملته فى جميع تصرفاته وذلك قد يكون فى الفعل كما هو المراد ههنا مثلا بجعل شمل مساويا بدحرج بزيادة حرف وهو اللام فيصير شملل فيعامل معاملة دحرج فى جميع تصرفاته من الماضى والمضارع وغيرهما فيقال شملل يشملل شمللة كما يقال دحرج يدحرج دحرجة فالمثال الأول الملحق والثانى الملحق به وقد يكون فى الاسم مثلا بجعل قردا مساويا بجعفر بزيادة حرف وهو الدال فيصير قردد وهو المكان الغليظ فيعامل معاملة جعفر فى التصغير والتكبير وغيرهما فيقال قردد وقرادد وقريدد كما يقال جعفر وجعافر وجعيفر هذا هو حقيقة الالحاق فان قلت ما الفرق بين منشعبة الثلاثى وبين الملحق بالرباعى مع أن أصلهما ثلاثى زيد فيه حرف أو أكثر فان فاعل مثلا ثلاثى زيد فيه الألف وشملل ثلاثى زيد فيه اللام قلت الفرق أن زيادة الحرف فى المنشعبة لقصد زيادة معنى كما مر وفى الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ آخر ليعامل معاملته لا لزيادة معنى وعلى هذا سائر الملحقات وهذه هى الستة التى هى ملحق دحرج نوع واحد وهو ما زيد فيه حرف واحد (نحو شملل) شمللة أى أسرع اللام الثانية زائدة (وحوقل) حوقلة أى ضعف وهرم الواو زائدة (وبيطر) بيطرة أى عمل البيطرة من البطر وهو الشق الباء زائدة (وجهور) جهورة أى جهر الواو زائدة (وقلنس) قلنسة أى لبس القلنسوة النون زائدة (وقلسى) قلساة أى لبس القلنسوة أيضا زيدت الياء بعد اللام ثم قلبت ألفا ولم يبطل الالحاق به لأنه فى محل التغيير وأصل قلساة قلسية فقلبت الياء ألفا ولما فرغ من ملحق دحرج شرع فى ملحق تدحرج فقال (وخمسة أبواب منها (لملحق تدحرج) وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه حرفان (نحو تجلبب) تجلببا أى لبس الجلباب أى الملحفة التاء والباء الأخيرة زائدتان (وتجورب) تجوربا أى لبس الجورب التاء والواو زائدتان (وتشيطن) تشيطنا أى فعل فعلا مكروها والتاء والياء زائدتان (وترهوك) ترهوكا أى تبختر التاء والواو زائدتان (وتمسكن) تمسكنا أى أظهر الذل والحاجة التاء والميم زائدتان وينبغى أن يعلم أن تحقق الالحاق فى تجلبب إنما هو بتكرار الباء وأما التاء إنما دخل لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك فى تدحرج لأن الالحاق لا يكون من أول الكلمة وفى تجورب وتشيطن وترهوك بالواو والياء لا بالتاء بعين ما ذكرنا وأما تحقق الالحاق فى تمسكن ففيه إشكال ولذلك قال فى شرح الهادى إنه شاذ ولما فرغ من ملحق تدحرج شرع فى ملحق احرنجم فقال (واثنان) منها (لملحق احرنجم) وهو نوع واحد وهو ما زيد فيه ثلاثة أحرف (نحو اقعنسس) اقعنساسا أى تأخر ورجع إلى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب زيدت فى أوله همزة وبين العين واللام نون وكررت اللام والزائد هو الثانى (واسلنقى) اسلنقاء أى وقع على القفا زيدت فى أوله همزة وبين العين واللام نون وبعد اللام ياء فقلبت ألفا ولا يبطل الالحاق به لما مر وقلبت الياء فى مصدره همزة لوقوعها فى الطرف بعد ألف زائدة وإنما حكمنا على اقعنسس بأنه ملحق باحرنجم وعلى استخرج بأنه غير ملحق به مع أنه يوافقه فى جميع تصرفاته لأنا لم نعن بالالحاق مجرد صورة حركات وسكنات بل عنينا به وقوع الفاء والعين واللام فى الفرع موقعها فى الأصل الملحق به وإذ كان ثمة زيادة فلابد من مماثلته فى الملحق واستخرج بالنسبة إلى احرنجم خلاف ما ذكرناه فى الأصلية والزيادة جميعا أما فى الأصلية فلأن الخاء

مزيد على الثلاثى المجرد للالحاق بدحرج (نحو شملل) شمللة بزيادة حرف من جنس اللام فى آخره وهذا باب الفعللة قدم الزائد فيه من جنس حروفه الأصول (و) نحو (حوقل) حوقلة بزيادة الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه لقوة الواو (و) نحو (بيطر) بيطرة بزيادة الياء بين الفاء العين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزائد (ونحو جهور) جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب فعول قدمه لاشتراكه مع حوقل فى نفس الزائد و مع بيطر فى كونه حرف علة وأما تقدمهما على ما تقدم عليه جهور فلتقدم الزائد فيهما (و) نحو (قلنس) قلنسة بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب الفعنلة قدم لتقدم الزائد (و) نحو (قلسى) قلساة بزيادة الياء فى الآخر ثم القلب ألفا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير وهذا باب الفعلاة (وخمسة) منها مزيدة على الثلاثى المجرد وهى (لملحق تدحرج نحو تجلبب) تجلببا بزيادة التاء فى الأول وحرف من جنس اللام فى الآخر وهذا باب التفعلل (و) نحو (تجورب) تجوربا بزيادة التاء والواو وهذا باب تفوعل (و) نحو (تشيطن) تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا باب التفعيل وجوه تقديمات هذه الثلاثة كوجوه تقديمات الثلاثة الأول ملحقات دحرج (و) نحو (ترهوك) ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول قدمه لاشتراكه مع سوابقه فى كون الزيادة فى الأول وأما تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها (و) نحو (تمسكن) تمسكنا بزيادة التاء والميم فى الأول وهذا باب التمفعل (واثنان) منها مزيد على الثلاثى المجرد وهما (لملحق احرنجم نحو اقعنسس) اقعنساسا بزيادة الهمزة فى الأول والنون بين العين واللام وحرف من جنس اللام فى الآخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزائد (و) نحو (اسلنقى) اسلنقاء بزيادة الهمزة فى الأول والنون بين العين واللام والياء فى الآخر ثم القلب ألفا ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء وإنما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج وقدم ملحقات تدحرج على ملحق احرنجم

هو فاء وقعت موقع النون الزائدة فى الأصل وأما فى الزيادة فلأن النون واقعة فى الأصل بعد الفاء والعين وليس فى الفرع نون فى موقعها تدبر
(ومصداق الالحاق) أى فى الفعل أى مايصدقه ويدل عليه (اتحاد المصدرين) أى اتحاد مصدر الملحق بمصدر الملحق به وزنا مثل دحرجة
وشمللة ووجه دلالته عليه أن اتحاد المصدرين يستلزم الاتحاد فى جميع التصرفات وليس المراد من الالحاق إلا هذا كما مر
فان قلت إن أخرج قد يتحد مصدره لمصدر دحرج فيقال أخرج إخراجا كما يقال دحرج دحراجا فلم يقولوا بالحاقه قلت إن الاعتبار إنما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها فى جميع صور فعلل وأما الفعلال فلا اعتبار به أيضا أن زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لا لمساواته له فى تصرفاته اللفظية وأيضا حرف الالحاق لا يزيد فى الأول كما مر وقيل إن الشرط اتحاد المصدر أجمع ولما فرغ من تعداد الأبواب بأنواعها شرع فى تصاريفها. فقال: (فصل فى) بيان (الماضى) الفصل مصدر فصل بمعنى قطع وههنا بمعنى الفاعل وقع خبرا لمبتدإ محذوف تقديره هذا فصل أى فاصل وعرفوا الماضى بأنه مادل على زمان قبل زمانك فقولنا دل على زمان أى بمجرد صيغته ليتناول الماضى وبقولنا قبل زمانك أى قبل زمان تلفظك به خرج منه المضارع وإنما قلنا بمجرد صيغته ليخرج منه مثل أمس فانه يدل على زمان قبل زمانك لكن لا بصيغته بل بجوهر حروفه وإنما
قدم الفعل على الاسم لكثرة تصرفات الفعل بالنسبة إلى الاسم وقدم الماضى منه لأنه مجرد عن الزوائد ولأنه يدل على الزمان
الماضى ولهذا سمى بالماضى (وهو يجىء على أربعة عشر وجها نحو ضرب إلى ضربنا) أى ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا والقياس ثمانية عشر وجها ستة فى الغيبة وستة فى الخطاب وستة فى التكلم لكنه
اكتفى بلفظين لعدم الالتباس فبقى أربعة عشر وجها كما سيجىء (وإنما بنى الماضى لفوات موجب الاعراب فيه) وهو توارد المعانى المختلفة
المعانى

لكثرة ملحق تدحرج. ولما ذكر أن فعلا يلحق بفعل أراد بيان مابه يعرف ذلك فقال (ومصداق) حكم
(الالحاق) والمصداق اسم آلة أى آلة صدق الحكم بالحاق فعل يفعل أى طريق معرفة صدق ذلك
الحكم (اتحاد المصدرين) أى مصدرى ذينك الفعلين فكأنه آلة بين القوة العاقلة وبين صدق الحكم
بالحاق وإنما لم يحكم على أخرج بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لأنه كما يقال دحرج دحراجا يقال
أخرج إخراجا لأن الاعتبار فى دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها فى جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم
مجيئه فى بعض الصور منه فانهم لم يقولوا فى قحطب وعربد قحطابا وعربادا بل قالوا قحطبة وعربدة ولأن
الشرط توافق المصادر أجمع. واعلم أن المراد بالالحاق جعل مثال على مثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر
أى جعله موازناله فى عدد الحروف فى الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا فى الملحق ولا
الاعلال فى غير الآخر وبجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه مقابلا للأصل فى الملحق به فيعامل الملحق
معاملة الملحق به فى أحكامه من التصغير والتكبير وغيرهما فلا بد أن يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق
به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام فى الفرع موقعها فى الأصل الملحق به وإن كان ثمة حرف زائد فلا
بد من مماثلة فى الملحق لا لمجرد التوافق فى الحركات والسكنات ولذلك حكم على اقعنسس بأنه ملحق
باحرنجم ولم يحكم على استخرج لأن الاستخراج بالنسبة إلى احرنجم على خلاف ماذكرنا فى الأصلية
والزيادة جميعا أما فى الأصلية فلأن الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة فى الأصل وأما فى الزيادة فلأن
النون واقعة فى الأصل بعد الفاء والعين وليس فى الفرع نون فى موضعها والفرق بين الأصل والملحق به أن
الملحق يجب أن يكون فيه مازيد للالحاق دون الملحق به مثلا يجب فى باب حوقل بزيادة الواو بين الفاء
والعين دون باب دحرج وفى باب اقعنسس وتجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج
ودحرج وعلى هذا القياس ثم اعلم أن أحكام الأبواب كلها موكولة على السماع وأن المصنف لما لم يتعرض
لبيان معانى الأبواب اقتفينا أثره وأيضا لما لم يتعلق الغرض من متعلم هذا الفن لمعانى الأمثلة لم نذكرها
(فصل) أى هذا فصل (فى) بيان أمثلة (الماضى) هو فعل دل وضعا على معنى وجد قبل زمان أخبارك
(وهو يجىء على أربعة عشر وجها) لما يجىء وإن كان القياس يقتضى أن يكون ثمانية عشر وجها ولم
يتعرض لتعريف الماضى والمستقبل لشهرة أمرهما لكونهما أصلى المشتقات من المصدر أو لإغناء
اسميهما اللغويين عنه وإنما قدم الماضى على المستقبل لأنه أصل بالنسبة إليه لأن الماضى مزيد عليه
والمستقبل مزيد (نحو ضرب) تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما
ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت منتهيا (إلى ضربنا) وإنما بدأ فى اطراد الأمثلة بالغائب نظرا
إلى عدم الزيادة فيه ومن بدأ بالمتكلم نظر إلى أنه الأصل ، ولما كان البحث عن أحوال أواخر بعض
وجوه الماضى حركة وسكونا مبنيا على بناء الماضى إذا لم يعرف أن الأصل فى آخره ما إذا لم يتصور بيان
سبب العدول عن هذا الأصل فى بعض وجوه تعرض لبنائه وتعرض أيضا لإعراب المستقبل وبناء الأمر
على سبيل الاستطراد تأييدا لبناء الماضى وإلا فليس شىء منهما من وظيفته فقال (وإنما بنى الماضى لفوات
موجب الاعراب فيه) أى الفاعلية والمفعولية والاضافة لأنه فعل والفعل لا يكون عرضة لاعتوار هذه

عليه من الفاعلية والمفعولية والإضافية فان الفعل لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا إليه كما بين فى النحو وبهذا الدليل حكموا بأن الأصل فى الأفعال كلها البناء وأصل البناء السكون وإنما أعرب منها ما أعرب كالمضارع لعارض وهو المشابهة التامة للمعرب كما بينه المصنف هذا هو المراد فى هذا المقام وبعض الشارحين قالوا المراد بموجب الإعراب المشابهة التامة لا الفاعلية والمفعولية والإضافة وإلا يلزم أن يكون المضارع مبنيا أيضا لقصور نظرهم عن إحاطة المرام فتدبر (وبنى على الحركة) مع أن الأصل فى البناء السكون لأنه ضد الإعراب وأصله الحركة وضد الحركة السكون (لمشابهته بالاسم) أى اسم الفاعل (فى وقوعه) موقعه فى كونه (صفة للنكرة) يعنى كما أن اسم الفاعل يقع صفة للنكرة يقع الماضى أيضا صفة لها (نحو مررت برجل ضرب أوضارب) وقيل بنى الماضى على الحركة لوقوعه موقع

المضارع وهذا الكلام مبنى على أن المضارع معرب بالأصالة لا بالمشابهة كما هو مذهب الكوفيين وستطلع عليه نحو مررت برجل ضرب ويضرب (وعلى الفتح) إذا كان مع غير الضمير المتحرك وغير الواو لأنه مع الأول ساكن ومع الثانى مضموم كما يجىء (لأنه) أى الفتح (أخو السكون) أى لا يفارقه بل يقارنه ويلازمه ذلك (لأن الفتحة جزء الألف) وهو ساكن أبدا وجزء الساكن ساكن وقيل إنما خص بالفتح لثقل الفعل لفظا إذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الأوسط بالأصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان ولطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا ولما توجه أن يقال إن الفعل إذا شابه الاسم المعرب يكون معربا كما فى المضارع وأنتم قلتم إن الماضى يشبه اسم الفاعل وهو معرب فلم لم يعرب أجاب عنه بقوله (ولم يعرب لأن اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل) يعنى أن مجرد المشابهة لا يكفى فى كون الفعل معربا بل لا بد فيه من شرط آخر وذلك الشرط إما أن يأخذ الاسم المعرب الذى شابه الفعل العمل منه وإما أن تكون تلك المشابهة تامة فان كان الشرط الأمر الأول لم يعرب الماضى لانتفائه فيه (بخلاف المستقبل لأن اسم الفاعل أخذ منه العمل) فوجد هذا الشرط فيه (فأعطى الإعراب له عوضا عن العمل) الذى أخذ هو منه وإن كان الشرط الثانى لم يعرب الماضى أيضا لانتفائه فيه بخلاف المستقبل وإليه أشار بقوله (ولكثرة) وجوه (مشابهته له) أى للاسم من حيث اللفظ والمعنى كما سيجىء فى بابه ولما كان هذا كلاما إجماليا فصله وفسره بقوله (يعنى يعرب المضارع لكثرة مشابهته للاسم) مع قطع النظر عن أخذه العمل منه (وبنى الماضى) على الحركة (لقلة مشابهته له) لأنها من جهة وقوعه صفة للنكرة فقط فينتفى الشرط فلم يعرب بل بنى على الحركة قال الفاضل الرضى المضارع لمشابهته بالمشابهة التامة استحق الإعراب والماضى لمشابهته الناقصة استحق البناء على

المعانى عليه (وبنى على الحركة) مع أن الأصل فى البناء السكون لأنه ضد الإعراب كما أن الحركة ضد السكون والأصل فى الإعراب الحركة لتدل كل حركة على معنى من المعانى الموجبة للإعراب فأعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما (لمشابهته بالاسم) فى الجملة يعنى (فى وقوعه صفة للنكرة) وهى ما وضع لشىء لا بعينه كرجل (نحو مررت برجل ضرب أو) مررت برجل (ضارب) قدم ضرب للاهتمام بوقوعه صفة للنكرة وإن كان الأصل فيه الاسم (وبنى على الفتح لأنه) أى الفتح (أخو السكون لأن الفتحة جزء الألف) لما تقرر من أن الألف مركب من الفتحتين (والألف أخو السكون) يعنى أن بين الفتح والسكون مناسبة وبين الألف والسكون مناسبة أيضا لأن الألف ملزوم السكون لأنه ساكن أبدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر السكون صير إلى ما يناسبه من الحركات عملا بالأصل بقدر الإمكان ولا يرد على هذا نحو ضربوا وضربن ودعا لأن أحكامها مذكورة بعد هذا وقوله (ولم يعرب الماضى) إشارة إلى سؤال وهو أن المستقبل أعرب مع فوات موجب الإعراب فيه ولم يعرب الماضى ولو كان سبب بناء الفعل انتفاء موجب الإعراب فيه لوجب أن لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه أيضا وأجاب بقوله (لأن اسم الفاعل لم يأخذ منه) أى من الماضى (العمل) أى لم يعمل إذا كان بمعناه لأن عمله مشروط بكونه بمعنى الحال أو الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمه أن اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة ومعنى لموافقته له فى ذلك وإذا كان بمعنى الماضى لم يكن موافقا للمضارع فى المعنى ولا للماضى فى اللفظ يعنى لا يكون موافقا فى المعنى لما كان موافقا له فى اللفظ ولا يكون موافقا فى اللفظ لما كان موافقا له فى المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعفت فى كلا الجانبين حاله فلم يعمل ولما لم يأخذ منه العمل لم يعطه الإعراب (بخلاف المستقبل) فانه أعرب وإن كان موجب الإعراب فائتا فيه (لأن اسم الفاعل أخذ منه العمل) أى يعمل إذا كان بمعناه (فأعطى) اسم الفاعل (الإعراب له) أى للمستقبل واللام فى له زائدة (عوضا) أى لأجل العوض عما أخذ (منه) وهو العمل أو من جهة العوض (أو) تقول بنى الماضى وأعرب المستقبل مع فوات موجب الإعراب فيهما (لكثرة مشابهته له) ولما فهم من ظاهر كلامه أن المقصود الأصلى بيان سبب إعراب المضارع وأن بيان سبب بناء الماضى استطراد مع أن الحال على العكس كما أشرنا إليه فسر كلامه متدرجا فى التنزل فى شأن المشابهة فقال (يعنى يعرب المضارع) وإن كان موجب الإعراب فائتا فيه (لكثرة مشابهته اسم الفاعل) حيث يشابهه فى الحركات والسكنات ووقوعه صفة لنكرة وخبرا للمبتدإ ودخول لام الابتداء كما يجىء إن شاء الله تعالى (و) قوله (بنى الماضى على الحركة لقلة مشابهته) أى الماضى (له) أى اسم الفاعل مع فوات موجب الإعراب فيه نظرا إلى إعراب المضارع لمشابهته الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلة باعتبار

الحركة (وبنى الأمر) بغير اللام (على السكون) كماهو الأصل فى البناء (لعدم مشابهته للاسم) بوجه من الوجوه فبالحرى أن يبقى على أصل البناء هذا هو الحق فلا يلتفت إلى ماقيل إن قوله ولم يعرب شروع فى الدليل الثانى على بناء الماضى فافهم اعلم أن إعراب المضارع للمشابهة إنما هو عند البصريين وأما عند الكوفيين فبالأصالة لا بالمشابهة فاختار المصنف مذهب البصريين كما اختاره فى الاشتقاق قال الفاضل الرضى المضارع معرب للمشابهة عند البصريين لا لأجل توارد المعانى المختلفة عليه كما فى الاسم وقال الكوفيون أعرب المضارع بالأصالة لا للمشابهة وذلك لأنه قد يتوارد أيضا المعانى المختلفة عليه بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فتعين المضارع تبعا لتعينه وذلك كقولك لا يضرب فان رفعه دليل على كون لا للنفى وجزمه دليل على كونها للنهى قوله (زيدت الألف والواو والنون فى آخره) شروع فى كيفية استعمال الماضى يعنى زيدت الألف فى آخر ضرب مثلا إذا قصدت التثنية مذكرا كان أو مؤنثا فصار ضربا وضربتا والواو إذا قصد الجمع للمذكر فصار ضربوا والنون إذا قصد الجمع للمؤنث فصار ضربن (حتى يدللن على هما وهمو وهـن) يعنى يدل الألف على هما والواو على همو والنون على هن ففى الـكلام لف ونشر على الترتيب فان قلت إن كل واحد من الحروف المذكورة ضمير بارز وفاعل للفعل كما سيجىء فاذا كان هما وهمو وهن فاعلا لذلك الفعل أيضا كما يدل عليه ظاهر العبارة يلزم أن يكون لفعل واحد فاعلان وهو غير جائز قلت معنى قوله حتى يدللن على هما وهمو الخ يدل عليه هما وهمو وهن من التثنية والجمع فلا محذور لكن تسامح بناء على ظهور المراد قال صاحب النجاح وإنما اختصت هذه الحروف بالزيادة لأن الأصل أن نزاد فى الفعل حروف اللين لأن فى الزيادة ثقلا وهى أخف الحروف لاعتياد الألسنة لها واستئناس السامع بها لـكثرة دورها فى الـكلام فخصت الألف للتثنية والواو للجمع لأن الألف من أول المخارج والواو من آخرها والاثنان قبل الجماعة فاختص المقدم بالمقدم والمؤخر بالمؤخر واحترزوا عن زيادة الياء فى جمع النساء لئلا يلزم دخول الـكسرة التى هى أخت الجر على الفعل لأن الياء الساكنة تستدعى كثرة ماقبلها فزادوا فيه حرفا شبيها بحروف المد واللين من حيث الخفاء واللين وهى النون وحركوها لما فيها من قوة الاسمية (وضم الباء فى ضربوا) أى وضم ماقبل الواو فى مثل ضربوا مع أن الأصل فى الماضى البناء على الفتح (لأجل الواو) أى ليكون الواو التى هى مدة محفوظة على مدتها بسبب مجانسة حركة ماقبلها لها (بخلاف رموا) أى الحال بخلاف ذلك فى رموا فان ماقبل الواو فيه مفتوح لا مضموم (لأن الميم فيه) وإن كانت ماقبلها صورة لـكنها (ليست بماقبلها) حقيقة لأن أصله رميوا بضم الياء فقلبت ألفا فالتقى الساكنان فحذفت الألف لأن الواو علامة الفاعل فبقى رموا وكذا الحال فى كل ناقص عين ماضيه مفتوح فافهم ولما توجه أن يقال إن الضاد فى رضوا ليست بماقبل الواو حقيقة فلم ضمت أجاب عنه بقوله (وضم) ماقبل الواو والذى هو الضاد صورة (فى رضوا وإن لم تكن) تلك (الضاد ماقبلها) حقيقة لأن أصله رضيوا بكسر الضاد وضم الباء

إضافته إلى المشابهة نظر إلى البناء وقوله مشابهته لا من حيث إنه مضاف إليه لقلة نظرا إلى البناء على الحركة فتدبر (وبنى الأمر) بالصيغة فانه المتبادر عند الاطلاق (على السكون لعدم) بقاء (مشابهته له) بوجه ما بحذف حرف المضارعة (وزيدت الألف) فى آخر الماضى للتثنية مطلقا نحو ضربا وضربتا وضربتما (و) زيدت (الواو) فى آخر الجمع المذكر الغائب (و) زيدت (النون) فى آخر الجمع المؤنث الغائبة والمخاطبة (حتى يدللن) أى الحروف المذكورة (على هما وهمو وهن) أى يدل الألف على هما والواو على همو والنون على هن . واعلم أن أولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها وخص الألف بالمثنى والواو بالجمع لأن الألف قبل الواو ولأنها من أول المخارج أعنى الحلق والواو من آخرها أعنى الشفة كما أن المثنى قبل الجمع فاختير الأول للأول والآخر للآخر ولأن المثنى أكثر استعمالا من الجمع فاختير له ماهو أخف أعنى الألف فتعين الواو للجمع إذ لا يمكن زيادة الياء له صونا للفعل عن أخى الجر الذى هو الياء ولما لم يبق من حروف المد شىء يمكن زيادته زادوا لجمع المؤنث النون التى هى شبيهة بحروف المد فى اللين والمد والخفاء ولذلك أى ولأن فى حروف المد خفاء يمكن مدها إذا لقيت بعدها همزة مخافة أن لا يظهر فى جنب شدة الهمزة لأنهم لما قالوا إن الفاعل فى زيد ضرب هو هو لضيق العبارة عليهم كما سيجىء تحقيقه إن شاء الله تعالى فـكأنهم قالوا إن الفاعل فى زيدان ضربا هو هما وفى زيدون ضربوا هو همو وفى الهندات ضربن هو هن فبنى المصنف الـكلام على هذا فقال زيدت الألف فى ضربا ليدل على أن تحته هما وزيدت الواو فى ضربوا ليدل على أن تحته همو وزيدت النون فى ضربن ليدل على أن تحته هن ويدل على ماذكرنا قوله فيما سيأتى وخصت الميم فى ضربتما لأن تحته أنتما مضمر مع أن فاعل ضربتما بارز لا مستكن (وضم الباء فى) مثل (ضربوا) وإن كان مقتضى القياس المذكور أن يفتح (لأجل الواو) لأن الضمة جنس الواو والجنس إلى الجنس أنسب (بخلاف رموا) أى لم يضم ماقبل الواو (لأن الميم ليست ماقبلها) حقيقة وإن كانت ماقبلها صورة لأن أصله رميوا فماقبله مضموم تقديرا (وضم) ماقبل الواو (فى رضوا وإن لم يكن الضاد ماقبلها)

حقيقة

فاستثقلت الضمة عليها فأسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين فبقى رضوا بكسر الضاد ثم ضمت (لئلا يلزم الخروج من الكسرة) الحقيقية (إلى الضمة) التقديرية ولم تفتح لتناسب الواو ولتدل على الضمة المحذوفة للياء (وكتبت الألف بعد واو الجمع فى) مثل (ضربوا) ولم يضربوا إلا فى مثل ضربوه ولم يضربوه لعدم الالتباس إذ واو العطف لا يدخل على الضمير المتصل فيعلم أنها واو الجمع (للفرق بين واو الجمع وواو العطف فى مثل حضر وتكلم زيد) وفى مثل لم يحضر ويتكلم زيد يعنى إذا لم يكتب الألف بعد الواو لم يعلم أن حضر مفرد عطف عليه تكلم أو جمع لم يعطف عليه تكلم وأما إذا كتبت زال هذا الالتباس لأن الألف لا تزيد بعد واو العطف وهذا الالتباس وإن لم يلزم فى ضربوا تكلم زيد ولم يضربوا تكلم زيد لأن واو العطف لا تتصل بما قبلها إلا أنهم حملوهما عليهما طردا للباب. فان قلت لم لم يحملوا مثل ضربوه ولم يضربوه عليهما أيضا طردا للباب مع أنهما من هذا الباب قلت لأنه يلزم إدخال الفاصل بين الضمير المتصل وبين ما يتصل به من غير ضرورة وهو غير جائز هذا هو المراد لكن فى عبارته نوع قصور لعدم تناوله للمضارع (وقيل) كتبت الألف بعد واو الجمع (للفرق بين واو الجمع وواو الواحد فى مثل لم يدعوا) إذا كان جمعا (ولم يدعو) إذا كان واحدا على لغة من قال إن الجازم لا يسقط الحروف فى الناقص بل يسقط الحركة فقط كما فى الصحيح وعليه قول الشاعر :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

باثبات الواو فى تهجو مع أنه واحد يعنى إذا قيل لم يدعو بغير ألف لم يعلم أنه جمع حذف نونه للجزم أو مفرد لم يحذف واوه على هذه اللغة بل أسقطت حركته فاذا كتبت الألف زال الالتباس فان قلت إن الواو فى يدعو ساكن قبل دخول الجازم عليه فكيف يمكن إسقاط الحركة منه على هذه اللغة قلت قال ابن جنى إنه قدر أن يكون فى الرفع هو يدعو ويهجو بإثبات الضمة على الواو كما تقول هو يضربك فجاء الجازم وأسقط الحركة وبقيت الواو ساكنة وقال ابن الحاجب وأما قول قيس بن زهير : ألم يأتيك والأنباء تنمى * بما لاقت لبون بنى زياد. بإثبات الياء مع الجازم فيه وجهان : أحدهما أن الياء إشباع كأن الكسرة أشبعت فنشأت عنها الياء والآخر أنه أجرى الفعل المعتل مجرى الصحيح كأنه قال هو يأتيك بضم الياء كما يقول هو يضربك لأنه من لغة تحريك الياء فى الرفع وإسكانه فى الجزم حملا للمعتل على الصحيح وأنت تعلم أن هذا الدليل لا يدل على كتابة الألف بعد الواو فى مثل ضربوا أى فى الماضى مطلقا ولا فى مثل لم يضربوا أى فى المضارع الصحيح ولا فى مثل لم يرموا أى فى الناقص اليائى لعدم جريانه فيها اللهم إلا أن يحمل على الإطراد لكن ضعفه ظاهر ولهذا عبر المصنف عن هذا الدليل بقوله قيل (جعلت التاء علامة للمؤنث فى مثل ضربت) دون سائر الحروف (لأن التاء من المخرج الثانى) وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أى كالتاء (ثان فى التخليق) لما روى «إن الله تعالى خلق آدم عليه السلام أولا من طين ثم خلق حواء رضى الله عنها من ضلعه الأيسر» فبهذه المناسبة جعلت علامة له ليحصل الفرق بين فعل المذكر والمؤنث نحو ضرب وضربت كما جعلت علامة له فى الاسم نحو قائم وقائمة ولم يعكس الأمر كما لا يعكس فى الاسم لأن المجرد أصل وذو الزيادة فرع وكذا المذكر أصل والمؤنث فرع فعين الأصل للأصل والفرع للفرع وأسكنت

حقيقة كالميم فى رموا (لئلا يلزم الخروج من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التقديرية) أعنى الواو وهو صعب لأنه صعود أى يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة على تقدير عدم ضم الضاد لأن أصله رضيوا فبعد إسكان الياء لثقل الضمة عليها وحذفها لالتقاء الساكنين يلزم ذلك الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك الخروج لا لأنها ما قبل الواو حقيقة واختير الضمة للمناسبة وإن كان ذلك الخروج يندفع بالفتحة بخلاف رموا فلأن الفتحة فيه أصلية (وكتب الألف) بعد واو الجمع (فى مثل ضربوا) أى فيما لم يتصل به الضمير وأما إذا اتصل به الضمير فلا يكتب لعدم الالتباس حينئذ (للفرق بين واو الجمع وواو العطف فى مثل حضر وتكلم زيد) ولولا قاعدة كتابة الألف بعد واو الجمع لم يعلم أنه حضروا وتكلم زيد بضم الراء وسكون الواو ومده والواو للجمع أو حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو والواو للعطف وكتبت فيما لا يلتبس نحو ضربوا إذ واو العطف لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الألف ويلتزم الالتباس لندوره ولزواله بالقرائن (وقيل) كتبت الألف بعدها (للفرق بين واو الجمع و) بين (وواو الواحد فى مثل لم يدعوا ولم يدعو) على لغة من لا يسقط الجازم عنده حرف العلة وكتبت فى غيره طردا للباب وجاء على هذا قول الشاعر :

هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

حيث أثبت الواو فى لم تهجو هجوت وجئت بفتح التاء على الخطاب وزبان اسم رجل ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجو أى كأنك لم تهج حيث اعتذرت منه ولم تدع أى لم تترك الهجو إذ قد هجوته فى الواقع (جعلت التاء علامة للمؤنث فى مثل ضربت) فرقا بين المذكر والمؤنث كما جعلت علامة له فى ضاربة إلا أنهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما إذ الفعل أثقل بحسب المعنى كما عرفت (لأن التاء من المخرج الثانى) من المخارج الكلية وهو الوسط (والمؤنث أيضا) أى كالتاء (ثان فى التخليق) مصدر

فى الفعل فرقا بينه وبين ما كان فى الاسم ولم يعكس لثقل الفعل وخفة الاسم (وهذه التاء) التى جعلت علامة للمؤنث فى ضربت (ليست بضمير) كما كانت الألف والواو والنون فيما مر بل هى حرف جىء به للفرق بين المذكر والمؤنث قيل ولهذا أسكنت لأن الأصل فى الحروف البناء والأصل فى البناء السكون (كما يجىء) عدم كونه ضميرا مع دليله فى آخر بحث الضمائر (وأسكنت الباء) مع أن الأصل البناء على الفتح (فى مثل ضربت وضربن) أى عند إلحاق الضمائر المتحركة للماضى وهى تسعة أوجه ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربنا (حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة) يعنى كما لا يجوز أن يجتمع أربع حركات متواليات فى كلمة واحدة فعلا كان أو اسما لثقلها على اللسان كذلك لا يجوز فيما هو بمنزلة كلمة واحدة لتلك العلة أيضا والفعل مع ضمير الفاعل كذلك لأنه متصل بالفعل لفظا ومعنى وحكما فيصير كالجزء أما لفظا فظاهر وأما معنى فمن حيث إنه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل إليه وأما حكما فبدليل وقوعه بين الكلمة المعربة وبين ما قام مقام حركتها الإعرابية من الحروف وهو النون فى يفعلان ويفعلون وتفعلين (ومن ثم) بالفتح والتشديد وقد يكتب بالهاء فرقا بينه وبين ثم العاطفة ولم يعكس لأن العاطفة مضمومة وأكثر استعمالا فالخفة فيها بترك الهاء أولى أى ومن أجل أن الفعل مع تلك الضمائر كالكلمة الواحدة (لا يجوز العطف على ضميره) أى ضمير مثل ضربن وضربت (بغير التأكيد) أى بمنفصل مرفوع آخر فيقال ضربن هن وزيد وضربت أنت وزيد (لا يقال ضربت وزيد) يعنى كما لا يجوز العطف على بعض حروف الكلمة (لأن

كذلك لا يجوز على ما هو بمنزلتها من غير تأكيد بمنفصل لأنه لو أكد به يظهر بذلك أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يظن أن يكون هذا العطف على هذا التأكيد لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضا تأكيدا للمتصل وهو محال كذا حققه الرضى فظهر بطلان ما ذهب إليه الشارحون من أنه لو عطف عليه بلا تأكيد يلزم عطف الاسم على الفعل وهو غير جائز (بخلاف ضربتا) أى الحال فى ضربتا بخلاف ما ذكرنا فى مثل ضربن من إسكان الباء فرارا عن اجتماع أربع حركات متواليات وإن وجد فيه ذلك الاجتماع صورة

من المبنى للمفعول أى المخلوقية لأن الله تعالى خلق آدم أولا ثم خلق حواء على نبينا وعليهما الصلاة والسلام من ضلع من أضلاعه كما قال الله تعالى «خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها» فناسب التاء المؤنث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر يحصل الفرق أيضا إلا أنهم راعوا مناسبة الفرعية بين الزيادة والمؤنث (وهذه التاء) التى فى ضربت (ليست بضمير كما سيجىء) فى آخر بحث المضمرات (وأسكنت الباء) أى اللام (فى مثل ضربن) بفتح النون (وضربت) بحركات التاء أى إذا اتصل بالفعل ضمير مرفوع متحرك فى الثلاثى المجرد وإنما أورد مثالين إشارة إلى أن حركة ذلك الضمير قد تكون للضرورة نحو ضربت لما يجىء إن شاء الله تعالى وقد تكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة فى تحريكه إذ لو قيل ضربن بسكون النون وفتح الباء على الأصل لصح إلا أنهم حركوها طردا على مثل ضربت مع قابليتها للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها وإنما أسكنت لام الكلمة فى مثل ما ذكر ولم تترك على حركتها (حتى لا يجتمع أربع حركات متواليات) فانه مستهجن (فيما هو كالكلمة الواحدة) نحو ضربت فان التاء فيه كلمة على حدة لأنه ضمير فاعل للفعل إلا أن الفاعل من الفعل بمنزلة الجزء خصوصا إذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله به لفظا ومعنى فلو لم يسكن الباء بل أبقى على الحركة لزم ذلك الاجتماع وأسكن اللام فى الرباعى أيضا نحو دحرجت وإن لم يلزم ذلك الاجتماع على تقدير بقائها على الحركة طردا للباب (ومن ثمة) أى ومن أجل أن مثل ضربن كالكلمة الواحدة (لا يجوز العطف على ضميره) أى على ضمير مثل ضربن أى على الضمير المرفوع المتصل (بغير التوكيد) أى بغير تأكيد ذلك الضمير بمضمر منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء الفعل (لا يقال ضربت وزيد) بغير التأكيد (بل يقال ضربت أنا وزيد) بتأكيد التاء بأنا لأن العطف كأنه على المنفصل ولما اشترك التأكيد والفصل بغيره فى أن العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة اكتفى المصنف بذكر التأكيد وإنما خصه بالذكر ولم يقل بغير الفصل مع أنه أشمل لأن التأكيد فصل أيضا إشعارا بأن التأكيد هو الأصل فى جواز العطف إذ بذلك يظهر أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل بتأكيده فيحصل له نوع الاستقلال ولذلك قال ابن الحاجب إلا أن يقع فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلاله إذ لا يظهر بذلك أن ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة وإنما يجوز ترك التأكيد مع الفصل لأن طول الكلام يغنى عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضى امرأة والحافظ عورة العشيرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشرى فى جواز العطف عليه الفصل (بخلاف ضربتا) أى لم يلزم فيه بعدم إسكان التاء وإبقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور

(من جنس واحد كما) كانتا من جنس واحد فى مسلمات لأن إحداهما التاء والثانية النون (لثقل الفعل بخلاف حبليات) فان إحدى العلامتين لم تحذف فيها لخفة الاسم ولعدم الجنسية فان إحدى العلامتين فيها الياء المنقلبة من الألف وإنما انقلبت لأنه لو لم تقلب يلزم الحذف لالتقاء الساكنين ولم تقلب واوا لثقلها والثانية التاء (وسوى) أى لم يفرق لفظا (بين تثنيى المخاطب والمخاطبة) حيث يقال فيهما ضربتما (و) سوى أيضا (بين الاخبارات) أى نفس (٣٠) المتكلم صيغ الاخبارات على مقتضى القياس ستة ثلاثة للمذكر مفردا ومثنى ومجموعا وثلاثة للمؤنث كذلك لكن سوى بين مفردى المذكر والمؤنث فقيل فيهما ضربت وسوى بين الأربعة الباقية فقيل فيها ضربنا (لقلة الاستعمال فى التثنية) أى تثنيى المخاطب والمخاطبة بالنسبة إلى المفرد فان قلت لما سوى بينهما فى التثنية وجب أن يسوى بينهما فى الجمع بعين ماذكرت قلت إنما لم يسو بينهما فى الجمع ليكون اختلاف الصيغة دليلا على تفاوت معنى الجمع باعتبار قلة الأفراد وكثرتها بخلاف التثنية فان مفهومها لا يتفاوت بالقلة والكثرة بل هو نص فى فردين كذا قيل (ووضع الضمائر للايجاز) يعنى أنهم وضعوا لتثنية المذكر وتثنية المؤنث ضميرا واحدا وهو أنتما للايجاز فلما كان ضمير التثنيتين واحدا وجب أن يكون لفظهما الظاهر واحدا وهو ضربتما لأن الضمير قائم مقام الظاهر وكذا أنهم وضعوا للمفرد المذكر والمفرد المؤنث فى الاخبار ضميرا واحدا وهو أنا ولتثنيتهما وجمعهما ضميرا واحدا آخر وهو نحن للايجاز والاقتصار فلما كان ضمير الاخبارات منحصرا فيهما يلزم أن ينحصر الظاهر فى لفظين وهما ضربت وضربنا لأن الضمير قائم مقام الظاهر فافهم فقوله ووضع الضمائر للايجاز دليل لتسوية التثنيتين ولتسوية الاخبارات معا وإن كان المتبادر من ظاهر سوق العبارات أنه دليل للاخبارات فقط (وعدم الالتباس) عند السامع فى الأغلب (فى الاخبارات) لأن المخبر المتكلم يرى فى أكثر الأحوال فيعلم أنه مذكر أو مؤنث أو مثنى أو مجموع أو يعلم بصوته فذلك أو بغيرهما من القرائن

(من جنس واحد) لأن التاء ليست من جنس النون ولم يوجد ثقل التكرار اللفظى كما كانتا من جنس واحد فى مسلمتات لأنهما تا آن فيه ووجد ثقل التكرار اللفظى فيه كالمعنوى (لثقل الفعل) فكرهوا اجتماعهما فيه مطلقا (بخلاف حبليات لعدم الجنسية) أى لم يحذف إحدى العلامتين الألف والياء المنقلبة من ألف التأنيث بل جوزوا اجتماعهما فيه لعدم كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وإنما وجب قلب ألف حبلى ياء فى الجمع لئلا يجتمع الساكنان ولم يجز حذف أحدهما لأن الثانية للجمع والأولى لمعنى فى الكلمة وهو لزوم تأنيثها وليست مثل فاء بعد وعين قل ولام غزيت فإنها ليست لمعنى زائد على كونها أجزاء من الكلمة فافهم ولا مثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها بل هى عارضة على مسلم إذا لم يكن حبل حتى زيد عليه ألف التأنيث بل وضعت هكذا بالألف فلو حذفت الألف لفات الغرض ولما جاء الياء للتأنيث فى هذى وكانت بالنسبة إلى الواو خفيفة بخلاف الواو قلبت ياء (وسوى بين تثنيى المخاطب والمخاطبة) لأنك تقول ضربت ضربتما وضربت ضربتما ولا ينافى هذا قوله فى صدر الفصل يجىء على أربعة عشر وجها لأن ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بفتح التاء صيغة وباعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء صيغة أخرى تقديرا وأما نحن فهو تثنية أنا أو جمعه مذكرا أو مؤنثا فلا فرق فى التقدير فلذلك يقال ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذكر ضربتما مرتين وهو هما هم هى هما هن أنت أنتما أنتم أنت أنتما أنتن بذكر التثنيتين بخلاف أنا نحن إذ لا يقال أنا نحن يذكر نحن مرتين (و) سوى (بين الإخبارات) أى كما سوى بين تثنيى المخاطب والمخاطبة أيضا أى نفس المتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا أو مؤنثا وتثنية وجمعا إذ يقال فى كلها ضربنا (لقلة الاستعمال فى التثنية) بالنسبة إلى المفرد وحكمها احتياجها فى حصولها إلى ضم أحد المثلين إلى الآخر بخلاف المفرد وبالنسبة إلى الجمع أيضا لعدم الاتساع فيها إذ لا تستعمل حقيقة إلا فى الاثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغة قلته تستعمل فى الثلاثة وفى الأربعة وفى الخمسة وفى الستة وفى السبعة إلى العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة بالغا ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع ففيه اتساع وكثرة استعمال بخلاف التثنية. والحاصل أن فى صيغة التثنية نوع حرج ليس فى الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة بينة بخلاف الجمع فان فيه إرسال المراد ولما كان استعمال التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما كثر استعمالهما بالنسبة إليها لم يستحسن الالتباس فيهما (و) سوى أيضا بين تثنيتهما لكون (وضع الضمائر للايجاز) فان هما مثلا أخصر من زيدان فالتسوية بين الشيئين أن لا يجعل لكل واحد منهما صيغة على حدة تناسب غرض الإيجاز (و) سوى بين الاخبارات لحصول (عدم الالتباس فى الاخبارات) لأن المتكلم يرى فى أكثر الأحوال أو يسمع صوته فيعلم أنه مذكر أو مؤنث واحد أو جمع كما يجىء ولم يذكر التسوية بين تثنيى الغائب والغائبة اكتفاء بذكر التسوية بين تثنيى المخاطب والمخاطبة أو اكتفاء بذكرها فى بحث المضمرات لعدم بحثهما وأما تثنيتا المخاطب والمخاطبة والإخبارات فلما كان لهما بحث استوفى أحكامهما ههنا من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على سبيل الاستطراد

وإن وقع الالتباس فى بعض المواضع قليلا (وزيدت الميم فى ضربتما) قبل ألف التثنية (حتى لا يلتبس) أى المثنى بالمفرد (بألف الاشباع) أى بسبب ألفه يعنى إذا قيل ضربتا بسكون الباء لم يعلم أنه مثنى ألفه لأجل التثنية أو المفرد أشبع فتحه للاطلاق كما أشبع فى مثل قول الشاعر: (أخوك أخو مكاشرة وضحك) المكاشرة السرور والفرح وأخو المكاشرة صاحب السرور (وحياك الإله) دعاء للمخاطب بالحياء الإلهى (فكيف أنتا) تعميم للدعاء لجميع أحوال المخاطب أصله أنت فأشبع الفتحة فتولد الألف ويحتمل أن يعود ضمير يلتبس إلى الألف لأنا مذكر حكما فيكون المعنى حتى لا يلتبس ألف التثنية بألف الاشباع والمآل واحد (وخصت الميم) (٣١) بالزيادة لدفع الالتباس (فى ضربتما) مع أن الأصل فى الزيادة حروف العلة (لأن تحته أنتما مضمر) فزيدت الميم ليناسب لما تحته ومعنى كونه تحته أن يدل على ما يدل عليه ضمير ضربتما من معنى التثنية وكأنه تحته وإنما قلنا كذلك لأن التاء فى ضربتما ضمير بارز فلو استتر تحته أنتما يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز وقد مر مثله هذا وفيه تكلف لا يخفى مع أنه مخالف لما فى شرح الرضى من أنه خصت الميم بالزيادة فى ضربتما لأن حروف العلة مستثقلة قبل الألف والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة لغنتها لكونه من مخرج الواو شفوية (وأدخلت الميم فى أنتما لقرب الميم إلى التاء فى المخرج) لأن الميم شفوية والتاء من المخرج الثانى من مخارج الفم وهو طرف اللسان وأصول الثنايا (وقيل) الميم فى أنتما (تبعا لهما) بكسر اللام أى لضمير تثنية الغائب (لما يجيء) فى المضمرات ما ذكرها علة لتعيين الميم للزيادة وما سيجيء فى بحث المضمرات علة لزيادة الميم فافهم (وضمت التاء فى ضربتما) مع أن الضم أثقل (لأنها ضمير الفاعل) والضمة تناسب حركة الفاعل فعلى هذا الألف للفرق بينه وبين المتكلم الواحد والميم زيدت بعد الألف وقيل التاء مع الألف ضمير جزؤه الأول متحرك بالضم وقيل الألف ضمير والتاء للفرق بينه وبين تثنية المذكر الغائب والميم زيدت بعد التاء وضم التاء حينئذ لأنه فارق للفاعل (وفتحت) تلك التاء (فى الواحد المخاطب) نحو ضربت (خوفا من الالتباس) بنفس المتكلم الواحد ولو كسر يلتبس بالواحدة والمخاطبة وتفصيله أن أول ما يبدأ بوضعه من أنواع الضمائر الضمير المرفوع

فى بحث المضمرات واعلم أن وضع صيغ متعددة لمعان متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك صيغة واحدة بين معنيين كصيغة ضربتما بين المذكر تأنيثه أو أكثر واستغنى عنه فيما لا يقع فيه الالتباس ولم يحتج إلى الاعتذار فيه فى التسوية بقلة الاستعمال والايجاز وغيرهما وجب صرف قوله ووضع الضمائر للايجاز إلى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وأن لا يجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات لأن الالتباس لما لم يقع فى الاخبارات بالتسوية لم يحتج فيها إلى عذر من الايجاز وغيره فليتأمل وإلا فالواجب أن يقدم أو يؤخر (وزيدت الميم فى ضربتما) أى فى تثنيتى المخاطب والمخاطبة مع أن قياسهما على سائر التثانى يقتضى أن يقال ضربتا (حتى لا يلتبس) ألف ضربتا (بألف الاشباع) وهو الألف المتولد من الفتحة باشباعها فاذا أشبعت فتحة ضربت وقيل ضربت لم يعلم أنه مفرد والألف للاشباع أو للتثنية فيحصل الالتباس فى الوقف ولا شك أن الالتباس واقع فى كلامهم كما فى قول الشاعر (أخوك أخو مكاشرة) أى ملازم تبسم (و) أخو (ضحك. وحياك الاله فكيف أنتا) أصله أنت أشبعت فتحة التاء فى الوقف فتولد منها الألف أى على أى حال أنت يمنعك تلك الحال عن المكاشرة والانبساط مع أهلك تعير زوجها بأخيه وكان زوجها قبل هذا (وخصت الميم فى ضربتما) للزيادة لدفع الالتباس مع أنه مندفع بزيادة غيرها (لأن تحته أنتما مضمر) فزيدت الميم فيه لموافقة أنتما وقد سبق توجيه هذا التسامح فقوله أنتما مبتدأ وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف للخبر قدم للاهتمام (وأدخلت الميم فى أنتما) دفعا لذلك الالتباس لعدم إمكان زيادة حروف العلة لأنها مستثقلة قبل الألف وخصت الميم بالزيادة (لقرب الميم من التاء فى المخرج) فالتاء مما بين الثنايا وطرف اللسان والميم مما بين الشفتين ولا شك فى قرب الثانى من الأول مع أنها أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة لأنها غنة فى الخيشوم كما أنها مدة فى الحلق وأنها من مخرج الواو ولذلك ضم ما قبلهما كما يضم ما قبل الواو (وقيل) إنما خصت الميم بالزيادة فى أنتما (تبعا لهما) أى للفظهما يعنى أنهم لما كانوا أبدلوا من الواو فى هو ميما (لما يجيء) فى بحثه التزموا الميم فى جميع الباب طرداله (وضمت التاء فى ضربتما لأنها) أى التاء (ضمير الفاعل) وعلامة الفاعل الرفع فى المعرب ولما لم يكن الرفع فى المبنى حركوه بحركة شبيهة به عملا بالأصل بقدر الامكان وهو الضم فانه يشبه الرفع خطا ولفظا واعلم أنهم اختلفوا فى ضمير الفاعل فى مثل ضربتما وضربتمو وضربتن فقيل إنه التاء وحدها وأما الألف والواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر وجمع المؤنث وأشار إليه هنا حيث قال إن التاء ضمير وقيل الفاعل هؤلاء الحروف وأما التاء فعلامة الخطاب وأشار إليه فيما يجيء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا وقيل الفاعل وهو مجموع التاء وأحد هذه الحروف وأشار إلى ضعفه بعدم إشارة إليه يكفى أحدهما للفاعل ولا حاجة إلى ضم الآخر إليه مع أن الأصل الاكتفاء بأحدهما (وفتحت التاء فى الواحد) أى لم يضم فيه مع أنه الأصل (خوفا من الالتباس بالمتكلم

المتصل وأول مايبدأ بوضعه المرفوع المتصل ثم المخاطب ثم الغائب فنقول إنما ضموا التاء فى المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وفتحوا للمخاطب فرقا بينه وبين المتكلم بأخف الحركات وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكس الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لأن خطاب المذكر أكثر فالخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فخص للفرق بالتخفيف فلم يبق للمؤنث إلا الكسر (ولا التباس فى التثنية) فبقى مضموما على الأصل (وقيل) ضمت التاء فى ضربتما (اتباعا للميم لأن الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها) أى من جنس الميم الشفوى (وهو) أى الحركة التى هى من جنس الميم الشفوى (الضم الشفوى) لأنه جزء الواو وهى شفوية وجزء الشفوى شفوى وكذا ضمت التاء فى ضربتم اتباعا للميم أيضا بل فى ضربتن بناء على أن أصله ضربتمن (زيدت الميم فى ضربتم حتى يطرد بتثنيته) فى زيادة الميم لا لوجود علة الزيادة فيه وهى الالتباس هذا قال الفاضل الرضى زيدت الميم قبل واو الجمع المخاطب لئلا يلتبس بالمتكلم إذا أشبعت ضمته فانك إذا قلت ضربتو لم يعلم أنه متكلم أشبعت ضمته للاطلاق أو جمع المخاطب وخصت الميم بالزيادة لأن حروف العلة مستثقلة قبل الواو والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة لقلتها ولكونها من مخرج (٣٢) الواو أى شفوية ولذلك ضم ماقبلها كما يضم ماقبل الواو انتهى (وضمير الجمع فيه) أى فى الجمع المخاطب وهو مثل ضربتم (محذوف وهو) أى ضمير الجمع (الواو ولأن أصله ضربتموا) فان قلت فما فائدة التاء إذن قلت فيه قولان قال بعضهم إنها للفرق بينه وبين الجمع الغائب لأن الميم زيدت بعد زيادة التاء وحاصله زيدت للجمع المخاطب على ضرب مثلا أولا الواو فصار ضربوا فالتبس بالجمع الغائب فزيدت التاء للفرق ثم زيدت الميم ليطرد بتثنيته فصار ضربتموا هذا ما اختاره المصنف أولئلا يلتبس بالمتكلم إذا أشبعت ضمته وهذا ما اختاره الرضى وقال بعضهم التاء مع الواو ضمير الجمع وجزؤه الأول متحرك بالضم لأنه ضمير فى الفاعل كما فى التثنية وضعفه ظاهر (فحذفت الواو) وأسكنت الميم تخفيفا لأن ضمها لأجل الواو كما أن فتحها فى التثنية لوقوعها لأجل الألف هذا إذا لم يلاق الميم بعد حذف الواو ساكنا بعدها وأما إذا لقى فيضم أيضا رد الها إلى أصلها نحو ضربتم القوم وقيل قد يكسر (لأن الميم) وحدها (بمنزلة الاسم) لأنها مستقلة أى ليست بجزء من الفعل ولا من الفاعل فكأنها كلمة برأسها يؤيد ذلك قوله بخلاف ضربوا لأن باءه ليست بمنزلة الاسم وما قيل من أن الميم تجعل المضارع اسما إذا دخل فى أوله كما يقال فى يخرج مخرج فيكون بمنزلة الاسم فضعيف إذ المقصود بيان أن الميم فى ضربتموا بمنزلة الاسم لا مطلق الميم مع أن الميم الذى يجعل المضارع اسما ليس بمنزلة الاسم فتأمل (ولا يوجد فى آخر الاسم واو ماقبلها) حرف (مضموم إلا) كلمة (هو) وذلك لثقل الضم قبل الواو المتطرفة وإذا كان ثقيلا فى الاسم كان ثقيلا أيضا فيما هو بمنزلته وفى هذا الكلام نوع حزازة والأولى ماذكره صاحب النجاح من أن الميم مع الواو ههنا اسم ولا يوجد فى آخر الاسم واو ماقبلها مضموم إلا كلمة هو (ومن ثمة) أى ومن أجل أنه لا يوجد فى آخر الاسم واو ماقبلها مضموم (يقال فى جمع دلو أدل) بفتح الهمزة وسكون الدال (أصله أدلو) ضم اللام فأعلت الواو المتطرفة بقلبها ياء ثم أبدلت ضمة اللام كسرة لأجل الياء ثم أعلت إعلال قاض فصار أدل وفيه إعلال آخر وهو أنه يكسر

ولا يلزم الالتباس فى التثنية) بواسطة زيادة الميم فبقيت على أصل الحركة والتفصيل أنهم زادوا تاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء للمتكلم وحركوها فى الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث وضموها للمتكلم لأن الضم أقوى والمتكلم مقدم فأخذه وفتحوها للمخاطب إذ لم يمكن الضمة للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فأخذه فبقيت الكسرة للياء والمخاطبة فأعطيتها ولأن الياء يقع ضميرها فى نحو اضربى و ـكسرة أخت الياء فناسب إعطاؤها المخاطبة (وقيل) ضمت التاء فى ضربتما (اتباعا للميم لأن الميم) حرف (شفوى فجعلوا حركة التاء) التى هى ماقبل الميم (من جنسها وهو) أى جنس الميم من الحركات (الضم الشفوى) ليناسب الميم حركة ماقبلها (زيدت الميم فى ضربتم حتى يطرد بتثنيته) فى زيادة الميم ولئلا يلتبس بواو الاشباع فى الوقف، وأسكنت الميم لأنه إنما ضموها لأجل الواو ولما حذف الواو بقى على الأصل الذى هو السكون (وضمير الجمع) أى جمع المذكر المخاطب (فيه) أى فى ضربتم (محذوف) وذلك الضمير المحذوف (وهو الواو ولأن أصله ضربتموا) بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضمائر تماير د الاشياء إلى أصولها (فحذفت الواو) لأنهم لما ثنوا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بنونى المثنى والمجموع بعد الألف والواو كما أتوا بهما فى هذان واللذان واللذين فوقع الواو فى الجمع فى الآخر مضموما ماقبلها (فحذفت لأن الميم) مع الواو (بمنزلة الاسم) كهو لأن الميم يجعل كثيرا من الأفعال اسما كمضارعات الزوائد على الثلاثة (ولا يوجد فى آخر) جنس (الاسم) متمكنا وغير متمكن (واو ماقبلها مضموم) فى كلامهم لكونه مستثقلا حسا مع الأمن من الالتباس بالمثنى بثبوت الألف فيه دون الجمع (إلا) فى آخر الاسم من الأسماء غير المتمكنة فانه لا يوجد فى المتمكن اسم بهذا الوصف أصلا وفى غير المتمكن لا يوجد غير (هو) ولو لم يحذف الواو كان على خلاف ماعليه كلامهم ولما حذفت الواو ولم يبق الاحتياج إلى الألف الذى يكتب بعد الواو فحذف أيضا (ومن ثمة) أى ومن أجل أنه لا يوجد فى آخر الاسم واو ماقبلها مضموم غير هو (يقال فى جمع دلو أدل أصله أدلو قلبت الواو ياء)

أولاثم يقلب الواو ياء لكسرة ماقبلهاثم أعل إعلال قاض ففى الأول يكون قلب الواو سببا لتبديل الضمة كسرة وفى الثانى يكون تبديل الضمة كسرة سببا لقلب الواو المتطرفة ياء فكلاهما ممانحن فيه ولا يجوز الإعلال بحذف الواو ابتداء لأنه لم يبق حينئذ سبب لتبديل الضمة الثقيلة كسرة مع أنه مقصود أيضا (بخلاف ضربوا) أى الحال فى ضربوا على خلاف ماذكرنا فى ضربتمو فانه لم تحذف الواو منه (لأن باءه ليست بمنزلة الاسم) لأنها جزء من الفعل فلا يكون له استقلال ما حتى يكون بمنزلة الاسم (وبخلاف ضربتموه) فان الواو لم تحذف منه أيضا مع أن الميم بمنزلة الاسم (لأن الواو خرج من الطرف) اتصال (بسبب الضمير) وقد عرفت أن الحذف مشروط بوقوعه فى الطرف فانتفى الشرط فلم يحذف ويبقى الميم مضموما لأجلها (كما) لم يقلب الياء همزة مع كونه واقعا بعد ألف زائدة (فى العظاية) لانتفاء شرط القلب وهو وقوعه فى الطرف بعد ألف زائدة بسبب اتصال التاء له والعظاية دويبة أكبر من الوزغة (وشدد نون ضربتن دون ضربن لأن أصله) أى أصل ضربتن (ضربتمن) بالميم بدليل ثبوتها فى التثنية نحو ضربتما (فأدغم الميم فى النون لقرب الميم من النون) لأن الميم شفوية والنون من المخرج السابع من مخارج الفم وهو طرف اللسان ومما فوقه من الحنك والأوجه أن يقال زيدت النون مشددة ليكون بازاء الميم والواو فى المذكر نحو ضربتمو وإنما اختاروا النون لمشابهته بسبب الغنة للميم والواو معا مع كون الثلاثة من حروف الزيادة كذا قرره الرضى وصاحب النجاح (ومن ثمة) أى ومن أجل قرب الميم من النون (تبدل من النون فى عمبر) بالميم (لأن أصله عنبر) بالنون ولا يجوز

لوقوعها طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لأجل الياء ثم أعل إعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقى بضم اللام إذ لا وجه لزواله فيبقى أثر من ذلك الاستثقال المحسوس (بخلاف ضربوا) أى لم يحذف الواو منه (لأن باءه) مع الواو (ليست بمنزلة الاسم) لأن الباء لم يجعل شيئا من الأفعال اسما كما جعله الميم (وبخلاف ضربتموه) أى لم يحذف واوه وإن كان واوه بعد ميم (لأن الواو قد خرج من) كونه فى (الطرف بسبب اتصال (الضمير) به فلم يوجد شرط حذفه الذى هو وقوعه فى الطرف فلم يحذف (كما) خرج الياء من الطرف بسبب اتصال التاء به (فى العظاية) بفتح العين الغير المعجمة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها همزة لأنه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع أنها وقعت بعد الألف الزائدة لأنها من العظى وهو الشدة (وشدة نون ضربتن) أى جمع المؤنث المخاطبة (دون نون ضربن) أى جمع المؤنث الغائبة (لأن أصله) أى أصل ضربتن (ضربتمن) بالميم حملا على تثنيته لأنها ضربتما بالميم (فأدغم الميم) بعد قلبه نونا (فى النون لقرب الميم من النون) فى المخرج لأن الميم من الشفة والنون مما بين طرف اللسان وقريب الثنايا ولا شك أنهما متقاربان (ومن ثمة) أى من أجل كون الميم قريبا من النون (يبدل الميم من النون فى مثل عمبر) أى فى كل نون وقعت ساكنة قبل الباء وعنبر يلفظ بالميم ويكتب بالنون تنبيها على أن صلها بالنون وكتابتها بالميم فى الكتاب لتصوير التلفظ (لأن أصله عنبر) وإنما أبدلوها ميما لأنهم لو تركوها والحال أن الحرف الذى بعدها من حروف الشفة وهو الباء فان أظهرت النون أى تلفظ على حالها على ما هو مصطلح القراء استقبحت ويعرف بالوجدان وإن أخفيت على ما هو مصطلحهم أيضا استثقلت كما يشهد به الوجدان أيضا وإن أدغمت فى الباء مع قلبها باء لتقاربهما فى المخرج ذهب ما فى النون من الغنة فوجب قلبها ميما إبقاء لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء فى المخرج (وقيل أصله) أى ضربتن بالتشديد (ضربتن) بتخفيف النون بلا ميم لأن العلة التى فى التثنية لزيادة الميم لم توجد ههنا والأصل عدم الحمل (فأريد أن يكون ماقبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء) فى سكون ماقبلها نحو ضربن لئلا يجتمع أربع حركات متواليات ويضربن وتضربن حملا على ضربن واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف والجزم (ولا يمكن إسكان تاء المخاطبة لاجتماع الساكنين) أى لئلا يلزم اجتماعهما أحدهما الباء والآخر التاء (ولا يمكن حذفها) أى التاء دفعا لاجتماع العلامتين (لأنها علامة) الخطاب (والعلامة لاتحذف) إلا إذا اجتمعتا لشىء واحد فتحذف إحداهما للاستغناء عنها بالأخرى وههنا ليس للخطاب علامة أخرى حتى تحذف التاء فاضطروا إلى زيادة حرف ولم تكن الزيادة من حرف العلة أما الألف والياء فلضمة التاء وأما الواو فلكراهتهم اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث

(٥ – مراح الأرواح) الإبقاء على أصله لأن الحرف الذى بعدها وهو الباء شفوية فان أظهر استقبح لعدم توافقهما وإن أخفى استثقل وإن أدغم النون فيها بعد قلبها ذهب ما فى النون من الغنة وهو غير جائز فوجب قلبها ميما لتوافقه النون فى الغنة ولا ينافى الباء فى المخرج فلا يستقبح (وقيل أصله ضربتن) بتخفيف النون (فأريد أن يكون ماقبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء) فى إسكان ماقبلها فى الماضى والمضارع نحو ضربن ويضربن وتضربن (ولا يمكن إسكان تاء المخاطبة) التى قبل النون (لاجتماع الساكنين) لأن ماقبل التاء ساكن أيضا (ولا يمكن حذفها) أى حذف التاء (لأنها علامة) للخطاب (والعلامة لاتحذف) ولا علامة غيرها حتى يجوز حذفها

(فأدخل النون) الداخلة من النون الساكنة قبل النون الضمير ليكون ماقبلها ساكنا أيضا وعينت النون دون غيرها (لقرب النون) التى هى ضمير الجمع والتاء ليست بضمير كما فى المفرد بل علامة للخطاب فقط (ثم أدغم النون فى النون) فصار ضربتن (زيدت التاء فى) مثل (ضربت) أى نفس المتكلم وحده مذكرا كان أو مؤنثا (لأن تحته أنا مضمر) يعنى يدل ضمير ضربت على مايدل عليه أنا وقد مر مثله غير مرة وإذا كان تحته أنا ناسب أن يراد من حروفه (ولكن لا يمكن الزيادة من حروف أنا للالتباس) لأنه لو زيدت الألف التبس بتثنية الغائب نحو ضربا وإن زيدت النون التبس بجمع الغائبة نحو ضربن (فاختيرت التاء لوجوده فى أخواته) المراد بأخوات ضربت أمثلة الخطاب لأن المتكلم يصاحب المخاطب ويكالمه معه فلا يتصور أحدهما بدون الآخر فصار كأنهما أخوان (وزيدت النون فى) مثل (ضربنا) أى فى نفس المتكلم مع الغير مثنى كان أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا (لأن تحته نحن مضمر) قد عرفت معنى الاضمار تحته فزيدت النون التى فى نحن أولا (ثم زيدت الألف حتى لا يلتبس بضربن) فصار ضربنا (وقيل تحته أننا مضمر) فزيدت الألف والنون اللتان فى أننا معا. ولما فرغ من بيان أمثلة الماضى مع مايتصل بها من الضمائر ناسب أن يبين مطلق الضمائر فقال (فصل: وتدخل المضمرات فى الماضى وأخواته) المراد من أخوات الماضى ههنا كل ما يمكن أن يستتر فيه الضمير من المستقبل والأمر والنهى وسائر الصفات المشتقة. اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس فان أنا لا يصلح إلا لمعين واحد فقط وهو المتكلم المعين وأنت لا يصلح أيضا إلا لمعين وحده فقط وهو المخاطب المعين وكذا ضمير الغائب نص فى أن المراد هو المذكور بعينه فى مثل جاءنى زيد وإياه ضربت ولا يحصل هذا التعيين للأسماء الظاهرة فى قسم من (ثم
الأقسام الثلاثة فانه لو سمى المتكلم نفسه بعلمه لا بلفظة أنا وقال مكان أنا قائم زيد قائم ربما التبس عند السامع أهو المتكلم أم زيد آخر بخلاف أنا قائم وهو ظاهر وكذا لو سمى المتكلم المخاطب بعلمه لا بلفظة أنت وقال مكان أنت قائم زيد قائم ربما يحصل الالتباس وكذا لو كرر المذكور مكان ضمير الغائب وقيل مكان جاءنى زيد وإياه ضربت جاءنى زيد وزيدا ضربت لم يعلم أن زيدا الثانى هو الأول بعينه أو زيد آخر وهذه الفائدة فى الضمائر المنفصلة وأما فى المتصلة فيحصل مع رفع الالتباس المذكور الاختصار فى اللفظ أيضا كذا حققه الفاضل الرضى (وهى) أى المضمرات (ترتقى إلى ستين نوعا) أى ستين لفظا لتسعين معنى كما ستطلع عليه (لأنها) أى المضمرات (فى الأصل ثلاثة) الأول (مرفوع و) الثانى (منصوب و) الثالث (مجرور) لأن المضمرات كما أشرنا قائمة مقام الظاهر لدفع الالتباس إن كان منفصلا وله وللاختصار إن كان متصلا

(فأدخل النون لقرب النون) الزائدة (من النون) العلامة فى النونية وفى لفظ القرب إشارة إلى ماذكرنا من القيدين (ثم أدغم) إحدى النونين فى الأخرى للجنسية ووقع الإدغام بأن أدرج أولاها فى الثانية وقيل إنما زيد حرف فى الجمع المؤنث ليكون بازاء الميم فى جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم بسبب الغنة (وزيدت التاء) لضمير الشخص المتكلم الواحد مذكرا كان أو مؤنثا (فى ضربت) بضم التاء (لأن تحته) أى ضربت (أنا مضمر) وقد مر نظيره فى الإعراب والقياس أن يزاد من حروف أنا إلا أنه (لا يمكن الزيادة من حروف أنا للالتباس) لأنه لو زيدت الهمزة وهى حقيقة ألف تحركت التبس بتثنية الغائب ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائب ولا يمكن أيضا أن يزاد من حروف العلة أما الألف فلما مر وأما الواو فللزوم الالتباس بالجمع وأما الياء فلعدم تحمله علامة الفاعل أعنى الضم (فاختير التاء) للزيادة دون غيره من حروف الزيادة (لوجوده) أى التاء (فى أخواته) أى أخوات ضربت وهى ضربت وضربتما وضربتم وضربتن وأما زيادة التاء فى تلك الأخوات فحكم وضعى ولعل حكمتها أنه لما كان المخاطب من يلقى إليه الكلام اختير له حرف شديد ليتنبه عن سنة الغفلة وألقى سمعه إلى مايلقى إليه وهو شهيد والحروف الشديدة هى «أجدك قطبت» ولا يمكن زيادة الألف منها للالتباس بالتثنية وغير التاء مما بقى ليس من حروف الزيادة فتعين التاء (وزيدت النون فى ضربنا) لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا أو مؤنثين ولضمير الأشخاص المتكلمة سواء كانت على صيغة الذكورة أو الأنوثة (لأن تحته نحن مضمر) وفيه نون فزيدت النون فى ضربنا ليوافق ما أضمر تحته (ثم زيدت الألف حتى لا يلتبس بضربن) أى لجمع المؤنث واختص الألف للخفة (وقيل) إنما زيدت النون (لأن تحته أننا مضمر) وفيه نون ثم زيد الألف دفعا للالتباس واختص الألف لوجوده فى أننا.

(فصل: وتدخل المضمرات) المرفوعة والمنصوبة أى تتصل وإنما عبر عن الاتصال بالدخول ليتناول المستكن من المتصل إذ المتبادر من الاتصال اللغوى (فى الماضى وأخواته) من الأفعال وأما الصفات فيدخلها المرفوع والمنصوب كالأفعال والمجرور أيضا ولا يتصل بالحروف إلا المنصوب والمجرور والأسماء إلا المجرور (وهى) أى جميع المضمرات (ترتقى إلى ستين نوعا) وإنما انحصر فيها (لأنها) أى المضمرات (فى الأصل ثلاثة) أحدها مضمر (مرفوع و) ثانيها مضمر (منصوب و) ثالثها مضمر (مجرور) وإنما انحصرت فى الثلاثة لأنها كناية عن المظهر وهو إما مرفوع أو منصوب أو مجرور

والظاهر إمامرفوع أومنصوب أومجرور فكذامايقوم مقامه من المضمرات (ثم يصير كل واحدمنها) أى من هذه الثلاثة (اثنين نظرا إلى اتصاله وانفصاله) يعنى أن كل واحدمنها إمامتصل أو منفصل لأنه إما أن يستقل بنفسه أو لا يستقل ومعنى الاستقلال أنه لا يحتاج فى التلفظ إلى كلمة أخرى قبله فيكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر نحو أنت ومعنى عدم الاستقلال أنه يتصل بعامله الذى قبله فيكون كالتتمة لذلك العامل ولبعض حروفه ولا يمكن التلفظ بدونه نحو ضربت فالأول المنفصل والثانى المتصل كذا قيل (فاضرب) ذينك (الاثنين فى تلك (الثلاثة حتى يصير) الحاصل من الضرب (ستة) قوله (ثم أخرج) عطف على اضرب فيكون أمرا أيضا من باب الأفعال (المجرور المتصل) من الستة (حتى لا يلزم تقديم المجرور على الجار) هذا هو الدليل المشهور لكن فيه نظر إذ الانفصال لا يستلزم التقدم والدليل المطابق القياس على المظهر كما أشار إليه بعض المحققين بقوله المضمر المتصل جار مجرى المظهر فى استقلاله والتلفظ به وحده فيقع مرفوعا ومنصوبا نحو هو فعل وإياك أكرمت كما يقع المظهر كذلك ولا يقع مجرورا ألبتة كما لا يقع المظهر المنفصل مجرورا إذ لا يمكن انفصال المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب وإذا أخرجت المجرور المنفصل (فبقى لك) من الستة (خمسة) الأول (مرفوع متصل و) الثانى (مرفوع منفصل و) الثالث (منصوب متصل و) الرابع (منصوب منفصل و) الخامس (مجرور متصل ثم انظر إلى) ضمير (المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر نوعا) من أنواع ألفاظ الضمائر (فى العقل) لأن المعانى التى عبر عنها بالضمير المرفوع المتصل ثمانية عشر فيعتبر العقل لكل معنى منها ضميرا على حدة بالأصالة (ستة) منها (فى الغيبة) لأن الغائب إما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين إما مفرد أو مثنى أو مجموع (وستة) منها (فى الخطاب) لأن المخاطب أيضا إما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين إما مفرد أو مثنى أو مجموع (وستة) منها (فى الحكاية) لأن المتكلم أيضا إما مذكر أو مؤنث وعلى التقديرين إما مفرد أو مثنى أو مجموع فيصير المجموع ثمانية عشر معنى فاذا عبر عن كل معنى بضمير على حدة يكون ألفاظ الضمائر أيضا ثمانية عشر (و) لكن (اكتفى) فى ستة (من ثمانية عشر معنى بخمسة) من الألفاظ (فى الغيبة باشتراك التثنية) الأولى أن يقال باشتراك التثنيتين (لقلة استعمالها) يعنى تشترك تثنية الغائب والغائبة فى ضمير واحد وهو الألف لا غير اشتراكا لفظيا لقلة استعمال التثنية نحو ضربا وضربتا والتاء ليست بضمير بل حرف التأنيث فقط كذا قرره الفاضل الرضى فظهر بطلان ما قيل من أن المراد من الاشتراك ههنا الاشتراك

(ثم يصير كل واحدمنها) أى من تلك الثلاثة (اثنين) متصلا أو منفصلا (نظرا إلى اتصاله) فكذا الكناية عنه إما مرفوع أو منصوب أو مجرور أى اتصل كل واحدمنها (وانفصاله) لأنه إذا استقل فى التلفظ فمنفصل وإلا فمتصل (فاضرب الاثنين) أى المتصل والمنفصل (فى الثلاثة) أى المرفوع والمنصوب والمجرور أى اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا أى جعل كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن على ذكر منك (حتى يصير) المجموع الحاصل من الضرب (ستة ثم أخرج) أنت من الستة (المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور) أى جواز تقديمه (على الجار) فلا يقال زيد به بل يقال بزيد يعنى لما احتيج إلى التقديم والتأخير فى الضمائر بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل لهذا إذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب فى المظهر نحو زيد فعل وعمرا أكرمت وضعوا لهما المنفصل من الضمير جريا بالمضمر مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار فى المظهر لأنه كالجزء الأخير من الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما فى السعة لم يضعوا له المنفصل إذ لو وضعوه له لزم جواز تقديمه على الجار على ما هو شأن المنفصل والغرض من وضعه جواز تقديم الجزء الأخير ضرورى البطلان (فبقى لك) من تلك الستة بعد إخراجك المجرور المنفصل منها (خمسة) أى خمسة أنواع أحدها (مرفوع متصل و) ثانيها (مرفوع منفصل و) ثالثها (منصوب متصل و) رابعها (منصوب منفصل و) خامسها (مجرور متصل ثم انظر إلى المرفوع المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها) أى صورة ثمانية عشر معنى (فى العقل) بحسب اعتبار المراتب العرفية (ستة) منها (فى) حق (الغائب مع الغائبة) فى مفرد كل منهما وفى تثنية كل منهما وفى جمع كل منهما (وستة) منها (فى) حق (المخاطب مع المخاطبة) كذلك (وستة فى) حق (الحكاية) أى المتكلم والمتكلمة ثلاثة له وثلاثة لها فمجموع الستات ثمانية عشر (واكتفى بخمسة) من الوجوه الستة (فى الغائب والغائبة باشتراك التثنية) فيهما نحو ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء فى التثنية الغائبة لأنها ثابتة قبل التثنية بل الضمير هو الألف فقط ولا دخل للتاء فى اختلاف الضمير بخلاف ضربت وضربت ضربت وأنت وأنت وأنتما وأنتم حيث عدت الثلاثة الأول ألفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وإن كان الضمير فى الكل التاء فقط وكذا عدت الأربعة الأخيرة ألفاظا متعددة وإن كان الضمير فى كلها أن فقط لأن اقتران الأمور الخارجية المتميزة من الحركات والتاء وغيرهما من هذه الألفاظ إنما هو بعد وضع الضميرين أعنى التاء وأن فيكون لها دخل فى اختلاف الضمائر (لقلة استعمالها) أى التثنية فلم يبال بالالتباس فيما

المعنوى لا اللفظى لعدم اشتراك لفظيهما لأن الضمير تثنية المذكر الألف وحده نحو ضربا وضمير تثنية المؤنث الألف مع التاء نحو ضربتا فافترق الحال فى اللفظ إلا أن ضمير منفصليهما هما (وكذا) اكتفى فى ستة من المعانى بخمسة من الضمائر (فى الخطاب) باشتراك التثنية لقلة استعمالها نحو ضربتما (و) اكتفى (فى الحكاية بلفظين) من الضمائر فى ستة من المعانى أحدهما للمفرد مذكرا كان أو مؤنثا نحو ضربت والآخر للمثنى والمجموع مذكرين كانا أو مؤنثين نحو ضربنا (لأن المتكلم يرى فى أكثر الأحوال) فيعلم أنه مذكر أو مؤنث (أو يعلم بصوته أنه مذكر أو مؤنث) وإن اشتبه فى بعض الصور ويعلم أيضا أنه مثنى أو مجموع فى أكثر الأحوال فلا حاجة إلى كثرة الأمثلة لقلة الالتباس (فبقى لك) بعد إسقاط ستة ألفاظ من ثمانية عشر (اثنا عشر نوعا) لثمانية عشر معنى (فاذا صار قسم واحد) حاصل (من تلك القسمة) وهو المرفوع المتصل (اثناعشر) نوعا (فيصير كل واحد) حاصل (منها) أى من تلك القسمة وهو المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل (مثل ذلك) أى مثل ذلك القسم الواحد وهو المرفوع المتصل أى يصير كل من الأنواع الأربعة الأخرى اثناعشر أيضا بعين ماذكره من قلة استعمال التثنية وعدم الالتباس فى الحكاية (فيحصل لك بضرب الخمسة) وهى المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل (فى اثنى عشر) خمسة فى الغيبة وخمسة فى الخطاب ولفظين فى الحكاية (ستون نوعا) لستين معنى (إثنا عشر) من تلك الستين (للمرفوع المتصل نحو ضرب إلى ضربنا) أى ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربتا الصيغة المذكورة وتحريك أربعة عشر لكن الضمير فيها اثنا عشر بسبب اشتراك التثنيتين كما عرفت (واثنا عشر للمنفصل) المرفوع (نحو هو ضرب إلى نحن ضربنا) أى هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هى ضربت هما ضربتا هن ضربن أنت ضربت أنتما ضربتما أنتم ضربتم أنت ضربت أنتما ضربتما أنتن ضربتن أنا ضربت نحن ضربنا . اعلم أن أنا للمتكلم المفرد مذكرا كان أو مؤنثا وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة والألف يؤتى بها بعد النون فى الوقف لبيان فتح النون لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف فيلتبس بأن الحرفية لسكون النون وقال الكوفيون إن الألف بعد النون من نفس الكلمة فأجاب عنه البصريون بأن سقوطه فى الوصل فى الأغلب مع فتح النون أو سكونه يدل على زيادته وأما نحن للمتكلم مع الغير وهو كالمرفوع المتصل فى صلاحيته للمثنى والمجموع مذكرين كانا أو مؤنثين والدليل عليه مامر

قل استعماله (وكذلك) اكتفى بخمسة (فى المخاطب والمخاطبة) باشتراك التثنية كذلك نحو ضربتما فيهما (واكتفى فى الحكاية بلفظين) أى بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما وبلفظ الجمع لجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما ولاثنين منهما نحو ضربنا فى جمعهما وتثنيتهما (لأن) الشخص (المتكلم يرى) أى يبصر (فى أكثر الأحوال) فيعلم حاله من الذكورة والأنوثة (أو يعلم بالصوت أنه مذكر أو مؤنث) واشتباه الأصوات فى غاية القلة فلا اعتداد به فألغى اعتبار التذكير والتأنيث لقلة الفائدة فيه وأما إلغاء اعتبار التثنية والجمع فلعدم وجود شرطهما وهو اتفاق الاسمين والأسماء فى اللفظ لأنه إذا قيل فصل أنتما قلت أنت يازيد وأنت ياعمرو وكذا فى أنتم قلت أنت يازيد وأنت ياعمرو وأنت ياخالد وأما إذا قلت نحن وأردت المثنى وقيل لك فصل قلت أنا وزيد أو أنا وأنت أو أنا وهو وكذا إذا أردت المجموع فقيل فصل قلت عمرو وليس كل أفراده أنا فلما لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على ما أجرى عليه سائر المثنى والمجموع ارتجلوا للمثنى صيغة لكونه مقدما وشركوا معه الجمع فيها للأمن من اللبس بسبب القرائن (فبقى لك) بعد الاكتفاآت الثلاث وأسقط الستة من ثمانية عشر وجها فى المرفوع المتصل (اثناعشر نوعا وإذا صار قسم واحد) وهو المرفوع المتصل (من تلك القسمة) أى الأقسام الخمسة أو من تلك الأقسام الخمسة (اثنى عشر نوعا فيصير) أى فلا شك فى أنه يصير (كل واحد منها) أى من الأقسام الأربعة الباقية من تلك القسمة وهى المرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل (مثل ذلك) القسم الواحد أعنى المرفوع المتصل (فيحصل لك بضرب الخمسة) الباقية من الستة الحاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة (فى اثنى عشر) الباقية من ثمانية عشر (ستون نوعا) الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر فى خمسة فمنها (اثناعشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب إلى ضربنا) كما مر فى أول الفصل وقد مر أيضا علة سكون آخر مثل ضربنا وإنما قدم الضمير المرفوع على غيره لأن المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب على المجرور لأن المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول بواسطة وقدم متصلى المرفوع والمنصوب على منفصليهما لأن المتصل مقدم على المنفصل لكونه أخصر (و) منها (اثنا عشر نوعا للمرفوع المنفصل نحو هو ضرب) تقول هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هى ضربت هما ضربتا هن ضربن أنت ضربت أنتما ضربتما أنتم ضربتم أنت ضربت أنتما ضربتما أنتن ضربتن أنا ضربت منهيا (إلى نحن ضربنا)

المتصل من أن المتكلم يرى فى أكثر الأحوال أو يعلم بصوته أنه مذكر أو مؤنث وتحريك النون لالتقاء الساكنين وضمه إما لكونه ضميرا مرفوعا وإما لدلالته على المجموع الذى حقه الواو وأما أنت إلى أنتن فالضمير عند البصريين أن وأصله أنا وكأن أنا عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدءوا بالمتكلم وكان القياس أن يبينوه بالتاء المضمومة نحو أنت إلا أن المتكلم لما كان أصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد أن ومذهب الفراء أن أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة ومذهب بعض الكوفيين وابن كيسان أن الضمير التاء المتصرفة كما كانت عند الاتصال لكنهم لما أرادوا انفصالها دعموها بأن لتستقل لفظا (والأصل فى هو أن يقال) فى تثنيته (هوا) وفى جمعه (هووا) كما يقال ضربا ضربوا . اعلم أن الواو فى هو والياء فى هى من أصل الكلمة لا للاشباع عند البصريين لأن حرف الاشباع لا يتحرك وأيضا لا يثبت حرف الاشباع إلا ضرورة وأما عند الكوفيين هما للاشباع والضمير الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما وأنت تعلم أن ماذكره البصريون (٣٧) من الدليلين حجة على الكوفيين وحذفهما فى التثنية والجمع لا ينافى كونهما من أصل الكلمة فالقياس عند البصريين أن يقال فى التثنية والجمع هوا هووا (ولكن جعل الواو ميما فى الجمع لاتحاد مخرجهما) وهو الشفة (واجتماع الواوين) واو الضمير والواو الذى هو جزء الضمير واجتماعهما غير جائز لأن الواو أثقل حروف العلة مع أن الأول مضموم فاجتماعهما فى غاية الثقل (فصار همو ثم حذفت الواو لما مر) أى لعلة مذكورة (فى ضربتمو) وهو أنه لا يوجد اسم آخره واو ماقبلها مضموم وأسكنت الميم لأن ضمها لأجل الواو فصار هم (وحملت التثنية عليه) فى جعل الواو ميما فصارت هما (وقيل) جعلت الواو فى التثنية ميما (حتى يقع الفتحة على الميم القوى) لا على الواو الضعيف هذا بيان لما فى الكتاب . وقال الفاضل الرضى وكان القياس فى المثنى والمجموع على مذهب البصريين هوما وهماوهوم وهين فخفف بحذف الواو والياء والكلام فى زيادة الميم وحذف الواو فى جمع المذكر وزيادة النون فى جمع المؤنث على ماذكرنا فى المتصل سواء انتهى عبارته يعنى زيدت الميم فى التثنية لدفع التباس ألف التثنية بألف الاشباع وفى الجمع لدفع التباس واو الجمع بواو الاشباع وحذفت واو الجمع فى همو لأنه لا يوجد اسم آخره واو ماقبلها مضموم وزيدت فى هن نون مشددة لتكون بازاء الميم واو فى المذكر فتبصر (وأدخل الميم فى أنتما لما مر فى ضربتما) يعنى أن القياس أيضا فى تثنية أنت وجمعه أنتا وأنتو لكن لما التبس ألف التثنية بألف الاشباع فى أنتا أدخل الميم فيه لدفع الالتباس كما فى ضربتما فصار أنتما وعلة تعين الميم بالزيادة لدفع الالتباس قد مرت (وحمل الجمع عليه) فى زيادة الميم فصار أنتمو فحذفت الواو لما مر وأسكنت الميم فصار أنتم (ولا يحذف واو هو) مع أن القياس الحذف لأنه اسم آخره واو ماقبلها مضموم .

وتحريك نون نحن إنما هو للساكن وضمه إما لكونه ضميرا مرفوعا وإما لدلالته على المجموع الذى حقه الواو (والأصل فى) اطراد أمثلة لفظة (هو أن يقال هو هوا هوو) على ماهو مذهب البصريين لأن الواو فى هو والياء فى هى من أصل الكلمة عندهم وأما عند الكوفيين فللاشباع تقوية للاسم والضمير فى هو الهاء وحدها بدليل سقوطها فى التثنية والجمع والأول هو الأوجه لأن حرف الاشباع لا يتحرك وأيضا حرف الاشباع لا يثبت فى آخر الكلمة إلا لضرورة وإنما حركت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونهما ضميرا منفصلا إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للاشباع على ماظن الكوفيون ولهذا إذا أردت عدم استقلالهما أسكنت الواو والياء نحو إنه هو وبهى (لكن جعل الواو ميما فى الجمع) وقوله (لاتحاد مخرجهما) وهو الشفة تعليل للقلب الخاص قدمه على تعليل مطلق القلب أعنى قوله (ولكراهية اجتماع الواوين فى الطرف) فان الواو أثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما ثقيلا مع أن اجتماع المجانسين مطلقا ثقيل وخاصة فى الضمير لأنه ضعيف بسبب إبهامه نظرا إلى ظاهر قوله جعل الواو ميما وإلا فاللائق تأخيره (فصار) الجمع بعد الجعل المذكور (همو ثم حذفت الواو كما) أى كحذفها الذى (مر فى ضربتمو) فى أنه إنما وقع لعدم وجود اسم آخره واو ماقبلها مضموم (وحملت التثنية عليه) أى على الجمع فى الجعل المذكور وإن لم يكن علة الجعل موجودة فيها طردا أو مشاكلة (وقيل) إنما لم يبق الواو على حالها فى التثنية (حتى) لا يقع الفتحة على الواو الضعيف وهى وإن كانت خفيفة بالنسبة إلى أختيها إلا أنها فى نفسها حركة وهى ثقيلة وإنما جعل ميما دون غيره لاتحاد مخرجهما مع أنه من حروف الزيادة وهو قوى فالأولى أن (يقع الفتحة على الميم القوى) المتحد المخرج بالواو (وأدخل الميم فى أنتما) إذ الأصل أن يقال أنت أنتا أنتو أنت أنتا أنتن بتخفيف النون (كما) أى كالادخال الذى (مر فى ضربتما) فى أنه إنما وقع حتى لا يلتبس ألفه بألف الاشباع فى الوقف (وحمل الجمع) للخطاب وهو أنتمو أنتمن (عليه) أى على أنتما فى إدخال الميم وإن لم يوجد علة الادخال فيه وبقى العمل فيهما كما فى ضربتم وضربتن (ولا تحذف واو هو) وإن كان فى آخر الاسم واو قبلها ضمة

(لقلة حروفه من القدر الصالح) أى من المقدار الذى يحتاج إليه فى الكلمة وهو ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما (ويحذف) واو هو (إذا تعانق) أى اتصل (بشىء آخر) قبله سواء كان فعلا نحو ضربه أو اسما نحو غلامه أو حرفا نحو به (لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو على الطرف وتبقى الهاء مضموما على حاله نحو له) بالاتفاق (إذا لم يكن ماقبلها مكسورا أو ياء ساكنة) إلا ماحكى أبو على أن ناسا من بكر بن وائل يكسرونها فى الواحد والمثنى والجمع بين نحو منه منهما منهم منهن إتباعا لحركة الميم وعدوا الحاجز غير حصين لسكونه (وتكسر الهاء) بعد حذف الواو منه (إذا كان ماقبلها مكسورا أو ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة) أى التحقيقية فى الأول ومن التقديرية فى الثانى (إلى الضمة) التحقيقية (فى) نحو عبد (غلامه وفيه) هذا عند غير أهل الحجاز وأما هم فيبقون ضمتهما على أصلها كأن يبقون فى غير هذين الصورتين ويقولون بهو والیهو وعليهو بالاشباع وبغيره وعليه قراءة من قرأ (ومن أوفى بما عاهد عليه الله وهو) أى حذف الواو من هو إذا تعانق بشىء مطرد) عند جميع الألفاظ إلا فى لام الابتداء والفاء نحو لهو وفهو وتسكين الهاء فيهما للتخفيف جائز كثيرا كما يجوز بعد الواو (نحو وهو وإن جاز ضمها فى هذه الثلاثة ولعل السر فى عدم حذف الواو فيهما أنه لما أسكن الهاء حصل التخفيف فى الكلمة فلم يحتج إلى ما كان حذف الواو تخفيفا (وتجعل ياء هى ألفا) أى عند التعانق والاتصال لأنه لو حذف التبس بضمير المذكر وهو ظاهر ولو بقى على أصله التبس بالمذكر أيضا لأن ضميره إذا وفى الكسر قلبت واوه ياء فى بعض اللغة نحو بهى فلاجرم تجعل ألفا لخفته ويفتح الهاء لأجله

(لقلة حروفه من القدر الصالح) أى من المقدار الذى يصلح أن يكون ذلك المقدار كلمة وهو ثلاثة أحرف حرف للابتداء به وحرف للوقف عليه وحرف للتوسط بينهما (وتحذف واو هو) جوازا (إذا تعانق) هو (بشىء آخر) أى اتصل بأوله شىء آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه أو حرف جر نحو له أو فعل نحو ضربه وإنما قال إذا تعانق ولم يقل إذا اتصل لئلا يرد عليه نحو «لهو البلاء، ولهى الحيوان» فان اللام فيهما ليست بمعانقة معهما على مافسرنا التعانق (لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع الواو فى الطرف) وقبله ضمة ولذلك لا تحذف ياء هو وإن تعانق بشىء آخر بل تقلب ألفا كما يجىء (و) حينئذ (يبقى الهاء مضموما على حاله) قبل حذف الواو إن لم يمنع منه مانع (نحو له) وجاءنى غلامه وضربه . واعلم أنهم لما أرادوا وضع المتصل الغائب فى الضمير المنصوب اختصروه بفرديه من المرفوع المنفصل الغائب على ماهو مقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهى ثم إذا اتصل بشىء فلا يخلو من أن يكون ماقبل الهاء متحركا أو ساكنا فان كان ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف لين كعليه أو غيره كمنه لأن الهاء حرف خفى فكأنه التقى ساكنان وابن كثير يثبت الواو والياء المنقلبة منه نحو عليهى ومنهو فكأنه نظر إلى وجود الهاء وإن كان متحركا يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهى ولهو وضربه لأن الواو فى حكم المعدوم بسبب إسكانه لأن الحرف الذى أسكن كالميت فصار كأنه لم يوجد فى آخر الاسم واو ولا يرد واو ضربتمو إذ هو ساكن من الأصل وأما عدم ثبوتهما فى الخط حينئذ فللحمل على ماسكن قبل الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حال الاختيار مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حملا له على الساكن فقوله وبحذف إذا تعانق الخ إما إشارة إلى مذهب الجمهور فى الساكن وإلى لغة بنى عقيل وكلاب فى المتحرك أو المراد به الحذف من اللفظ فى الكل والواو الثابت فى المتحرك حينئذ يكون من إشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو وللعلة المذكورة وأما إرادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام (ويكسر الهاء) بعد حذف الواو من هو (إذا كان ماقبله) أى الهاء (مكسورا أو ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج من الكسرة) التحقيقية والتقديرية (إلى الضمة) التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان (نحو) عبد (غلامه) فيما كان ما قبله مكسورا (وفيه) فيما كان قبله ياء ساكنة وعليه ولديه وأشباهها وأما ضم الهاء فى «وما أنسانيه، وعليه الله» على قراءة عاصم فى رواية حفص فلعله على لغة أهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الأصل وإن كان ماقبلها ياء أو كسرة نحو بهو ولديهو وأما حذف الواو فيهما فلعله على مذهب الجمهور أو نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه (ويجعل ياء هى ألفا) فيصير ها مع أن الأصل على ماهو مذهب البصريين أن يقال هى هيا هين ويجعل كسرة ماقبلها فتحة للألف إذا تعانق بشىء آخر نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالذكر لأن ضمير المذكر إذا ولى الياء أو الكسرة قلبت واوه ياء لأن الهاء حرف خفى فهو إذا حاجز غير حصين وكأن الواو الساكنة وليت الكسرة أو الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لأجل الياء بعدها فلو لم تقلب ياء هى ألفا لا التبس المؤنث بالمذكر فى مثل بهى وجعل فى غيره ألفا أيضا طردا للباب نحو لها وإذا لم يكن ماقبل الهاء ياء أو كسرة فهو مضموم على

نحوبها (كما تجعل) الياء (فى) مثل (ياغلامى) ألفا لخفته فيقال (ياغلاما و) تجعل (فى نحو يابادية) ألفا لخفته فيقال (يابادإة وتجعل ياء هى مما فى التثنية) يعنى القياس أن يقال هيا لكن أبدلت من الياء ميم (حتى لاتقع الفتحة على الياء على الضعيف مع ضعفها) أى مع ضعف الفتحة وضمت الهاء لأجل الميم فصارت هما (وشدد نون هن كمامر فى ضربتن) فيقال ههنا أصل هن همن فأدغم الميم فى النون لقرب الميم من النون فصار هن. ولما فرغ من الضمير المرفوع متصلا أو منفصلا شرع فى المنصوب فبدأ بمتصله فقال (واثنا عشر للمنصوب المتصل) أى اثنا عشر لفظا ثمانية عشر معنى كما فى المرفوع وإنما قدم المنصوب على المجرور لأن النصب علامة المفعول بلا واسطة والجر علامته بواسطة (نحو ضربه إلى ضربنا) أى ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربنى ضربنا فالصيغة المذكورة أربعة عشر والضمير اثنا عشر بسبب اشتراك التثنيتين كمامر فى المرفوع وقس عليه التثنية نحو ضرباه ضرباهما ضرباهم الخ والجمع نحو ضربوه ضربوهما ضربوهم وقس على الماضى المضارع نحو يضربه ويضرباه ويضربوه (ولايجوز فيه) أى فى المنصوب المتصل (اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول فى) مثل (ضربتك) بفتح الكاف والتاء أو بكسرهما (وضربتنى) بضم التاء يعنى لايجوز أن يكون فاعل الفعل ومفعوله ضميرين لشخص واحد (حتى لايصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فى حالة واحدة) وفى هذا الدليل نظر إذ يجوز أن يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا فى حالة واحدة لجواز أن يقال ضربت نفسك وضربت نفسى والصواب ماذكره الفاضل الرضى وهو أنه لايجوز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشىء واحد فى غير أفعال القلوب لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثرا والمفعول متأثرا منه وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلهذا لا يقول ضرب زيد زيدا وأنت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربتنى ولا ضربتك وإن تخالف لفظا الضميرين لاتحادهما معنى ولاتفاقهما فى كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصدوا مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فقالوا ضرب زيد نفسه وضربت نفسى وضربت نفسك لأنه صار النفس باضافته إلى الضمير فيها كأنه غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه (إلا فى أفعال القلوب) وهى سبعة بالاستقراء نحو علمت ورأيت ووجدت وظننت وحسبت وخلت وزعمت وإنما سميت بها لأن الثلاثة الأول لليقين والباقى للشك وكل منهما فعل القلب (نحو علمتك) بفتح التاء والكاف (فاضلا وعلمتنى) بضم التاء (فاضلا) فجاز فيهما اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول لشخص واحد (لأن المفعول الأول) وحده وكذا الثانى وحده (ليس بمفعول فى الحقيقة) وإن كان مفعولا فى الظاهر إذ المفعول فى الحقيقة مضمون الجملة لتعلق معنى الفعل به فانك إذا قلت علمت زيدا فاضلا فمتعلق علمك ليس زيدا وحده ولا فاضلا وحده بل هو زيد من حيث إنه فاضل وهذا معنى قولهم وضع أفعال القلوب لمعرفة الشىء بصفته فلما لم يكن الضمير الأول وحده ولا الثانى وحده مفعولا حقيقة جاز اتفاقهما فى كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقوله إلا فى أفعال القلوب استثناء متصل من قوله ولا يجوز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول بحسب الظاهر لابحسب الحقيقة تدبر ومما حققناه من المفعول فى الحقيقة مضمون الجملة الخ ظهر بطلان ماذكره بعض الشارحين من أن تعلق أفعال القلوب فى الحقيقة بالمفعول الثانى لا بالمفعول الأول فكأن الأول غير موجود لأنك إذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون هو القيام لاذات زيد

ما كان عليه نحو له ومنه وغلامه وضربه (كما تجعل الياء) المتطرفة حقيقة أو حكما المكسور ماقبلهما ألفا للتخفيف (فى ياغلامى) ويقال (ياغلاما وفى يابادية ياباداة) وغير الأسلوب فى بادية حيث ذكر لفظة نحو إشارة إلى أن الياء فيه متطرفة حكما (وتجعل ياء هى ميما فى التثنية) أى فى تثنية هى ويجعل كسرة الهاء ضمة إتباعا للميم كمامر فى ضربتما يعنى لم يترك الياء على حالها (حتى لاتقع الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها) أى مع بقاء ضعف الياء وعدم عروض القوة لها بأن أسكن ماقبلها كظبى وخصت الميم إتباعا لمذكره (وشدد نون هن) لأن أصله همن (كمامر) من أن الأصل (فى ضربتن) ضربتمن (واثنا عشر) نوعا من تلك الأنواع الستين (للمنصوب المتصل نحو ضربه) تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربنى منتهيا (إلى ضربنا) إلى آخرها على الفتحة لانتفاء علة الاسكان لماذكر فى ضربك (ولايجوز فيه) أى فى الضمير المتصل (اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول) أى ضميرين متصلين متحدين فى المعنى (فى مثل ضربتك) بفتح التاء (و) فى مثل (ضربتنى) بضم التاء أى لايجوز أن يقال ضربتك وضربتنى (حتى لايصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا) به (فى حالة واحدة) بل لو أريد ذلك يقال ضربت نفسك وضربت نفسى فان النفس باضافتها إلى الضمير صارت كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين فيه متفقان معنى ومن حيث إن كل واحد منهما ضمير متصل (إلا) أى لكن يجوز ذلك الاجتماع (فى أفعال القلوب نحو علمتك) بفتح التاء (فاضلا وعلمتنى) بضم التاء (فاضلا لأن المفعول الأول ليس بمفعول فى الحقيقة) لأن المفعول الذى تعلق به العلم فى الواقع هو المفعول الثانى فذكر

(ولهذا) أى ولأجل أن المفعول الأول وكذا الثانى ليس بمفعول فى الحقيقة (قيل فى تقدير) كل واحد من المثالين (علمت) بفتح التاء (فضلك) بجعل المفعولين مفعولا واحدا مضافا أحدهما إلى الآخر (و) كذا فى (علمت فضلى) بضم التاء ومن المنصوب المتصل ما يتصل بإن وسائر الحروف النواصب نحو إنه إنهما إنهم إنها إنهما إنهن إنك إنكما إنكم إنك إنكما إنكن إننى إننا (واثنا عشر) لفظا لثمانية عشر معنى (للمنصوب المنفصل نحو إياه ضرب إلى إيانا ضربنا) أى إياه ضرب إياهما ضربا إياهم ضربوا إياها ضربت إياهما ضربتا إياهن ضربن إياك ضربت إياكما ضربتما إياكم ضربتم إياك ضربت إياكما ضربتما إياكن ضربتن إياى ضربت إيانا ضربنا . اعلم أنهم اختلفوا فى الضمير المنصوب المتصل فقال سيبويه إن الضمير هو إيا وما يتصل به بعده حرف يتبدل على حسب أحوال المرفوع إليه من التكلم والغيبة والخطاب لكون إيا مشتركا كما هو مذهب البصريين فى التاء التى بعد أن فى أنت وأنت وأنتما وأنتم وأنتن كما مر . وقال الزجاج والسيرافى إيا اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات فكان إياك (٤٠) بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين إياك وإياه وإياى أسماء بكمالها وهو ضعيف إذ ليس فى الأسماء الظاهرة ولا المضمرات ما يختلف آخره كافا وهاء وياء : وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين إن الضمائر هى اللاحقة من الكاف والهاء والياء كما كانت عند الاتصال لكن لما أرادوا انفصالها دعموها بإيا لتستقل لفظا كما قالوا فى أنت إن الضمير التاء المتصرفة ولفظ أن دعامة لها . قال الفاضل الرضى وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب فى الموضعين هذا كله بكسر همزة إيا وقد تفتح وقد تبدل هاء مفتوحة ومكسورة نحو هياك وفى الضمير المنصوب المنفصل أقوال أخر غير ماذكرنا تركتها لئلا يطول الكلام . ولما فرغ من المنصوب متصلا ومنفصلا ما شرع فى المجرور فقال (واثنا عشر) لفظا لثمانية عشر معنى (للمجرور المتصل نحو ضاربه إلى ضاربنا) أى ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربى ضاربنا وقس عليه تثنية المضاف نحو ضارباه ضارباهما ضارباهم إلى ضاربانا وجمعه نحو ضاربوه ضاربوهما ضاربوهم إلى ضاربونا . واعلم أن الضمير المجرور المتصل على ضربين ضرب بالاضافة كما ذكره المصنف وضرب بالحروف الجارة نحو به بهما إلى بنا وعليه وعليهما وإليه وإليهما (وفى) مثل (ضاربى) الأصل ضاربون فأضيف إلى ياء المتكلم فسقط النون بالإضافة كما هو القاعدة فاجتمع الواو والياء فلذلك (جعل الواو ياء ثم أدغم) الياء فى الياء وكسر ماقبله لأجله فصار ضاربى بكسر الياء وفتحها (كما) جعل الواو ياء فى (مهدى) لتلك العلة (أصله مهدوى) بوزن مضروب . ولما فرغ من بيان أبنية الضمائر وتعداد أمثلتها بأنواعها الخمسة التى ترتقى جملتها إلى ستين نوعا شرع فيما يستتر منها وفى مواضع استتارها فقال :

الأول إنما هو ليترتب الثانى عليه فلم يؤد الجمع بينهما إلى مكروه لأنهما ليسا فى نفس الأمر فاعلا ومفعولا (ولهذا) أى لأجل أن الأول ليس بمفعول فى الحقيقة (قيل فى تقديره) أى تقدير ماذكر من علمتك فاضلا (علمت فضلك و) من علمتنى فاضلا (علمت فضلى) فيظهر بهذا التقدير أن الأول ليس بمفعول حقيقة (واثنا عشر) منها (للمنصوب المنفصل نحو إياه ضرب) تقول إياه ضرب إياهما ضربا إياهم ضربوا إياها ضربت إياهما ضربتا إياهن ضربن إياك ضربت إياكما ضربتما إياكم ضربتم إياك ضربت إياكما ضربتما إياكن ضربتن إياى ضربت منتهيا (إلى إيانا ضربنا و) منها (اثنا عشر نوعا للمجرور المتصل نحو ضاربه) تقول ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربى منتهيا (إلى ضاربنا) ولفظ المجرور كلفظ المنصوب المتصل وذلك بحمله عليه وإنما حمل عليه لأن المجرور مفعول أيضا لكن بواسطة وإنما حمل على المتصل لأن المجرور يجب أن يكون متصلا (وفى مثل ضاربى) أى فى الجمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم (جعل الواو ياء) لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانت الأولى ساكنة قلبت الواو ياء لأن مخرجى الواو والياء وإن تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما من المد وسعة المخرج فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء وأدغموها فى الياء وقيل إنما قلبوا الواو ياء لأنه لا يخلو من أن يكون الواو هى الأخيرة أو هى الأولى فان كانت الأولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازمة إلى ياء لازمة لأنه أثقل من الخروج من ضم لازم إلى كسر لازم وهذا الخروج مستثقل فكيف بالخروج الأول وإن كانت الأخيرة فانهم استثقلوا الخروج من ياء لازمة إلى واو لازمة لأنه أثقل من الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم وهذا ثقيل فكيف بالأول وإنما اشترط أن تكون الأولى ساكنة ليمكن الادغام وإنما جعل الانقلاب إلى الياء لأنها أخف وقيل لأن الادغام فى حروف الفم أقوى لكثرتها والواو من حروف الشفة وهى قليلة والادغام فيها ضعيف (ثم أدغم) الياء المنقلبة فى ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ماقبل الياء لأجل الياء (كما) أى كالجعل والادغام اللذين وقعا (فى مهدى أصله مهدوى) جعل الواو ياء ثم أدغم وكسر

والمرفوع المتصل يستتر فى خمسة مواضع) سيجىء علة استتار المرفوع المتصل فى هذه المواضع الخمسة وعلة عدم استتار المنصوب والمجرور أما عدم استتار المرفوع فلمنافاة الاستتار الانفصال ومما يجب أن يعلم أن الأصل فى الضمائر المرفوعة المتصلة الاستتار لأنه أخصر ثم الابراز عنه خوف اللبس بالاستتار لكونه أخصر من الانفصال قوله (فى الغائب) مع ما عطف عليه بدل من قوله فى خمسة مواضع أى يستتر الضمير المرفوع المتصل فى الغائب المفرد دون مثناه وجمعه ماضيا كان أو مضارعا مثبتا كان أو منفيا (نحو) زيد (ضرب ويضرب وليضرب ولا يضرب) وكذا لم يضرب ولن يضرب (و) فى (الغائبة) المفردة ماضيا كان أو مضارعا (نحو) هند (ضربت وتضرب ولتضرب و) كذا (لا تضرب) ولم تضرب ولن تضرب (وفى المخاطب) المفرد (الذى فى غير الماضى) مستقبلا كان أو امرا أو نهيا وإنما قال فى غير الماضى لأن المخاطب فى الماضى لا يستتر فيه الضمير بل يكون بارزا مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا (نحو) أنت (تضرب واضرب ولا تضرب) وكذا لم تضرب ولن تضرب (وياء تضربين علامة الخطاب) فقط

لافاعل (وفاعله مستتر) استتارا لازما (عند الأخفش) إما لاجراء مفردات المضارع مجرى واحد فى عدم إبراز ضميرها وإما لئلا يلزم أن يكون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثنى مع أن القياس يقتضى أن يكون أخف (وعند العامة) أى جمهور أهل العربية (هى) أى ياء تضربين (ضمير بارز) وفاعل (الفعل كواو يضربون) فالتاء علامة الخطاب عندهم وأما عند الأخفش فيجوز أن يكون علامة التأنيث فقط فلا يلزم اجتماع علامتى الخطاب عنده واعلم أن ما نقله المصنف عن الأخفش غير مطابق لمذهبه إذ الياء فى تضربين عنده علامة التأنيث لا علامة الخطاب إذ علامة الخطاب التاء قال الفاضل الرضى قال الأخفش إن الياء فى تضربين ليس بضمير بل حرف تأنيث كما قيل فى هذى (وعين الياء فى تضربين) عند العامة للفاعل (لمجيئه فى هذى) أى لمجىء الياء فى هذى (أمة الله للتأنيث) أى علامة له فقط فلما احتيج إلى إبراز ضمير المؤنث ناسب إبراز ما كان علامة للتأنيث فى الأصل واعترض عليه بأن الياء يجوز أن يكون بدلا من الهاء فى هذى فلا يكون حينئذ للتأنيث ورد بأنه لا يضر كونه للتأنيث أن يكون بدلا من الهاء إذ يكفى مجرد كونه علامة التأنيث أصيلا كان أو مبدلا وأقول فى هذا الجواب نظر إذ الياء على تقدير كونه مبدلا من هاء هذه لا يدل على التأنيث بل الدال عليه حينئذ هذى بصيغة كهذه فافهم (ولم يزد فى تضربين من حروف أنت) بكسر التاء مع أن المناسب أن يزاد منه لدلالته على المخاطبة (للالتباس) فى زيادة الألف (بالتثنية واجتماع النونين فى) زيادة (النون وتكرار التاءين فى) زيادة (التاء وإبراز الياء) فى تضربين ولم يستغرق للفرق (بينه وبين جمعه) وهو تضربن (ولم يفرق) بينهما (بحركة ماقبل النون) فى تضربين على تقدير استتار الياء وسكونه فى الجمع (حتى لا يلتبس) أى تضربين

ماقبل الياء لماذكر (والمرفوع المتصل يستتر فى خمسة مواضع) جوازا فى بعضها ووجوبا فى بعضها وقوله (فى الغائب) بدل من قوله فى خمسة لا غير وكذا المعطوفات أى يستتر الضمير المتصل جوازا فى الغائب المفرد من الماضى (نحو) زيد (ضرب) وفى المضارع نحو زيد (يضرب و) فى الأمر نحو زيد ل(يضرب و) فى النهى نحو زيد (لا يضرب و) يستتر جوازا أيضا (فى الغائبة) المفردة ماضيا (نحو) هند (ضربت و) مضارعا نحو هند (تضرب و) أمرا نحو هند (لتضرب و) نهيا نحو هند (لا تضرب و) يستتر وجوبا (فى المخاطب) المفرد (الذى فى غير الماضى) مضارعا (نحو) أنت (تضرب و) نهيا نحو أنت (لا تضرب) وإنما قيد بقوله فى غير الماضى لأنه لا يستتر فى خطاب الماضى مطلقا كما يجىء وأما فى المخاطبة المفردة من غير الماضى ففيها خلاف فعند بعضهم يستتر فيها وإليه الاشارة بقوله (وياء تضربين علامة الخطاب وفاعله مستتر فيه عند) أبى الحسن (الأخفش) إجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا فى عدم إبراز ضميرها أو استنكارا لكون ضمير المفرد أعنى الياء أثقل من ضمير المثنى أعنى الألف مع أن القياس يقتضى أن يكون أخف ويرد على قول الأخفش اجتماع علامتى الخطاب اللهم إلا أن يقال إن التاء تجردت للتأنيث كاللام فى يا ألله فانها مجردة للتعويض (وعند العامة) أى الجمهور (هى) أى ياء تضربين (ضمير بارز للفاعل) ولا مستتر فيه (كواو يضربون) لأنه ضمير بارز ولا مستتر فيه وعلامة التأنيث والخطاب فيه عندهم هو الياء (وعين الياء) للفاعل (فى تضربين للتأنيث) عندهم مع أن القياس أن يعين التاء له إلا أن علامة الخطاب فى أوله أعنى التاء منعت من زيادة تاء أخرى (لمجيئه فى هذى أمة الله للتأنيث) سواء كانت صيغة موضوعة للتأنيث أو كانت الياء بدلا عن الهاء فى هذه (ولم يزد فى تضربين) للفاعل بدل الياء (من حروف أنت) بكسر التاء مع أن القياس أن يزاد من حروفه لأنه المضمر تحته (للالتباس بالتثنية فى زيادة الألف) منها (واجتماع النونين) بغير فاصل (فى زيادة النون) منها (وتكرار التاءين فى زيادة التاء) منها (وإبراز الياء) فى تضربين ولم يستتر (للفرق بينه) أى تضربين (وبين جمعه) وهو تضربن إذ لو استتر الياء وقيل تضربن فى المفردة والمخاطبة التبس بتضربن جمعا للمخاطبة (ولم يفرق) بينه وبين جمعه (بحركة ماقبل النون) فى تضربين على تقدير الاستتار وسكونه فى الجمع (حتى لا يلتبس) نونه

(بالنون الثقيلة) حق العبارة أن يقال بالمخاطبة المؤكدة بالنون الثقيلة لكنه تسامح بناء على ظهور المراد (في الصورة) أي في صورة الكتابة لا في التلفظ لأن النون الثقيلة التي تدخل المخاطب مشددة ونون المخاطبة مخففة قوله (ولا بحذف النون) عطف على قوله بحركة ماقبل النون ولفظة لا زائدة لتأكيد النفي أي لم يفرق بينه وبين جمعه على تقدير استتار الياء بحذف النون من المفرد حتى لا يلتبس المخاطبة (بالمذكر) المخاطب فانك إذا قلت تضرب لم يعلم أنه مخاطب مفرد أو مخاطبة مفردة وأيضا يلتبس بالغائبة المفردة لكنه صرح بالمذكر للمناسبة الخطابية بينهما النفي ماعداه مع أن المقصود يتم به (وفي المضارع المتكلم) سواء كان وحده أو مع غيره (نحو) أنا (أضرب و) نحن (نضرب) وكذا لم أضرب ولن أضرب ولا أضرب ولم أضرب ولن تضرب ولا نضرب (وفي الصفة) المراد بالصفة ههنا مايكون اسما مشتقا وهو أربعة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وإنما سميت صفة لدلالتها على اتصاف الذات بالمصدر فان معنى قولك ضارب مثلا ذات متصف بالضرب يعني يستتر الضمير في الصفة مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا (نحو) زيد (ضارب و) زيدان (ضاربان و) زيدون (ضاربون) وهند ضاربة وهندان ضاربتان وهندات ضاربات وقس عليه سائر الصفات قال بعض المحققين وإنما استتر في الصفات لأنها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها له لمشابهتها الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وقال بعضهم إنما استتر في الصفات لأن الألف والواو في التثنية والجمع ليسا بضمير كما يجيء فلو برز الألف في التثنية والواو في الجمع يلزم اجتماع الألفين والواوين فاستتر الألف في المثنى والواو في الجمع المذكورين وكذا استتر النون في ضاربات ومضروبات تبعا للمذكر إذ هو الأصل فاذا استتر في المثنى والجمع كان الاستتار في المفرد أجدر وأولى فيلزم الاستتار في الكل فلا ترى ضميرا بارزا (واستتر في الصفات وهو المطلوب . ومما يجب أن يعلم أن الصفات كالجوامد الخالية عن الضمير من حيث إنها لا تتغير عند تبديل ضمائرها غيبة وخطابا وتكلما فالمستتر فيه جاز أن يكون غائبا ومخاطبا ومتكلما فيجوز أن يقال زيد ضارب وأنت ضارب وأنا ضارب وكذا في التثنية والجمع فان قلت لم لم يذكر المصنف الظروف والجار والمجرور وأسماء الأفعال مع أن الضمير المرفوع المتصل يستتر فيها قلت إنما لم يذكرها لأن نظره مقصور على المشتقات كما أشرنا إليه في صدر الكتاب وهذه الثلاثة ليست منها (واستتر في المرفوع) أي وقع الاستتار في الضمير المرفوع (دون) الضمير (المنصوب والمجرور لأنه بمنزلة جزء الفعل) يعني لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع لأن المنصوب والمجرور فضلة في الكلام فانهما مفعولان والمرفوع فاعل والفاعل كالجزء من الفعل كما مر فيكون أشد اتصالا وامتزاجا فاستتر هو دونهما : ولما فرغ من تعداد مواضع استتار المرفوع المتصل شرع في بيان علة استتاره في تلك المواضع فقال :

الذي هو الاعراب (بالنون الثقيلة) أو هو بالمذكر المؤكد بالنون الثقيلة (في الصورة) وإن لم يلتبس حقيقة إذ أحد النونين مخفف والآخر مشدد أو إحدى الكلمتين ملتبسة بالنون المخففة والأخرى بالثقيلة (ولا) يفرق أيضا (بحذف النون) من تضربين (حتى لا يلتبس بالمذكر) المخاطب خصه بالذكر وإن كان الالتباس بالمؤنث الغائبة حاصلا لمناسبة المؤنث المخاطبة وبالمذكر المخاطب في الخطاب ومناسبتها بالمؤنث الغائبة في التأنيث وإن كانت حاصلة إلا أن البحث لما كان في الخطاب اعتبر الالتباس بالمذكر والمخاطبة (و) يستتر الضمير المتصل وجوبا (في المضارع المتكلم) مطلقا (نحو) أنا (أضرب) في المتكلم وحده (و) نحن (نضرب) في المتكلم مع غيره (و) يستتر جوازا (في الصفة) مطلقا (نحو) أنا أو أنت أو هو (ضارب) أو نحن أو أنتما أو هما (ضاربان) أو نحن أو أنتم أو هم (ضاربون إلى آخره) أي أنا أو أنت أو هي ضاربة ونحن أو أنتما أو هما ضاربتان ونحن أو أنتن أو هن ضاربات (استتر) أي وقع الاستتار (في) الضمير (المرفوع) دون المنصوب والمجرور (لأنه) أي المرفوع (بمنزلة جزء الفعل) لأنه فاعل فجوز وافي باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لأن الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخره الكلمة المشتهرة بشيء ويكون فيما أبقى دليل على ما أبقى كما في الترخيم وليس المراد أن الدال على الفاعل هو الفعل وإلا لزم أن يكون نحو ضرب فعلا واسما لأنه حينئذ كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد أن الدال على الفاعل هو ذلك الضمير إلا أنه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد أيضا من قولهم إن الفاعل في زيد ضرب هو هو أن المقدر ذلك المصرح به لأنه لابد أن يكون ضمير المفرد أقل من ضمير المثنى مع أن لفظة هو أكثر من ألف الضمير في ضربا وأيضا لو كان المنوى هو هو المصرح به لزم أن لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه مع أن ذلك جائز نحو ماضرب إلا هو وإنما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم في ذلك لأنه لم يوضع للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل المقدر

(واستتر فى الغائب والغائبة) أى استتر المرفوع فى الغائب المفرد ماضيا كان أو مضارعا نحو ضرب ويضرب والغائبة المفردة ماضيا كان أو مضارعا نحو ضربت وتضرب (دون التثنية والجمع) منهما (لأن الاستتار خفيف) لأنه تقدير محض من غير تلفظ الشىء وقد عرفت أن المفرد سابق على المثنى والمجموع (وإعطاء الخفيف للمفرد السابق أولى) من عكسه هذا إجمال لا يسمن من جوع وإن أردت كلاما مشبعا فاستمع نتلو عليك وإنما استتر فى المرفوع الغائب المفرد والغائبة المفردة فى الماضى والمضارع دون تثنيتهما وجمعهما لأن الغائب لما كان مفسرا بغائب مظهر متقدم أرادوا أن يكون ضمائر الغيب أخصر فابتدءوا بالغائب والغائبة المفردين بغاية التخفيف وهى التقدير من غير أن يتلفظ بشىء منه ثم جعلوا المثناهما ولمجموعهما ضمائر بارزة لئلا يلتبس بالمفردين واقتصر والمثنى مذكرا أو مؤنثا على الألف الذى هو علامة التثنية فى كل مثنى والجمع المذكر على الواو والجمع المؤنث على نون واحدة فى مقابلة الواو الواحدة وقول النحاة الفاعل فى نحو زيد ضرب وهند ضربت هو وهى تدريس وتفهيم لضيق العبارة عليهم لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل ذلك المقدر لا أن المقدر هو ذلك المصرح به (دون المتكلم) سواء كان وحده أو مع غير نحو ضربت وضربنا هكذا وجدنا عبارة الكتاب من غير عاطف والحق أن يعطف على قوله دون التثنية فيقال ودون المتكلم ولا يمكن إبداله من دون الأول إذ هو مقصود أيضا والمبدل منه لا يكون مقصودا وقد يتكلف بأن يقال ههنا محذوف فتقدير الكلام واستتر المرفوع فى الغائب دون المتكلم لكنه حذف بقرينة سبقه فى الكلام أو يقال حرف العاطف محذوف تخفيفا لدلالة الكلام عليه كما يحذف فى نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلانى إلى دار زيد إلى دار عمرو وإلى دار بكر أى وإلى دار عمرو وإلى دار بكر (والمخاطب) المفرد نحو ضربت (اللذين فى الماضى لأن الاستتار قرينة) للفاعل (ضعيفة) أى خفية لأنه تقدير من غير أن يتلفظ بشىء (والابراز قرينة قوية) أى ظاهرة ملفوظة (فاعطاء الابراز القوى للمتكلم القوى والمخاطب أولى) من إعطاء الاستتار الضعيف لهما ولما توجه أن يقال هذا الدليل منقوض بمخاطب المستقبل ومتكلمه لجريانه فيهما مع أنه لا يبرز الضمير فيهما أجاب عنه بقوله (واستتر فى مخاطب المستقبل) نحو تضرب (ومتكلمه) وحده أو مع غيره نحو أضرب ونضرب (للفرق) أى بين ما كان فى المضارع من المتكلم والمخاطب وهذا الكلام فى غاية الضعف إذ لا حاجة للفرق بينهما بالاستتار وعدمه إذ حرف المضارعة يدفع اللبس وهو ظاهر والوجه الصحيح ما حققه الرضى حيث قال واستتر فى تفعل مخاطبا إجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا فى عدم إبراز ضميرها واستتر فى أفعل ونفعل لإشعار حرف المضارعة بالفاعل فأفعل مشعر بأن فاعله أنا بسبب إشعار همزته بهمزة أنا و**نفعل مشعر بأن** فاعله نحن بسبب إشعار نونه بنون نحن وقد أشار المصنف إليه نقلا بعيدا هذا بقوله والهمزة فى مثل أضرب والنون **فى مثل نضرب** **(وقيل يستتر** فى هذه المواضع) أى المواضع

(واستتر فى الغائب) المفرد (والغائبة) المفردة (دون التثنية والجمع) منهما لأنه لو استتر فيهما أيضا أو لم يستتر فى المفردين أيضا يلزم الالتباس ويفهم هذا من بيان رجحان الاستتار فى الغائب والغائبة واختص الاستتار بالمفرد (لأن الاستتار خفيف) وذلك ظاهر (فاعطاء الخفيف للمفرد السابق) لكثرة الاستعمال (أولى دون المتكلم) وحده أو مع غيره (و) دون (المخاطب اللذين فى الماضى لأن الاستتار) حالة (قرينة) أى مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان أحد المقارنين يلزمه الدلالة على وجود الآخر ولذلك سمى الدلالة قرينة وهى من عداد الأسماء ولذلك دخلها التاء لكنها (ضعيفة والابراز قرينة) دالة عليه (قوية) لأن الأصل كون الفاعل ظاهرا والبارز إنما هو نائب عنه ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لأنه قريب من الظاهر من حيث كونه ملفوظا والمستتر نائب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة إذ لا يشارك الظاهر بوجه (فاعطاء الابراز القوى للمتكلم القوى) لكونه مبدأ الكلام (والمخاطب القوى) لكونه منتهى الكلام (أولى) من إعطائه الغائب الضعيف الذى لا دخل له فى تحصيل الكلام قوله فى الغائب حاصل المعنيين الإفراد والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر إلى الأول وقوله دون المتكلم والمخاطب ناظر إلى الثانى وبدل من دون التثنية والجمع وقيل إنما استتر فى الغائب والغائبة دون المتكلم والمخاطب اللذين فى الماضى لأنه لما كان مفسرهما لفظا متقدما فى الأصل دون المتكلم والمخاطب أريد أن يكون ضمير الغائب أخصر من ضميريهما فحذف فى اللفظ من المفرد إذ لا أخف من المحذوف (واستتر فى مخاطب المستقبل) المفرد المذكر (ومتكلمه) مطلقا وإنما ذكر الاستتار فيهما وإن كان حكمها مفهوما مما سبق من القيد بيانا لعلته وهى قوله (للفرق) بينهما أى فى الماضى وبينهما أى فى المستقبل ولم يعكس لأن الماضى أصل والابراز قوى فأخذه ولما ذكر عدم الاستتار فى المخاطبة فيما سبق وبين سببه هناك لم يتعرض له هنا ولما ذكر أن وقوع الاستتار فى بعضهما هو عريق أى أصل فى اقتضاء الفاعل أعنى الفعل وبين أن سبب الاستتار فيه ضعيف علم بالطريق الأولى أنه يقع الاستتار فى الصفة التى هى أضعف من الفعل وأنها غير عريقة فى اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها إنما هو لمشابهتها الفعل فلم يحتج إلى بيان سبب الاستتار فيها فلذلك لم يذكره (وقيل يستتر فى هذه المواضع)

الخمسة المذكورة (دون غيرها) من المواضع (لوجود الدليل) للاستتار فيها دون غيرها (وهو عدم الابراز بعد) أن لم يكن مظهر ا يعني **أن الفعل لابد له من فاعل** وهو إما مظهر أ و مضمر بارز أو مضمر مستتر فحيث لم يوجد الأول والثاني وجب الحكم بالاستتار لئلا يبقى الفعل بلا فاعل **وهذا القدر كاف** في الاستدلال في الكل لكنه أراد التفصيل (و) قال (في مثل ضرب) أي الدليل عدم الابراز في مثل ضرب (والتاء في مثل ضربت والياء في مثل يضرب والتاء في مثل تضرب) وأنت تعلم أن التاء في ضربت وفي تضرب والياء في يضرب لا يدلان على الاستتار (والهمزة في مثل أضرب والنون في مثل نضرب) أي الهمزة بالهمزة والنون بالنون كما مر (وهي) أي التاء والياء والهمزة والنون (حروف) مضارعة (ليست بأسماء) وضمائر إذ لو كانت ضمائر لكانت فاعلة فلا يمكن الاستتار لاجتماع الفاعلين وحينئذ قوله (والصفة في مثل ضارب ضاربان ضاربون) مرفوع عطفا على عدم أي دليل الاستتار عدم الابراز والصفة وأنت تعلم أن هذا الكلام لا معنى له يعتد به وقد وقع في بعض النسخ وفي الصفة وهو سهو (ولا يجوز أن يكون تاء ضربت) بسكون التاء ضميرا (كتاء ضربت) بالحركات الثلاث أي كما يكون تاء ضربت ضميرا (لوجود عدم حذفها **بالفاعلة الظاهرة** نحو ضربت هند) يعني لو كان ضميرا لكان فاعلا فلو لم يحذف مع الفاعل الظاهر يلزم اجتماع الفاعلين وهو غير جائز فهو غير ضمير وهذا ما وعده في صدر الفصل بقوله وهذه التاء ليست بضمير كما يجيء (ولا يجوز أن يكون ألف ضاربان ضميرا) وكذا الواو في ضاربون وكذا الألف والواو في اسم المفعول والصفة المشبهة نحو مضروبان ومضروبون وحسنان وحسنون وبالجملة لا يجوز أن يكون الألف والواو في تثنية الصفات وجمعها ضميرا (إلا أنه يتغير في حال النصب والجر) أي يقلبان ياء نحو

كل

لقيت ضاربين (والضمير) الذي هو الفاعل (لا يتغير) بالعوامل الداخلة على عامله (كألف يضربان) فانه لا يتغير هو بالحروف الناصبة والجازمة نحو لن يضربا ولم يضربا وأيضا إن الألف والواو في مثنيات الأسماء الجامدة وجموعها كالزيدان والزيدون حروف بلا ريب زيدت للمثنى والمجموع فجعلت مثنيات الصفات ومجموعها على نهج مثنيات الجامدة ومجموعها لأن الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الألف والواو فيها علامتي المثنى والجمع فقط لا ضميرا لها (والاستتار واجب) اعلم أن استتار الضمير بمعنى عدم الابراز عند اتصاله واجب في جميع المواضع الخمسة المذكورة وأما استتار الفاعل المضمر بمعنى أنه لا يجوز إظهار الفاعل ولا إبرازه بل يكون مستترا أبدا ففي أربعة أفعال (في مثل افعل) أي في أمر المخاطب (وتفعل) أي في المخاطب المفرد ولعل النهي يندرج فيه وإلا لم ينحصر وجوب الاستتار في الأربعة المذكورة (وأفعل ونفعل) أي في المتكلم وحده ومع غيره (لدلالة الصيغة) في الأربعة كلها

الخمسة (دون غيرها لوجود الدليل فيها) دون غيرها (وهو) أي ذلك الدليل (عدم الابراز في مثل) زيد (ضرب) أي عدم ظهور الفاعل إذ لابد أن يكون للفعل من فاعل ظاهر وإن لم يكن فمضمر بارز فان لم يكن فمضمر مستتر فلما لم يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارز اعلم أن فاعله مستتر فلما كان عدم الابراز دليلا ضروريا أسند الحكم إلى دليل آخر فيما وجد فيه دليل آخر وإن كان عدم الابراز شاملا للكل فقال (والتاء في مثل) هند (ضربت) فانها تدل على أن فاعله مفرد مؤنث غائبة (والياء في) مثل زيد (يضرب) فانها تدل على أن فاعله مفرد مذكر غائب مع عدم علامة التثنية والجمع (و) عينت التاء (في مثل) هند أو أنت (تضرب) غائبة ومخاطبة فانها تدل على أن الفاعل مفرد مؤنث غائبة أو مفرد مذكر مخاطب بحسب القرائن مع عدم علامة التثنية والجمعين نحو يضربون ويضربن (والهمزة في مثل) أنا (أضرب) فانها تدل على أن الفاعل متكلم وحده (والنون في مثل) نحو (نضرب) فانها تدل على أن الفاعل متكلم مع غيره (وهذه) أي حروف المضارعة (الحروف ليست بأسماء) فلا تكون فواعل للأفعال المذكورة وإنما ذكر هذا وإن لم يذهب أحد إلى أنها أسماء لأنه لما ذكر أن التاء في ضربت بحركات التاء والنون في ضربن والألف في ضربا والواو في ضربوا والياء في تضربين أسماء وكان مظنة أن يتوهم متوهم أن هذه الحروف أيضا أسماء رفع ذلك التوهم (والصفة) نفسها (في مثل) زيد (ضارب و) زيدان (ضاربان و) زيدون (ضاربون) يعني أن في لفظها ما يدل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا ضاربة وضاربتان وضاربات (ولا يجوز أن يكون تاء ضربت) بسكون التاء (ضميرا كتاء ضربت) بحركات التاء (لوجود عدم حذفها بالفاعل الظاهر نحو ضربت هند) ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة إذ لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف أو بدل (ولا يجوز أن يكون ألف ضاربان) وواو ضاربون (ضميرا ضاربين لأنه يتغير في حالة النصب) نحو رأيت ضاربين (و) في حالة (الجر) أيضا نحو مررت بضاربين وضاربين (والضمير لا يتغير) بتغير العوامل (كألف يضربان وواو يضربون) تقول زيدان يضربان زيدون يضربون في الرفع ولن يضربا ولن يضربوا في النصب ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم (والاستتار واجب في افعل) مثل اضرب أمر للمخاطب (و) في مثل (تفعل) مخاطبا (و) في مثل (أفعل) متكلما وحده (و) في مثل (نفعل) متكلما مع غيره (لدلالة الصيغة) أي صيغة الفعل في

(على الاستتار) بسبب دلالة الحروف فى الثلاثة الأخيرة كما عرفت واشتقاق الأمر من المخاطب (وقبح) بالواو والأولى بالفاء يعنى لما كان استتار الضمير واجبا فى هذه الأربعة قبح أن تسند إلى الفاعل الظاهر ويقال (افعل زيد وتفعل زيد وأفعل زيد ونفعل زيدون) وأما ماعدا هذه الأربعة فيجوز أن يسند إلى فاعل ظاهر أيضا فلا يقبح أن يقال ضرب زيد وضربت هند ومررت برجل ضارب غلامه .

[فصل فى المستقبل] الاستقبال فى اللغة ضد الاستدبار وهو التوجه فالمستقبل فى اللغة مايتوجه إليه فالقبلة فى قولنا زيد يستقبل القبلة هو المستقبل لأنه يتوجه إليه والمستقبل من الزمان هو الآتى منه لأنه يتوجه إليه ويتوقع مجيئه وفى الاصطلاح فعل يتعاقب على أوله الزوائد الأربع والمراد من الزوائد الأربع حروف أتين كما يجىء فبقولنا فعل يسقط الاعتراض بمثل يزيد ويشكر علمين وبقولنا يتعاقب على أوله الزوائد خرج مثل أمر ونصر وترك ويسر . واعلم أنه لاشك فى أن زيادة هذه الحروف على الماضى والمستقبل لقصد معنى غير معنى الماضى وهو الزمان الحاضر والزمان الآتى أوهما معا وإلا لما احتيج إلى تلك

الزيادة فلا ينتقض الحد بمثل أكرم وتدحرج وتقاعد لأن زيادة هذه الحروف فيها لنقل الفعل من باب إلى باب إما لقصد التعدية أو للمبالغة أو لغيرهما لا لقصد معنى غير الماضى فتدبر (وهو) أى المستقبل (أيضا) كالماضى (يجىء على أربعة عشر وجها) والقياس أن يجىء على ثمانية عشر وجها أيضا ستة للغيبة وستة للمخاطب وستة للمتكلم لكنه اكتفى بلفظين فى المتكلم لعدم الالتباس كما فى الماضى فبقى أربعة عشر وجها (نحو يضرب إلى آخره) أى يضربان يضربون تضرب تضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن أضرب نضرب (ويقال له مستقبل لوجود معنى الاستقبال فى معناه) فان يضرب مثلا يدل على الحدث وعلى الزمان الآتى (ويقال له مضارع لأنه مشابه) ومعنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا فيكون المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى مرعية (بضارب) يعنى يقال للمستقبل مضارع لأنه مشابه باسم الفاعل لفظا واستعمالا أما لفظا فهو (فى الحركات) أى الثلاثة (والسكنات) وأيضا فى عدد الحروف وإنما جمع السكنات إما للمشاكلة للحركات وإما لاضمحلال معنى الجمعية بدخول الألف واللام كما بين فى الأصول كما إذا حلف لا أشترى العبيد يحنث باشتراء عبد واحد ولا يلزم اعتبار ذلك فى الحركات ولو سلم لا يضر المقصود فافهم وأما استعمالا فمن وجهين عبر عن أولهما بقوله (ووقوعه) أى موقعه فى كونه (صفة للنكرة) نحو مررت برجل ضارب وضرب وعن ثانيهما بقوله (وفى دخول لام الابتداء) عليه (نحو إن زيدا لقائم و) إن زيدا (ليقوم) وأيضا يشبه اسم الفاعل فى مبادرة الفهم فى كل منهما إلى الحال عند الاطلاق نحو زيد مصل وزيد يصلى قوله (أو باسم الجنس) عطف على بضارب يعنى يقال للمستقبل مضارع لأنه مشابه باسم الجنس معنى (فى العموم والخصوص يعنى أن اسم الجنس يختص بلام العهد) يعنى أن اسم الجنس مثل رجل شائع فى أمته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد

كل واحد منها (عليه) أى على الفاعل المستتر فان التاء فى تفعل يدل على الفاعل المخاطب وحكم افعل أمرا ولا تفعل نهيا وحكم تفعل مخاطبا لأنهما مأخوذان منه وإلى أن الهمزة فى أفعل متكلما وحده تشعر بأن فاعله أنا والنون فى نفعل تشعر بأن فاعله نحن فلا يحتاج فى هذه الصيغ الأربع إلى العدول عن الاستتار الخفيف والإتيان بالضمير البارز (و) لما كان الاستتار واجبا فى هذه المواضع الأربع (قبح) ظهور فواعلها مظهرا كان أو مضمرا وأن تقول (افعل زيد وتفعل زيد) أو لا تفعل إلا أنت (وأفعل زيد) ولا أفعل إلا أنا (ونفعل زيدون) أو لا نفعل إلا نحن وما ظهر فى نحو اسكن أنت تأكيد للمستتر لا فاعل وأما فى غير هذه الأربعة فالاستتار جائز كما أشرنا إليه نحو زيد ضرب وضرب زيد وزيد ضارب غلامه .

[فصل فى المستقبل] المشهور فتح الباء بناء على أنك تستقبل الفعل الآتى بعد زمانك أو أن الزمان يستقبله إلا أن الصحيح ومقتضى القياس على تسمية الماضى بالماضى كسر الباء (وهو أيضا) أى كالماضى (يجىء على أربعة عشر وجها نحو يضرب إلى آخره) أى إلى نضرب تقول يضرب يضربان يضربون تضرب يضربان يضربن تضرب تضربان تضربون تضربين تضربان تضربن أضرب نضرب (ويقال له) أى لما صدق عليه المستقبل من نحو يضرب (مستقبل لوجود معنى الاستقبال) على أحد الوجهين المذكورين (فى معناه ويقال له أيضا مضارع) لأن معنى المضارعة فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما أخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل بالاسم قيل له مضارع وإنما قلنا إنه مضارع بالاسم (لأنه مشابه بضارب فى الحركات والسكنات) وفى ترتيبهما فان عدد الحركة والسكون فى يضرب على عدد الحركة والسكون فى ضارب وعلى ترتيبهما فيه وجمع السكنات للمشاكلة (و) مشابه فى (وقوعه صفة للنكرة) فانك كما تقول مررت برجل ضارب تقول مررت برجل يضرب ولم يذكر مثاله اكتفاء بما ذكر فى الماضى (وفى دخول لام الابتداء) عليه (نحو إن زيدا لقائم و) إن زيدا (ليقوم أو) لأنه مشابه (باسم الجنس فى العموم والخصوص) ولما كان ثبوت وجه التشبيه أعنى العموم والخصوص فى كل من الطرفين أعنى المضارع واسم الجنس غير بين بينه بقوله (يعنى أن اسم الجنس يختص) الواحد (بلام العهد) بعد أن كان

(كما يختص بضرب) بالزمان المستقبل بعد أن كان صالحا للزمان الحاضر والمستقبل (بسوف أو بالسين) أى بسين الاستقبال نحو سيخرج وسوف يخرج لا بسين الاستفعال وغيره فالألف واللام فيه إما عوض عن المضاف إليه أو للعهد الذهنى. واعلم أن السين وسوف قد سماهما سيبويه حرفى التنفيس ومعناه تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل وعدم التضييق فى الحال وسوف أكثر تنفيسا من السين وقيل إن السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل. قوله (وبالعين) عطف على قوله بضارب أو باسم الجنس على اختلاف المذهبين (فى الاشتراك بين الحال والاستقبال) يعنى كما أن العين يشترك بين المعانى مثل الذهب والباصرة والجارية كذلك المستقبل يشترك بين الحال والمستقبل فهذه المشابهة فى الاشتراك فقط لا فى الاختصاص بعد الاشتراك كما تفصح عنه عبارته ولأنه حينئذ يكون كالتكرار بما قبله فبطل ما ذهب إليه بعض الشارحين من أن معناه كما أن العين مشترك بين المعانى ثم يختص بأحد المعانى بالقرينة كذلك المستقبل مشترك بين الزمانين ثم يختص لأحد الزمانين بدخول السين أو سوف. اعلم أن المستقبل حقيقة فى أحد الزمانين مجاز فى الآخر فقال بعضهم هو حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال لأنه إذا خالف القرائن لم يحمل إلا على الحال وهذا شأن الحقيقة والمجاز وقال بعضهم هو حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفة الحال والأول هو المختار كذا ذكره الرضى وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل المضارع يشترك فى الحاضر والمستقبل هذا هو المذهب المشهور ومنهم من زعم أنه ظاهر فى الحال مجاز فى المستقبل ومنهم من عكس والصحيح أنه مشترك لأنه يطلق عليهما إطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب القول كسائر المشتركات إلى هنا عبارته: ومما يجب أن يعلم أن كون الحال زمانا اصطلاحى عرفى لا حقيقى إذ الماضى ينتهى إلى آن هو مبدأ المستقبل فلا يوجد زمان هو حال وأيضا لو كان الحال زمانا لكان التنصيف تثليثا كذا حققه الحكماء فقولك يصلى فى قولنا زيد يصلى حال مع أن بعض أفعالها ماض وبعضها باق مبنى على الاصطلاح فالآن الحاضر مع جنبيه من الزمان حال فى عرفهم. ولما فرغ من بيان سبب تسمية المستقبل مستقبلا ومضارعا شرع فى كيفية مغايرته للماضى فقال (زيدت على الماضى) حرف (من حروف أتين حتى يصير) الماضى (مستقبلا) يعنى لما وجب المخالفة بين لفظى الماضى والمضارع ليدل على مخالفة معناهما وهى لا يمكن بانتقاص حرف من حروف الماضى (لأن) الشأن (بتقدير الانتقاص) منها (يصير أقل من القدر الصالح) وقد عرفت أن القدر الصالح ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما وأيضا انتقاص حرف واحد منه لا يفيد الوجوه الأربعة من الغيبة والخطاب والتكلم وحده ومع غيره ولو انتقص لكل وجه حرف لم يبق فى الكلمة شىء فتعين أن تكون تلك المخالفة بالزيادة وهذا الدليل المذكور يجرى فى الثلاثى وغيره محمول عليه وأما

شائعا فى أمته فانك إذا قلت جاءنى رجل يكون شاملا لكل ذكر من بنى آدم جاوز حد البلوغ على سبيل البدل فاذا قلت فعل الرجل مشير إلى ذلك الرجل الجائى يختص بواحد منهم (كما يختص يضرب بسوف أو السين) فان يضرب يصلح للحال والاستقبال فاذا دخل عليه أحد الحرفين المذكورين وقيل سوف يضرب أو سيضرب يختص بالاستقبال وإذا دخل عليه اللام وقيل ليضرب يختص للحال وإنما عرف السين إشارة إلى سين الاستقبال لأنه يجىء لمعان أخر كالطلب والتحول والإصابة على صفة والوقف بعد كاف المؤنث نحو أكرمتك والظاهر أن يقول يعنى كما أن اسم الجنس يختص بلام العهد يختص يضرب إلى آخره بأن يدخل أداة التشبيه فى المشبه به كما هو قاعدة التشبيه إلا أنه عكس إيذانا بأن القصد فى هذا التشبيه إلى الجمع بين الشيئين فى أمر من غير قصد إلى إلحاق ناقص بكامل حتى إذا دخل أداة التشبيه فى المشبه به ما ضر ذلك فى المقصود كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى أريد ظهور منير فى مظلم أكثر منه من غير قصد إلى المبالغة فى وصف غرة الفرس فى الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك إذ لو قصد شىء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لأنه أزيد فى ذلك ولما جاز عكسه وأما تقديم المشبه به هنا فهو على قاعدة تقديمه فى بيان تفصيل اتصاف الطرفين بوجه الشبه فانه بصدد ذلك وأما فى نفس التشبيه فالقاعدة تقديم المشبه مثلا إذا أردت تشبيه زيد بالأسد قلت زيد كالأسد بتقديم المشبه لأن الغرض من التشبيه يعود إليه وإذا قيل لك كيف مشابهة زيد بالأسد قلت كما أن الأسد يتصف بغاية القوة ونهاية الجراءة وكمال البطش والفتك يتصف زيد بها بتقديم المشبه به ليعرف حاله أولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل أن يقال إنه لما جعل المشبه به مشبها للايذان المذكور قدمه لكونه مشبها لا لكونه مشبها به (أو) لأنه مشابه (بالعين فى) مطلق (الاشتراك) فكما أن لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما ويشترك يضرب (بين الحال والاستقبال) فان المستقبل يشترك بين الحال والاستقبال على الأصح (وزيدت على الماضى من حروف أتين حتى يصير) الماضى (مستقبلا) وإنما لم ينقص منه حتى يصير مستقبلا (لأن الماضى بتقدير النقصان منه يصير أقل من القدر الصالح) فلا يصلح أن يصير مستقبلا هذا فى الثلاثى وأما فى غير الثلاثى فحمل على الثلاثى فى الزيادة (وزيدت)

كون حروف الزيادة حروف أتين فلأنهم وجدوا أولى الحروف بها حروف المد واللين لكثرة دورها فى الكلام إذ المتكلم لا يخلو عنها أو عن بعضها أعنى الحركات ثم قلبوا الواو تاء لما سيذكره وزادوا النون لما سيأتى أيضا (وزيدت) هذه الحروف (فى الأول دون الآخر) مع أن محل التغير والزيادة الآخر (لأن) الشأن (فى الآخر يلتبس بالماضى) لأنه لو زيدت الألف التبس بتثنية الغائب نحو ضربا ولو زيدت التاء التبس بالغائبة المفردة نحو ضربت ولو زيدت النون التبس بجمع المؤنث الغائبة نحو ضربن ولما لزم الالتباس فى هذه الثلاثة حملت الياء عليها وإن لم يلتبس بزيادتها فى الآخر (واشتق) المستقبل بالذات (من الماضى) والماضى من المصدر فيكون هو

من المصدر بواسطة الماضى على قياس ماعرفت فى اسمى الفاعل والمفعول (لأنه) أى الماضى (يدل على الثبات) أى التحقق والوقوع بخلاف المستقبل وما يدل على الثبات فهو جدير بأن يكون أصلا فى الاشتقاق (وزيدت) حروف أتين (فى المستقبل دون الماضى لأن) اللفظ (المزيد عليه بعد) اللفظ (المجرد و) زمان (المستقبل بعد زمان الماضى فأعطى السابق) من اللفظ (للسابق) من الزمان وهو الماضى (واللاحق للاحق) وهو المستقبل رعاية للتناسب بين اللفظ والمعنى (وعينت الألف) بالزيادة (للمتكلم وحده (لأن الألف) من أقصى الحلق وهو أى أقصى الحلق (مبدأ المخارج والمتكلم هو الذى يبدأ الكلام به) فيكون بينهما مناسبة فى المبدئية فعينت له ثم حركوها ليتأتى الابتداء بها (وقيل) عينت الألف للمتكلم (للموافقة بينه وبين) همزة (أنا) وقيل عينت له لأنها أخف فاستؤثر المتكلم بالأخف (وعينت الواو للمخاطب) مذكرا كان أو مؤنثا مفردا كان أو مثنى أو مجموعا وأيضا للغائبة المفردة والمثناة ولم يذكرهما المصنف لاختلاف فيه إذ عند بعضهم تاء الغائبة ليست منقلبة من الواو كما فى المخاطب بل هى تاء التأنيث فلما زيدت فى الأول لئلا يلتبس بالماضى حركت لتعذر الابتداء بالساكن (لكونه من منتهى المخارج) لأنه من خارج الشفة (والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام به) فتتحقق المناسبة بينهما فى الانتهاء فعينت له (ثم قلبت الواو تاء حتى لا يجتمع الواوات فى وووجل فى العطف) يعنى أن وجل مثال واوى فلو زيدت واو المخاطب ثم أدخل الواو العاطفة يجتمع واوات فكأنه يشبه

(وزيدت) تلك الحروف (فى الأول) من الماضى (دون الآخر) منه مع أن الآخر أولى بالزيادة (لأن المستقبل) إذا كان زيادته (فى الآخر يلتبس بالماضى) أى بتثنيته فى زيادة الألف وبغائبته فى زيادة التاء دون مخاطبته إذ لا وجه لإسكان اللام وتحريك التاء لأنها ليست بضمير اللهم إلا أن يقال فى الضرورة وبجمع مؤنثه صورة بزيادة النون ولم يزد الياء فى الآخر وإن لم يلتبس حملا للقليل على الكثير (واشتق) أى أخذ المستقبل (من الماضى) إن زيد عليه ولم يشتق الماضى من المستقبل بأن ينقص منه (لأن الماضى يدل على الثبات) والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات أولى بالأصالة (وزيدت) أى وقعت الزيادة (فى المستقبل دون الماضى) يعنى لم يوضع المزيد للماضى والمجرد للمستقبل بل عكس (لأن) البناء (المزيد عليه) والظاهر أن يقول المزيد فيه إلا أنه لما اتفقت نسخ الكتاب عليه ووقع أيضا فى عبارة غيره من الثقات وجب توجيهه بأن يقال المزيد على مع زيادة (بعد) البناء (المجرد و) الزمان (المستقبل) وكذا الزمان الحاضر (بعد زمان الماضى فأعطى السابق) وهو البناء المجرد (للسابق) وهو الزمان الماضى (و) أعطى (اللاحق) وهو البناء المزيد عليه (للاحق) وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر ثم لما وجب المخالفة بين صيغتى الماضى والمضارع وكان الفعل صادرا إما عن المتكلم وحده أو عنه مع غيره أو عن المخاطب أو عن الغائب طلبوا احروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعانى جريا على سننهم فى طلب الإيجاز فوجدوا أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لجريانها مجرى النفس واستئناس السامع بها لكثرة دورها فى الكلام إذ الكلام لا يخلو عنها أو عن بعضها أعنى الحركات فقسموا تلك الحروف على تلك الأفعال على ما تقتضيه المناسبة فشرع يبين أن أى حروف لأى فعل عينت وبين المناسبة بينهما وقال (وعينت الألف) منها (للمتكلم وحده) أى للشخص الواحد الذى يتكلم مذكرا كان أو مؤنثا ثم حركوها ليتأتى الابتداء بها (لأن الألف) خارج (من أقصى الحلق وهو) أى أقصى الحلق (مبدأ المخارج) كلها (والمتكلم هو الذى يبدأ الكلام به) فناسبه (وقيل) إنما عينت الألف للمتكلم وحده (للموافقة بينه) أى الألف (وبين) أول حروف (أنا) الذى هو ضمير المتكلم (وعينت الواو للمخاطب) أصالة أى لجنس الشخص الذى يخاطب مذكرا كان أو مؤنثا واحدا كان أو اثنين أو جماعة (لكونه) أى الواو خارجا (من منتهى المخارج) كلها (والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام به) فناسبه (ثم قلبت الواو تاء) لأنها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجاه (حتى لا يجتمع الواوات) الثلاث وإن كان فى كلمتين وهو مستكره لأنه يشبه نباح الكلب وأما نحو آووا ونصروا فليس فيه ذلك الاجتماع بمستكره لأن قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر فيه صار كأن الواوات لم يجتمعن فيه ولأن الواو الثانية فيه ساكنة فيندفع الثقل بالإدغام فى الوصل (فى نحو وووجل) برفع اللام أى فيما وقع فيه الفاء واوا وقلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا أيضا طردا للباب (فى العطف) إحدى الواوات الأولى

نباح الكلب وهو مستكره فوجب قلبها حرفا آخر لدفع الكراهة فأبدلت التاء منها لأنها كثيرا ما قد تبدل منها نحو تراث وتجاه والأصل وراث ووجاه واعلم أن اجتماع الواوات مستكره إذ كانت فى كلمة واحدة لا فى كلمتين فلا يرد الإشكال بقوله تعالى آووا ونصروا (ومن ثمة) أى من أجل أن اجتماعات الواوات مستكره (قيل الأول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو) أى لا يجوز زيادة الواو فى أول كلمة ما أصلا خوفا من اجتماعات الواوات أما فى المثال الواوى فظاهر وأما فى غيره فللحمل عليه قوله (وحكى أن واوورنتل أصل) جواب سؤال مقدر وهو أن قولكم لا يجوز زيادة الواو فى أول كلمة ما منقوض بورنتل لزيادة الواو فى أوله ومعنى الجواب ظاهر والورنتل بالفتحات وسكون النون اسم بلدة وقيل الشدة (وعينت الياء للغائب) أى غير المتكلم والمخاطب فيندرج فيه المذكر والمؤنث مفردين ومثنيين ومجموعين لكنه سقطت الغائبة المفردة والمثناة بقرينة الحال فبقى الأربعة فسقط الاعتراض بعدم اندراج جمع المؤنث الغائبة فافهم (لأن الياء وسط الفم والغائب هو الذى يكون فى وسط الكلام بين المتكلم والمخاطب) فيكون بينهما مناسبة فى الوسط فعينت له (وعينت النون للمتكلم إذا كان معه غيره) لتعينها لذلك فى ضربنا أى لتعين النون للمتكلم إذا كان معه غيره فى الماضى نحو ضربنا (وقيل زيدت النون) للمتكلم مع الغير (لأنه لم يبق من حروف العلة شىء) أى حرف (وهو) أى الحال والنون (قريب من حروف العلة فى خروجها عن هواء الخيشوم) الخيشوم أقصى الأنف وهواء الخيشوم الصوت الذى يخرج منه ويسمى غنة أيضا فمعناه أن النون غنة فى الخيشوم كما أن حروف العلة مدة فى الحلق. واعلم أن النون إنما يكون غنة إذا كانت ساكنة لا مطلقا بل إنما يكون النون الساكنة غنة فى الخيشوم مع خمسة عشر حرفا من حروف الفم وهى الرباعى القاف والكاف والجيم والشين والصاد والضاد والسين والراء والطاء والدال والتاء والذال والظاء والياء والفاء فمتى اتصلت النون الساكنة بحرف من هذه الحروف قبله كانت غنة فى الخيشوم ولم يكن للفم فيها علاج ألبتة ولهذا لو نطق الناطق بمثل عنك ومنك وسد أنفه اختل صورتها وربما تلاشى واضمحل (وفتحت هذه الحروف) أى حروف أتين التى للمستقبل (للخفة) أى لخفة الفتحة (إلا فى الرباعى) مجردا كان أو مزيدا فيه للثلاثى (وهو) أربعة أبنية (فعلل وأفعل وفاعل وفعل) فان حروف المضارعة مضمومة فى هذه الأربعة (لأن هذه الأربعة رباعية والرباعى فرع للثلاثى) أما الرباعى المجرد الأصيل فلأن حروفه أكثر عددا من حروفه والكثير بعد القليل وأما الرباعى المزيد فيه للثلاثى فلامتناع بنائه بدون الثلاثى (والضم أيضا) أى كالرباعى (فرع للفتح) لأن الضم ثقيل لاحتياجه إلى تحريك الشفتين والفتح خفيف لعدم احتياجه إليه والخفيف أصل والثقيل فرع له فأعطى الأصل للأصل والفرع للفرع (وقيل) ضمت حروف المضارعة فى هذه

فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها حرف العطف (ومن ثمة) أى ومن أجل استكراههم اجتماع الواوات (قيل الأول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو) إذ قد تكون فاء الكلمة واوا فلو زيدت قبل الفاء واو وعطفت بواو أخرى يجتمع الواوات لا محالة واطرد فى غيره وعطف على قوله قيل قوله (وحكى أن واوورنتل أصل) وهو الداهية وزنه فعنلل كجعنفل ثم أتبعوا الغائبة والغائبتين المخاطب لئلا يلتبس بالغائب والغائبتين بزيادة الياء كما هو اللائق وإن كان يلتبس بزيادة الياء بالمخاطب إلا أن هذا أسهل إذ الالتباس بالأقرب أشكل وإنما أتبعوها إياه دون غيره لاستوائهما فى الماضى كما يجىء إن شاء الله تعالى ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء بل بالياء كما هو مناسب للغائبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر لحصول الفرق بينهما بالواو فى أحدهما والنون فى الآخر نحو يضربون ويضربن (وعينت الياء للغائب) أى لجنس الشخص المذكر الغائب أى لغير جنس المتكلم والمخاطب ليشمل الحاضر الذى ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء كان ذلك واحدا أو اثنين أو جماعة إلا أنه عدل عن هذا الأصل فى الغائب والغائبتين لما عرفت (لأن الياء من وسط الفم والغائب هو الذى يذكر فى وسط الكلام) الجارى (بين المتكلم والمخاطب) فناسبه (وعينت النون للمتكلم إذا كان معه غيره) مطلقا (لتعينها) أى النون (لذلك) أى للمتكلم مع غيره (فى) الماضى نحو (نصرنا) فأتبعوا المضارع الماضى فى ذلك (وقيل زيدت النون) فى المتكلم مع غيره (لأنه) أى الشأن (لم يبق من حروف العلة) التى هى أولى بالزيادة (شىء وهو) أى النون (قريب من حروف العلة فى خروجها) أى النون (من هواء الخيشوم) وهو أقصى الأنف وقيل عينت النون له للموافقة بينه وبين نحن على قياس ما قيل فى تعيين الأنف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره (وفتحت هذه الحروف) أى حروف المضارعة فى جميع الأبواب (للخفة إلا فى) أبواب (الرباعى) أى رباعى كان (وهو) أى الرباعى (فعلل) وملحقاته (وفاعل وأفعل وفعل) بتشديد العين فانها مضمومة فيهن لأن من جملتها الياء والكسر عليه مستكره فحمل الباقى عليه وفى الفتح التباس لما سنذكره إن شاء الله تعالى فتعين الضم و (لأن هذه الأربعة رباعية والرباعى فرع الثلاثى) فى الاحتياج وقوله (والضم أيضا فرع الفتح) فى الخفة فناسب الضم الرباعى من حيث الفرعية فأعطى له ليدل على ما قدرناه من قولنا فانها مضمومة فيهن (وقيل) إنما ضمت هذه الحروف فى

الأربعة (لقلة استعمالهن) أى استعمال الأربعة (ويفتح ماوراءهن) أى يفتح حروف أتين فى غير الأربعة المذكورة خماسيا كان أو سداسيا (لكثرة حروفهن) أى حروف ماوراء الأربعة من الخماسى والسداسى فالأولى أن يقال لكثرة حروفه بتذكير الضمير وإفراده لأنه يرجع إلى ما لكن أراد قصد الموافقة اللفظية لسائر الضمائر المذكورة التى قبلها فجعل لفظ ما عبارة عن الكلمات وتركوا الكسر فى هذه الحروف لأن الياء منها والكسر ثقيل عليها؛ قوله (وأما يهريق فأصله يريق) جواب سؤال مقدر وهو أن قولكم حروف المضارعة مفتوحة فى غير الرباعى منقوض بيهريق لأنه غير الرباعى مع أن ياءه غير مفتوح. وحاصل الجواب أنا لانسلم أنه غير الرباعى لأن أصله يريق (وهو) أى والحال أن يريق (من الرباعى فزيدت الهاء على خلاف القياس) وكذا اسطاع يسطيع أصله أطاع يطيع فزيدت السين على خلاف القياس (ويكثر حروف المضارعة فى بعض اللغة) ياء كان أو غيره (إذا كان ماضيه مكسور العين) كما فى بعض الثلاثى المجرد (أو مكسور الهمزة) كما فى الخماسى والسداسى (حتى يدل) كسر حروف المضارعة (على كسرة الماضى) أى على كسرة العين أو الهمزة فى الماضى لأن المضارع فرع على الماضى مثال الأول (نحو يعلم وتعلم واعلم ونعلم) وكذلك يحسب وتحسب واحسب ونحسب (و) مثال الثانى (يستنصر وتستنصر وأستنصر ونستنصر) هذا من السداسى وأما الخماسى فنحو يحمر وتحمر واحمر ونحمر وإذا كان كسر حروف المضارعة للدلالة على كسر الماضى لم يحتج إلى كسرها فيما لا يكون ماضيه مكسورا (وفى بعض اللغة) وهو لغة غير الحجازيين (يكسر الياء) بل يكسر ماعدا الياء من حروف المضارعة للعلة المذكورة (لثقل الكسرة على الياء) لا على غيرها واعلم أن أهل هذه اللغة يكسرون الياء أيضا إذا كانت بعدها ياء أخرى كذا قيل (وعينت حروف المضارعة للدلالة على الكسرة فى) عين (الماضى) أو همزته دون غيرها من حروف الفعل (لأنها زائدة) والتصرف فى الزائد أولى (وقيل) عينت حروف المضارعة للدلالة المذكورة دون غيرها (لأنه يلزم بكسر الفاء توالى الحركات) الأربع فى كلمة واحدة وهو غير جائز وبتقدير كسر الفاء لا يمكن إسكان غيرها لما سيأتى حتى يلزم المحذوف (و) يلزم (بكسر العين الالتباس بين يفعل) بفتح العين (ويفعل) بكسرها إذ لم يعلم حينئذ أنه مكسور العين فى الأصل أو مفتوح العين لكنه كسرت للدلالة المذكورة (وبكسر اللام) يلزم (إبطال الاعراب) فى المضارع إذ هو قد يكون مجزوما وقد يكون مرفوعا وقد يكون منصوبا فإذا تعين كسرها لم يمكن هذه الوجوه ولما لم يمكن كسر عين حروف المضارعة للدلالة

الرباعى (لقلة استعمالهن) أى لأبواب الأربعة وكثرة استعمال الثلاثى فاختص الضم بالأقل استعمالا والفتح بالأكثر استعمالا تعادلا بينهما واعلم أن هذين الوجهين للترجيح بعد الوقوع وأما وجه عدم كون القبيلتين على حركة واحدة هى الأصل أعنى الفتح فهو أنه لو فتح فى مثل يكرم وقيل يكرم يلتبس بمضارع الثلاثى ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف ولم يعكس إذ فى العكس يلزم الالتباس ولو فى صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه أصلا (وتفتح) حروف المضارعة (فيما وراءهن) مما قل استعمالهن (لكثرة حروفهن) فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل ولم تكسر للثقل ولما ذكرنا من جملتها الياء والكسر عليها مستكره (وأما يهريق فأصله يريق) بغير هاء من الاراقة (وهو من الرباعى) فى الأصل (فزيدت الهاء) قبل الفاء (على خلاف القياس) فصار خماسيا بسبب الزائد والاعتبار إنما هو بالأصل فلم يوجد ضم حرف المضارعة فى غير الرباعى (وتكسر حروف المضارعة) كلها (فى بعض اللغات إذا كان ماضيه مكسور العين) كما فى بعض الثلاثى المجرد (أو) كان ماضيه (مكسور الهمزة) كما فى السداسى وبعض الخماسى (حتى تدل) كسرة حروف المضارعة (على كسرة عين الماضى) أو همزته (مثاله يعلم وتعلم واعلم ونعلم) فى مكسور العين فان ماضيها علم بكسر عين الفعل (ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر) فى مكسور الهمزة فان ماضيها استنصر بكسر الهمزة (وفى بعض اللغات) وهو لغة بنى أسد (لا تكسر الياء) فيما كان ماضيه مكسور العين أو مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وإنما لم تكسر الياء (لثقل الكسرة على الياء) إلا إذا كان بعدها ياء أخرى فحينئذ يكسر أهل هذه اللغة الياء أيضا لتقوى إحدى الياءين بالأخرى نحو ييئس وييخل فانه على لغتهم فيما كان الفاء واوا فى غير ييخل وأما فى ييخل فعلى استثنائهم بالأخرى لا على أن كسر الياء مطلقا فيما يكسر عينه فى لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء فى يوجل قلبوا الفتحة كسرة لينقلب الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء كسروا الياء لأن كسر الياء مطلقا من لغتهم (وعينت حروف المضارعة) فى المضارع دون سائر حروفه (للدلالة على كسر عين) أو همزة (الماضى) اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ماسبق ووجه التخصيص كون العين أصلا فى الأصل (لأنها) أى حروف المضارعة (زائدة) والتصرف فى الزائد أولى (وقيل) عينت تلك الحروف لتلك الدلالة إذ لا مجال لغيرها (لأنه يلزم بكسر الفاء توالى الحركات) الأربع فى غير الوقف وهو مرفوض (وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل) بفتح العين (ويفعل) بكسر العين نحو يعلم ويضرب (وبكسر اللام يلزم إبطال الاعراب)

المذكورة تعين كسرها (وتحذف التاء الثانية) أى يجوز حذفها كما يجوز إبقاؤها على اصلها (فى مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر) التبختر فى المشى يقال فلان يمشى التبختر ية وبالفارسية خراميدان يعنى إذا اجتمع تاآن فى فعل مضارع وكان مبنيا للفاعل حذفت الثانية تخفيفا وإنما قلنا وكان مبنيا للفاعل لأنه لو كان مبنيا للمفعول لم يحذف لقلة استعماله (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) والتلفظ بهما ثقيل على اللسان (وعدم إمكان الادغام) لأن الادغام عبارة عن (٥٠) إسكان الأول وإدراجه فى الثانى فيلزم الابتداء بالساكن ولا يجوز اجتلاب الهمزة فى المضارع كما لا يجوز فى اسم الفاعل للمشابهة بينهما (وعينت الثانية للحذف لأن الأول علامة) أى علامة المضارع (والعلامة لا تحذف) ولا علامة أخرى حتى يجوز حذفها ولأن الاستثقال إنما حصل بالثانية فحذفها أولى هذا مذهب سيبويه وذهب الكوفيون إلى أن المحذوفة هى الأولى لأنها زائدة والزائد أولى بالحذف (وأسكنت الضاد فى يضرب) أى أسكنت الفاء فى المضارع نحو الضاد فى يضرب (فرارا عن توالى الحركات الأربع) فى كلمة واحدة (وعينت الضاد للسكون لأن توالى الحركات) الأربع (لزم من) زيادة (الياء فاسكان الحرف الذى هو قريب منه يكون أولى) إذ لا يمكن إسكان الياء نفسه لتعذر الابتداء بالساكن (ومن ثمة) أى ومن أجل أن إسكان الحرف الذى هو قريب من الحرف الذى لزم منه أربع حركات أولى (عينت الباء فى مثل ضربن للاسكان لأنه قريب من النون الذى لزم منه توالى الحركات) الأربع ولا يسكن النون فيه مع أن التصرف فى الزائد أولى لئلا يخالف سائر الضمائر القابلة للحركات فى تحركها نحو ضربت بالحركات الثلاث وفتح الخفة بسكونها (وسوى بين المخاطب) المفرد (والغائبة) المفردة وكذا بين تثنيتهما (فى المستقبل) فى نفس التاء لا فى التاء باعتبار معناها إذ فى الأول للخطاب وفى الثانى للتأنيث (لاستوائهما) أى لاستواء المخاطب والغيبة فى نفس التاء (فى الماضى) ضربت وضربت (نحو تضرب ونضرب) وقس عليهما تثنيتهما نحو تضربان ونضربان

إذ الكسر ثابت حينئذ على توارد العوامل فلا يظهر أثرها (وتحذف التاء الثانية جوازا فى مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر) أى فيما اجتمع فيه تاآن فى أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه فعل المخاطب أو المخاطبة مفردا أو مثنى أو مجموعا والغائبة المفردة والمثناة دون المجموع إحداهما حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف فى المحذوف فذهب البصريون إلى أنه هو الثانية لأن الأولى حرف المضارعة وحذفها مخل على ما حكى عن المبرد وذهب الكوفيون إلى أنه هو الأولى لأن الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولأنها زائدة وحذفها أهون واختار المصنف مذهب البصريين لأن رعاية كونه مضارعا أولى لأن الغرض من الاشتقاق إنما هو الدلالة على اختلاف المعنى باختلاف الصيغ وأما المطاوعة وسائر معانى الأبواب فانما هى بعد هذا الغرض ولأن الثقل إنما يحصل عند الثانية وأما إثبات التاءين فهو الأصل لدلالة كل واحدة منهما على معنى وفى قوله تتقلد وتتباعد وتتبختر بصيغة المبنى للفاعل إشارة إلى أن الحذف لا يجوز فى المبنى للمفعول اتفاقا من الفريقين لأنه خلاف الأصل فلا يرتكب إلا فى الأقوى وهو المبنى للفاعل ولأن المبنى للفاعل من هذه الأبواب الثلاثة أكثر استعمالا من المبنى للمفعول فالتخفيف به أولى وهذان الوجهان يفيدان ترجيح المبنى للفاعل على المبنى للمفعول فى الحذف وأما وجه عدم شمول الحذف لهما فهو أنه لو حذفت التاء الأولى المضمومة من المبنى للمفعول لالتبس بالمبنى للفاعل المحذوف منه التاء لأن الفارق هو التاء المضمومة ولو حذفت التاء الثانية لالتبس بالمبنى للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعلل وذلك ظاهر وإنما تحذف التاء الثانية فى مضارع الأبواب الثلاثة (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) وهو ثقيل (وعدم إمكان الادغام) حتى يزول ذلك الثقل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف أولى من إبقاء المتجانسين وإدغامهما والاتيان بالهمزة مع أن همزة الوصل لا تدخل المضارع لأنه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة حكما لا تدخل عليه لعدم الاحتياج إليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضى فانه لما قل مشابهته باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج واثاقل (وعينت التاء الثانية للحذف) مع أن ذلك الاجتماع الثقيل يزول بحذف الأولى أيضا (لأن الأولى علامة للمضاع والعلامة لا تحذف وأسكنت الفاء فى يضرب فرارا عن توالى الحركات وعينت الفاء للسكون لأن توالى الحركات لزم من زيادة الياء) وإذا لم يمكن إسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن (فاسكان الحرف الذى هو قريب منه) أى بقرب الياء (يكون أولى) بالاسكان من غيره كأقرب القريبتين فى القسامة (ومن ثمة) أى ومن أجل أن إسكان الحرف الذى هو قريب من الحرف الذى لزم منه محذور أولى (عينت الباء فى ضربن للاسكان) لئلا يجتمع أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر (لأنه) أى الباء (قريب) أى يقرب (من النون الذى لزم منه) أى من زيادته (توالى الحركات الأربع وسوى بين صيغتى المخاطب والغائبة) مفردين أو مثنيين (فى) المستقبل (نحو) أنت (أو هى تضرب) والمناسب ذكره فى تعيين التاء للمخاطب إلا أنه لما كان له بحث طويل أخره إلى آخر بحث المستقبل بالنظر إلى أخواته (لاستوائهما) أى المخاطب والغائبة (فى الماضى) فى مجرد التاء لا فى حركاتها وسكناتها (نحو) أنت (نصرت) بفتح التاء (وهى نصرت)

(ولـكن لايسكن) التاء (فى غائبة المستقبل) كما تسكن فى غائبة المضى (لضرورة الابتداء بالساكن) أى لتعذره بخلاف الماضى لأن التاء فيه فى الآخر (ولا يضم) أى غائبة المستقبل فرقا بينهما (حتى لا يلتبس بالمجهول فى مثل تمدح) يعنى لو ضمت التاء يلتبس المعلوم بالمجهول فى الأفعال التى عينها مفتوح فلو قيل تمدح أو تعلم بضم التاء لم يعلم أنه مجهول أو معلوم غائبة ضمت تاؤها فرقا بينها وبين المخاطب (ولا يكسر أيضا حتى لا يلتبس بلغة تعلم) فى الفعل الذى عين ماضيه أو همزته مكسورة وأما فى غيره فللحمل عليه (فان قيل يلزم الالتباس أيضا بالفتحة) فلم اختير (قلنا فى الفتحة موافقة بينها وبين أخواتها) يعنى وإن لزم الالتباس بالفتح أيضا لـكن فيه فائدة وهو الموافقة بينها وبين أخواتها فى كون كل واحد منها مفتوحا (مع خفة الفتحة) ولما لم يمكن الفرق بينهما لفظا أبقيا على حالهما واكتفى بالفرق التقديرى وذلك أن تاء الغائبة تاء التأنيث فى الماضى لـكنها قدمت للالتباس فلم تـكن مبدلة من شىء بخلاف التاء فى المخاطب فانها مبدلة من الواو كما مر وأيضا يفرق بينهما بما تحتهما فان الغائبة يستتر تحتها هى والمخاطب يستتر تحته أنت وقس على مفرديهما (٥١) تثنيتهما فى الوجهين (وأدخل فى آخر المستقبل) إذا كان تثنية وجمعا مطلقا ومخاطبة مفردة (نون) بعد ضمير التثنية والجمع نحو يضربان ويضربون وإنما قال فى آخر المستقبل لأن الضمير كالجزء من الفعل وعينت النون بالزيادة مع أن الأصل أن يزاد من حروف المد لعدم إمكان زيادتها وهو ظاهر وقرب النون منها فى خروجها عن هواء الخيشوم كما مر (وعلامة للرفع لأن آخر الفعل) فى الحقيقة صار (باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الـكلمة) بناء على أن الضمير كالجزء من الفعل وحاصله أنه لما كان المستقبل معربا ومرفوعا بعامل معنوى وأصل الاعراب بالحركات ولم يمكن ذلك فى آخر التثنية والجمع والمخاطبة حقيقة بسبب اتصال الضمائر لها لأنه صار آخر الفعل حينئذ بمنزلة وسط الـكلمة وهو لا يكون متعقب الاعراب ولا الضمائر أوجبت كون ما قبلها على وجه واحد فما قبل الألف مفتوح أبدا وما قبل الواو مضموم أبدا وما قبل الياء مكسور أبدا ولم يمكن أيضا أن يجعل الضمائر حروف الاعراب لأنها فى الحقيقة ليست من نفس الـكلمة ولأنها يلزم حينئذ سقوطها بالجوازم وسقوط العلامة غير جائز ولم يمكن أيضا الحركة على الضمائر نفسها لأنها أسماء فلا يعرب باعراب الفعل إذ لا يجوز جعل كلمة محلا لاعراب كلمة أخرى ولأنها مبنية فلم تـكن متعقب الاعراب ولأن فيها ما لا يقبل الحركة ألبتة وهو الألف وفيها ما تستثقل وهو الواو والياء لزم زيادة حروف تنوب مناب الحركة فى المفرد فأولى الحروف بها النون لما ذكرنا آنفا فهى عوض عن الضمة فحيث ثبت الضمة ثبت النون كما فى حال الرفع وحيث سقط الضمة سقط النون أيضا كما فى حال الجزم والنصب وإنما اختصت النون بحال الرفع لأنه أول أحوال الاعراب وكل ذلك مبين فى النحو قوله

بسكونها وإنما أورد المثال هنا من باب نصر مع أن عادته أن يورد من باب ضرب لـكونه أصلا فى الدعائم إشارة إلى أن باب تصريفه جهة التقديم فى الجملة ولهذا قدمه بعضهم على باب ضرب نظرا إلى تلك الجهة الماسبق وأنه ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالـكلية كسائر الأبواب ولذا لم يقدم أحد شيئا منها (ولـكن لا يسكن) ما به التسوية أعنى (التاء فى غائبة المستقبل) كما أسكن فى الماضى (لضرورة الابتداء بالساكن) ولهذا قيل إن غائبة المستقبل ليست بمبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هى تاء التأنيث الساكنة قدمت تفاديا بذلك من وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن ولا يبعد أن يكون ميل المصنف إلى هذا وأن يكون هذا سبب تأخيره ذكر التسوية بين المخاطب والغائبة (ولا يضم) ما به الاستواء فى الغائبة ليزول الاستواء (حتى لا يلتبس المعلوم) منها (بالمجهول) منها (فى مثل تمدح) أى فى باب تفعل بفتح العين (ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم) فيما بكسر عين ماضيه وبفتح عين مضارعه (إن قيل يلزم الالتباس) بين المخاطب والغائبة (أيضا بالفتحة) أى كما يلزم الالتباس بالضمة والـكسرة فلم اختير الفتحة (قلنا فى الفتحة موافقة بينها) أى بين الغائبة وبين أخواتها (فى اطراد الأمثلة) من المتكلم والمخاطب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها أو بين ما به الاستواء أعنى التاء وبين أخواتها من التاء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه (مع خفة الفتحة) بخلاف أختيها إذ لا موافقة فيهما بين الأخوات ولا خفة أيضا (وأدخل فى آخر المستقبل) يعنى بعد الألف والواو والياء ويجوز إطلاق الآخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها **بالفعل** لـكونها ضمائر الفواعل (نون) فى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين عوضا **عن الحركة** فى يفعل ليكون ذلك النون فى كلها (علامة للرفع) لأنه أول أخوات الاعراب لـكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التى هى عوض عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر فى بعض الأسماء لأنه فى الفعل بمنزلة الجر فى الاسم كما سيجىء إن شاء الله تعالى (لأن آخر الفعل) حقيقة (صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الـكلمة) والاعراب لا يكون فى وسط الـكلمة ولم يمكن أن يجعل الضمائر حروف الاعراب لأنها فى الحقيقة ليست من نفس الـكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد لمكان الضمائر فزيدت

(إلانون يضربن) أى نون جماعة النساء استثناء من قوله نون علامة للرفع فانها ليست بعلامة للرفع لأنها لم تسقط حالة الجزم والنصب (وهى علامة للتأنيث) ولاينافى ذلك كونه ضمير جماعة النساء لجواز إغنائه غناء علامة التأنيث (كما فى فعلن) أى كما لايكون النون فى فعلن علامة للرفع بل للتأنيث لأن الماضى مبنى فلم يكن فيه حروف الإعراب ألبتة وإذا لم يكن نون يضربن علامة للرفع بنى الفعل معها على السكون إما المشابهته يفعلن من حيث إن كل منهما فعل فى آخره ضمير جماعة النساء وإن لم يجتمع فيه أربع حركات متواليات كما هو مذهب سيبويه وإما لأن إعراب المضارع بالمشابهة لاسم الفاعل وحين دخل عليه نون جماعة النساء لم يبق بينهما مشابهة وزنا فرجع إلى أصل بنائه الذى هو السكون وهذا ما اختاره الزمخشرى ومن العرب من يقول إنه معرب لضعف علة البناء وإعرابه تقديرى للزوم السكون محل الاعراب ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين (ومن ثم) أى ومن أجل أن النون فى يضربن علامة للتأنيث (يقال) فى جمع المؤنث الغائبة (يضربن بالياء) بنقطتين من تحت لا بالتاء بنقطتين من فوق (حتى لايجتمع علامتا التأنيث) إذ التاء للتأنيث أيضا واجتماع علامتى التأنيث فى الفعل وإن كانا من جنسين غير جائز كما مر ولا يرد عليه جمع المؤنث المخاطبة نحو تضربن بالتاء إذ التاء فيه علامة للخطاب فقط وعلامة التأنيث نون جماعة النساء وحده (والياء فى تضربين) أى المخاطبة المفردة (ضمير الفاعل) عند العامة ويغنى غناء التأنيث أيضا والتاء علامة الخطاب فقط (كما مر) فى المضمرات (وإذا دخل) لفظ (لم على المستقبل ينقل معناه إلى الماضى) وينفيه فانك إذا قلت لم يضرب زيد فكأنك قلت ماضرب فى الزمان الماضى (لأنه) أى لفظ لم (مشابه بكلمة الشرط) فى الاختصاص بالفعل يعنى كما أن كلمة الشرط تختص بالفعل وتنقل معناه إن كان ماضيا إلى المستقبل وإن كان مستقبلا تنقل من احتماله للحال إلى محض الاستقبال كذلك كلمة لم تختص بالفعل وتنقل معناه لكنها مختصة بالمستقبل وتنقل معناه إلى الماضى المنفى .

(٥٢)

حروف شبيهة بها وهو النون فجميع النونات الداخلة على المستقبل علامة للرفع (إلا نون يضربن وهى علامة للتأنيث) لا علامة الرفع ولهذا لا تسقط فى حالتى الجزم والنصب (كما) أى كما أن النون التى (فى) الماضى نحو (فعلن) فإن نونه علامة للتأنيث لا علامة للرفع ولا ينافيه كونه علامة للجمع أيضا (ومن ثمة) أى ومن أجل أن نونه علامة للتأنيث (يقال يضربن (بالياء) دون التاء (حتى لايجتمع علامتا التأنيث) وهى التاء والنون ونون ضربن تمحضت ضميرا وعلامة التأنيث تاؤه (والياء فى تضربين ضمير الفاعل) عند الجمهور (كمامر) لا علامة الخطاب كما هو عند الأخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتى الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ماذكرنا من امتناع اجتماع العلامتين مطلقا إذ لا دخل فى امتناع اجتماعهما لما أضيفتا إليه أعنى التأنيث . ولما فرغ من البحث الذى تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه فقال (وإذا دخل لفظ لم على المستقبل ينقل معناه إلى الماضى) وينفيه نحو لم يضرب أى لم يقع الضرب فى الزمان الماضى (لأنه) أى لفظ لم (مشابه بكلمة الشرط) أعنى أن لم من حيث اختصاصها بالفعل فكما أن إن إذا دخل على الفعل ماضيا كان أو مضارعا ينقل معناه إلى المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه بتلك المشابهة .

[فصل : فى الأمر والنهى. الأمر صيغة يطلب بها الفعل] أى بفتح الفعل (من الفاعل) الغائب أو المخاطب خص المبنى للفاعل بالتعريف لكونه الأغلب كما خصه ابن الحاجب فى تعريف أمر المخاطب لذلك

[فصل : فى الأمر والنهى] أخر النهى لأنه يعلم بالقياس إلى الأمر مقيسا فيكون الأمر عليه له كما ستطلع عليه وأخر عن المستقبل لكونه مأخوذا منه وقدم الغائبة منه لبقاء صيغة المضارع فيه وقيل أخر الأمر عن المستقبل لأن المستقبل مشترك بين الحال والاستقبال والأمر مختص بالمستقبل لأن الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله ليفعله فالترتيب بينهما بحسب ترتيب الزمان والأمر فى اللغة يطلق على الفعل والحال يقال أمر فلان مستقيم أى فعله وحاله ومنه قوله تعالى «وما أمر فرعون برشيد» أى فعله وهو بهذا المعنى جامد لا مصدر وجمعه أمور وعلى مصدر أمره بكذا أى قال له افعل كذا وجمعه أوامر وعلى مصدر أمر ته بمعنى كثرته وفى الاصطلاح ماذكره المصنف بقوله (الأمر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل) فقوله صيغة بمنزلة الجنس يشمل الأفعال كلها وباقى قيوده كالفصل يخرج ماعدا الأمر من الماضى والمضارع لأنه لايطلب بهما الفعل من الفاعل ولم يقل من المخاطب ليتناول أمر الغائب والمراد من الفاعل ههنا الاصطلاحى وهو ما أسند إليه عامله مقدما عليه لاما أحدث الفعل بدلالة إطلاق الأمر على الصيغة المأخوذة من قولهم مات زيد وطاب الخبز نحو موت وطب فيتناول مرفوع الفعل المبنى للفاعل والمبنى للمفعول أيضا كذا حقق فظهر بطلان ماقيل إن التعريف ليس بجامع لأن الأمر قد يكون ببناء المجهول فلا يطلب به حينئذ الفعل من الفاعل وبطلان جوابه أيضا بأن بناء الأمر للمجهول نادر الوجود وهذا الحد بالنظر إلى الأكثر فإن قلت إن الحد منقوض بمثل اترك لأنه أمر مع أنه لايطلب به الفعل من الفاعل بل يطلب به تركه قلت معنى ترك الضرب مثلا كف النفس عن الضرب وكف النفس فعل من أفعالها وهو المطلوب بلفظ اترك كذا قيل

(نحو ليضرب الخ) أى ليضرب ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا ليضربن (وهو) أى الأمر المطلق (مشتق بالذات من المضارع) لا من الماضى (لمناسبة بينهما فى الاستقبالية) يعنى أن كل واحد منهما يدل على الاستقبال أما المضارع فظاهر وأما الأمر فلأن الإنسان إنما يؤمر بما لم يفعله ليفعله وقيل لا يجوز أن يشتق الأمر من الماضى لأنه يؤدى إلى تحصيل الحاصل وهو محال فتعين المضارع إذ الأمر لا يؤخذ من الأمر (زيدت اللام فى) أول (الأمر الغائب لأنها من حروف الزوائد وأيضا من وسط المخارج) هذا شروع فى بيان كيفية أخذ أمر الغائب من المضارع يعنى إذا أريد أخذ أمر الغائب من المضارع زيدت فى أوله اللام ليحصل الفرق بينه وبين المضارع ويجزم آخره بها وخصت اللام بالزيادة من بين حروف الزوائد لأنها من وسط المخارج والغائب وسط بين المتكلم والمخاطب فيكون ههنا مناسبة فى التوسط فزيدت هى دون غيرها ولما ذكر أن اللام من حروف الزوائد وجب أن يبينها فقال (وحروف الزوائد) هى الحروف (التى يشتملها قول الشاعر :
هويت السمان فشيبننى * وقد كنت قدما هويت السمان) قال ابن جنى حكى أن أبا العباس سأل أبا عثمان المازنى عن حروف الزيادة فى البيت فأنشد هويت السمان البيت فقال له الجواب فقال قد أجبتك دفعتين (٥٣) يريد هويت السمان ويجمعها أيضا قولك : يا أوس هل نمت. وأيضا قولك : ولم يأتنا سهو وكذا : اليوم تنساه ؛ وإنما اختصت الحروف العشرة بالزيادة دون غيرها لأن أولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لأنها أخف الحروف وأقلها كلفة لكثرة دورها فى الكلام واعتياد الألسنة لها وأما قول النحاة الواو والياء ثقيلتان فبالنسبة إلى الألف وأما السبعة الباقية فمشبهة بها أو مشبهة بالمشبهة بها فالهمزة تشبه الألف فى المخرج وتنقلب إلى حرف اللين عند التخفيف والهاء أيضا تشبه الألف فى المخرج وأبو الحسن يدعى أن مخرجهما واحد

لذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب (نحو ليضرب الخ) تقول زيد ليضرب زيدان ليضربا زيدون ليضربوا هند لتضرب هندان لتضربا هندات ليضربن واضرب أنت اضربا أنتما اضربوا أنتم اضربى أنت اضربا أنتما اضربن أنتن (وهو مشتق من المضارع) بلا واسطة ولذا أخره عنه وبواسطة المضارع مشتق من المصدر فلا ينافى قوله واشتقاق تسعة أشياء من كل مصدر لأن المراد بالاشتقاق المذكور هناك أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة كما أشرنا هناك وإنما كان هو مشتقا من المضارع دون الماضى (لمناسبة بينهما) أى بين الأمر والمضارع (فى الاستقبالية) أى فى انتساب معناهما إلى الاستقبال وذلك ظاهر فى المضارع وأما فى الأمر فلأن الطلب إنما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة بينه وبين الماضى وهذا وجه التخصيص بالنسبة إلى الماضى وأما أنه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضى فليكن أقرب إلى الضبط ولهذا ذهب السيرافى إلى أن اسمى الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل (زيدت اللام فى أمر الغائب) لطلب الفعل دون غيرها (لأنها من وسط المخارج) كما أن الغائب بين المتكلم والمخاطب فى الكلام فناسبه اللام (و) الحال أن اللام (أيضا) أى كما أنها فى وسط المخارج (من حروف الزوائد) والإضافة بيانية أى من حروف هى الزوائد فتكون خالصة للزيادة (وهى) أى حروف الزوائد الحروف (التى يشتملها) قوله : يا أوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه أو سألتمونيها أو أتاه سليمون . أو أتاه سلمان . أو آنست مولها . أو أمان وتسهيل (قول الشاعر) أبى عثمان المازنى (هويت) من باب علم أى أحببت وأما ما يكون من باب ضرب فهو بمعنى الصعود أو بمعنى السقوط (السمان) جمع سمينة يعنى النساء السمان (فشيبننى) أى جعلتنى تلك النساء أن أشيب قبل وقت الشيب بمقاساة الشدائد وتحمل الأحزان والمصائب فى مواصلتهن واستمرت محبتى إياهن إلى أن شبت ويؤيده قوله (وقد كنت قدما) بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان القديم (هويت السمان) وعين حروف الزيادة من بين حروف البيت بقوله (أى حروف هويت السمان) أى هذه الحروف العشرة التى هى الهاء والواو والياء والتاء والميم من مخرج الواو وهو الشفة والنون تشبه الألف أيضا لأن فيها غنة وترنما ويمتد فى الخيشوم امتداد الألف بالحلق والتاء تشبه الواو من جهة مقاربة مخرجهما والسين تشبه التاء فى الهمس وقرب المخرج فتشبه الواو بالواسطة ولهذا لم يكثر زيادتها بل زيدت فى مثل استفعل فقط واللام وإن كان مجهورا لكنه يشبه النون فى المخرج ولذلك يدغم فيه النون نحو من لدنه فيشبه الألف بالواسطة ومما يجب أن يعلم أنه ليس المراد من كون تلك الحروف حروف الزيادة أنها تكون زائدة أبدا لأنها قد تركبت الكلمة منها وكلها أصول مثل سأل ونام بل المراد أنه إذا زيدت حرف لغير الإلحاق والتضعيف فلا يكون إلا منها ومعنى البيت هويت بمعنى أحببت والسمان بكسر السين جمع سمين بوزن فعيل وهو ضد المهزول وموصوفه محذوف تقديره أحببت النساء السمان فشيبننى وإسناد الشيب إليهن كناية عن كثرة مصاحبته لهن فكأنه قال إنى مصاحبهن من أول شبابى إلى زمان شيبى ويحتمل أن يكون شكاية عن عدم مساعدتهن له وقدما بكسر القاف وسكون الدال اسم من القدم بوزن العنب جعل اسما من أسماء الزمان يقال قدما كان كذا وكذا أى زمانا طويلا وقوله (أى حروف هويت السمان) تفسير للحروف الزوائد لأن البيت يشتمل عليها وعلى غيرها فيحتاج إلى تفسير المراد

(ولا تزاد) فى أول أمر الغائب (من حروف العلة) مع أنها أولى الحروف بالزيادة (حتى لا يجتمع حرفا علة) أحدهما للأمر الغائب وثانيهما للمضارعة (وكسرت) تلك (اللام) الزيادة مع أن الأصل فى الحروف الواردة على هجاء واحد الفتح لخفته (لأنها مشبهة باللام الجارة) بحسب مشابهة عملها وذلك (لأن

الجزم فى الأفعال بمنزلة الجر فى الأسماء) وإذا كان عامل الجر مكسورا فى الأسماء الظاهرة كذلك عامل ماهو بمنزلته من الجزم يكون مكسورا وأيضا كسرت اللام فرقا بينه وبين لام التأكيد التى يدخل المضارع نحـو إن زيدا ليضرب (وأسكنت) لام الأمر (بالواو والفاء نحو وليضرب فليضرب) لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف واحد فصار الفاء والواو مع اللام بعدهما وحرف المضارعة كـكلمة واحدة وعلى وزن فخذ فأسكنت اللام تخفيفا (كما أسكن الخاء فى فخذ) تخفيفا أصله فخذ بكسر الخاء وهو عضو مخصوص فهذا نظير الإسكان بالفاء (و) أما (نظيره بالواو) فلفظة (وهو بسكون الهاء) أصله بالضم وكذا أسكنت بثم نحو: ثم ليقضوا حملا عليهما. ولما فرغ من بيان كيفية أخذ الأمر الغائب من المستقبل شرع فى كيفية أخذ الأمر الحاضر منه فقال (وحذفت حروف الاستقبال) ليكون أمرا (فى أمر المخاطب) أى الحاضر المعلوم بقرينة مقابلته للمجهول (للفرق) بينه وبين أمر الغائب (وعين الحذف فى المخاطب لكثرته) يعنى لولم يحذف حروف الاستقبال فى أمر استعمال

المخاطب كما لا يحذف فى أمر الغائب وجب زيادة اللام أيضا فى أوله لئلا يلتبس بالمستقبل وإذا زيدت اللام التبس أحد الأمرين بالآخر فى بعض الصور كما إذا قلت لتضرب لم يعلم أن المأمور مخاطب أو غائب فوجب الحذف من أحدهما لدفع هذا الالتباس فوجدوا المخاطب أولى بالحذف لكثرة استعماله لأن المأمور المخاطب هو الواقع كثيرا وأما الغائب فقل أن يقع له أمر ولكون الحذف نوعا من الاختصار والتخفيف

والهمزة والاعتبار إنما هو بالكناية دون اللفظ ولذلك قالوا وأتاه سليمان يشتملها واللام والسين والميم والألف والنون وحكى أن أبا العباس المبرد سأل أبا عثمان المازنى فقال له كيف تجمع حروف الزيادة فأنشد البيت فقال له الجواب يرحمك الله قال المازنى قد أجبتك مرتين يريد قوله هويت السمان وليس معنى زيادتها أنها تكون زائدة فى كل مكان بل معناها أنه إذا أريد زيادة حرف فإنما يزاد منها لا من غيرها إذ قد تكون أصولا ألا يرى أن حروف هويتها أصول كلها وإنما يعرف كونها زائدة من كونها أصلا بأن تزن الأصلى بالفاء والعين واللام وتخرج الزائد بلفظه لا يقابل فاء وعينا ولاما تقول ضرب وزنه فعل ويضرب وزنه يفعل وضارب وزنه فاعل ومضروب وزنه مفعول ومكرم وزنه مفعل واستخرج وزنه استفعل وقضيب وزنه فعيل وحمار وزنه فعال (و) على هذا (لا تزاد) فى أمر الغائب (من حروف العلة) مع أنها أولى الحروف بالزيادة (حتى لا يجتمع حرفا علة) إحداهما للأمر والثانية للمضارع (وكسرت اللام) أى لام الأمر مع أن من حق حروف المعانى التى جاءت على حرف واحد أن تبنى على الفتحة التى هى أخت السكون (لأنها مشابهة باللام الجارة) فى الصورة وإنما شبهت بها (لأن الجزم فى الأفعال بمنزلة الجر فى الأسماء) أى بمقابلة الجر فيها لأن فى الفعل الرفع والنصب فى مقابلة الرفع والنصب فى الأسماء وفى الاسم جر وليس فى الفعل لما عرف فى موضعه بل فيه الجزم فيكون الجزم فى الفعل بمقابلة الجر فى الاسم وبمنزلته فيكون الجازم بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعومل به معاملة الجار فى الاسم (أسكنت لام الأمر بالواو والفاء) يعنى تسكين اللام بعد الواو والفاء أكثر لكون اتصالهما بما بعدهما أشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو واللام بعده وحرف المضارعة وكذا الفاء معهما كلمة واحدة على وزن فخذ وكتف فتخفف باسكان العين وأما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما لكن لا يكثر السكون بعده كثرته بعدهما لكون حروفها أكثر من واحد (نحو وليضرب وفليضرب وثم ليضرب كما أسكن العين فى فخذ) للتخفيف أصله فخذ بفتح الفاء وكسر العين ويجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء للخفة كما ذكره ويجوز سكون العين مع كسر الفاء بنقل كسرة العين إليها ويجوز كسر العين والفاء لكون حرف الحلق قويا فيتبع ما قبله وكذا يجوز كل ما جاز فى فخذ فى كل ثلاثى عينه حرف حلق مكسور من اسم أو فعل نحو شهد (ونظيره) أى نظير لام الأمر فى الإسكان (فى الواو وهو بسكون الهاء) وفى الفاء فهو بسكون الهاء تشبيها له بما ضم عينه من نحو عضد فـكما يقال عضد يقال وهو بالسكون (وحذف حرف الاستقبال فى أمر المخاطب) بعد حذف اللام للتخفيف لكثرة استعماله إذ أصل اضرب لتضرب باتفاق الفريقين كما سيجىء إن شاء الله تعالى وكان القياس فى الأمر للفاعل المخاطب أن يكون باللام كالأمر الغائب لأن الطلب فى الأمر إنما هو بمعنى اللام لأن اللام وضعت لذلك فيه وزيدت لأجله كما أشرنا إليه فكان قياس أمر الفاعل المخاطب أيضا أن يكون باللام لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحذف حرف المضارعة أيضا (للفرق بينه وبين مخاطب المستقبل) لا بينه وبين أمر الغائب بدليل قوله فيما سيأتى للفرق بينه وبين المضارع وقوله (وعين الحذف) أى حذف اللام وحذف حرف الاستقبال (فى) أمر (المخاطب) دون أمر الغائب (لكثرة استعماله) أى لكثرة

(ومن ثم) أى ومن أجل أن حذف حرف المضارعة من أمر المخاطب لكثرة استعماله (لا تحذف اللام فى مجهوله) الظاهر أن يقال لا تحذف التاء أو يقال لا تحذف اللام والتاء ولكن لما كان عدم حذف اللام مستلزما لعدم حذف التاء اكتفى بذكره وإنما قلنا كذلك لأن اللام إنما زيدت على تقدير عدم الحذف لدفع التباس الأمر المضارع كما مر (نحو لتضرب) بضم التاء وفتح الراء (لقلة استعماله) أى استعمال مجهول أمر المخاطب (واجتلبت الهمزة) فى أول أمر المخاطب بعد حذف حرف المضارعة (إذا كان ما بعده ساكنا) قيد به لأن ما بعد حرف المضارعة إذا كان متحركا لم يلزم اجتلاب الهمزة بعد حذفه لإمكان الابتداء بما بعده نحو هب وخف ودحرج من تهب (للافتتاح) أى ليمكن الافتتاح والابتداء نحو اعلم وانصر وانطلق واستخرج من تعلم وتنصر وتنطلق وتستخرج وإنما تعينت الهمزة لكونها أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أولى كذا قيل وقيل إنما تعينت الهمزة لاختصاصها بالمبدإ فى المخرج (وكسرت الهمزة) المجتلبة (لأن الكسرة أصل فى همزات الوصل) لأن همزة الوصل زيدت ساكنة ثم حركت والأصل فى تحريك الساكن الكسر كما يذهب إليه الرضى وابن الحاجب نقلا عن ابن جنى متمسكا بأن قاعدتهم إذا زادوا حرفا زادوها ساكنة ثم حركوها إن احتيج بخلاف ما إذا أبدلوها وقد غفل صاحب النجاح عن هذه القاعدة فاعترض عليه بأن ما ذكره ابن جنى باطل لأنه يلزم العود إلى المهروب عنه وهو الهرب عن حرف ساكن إلى حرف آخر ساكن مثل الأول والحق زيادتهما متحركة لئلا يلزم المحذور وتحقيق الكلام فى هذا المقام على ما ذكره المصنف أن هذه الهمزة وإن كانت ساكنة لكنه جىء بها قبل الساكن فى الابتداء لأنه قد علم أنه إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركة أحدهما ولم يجز حذف الثانى ولا حركته لئلا يلزم تغيير البناء ولا حذف الهمزة لأنه يفضى إلى المهروب عنه وهو الابتداء بالساكن فلم يبق إلا حركة الهمزة فحركت وكسرت على ما هو الأصل فى التقاء الساكنين وإنما يضم ما يضم لعارض وإنما كان الكسر أصلا فى تحريك الساكن لأن الجزم الذى هو السكون فى الأفعال عوض عن الجر فى الأسماء لتعذر الجر فيها فلما ثبت بين السكون الجزمى فى الأفعال وبين الكسر المختص بالأسماء تعويض وتبديل واحتيج ههنا إلى التعويض عن السكون جعل الكسر عوضه وإنما سميت همزة الوصل لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان وقيل لأنها تسقط فى الدرج فيتصل ما قبلها لما بعدها ولما توجه أن يقال إن قولكم وكسرت الهمزة منقوض بمثل اكتب لأن همزته مضمومة أجاب بقوله (ولم تكسر) الهمزة بل تضم مع أن الأصل الكسر (فى مثل اكتب) أى فى الفعل الذى عين مضارعه مضموم (لأن بتقدير الكسرة يلزم الخروج من الكسرة) التحقيقية (إلى الضمة) التحقيقية قوله (ولا اعتبار للكاف الساكن) جواب لسؤال مقدر تقديره ظاهر

استعمال هذا الجنس فالتخفيف به أولى ناظر إلى قوله وحذفت لا إلى قوله للفرق (ومن ثم) أى ومن أجل أن حذف اللام وحرف المضارعة فى أمر المخاطب المعلوم لكثرة الاستعمال (لا يحذف) حرف الاستقبال (مع اللام فى مجهوله) أى أمر المخاطب أعنى يقال لتضرب باللام والتاء (لقلة استعماله) أى المجهول (واجتلبت همزة الوصل) وتخصيصها بالاجتلاب لكونها أقوى والابتداء بالأقوى أولى (بعد حذف حرف المضارعة إذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح) أى ليمكن الابتداء إذ الابتداء بالساكن متعذر وأما إذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج إليها نحو دحرج من تدحرج (وكسرت الهمزة) المجتلبة (لأن الكسر أصل فى) تحريك (همزات الوصل) لأنها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسرة لأنه أصل فى تحريك الساكن لأنه أبعد حركات الإعراب عن الإعراب لامتناع دخوله فى قبيلتين من المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول أخويه فى المعربات كلها، فلما احتيج إلى التحريك حركت بما هو أقل وجودا فى الإعراب وأكثر شبها بالسكون الذى وجد فى بعض المعربات دون بعض ولأن السكون والجزم عوض فى الفعل من الكسرة فى الاسم فعوض الكسر من السكون أيضا ولأن وقوع اجتماع الساكنين كثير فى الكلام بشهادة الاستقراء وللأفعال منه القدح المعلى وناهيك نوعا الأوامر من الأفعال المشددة الأواخر وما ينجزم منها بأنواع الجوازم وعندك أن للأكثر حكم الكل فتقدمت الأفعال فى اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج إلى التحريك ومعلوم أن لا مدخل للجر فى الأفعال فأفادت الكسر الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر وكون الكسرة طارئة بحكم المقدمة المعلومة بخلاف أختيها فانهما يفيدان الخلاص فقط والمفيد لفائدتين أولى بأن يكون أصلا فالكسرة أصل فى تحريك الساكن وإنما سميت المجتلبة للافتتاح همزة وصل لأنها اجتلبت للتوصل بها إلى النطق بالساكن ولذلك سماها الخليل سلم اللسان (ولم تكسر) الهمزة (فى مثل اكتب) أى فيما كان عين المضارع فيه مضموما مع أنها همزة وصل بل وضمت (لأنه) أى الهمزة أو الشأن والثانى أقوى من جهة المعنى وإن كان ضعيفا من جهة اللفظ لأن حذف ضمير الشأن منصوبا ضعيف إلا أنه كثير فى عبارات المصنفين (بتقدير الكسر) أى كسرها (يلزم الخروج من الكسرة) أى من كسرتها (إلى الضمة) أى إلى ضمة العين وهو ثقيل (ولا اعتبار للكاف الساكن) فى المنع عن ذلك

(لأن الحرف الساكن) مطلقا (لايكون حاجزا حصينا) أى مانعا قويا يمنع الخروج المذكور (عندهم ومن ثم) أى ومن أجل أن الحرف الساكن لايكون حاجز احصينا (جعل واو قنوة ياء ويقال قنية) بكسر القاف فيهما وقد يضم فيهما ويبقى الياء على حالها يقال قنوت الغنم وغيرها قنوة وقنيتها قنية إذا أقنيتها أى أمسكتها لنفسك للتجارة فان قلت إن ارموا أمر وعينه مضموم مع أن همزته مكسورة وإن اغزى أمر وعينه مكسور مع أن همزته مضمومة قلت حركة العين فيهما عارضة لأن أصل ارموا ارميوا افعلوا بالنقل والحذف وأصل اغزى اغزوى فأعل أيضا بنقل حركة الواو إلى ماقبلها ثم حذفها لالتقاء الساكنين (وقيل تضم) الهمزة المجتلبة فى مثل اكتب (للاتباع) أى لاتباع حركة الهمزة بحركة عين الفعل ويكسر فيما يكون عينه مكسورا للاتباع أيضا ولم يتبع فى المفتوح لئلا يلزم الالتباس بينه وبين المضارع الموقوف فاذا قلت مثلا أعلم بفتح الهمزة وسكون الميم لم يعلم أنه أمر أو مضارع أسكن آخره للوقف ولما توجه أن يقال إن قولكم الكسر أصل فى همزة الوصل منقوض بقولنا أيمن لأن همزته مفتوحة مع أنها للوصل أجاب بقوله (وفتح ألف أيمن) بضم الميم سماها ألفا لأن الهمزة إذا وقعت أولا تكتب على صورة (٥٦) الألف ولأنهما متقاربان فى المخرج ولذلك إذا احتاجوا إلى تحريك الألف قلبوها همزة وقال فى الصحاح الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة ولهذا المعنى حكم الفقهاء زاد الله رفعة أعلامهم بأن الحروف ثمانية وعشرون (مع كونه للوصل) ومع كون الكسر أصلا فى الوصل (لأنه) أى أيمن (جمع يمين) لايجىء على وزنه واحدة فى كلام العرب وأما الآجر والآنك فأعجميان، وهو بمعنى القسم سميت بذلك لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرىء منهم يمينه على يمين صاحبه وإن جعلت اليمين ظرفا فلا تجمعه لأن الظروف لاتكاد تجمع (وألفه للقطع) أى والحال أن ألف الجمع لا يكون إلا للقطع (ثم جعل) ألف أيمن (للوصل) بعد أن كان للقطع فى الأصل أى أجرى مجرى ألف الوصل فى سقوطه فى الدرج لا فى الكسر (لكسرته) استعمالا هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون إلى أنه مفرد على وزن أفعل إذ قد يجىء فى كلام العرب على وزنه مفرد مثل آجر وآنك وهو الأسرب وهما ليسا بأعجميين والمفرد هو الأصل وهمزته للوصل وإلا لما سقط فى الدرج وقال سيبويه إنه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلان علينا فهو ميمون قوله (وفتح ألف التعريف لكثرته أيضا) عطف على قوله وفتح ألف أيمن فيكون جوابا لسؤال مقدر . ثم اعلم أنهم اختلفوا فى آلة التعريف فذكر المبرد فى كتابه الشافى أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها وإنما ضم اللام إليها لئلا يشبه ألف التعريف بألف الاستفهام فيكون للقطع وقال سيبويه حرف التعريف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل لكنها فتحت مع أن أصل همزات الوصل الكسر لكثرة استعماله وقال الخليل أل بكمالها آلة التعريف ثنائى نحو هل فيكون همزته للقطع وإنما حذفت فى الدرج لكثرة الاستعمال والمذاهب الثلاثة مذكورة فى شرح الرضى مع أدلتها لكنا قررنا المسائل وتركنا الدلائل لئلا يطول الكلام فمن رامها فليطالع ثمة وإذا علمت ماقررناه فاعلم أن قوله وفتح ألف التعريف لكثرته إنما يستقيم على مذهب سيبويه إذ هو جواب بعد تسليم كونه للوصل وهو ظاهر وإضافة الألف إلى التعريف لأدنى ملابسة فتدبر

الخروج (لأن الحرف الساكن لايكون حاجزا) أى مانعا (حصينا) أى قويا (عندهم) أى عند أهل هذا الفن (ومن ثم) أى ومن أجل أن الحرف الساكن لايكون حاجزا حصينا (يجعل واو قنوة ياء ويقال قنية) مع أن ماقبلها ليس بمكسور إلا أن النون لما كان ساكنا جعل كأنه معدوم وأن ماقبل الواو وهو القاف مكسور فقلبت الواو ياء (وقيل) لم تكسر الهمزة فى مثل اكتب بل (تضم للاتباع) أى لاتباعها للعين فى الضم لأن خفة الموافقة بين الأثقلين غالبة على ثقل المخالفة بين الثقيل والأثقل (وفتح ألف أيمن) أى همزته ويجوز إطلاق الألف على الهمزة إما حقيقة بالاشتراك على ماقيل وإما مجازا لكونها على صورتها فى بعض المواضع كما سيجىء إن شاء الله تعالى أو لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف إنما هو بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما أن الهواء إذا تحرك صار ريحا والريح إذا سكنت صارت هواء فكذا الألف إذا تحركت صارت همزة والهمزة إذا سكنت ومدت صارت ألفا (مع كونه للوصل) بدليل سقوطه فى الدرج والأصل فى ألف الوصل الكسر لما عرفت (لأنه جمع يمين وألفه للقطع) لأنه ألف أفعل وألفه مفتوحة (ثم جعل للوصل) أى عومل معاملة ألف الوصل بأن أسقطت فى الدرج (لكثرته) أى لكثرة أيمن استعمالا وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف والتخفيف يحصل بالوصل إذ بالوصل تسقط الهمزة فى اللفظ ولا خفة مثل السقوط (وفتح ألف التعريف) مع كونه للوصل بدليل سقوطه فى الدرج (لكثرته) استعمالا (أيضا) أى كأيمن . واعلم أن حرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع أن أصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل أل كهل علامة للتعريف وإنما حذفت عنده همزة القطع فى الوصل لكثرة استعمال أل وعند المبرد حرف التعريف هى الهمزة المفتوحة وحدها وإنما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام إذا عرفت هذا فقول المصنف ألف التعريف يحتمل أن يكون إشارة إلى مذهب المبرد والظاهر لإضافة ألف فقط إلى التعريف

(وفتح ألف أكرم) هذا جواب عن سؤال مقدر وهو أن قولكم واجتلبت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة إن كان ما بعدها ساكنا للافتتاح وكسر الهمزة منقوض بمثل أكرم لأن ما بعد حرف المضارعة وهو الكاف ساكن وهمزته مجتلبة مع أنها مفتوحة . وحاصل الجواب مع كون الهمزة مجتلبة وذلك (لأنه ليس من ألف الأمر) أى ليست مجتلبة للافتتاح حتى يكون للوصل فيلزم الكسر (بل ألف قطع) لأنه (محذوف من تؤكرم) قوله (حذفت لاجتماع الهمزتين فى أأكرم) استئناف فيقع جوابا لسؤال مقدر فكأن قائلا يقول لم حذفت الهمزة من تؤكرم فأجاب حذفت الخ يعنى زيدت همزة مفتوحة فى أول كرم لنقله إلى باب آخر فيكون أكرم ومضارعه يؤكرم كيدحرج بالهمزة إذ المضارع هو الماضى مع زيادة حرف المضارعة فيه فاجتمع فى الحكاية همزتان فتشبه نباح الكلب أو صوت السكران فحذفت إحداهما وحذفت عن البواقى طردا للباب وقد ترد فى الضرورة كما فى قول الشاعر : شيخا على كرسيه معمما * فإنه أهل لأن يؤكرما ثم لما حذف حرف المضارعة لقصد بناء صيغة الأمر أعيدت الهمزة لزوال علة حذفها وهى حرف المضارعة إذ بحذفها زال المضارعة فزال حكمة الإطراد فإن قلت لم لم تعد الواو فى تعد بعد حذف حرف المضارعة للأمر مع أن حذفها للاطراد أيضا وقد زال بزوال علته قلت لو أعيد لأعل بالحذف إعلال فعله تبعا له فيكون سعى الإعادة ضائعا كذا قالوا. واعلم أن همزة استخرج وانطلق وغيرهما مما فى أوله همزة سوى أكرم للوصل لا للقطع وكذا فى مصدره وأمره لأن أصل استخرج خرج فزيد السين والتاء فى أوله لنقله إلى باب آخر لكن لما زيد الحرف الأول ساكنا تعذر الابتداء فاجتلبت همزة للافتتاح ثم زيدت حرف المضارعة على أصل الماضى وحركت فلم تحتج إلى الهمز فيكون مضارعه يستخرج بلا همزة فلما حذف حرف المضارعة للأمر بقى الحرف الأول ساكنا فاجتلبت الهمزة للافتتاح وقس عليه غيره وإنما سمى مثل استخرج سداسيا ومثل انطلق خماسيا نظرا إلى ثبوت الهمزة فى الظاهر وإن لم يكن جزءا من الفعل حقيقة كذا حققه المحققون (ولا تحذف ألف الوصل فى الخط) أى فى الكتابة (حتى لا يلتبس الأمر) لمخاطب (من باب علم) بالتخفيف (بأمر علم) بالتشديد ولما لم تحذف فى الأمر لدفع الالتباس بين هذين الأمرين حملوا عليه ما لا التباس فيه من همزات الوصل كما فى الأسماء والأفعال والمصادر طردا للباب (فإن قيل يعلم) أى لا يلتبس أحد الأمرين بالآخر بل يفرق بينهما (بالإعجام) بكسر الهمزة وهو مصدر ومعناه وضع النقط على الحروف ومنه حروف المعجم أى حروف الخط المعجم ثم استعمل فيما هو الحاصل بالمصدر وعمموه فأرادوا به الحركات والنقط والتشديد وحاصل ما ذكره السائل منع الالتباس على تقدير حذف الهمزة فى الكتابة لحصول الفرق بالإعجام لأن العين فى الأمر من علم بالتخفيف عند الدرج ساكنة واللام يوضع لها فتحة والعين فى الأمر من علم بالتشديد يوضع عليها الفتحة واللام يوضع عليها الكسرة والتشديد فلا يلتبس أحدهما بالآخر فى الخط كما لا يلتبس فى اللفظ (قلنا الإعجام يترك) فى الخط (كثيرا) فيلزم الالتباس المذكور

التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح ألف التعريف لكونه للقطع لأنه للتعريف لا للوصل إلا أنه عومل معاملة ألف الوصل بأن أسقط فى الدرج لكثرة هذه الألف استعمالا كما أن ألف أيمن عومل به معاملة ألف الوصل بأن سقط فى الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل أن يكون إشارة إلى المذاهب الثلاثة ويكون إضافة الألف إلى التعريف لأدنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء وحينئذ معنى كلامه وفتحت الألف الملابسة للتعريف على تقدير كونها للوصل ولم تكسر مع أن الأصل فيه الكسر لكثرته أى لكثرة استعمال اللام فخفف بالفتحة وفتح أيضا على تقدير كونه وحده للتعريف أو مع اللام لأنه للتعريف إما وحده أو مع اللام وليس للوصل حتى يكسر إلا أنه عومل به معاملة ألف الوصل فأسقط فى الدرج كما أن ألف أيمن عومل به معاملة الوصل فأسقط فى الدرج لكثرة استعمال الألف (وفتح ألف أكرم) مع أن ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن وعين المضارع ليست بمضمومة (لأنه ليس من ألف الأمر) أى جنس الألف الذى زيد للأمر حتى يكسر (بل ألف قطع محذوف من تؤكرم) طردا للباب يعنى ليس ما بعد حرف المضارعة من تؤكرم ساكنا بل متحركا فى التقدير إذ أصله تؤكرم بالهمزة لكون ماضيه على أكرم فجاءوا بالأمر على الأصل تفاديا لذلك عن الالتباس بين الأمر من الثلاثى المجرد وبينه من المزيد فيه إذ لو قيل أكرم بكسر الهمزة التبس بالثلاثى المجرد أو لأن علة حذف الهمزة وهى اجتماع الهمزتين أو الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف حرف المضارعة من تؤكرم إذ سبب الحمل فيه وجود حرف المضارعة ردوها إلى فتحها لأن الاحتياج إلى همزة الوصل إنما هو عند الاضطرار وإنما (حذفت) الهمزة من تكرم (لاجتماع الهمزتين فى أأكرم) فإنه مستكره (ولا تحذف ألف الوصل فى الخط) مع أن الخط تابع للفظ (حتى لا يلتبس الأمر من باب علم) بكسر العين وتخفيفه (بأمر علم) بفتح العين وتشديده (فإن قيل يعلم بالإعجام) وهى الحركات والسكنات والنقطات والتشديدات والمدات جمع عجم كفرس وأفراس وهو ما يزول به العجمة وهى الالتباس والاشتباه (قلنا الإعجام يترك) تركا أو حينا (كثيرا) فحينئذ يحصل الالتباس

(ومن ثم) أى ومن أجل أن الإعجام يترك كثيرا (فرقوا بين عمر) بضم الأول وفتح الثانى (و) بين (عمرو) بفتح الأول وسكون الثانى (بالواو) فى الخط حيث كتبوا حالة الرفع والجر فى الثانى وتركوا فى الأول لئلا يلتبس أحدهما بالآخر عند ترك الإعجام وخصوا الزيادة بالثانى لخفته وثقل الزيادة ولم يكتبوا فى حالة النصب للفرق بألف التنوين فى الثانى دون الأول إذ هو غير منصرف فلا يدخله ألف التنوين ولما توجه أن يقال قولكم ولا تحذف ألف الوصل فى الخط منقوض ببسم الله الرحمن الرحيم لأن همزته للوصل مع أنها حذفت فى الخط أجاب بقوله (وحذفت) أى همزة الوصل فى الخط (فى بسم الله) أى ببسم الله الرحمن الرحيم (لكثرة استعماله) أى فى الكتابة وطول الباء عوضا عنها (ولا تحذف من اقرأ باسم ربك) ومن باسم الله (لقلة استعماله) فى الكتابة بالنسبة إلى بسم الله الرحمن الرحيم (وينجزم الأمر) إذا كان ذلك الأمر (باللام) سواء كان أمرا غائبا مطلقا أو أمرا (حاضرا) مجهولا (إجماعا) أى اتفاقا بين البصريين والكوفيين (لأن اللام مشابهة بكلمة الشرط) مثل إن ولو (فى النقل) أى فى نقل معنى الفعل فكما أن إن تنقل الفعل من كونه مجزوما به إلى كونه مشكوكا فيه كذلك لام الأمر ينقل معنى المضارع من كونه إخبارا إلى كونه إنشاء فلما شابه كلمة الشرط فى النقل يعمل عملها وهو الجزم فلا فرق بين آخر المضارع وبين آخر الأمر باللام فى صحيحه ومعتله ومذكره ومؤنثه ومفرده ومثناه ومجموعه فتقول ليضرب ليضربا ليضربوا لتضرب لتضربا ليضربن كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا لم تضرب لم تضربا لم يضربن وكذا حال ليخش مع لم يخش إلى آخرهما وليرم مع لم يرم إلى آخرهما وليغز مع لم يغز إلى آخرهما (وكذلك المخاطب) أى كالأمر باللام أمر المخاطب فى كونه مجزوما باللام (عند الكوفيين لأن أصل اضرب لتضرب) مثلا (عندهم ومن ثم) أى ومن أجل أن أصل اضرب لتضرب (قرأ النبى عليه السلام فبذلك فلتفرحوا) بإثبات اللام وحرف المضارعة على الأصل مكان فافرحوا وأيضا قد جاء فى الحديث باللام كقوله عليه السلام «لتنهر ولو بشوكة» وقد جاء فى الشعر أيضا كقوله: لتقم أنت يا ابن خير قريش   فلتقض حاجة المسلمين
وكل ذلك دل على أن أصل أمر المخاطب المعلوم باللام (فحذف اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال) فيه بالنسبة إلى الأمر الغائب فيكون اللام مقدرة (ثم حذف علامة الاستقبال) وهو التاء فتكون مقدرة أيضا (للفرق بينه وبين المضارع فبقى الضاد) فى أول الكلمة (ساكنا) فتعذر الابتداء (فاجتلبت همزة الوصل) للافتتاح (ووضعت) همزة الوصل (موضع علامة الاستقبال وأعطى له) أى لهمزة الوصل وتذكير الضمير إما باعتبار الألف أو اللفظ المذكور (أثر علامة الاستقبال) وهو كون المضارع معربا (كما أعطى لفاء رب) أى للفاء الذى وضع موضع رب الذى هو حرف الجر (عمل رب) وهو الجر

(ومن ثم) أى ومن أجل أن الإعجام يترك كثيرا (فرقوا بين عمر) بضم العين وفتح الميم (وعمرو) بفتح العين وسكون الميم (بالواو) بأن يكتبوه فى الثانى حالتى الرفع والجر دون النصب لأن ألف التنوين تخلفه حالة النصب لأنه منصرف بخلاف الأول ولم يعكس بأن يكتبوه فى الأول لأن الثانى خفيف وذلك ظاهر والزيادة فى الخفيف أولى (وحذفت الألف) فى الخط (فى بسم الله) من بسم الله الرحمن الرحيم مع أنها ألف الوصل (لكثرة الاستعمال) وهى متداعية التخفيف (ولا تحذف) الألف (فى اقرأ باسم ربك) من أنها فى لفظ الاسم كما فى بسم الله (لقلة استعماله) وإن كانت فى لفظ الاسم (وينجزم آخره) أى آخر الأمر (فى الغالب باللام إجماعا) أى أجمع النحاة من البصريين والكوفيين على انجزامه إجماعا أو حكموا بانجزامه مجمعين (لأن اللام مشابهة بكلمة الشرط) أعنى إن لأنها أصل الباب (فى النقل) فكما أن إن ينقل معنى الماضى إذا دخل عليه إلى الاستقبال نحو إن ضربت ضربت كذلك اللام إذا دخل على الخبر ينقل معناه إلى الإنشاء نحو ليضرب زيد فلما شابهتها فيه عملت عملها وهو الجزم (وكذلك المخاطب) أى مثل أمر الغائب أمر المخاطب فى كونه معربا مجزوما (عند الكوفيين لأن أصل اضرب لتضرب) بالتاء كما هو القياس لأن الدال على طلب الفعل إنما هو اللام كما سبق (عندهم) أى عند الصرفيين من البصريين والكوفيين (ومن ثمة) أى ومن أجل أن أصل اضرب لتضرب (قرأ النبى عليه السلام فبذلك فلتفرحوا) بالتاء على الأصل المهجور موضع فافرحوا وقيل إن النبى عليه الصلاة والسلام لما كان مبعوثا إلى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر (فحذفت اللام) من لتضرب أمرا للمخاطب (لكثرة استعماله) أى لكثرة استعمال جنس الأمر المخاطب بالنسبة إلى جنس أمر الغائب (ثم حذفت علامة الاستقبال) وهى التاء (للفرق بينه) أى بين أمر المخاطب (وبين المضارع المخاطب) إذ بعد حذف اللام من لتضرب بقى تضرب (فبقى الضاد ساكنا واجتلبت همزة الوصل) ليمكن الابتداء (ووضعت) الهمزة المجتلبة (موضع علامة الاستقبال) أعنى التاء (فأعطى له) أى للموضع موضع علامة الاستقبال أعنى الهمزة (أثر) أى حكم (علامة الاستقبال) وهو الإعراب وأما إعرابه بالجزم فباللام المقدرة إعطاء (كما) أى مثل أن (أعطى لفاء رب عمل
رب

(فى قول الشاعر : فمثلك) بكسر الكاف وجر اللام لأن الفاء عمل عمل رب فتقديره فرب مثلك أى رب امرأة مثلك (حبلى) وهى امرأة ذات حمل وهو مجرور تقديرا على أنه صفة لأن المثل لا يتعرف بالإضافة لتوغله فى الإبهام كما بين فى النحو (قد طرقت) طرق بمعنى جاء ليلا من باب دخل وضمير المفعول محذوف راجع إلى حبلى أى طرقتها بمعنى جئت إليها ليلا وهو عامل رب المقدر قوله (ومرضع) عطف على حبلى أى امرأة لها ولد ترضعه فاذا وصفتها بإرضاع الولد قلت مرضعة (فألهيتها) أى أشغلتها الضمير يرجع إلى حبلى وإلى مرضع باعتبار كل واحدة منهما (عن ذى تمائم) أى عن صبى ذى تمائم والتمائم جمع تميمة وهى تعاويذ تعلق على صدر الإنسان وقد نهى عنها النبى عليه الصلاة والسلام حيث قال «من علق تميمة فلا أتم الله له» وقيل هى خرزة وأما المعاذات إذا كتب فيه القرآن وأسماء الله تعالى فلا بأس بها (محول) اسم فاعل من أحال أى أتى عليه حول كامل وهو صفة ذى تمائم والبيت للهجاء فحاصل كلامهم أن حرف المضارعة مقدر فى أمر المخاطب فيكون معربا بهو اللام مقدرة أيضا فيكون مجزوما وبه فهم لا يفرقون بين المقدر والملفوظ وقد أجاب الزمخشرى عنه فقال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة وهذا خلف من القول لأن حرف المضارعة هو علة الإعراب فانتفى بانتفائه كانتفائه فى الاسم بانتفاء سببه فان زعموا أن حرف المضارعة مقدر فليس بمستقيم لأن حرف المضارعة من صيغة الكلمة كالميم فى اسم الفاعل فكما لا يستقيم تقدير الميم فكذا تقدير حرف المضارعة وهذا حاصل ما ذكره المصنف بقوله (وعند البصريين) إلى آخر الدليل يعنى أمر المخاطب المعلوم عند البصريين (مبنى) على السكون لا معرب مجزوم لأن الأصل فى الأفعال (البناء) لعدم توارد الفاعلية والمفعولية والإضافة عليها وأصل البناء السكون (وإنما أعرب المضارع منها لمشابهة) تامة عارضة (بينه وبين الاسم) كما مر وبنى الماضى على الحركة لقلة المشابهة (ولم تبق المشابهة) أصلا (بين الأمر) المخاطب (وبين الاسم وبحذف حركة المضارعة منه) فرجع إلى أصل بنائه الذى هو السكون لكنه يعامل معاملة المجزوم فى إسقاط الحرف من المفرد الصحيح نحو اضرب كما يقال لم تضرب وفى إسقاط الحركة من الناقص والأجوف نحو ارم وقل كما يقال لم ترم ولم تقل وفى إسقاط النون فى التثنية والجمع والمفرد المؤنث نحو اضربا اضربوا اضربى كما يقال لم تضربا لم تضربوا لم تضربى قال الفاضل الرضى والذى غر الكوفيين حتى قالوا إنه مجزوم والجازم مقدر معاملة آخره معاملة المجزوم (ومن ثم) أى ومن أجل أن حروف المضارعة سبب الإعراب وجودا وعدما (قيل فلتفرحوا معرب) مع أنه أمر المخاطب (بالإجماع لوجود علة الإعراب وهى حرف المضارعة) ولما فرغ من بيان نفس صيغة الأمر وكيفية أخذه من المضارع شرع فيما يتعلق به وبما يناسبه فى كونه طلبا من اتصال نونى التوكيد وكيفية بناء آخره عند اتصالهما فقال (وزيدت فى آخر الأمر) مخاطبا كان أو غائبا معلوما كان أو مجهولا (نونا التأكيد) إحداهما مثقلة متحركة والأخرى مخففة

رب فى مثل قول الشاعر : فمثلك) أى فرب مثلك فحذف رب وأعطى للفاء عمله وهو الجر وقوله (حبلى) صفة مثل (قد طرقت) أى طرقتها أى أتيتها ليلا وقوله (ومرضع) أى ذات رضيع عطف على حبلى (فألهيتها) أى أشغلتها (عن) صبى لها (ذى تمائم) جمع تميمة وهى التعاويذ التى تعلق فى عنق الصبى حفظا من إصابة العين وقوله (محول) أى أتى عليه حول كامل صفة ذى ولم يقل محولا لئلا يلتبس بما اشتق من الحوالة أعنى المحيل وفى وصف تلك النساء بالحبل والإرضاع وفى وصف الصبى بكونه ذى تمائم وذى حول وذى تمائم إشارة إلى كمال ميل النساء إليه أما فى الوصف بالحبل والإرضاع فظاهر وأما فى وصف الصبى بذى تمائم فلأن التميمة إنما تجعل فى عنق الصبى إذا كان فى غاية الحسن وخيف عليه من إصابة العين وأما فى جمع التميمة فلأن أهله لا يرضون ولا يكتفون بتميمة واحدة أو تميمتين لفرط محبتهم وأما فى الوصف بالمحول فلأنه فى تلك الحال يظهر منه الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة الشهية مالم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا فى القلوب أكثر مما كان قبلها وبعدها (و) أما (عند البصريين فهو) أى أمر المخاطب بغير اللام (مبنى) على السكون (لأن الأصل فى الأفعال البناء) لأن المعانى الموجبة للإعراب أعنى الفاعلية والمفعولية والإضافة منتفية عنها فوجب أن تبنى وهذا خلاف لا تظهر ثمرته إلا فى إطلاق المجزوم على أمر الغائب وإطلاق الجزم على سكونه وفى إطلاق الموقوف على أمر المخاطب وإطلاق الوقف على سكونه (وإنما أعرب المضارع) مع كونه من الفعل (لمشابهة) تامة (بينه وبين الاسم) كما مر فلا ينتقض بالماضى وإنما بنى الماضى على الحركة لمشابهة بينه وبين الاسم فى الجملة أعنى وقوعه صفة للنكرة كما مر (و) لما (لم تبق المشابهة) بوجه من الوجوه (بينه) أى بين الاسم (وبين الأمر) للمخاطب (بحذف حرف المضارعة) لا فى الحركات ولا فى السكنات وهو ظاهر ولا فى وقوعه صفة للنكرة ولأنه صار إنشاء والإنشاء لا يقع صفة إلا بتأويل بنى على السكون الذى هو أصل فى البناء (ومن ثمة) أى ومن أجل أن البناء لأمر المخاطب إنما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بأنه معرب فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى (قيل فلتفرحوا معرب بالإجماع) من الفريقين (لوجود علة الإعراب وهى حرف المضارعة وزيدت فى آخر الأمر) مطلقا غائبا كان أو مخاطبا معروفا كان أو مجهولا (نونا التأكيد)

نون التأكيد بخلاف هل يضربان لأن هل لا يجزم الفعل لكن إذا أدخلت عليه نون التأكيد حذفت نون الاعراب لما ذكره المصنف (وأدخلت الألف الفاصلة) أى الفارقة بين النونات (فى ليضربنان فرارا عن اجتماع النونات) أحدها نون جماعة المؤنث وثانيها وثالثها نون التأكيد الثقيلة فإنهما نونان ساكنة ومتحركة ولا يمكن حذف نون جماعة النساء كما حذف الواو من الجمع المذكر لأنه علامة ولا يدل حركة ما قبله عليه كما يدل الضمة على الواو فى المذكر حتى يجوز حذفه (وحكم) النون (الخفيفة مثل حكم الثقيلة) فى جميع ما ذكرنا يعنى فتح الباء فى ليضربن فرارا من اجتماع الساكنين وحذفت الواو والياء فى ليضربوا واضربى اكتفاء بالضمة والكسرة (إلا أنه) أى النون الخفيفة (لا يدخل بعد الألفين) أحدهما ألف التثنية والثانى الفاصلة فلا يدخل التثنية مطلقا ولا الجمع المؤنث فبقى المفرد والجمع المذكر نحو ليضربن ليضربن ليضربن بفتح الباء فى الأول وضمها فى الثانى وكسرها فى الثالث وقس عليه أمر المخاطب (لاجتماع الساكنين فى غير حده) أحدهما الألف والثانى نون التأكيد الساكنة وهو غير جائز ولم يمكن حذف الألف أما فى التثنية فلئلا يلتبس المثنى بالواحد وأما فى الجمع المؤنث فلئلا يلزم اجتماع النونين ولم يمكن أيضا تحريك الألف أما فى التثنية فلأنه ضمير وهو لا يتغير وأما فى الجمع المؤنث فلأنه للفصل وألف الفصل لا يقبل الحركة للزوم سكونه ولم يمكن أيضا تحريك نون التأكيد لأنه خلاف وضعها اعلم أن قوله فى غير حده وهو أن لا يكون الحرف الأول مدا والثانى مدغما احتراز عن اجتماع الساكنين فى حده إذ هو جائز عندهم وهو أن يكون الحرف الأول مدا والثانى مدغما فى حرف آخر نحو اضربنان ودابة وإنما جاز ذلك لأن المد الذى فى حرف المد يقوم مقام الحركة والساكن إذا كان مدغما جرى مجرى المتحرك لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة فكانا كأنهما متحركان (وعند يونس تدخل) النون الخفيفة بعد الألفين (قياسا على الثقيلة) فأجاز التقاء الساكنين على غير حده فيما يمكن التلفظ بهما فيه وعليه قراءة من قرأ محياى بسكون ياء الإضافة (وكلاهما) أى كلا نونى التأكيد (تدخلان) على الوجه المشروح (فى سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها) الضمير يرجع إلى السبعة على سبيل التغليب إذ لا يوجد فى النفى معنى الطلب أو على سبيل التحقيق لأن النفى لما شابه النهى أعطى حكمه فيكون إنشاء حكما وفى تعليل المصنف إشعار بأن نونى التأكيد لا يدخلان فيما ليس فيه معنى الطلب كالماضى والمضارع الذى خلص للحال لعدم إمكان تأكيده أما الماضى

(وأدخلت الألف الفاصلة فى ليضربان) أصله ليضربن (فرارا من اجتماع النونات) إذ لا يمكن حذف نون الجمع لأنه ضمير الفاعل ولا حذف نون التأكيد للزوم بطلان الغرض فتعين الفصل بشىء واختص بالألف للخفة (وحكم) النون (الخفيفة) من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها (كحكم) النون (الثقيلة إلا أنها) أى النون الخفيفة (لا تدخل بعد الألفين) ألف التثنية والألف التى وجب فرض دخولها قبل الخفيفة فى الجمع المؤنث حملا لها على الشديدة وإن لم تجتمع النونات فيها لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل إذ الأصل عدم الزيادة ألا ترى أن يونس حين أدخلها فى فعل الجماعة أدخل الألف وقال اضربنان دون اضربن وما قيل إن أصالة الثقيلة إنما هى عند الكوفيين ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضى أصالة الخفيفة إلا أن التأكيد فى الثقيلة أكثر فالمناسبة أن يعدى من الخفيفة إليها ليس بشىء لأن أصالة الثقيلة إنما هى فيما وضعت له أعنى التأكيد وهى كذلك إلا أن الثقيلة أفادته أكثر مما أفادته الخفيفة ولا شك أن ما يفيد معنى أصل فى إفادة ذلك المعنى بالنسبة إلى ما دونه وأصالتها بذلك المعنى متفق عليه وما نقل عن الكوفيين فإنما هو بمعنى أن الخفيفة مخففة من الثقيلة لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع أن الفرع لا يجب أن يجرى على الأصل فى جميع الأحكام صحيح إذا لم يلزم من عدم الجريان عليه مفسدة وأما إذا لزم من عدم الجريان عليه فساد فلا كلام وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الأصل وقوله فالمناسبة أن يعدى من الخفيفة إليها مدفوع بما ذكرنا من معنى الأصالة فقوله (لاجتماع الساكنين على غير حده) شامل لفعل الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لأن الروابط بين الحروف الحركات فان فقدت فى اثنين منها لا يمكن ربط أحدهما بالآخر ولا يجوز حذف أحدهما إذ فى حذف الألف من المثنى يلزم الالتباس بالواحد ومن جمع الاناث يلزم بطلان العمل واجتماع النونين وفى حذف النون يلزم البطلان الغرض وتحريك النون خلاف وضعها وحده أى مرتبته فى الجواز التى لا يجوز أن يتجاوزها فيه ويجوز فى غيرها هو أن يكون الأول حرف لين والثانى مدغما وهذا لا يجوز بالاتفاق لأن اللسان يرفع عنهما دفعة واحدة من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثانى من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص سكونهما وغير حده خلاف ذلك (وعند يونس) والكوفيين (تدخل) الخفيفة بعد الألفين (قياسا على الثقيلة) باقية على السكون عند يونس اعتبارا بمد الألف حركة كقراءة نافع محياى بسكون ياء الإضافة وصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية ابن ذكوان (وكلتاهما) أى كلا نونى التأكيد (تدخلان فى سبعة مواضع لوجود معنى الطلب فيها) فى الجملة ففى بعضها بحسب نفس الأمر ودلالته عليه إما

فلأن مامضى فات وتأكيد الفائت ممتنع وأما المضارع فلأن التأكيد إنما يليق بما لم يحصل كما فى والله لأضربن وأما الحاصل فى الحال فهو وإن كان محتملا للتأكيد وذلك بأن يخبر المخاطب أن الحاصل فى الحال متصف بالتأكيد لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب فى الأغلب أن يطلع على ضعفه أو قوته لم يؤكد كذا ذكره الرضى وأما المستقبل الذى فيه معنى الطلب فيمكن تأكيده لقصد تحصيل المطلوب على الوجه الأبلغ ومايوجد فيه معنى الطلب سبعة أحدها (الأمر) غائبا كان أو مخاطبا معلوما كان أو مجهولا (كمامر) معناه ومثاله (و) الثانى (النهى نحو لاتضربن و) الثالث (الاستفهام) ومعناه السؤال عن حصول الفعل (نحو هل يضربن و) الرابع (التمنى) وهو طلب حصول الشئ (نحو ليتك تضربن و) الخامس (العرض) بفتح العين وسكون الراء ومعناه الحث على الفعل (نحو ألا تضربن) وهو قريب من التمنى لأنك إذا عرضت على المخاطب الضرب فقط حثثته عليه ولن تحثه إلا على ماتمناه وليس باستفهام لأنك لا تقصد بقولك ألا تضربن السؤال عن ترك الضرب (و) السادس (القسم) أى الفعل المضارع الذى يدخل عليه اللام الموطئة للقسم فيقع جوابا للقسم (نحو والله ليضربن) وقس عليه الاستفهام والتمنى والعرض فمعنى الأول الفعل المضارع الذى يدخل عليه حرف الاستفهام ومعنى الثانى يدخل عليه حرف التمنى ومعنى الثالث يدخل عليه حرف التحضيض فهذه الحروف الأربعة تفيد فى المستقبل معنى الطلب والتوقع وتؤكده نوع تأكيد ولهذا جاز دخول نون التأكيد عليه كذا ذكره الرضى حيث قال إن نونى التأكيد لايدخل فى المستقبل الذى هو خبر محض إلا بعد أن يدخل على أوله مايدل على التأكيد أيضا كلام القسم نحو والله ليضربن وأما المزيدة نحو أماتفعلن لتكون ذلك توطئة لدخول نون التأكيد وإيذانا به (و) السابع (النفى قليلا) أى تدخلان عليه دخولا قليلا لأن دخولهما عليه ليس لوجود معنى الطلب بل (مشابهة بالنهى) وإنما فى الصورة نحو لاتضربن والنهى) وهو فى اللغة المنع وفى الاصطلاح فعل يطلب به ترك الفعل من الفاعل فهو ضد الأمر بحسب المفهوم لكنه (مثل الأمر) بحسب الأحكام فهو يماثله (فى جميع الوجوه) المذكورة فى الأمر من كونه مأخوذا من المستقبل وكيفية دخول نونى التأكيد عليه وكيفية حركة ماقبل النون (إلا أنه) أى النهى غائبا كان أو مخاطبا معلوما كان أو مجهولا (معرب بالاجماع) لوجود علة الاعراب هو حرف المضارعة. ولما فرغ من أقسام الفعل المبنى للفاعل شرع فى أقسام الفعل المبنى للمفعول وكيفية بنائها له فقال (ويجىء المجهول) وهو فعل غيز عن صيغته بعد حذف فاعله وأقيم المفعول مقامه ويسمى أيضا المبنى للمفعول لكن كثر استعمال المجهول بين أهل الصرف واستعمال والمبنى للمفعول بين أهل النحو (من الأشياء المذكورة) فيماسبق (من الماضى نحو ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (إلى آخره ومن المستقبل نحو يضرب) بضم الياء وفتح الراء (إلى آخره) ولم يذكر الأمر والنهى والنفى استغناء بذكر المستقبل لكونها مأخوذة منه فان قيل المفعول

مطابقية وهى الخمس الأول أو التزام وهو السادس فان القسم وإن لم يكن فيه معنى الطلب إلا أن الغالب أن يقسم المتكلم على ماهو مطلوبه فيلزمه الطلب أى طلب جوابه وأما نحو قوله والله لأعاقبن فمحمول على الغائب وفى بعضها لابحسب نفس الأمر بالمشابهة بما فيه من معنى الطلب فى نفس الأمر وهو السابع ثم إن الغائب إنما يطلب فى العادة وغالب الأمر ماهو مراده فكان ذلك مقتضيا لتأكيده لأنه غرضه فى تحصيله والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود فالتأكيد لايكون إلا فى المستقبل وقيل الحاصل فى الزمان الماضى لايحتمل التأكيد وأما الحاصل فى الزمان الحاضر وهو وإن كان محتملا للتأكيد بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل فى الحال متصف بالمبالغة والتأكيد لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب فى الأغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيد بغير الوجود والأليق بالتأكيد أعنى المستقبل أحدها (الأمر) مطلقا (كمامر) ليضربن واضرب وليضربن واضربن (و) ثانيها (النهى) كذلك (نحو لاتضربن) ولايضربن ولايضربن (و) ثالثها (الاستفهام) نحو (هل تضربن و) رابعها (التمنى نحو ليتك تضربن و) خامسها (العرض) بفتح العين وسكون الراء (نحو ألا تضربن) فالهمزة فيه للاستفهام دخلت على الفعل المنفى وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لأن المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض على المخاطب وطلبه منه (و) سادسها (القسم) أى جوابه (نحو والله لأضربن) والجملة القسمية أعنى أقسم والله إنشاء وجواب القسم أعنى لأضربن خبر (و) سابعها (النفى) ويدخلها نونا التأكيد دخولا (قليلا مشابهة) أى لأجل المشابهة (بالنهى) فى الصورة وفى أنهما غير موجبين وفى كون حرفيهما لا (نحو لاتضربن والنهى) وهو صيغة يطلب بها الترك عن الفعل (مثل الأمر فى جميع الوجوه) التى ذكرت من كونه مشتقا من المضارع وأحكام نونى التأكيد (إلا أنه) أى لكن النهى مطلقا (معرب بالاجماع) من الفريقين لوجود حرف المضارعة فيه (ويجىء المجهول) وهو ماحذف فاعله وأسند إلى مفعوله (من الأشياء المذكورة) قوله (من الماضى) وماعطف عليه بيان الأشياء المذكورة (نحو ضرب) زيد فى ضربت زيدا (إلى آخره) ومر بزيد فى مررت بزيد (ومن المستقبل نحو يضرب) زيد فى يضرب خالد زيدا (إلى آخره) ومن الأمر نحو ليضرب ومن النهى نحو لايضرب

ضد الفاعل فى المعنى فكيف يجوز أن يقام مقامه ويرتفع ارتفاعه أجيب بأن للفعل طرفين طرف الصدر وهو الفاعل وطرف الوقوع وهو المفعول فهما متناسبان من حيث إن كل واحد منهما طرف للفعل وبهذه المناسبة جاز وقوع المفعول مقام الفاعل (والغرض من وضعه) أى المجهول (إما لخساسة الفاعل) حق العبارة أن يقال إما خساسة الفاعل بحذف اللام منه ومما عطف عليه أو يقال وضعه إما لخساسة الفاعل بحذف الغرض وإثبات اللام فيه وفيما عطف عليه يعنى قد يكون الفاعل حقيرا بالنسبة إلى المفعول فيحذف لتطهير اللسان عن ذكره وأسند الفعل إلى مفعوله لئلا يبقى الفعل بلا مسند إليه نحو شتم الخليفة أى شتم الفاسق الخليفة (أو لعظمته) بالنسبة إلى المفعول فيحذف لتطهيره عن لسانك نحو عوقب اللص أى عاقب السلطان اللص (أو لشهرته) عند السامع فيكون ذكره عبثا فى الظاهر (أو خوفا عليه) أى على الفاعل نحو قتل عمرو أى قتل زيد عمرا فلو لم يحذف الفاعل يعلم أن زيدا قاتل فيقتص منه فيحذف إيهاما بأن القاتل غير معلوم ولما فرغ من ذكر علل حذف الفاعل فى المجهول شرع فى ذكر علة العدول من صيغة إلى صيغة فقال (واختص) أى المجهول (بصيغة فعل) بضم الفاء وكسر العين (فى الماضى) من الثلاثى المجرد يعنى لما وجب تغيير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل لئلا يلتبس المفعول الذى أقيم مقام الفاعل بالفاعل اختير هذا الوزن الثقيل فى المجهول دون المعلوم لكون المجهول أقل استعمالا منه للفرق بينهما واختير ذلك الوزن الذى هو فعل دون سائر الأوزان (لأن معناه) أى معنى المجهول (غير معقول) أى بعيد فى قسم الأفعال قوله (وهو إسناد الفعل إلى المفعول) بيان يفيد التعليل فتقدير الكلام أن معنى المجهول بعيد فى الأفعال لأنه إسناد الفعل إلى المفعول وإسناد الفعل إلى المفعول بعيد لأنه خلاف الأصل والظاهر (فجعل صيغته أيضا) أى كمعناه غير معقول (أى بعيد فى الأسماء وحاصله أن معنى المجهول لما كان معنى بعيدا فى قسم الأفعال وهو الاسناد إلى المفعول خيف أن يلحق المجهول بقسم الأسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد فى الأسماء لئلا يتوهم أنه من قسم الأسماء بسبب بعد معناه عن معنى الفعل وإذا كان صيغته مما لا توجد فى الأسماء علم أنه من الأفعال لا من الأسماء (وهى) أى تلك الصيغة الغير المعقولة (فعل) بضم الفاء وكسر العين فان قلت لو كسر الفاء وضم العين يحصل هذا المقصود إذ لا يوجد فى الأسماء هذا الوزن أيضا قلت نعم إلا أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس لأن الأول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثانى (ومن ثم) أى ومن أجل أن هذه الصيغة غير معقولة (لا يجئ على هذه الصيغة كلمة) فى كلام العرب (إلا وعل) وهو معز الجبل (ودئل) وهو دويبة تشبه ابن العرس (وفى المستقبل) من الثلاثى المجرد (على يفعل) بضم حرف المضارعة وفتح الحروف أى يجئ صيغة المجهول فى المستقبل على يفعل (لأن هذه الصيغة مثل فعلل) بضم الفاء وفتح قبل الآخر (فى الحركات والسكنات) لا فى الحروف الأصول والزوائد (ولا يجئ عليه) أى والحال أنه لا يجئ على وزن فعلل (كلمة) فى كلام العرب إلا جندب وهو ضرب من

وإنما لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لأن صورتهما لما كانت صورته استغنى بذكره عنهما إذ يعلم من الاشتراك فى الصورة أن مجهولهما مثل مجهوله (والغرض من وضعه) أى من وضع المجهول وإقامة المفعول مقام الفاعل (إما) التبيين (لخساسة الفاعل) وإظهار لها فان نفس خساسة الفاعل لا تصح أن تكون غرضا من وضع المجهول وإقامة المفعول مقام الفاعل بل منها إنما هو تبيين لخساسته وإظهار لها نحو شتم الأمير إذا كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفء للأمير فيجعل ترك الفاعل تطهيرا للسان عنه (أو) تبيين (لعظمته) نحو ضرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان (أو) تبيين (لشهرته) خوفا عليه (أو تبيين لجهالته) لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره إلا عنه نحو خلق الانسان (واختص) المجهول (بصيغة فعل) بضم الفاء وكسر العين (فى الماضى لأن معناه) أى معنى المجهول (غير معقول وهو إسناد الفعل إلى المفعول) والمعقول إسناد الفعل لمن صدر عنه أعنى الفاعل (فجعل صيغته أيضا) أى كمعناه (غير معقولة وهى فعل) ليناسب اللفظ المعنى وقيل إنما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل إذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وإنما اختير للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبنى للفاعل لكونه أقل استعمالا منه وإنما غير الثلاثى فى المجهول إلى وزن فعل دون سائر الأوزان لكونه معناه قريبا فى الأفعال إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما حذف منه ذلك خيف أن يلحق فى أوله وهلة النظر بقسم الأسماء فيحمل على وزن لا يكون فى الأسماء ولو كسر الأول وضم الثانى يحصل هذا الغرض إلا أن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس لأن الأول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثانى (ومن ثمة) أى ومن أجل أن صيغته فعل غير معقول (لا يجيء على هذه الصيغة كلمة فى الأسماء) أصلا فى كلام العرب (إلا وعل) بضم الواو وكسر العين وهو معز الجبل (ودئل) بالضم والكسر أيضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة معقولة لشاعت فى كلامهم (و) يجيء المجهول (فى المستقبل على يفعل) بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر (لأن هذه الصيغة غير معقولة أيضا لأنها) أعنى يفعل (مثل فعلل) بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى (فى الحركات والسكنات ولا يجيء عليه) أى على فعلل (كلمة) فى كلامهم (أيضا) أى كما لا يجئ على

أى كما لا يجىء كلمة على فعل فيكون هذا الوزن غير معقول وحاصله أن المستقبل المحذف فاعله وأسند إلى مفعوله كان معناه بعيدا فى الأفعال فخفيف أن يلحق بقسم الأسماء فجعل صيغته على صيغة لا توجد فى قسم الأسماء لئلا يتوهم أنه من الأسماء كما جعل كذلك فى الماضى لذلك قيل إنما ضم أول المضارع حملا على الماضى وفتح ماقبل آخره ليعدل ضمة الأول بالفتحة فى المضارع الذى هو أثقل من الماضى ولما فرغ من بيان علامة بناء المجهول فى الماضى والمستقبل من الثلاثى المجرد شرع فى علامته فيما عدا الثلاثى المجرد فقال (ويجىء) المجهول (فى الزوائد من الثلاثى المجرد) أراد بالزوائد ما كان ماضيه أكثر من ثلاثة أحرف فيتناول الرباعى المجرد الملحق بالرباعى والمزيد على بالرباعى أيضا وحاصله ماعدا الثلاثى المجرد (بضم الأول وكسر ماقبل الآخر فى الماضى) نحو أكرم وفرح وقوتل ودحرج وتدحرج واستخرج وقس عليها ماعداها (وبضم الأول وفتح ماقبل الآخر فى المستقبل) نحو يكرم ويفرح ويقابل ويدحرج ويتدحرج ويستخرج وقس عليها ماعداها (تبعا للثلاثى) أى يجىء المجهول من غير الثلاثى على الوجه المذكور فى الماضى أو المضارع فقط اتباعا لغير الثلاثى له لكونه أصلا قوله (إلا فى سبعة أبواب) استثناء من قوله الماضى فقط يعنى يجىء المجهول من الزوائد على الثلاثى بضم الأول وكسر ماقبل الآخر فى جميع الماضى إلا فى سبعة أبواب فانه لا يكفى فيها هذا القدر من البيان بل لابد فيهما من قيد زائد وبيانه (أنه يجىء) المجهول فى تلك السبعة (بضم أول متحرك منه) هذا هو القيد الزائد الذى قصد بيانه فى تلك السبعة ولهذا قدمه على قوله (مع ضم الأول وكسر ماقبل الآخر) وقد عرفت أن هذا عام لجميع الأبواب فى الماضى (وهى) أى السبعة المذكورة (تفعل وتفوعل وافتعل وانفعل وافعنلل واستفعل وافعوعل) واعلم أن المراد بأول المتحرك منه الحرف المتحرك أولا من الفعل كالتاء فى افتعل لأن الهمزة وإن كانت فى أول الكلمة لكنها ليست من الفعل لأنها للوصل كما سبق فعلم أن قوله إلا فى سبعة أبواب بضم أول متحرك منه تغليب إذ لا يمكن أن يقال إن الفاء فى تفعل وتفوعل أول متحرك منه لأن التاء فيهما من الفعل ولهذا قال عند تفصيل حكمها (وضم الفاء فى الأولين) ولم يقل فقيس ضم أول متحرك منه أيضا كما قال ذلك فى الخمسة الباقية أى بضم الفاء فى تفعل وتفوعل مع ضم الأول وكسر ماقبل الآخر فيهما (حتى لا يلتبسا بمضارعى فعل) بالتشديد (وفاعل) يعنى لو اكتفى فى تقطع مثلا بضم الأول وهو التاء وكسر ماقبل الآخر وهو الطاء وأبقى القاف مفتوحا لم يعلم أنه مجهول الماضى من باب التفعل أو مضارع معلوم من باب التفعيل وكذا لو اكتفى فى تباعد مثلا بضم الأول وهو التاء وكسر ماقبل الآخر وهو العين وأبقى الباء مفتوحا لم يعلم أنه مجهول الماضى من باب التفاعل أو مضارع من باب المفاعلة (وضم أول المتحرك منه فى الخمسة الباقية حتى لا يلتبس) الماضى المجهول من هذه الخمسة (بالأمر) المخاطب من هذه الخمسة أيضا (فى) حال (الوقف) ولما كان فى كيفية الالتباس نوع خفاء أراد أن يبينه تفهيما للمبتدى ففسره بقوله (يعنى إذا قلت وافتعل) بفتح التاء (مثلا فى المجهول فى الوقف بوصل الهمزة وافتعل فى الأمر أيضا يلزم اللبس) يعنى إذا كتفى فى اقتصر مثلا بضم الأول وهو الهمزة وكسر ماقبل الآخر وهو الصاد وأبقى التاء مفتوحا وقيل واقتصر بوصل الهمزة وإسكان الراء للوقف لم يعلم أنه ماض مجهول وصل همزته ووقف آخره أو أمر لمخاطب جزم آخره وإن بين الالتباس بقيدين أحدهما الوقف والآخر وصل الهمزة إذ لو لم يوقف لم يلتبس أحدهما بالآخر لأن آخر الماضى مفتوح وآخر الأمر مجزوم وأيضا لو قطع الهمزة لم يلتبس إذ هى فى المجهول مضمومة وفى الأمر مكسورة (فضم التاء فى افتعل لإزالته) أى لإزالة اللبس المذكور

فعل فتكون هذه الصيغة غير معقولة أيضا فيتناسب اللفظ والمعنى (ويجىء) المجهول (فى) الأبواب (الزوائد من الثلاثى المجرد) كلها أى مما زادت حروفه على ثلاثة أحرف سواء كان رباعيا مجردا أو مزيدا فيه أو ثلاثيا مزيدا فيه (بضم) الحرف (الأول وكسر ماقبل الآخر فى الماضى) نحو دحرج وأكرم (وبضم) الحرف (الأول) أصلية كانت الضمة كما فى الرباعيات أو عارضية كما فى غيرها (وفتح ماقبل الآخر) أصلية كانت الفتحة كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل أو عارضية كما فى غيرها (فى المستقبل) نحو يدحرج ويكرم ويتدحرج ويستخرج (تبعا للثلاثى) فيهما (إلا فى سبعة أبواب فان أول المتحرك يضم مع ضم الأول) فيها فى الماضى (ويكسر ماقبل الآخر وهى تفعل وتفوعل) وعلم حكم تفعلل منهما (وافتعل وانفعل وافتعل واستفعل وأفعل) وحكم افعول وافعلل وافعنلل وملحقه علم منها (وضم الفاء فى الأولين) أى تفعل وتفوعل ولم يقتصر على ضم الأول فيهما (حتى لا يلتبسا) أى الأولان ذكر المتعدد فى هذا اللف على الإجمال كقوله تعالى وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى (بمضارع فعل) بالتشديد فى تفعل (وتفاعل) فى تفوعل فى الوقف (وضم أول المتحرك منه فى الخمسة الباقية حتى لا يلتبس) الماضى المجهول (والأمر) الحاضر (فى الوقف يعنى إذا قلت وافتعل بفتح التاء فى) الماضى (المجهول فى الوقف بوصل الهمزة) وقلت (وافتعل فى الأمر) الواو ههنا مثله فى وافتعل لا العطف افتعل على افتعل يعنى إذا قلت وافتعل وافتعل أحدهما فى الماضى والآخر فى الأمر ويحتمل أن يكون للعطف فيكون افتعل معطوفا على افتعل لا على وافتعل فيكون تقديره وافتعل (يلزم الالتباس فيلزم التاء) فى الماضى المجهول (لازالته

(فقس الباقى عليه) وقياسه واضح لانطول الكلام بذكره وماذكر من البيان فى مجهول الماضى والمضارع إذا لم يكن الفعل معتل العين أما إذا كان معتل العين فليس صيغة المجهول على ماذكره ظاهر إذ يقال فى مجهول قال مثلا قيل وسيأتى حكمه فى موضعه إن شاء الله تعالى. واعلم أن فى تخصيص الأبواب السبعة المذكورة بهذا الحكم نظر إذ كل فعل فى أوله همزة وصل فعلامة بناء المجهول منه أن يضم أول المتحرك منه مع ضم الأول وكسر ماقبل الآخر وذلك أحد عشر بابا الخمسة مثل انطلق واكتسب واحمر واحمار واستخرج واعشوشب واجلوز واقعنسس واسلنقى واحرنجم واقشعر فاذا ضم إليها تفعل وتفاعل نحو تقطع وتباعد صار عدد الأبنية ثلاثة عشر فالقصر على السبعة تقصير فلاتكن من القاصرين [فصل فى اسم الفاعل] لما فرغ من قسم الأفعال شرع فى قسم الأسماء المشتقة وقدم منها الفاعل لعدم اختصاصه بفعل دون فعل ولكثرة استعماله بالنسبة إلى ماعداه (وهو اسم مشتق من المضارع المعلوم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث) قوله اسم جنس يشمل جميع الأسماء مشتقة أو غير مشتقة وقوله مشتق من المضارع يخرج الأسماء الغير المشتقة كالفاعل الذى أسند إليه الفعل وكالمصدر وغيرهما وقوله لمن قام به الفعل يخرج اسم المفعول والآلة واسمى الزمان والمكان وقيل يخرج أيضا اسم التفضيل ولا يخرج الصفة المشبهة لكن هذا القيد لا يشمل بعض أسماء الفاعلين نحو زيد مقابل عمرو وأنا مقرب من فلان أو متبعد عنه ومجتمع به فان هذه الأحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما معينا دون الآخر كذا قيل وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لأن وضعها على الثبوت والدوام لا على الحدوث ولهذا لو قصد بها الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الآن أو غدا ومنه قوله تعالى فى ضيق وضائق به صدرك وهذا مطرد فى كل صفة مشبهة ولا ينتقض التعريف بمثل دائم وباق بناء على أنهما ليسا بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار لأن الاستمرار مدلول جوهر الكلمة لا مدلول الصيغة فيدلان بصيغتهما على الحدوث أيضا كما يدل يدوم ويبقى بحسب الصيغة على الحدوث اعلم أن قوله بمعنى الحدوث يخرج ماهو على وزن اسم الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث بل بمعنى الاستمرار نحو فرس ضامر أى مهزول خفيف اللحم وشازب بالشين والزاى المعجمتين بمعنى الضامر وعذره أن يقال إن قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما فى قولك الله عالم أو كائن أبدا كذا قرره الفاضل الرضى (واشتق) اسم الفاعل (منه) أى من المضارع دون غيره من الأفعال ومن المصدر (لمناسبتها) أى لمناسبة بينهما

(فقس الباقى) وهو الأربعة الأخيرة (عليه) أى على افتعل.

[فصل فى اسم الفاعل] قال ابن الحاجب وبه سمى بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل عن الثلاثى لكثرة الثلاثى فجعلوا أصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل والمستفعل وفيما قال نظر لأنه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الآتية على وزن فاعل بل إبرادا اسم مافعل الشىء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه الفعل يعنى إنما سمى به نحو ضارب لأنه اسم مافعل الشىء وهو الفاعل اللغوى وهذا اسمه وإنما لم يقولوا اسم المفعل والمستفعل بمعنى الذى فعل الشىء إذ لم يأت المفعل والمستفعل بمعنى الذى فعل الشىء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذى فعل الشىء وإنما أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والضامر لأن الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة أى الصيغة التى تسمى فى الاصطلاح اسم الفاعل أن يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج (وهو اسم) يتناول غير المقصود وقوله (مشتق) بالذات (من المضارع) يخرج المصادر وأسماء الذوات وإنما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لموازنته إياه فى الحركات والسكنات والمفهوم من كلام بعضهم أنه مشتق من الماضى فكأنه نظر إلى أن الماضى أصل بالنسبة إلى المضارع وأن التصرف فى الاشتقاق من الماضى أقل وقوله (لمن قام به الفعل) فى الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو أو أنا مقرب من فلان أو متبعد منه أو مجتمع معه فان هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والمفعول لا يقوم بأحدهما معينا دون الآخر إلا أن قيامه ينسب إلى ماينسب إليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بما نسب إليه ضمنا فكأنه قام بأحدهما معينا ويخرج أسماء المفعول والموضع والزمان والآلة دون أفعل التفضيل لأن زيادة الكرم مثلا كرم فيصدق عليه أنه قام به الفعل والأولى أن يقول لما قام وذلك لأن المجهول أمره يذكر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع للشىء باعتبار كونه عاقلا بل وضع لمعنى قائم بذات عاقلة كانت تلك الذات أو غير عاقلة ولعله قصد تغليب العاقل على غير العاقل وقوله (بمعنى الحدوث) بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر فى فرس ضامر وعالم فى الله عالم يخرج الصفة المشبهة لأن وضعها على الإطلاق لا الحدوث ولا الاستمرار فان قصد بها الحدوث ردت إلى صيغة اسم الفاعل فيقال فى حسن حاسن الآن أو غدا وكذلك يخرج أفعل التفضيل لأن معناه ليس بمقيد بأحد الأزمنة كالصفة المشبهة فمعنى كريم وأكرم شخص ثبت له الكرم وزيادة لأنهما حدثا له (واشتق) اسم الفاعل (منه) أى من المضارع (لمناسبتهما) أى لمناسبة كل واحد من اسم الفاعل والمضارع الآخر

(فى الوقوع) موقعه فى كونه (صفة للنكرة وفى غيره) من المناسبات المذكورة فى صدر فصل المضارع وإذا كان مشتقا من المضارع وهو من الماضى وهو من المصدر كان مشتقا من المصدر بواسطة كما هو مذهب السيرافى وقد سبق منا إشارة إليه فى صدر الكتاب (وصيغته من الثلاثى المجرد) صحيحا كان أو معتلا (على وزن فاعل) نحو ناصر وبائع قيل ولهذا يسمى به لكثرة الثلاثى أى ولأجل أن اسم الفاعل من الثلاثى على فاعل سمى بلفظ الفاعل لجميع اسم الفاعل كالمنفعل والمستفعل لكثرة الثلاثى ولم يقولوا اسم المنفعل ولا اسم المستفعل ورد بأنه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الذى يجىء على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشىء ولم يأت المنفعل والمستفعل بمعنى الذى فعل الشىء حتى يقال اسم المنفعل والمستفعل. واعلم أنهم أطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والجاهل والضامر والمائت لأن الأغلب فيما بنى له هذه الصيغة أن يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وغير ذلك قوله (وحذف) شروع فى بيان كيفية اشتقاق اسم الفاعل الثلاثى من المضارع المعلوم أى حذف أولا (علامة الاستقبال من يضرب) مثلا ولو قال من يفعل لكان أوفق لما بعده (فأدخل الألف) عقيب الحذف دون سائر حروف المد (لخفتها بين الفاء والعين) نحو الضاد والراء فى يضرب (لأن فى الأول) أى لأن الشأن لو زيد فى الأول (يصير اسم الفاعل (مشابها) أى ملتبسا (بالمتكلم) وحده لأنه لو زيد فى الأول تحرك بالفتح لتعذر الابتداء بالساكن وخفة الفتحة فيلتبس بالمتكلم الذى عينه مكسور مثل اضرب ولو كسر الألف يلتبس أيضا بالأمر من مكسور العين إذ لا اعتبار بحركة الآخر نحو واصبر ولو ضم يلتبس أيضا بالأمر من مضموم العين نحو انصر ولو زيد فى الآخر قيل يلتبس بتثنية الماضى فى مثل فتحا وقيل يلزم أن يصير إعرابه تقديريا ولو زيد بين العين واللام يلتبس بصيغة المبالغة نحو فتاح وصبار إذ لا اعتبار بالإعجام وإذا بطل الأقسام بأسرها تعين أن يزاد بين الفاء والعين (وكسر عينه بعد زيادة الألف) أى لا يجوز غير الكسر فى عين المضارع فان كان مضموما أو مفتوحا فى الأصل كسر نحو ناصر وعالم وإن كان مكسورا أبقى عليه نحو ضارب (لأن) الشأن (بتقدير الفتحة) وفى بعض النسخ بتقدير النصب والمراد الفتح (يصير مشابها) أى ملتبسا (بماضى المفاعلة) فانك إذا قلت ضارب بفتح الراء لم يعلم أنه اسم الفاعل من يضرب أو فعل ماض من المضاربة (وبتقدير الضمة يثقل) أى يصير ثقيلا وهو ظاهر (وبتقدير الكسرة أيضا) أى كتقدير الفتحة (يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة) فإذا قلت ضارب بكسر الراء لم يعلم أنه اسم الفاعل من يضرب أو أمر من المضاربة إذ لا اعتبار بحركة الطرف (ولكن أبقى) الكسر (مع ذلك) الالتباس (للضرورة) أى لعدم إمكان الفتح والضم كما بينا ولعدم إمكان السكون لالتقاء الساكنين واعترض عليه بعض الشارحين بأن هذا الجواب ضعيف لأن التزام الثقل أولى من التزام الالتباس فتقول التزام الالتباس سيما فى قليل الوقوع سيما فيما يمكن دفعه إذ يمكن ههنا دفعه بالتنوين وتركه أولى من التزام الثقل بالضمة سيما بعد ألف المد إذ بذلك يكون أثقل ويدل على ما ذكرنا أنهم قلبوا الياء ألفا فى مثل مختار فى الفاعل والمفعول دفعا للثقل مع أنه يلتبس أحدهما بالآخر بعد القلب لا قبله واكتفوا بالفرق التقديرى (وقيل اختيار

(فى الوقوع صفة للنكرة وغير) من المشابهات التى مر ذكرها وأعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس (وصيغته) أى صيغة اسم الفاعل (من الثلاثى) المجرد صحيحا كان أو غيره (على وزن ضارب) غالبا إذ قد يجىء على وزن فعول كصبور وفعيل كرحيم (و) إنما ترك هذا القيد على أنه سيذكر هذين الوزنين (حذف علامة الاستقبال من يضرب) لئلا يتوهم من أول الأمر أنه مستقبل (وأدخل الألف) للفرق بينه وبين الماضى وخص الألف بالزيادة من بين سائر حروف المد (لخفتها بين الفاء والعين لأنه) أى الإدخال (فى الأول يصير) اسم الفاعل (مشابها للمتكلم) على تقدير فتح الألف الذى هو الأصل لخفته نحو أنصر وأضرب وأعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالأمر فى الوقف وبالمتكلم المجهول فى مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة إلى الكسرة فى مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالأمر فى مثل يضرب ويعلم ويلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة فى مثل ينصر ولا مجال لإبقائه على السكون وأن الإدخال فى الآخر يصير أنه مشابها بتثنية الماضى بعد تحريك الفاء للضرورة (وكسر عينه) أى عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا وهو الإبقاء على الكسر ولذا لم يذكره (لأنه) أى اسم الفاعل (بتقدير النصب) أى الفتح أطلق حركة الإعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية أى بتقدير نصب عين المضارع لاستقامة منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا (يصير مشابها لماضى المفاعلة) وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضى وإن كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه (وبتقدير الضم) فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما (يثقل) اسم الفاعل (وبتقدير الكسر) فيما لم يكن مكسورا للاتباع (أيضا) أى كتقدير النصب (يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة ولكن أبقى) اسم الفاعل (مع ذلك) الالتباس (للضرورة) واختيار الالتباس أولى من اختيار الثقل لأن لغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقلة (وقيل اختيار

الالتباس

الالتباس) على تقدير الكسر (بالأمر) أى بأمر باب المفاعلة (أولى) من اختيار الالتباس بماضى المفاعلة (لأن الأمر مأخوذ من المستقبل والفاعل مشابه به) مشابهة تامة فيكون بين الأمر واسم الفاعل مؤاخاة ومناسبة بخلاف الأمر وماضى باب المفاعلة فاختيار الالتباس بين الأمرين المتناسبين أولى من اختياره بين الأمرين المتباينين إذا تعين اختيار أحدهما ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم الفاعل من الثلاثى المجرد شرع فى كيفية بناء الصفة المشبهة فقال (وتجىء الصفة المشبهة) ولم يجعل لها فصلا على حدة بل ذكرها فى ذيل اسم الفاعل من الثلاثى للمشابهة التامة بينهما كما يذكره فكأنها منه وقدمها على اسم الفاعل من غير الثلاثى لعدم المناسبة بينهما إذ الصفة المشبهة لا تجىء من غير الثلاثى وعرفوها بأنها اسم اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قولنا اسم جنس يشمل جميع الأسماء مشتقة أو غير مشتقة وقولنا اشتق من فعل لازم يخرج غير المشتقات ومشتقات الفعل المتعدى وقولنا لمن قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدى بحرف الجر كمعدول عنه وممرور به واسم الزمان والمكان والآلة وقولنا على الثبوت أى الاستمرار يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من فعل لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج أيضا مثل ضامر وشازب وطالق وإن كان بمعنى الثبوت لأنه فى أصل وضعه للحدوث وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث كما بيناه فى اسم الفاعل. واعلم أن المشابهة بينها وبين اسم الفاعل من حيث المعنى ومن حيث اللفظ أما الأول فلأن الصفة المشبهة ما قام بها الحدث المشتق هى منه فمعنى زيد حسن زيد ذو حسن والحسن حدث أى مصدر قائم بزيد كما أن اسم الفاعل محل للحدث المشتق هو منه فمعنى زيد ضارب زيد ذو ضرب فلا فرق بينهما معنى إلا من حيث الحدوث فى أحدهما (٦٧) وضعا والثبوت فى الآخر كما عرفت وأما الثانى فلأن الصفة المشبهة اسم يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث كما كان اسم الفاعل كذلك فلما كانت مشابهة له سميت مشبهة وعملت عمله ولما كانت صيغة الصفة المشبهة سماعية ومختلفة لا يضبطها قياس بل أمرها يتوقف على المسموع أشار إلى الأمثلة المسموعة بقوله وتجىء الصفة المشبهة (على هذه الأبنية) أى تجىء على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين (نحو فرق) من الباب الرابع بمعنى الجبان (و) على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين نحو (شكس) من الباب الرابع أيضا بمعنى سىء الخلق وحكى الفراء رجل شكس بكسر الكاف وهو القياس لأن ماضيه بالكسر أيضا والجمع شكس بضم الأول وسكون الفاء (و) على وزن فعل بضم الفاء وسكون العين نحو (صلب) من الباب الخامس بمعنى الشديد وكذا الصليب منه (و) على وزن فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو (ملح) من الباب الأول وكذا من الباب الخامس يقال هو ماء ملح ولا يقال مالح إلا فى لغة رديئة (و) على وزن فعل بضمتين نحو (جنب) من الباب الخامس من الجنابة سواء فرده وجمعه ومؤنثه ومذكره وربما قالوا فى جمعه أجناب وجنوب (و) على وزن فعل بفتحتين نحو (حسن) من الباب الخامس وهو ضد القبيح والجمع المحاسن غير قياس ومؤنثه حسنة وحسناء أيضا (و) على وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين نحو (خشن) من الباب الخامس وهو ضد اللين هذا تكرار لما سبق من المثال الاول إذ وزنه هذا الوزن أيضا أجاب عنه بعض الشارحين بأن الأول من الباب الرابع وهذا من الخامس فلا يتكرر فنقول هذا الجواب ضعيف إذ المقصود بيان أوزان الصفة من أى باب كان لا بيان وزن الصفة من كل باب وإلا لوجب أن يذكر صفر مثلا من الباب الرابع بمعنى الخالى بوزن ملح لاختلاف ما بينهما ويؤيد ما ذكرناه إطلاق قوله وتجىء الصفة المشبهة على هذه الأبنية الخ وعدم تقييد شىء منها بأنه من باب كذا وأما تخصيص أحوال فلعلة يذكرها (و) على وزن فعال بفتح الفاء نحو (جبان) من الباب الخامس من الجبن وهو ضد الشجاع يقال رجل جبين وامرأة جبان فهو مؤنث وإن جعلته من الباب الأول يكون وزن الصفة فعال بكسر الفاء نحو جبان فيكون مذكرا وعبارة المصنف تحتملهما (و) على وزن فعال بضم الفاء نحو (شجاع) من الباب الخامس بمعنى شديد القلب عند البأس وجمعه شجعة وشجعان بكسر

الالتباس بالأمر أولى) من اختيار الالتباس بالماضى (لأن الأمر) مأخوذ (من المستقبل والفاعل مشابه به) بل اسم الفاعل مأخوذ من المستقبل أيضا على ما ذكره المصنف ولهذه المناسبة اختير اتحادهما فى الصيغة (وتجىء الصفة المشبهة) باسم الفاعل مع أنها لمن قام به الفعل ولفظا لأنها تثنى وتجمع وتؤنث كما أن اسم الفاعل كذلك وهى اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج أفعل التفضيل إذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له يقوم به الزيادة أيضا وباقى القيود ظاهرة ولم يتعرض لتعريفها وتعريف أفعل التفضيل لقرب تعريفها من تعريف اسم الفاعل حتى عدا عند أهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما فى المشتقات من المصدر وأوردهما فى فصل اسم الفاعل وإنما قدمهما على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثى لأنهما مختصان بالثلاثى (على هذه الأبنية) أى ليست صيغ الصفة المشبهة قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لأنهم لم يجروا فيها على قياس يضبط بأصل كما فى اسم الفاعل والمفعول بل أتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة الفعل فى كثير منها ولم يأت شىء منها على القياس إلا الألوان والحلى والعيوب الظاهرة فانها أتى بها على أفعل كأبيض وأبلج وأعور (نحو فرق) بفتح الفاء وكسر العين وهذا غالب من فعل بكسر العين (وشكس) بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين (وصلب) بضم الفاء وسكون العين (وملح) بكسر الفاء وسكون العين (وجنب) بضمهما (وحسن) بفتحهما (وخشن) بفتح الفاء وكسر العين (وشجاع) بضم الفاء (وجبان) بفتحها وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذلك ذكر خشن

الشين وسكون الجيم فيهما ومؤنثه شجاعة وقال أبو زيد لا توصف به المرأة ولك آن تكسر الشين فتقول شجاع وحينئذ يجيء جمعه شجعة بفتح الشين وسكون الجيم وشجعة بفتحتين (و) على وزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين نحو (عطشان) من الباب الرابع معناه ظاهر وجمعه عطشى بفتح العين وسكون الطاء وعطاش بفتح العين وعطاش بالكسر ومؤنثه عطشى أيضا وجمعه عطاش بالكسر فقط قال ابن الحاجب تجيء الصفة المشبهة من جميع الأبواب الثلاثية إذا كان بمعنى الجوع والعطش وضدهما على فعلان كجوعان وشبعان عطشان وريان (و) على وزن أفعل بفتح الهمزة وفتح العين نحو (أحول) من الباب الرابع (وهو) أى هذا الوزن (مختص بباب فعل) بكسر العين ولم يجيء من مفتوح العين ومضمومه (إلا ستة) كلمات فانها تجيء من فعل بضم العين يعنى أن أفعل يجيء قياسا من فعل مكسور العين من الألوان والعيوب والحلى إلا هذه الكلمات ولا يجيء شيء من الأبنية المذكورة سوى أفعل قياسا من شيء من الأبواب فلهذا صرح بأنه مختص بباب فعل ولم يصرح فيما عداه بأنه مختص بكذا قال ابن الحاجب فى كافية التصريف إن كان الماضى المجرد من فعل بكسر العين من الألوان والعيوب والحلى فيبنى على أفعل قياسا ومثله بعض شارحيه بنحو أسود وأعور وأملح (نحو أحمق) أى قليل العقل (وأخرق) وهو ضد الرفيق (وآدم) فى مختار الصحاح الآدم من الناس الاسم والجمع أدمان والآدم من الإبل الشديد البياض وقيل هو الأبيض والأسود المقلتين يقال بعير آدم وناقة أدماء (وأرعن) وهو الأحمق ومؤنثه رعناء (وأعجف) العجف الهزال والانثى عجفاء والجمع عجاف بالكسر على قياس (وأسمر) وهو لون معروف (وزاد الأصمعى) على هذه الستة (٦٨) (الأعجم) يقال فى لسانه عجمة أى عجز لا يقدر على الكلام أصلا وبهذا سميت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلم والأعجم أيضا من لا يفصح ولا يبين كلامه والأنثى عجماء (وقال الفراء) فى جواب هذه السبعة (أحمق من حمق) بالكسر (وهو لغة فى حمق) بالضم فكان أحمق قياسا وفيه بحث لأن حمق إذا كان بالضم يجيء الصفة منه أحمق وأما إذا كان بالكسر يجيء الصفة منه حمق بفتح الحاء وكسر الميم لا أحمق كذا فى مختار الصحاح فلا يغنى فى الجواب كون الكسر لغة فى الضم (وكذلك) أى كما أن حمق بالكسر لغة فى حمق بالضم (يجيء خرق وسمر وعجف) بالكسر فى كذبتما الكل كما يجيء بالضم فيه فالكسر لغة فى الضم أيضا ثم لما أراد تعميم الحكم للكلمات السبعة بعد ذكر أربعة منها قال (أعنى فعل) بالكسر (لغة فيهن) أى فى السبعة المذكورة كلها فيكون كل واحد من الكلمات السبعة قياسيا واعلم أن أبنية الصفة المشبهة ليست منحصرة فيما ذكره المصنف من الأبنية العشرة بل يجيء أيضا على وزن فعيل مثل كريم وعلى وزن فعول بفتح الفاء وتشديد العين نحو غيور وعلى وزن فيعل بفتح الفاء وكسر العين نحو ضيق وعلى وزن فعول بفتح الفاء نحو وقور وعلى وزن فعال بضم الفاء وتخفيف العين نحو ملاح ولما فرغ من بيان أبنية الصفة المشبهة شرع فى اسم التفضيل فقال (ويجيء أفعل التفضيل الفاعل) ولم يجعل لها فصلا على حدة أيضا لقوة مشابهته لاسم الفاعل وللصفة المشبهة أيضا وبيان المشابهة لهما يعرف مما ذكرناه فى الصفة المشبهة مع أن اسم الفاعل فى المشابهة بحسب المعنى كذا قيل والأشبه أن يقال لما ذكر أن أفعل يجيء للصفة كان مظنة أن يتوهم أن أفعل لا يجيء لغير الصفة فلدفع هذا الوهم قال ويجيء أفعل لتفضيل الفاعل أى كما يجيء للصفة المشبهة وعرفوه بأنه اسم اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فقولنا اسم اشتق من فعل يتناول جميع المشتقات من الأفعال وقولنا لموصوف بزيادة على غيره يخرج ما عدا اسم التفضيل قال الفاضل الرضى وهو ينتقض بنحو فاضل وغالب وزائد ولو احترز عن مثله بأن قال المراد ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه أى فى الفعل المشتق منه لا نتقض بنحو طائل أى زائد فى الطول على غيره والأولى أن يقال هو المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى الفعل أى فى الفعل المشتق هو منه ويدخل فيه خير وشر لكونهما فى الأصل أخير وأشرر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس اه كلامه

(وعطشان) بفتح الفاء وسكون العين من فعل مكسور العين (وأحول) بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء (وهو) أى وزن أحول (مختص بباب فعل) مكسور العين (إلا ستة) منه فانها (تجيء من فعل) بضم العين (نحو أحمق وأخرق وآدم وأرعن وأعجف وأسمر وزاد الأصمعى) على هذه الستة (الأعجم و) قال إنه من فعل بالضم أيضا (قال الفراء الأحمق من حمق) بكسر العين (وهو لغة فى حمق) بضم العين (وكذلك) أى كما أن حمق يجيء بالضم (يجيء خرق وسمر وعجف أعنى فعل) بضم العين (لغة فيهن) أى فى هذه الثلاثة يعنى أن أصلها من فعل بالكسر إلا أنها لغة من فعل بالضم (ويجيء أفعل) بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء (لتفضيل الفاعل) على غيره وهو المبنى على أفعل لزيادة صاحبه على غيره فى المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب ويخرج عنه أيضا نحو طائل أى زائد فى الطول على غيره ويدخل فيه خير وشر لكونهما فى الأصل أخير وأشرر فخففا بالنقل والاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس فى لغة رديئة وعليها جاء قولها صغراها شراها هذا من قول امرأة قالت لحليلها إنى أتماوت فاذا دفنونى فأتنى ليلا فأخرجنى واذهب بى إلى مكان لا يعرفنا أهله ثم فعلت المرأة ما قالت وأخرجها الرجل وانطلق بها أياما إلى مكان آخر ثم تحولت إلى الحى بعد برهة فبيناهى ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت إليها الكبرى فقالت أمى والله وقالت لها الوسطى صدقت والله قالت المرأة

(من الثلاثى) الذى (غير مزيد فيه) يعنى الثلاثى المجرد (مما ليس بلون ولا عيب) لفظة لا زائدة لتأكيد النفى ولما خص أفعل التفضيل بالفاعل وبالثلاثى المجرد مما ليس بلون ولا عيب وجب عليه أن يبين عدم مجيئه للمفعول وعدم مجيئه من غير الثلاثى المجرد وعدم مجيئه من الألوان والعيوب فبين الثانى بقوله (ولا يجىء) أفعل التفضيل (من) الفعل (المزيد فيه) أى من غير الثلاثى المجرد (لعدم إمكان محافظة جميع حروفها لضمير يرجع إلى المزيد فيه باعتبار الكلمة التى هو يصدق عليها ولهذا أنث (فى) بناء (أفعل) لأن أفعل ثلاثى مزيد فى أوله همزة للتفضيل فاستحال محافظة جميع حروف الكلمات الرباعية والخماسية والسداسية فى وزن أفعل على تقدير عدم حذف حرف أو حروف منها وإن حذفت التبس المعنى إذ لو قلت من دحرج مثلا أدحر بحذف الجيم من آخره لم يعلم أنه من تركيب دحرج وكذا لو حذفت الهمزة من أخرج وزيدت فى أوله همزة التفضيل وقلت أخرج لم يعلم أن معناه كثير الخروج أو كثير الإخراج وقس عليه ما عداه وكل ما ذكر مبنى على أنه لا صيغة للتفضيل إلا أفعل وإنما اقتصروا عليه اختصارا واعلم أن بناء أفعل من الزوائد مطلقا غير قياس عند الجمهور وأما عند سيبويه فغير قياس فيما عدا باب الأفعال وأما فى باب الأفعال فمع كونه ذا زيادة قياس عنده واختار المصنف مذهب الجمهور وبين الثابت بقوله (ولا يجىء (من لون ولا عيب لأن فيهما يجىء أفعل للصفة المشبهة) كما ذكرنا (فيلزم الالتباس) بين الصفة والتفضيل على تقدير بناء أفعل منهما للتفضيل أيضا فانك إذا قلت زيد الأسود لم يعلم أنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد فى السواد وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن أفعل للصفة يقدم بناؤه على أفعل للتفضيل وهو كذلك لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر فى (٦٩) الصفة والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع: واعلم أنه أجاز الكوفيون بناء أفعل التفضيل من لفظى السواد والبياض خاصة قياسا وقالوا لأنهما أصلا الألوان ويحتجون أيضا فى البياض بقول الراجز: جارية فى درعها الفضفاض * أبيض من أخت بنى إياض وقال المبرد ليس البيت الشاذ بحجة على الأصل المجمع عليه وفى السواد بقول الآخر لأنت أسود فى عينى من الظلم والبيتان شاذان عند البصريين واعلم أنه يجب على المصنف أن يقول وأنه لا يجىء من لون ولا عيب ظاهر لأن العيب الباطن يبنى منه أفعل التفضيل نحو فلان أبلد من فلان وكذا أرعن وأهوج وأخرق وأعجم وأنوك وأحمق وألد وأشكس وأعين وأجهل وغير ذلك مع أن بعضها يجىء منها أفعل للصفة أيضا كما مر فلا يطرد تعليله كما لا يطرد دعواه والحكم بأن كل هذه الأمثلة مع كثرتها شاذ غير معقول وغير واقع فى كلامهم بل الواقع الجواز قياسا والجواب عنه بأن المراد من العيب العيب الظاهر ليس بشىء لأن قوله فيما سيأتى وأحمق من هبنقة من العيوب شاذ يدل على أن مراده من العيب ما هو عام للظاهر والباطن فافهم والتحقيق فيه ما ذكره الفاضل الرضى من أنه لا يفعل التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة لأن غالب الألوان يأتى أفعالها على أفعل وافعال بتشديد اللام فيهما كأبيض واسود واحمر واحمار فحمل ما جاء من الثلاثى عليهما فى عدم بناء أفعل التفضيل وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه بل الغالب الثلاثى لكن بعض المزيد فيه أكثر استعمالا فيه من غيره كأحول وأعور فانهما أكثر استعمالا من حول وعور ولهذا لم تقلب واوهما ألفا حملا على أحور وأعور ولم يجىء منه أفعل ولا افعال كالعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضه مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقى محمولة على القسمين فى الامتناع إذا عرفت هذا فاعلم أنك إذا قصدت التفضيل من الأفعال التى تعذر بناء أفعل منها كالرباعيات والمزيدات وكالألوان والعيوب فطريقه أن تبنى أفعل من فعل يصح بناء أفعل منه على حسب غرضك الذى تقصده ثم جئت بمصادر تلك الأفعال التى امتنع بناء أفعل منها فتنصب على التمييز مثلا إذا قصدت كثرة الفعل قلت أكثر دحرجة وإذا قصدت حسنه قلت أحسن انتقاشا وإذا قصدت قبحه قلت أقبح عورا وإذا قصدت شدته قلت أشد بياضا وقس عليه ما عداه

كذبتما أنا لكما بأم ولا لأبيكما بامرأة فقالت لهما الصغرى أما تعرفان محياها وتعلقت وخرجت بها فقالت الأم عند ذلك صغراها شراها وإنما يجىء أفعل التفضيل الفاعل بشرط كونه (من الثلاثى) احترز به عن الرباعى المجرد والمزيد فيه فانه لا يجىء منهما حال كونه (غير مزيد فيه) أى فى الثلاثى وبشرط كونه (مما ليس بلون ولا عيب ولا يجىء من المزيد فيه) ولا مما كان فى حكمه من الرباعى المجرد والمزيد فيه (لعدم إمكان محافظة جميع حروفها فى أفعل) إذا لم تحذف منه شيئا وإن حذفت الزوائد فقلت هو أخرج من استخرج معلا يلتبس بأفعل من الثلاثى أى لم يعلم أن المراد منه كثير الخروج أو كثير الاستخراج (ولا يجىء) أيضا (من لون ولا عيب) أى لا يجىء من عيب على القياس ظاهرا كان العيب أو باطنا وأما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو أجهل وأحمق وأضل فهو على غير قياس فعلى هذا لا يحتاج إلى تقييد العيب بالظاهر كيف وقد عد الزمخشرى وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم أحمق من الشواذ مع أنه من العيوب الباطنة (لأن) الشأن (فيهما) أى فى اللون والعيب (يجىء أفعل للصفة فيلزم الالتباس) إذ لو جاء فيهما أفعل للتفضيل أيضا فقيل أسود مثلا لم يعلم أن المراد ذو سواد أو زائد فى السواد وإن قصد تفضيل الزائد على الثلاثة وتفضيل اللون والعيب توصل إليه بأشد ونحوه مثل هو أشد منه استخراجا وأحسن منه بياضا وأحسن دحرجة وأقبح عمى

وبين الأول بقوله (ولا يجيء) بناء أفعل (لتفضيل المفعول) بعد بنائه لتفضيل الفاعل (حتى لا يلتبس) تفضيل المفعول (بتفضيل الفاعل فان قيل لم لا يجعل الأمر على العكس حتى لا يلزم الالتباس) بين تفضيل الفاعل وتفضيل المفعول (قلنا جعله) أى التفضيل (للفاعل أولى) من جعله للمفعول يعنى أنهم لو جعلوه مشتركا لالتبس أحدهما بالآخر لاطراده فأرادوا جعله لأحدهما دون الآخر لدفع الاشتباه فوجدوا جعله للفاعل أقيس وأولى من المفعول (لأن الفاعل مقصود فى الكلام) أى لا يفيد الكلام بدونه لكونه مسندا إليه (والمفعول فضلة) فى الكلام لإفادته بدونه فان قلت المراد من الفاعل الذى بنى أفعل لتفضيله صيغة الفاعل مثل ضارب والفاعل الذى هو مقصود فى الكلام هو الفاعل فى الإعراب وهو ما أسند إليه الفعل مقدما عليه مثل زيد فى قولنا ضرب زيد فكم بين المعنيين فلم يلزم من كون الثانى مقصودا فى الكلام كون الأول كذلك إذ يجوز أن يقال قتلت الضارب بجعل ضارب مفعولا وفضلة فى الكلام وكذا المفعول الذى هو فضلة فى الكلام هو المفعول فى الإعراب لا المفعول فى الصيغة إذ يجوز أن يقال جاءنى المضروب بجعل المضروب فاعلا قلت المراد أن الفاعل فى الإعراب لما كان مقصودا والفاعل فى الصيغة عليه هو الدال عليه كان مقصودا أيضا وكذا المفعول فى الإعراب لما كان فضلة والمفعول فى الصيغة هو الدال عليه كان فضلة أيضا والضارب فى قولنا قتلت الضارب مفعول بالنسبة إلى قتلت فهو مقتول المتكلم وإن كان بالنسبة إلى الضرب فاعلا والمضروب فى قولنا جاءنى المضروب فاعل بالنسبة إلى جاءنى فهو جاء وإن كان مفعولا بالنسبة إلى الضرب (وأيضا يمكن التعميم فى) قسم (الفاعل) لأنه لا مفعول إلا وله فاعل فى الأغلب وإنما قلنا فى الأغلب احترازا عن نحو مجنون ومبهوت (دون) قسم (المفعول) إذ لا يقال لا فاعل إلا وله مفعول لعدم مجيء المفعول من الفعل اللازم فلو جعل التفضيل للمفعول لبقى الفاعل مع كونه مقصودا فى الكلام وأكثر وأعم من المفعول خاليا عن معنى التفضيل وهو معنى القياس وترك الأولى لاستلزامه أن يبقى كثيرا من الأفعال بلا تفضيل كما نقل عن سيبويه ولما بين أن أفعل لا يجيء من المزيد فيه ولا من عيب ولا لتفضيل المفعول وكان يرد على كل واحد من هذه الأحكام الثلاثة النقض بأمر ينافيه أشار إلى الجواب عنه فقال (و) نحو (أشغل من ذات النحيين) حال كونه (لتفضيل المفعول) وكذا أشهر وأعذر وألوم وهذا إشارة إلى ما يرد على الحكم الثالث ومعنى أشغل من ذات النحيين أشد مشغولية من امرأة ذات النحيين والنحى بالكسر زق السمن قيل هى امرأة من بنى تميم كانت تبيع السمن فأتاها خوات بن جبير الأنصارى يبتاع منها سمنا فلم ير عندها أحدا (و) نحو (هو أعطاهم) للدينار (وأولاهم) للمعروف حال كونهما (من الزوائد) من باب الأفعال وكذا أنت أكرم لى من فلان وهذا إشارة إلى ما يرد على الحكم الأول وإنما حكموا بأنهما من الزوائد لعدم بناء الثلاثى منهما إذ لا يقال عطى وولى (و) نحو (أحمق من هبنقة) حال كونه (من العيوب) الباطنة وهذا إشارة إلى ما يرد على الحكم الثانى فان قلت لم حكمت أن أحمق ههنا لتفضيل الفاعل فلم لا يجوز أن يكون صفة مشبهة قلت استعماله بمن يدل على أنه للتفضيل وهبنقة اسم رجل حكى فى حماقته أنه اتخذ لنفسه طوقا من عظام ليعرف به نفسه وفقد وأصبح ذات يوم ورأى ذلك الطوق على أخيه فقال يا أخى أنت أنا فمن أنا (شاذ) أى كل ذلك من الأمور الثلاثة خارج عن القياس ففى الكلام لف ونشر غير مرتب فافهم. واعلم أن شرط أفعل التفضيل أن يبنى من الثلاثى المجرد الذى جاء من فعل تام غير لازم للنفى متصرف قابل معناه للكثرة فقولنا جاء منه فعل احترازا عن أيدو أرجل من اليد والرجل فانه لم يثبت وقولهم أحنك الشاتين أى آكلهما من الحنك وأول شاذ وقولنا تام احترازا عن الأفعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال أكون وأصير وقولنا غير لازم للنفى احتراز عن مثل ما نبس بكلمة أى ما تكلم فانه لا يقال هو أنبس منك لئلا يصير مستعملا فى الإثبات وقولنا متصرف احتراز عن نحو نعم وبئس وليس وقولنا قابل معناه للكثرة احترازا عن نحو غربت الشمس وطلعت فلا يقال الشمس اليوم أغرب منها أمس وهذه الشروط غير ما ذكره المصنف وقد ذكرها الفاضل الرضى. ولما فرغ من بيان صيغة الفاعل القياسى مع ما يتعلق به من الصفة المشبهة وأفعل التفضيل شرع فى الفاعل الغير قياسى فقال :

(ولا يجيء) أفعل (لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس) تفضيل المفعول (بتفضيل الفاعل) إذ لو قيل اضرب لم يعلم أن المراد أكثر ضاربية أو أكثر مضروبية (فان قيل لم لا يجعل على العكس) بأن يجيء أفعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل (حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل أولى) من عكسه (لأن الفاعل مقصود) حيث لم يتم الكلام بدونه (والمفعول فضلة فى الكلام) لأن الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود أولى (وأيضا يمكن التعميم فى الفاعل دون المفعول) إذ لا مفعول إلا وله فاعل فى الأغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة فى المفعول لبقى اسم الفاعل مع أنه أكثر عريا عن معنى التفضيل إلا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ويبقى كثير من الأفعال بلا تفضيل لأن المفعول لا يجيء من اللوازم والفاعل عام (ونحو أشغل) أى أكثر مشغولية (من) امرأة (ذات النحيين) أى الزقين وقصتها معروفة (لتفضيل المفعول وهو) أى فلان (أعطاهم) أى أكثرهم إعطاء للدينار (وأولاهم) أى أكثرهم إيلاء أى إعطاء للمعروف (من الزوائد) لأنهما من المعطى والمولى بضم الميم وكسر العين (وأحمق) أى أكثر حماقة (من هبنقة) اسم رجل وقصته معروفة (من العيوب شاذ لا يقاس عليه

ويجيء

ويجىء اسم الفاعل من الثلاثى المجرد (على) وزن (فعيل) فلا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء ذكر موصوفه أولا بل يفرق بينهما بهاء التأنيث للمؤنث (نحو نصير) ونصيرة عملا بالأصل إذ الأصل التمييز وعدم الالتباس (ويستوى فيه) أى فعيل (المذكر والمؤنث) بترك التاء فى المؤنث أيضاً (إن كان) فعل (بمعنى المفعول) لا مطلقا بل عند ذكر موصوفه (نحو) رجل (قتيل وجريح) بمعنى مقتول ومجروح وامرأة قتيل وجريح بمعنى مقتولة ومجروحة وأما إذا لم يذكر الموصوف فيه فالتمييز بينهما بالتاء لازم (فرقا بين الفعيل) الذى (بمعنى الفاعل و) بين الذى بمعنى (المفعول) يعنى لو لم يسو بين المذكر والمؤنث بل فرق بينهما بالتاء فقيل مررت بامرأة قتيلة لم يعلم أنها بمعنى قاتلة وبمعنى مقتولة وإذا ترك التاء فى فعيل يعنى مفعول فى المؤنث علم أنها بمعنى الفاعل وإذا قيل بامرأة قتيلة علم أنه بمعنى المفعول فلم يلتبس أحدهما بالآخر فان قيل لم لم يعكس الأمر أجيب بأن الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول والفرق بالتاء أيضا أصل فأعطى الأصل للأصل قوله (إلا إذا جعلت الكلمة) التى على وزن فعيل (من عداد الأسماء) استثناء من قوله ويستوى فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى فعول والمراد من كون الكلمة من عداد الأسماء أن لا يعتبر وصفيته بل جعل كأنه اسم لشىء كالأسماء الجامدة (نحو) ناقة (ذبيحة) فالذبيح يستعمل كثيرا اسما لما يذبح من الشاة والإبل فغلبت الاسمية على الوصفية فصار كأنه اسم لا وصف فلذلك لا يستوى فيه المذكر والمؤنث بل يفرق بالتاء كما لا يستوى فى سائر الأسماء (و) امرأة (لقيطة) واللقيطة اسم أيضا لما يلتقط فى الصحاح اللقيط منبوذ يلتقط والمنبوذ الصبى تلقيه أمه فى الطريق فلما غلبت الاسمية وجب الفرق بالتاء كسائر الأسماء (وقد يشبه) بصيغة المجهول من باب التفعيل (به) أى بالفعيل الذى هو بمعنى مفعول (ما) أى الفعيل الذى (هو بمعنى فاعل) فى الصورة فلم يفرق بين المذكر والمؤنث كما لا يفرق فيه (نحو) قريب فى (قوله تعالى إن رحمت الله قريب من المحسنين) والقياس قريبة لأنه مسند إلى ضمير الرحمة (ويجىء فعول للمبالغة) سواء كان بمعنى الفاعل أو بمعنى المفعول والمراد بالمبالغة التكثير وتكرير أصل الفعل وفى بعض النسخ ويجىء على فعول أى يجىء اسم الفاعل على وزن فعول وهذا أولى لأنه يناسب قوله فيما سبق ويجىء الفاعل على فعيل ويناسب لما سيأتى أيضا من قوله ويجىء للمبالغة (نحو منوع) لكثير المنع وضروب لكثير الضرب (ويستوى فيه) أى فعول (المذكر والمؤنث إذا كان) فعول (بمعنى فاعل) بترك التاء فى المؤنث أيضا لكن لا مطلقا بل عند ذكر موصوفه (نحو امرأة صبور) أى صابرة كما يقال رجل صبور أى صابر ولا يستوى فيه المذكر والمؤنث إذا كان بمعنى المفعول سواء ذكر موصوفه أو لم يذكر بل يفرق

ويجىء اسم الفاعل على) وزن (فعيل نحو نصير) بمعنى ناصر (ويستوى فيه) أى فى فعيل (المذكر والمؤنث) فى المفرد والتثنية والجمع فى جميع الأوقات (إذا كان) فعيل (بمعنى المفعول) وذكر الموصوف (نحو) رجل (قتيل) وامرأة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة (و) رجل (جريح) وامرأة جريح بمعنى مجروح ومجروحة وأما إذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يستويان بل يفرقان بالتاء خوف اللبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته اكتفى فى الالتباس بالفاعل بالقرائن إذ الالتباس بالأقرب أشكل (فرقا) أى يستويان فيه حينئذ للفرق (بين) الفعيل بمعنى (الفاعل و) بينه بمعنى (المفعول) مع أن القرينة حاصلة بالموصوف ويعلم من هذا أن فعيلا إذا كان بمعنى الفاعل لا يستوى فيه المذكر والمؤنث سواء أجريا على الموصوف أولا تقول رجل نصير وامرأة نصير ومررت بنصير زيد أو نصيرة هند هذا هو الأكثر والأقل أنه لا يلزمه الهاء ولم يعكس لأن الأصل عدم الاستواء فأعطى للفاعل الذى هو الأصل (إلا إذا جعلت الكلمة) أعنى فعيلا (من عداد الأسماء) وقبيلتها دون الصفات وحينئذ لا يستوى فى فعيل الذى بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون دليلا على النقل من الوصفية إلى الاسمية وإن كان الموصوف مذكرا نحو كبش ذبيح ونعجة (ذبيحة) وصبى لقيط (و) صبية (لقيطة) فذبيح اسم لحيوان مذبوح وعلى هذا ونظيره إطلاق أحمر على شخص له حمرة وإرادة أنه شخص ذو حمرة ويجوز إطلاقه على شخص آخر له حمرة فيكون حينئذ صفة وتسمية شخص له حمرة بالأحمر وإرادة ذلك الشخص الأحمر فحينئذ لا يجوز إطلاقه على شخص له حمرة بهذا الوضع فيكون اسما (وقد شبه به) أى بالفعيل الذى بمعنى المفعول (ما) أى الفعيل الذى (هو بمعنى فاعل) فيستوى فيه المذكر والمؤنث لموافقته له فى اللفظ نحو قوله تعالى «وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا» و(نحو قوله تعالى إن رحمت الله قريب من المحسنين) بمعنى قارب والقياس أن يقال قريبة لأنه مسند إلى ضمير الرحمة وقيل إن قريبا هنا إنما ذكر لأن رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر فى معناه فالرحمة بمعنى الترحم أو بمعنى ذو رحمة أو لأن فى الكلام حذفا أى إن رحمة الله شىء قريب أو أثر رحمة الله قريب هذا على الأكثر وأما على الأقل فلا حاجة إلى التأويل (ويجىء) على وزن (فعول للمبالغة) أى لمبالغة الفعل وتكثيره (نحو منوع) بمعنى كثير المنع (ويستوى فيه) أى فى فعول (المذكر والمؤنث إذا كان) فعول (بمعنى فاعل) وذكر الموصوف (نحو امرأة صبور ورجل صبور) بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى صابر

(ويقال فى) فعول الذى يراد به (المفعول ناقة حلوبة) أى محلوبة وبعير حلوب أى محلوب (فأعطى الاستواء) بين المذكر والمؤنث (فى فعيل للمفعول) أى للفعيل الذى بمعنى المفعول (و) أعطى (فى فعول للفاعل) أى للمفعول الذى بمعنى الفاعل (طلبا للعدل) بين الفعيل والمفعول فى الاستواء وعدمه وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن فعيلا يقدم بناؤه على فعول وهو كذلك لأن فعيلا كما يجىء للمبالغة يجىء لمطلق الاتصاف بالفعل من غير مبالغة وفعولا لا يدل إلا على زيادة اتصاف بالفعل لبنائه على المبالغة والأول مقدم بالطبع على الثانى والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وقدمر نظيره فى أفعل التفضيل واعلم أن ذكر كون الفعيل بمعنى المفعول وكون الفعول بمعنى المفعول لمناسبة اشتراك الصفتين بين الفاعل والمفعول وإلا لما ذكر المفعول فى فصل الفاعل (ويجىء) اسم الفاعل (للمبالغة) سماعا ولهذا لم يذكر له ضابطه بل بادر إلى الأمثلة فيجىء على وزن فعال بفتح الفاء وتشديد العين (نحو صبار) أى كثير الصبر (و) على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين نحو (سيف مجزم) من الباب الرابع أى سريع القطع (وهو) أى أن مجزم (مشترك بين اسم الآلة)

نحو منقب (وبين مبالغة الفاعل و) على وزن فعيل بكسر الفاء وتشديد العين (نحو فسيق) من الباب الخامس أى دائم الفسق (و) على وزن فعال بضم الفاء وتشديد العين نحو (كبار) من الباب الخامس (و) كذا (طوال) من الباب الأول مبالغة الطويل (و) على وزن فعالة بفتح الفاء وتشديد العين نحو (علامة) من الباب الرابع أى عالم جدا (ونسابة) من الباب الثانى أى عالم بالأنساب والهاء فى الأول للمبالغة فى العلم وفى الثانى للمبالغة فى المدح أى فى مدح من يعلم الأنساب (و) على وزن فاعلة بكسر العين نحو (راوية) من الباب الثانى من روى الحديث والشعر والهاء للمبالغة (و) على وزن فعولة بفتح الفاء نحو (فروقة) من فرق بمعنى خاف والهاء للمبالغة . فان بكسر

قلت مامعنى كون الهاء للمبالغة فى علامة ونسابة وفروقة مع أن الصيغة فيها بدون الهاء للمبالغة. قلت بوجهين أحدهما أنه إذا أريد إدخال الهاء للمبالغة جردت الصيغة عن معنى المبالغة فأدخل الهاء والثانى أن معنى المبالغة لا يكون له حد معين فاذا كانت الصيغة للمبالغة وجدت فيها أصل المبالغة فاذا أدخل هاء المبالغة عليها زاد المبالغة فيها فيكون الهاء له لزيادة المبالغة وهى منها (و) على وزن فعلة بضم الفاء وفتح العين نحو (ضحكة) أى كثير الضحك (و) على وزن فعلة بضم الفاء وسكون العين نحو (ضحكة) أى رجل يضحك منه (و) على وزن مفعالة بكسر الميم وسكون الفاء نحو (مجذامة) أى كثير القطع والكلام فى هائها كالكلام فى هاء فروقة إذ هذه الصيغة تجىء للمبالغة بغيرها أيضا كما ذكرها بقوله (ومسقام) أى كثير السقم وهذا البناء للآلة أيضا نحو مفتاح ومقراض كما سيجىء (و) على وزن مفعيل بكسر الميم والعين وسكون الفاء نحو (معطير) أى كثير العطر أى الطيب والستة الأخيرة كلها من الباب الرابع

اكتفاء فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف واكتفاء بالقرائن فى الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ماذكر فى الفعيل وأما إذا لم يذكر الموصوف فلا يستوى فيه لئلا يقع الالتباس بين المذكر والمؤنث (ويقال فى فعول بمعنى المفعول نحو ناقة حلوب) وحلوبة بالتاء فى المؤنث وذكر الموصوف أولا فرقا بين المذكر والمؤنث وأما الفرق بين الفاعل والمفعول فموكول إلى القرائن كما فى فعول بمعنى الفاعل إذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر والمؤنث بدخول التاء فى المؤنث اكتفى فى صور عدم الاستواء بذكر أمثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة إذ يلزم فيه بقاء المذكر على حاله (فأعطى الاستواء) بين المذكر والمؤنث (فى فعيل) إذا ذكر الموصوف (للمفعول) متعلق بأعطى (و) أعطى (فى فعول) إذا ذكر الموصوف (للفاعل طلبا للعدل بينهما) أى لئلا يكون الاستواء لأحدهما وعدم الاستواء للآخر فيهما ولم يعكس لأن فى الفعول ثقلا لاشتماله على الضمة والفاعل كثير الاستعمال لجريانه فى الأفعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك أن الاستواء خفة فأعطى لما هو كثير الاستعمال (ويجىء للمبالغة) فى الفعل من الفاعل قوله (نحو صبار) فاعل يجىء بفتح الصاد وتشديد العين (وسيف مجزم) بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين أو بالجيم والخاء المعجمة والحاء الغير المعجمة وبالذال المعجمة فى الكل ومعناه واحد وهو القطع (وهو) أى وزن مجزم (مشترك بين الآلة) كالمثقب ولهذا ذكر السيف ليتعين كونه مثالا للمبالغة (وبين مبالغة الفاعل) كمجزم (وفسيق) بكسر الفاء وتشديد العين (وكبار) بضم الفاء وتخفيف العين كعجاب (وطوال) بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك بين الجمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه بينهما اكتفاء بارشاده إليه فى المجزم مع اشتهار أمره فى الجميع (وعلامة ونسابة) بفتح الفاء وتشديد العين فهما وأورد مثالين إشارة إلى كثرة استعمال هذا الوزن بالنسبة إلى أخواتها التى بالتاء ونحو صبار لشهرة كثرة أمره فى كثرة استعماله لم يحتج إلى الإشارة إليها (وراوية) بكسر العين (وفروقة) بفتح الفاء وضم العين (وضحكة) بضم الفاء وفتح العين (وضحكة) بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول والأولى تأخيره عن أوزان مبالغة اسم الفاعل أجمع إلا أنه لما ناسب ضحكة بالفتح أورده عقيبه (ومجذامة ومسقام ومعطير)

(ويستوى المذكر والمؤنث فى التسعة الأخيرة) وهى من قوله علامة إلى معطير فيقال رجل علامة ومعطير وامرأة علامة ومعطير فالتاء وعدمه سيان معنى وإن كان للتأنيث لفظا وقس عليهما الباقية (لقلتهن) فى الاستعمال ولما توجه أن يقال إن مسكينا لا يستوى فيه المذكر والمؤنث بل يقال امرأة مسكينة مع أنه بوزن معطير أجاب بقوله (وأما قولهم مسكينة فمحمول على فقيرة) الفقير من له أدنى شيء والمسكين من لا شيء له قال يونس قلت لأعرابى أفقير أنت فقال لا والله بل مسكين وقيل هما من لا شيء له يعنى أن فعيلا إذا كان بمعنى الفاعل يفرق بين مذكره ومؤنثه بالتاء كآمر وفقير فعيل بمعنى الفاعل فيكون مؤنثه بالتاء ومسكين وإن كان بوزن معطير لكنه نظير لفقير بحسب المعنى فحمل فى الفرق بالتاء فكما يقال امرأة فقيرة يقال امرأة مسكينة وقد يستعمل على القياس المذكور فيقال امرأة مسكين كذا فى مختار الصحاح (كما قالوا هى عدوة الله) بادخال الهاء (وإن لم تدخل الهاء فى فعول الذى للفاعل) كما سبق (حملا على صديقة) يعنى أن صديقة فعيل بمعنى الفاعل وهو حينئذ يفرق مؤنثه بالهاء فحمل عليه عدوة مع أنها فعول بمعنى الفاعل وهو لا يفرق (لأنه) أى عدوة (نقضية) أى نقيض صديقة بحسب المعنى فكما يحمل النظير على النظير يحمل النقيض على النقيض (وصيغته) أى صيغة اسم الفاعل (من غير الثلاثى) المجرد يجىء (على صيغة المستقبل) المبنى للفاعل قياسا (بميم مضمومة) فى موضع حرف المضارعة (وكسر ماقبل الآخر) إن لم يكن مكسورا فى الأصل (نحو مكرم) ومدحرج ومتدحرج وربما كسر الميم فى باب الأفعال إتباعا للعين أو يضم عينه إتباعا للميم فيقال فى منتن من أنتن منتن بكسر الميم ومنتن بضم التاء (فاختير الميم) موضع حرف المضارعة بعد حذفه مع أن الأولى بالزيادة حروف العلة (لتعذر حرف العلة) أما الواو فلأنها لا تزاد فى أول الكلمة كآمر ولو قلبت تاء لالتبس بالمضارع المخاطب وأما الألف فلأنها لو زيدت التبس بالمضارع المتكلم وحده وأما الياء فلأنها لو زيدت التبس بالمضارع الغائب (وقرب الميم من الواو) التى هى من حروف العلة (فى كونها شفوية) فكان كأنه من حروف العلة (وضم الميم) مع أن الفتح أخف (للفرق بينه وبين) اسم (الموضع) من الثلاثى المجرد المكسور العين نحو مضرب ولم يعكس لأن الثلاثى أصل والفتح أيضا أصل فاختير الأصل بالأصل تخفيفا ولم يكسر أيضا مع أن الكسر خفيف بالنسبة إلى الضم للفرق بينه وبين اسم الآلة قوله (ونحو مسهب للفاعل بصيغة المفعول من أسهب) إلى قوله شاذ جواب سؤال مقدر تقديره ظاهر يعنى المسهب بضم الميم وفتح الهاء فاعل من أسهب والقياس بكسر الهاء فى الصحاح أسهب الرجل أى أكثر الكلام فهو مسهب بفتح الهاء ولا يقال بكسر الهاء وهو نادر فبطل ماقيل مسهب بفتح الميم والقياس بالضم فهو شاذ وكذا محصن بفتح الصاد من أحصن والقياس بالكسر (ويافع من أيفع) بالياء لا بالنون يقال أيفع الغلام أى ارتفع والقياس موفع وكذا عاشب ووارس من أعشب وأورس والقياس معشب ومورس (شاذ) أى كل ماذكر فاخارج عن القياس (ويبنى ماقبل تاء التأنيث على الفتح فى نحو ضاربة) وكذا فى مكرمة ومدحرجة

بكسر الميم وسكون الفاء فى الثلاثة (ويستوى المذكر والمؤنث فى التسعة الأخيرة) وهو من علامة إلى معطير إلا أنه فى السبعة الأول بالتاء فى المذكر والمؤنث وفى الأخيرين بدون التاء فهما (لقلتهن) فى الاستعمال فانها تقتضى أن لا يكون الموصوف بها على الأصل الذى هو عدم الاستواء ويعلم منه أن غيرها على الأصل الذى هو الفرق بالتاء بين المذكر والمؤنث (وأما قولهم مسكينة) بالتاء فى المؤنث مع أنه على وزن معطير وهو من التسعة الأخيرة (فمحمول على فقيرة) حمل النظير على النظير لأنه بمعناه وهذا (كما) حمل النقيض على النقيض وقالوا (هى عدوة الله) بالتاء (وإن لم تدخل الهاء) أى التاء أطلق عليها الهاء لصيرورتها هاء فى الوقف (فى فعول الذى للفاعل حملا له على صديقة) بفتح الصاد وتخفيف الدال فانه فعيلة بمعنى الفاعل وقد سبق أن الهاء يدخل عليه وإنما حملوه عليه (لأنه) أى صديقة (نقضية) أى عدوة فى المعنى لأنه ماليس بعدوة (وصيغته) أى صيغة اسم الفاعل (من) باب (غير الثلاثى) المجرد أى مما يكون حروفه زائدة على ثلاثة أحرف مطلقا (على صيغة المستقبل) أى مستقبل ذلك الباب كائنة (بميم مضمومة) موضع حرف المضارعة بعد حذفه (وكسر ماقبل الآخر) لفظا (نحو مكرم) أو تقديرا نحو مختار ومحمر تبعا لمستقبله فيما إذا كان المستقبل مكسور العين وتبعا للمكسور العين فيما لم يكن المستقبل فيه مكسور العين كمتدحرج ومتضارب ومتكسر (فاختير الميم) للزيادة (لتعذر) زيادة (حروف العلة) التى هى الأولى بالزيادة أما الواو فلأنها لا تزاد فى الأول كآمر وأما الياء فلعدم الفائدة فى زيادتها إذ لا معنى لحذف الحرف ثم الاتيان بمثله ولو فعله يلزم الالتباس وأما الألف فلالتباس بالمتكلم (وقرب الميم من الواو فى كونها شفويا وضم الميم) إذ لا مجال للكسر لأن الحرف الذى أقيم هو مقامه أعنى حرف المضارعة إما مضموم كما فى الرباعيات أو مفتوح كما فى الخماسيات والسداسيات فالوجه أن يضم أو يفتح فاختير الضم دون الفتح (للفرق بينه) أى بين اسم الفاعل (وبين) اسم (الموضع) إذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثى المجرد المكسور العين (ونحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول) والقياس مسهب بكسر ماقبل الآخر لأنه (من أسهب ويافع) على وزن فاعل والقياس موفع بضم الميم وكسر ماقبل الآخر لأنه (من أيفع شاذ) لا يقاس عليه (ويبنى ماقبل تاء التأنيث على الحركة فى نحو ضاربة) أى إذا اتصل بآخر اسم الفاعل مطلقا تاء

ومستخرجة (لأنه) أى ماقبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) فكما لا يعرب وسط الكلمة كذلك ماهو بمنزلته (كما فى نون التأكيد) أى كما يبنى ماقبل نون التأكيد (وياء النسبة) لصيرورته بمنزلة الوسط (وعلى الفتح للخفة) ولكون البناء عارضا والله أعلم
[فصل : فى اسم المفعول. وهو اسم مشتق من يفعل] أى المضارع المجهول (لمن وقع عليه الفعل) قوله مشتق يشمل جميع الأسماء المشتقات قوله من يفعل يخرج اسم الفاعل لأنه مشتق من المضارع المعلوم وقوله لمن وقع عليه الفعل يخرج اسم المكان والزمان والآلة ولو لم يخرج الفاعل بالقيد الأول يخرج به لكنه أسند خروجه إليه لتقدمه وليستقل كل قيد باخراج شىء لا يقال لو قال من المضارع المجهول بدل من يفعل لكان أشمل لأنا نقول لم يرد بهذا القيد تخصيص اشتقاق اسم المفعول بالثلاثى بل أراد بيان اشتقاقه من المجهول فاتفق هذا اللفظ لخفته وأصالته تدبر (وصيغته من الثلاثى) المجرد (على وزن مفعول) غالبا قيل به سمى لكثرة الثلاثى (نحو مضروب) ومحبوب وقد يجىء على وزن فعيل كعظيم وعلى وزن فعول كشكور (وهو) أى مضروب (مشتق من يضرب) بصيغة المجهول لا من يضرب بصيغة المعلوم (لمناسبة بينهما) أى بين المجهول والمفعول فى الحركات والسكنات وعدد الحروف لأن أصل مضروب مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم غير للالتباس المذكور وقيل من حيث إنهما يسندان إلى مفعول مالم يسم فاعله قوله (فأدخل الميم) شروع فى كيفية اشتقاقه من المضارع المجهول أى زيدت الميم لاسم المفعول (مقام) الحرف (الزائد) بعد حذفه مع أن أولى الحروف بالزيادة حروف العلة (لتعذر) زيادة (حرف العلة) كما ذكرنا فى اسم الفاعل من غير الثلاثى (فصار مضرب) بضم الميم وفتح الراء (ثم فتح الميم حتى لايلتبس) مفعول الثلاثى المجرد (بمفعول باب الأفعال) نحو مكرم وقيل حتى لايتوالى أى ضمتان بعدها واو (فصار مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لايلتبس المفعول بالموضع) من الثلاثى المفتوح العين نحو منصر ولو كسر التبس بالموضع من الثلاثى المكسور العين نحو مضرب ولو أسكن التقى ساكنان فتعين الضم (فصار مضرب) بضم الراء (ثم أشبع الضمة) أى ضمة الراء (لانعدام مفعل) بضم العين (فى كلامهم بغير التاء) كذا قال الفراء وإنما قلنا كذلك احترازا عن مثل مكرمة بفتح الميم وضم الراء واحدة المكارم وكذا المسرقة والمقبرة (فصار) اسم المفعول (مضروب) ولما توجه أن يقال لم خص التغيير باسم المفعول من الثلاثى لدفع الالتباس دون مفعول باب الأفعال والموضع مع أن القياس يدفع بتغييرهما أيضا أجاب بقوله (وغير مفعول الثلاثى) المجرد (دون مفعول سائر الأفعال) ولو قال دون مفعول باب الأفعال لكان أوفق لقوله ثم فتح الميم حتى لايلتبس بمفعول باب الأفعال

التأنيث كضاربة ومكرمة مع أن اسم الفاعل معرب وقوله (لأنه) أى ماقبل تاء التأنيث (صار بمنزلة وسط الكلمة) باتصال التاء به والاعراب لا يجرى فى الوسط فبنى تعليل للبناء لا للبناء على الحركة (كما) كان آخر الكلمة (فى) اتصال (نون التأكيد به) نحو اضربن (و) اتصال (ياء بالنسبة) نحو بصرى بمنزلة وسط الكلمة مبنى وإنما بنى على الحركة مع أن الأصل فى البناء السكون لعروض البناء (و) بنى (على الفتحة للخفة)
[فصل : فى اسم المفعول] سمى العلم المفعول مع أن اسم المفعول فى الحقيقة هو المصدر لأن المراد المفعول به يقال فعلت به الضرب أى أوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لأن الجار والمجرور كان مفعول مالم يسم فاعله (وهو اسم) جنس شامل لغير المقصود (مشتق) فصل يخرج الأسماء الغير المشتقة (من يفعل) أى من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والفاعل وأسماء الزمان والمكان والآلة وإنما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل لمؤاخاة بينهما وقوله (لمن وقع عليه الفعل) أو جرى مجرى الواقع عليه نحو أوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم يخرج أسماء التفضيل بمعنى المفعول نحو أعذر وألوم لأن اشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل بل باعتبار اتصافه بالزياده على الغير وإن كان واقعا عليه أو نقول هذا القيد لتحقق الماهية لا للاحتراز (وصيغته من الثلاثى) المجرد (على وزن مفعول) غالبا وإنما ترك هذا القيد اعتمادا على ماسبق من أن فعيلا وفعولا يجىء بمعنى مفعول وإنما سمى به لأنه اسم مافعل به على قياس ماذكرنا فى اسم الفاعل (نحو مضروب وهو مشتق من يضرب) مبنيا للمفعول (لمناسبة بينهما) فى الاسناد إلى مفعول مالم يسم فاعله (وأدخل الميم مقام) الحرف (الزائد) للمضارعة بعد حذفه وحرك بحركة لكونه قائما مقامه (لتعذر) إدخال (حرف العلة) لماذكرنا فى اسم الفاعل من غير الثلاثى وقرب الميم من الواو فى المخرج الشفوى (فصار مضرب) بضم الميم وفتح الراء (ثم فتح حتى لا يلتبس بمفعول باب الأفعال) ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الآلة (فصار مضرب) بفتح الميم والراء (ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع) من يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من يفعل بكسر العين على تقدير كسرها (فصار مضرب ثم أشبع الضم لانعدام مفعل فى كلامهم بغير التاء) وأما مفعلة بالتاء نحو مكرمة فكثير فى كلامهم فتولد منها الواو (فصار مضروب وغير مفعول الثلاثى دون مفعول سائر الأفعال)

(و) دون (الموضع) وإن زال الالتباس بتغييرها أيضا (حتى يصير) اسم المفعول من الثلاثي المجرد (مشابها في التغيير باسم الفاعل منه أيضا) وتحقيق هذا الكلام هو أن القياس في اسم المفعول من الثلاثي المجرد أن يكون على وزن مضارعه كما في اسم الفاعل ويقال من يضرب مضرب بضم الميم وفتح الراء لكنهم لما أداهم حذف الهمزة في باب الأفعال إلى كون مفعوله مفعل بضم الميم وفتح العين يلزم الالتباس فقصدوا تغيير أحدهما لدفعه فغيروا مفعول الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه وهو اسم الفاعل من الثلاثي أيضا دون مفعول باب الأفعال لعدم التغيير في أختيه وهو اسم الفاعل من هذا الباب أيضا والتغيير في اسم الفاعل من الثلاثي من وجهين أحدهما أنه وإن كان كمضارعه في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة فيه في موضع الزيادة في المضارع وهو ظاهر بخلاف فاعل باب الأفعال والثاني أن الحركات في أكثره ليس كحركة مضارعه كما في مضموم العين نحو ينصر وناصر وكما في المفتوح العين نحو يعلم وعالم بخلاف الفاعل من باب الأفعال إذ مكرم بوزن يكرم من غير فرق غير أن الميم أقيم مقام الياء وهذا الوجه الثاني هو معنى قوله (يعني غير الفاعل من يفعل) بفتح العين (ويفعل) بضم العين (إلى) وزن (فاعل) بالكسر يعني كسر العين في اسم الفاعل الثلاثي سواء كان مفتوحا في الأصل أو مضموما (القياس) من مفتوح العين (فاعل) بفتح العين (و) من مضموم العين (فاعل) بضم العين (فغير المفعول) من الثلاثي المجرد دون مفعول أفعل (أيضا) أي كالفاعل من الثلاثي (للمؤاخاة بينهما) أي بين الفاعل والمفعول من الثلاثي في أنهما مشتقان من المضارع الثلاثي وفي كونهما طرفي الفعل طرف الصدور وطرف الوقوع هذا ما قال في شرح المفصل وإنما غير مفعل إلى لفظ مفعول لأنه لو بقي على مفعل بضم الميم وفتح العين لم يعلم أهو اسم مفعول لأفعل أو لفعل فغيروا مفعول فعل ليتبين وكان أولى بالتغيير بهذه الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فإنه أكثر منه تقديرا إذ أصل قولك مكرم مؤكرم باتفاق ولما زادوا واوا فتحوا الميم تخفيفا إلى هنا عبارته ولما فرغ من بيان كيفية بناء اسم المفعول من الثلاثي المجرد شرع في كيفية بنائه من غير الثلاثي فقال (وصيغته من غير الثلاثي) المجرد لا يجيء (على صيغة) اسم (الفاعل) من غير الثلاثي أيضا فلا يفرق بينهما (إلا بفتح ما قبل الآخر) إما لفظا أو تقديرا ليتناول مثل مختار ومجاب (نحو مستخرج) بفتح الراء وقس عليه ما عداه ونحو مضعوف من أضعفت الشيء أي جعلته مضاعفا شاذ والقياس مضعف

[فصل: في اسمي الزمان والمكان. اسم المكان اسم مشتق من يفعل] على صيغة المعلوم

أي باقي الأفعال في الالتباس على تقدير ضم الميم أعني مفعول باب الأفعال فتدبر (و) دون (الموضع) أي لم يغير الموضع إذ يلتبس به على تقدير فتح الراء وكسره مع أن بتغيير أحدهما زوال الالتباس (حتى يصير) مفعول الثلاثي (مشابها في التغيير باسم الفاعل) من الثلاثي (أعني غير الفاعل) من الثلاثي (من يفعل) بفتح العين (ومن يفعل) بضمها (إلى فاعل والقياس فاعل) بفتح العين من يفعل بفتح العين (وفاعل) بضم العين من مضموم العين يعني أن اسم الفاعل في الثلاثي وإن كان مثل يفعل في مطلق الحركات والسكنات لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا الحركات في أكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد ففيه تغيير وأما اسم الفاعل من باب الأفعال فهو كمضارعه في كون الزيادة في موضع الزيادة وفي حركة العين فلا تغيير فيه (فغير المفعول) من الثلاثي (أيضا) كالفاعل (للمؤاخاة بينهما) أي بين الفاعل والمفعول في تعلق الفعل بهما إما من جهة الصدور كما في الفاعل وإما من جهة الوقوع كما في المفعول فيكون بين اسميهما أيضا فغير أحدهما كما غير الآخر على ما هو مقتضى المؤاخاة (وصيغته) أي صيغة اسم المفعول (من غير الثلاثي المجرد) مطلقا (على صيغة) اسم (الفاعل) منه ملتبسا لأنه (بفتح ما قبل الآخر) لفظا أو تقديرا تبعا لفعله (نحو مستخرج) بفتح العين ومختار أصله مختير بفتح العين والمصدر الميمي واسم الزمان والمكان من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في كونهما محلا للفعل فجعل اسمهما كاسمه واتحاد المصدر الميمي باسمهما في بعض الثلاثي فجعل صيغته كصيغتهما:

(فصل: في اسمي الزمان والمكان) من الثلاثي المجرد ولم يذكر اسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي المجرد لأن الغرض بيان الأبنية وتفصيل أحوالها وأحكامها وكيفية أخذ بعضها من بعض ولما لم يكن لاسمي الزمان والمكان من غير الثلاثي أحوال وأحكام وتفاصيل بل كان صيغتهما منه على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج إلى ذكرهما مع أن ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان استدعت حمل اسميهما على اسم المفعول وأغنت عن ذكرهما كما أغنى اتحاد المصدر الميمي في بعض الثلاثي معهما عن ذكر صيغته من غير الثلاثي بسبب استدعاء حمله عليهما (اسم المكان اسم مشتق من يفعل) على صيغة المبني للفاعل من المستقبل لأنه لما كان اختلاف صيغته باعتبار اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف في عين المضارع إنما يكون في المبني للفاعل دون المبني للمفعول لأن عينه مفتوح أبدا تعين أن يكون مشتقا من المبني للفاعل ولهذا الوجه اشتق من المضارع دون غيره

(لمكان وقع فيه الفعل) قوله اسم يشمل جميع الأسماء مشتقة وغير مشتقة قوله مشتق من يفعل يخرج غير المشتقات واسم المفعول وقوله لمكان وقع فيه الفعل يخرج ماعدا اسم المكان وقوله (فزيدت الميم كما فى المفعول لمناسبة بينهما) إشارة إلى كيفية بناء اسم المكان وتحقيقه لما كان الفعل يدل على المكان بالالتزام اشتق بناء من لفظ الفعل جار عليه فى الحركات والسكنات وعدم الحروف فزادوا ميما فى أوله مع أن حروف العلة أولى بالزيادة لأن الأصل فيه الظرف وهو مفعول فيه فأجرى مجرى المفعول به فى إلحاق الميم أوله أمارة عليه كما لحقت فى المفعول به أمارة عليه وإنما اشتق من المعلوم دون المجهول كاسم المفعول وإن اقتضت المناسبة فى المفعولية ذلك لأن اسم المكان لما كان اسم الذات لا اسم المعنى لم يعمل عمل الفعل فيكون وضعه على الاطلاق أى لا من حيث ملاحظة العمل فاشتق مما هو الأصل وهو المعلوم واسم المفعول للمجهول باعتبار عملهما ولذلك قالوا إن اسم الفاعل يجرى على المعاوم واسم المفعول يجرى على المجهول من المضارع لأن ضمة الميم مقدرة والواو ناشىء من الاشباع كذا قيل (ولم يزد الواو) فى اسم المكان كما زيد فى المفعول (حتى لايلتبس) اسم المكان (به) أى المفعول (وصيغته من باب يفعل) أى مما كان عين مضارعه مفتوحا وهو بابان الثالث والرابع (مفعل) بفتح العين فلاتباين بينه وبين مضارعه إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام اليام المفتوحة (كالمذهب) من يذهب بالفتح (إلا من المثال فانه) أى اسم المكان (بكسر العين فيه) أى فى المثال مطلقا مع أن القياس الفتح (نحو الموجل) بكسر الجيم من يوجل بالفتح وإنما كسر العين فى المثال مع أنه خلاف القياس (حتى إنما لايظن أن وزنه فوعل) بفتح الفاء والعين زعما أن الميم من نفس بناء الكلمة لا زائد عليه (مثل جورب) وإنما لم يجز أن يكون وزن اسم المكان فوعل مثل جورب (لأنه) أى جورب (ليس من) قسم (اسم المكان و) لا من (الزمان) فيلتبس المكان بما ليس بمكان (ولا يظن فى الكسر) أن وزنه فوعل بكسر العين (لأن فوعل لا يوجد فى كلامهم) وهذا الدليل ليس بسديد لأن المكان من الفعل الصحيح مثل المذهب قد يظن أن وزنه فعلل مثل جعفر وهو ليس بمكان مع أنه لم يكسر بل أبقى على حاله والأولى ما ذكره المحققون من أنهم كسروا العين فى المعتل الفاء لأن

(لمكان وقع فيه الفعل) يخرج به غير المحدود وخص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان أحكامه وأحال تعريف اسم الزمان وهو مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل ومعرفة أحكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما جاز أن يتوهم لذلك أن هذه الصيغة حقيقة فى المكان ومجاز فى الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم فى العنوان على تقدير اسم الزمان دفعا لذلك التوهم وإشارة إلى أن الصيغة مشتركة بينهما (فزيدت الميم) موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما زيدت (فى المفعول لمناسبة بينهما) أى المكان والمفعول فى كون كل واحد منهما محلا لوقوع الفعل (ولم تزد الواو) فى اسم المكان كما زيدت فى المفعول (حتى لايلتبس) اسم المكان (به) أى باسم المفعول (وصيغته) أى صيغة اسم المكان (من باب يفعل) بفتح العين من الأقسام كلها (مفعل) مفتوح العين للموافقة ومفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التى هى مفتوحة (كالمذهب) بالفتح من يذهب (إلا من المثال) الواوى كما يدل عليه منه المثال ولما خص استثناء حكم المثال الواوى بالذكر علم أن حكم المثال اليائى كحكم الصحيح. فإن كان من يفعل بفتح العين فمفعل بالفتح نحو ميئس وميقظ صرح به صاحب المغرب وإن كان من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من اليسر وهو لعب القمار وإن كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر من اليسر وهو السهولة على ما هو قياس تقسيم موضعه كما يجىء إن شاء الله تعالى كما أن الصحيح كذلك وأما المثال الواوى المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مودمن وديود صرح به صاحب المغرب أيضا ويدل هذا على أن حكم ٧ دمى كما نقل بعضهم التصريح به عن بعض المتأخرين وفى كلام صاحب المفتاح أيضا إيماء إلى ذلك حيث قال اسم الزمان فى الثلاثى المجرد على مفعل بسكون الفاء وفتح الباقى فى المنقوص البتة وبكسر العين منه فى المثال وفى غيره أيضا إن كان من باب يضرب وإلا فتحت تم كلامه وأراد بباب يضرب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل فبقى قوله وإلا فتحت شاملا للمعتلات بأسرها غير المذكور ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه وفى كلام بعضهم تصريح بأن حكم وفى مثل حكم وعد فى هذا الباب إلا أن اعتبارهم بلام الفعل فى أمثال هذا الحكم وإن حكم طوى مثل رمى يرجح الأول وأيضا دليل الناقص يقتضى الحمل عليه ويرشدك أيضا مجىء مصدره الميمى على مفعل بالفتح كما صرح به فى الصحاح (فإنه) أى اسم المكان (بكسر العين فيه) أى فى المثال الواوى الغير المضاف من جميع الأبواب (نحو) الموعد فى مكسور العين ولم يتعرض لمثاله لكثرته ولأنه على أصله والموسط فى مضموم العين ولم يتعرض لمثاله لقلته و(الموجل) فى مفتوح العين وإنما كسر فى الجميع ولم يفتح (حتى لايظن أن وزنه فوعل) بفتح الفاء والعين إذ لو فتح لظن أن وزنه فوعل (مثل جورب ولا يظن فى الكسر) أن وزنه فوعل بالكسر (لأن فوعلا بالكسر لا يوجد فى كلامهم) وقيل

مع الواو أخف من الفتح معه لأن موعدا وموجلا بالكسر أخف من موعد وموجل بالفتح وذلك لما قيل من أن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة بخلاف الكسرة مع الواو ولا يقال الفتح أخف الحركات والكسر ثقيل فاستعمال الأخف مع الواو أخف من استعمال الثقيل معه لأنا نقول جاز أن يكون للثقيل مع الثقيل حالة موافقة يصير التلفظ بها يسيرا مما ليس بين الخفيف والثقيل لجواز كون حالة انفراد الثقيل مغايرة لحالة اجتماعه يعرفه من له ذوق سليم (و) صيغة اسم المكان (من) باب (يفعل) أى مما كان عين مضارعه مكسورا وهو بابان الثانى والسادس (مفعل) بكسر العين فلا تباين بينه وبين مضارعه إلا أن الميم المفتوحة تقوم مقام الياء المفتوحة كالمضرب من يضرب (إلا من الناقص فانه) أى اسم المكان (بفتح العين فيه) أى فى الناقص مطلقا مع أنه

خلاف القياس نحو المرمى بفتح الميم من يرمى بكسر الميم وإنما فتح مع أن القياس أن يكسر (فرارا عن توالى الكسرات) الثلاث لأن توالها ثقيل لأن الياء كسرتان لتركبها من كسرتين والميم الذى قبلها مكسور فيصير توالى الكسرات الثلاث ولا يضم العين مع أنه لا يلزم توالى الكسرات لثقل الضمة (ولا يبنى) اسم المكان (من يفعل) أى مما كان عين مضارعه مضموما وهو بابا الأول والخامس (مفعل) بضم العين مع أن القياس يقتضيه (لثقل الضمة فقسم موضعه بين مفعل) بالكسر (ومفعل) بالفتح (فأعطى للمفعل) بكسر العين (أحد عشر اسما) لكون الكسرة أخت الضمة كذا قيل (نحو المجزر) لمكان الجزر وهو نحر الإبل (والمطلع) لمكان طلوع الشمس (والمشرق) لمكان شروقها (والمغرب) لمكان غروبها (والمنبت) لمكان النبات (والمنسك) لمكان النسك وهو العبادة (والمفرق) لوسط الرأس لأنه موضع فرق الشعر (والمسقط) لموضع السقوط يقال هذا مسقط رأسى أى حيث ولدت (والمسكن) لمكان السكون قال الفراء قد روى مسكن ومسكن بكسر العين وفتحها (والمرفق) لموضع الرفق وهو ضد العنف (والمسجد) وهو اسم للبيت المبنى للعبادة سجد فيه أو لم يسجد قال سيبويه أما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير وقال الفراء قد سمعنا المسجد والمسجد والمطلع والمطلع وقال والفتح فى كله جائز وإن لم نسمعه وبعضهم عدوا المحشر من هذا القبيل فكان اثنى عشر اسما والأولى أن لا يكون منه لأن يحشر ويحشر بالضم والكسر لغتان فالمحشر بالكسر يكون قياسا (والباقى) من هذه الكلمات من مضموم العين أعطى

إنما كسر فى الجميع ولم يفتح لأن الكسر مع الواو أخف من الفتحة معه إذ موعد بالكسر أخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره أن المسافة بين الفتح والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسر فانها قريبة بينهما ولم يضم أيضا حتى لا يكون عديم النظر فى كلامهم لأن مفعلا لا يوجد فى كلامهم كما مر (وصيغته من) باب (يفعل) بكسر العين من الأقسام كلها (مفعل) بكسر العين للموافقة (إلا من الناقص) اليائى إذ لا واوى من يفعل بالكسر (فانه) أى اسم المكان (بفتح العين فيه) أى فى الناقص اليائى من يفعل بالكسر وإن كان الأصل مكسورا للموافقة نحو المرمى (فرارا من توالى الكسرات) لأن الياء كسرتان وفى الميم كسرة كما يجىء فى باب الناقص إن شاء الله تعالى إحداهما تحقيقية وهى كسرة العين والأخريان تقديريتان أعنى الياء كما أنه بفتح العين منه فيه واويا كان أو يائيا من يفعل بالفتح للموافقة كما هو الأصل نحو المرضى والمخشى ومن يفعل بضم العين أيضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى وفى الفتح اطرادا أو خفة أو للفرار عن توالى الكسرات فيهما أيضا إذ لو كسر العين فى المفتوحة والمضمومة يلزم توالى الكسرات لانقلاب الواو ياء حينئذ لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توالى الكسرات ليس تعليلا للثلاثة وإن كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور العين لأن قوله إلا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين ولذلك اقتصر على إيراد المثال منه وإنما لم يتعرض لبيان اسم المكان من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لأنه لما بين أن العدول عن الأصل فى يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم أن ما لا مانع فيه باق على الأصل فان الأصل فى يفعل مفعل بالفتح فيهما وكذلك فى يفعل بالضم لأنه لما انتفى فى كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح لخفة الفتحة فلا حاجة إلى التعرض له (ولا يبنى من يفعل) بضم العين (مفعل) بالضم وإن كان هو الأصل للموافقة (لثقل الضمة) ولرفضهم مفعلا فى كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق الذكر ويجوز أن يكون هذا بسبب رفضهم مفعلا (فقسم موضعه) أى موضع يفعل بالضم (بين مفعل) بالكسر قدمه لأن ما أعطى له محصور مضبوط بخلاف ما أعطى للمفعل بالفتح فانه غير محصور وهذا كما يقدم الإعراب التقديرى على اللفظى كذلك (ومفعل) بالفتح (فأعطى للمفعل) بالكسر (أحد عشر اسما هى نحو المنسك) وإنما أقحم لفظة نحو مع أن الظاهر أن يقول هى المنسك أو المنسك على البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات أن ما أعطى للمفعل هو المنسك فقط أو يتوهم بذلك مخالفة العدد وليكون المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدودات أجمع (والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد) وتخصيص هذا العدد وهذه المعدودات إنما هو بحكم السماع (و) أعطى (الباقى) من أحد عشر اسما

(للمفعل) بفتح العين (لخفة الفتحة) وحاصل ماذكره المصنف هو أن الفعل الثلاثى لايخلو من أن يكون معتل اللام والفاء أولا يكون كذلك فان لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فلا يخلو من أن يكون عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما فان كان مفتوحا أبقى الفتحة فى اسم المكان على حالها وإن كان مكسورا أبقى الكسرة أيضا على حالها ليكون اسم المكان جاريا على مضارعه الذى اشتق هو منه فى حركة عينه مع أنه لامانع يمنع منه وإن كان مضموما لم يبق الضمة على حالها وإن كان القياس أن يبقى لثقلها فوجب تبديل الضمة تخفيفا وكان تبديلها إلى الفتحة أولى لخفتها فبدلوها إليها فكان قياس اسم المكان من مضموم العين مفعل بفتح العين كالمقتل من يقتل إلا أحد عشر كلمة فان الضمة فيها تبدل إلى الكسرة على خلاف القياس ولهذا صرحوا بأنها شاذة ومعتل العين مثل الصحيح فيما ذكرنا هذا إذا لم يكن الفعل معتل اللام ولا معتل الفاء فان كان معتل الفاء فاسم المكان بكسر العين لاغير سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كالموجل والموعد والموسم لأنه لو فتح التبس مثل جورب وعدم جواز الضم ظاهر لثقله وإن كان معتل اللام فالاسم بالفتح لاغير سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كالمرمى فرارا عن توالى الكسرات واللفيف كمعتل اللام فيبنى منه اسم المكان على الفتح مطلقا نحو المطوى والموقى (واسم الزمان مثل المكان) فى كل ماذكرنا من الأحكام لافى تعريفه فيعرف بأنه اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل وكل مثال يصلح للمكان يصلح لزمان من غير فرق فى الصحيح ومعتل الفاء واللام وكذا فى اللفيف (نحو مقتل الحسين) وهو يصلح للزمان والمكان وجميع ماذكره فى الثلاثى المجرد وأما ماعدا الثلاثى المجرد فاسم الزمان والمكان وكذا المصدر الميمى كله منها على وزن اسم المفعول كالمخرج من أخرج والمدحرج من دحرج وكذا ماعداه قال فى شرح المفصل: وما بنى من غير الثلاثى فعلى لفظ اسم المفعول فيكون اسم الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول على السواء فى اللفظ فكأنهم قصدوا مضارعته للفعل فى الزنة فأجروه على لفظ المفعول لكونه أخف من لفظ الفاعل لأن الفاعل بالكسر وهو بالفتح ولأن اسم الزمان والمكان مفعول فى المعنى فكان استعمال لفظ المفعول لهما أقيس إلى ههنا عبارته والمصنف لم يذكر المكان والزمان من غير الثلاثى والأولى ذكره . (فصل : فى اسم الآلة : وهو اسم مشتق من يفعل) على صيغة المعلوم لما ذكرنا فى اسم المكان (للآلة) أى ليدل على الآلة اللغوية للفعل وهى مايستعان به فى الفعل كالقلم للكتابة فكأنه قال اسم مشتق من يفعل لما يستعان به فى ذلك الفعل فكان تعريف الآلة الاصطلاحية بالآلة اللغوية فلا يتوجه أن يقال إن تعريف اسم الآلة بالآلة دورى لتوقف معرفة اسم الآلة على معرفة الآلة حينئذ وقد يطلق اسم الآلة على مايفعل فيه كالمحلب بكسر الميم وهو الإناء الذى يحلب فيه اللبن (وصيغته) المطردة (مفعل) بكسر الميم وفتح العين نحو ضرب ومقتل ومفتح. اعلم أن اسم الآلة من الثلاثى الذى

(للمفعل) بالفتح (لخفة الفتحة) فيقاوم خفة الفتحة ثقل الكسرة (واسم الزمان مثل) اسم (المكان) فى جميع الأحكام المذكورة لاسم المكان (نحو مقتل الحسين) رضى الله تعالى عنه لزمان قتله وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله أعنى كربلاء.

(فصل : فى اسم الآلة . وهو) أى اسم الآلة (اسم مشتق) خرج به نحو القدوم (من يفعل) مبنيا للفاعل خرج اسم المفعول زيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما مر فى اسم المفعول وإنما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ماذكرنا فى اسم الفاعل وإنما قلنا مبنيا للفاعل لأن الآلة وإن كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما إلا أن تعلقها بالفاعل أقدم وأقوى ولهذا جعلوا الأدوات من تتمة الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول فى الفاعل والغاية فلا جرم فى كونه مشتقا من المبنى للفاعل وقوله (للآلة) وهى مايعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره إليه يخرج ماعدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لامن حيث إنه مضاف من نحو محلب وإضافته إلى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهو مثل قولك فى تعريف رباح غلام زيد أى رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة فى شىء . فالحاصل أن الإضافة والمضاف إليه خارجان عن المعرف ومن سلم دخول الآلة فى المحدود لا يمكن له أن يدفع الدوريات يقول المراد بما فى المحدود الاصطلاحية وبما فى الحد اللغوية لأن المراد فى كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوى إذ ليس فى الاصطلاح للآلة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة إنما هو فى اسم الآلة فانه لغة أعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والإبرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحا. واعلم أن اسم الآلة مختص بالثلاثى المجرد إذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره فى مفعل وأن اسم الآلة لايبنى إلا من الأفعال المتعدية لأن الآلة لاتكون إلا للأفعال المتعدية ولا تكون للأفعال اللازمة كما دل عليه تعريفها إذ لا مفعول للأفعال اللازمة وإذا لم تكن الآلة إلا للأفعال المتعدية لم يجىء اسمها إلا من الأفعال المتعدية وفى قوله (وصيغته مفعل) بكسر الميم وفتح العين إشارة إلى كثرة استعمال هذه الصيغة وأنها الأصل وماعداها

متفرع

(للمفعل) بفتح العين (لخفة الفتحة) وحاصل ماذكره المصنف هو أن الفعل الثلاثى لايخلو من أن يكون معتل اللام والفاء أو لايكون كذلك فان لم يكن معتل اللام ولا معتل الفاء فلا يخلو من أن يكون عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما فان كان مفتوحا أبقى الفتحة فى اسم المكان على حالها وإن كان مكسورا أبقى الكسرة أيضا على حالها ليكون اسم المكان جاريا على مضارعه الذى اشتق هو منه فى حركة عينه مع أنه لامانع يمنع منه وإن كان مضموما لم يبق الضمة على حالها وإن كان القياس أن يبقى لثقلها فوجب تبديل الضمة تخفيفا وكان تبديلها إلى الفتحة أولى لخفتها فبدلوها إليها فكان قياس اسم المكان من مضموم العين مفعل بفتح العين كالمقتل من يقتل إلا أحد عشر كلمة فان الضمة فيها تبدل إلى الكسرة على خلاف القياس ولهذا صرحوا بأنها شاذة ومعتل العين مثل الصحيح فيما ذكرنا هذا إذا لم يكن الفعل معتل اللام ولا معتل الفاء فان كان معتل الفاء فاسم المكان بكسر العين لاغير سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كالموجل والموعد والموسم لأنه لو فتح التبس مثل جورب وعدم جواز الضم ظاهر لثقله وإن كان معتل اللام فالاسم بالفتح لاغير سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كالمرمى فرارا عن توالى الكسرات واللفيف كمعتل اللام فيبنى منه اسم المكان على الفتح مطلقا نحو المطوى والموقى (واسم الزمان مثل المكان) فى كل ماذكرنا من الأحكام لافى تعريفه فيعرف بأنه اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل وكل مثال يصلح للمكان يصلح لزمان من غير فرق فى الصحيح ومعتل الفاء واللام وكذا فى اللفيف (نحو مقتل الحسين) وهو يصلح للزمان والمكان وجميع ماذكره فى الثلاثى المجرد وأما ماعدا الثلاثى المجرد فاسم الزمان والمكان وكذا المصدر الميمى كله منها على وزن اسم المفعول كالمخرج من أخرج والمدحرج من دحرج وكذا ماعداه قال فى شرح المفصل: وما بنى من غير الثلاثى فعلى لفظ اسم المفعول فيكون اسم الزمان والمكان والمصدر واسم المفعول على السواء فى اللفظ فكأنهم قصدوا مضارعته للفعل فى الزنة فأجروه على لفظ المفعول لكونه أخف من لفظ الفاعل لأن الفاعل بالكسر وهو بالفتح ولأن اسم الزمان والمكان مفعول فى المعنى فكان استعمال لفظ المفعول لهما أقيس إلى ههنا عبارته والمصنف لم يذكر المكان والزمان من غير الثلاثى والأولى ذكره. (فصل: فى اسم الآلة: وهو اسم مشتق من يفعل) على صيغة المعلوم لما ذكرنا فى اسم المكان (للآلة) أى ليدل على الآلة اللغوية للفعل وهى مايستعان به فى الفعل كالقلم للكتابة فكأنه قال اسم مشتق من يفعل لما يستعان به فى ذلك الفعل فكان تعريف الآلة الاصطلاحية بالآلة اللغوية فلا يتوجه أن يقال إن تعريف اسم الآلة بالآلة دورى لتوقف معرفة اسم الآلة على معرفة الآلة حينئذ وقد يطلق اسم الآلة على مايفعل فيه كالمحلب بكسر الميم وهو الإناء الذى يحلب فيه اللبن (وصيغته) المطردة (مفعل) بكسر الميم وفتح العين نحو ضرب ومقتل ومفتح. اعلم أن اسم الآلة من الثلاثى الذى

متفرع

(للمفعل) بالفتح (لخفة الفتحة) فيقاوم خفة الفتحة ثقل الكسرة (واسم الزمان مثل) اسم (المكان) فى جميع الأحكام المذكورة لاسم المكان (نحو مقتل الحسين) رضى الله تعالى عنه لزمان قتله وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله أعنى كربلاء.

(فصل: فى اسم الآلة. وهو) أى اسم الآلة (اسم مشتق) خرج به نحو القدوم (من يفعل) مبنيا للفاعل خرج اسم المفعول زيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه كما مر فى اسم المفعول وإنما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره لمثل ماذكرنا فى اسم الفاعل وإنما قلنا مبنيا للفاعل لأن الآلة وإن كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما إلا أن تعلقها بالفاعل أقدم وأقوى ولهذا جعلوا الأدوات من تتمة الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة الخارجة عن المعلول فى الفاعل والغاية فلا جرم فى كونه مشتقا من المبنى للفاعل وقوله (للآلة) وهى مايعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره إليه يخرج ماعدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لامن حيث إنه مضاف من نحو محلب وإضافته إلى الآلة لتعيين ذلك الاسم وهو مثل قولك فى تعريف رباح غلام زيد أى رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد ليس من المعرفة فى شىء. فالحاصل أن الإضافة والمضاف إليه خارجان عن المعرف ومن سلم دخول الآلة فى المحدود لايمكن له أن يدفع الدوريات يقول المراد بما فى المحدود الاصطلاحية وبما فى الحد اللغوية لأن المراد فى كلا الموضعين بالآلة معنى واحد وهو اللغوى إذ ليس فى الاصطلاح للآلة معنى آخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة إنما هو فى اسم الآلة فانه لغة أعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والإبرة والقلم ولا يتناولها اصطلاحا. واعلم أن اسم الآلة مختص بالثلاثى المجرد إذ لايمكن محافظة جميع حروف غيره فى مفعل وأن اسم الآلة لايبنى إلا من الأفعال المتعدية لأن الآلة لاتكون إلا للأفعال المتعدية ولا تكون للأفعال اللازمة كما دل عليه تعريفها إذ لامفعول للأفعال اللازمة وإذا لم تكن الآلة إلا للأفعال المتعدية لم يجىء اسمها إلا من الأفعال المتعدية وفى قوله (وصيغته مفعل) بكسر الميم وفتح العين إشارة إلى كثرة استعمال هذه الصيغة وأنها الأصل وماعداها

فيه علاج وانفعال يأتى على مفعل كمنصر ومفعال كمفتاح ومفعلة كمكسحة فالأولان قياسيان والثالث سماعى والمصنف لم يذكر هذا الوزن السماعى لعدم اطراده وفصل الثانى عن الأول لعدم شهرته بالنسبة إلى الأول فكأن صيغة الآلة منحصرة عنده فى مفعل ومن ثم قال (ومن ثم) أى ومن أجل أن صيغة اسم الآلة يأتى على وزن مفعل (قال الصرفيون المفعل) بفتح الميم والعين (للموضع والمفعل) بكسر الميم وفتح العين (للآلة والفعلة) بفتح الفاء وسكون العين (للمرة) أى لبناء المرة (والفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (للحالة) أى لبناء النوع وإنما عبروا عن النوع بالحالة لأن المراد بالنوع الحالة التى عليها الفاعل عند الفعل تقول هو حسن الركبة إذا ركب وكان ركوبه حسنا يعنى أن ذلك عادته فى الركوب وتقول هو حسن الطعمة أى إن ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة الحالة وقت الاعتذار كذا قيل . اعلم أن معنى قول الصرفيين إن الأوزان الأربعة المذكورة تطلق على هذه المعانى الأربعة المذكورة لا أن المعانى الأربعة ينحصر أوزانها فى هذه الأربعة إذ قد علمت أن وزن الموضع إما مفعل بالفتح أو مفعل بالكسر وكذا أن وزن الآلة إما مفعل بفتح العين أو مفعال أو مفعلة كما أشرنا إليه وكذا أن وزن المرة إما فعلة بفتح الفاء أو فعلة بكسرها أو فعلة بضمها وذلك أن الفعل الثلاثى الذى يراد بناء المرة منه إما أن يكون فى مصدره تاء كنشدة وكدرة أولا فان كان الثانى فالمرة منه على فعلة بالفتح نحو ضربة وإن كان الأول فالمرة منه على مصدره المستعمل بلا فرق فى اللفظ نحو نشدة وكدرة والفارق حينئذ القرائن كنشدة واحدة وإذا لم تقيد بمثل الواحدة كان مصدرا مستعملا وشذ قولهم أتيته إتيانة ولقيته لقاية لأنهما من الثلاثى الذى لا تاء فى مصدره إذ مصدرهما إتيان ولقاء والقياس أتية ولقية بفتح أولهما وكذا أن وزن النوع إما فعلة أو فعلة أو فعلة بالحركات الثلاث وذلك أن الفعل الثلاثى الذى يراد به بناء النوع منه إما أن يكون فى مصدره تاء أو لا فان كان الثانى فالنوع منه على فعلة بالكسر نحو ضربة وإن كان الأول فالنوع على مصدره المستعمل أيضا كنشدة وكدرة ورحمة والفارق القرائن كنشدة لطيفة هذا إذا كان الفعل ثلاثيا وأما إذا كان غيره فان كان فى مصدره تاء فالمرة والنوع على مصدره المستعمل والفارق والقرائن أيضا نحو استقامة ودحرجة واحدة أو حسنة وإن لم يكن فيه التاء فالمرة والنوع على وزن مصدره مزيدا عليه تاء المرة والنوع نحو انطلاقة واحدة وتدحرجة واحدة وحسنة كذا فى شرح كافية التصريف (فكسر الميم) فى اسم الآلة (للفرق بينه وبين) اسم (الموضع) ولم يضم لثقله ولئلا يلتبس بمفعول باب الأفعال ولم يعكس الأمر لأن الموضع أكثر استعمالا بالنسبة إلى الآلة والفتح أخف والأخف أولى لما كثر استعماله ولأن زيادة الميم فى الموضع لمناسبته للمفعول والميم مفتوح فيه فزيد فى الموضع مفتوحا فبقى الكسرة للآلة للفرق (ويجىء) اسم الآلة (على وزن مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء (نحو مقراض) من قرض بمعنى قطع من باب ضرب وجمعه مقاريض (ومفتاح) جمعه مفاتيح وإن قلت مفتح بالقصر فجمعه مفاتح (ويجىء) اسم الآلة (مضموم الميم والعين مع

متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم من كلام القوم ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح وعندى أن مفعلا هو الأصل وما سواه منقوض منه بعوض كمكسحة أو بغير عوض كمثقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرغ بالزيادة يشهدان للأول ومثاله نحو محلب وهذا فى الحقيقة اسم لما يحلب فيه لكن لما كان يستعان به فى الحلب جاز إطلاق اسم الآلة عليه (ومن ثمة) أى ومن أجل أن صيغته مفعل (قال) العلماء (الصرفيون المفعل) بفتح الميم والعين (للموضع) أى للمكان (والمفعل) بكسر الميم وفتح العين (للآلة والفعلة) بفتح الفاء وسكون العين (للمرة) أى للواحدة من مرات الفعل (والفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (للحالة) التى عليها الفاعل عند صدور الفعل منه وهذا القول بيتان مربعان من الرجز سالما الأجزاء والاستشهاد فى قوله والمفعل للآلة إلا أنه أورد البيت الثانى لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد تتميما لبيان بناء الآلة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلهما فاقتفيا أثره (وكسر الميم فى اسم الآلة) ولم يبق على الأصل الذى هو الفتح لقيامه مقام الحرف المفتوح (للفرق بينه وبين الموضع) من يفعل ويفعل بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكمة موجها إلا فى العدول عن الأصل لم يكن طلبها فى عدم ضم الميم الذى لا وجه لأصالته هنا وجها ولو خرج أحد عن الوجه وطلبها فى عدم الضم قلنا له للالتباس بمفعول باب الأفعال (ويجىء) اسم الآلة (على وزن مفعال) بكسر الميم وسكون الفاء والإضافة بيانية (نحو مقراض ومفتاح ويجىء) اسم الآلة عند غير سيبويه حال كونه (مضموم العين و) مضموم (الميم شاذ) أى مخالف للقياس إذ قياسه أن يكون عينه فى الحركات مثل عين ما اشتق هو منه أعنى المضارع المبنى للفاعل كالمضرب بكسر العين والمعلم بفتحه والمنصر بضمه وبفتح الميم فى الكل لقيامه مقام الحرف المفتوح إلا أن الميم لما كسرت للفرق بينه وبين الموضع فى مفتوح العين ومكسوره ولانتفاء مفعل فى مضمومه وفتح العين أيضا فى مكسوره ومضمومه للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس أن يكون مكسور الميم ومفتوح العين فى الكل

نحو المسعط) وهو الإناء الذى يجعل فيه السعوط والسعوط بالفتح دواء يصب فى الأنف (والمنخل) وهو ماينخل به الدقيق وهو الغربال الذى يخرج به النخالة من الدقيق والمنخل بفتح الخاء لغة فيه وكذا المدق لمايدق به (وقال سيبويه وهذان) أى المسعط والمنخل (من عداد الأسماء) لا اسم الآلة الذى اشتق من الفعل (يعنى) أى سيبويه المسعط والمنخل اسم لهذا الوعاء يعنى (المسعط) اسم للإناء الذى يجعل فيه السعوط خاصة (والمنخل اسم) للغربال الذى ينخل به (وليس) شىء منهما (بآلة مشتقة) من الفعل جارية عليه (وكذا أخواته) أى كل مايجىء بضم العين والميم معا كالمدق والمدهن والمحرضة فان قلت ما الفرق بين كون تلك الأشياء أسماء مخصوصة وبين كونها آلة بحسب المعنى قلت إن المدهن مثلا إذا جعل اسما لوعاء الدهن لا يصح إطلاقه إلا على وعاء اتخذ فى أصل وضعه للدهن سواء كان فيه دهن أولا فلا يصح إطلاقه على وعاء فيه دهن لكنه متخذ لغير الدهن كأوعية الماء مثلا وإذا جعل آلة يصح إطلاقه على كل وعاء فيه دهن سواء اتخذ له أو لغيره حتى لو كان الدهن فى ملعقة أو جلدة أو كاغدة يصح إطلاقه عليها حينئذ كالمفتاح فانه يصح إطلاقه على كل مايفتح به الباب من حديد أو خشب أو غير ذلك وقس عليه ماعداه مما جاء بضمتين سواء ألحقت فيه تاء أولا كذا قالوا.

(الباب الثانى) من الأبواب السبعة المذكورة فى صدر الكتاب (فى المضاعف) وإنما قدم هذا الباب على المهموز لقربه من الصحيح بالنسبة إلى المهموز لأن إبدال حروف العلة من أحد حرفى المضاعف قليل وتخفيف الهمزة وتليينها كثير شائع حتى كأن المهموز كالمعتل فى التخفيف والتليين ولما كان مقدما على المهموز وهو مقدم على سائر الأبواب كان مقدما عليها والمضاعف اسم مفعول من ضاعف ومعناه لغة مايزاد عليه شىء فيصير مثليه أو أكثر قال الخليل إن التضعيف أن يزاد على أصل الشىء فيجعل مثلين أو أكثر وكذا الأضعاف والمضاعفة وأما معناه اصطلاحا فقال الزنجانى وسائر الصرفيين وهو من الثلاثى والمزيد فيه منه ما كان عينه ولامه حرفين متماثلين كرد وأعد أصم ومن الرباعى المجرد والمزيد فيه منه هو الذى فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل وتزلزل ولا شك أن تعريفى القسمين يشملان الصحيح والمعتل نحو مدوحى وزلزل وولول وبعضهم خصوا القسم الأول بالصحيح فقالوا المضاعف للثلاثى ماعينه ولامه صحيحان من جنس واحد وللرباعى مافاؤه ولامه الأولى وعينه ولامه الثانية متجانسان كدمدم وولول فمثل ماربحت تجارتهم لا يسمى مضاعفا بل يسمى مدغما وكذا مثل الرحمن ومثل على وإلى وكذا كل كلمة اجتمع فيها حرفان من جنس واحد ولكن ليس شىء منهما عينا ولا لاما نحو اجلوز وكان أحدهما لاما والآخر لا يكون عينا أو بالعكس نحو احمر واحمار واقشعر ونحو قطع واعلم أن المضاعف من الرباعى يسمى مطابقا بفتح الباء أيضا لتطابق بعض حروفه لبعضه لأن فاءه مطابق للامه الأولى وعينه مطابقة للامه الثانية ولم يمكن فيه الإدغام للفصل بين الاثنين (ويقال له الأصم لشدته) الأصم من به وقر فى الأذن فلا يسمع الصوت الخفى فيحتاج إلى شدة الصوت والمضاعف أيضا يحتاج إلى شدة الصوت لعدم إمكان النطق به عند الصوت الخفى فمعنى قوله لشدته لشدة المضاعف عند النطق به وأيضا الأصم الحجر الصلب المصمت أى الحجر الشديد الذى لا جوف له ولا فرجة فيه بل هو مملوء مشدد جدا والمضاعف لما كان مدغما ومشددا يسمى به هذا الوجه أوفق لقوله لشدته ولا يخفى عليك أن قوله لشدته يقتضى أن لا يسمى المضاعف من الرباعى أصم وعذره أنه يكفى فى التسمية بهذا الاسم للمضاعف مطلقا تحقق سبب التسمية فى بعض منه

فصار ضم الميم والعين خارجا عن القياس (نحو المسعط) لكل مايجعل فيه السعوط بفتح السين وهو الدواء الذى يصب فى الأنف (والمنخل) لكل ماينخل به الدقيق (قال سيبويه هذان من عداد الأسماء) الغير المشتقة (يعنى أن المسعط والمنخل) كل واحد منهما (اسم لهذا الوعاء) المخصوص الذى يجعل فيه السعوط لا من حيث أنه يجعل فيه السعوط فلا يجوز إطلاق المسعط لكل إناء يجعل فيه السعوط وكذلك المنخل (وليس بآلة) أى باسم الآلة المصطلح (وكذلك) أى كحكم المسعط والمنخل (أخواته) أى حكم أخوات هذا المذكور من المسعط والمنخل فى أنها من عداد الأسماء عند سيبويه ومن أسماء الآلة عند غيره على غير القياس وتلك الأخوات هى المدق والمدهن والمكحلة والمحرضة.

(الباب الثانى: فى المضاعف) والمضاعف من ضاعف الشىء إذا زاد عليه فجعله اثنين أو أكثر سمى نحو مد به لتضاعف الحرفين فيه وإنما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح بسبب قلة التغير إذ إبدال الياء من أحد حرفى التضعيف فى مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانها فى مواضع كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وترك تعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف الصحيح أو من اسمه اللغوى وخص بالبحث مضاعف الثلاثى إذ لا بحث ولا أحكام للمضاعف الرباعى لعدم تجاور الحرفين المتجانسين فيه وهو مايكون فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل (ويقال له) أى المضاعف الثلاثى (أصم) وهو فى اللغة من لا يسمع الصوت الخفى (لشدته) أى لتحقق الشدة فيه بواسطة الإدغام فيحتاج إلى الجهر والتكرير كما لا يحتاج من لا يسمع الصوت الخفى إليهما يقال حجر

ومثل ذلك شائع كثير وربما يلتزم بأن المضاعف من الرباعي لا يسمى أصم كما أن المضاعف من الثلاثي لا يسمى مطابقا (ولا يقال له الصحيح) مع أن حروفه الحروف الصحيحة (لصيرورة أحد حرفيه حرف علة) ولهذا قيل المضاعف ملحق بالمعتل (نحو تقضى البازي) أي انقض أصله تقضض فلما اجتمع فيه الضادات قلبت الأخيرة ياء لأن محل التغيير آخر الكلمة لا يقال إن حرفي التضعيف باقيان على أصلهما حينئذ إذ الضاد في تقضى مشددة لأنا نقول إن حرفي التضعيف عين الكلمة ولامها والمقلوب ههنا هو لام الكلمة وأما أولى الضادين الباقيين فعين الكلمة والأخرى زائدة وكذلك أمليت بمعنى أمللت (وهو) أي المضاعف من الثلاثي (يجيء من ثلاثة أبواب) وهي التي تسمى دعائم الأبواب لاختلاف حركاتهن في الماضي والمستقبل وكثرتهن ودليل الانحصار في هذه الثلاثة الاستقراء (نحو سر يسر) أصله سرر يسرر بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (وفر يفر) أصله فرر يفرر بفتح العين في الماضي وكسره في الغابر معناه هرب يهرب (وعض يعض) أصله عضض يعضض بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر قال ابن السكيت عضضت اللقمة بالكسر فأنا أعض بالفتح وقال أبو عبيد عضضت بالفتح لغة (ولا يجيء) المضاعف (من باب فعل يفعل) بضم العين فيهما (إلا قليلا) نادرا لا يقاس عليه (نحو

أصم أي صلب (ولا يقال له صحيح) مع أن شيئا من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة (لصيرورة أحد حرفيه حرف علة في) بعض المواضع (نحو تقضى البازي) أصله تقضض قلبت الضاد الأخيرة ياء ويجيء تمامه في بحث الابدال إن شاء الله تعالى (وهو) أي المضاعف (يجيء من ثلاثة أبواب) سماعا وهن دعائم الأبواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر (نحو سر يسر) أصلهما سرر يسرر ولم يراع الترتيب في ذكر أمثلة الأبواب الثلاثة هنا حيث قدم ما عين مضارعه مضموم نظرا إلى تقوية باب آخر يشاركه في ضم عين المضارع وإن قل بخلاف أخويه (و) من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو (فر يفر) من فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نحو (عض يعض ولا يجيء) المضاعف (من باب فعل يفعل) بضم العين فيهما مجيئا (إلا) مجيئا (قليلا نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب) ولم يذكر المضارع في الوزن لعدم دخوله في التميز عن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضم العين في الغابر وإنما ذكره في الوزن تبعا لسائر الأبواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات أن حب ولب من فعل بالضم وأن حب أصله حبب ولب أصله لبب بضم العين فيهما لأن مجيء فعيل من غيره قليل وعلم من سكوته عن فعل يفعل بفتح العين فيهما وعن فعل يفعل بكسر العين فيهما أن المضاعف لا يجيء منهما أصلا (وإذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد) في الذات أو في الصفة كالجهر والهمس كما يدل عليه قوله فيما سيأتي فيكون من جنس واحد نظرا إلى الهموسية وقوله (أو) اجتمع حرفان (متقاربان في المخرج) عطف على قوله جنس واحد ميلا إلى المعنى إذ المراد من كون الحرفين من جنس واحد كونهما متماثلين وتقدير الكلام وإذا اجتمع حرفان متماثلان في الذات أو في الصفة أو حرفان متقاربان لأنه أقام الحد مقام المحدود قصرا للمسافة (يدغم الأول) من المتماثلين أو المتقاربين (في) المثل (الثاني) أو المتقارب الثاني بعد جعل أول المتقاربين مثل الثاني (لثقل المكرر) المعلوم بالوجدان وفي

حب يحب) حبا يعني أن أصله حبب يحبب بضم العين فيهما ثم أسكنت وأدغمت والدليل عليه أن يبنى فاعله على فعيل لأن فعيلا إنما يجيء من مضموم العين فيهما وإليه أشار بقوله (فهو حبيب) كذا قيل وفيه ضعف إذ الحبيب ههنا بمعنى المحبوب ولو سلم فلا تختص فعيل بهذا الباب بل يجيء منه غالبا اعلم أن حب يجيء من الباب الثاني ومن الرابع في الصحاح حبه يحبه بالكسر وحببت بالكسر أي صرت حبيبا ومن الباب الخامس عند الفراء وحينئذ جاز فتح الحاء وضمها في الماضي وفي الصحاح قولهم حب بفلان قال الفراء معناه حبب بفلان بضم الباء ثم أسكنت وأدغمت في الثانية وقال ابن السكيت في قول ساعدة: هجرت عضوب وحب من يتجنب * وعدت عداد دون وليك شعب أراد حبب بالضم فأدغم ونقل الضمة إلى الحاء لأنه مدح انتهى (ولب يلب) لبا يعني أن أصله لبب يلبب بضم العين فيهما ثم أسكنت وأدغمت والدليل عليه أن يبنى فاعله على فعيل أيضا وأشار إليه بقوله (فهو لبيب) اعلم أن لب يجيء من الباب الرابع أيضا فحينئذ يجيء مصدره على فعالة بالفتح في الصحيح وقد لببت يا رجل بالكسر تلب لبابة أي صرت ذا لب وحكى يونس بن حبيب لببت بالضم وهو نادر لا نظير له في المضاعف انتهى كلامه والمضاعف لا يجيء من الباب الثالث والسادس أصلا ولما كان المضاعف مما يلحقه الادغام ناسب أن يبين كيفية لحوقه وشرطه فقال (وإذا اجتمع فيه) أي في المضاعف (حرفان من جنس واحد أو متقاربان في المخرج يدغم) الحرف (الأول في) الحرف (الثاني) إن لم يمنع مانع (لثقل المكرر) وذلك إذا اجتمع في كلمة واحدة حرفان متجانسان ولم يدغم الأول في الثاني ينتقل اللسان من مخرج الحرف ثم إلى هذا المخرج مرة أخرى نحو قوول ومددفاستثقلوا أن يزيلوا ألسنتهم عن شيء ثم يعيدوها إليه إذ في ذلك كلفة في اللسان ومشقة يشبه مشي المقيد الذي يضع إحدى قدميه في الموضع ويرفع عنه الأخرى وهو شاق لمخالفته المألوف فإذا أدغم زال ذلك الثقل فإن النطق بالحرفين يكون دفعة واحدة بعد الادغام فإنهما يصيران بتداخلهما كحرف واحد فيرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة شديدة

نحو (مدإلى آخره) أى مدمدامدوامدت مدتاوإذقدعلمت سبب الادغام فى المتجانسين فقس عليه فى المتقاربين إذمخرجهماوإن كانابين متقار
فى نفس الأمر لكن بعدانتقال اللسان من مخرج أحدهما إلى مخرج الآخر كانتقاله من مخرج ثم إليه لقربه منه ومقارنته له نحو اذدكر لكن إذا
أدغم فلابدمن تماثل بقلب أحدهما إلى الآخر والقياس قلب أولهما إلا أن يعرض عارض كماسنذكره إن شاء الله تعالى قوله (ونحو أخرج شطأه
قالت طائفة) مثالان لادغام الحرفين المتقاربين وأنت تعلم أن الحرفين المتجانسين إذا كانافى كلمتين نحو فمار بحت تجارتهم لا يسمى شىء من
الكلمتين ولا مجموع الكلمتين مضاعفا فضلا عن المتقاربين فى كلمتين فتمثيل المتقاربين فى المخرج بهذين المثالين لا يلائم قوله وإذا اجتمع فيه
حرفان الخ إذالضمير البارز فى فيه راجع إلى المضاعف ولما كان اجتماع حرفين بينهما تقارب فى المخرج يوجب الادغام وجب رسم مايعرف به
المتقارب من المتباعدوذلك إنمايكون بتعريف مخارج الحروف فيقال إذاأردت أن تعرف مخرج حرف سكنه وأدخل عليه همزة الوصل ثم
تلفظ به فانظر إلى منتهى الصوت فحيث انتهى فثمة مخرجه كذاقيل وهذاالقدر من البيان إجمال لا يسمن ولا يغنى من جوع وإن أردت التفصيل
فاستمع لمانتلوعليك. اعلم أن الحروف الواقعة فى لغة العرب أصولها تسعة وعشرون حرفاوأن مخارجها خمسة عشر مخرجاباعتبار التقارب
بين المخرجين وإلا فلكل حرف مخرج على حدة وإلا يلزم تماثل الحرفين لأن من مخرج الباء بعينه مثلالا يحصل إلا الباء ومن مخرج الفاء بعينه
لا يحصل إلا الفاء فلابدوأن يكون لكل حرف مخرج ليحصل الحروف المختلفة إلا أنهم جعلوا مخارج بعض الحروف المتقاربة فى المخرج
كمخرج واحدلغاية متقاربها فحصل خمسة عشر مخرجاومواضع هذه المخارج أربعة الحلق والفم والشفتان الأول فى مخارج الحلق وهى ثلاثة
أقصاه ووسطه وآخره وحروفه سبعة فالهمزة والهاء والألف من أقصى الحلق على الترتيب فالهمزة من أقصى الحلق وليس مخرج أدخل منه
إلى الحلق والهاء أيضامن أقصى الحلق لكن لا بعين مخرج الهمزة بل متأخر من مخرجها من جانب الفم والألف أيضامن أقصى الحلق لكن متأخر
عنهمامن جانب الفم ولكن يقرب (٨٢) بعضها بعضافعدوها مخرجا واحداباعتبار المقاربة من جملة خمسة عشر والعين والحاء المهملتان
من وسط الحلق على الترتيب أيضا فالأول العين ثم الحاء من جانب الفم والغين والخاء المعجمتان من أدنى الحلق على الترتيب فالأول الغين ثم الخاء فلمجموع الحروف المنسوبة إلى الحلق ثلاثة
مخارج نظرا إلى التقارب وفى الحقيقة سبعة مخارج والثانى فى مخارج الفم وهى عشرة أولها مخرج القاف وهو من أقصى اللسان أى
ومافوقه من الحنك الأعلى وثانيها مخرج الكاف وهو أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى. وثالثها مخرج
الجيم والشين المعجمة والياء بنقطتين من تحت وسط اللسان وبين وسط الحنك الأعلى. ورابعها مخرج الضاد المعجمة أول حافة اللسان وما
يليه من الأضراس. وخامسها مخرج اللام مما دون طرف اللسان إلى منتهى طرف اللسان ومافوقه من الحنك. وسادسها مخرج الراء المهملة
مما دون طرف اللسان ومافوقه من الحنك دون طرفيه لكنه متأخر عن مخرج اللام من جانب خارج الفم. وسابعها مخرج النون من طرف
اللسان ومما فوقه من الحنك كالراء لكنه متأخر عن مخرج الراء من جانب خارج الفم. وثامنها مخرج الطاء والدال المهملتان والتاء بنقطتين
من فوق طرف اللسان وأصول الثنايا. وتاسعها مخرج الصاد والزاى والسين مابين طرف اللسان وفويق الثنايا. وعاشرها مخرج الظاء المعجمة
والثاء بثلاث نقط والذال المعجمة بين طرف اللسان وأطراف الثنايا فهذه المخارج العشرة من الفم يتلو بعضها بعضا كما بيناه والثالث مما بين
الشفة والثنايا مخرج الفاء أى باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا والرابع ممابين الشفتين مخرج الباء والواو والميم فجميع هذه المخارج
خمسة عشر لا غير كمارتبهاسيبويه ووافقه أبو الحسن عليه وإذقدعرفت مخرج كل حرف عرفت أن أى حرف يقرب من أى حرف فى المخرج
هذا هو التقارب فى المخرج وقديقارب الحرفان فى الصفة مثل الهمس والجهر فيدغم أحدهما فى الآخر بهذا الاعتبار أيضا وإن لم يتجانسا لم
يتقاربا فى المخرج على ماسيجىء ولماذكر أنه إذا اجتمع حرفان متجانسان أو متقاربان يدغم الأول فى الثانى وجب عليه أن يبين الادغام فقال
(الادغام) وهو فى اللغة إدخال الشىء فى غيره يقال أدغمت اللجام فى فم الفرس إذا أدخلته فيه وفيه لغتان إدغام بالتخفيف وإدغام بالتشديد
ومن عبارات الكوفيين الادغام أفعال ومن عبارات البصريين الادغام افتعال وقدقصر أئمة العربية على إدخال الحرف فى مثله أو متقاربه
وتعريف صاحب الكشاف بأنه (إلباث) اللافظ (الحرف) الواحد اللبث المكث والانتظار (فى مخرجه مقدار إلباث الحرفين) فى مخرجهما
تعريف باللازم لأن المدغم والمدغم فيه حرفان فى اللفظ حقيقة لاحرف واحد قدألبث فى مخرجه مقدار إلباث الحرفين لكن باعتبار أن

مثل أكرر من التكرار مثال المتماثلين فى الذات (نحو مدإلى آخره) أصله مددومثال المتماثلين فى الصفة
يجىء إن شاء الله تعالى فى بحث إدغام تاء الافتعال ولم يورده ههنا لاحتياجه إلى تفصيل فى بيان كونه مثالا
وهذا ليس موضع التفصيل (و) مثال المتقاربين المتحركين (نحو أخرج شطأه) بادغام الجيم فى الشين
لتقارب مخرجهماوقدقرأبه أبو عمرو ومثال المتقاربين الساكن أولهما نحو (وقالت طائفة) بادغام التاء
فى الطاء بالاتفاق لتقارب مخرجهماوسكون الأول (الادغام) أفعال من عبارات الكوفيين والادغام
افتعال من عبارات البصريين (إلباث الحرف) الواحد (فى مخرجه مقدار الباث الحرفين) فى مخرجهما

الحرف إذا دخل فى مثله ونطق معه دفعة كان كأنه نطق بحرف واحد لكنه بإلباث فى مخرجه مقدار الباث الحرفين وإن كان الملفوظ فى الحقيقة حرفين وهذا غاية مايتكلف فى توجيه هذا التعريف (كذا نقل عن جار الله العلامة) محمود الزمخشرى (وقيل) الادغام (إسكان) الحرف (الأول وإدراجه فى الثانى) يقال أدرجت الكتاب أى طويته لا يقال إن قوله إسكان الأول غير شامل لنحو مد مصدر فإن أصله مدد بسكون الأول فلا يمكن إسكانه إذ إسكان الساكن محال لأنا نقول لما وجب إسكان المتحرك للإدغام علم أن إبقاء الساكن بحاله بطريق الأولى فمعنى قوله إسكان الأول إسكانه إن كان متحركا وإبقاؤه إن كان ساكنا وإنما أسكن الأول ليتصل بالثانى إذ لو حرك لم يتصل به لحلول الفاصل وهو الحركة وأما الثانى فلا يكون إلا متحركا لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره كذا قالوا (المدغم) على صيغة المجهول وهو الحرف الأول وإنما سمى به لادغامك إياه (والمدغم فيه) وهو الحرف الثانى وسمى به لادغامك الأول فيه (حرفان فى اللفظ) فى كلمة كانا أو فى كلمتين هذا ظاهر إذا عرفت الادغام بالتعريف الثانى وأما إذا عرف بالتعريف الأول ففيه تأمل (وحرف واحد فى الكتابة) إذا كانا فى كلمة (نحو مد أو حرفان فى اللفظ والكتابة) إذا كانا فى كلمتين (كالرحمن) بمعنى كما أن لفظ رحمن خمسة أحرف فى اللفظ وأربعة فى الكتابة لأن الألف بعد الميم تلفظ ولا تكتب والغرض من هذا التمثيل إزالة استبعاد لمخالفة الحروف الملفوظة للمكتوبة فى الكلمة قلة وكثرة وإنما قلنا إذا كان فى كلمة لأنهما إذا كان فى كلمتين كانتا حرفين فى الكتابة أيضا نحو فما ربحت تجارتهم - ونحو: رحمن - والليل واللفظ والله واللام وأما نحو للفظ ولله وللحم فقد اجتمع فيه أمثال أحدها فاء الكلمة وثانيها لام التعريف وثالثها لام الجارة فأدغم لام التعريف فى فاء الكلمة وجعلا حرفا واحدا فى الكتابة وإن لم يكونا من كلمة واحدة كراهة اجتماع ثلاث لامات كتابة وتنزيلا للخارج منزلة الداخل بالقياس إلى لام الجارة قوله (واجتماع الحرفين) المتجانسين أو المتقاربين (على ثلاثة أضرب) بيان لما أجمله بقوله إذا اجتمع فيه حرفان من جنس واحد أو مقارب فى المخرج يدغم الأول فى الثانى الضرب (الأول أن يكونا متحركين) فى كلمة (يجب فيه) أى فى هذا الضرب الأول (الادغام) والعلة فى وجوبه أنك إذا قلت مد ونطقت بالحرفين دفعة واحدة كان أخف من قولك مدد باظهار الحرفين وهذا مما لا يستراب فيه ولأن زمان الحركة بحرف المدغم أقل من زمان الحركة بالحرفين المظهرين وما أقل زمنه أخف مما طال كذا حققه ابن الحاجب وأما قولهم ضبب البلد إذا كثر ضبابها وقطط شعره إذا اشتدت جعودته بفك الادغام فيهما فشاذ جيء به لبيان الأصل (إلا فى الإلحاقيات) أى فى الكلمة التى زيد فى أحد المثلين الالحاق فانه لا يجوز الادغام فيها فعلا كان أو اسما فالفعل نحو جلبب وشملل الملحقين بدحرج والاسم (نحو قردد) أصله قرد فزيد للالحاق بجعفر دال فصار قردد وإنما لم يدغم (حتى لا يبطل الالحاق) يعنى أن الالحاق صناعة لفظية يلزم فيها المساواة بين الملحق والملحق به حروفا وحركات وسكونا فلو أدغم الملحق زالت المساواة المذكورة وبطل الالحاق وإنما قلنا إنه صناعة لفظية لأن الغرض من الالحاق أن يعامل الملحق معاملة الملحق به فى الجمع والتصغير وغير ذلك من التصاريف اللفظية فيقال مثلا قرادد وقريدد كما يقال جعافر وجعيفر ولا شك فى أنه حكم لفظى لا تعلق له بالمعنى فلو أدغم فات موازنته للملحق فلا يعامل معاملته فيبطل غرض الالحاق قوله

أى قريبا من مقدار إلباثهما (كذا نقل عن جار الله العلامة) وهو محمود الزمخشرى صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته بيت الله عز وجل رزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول صاحب المغرب الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة (وقيل الادغام إسكان) الحرف (الأول) بنقل حركته إن كان متحركا إلى ماقبله إن كان ساكنا أو سلبها إن كان متحركا أو ساكنا هو حرف لين وعلم منه أنه إذا كان ساكنا أبقى على حاله بالطريق الأولى وإنما وجب سكون الأول ليتصل بالثانى ويحصل التخفيف المطلوب إذ لو كان متحركا لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثانى اتصالا يحصل به التخفيف ولا بد أن يكون الثانى متحركا لأنه مبين للأول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فكيف يبين غيره (وإدراجه) أى إدخاله (فى الثانى) بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على أن يصير حرفا مغايرا لهما بهيئته وهو الحرف المشدد لأن زمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة أخر هذا التعريف وعبر بقيل لأنه لا يناسب معناه اللغوى لأن معناه فى اللغة إدخال الشيء فى الشيء والالباس والرفع المذكوران لا زمان له (المدغم) أى الحرف الذى أدغم (والمدغم فيه) أى الذى وقع الادغام فيه (حرفان فى اللفظ وحرف واحد فى الكتابة) أى بنقص حرف فى الكتابة إذا كانا فى كلمة واحدة كبر وكر ومد وشد على ماهو مذكور فى علم الخط وذلك للتخفيف والاستغناء بشيء عن شيء إذ مع الادغام يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة ونقص حرف من الحروف الملفوظة فى الكتابة ثابت فى عرفهم (كالرحمن) فان الألف بعد الميم ثابت لفظا فى لفظ الرحمن وليس بثابت خطا لكثرة استعماله (واجتماع الحرفين) المتماثلين فى الذات فى كلمة واحدة (على ثلاثة أضرب) الضرب (الأول) منها (أن يكونا) أى الحرفان المجتمعان (متحركين يجب فيه) أى فى الضرب الأول فى جميع صور (الادغام نحو مد إلا فى) الصور (الالحاقيات نحو قردد) فان الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز (حتى لا يبطل الالحاق) فإنه على تقدير الادغام يخرج عن كونه

(والأوزان) مجرور معطوف على الإلحاقيات أى يجب الادغام فى الكلمة التى اجتمع فيها حرفان متجانسان إلا فى الأوزان (التى يلزم الالتباس) فيها إذا أدغم فإنه لا يدغم فيها مع أنه اجتمع حرفان متحركان متجانسان (نحو صكك) وهو بفتحتين عيب فى رجل الفرس (وسرر) وهو بضمتين جمع سرور (وطلل) وهو بفتحتين مابقى من آثار الدار (وجدد) وهو بضم الجيم وفتح الدال خط فى ظهر الحمار (حتى لا يلتبس بصك) بفتح الصاد وتشديد الكاف وهو كتاب القاضى (وسر) بضم السين وتشديد الراء جمع السرير (وطل) وهو المطر الضعيف (وجد) بوزن سر وهو بئر فى الطريق يعنى لو أدغم مثل سرر وهو جمع سرير لم يعلم أنه جمع سرور أو جمع سرير فاذا لم يدغم زال الالتباس وقس عليه غيره ولم يعكس الأمر مع أنه زال الالتباس به لأن القسم الثانى أكثر استعمالا فالخفة أولى به ومما لا يدغم عند بعضهم الالتباس نحو اقتتل مع أنه اجتمع فيه حرفان متجانسان متحركان إذ لو أدغم التبس بقتل لأن حركة التاء الأولى إذا نقلت إلى القاف ـه تغنى عن الهمزة فصار عند الادغام قتل فلم يعلم أنه ماض من التفعيل أو من الافتعال كما سيجىء ولا يدغم فى مثل تتباعد وتتنزل مع ـه اجتمع فيه حرفان متحركان متجانسان لأنهم كرهوا وجوب الادغام فيما لا يلزم وقوع تاء أخرى بعدها دائما فصار فى حكم التقاء المثلين ـى كلمتين فلهذا لم يلزم الادغام ولذلك (٨٤) احتاجوا إلى الحذف إذ الادغام يحصل قدرا من التخفيف فلما كرهوا اعدلوا إلى تخفيف الكلمة بالحذف تحرزا من فوات التخفيف بالكلية مع كونه مقصودا فحذفوا إحدى التاءين كما مر كذا حققه ابن الحاجب وقيل لم يدغم تتباعد وتتنزل حتى لا يلتبس بالماضى لأنه لو أدغم واجتلبت الهمزة وقيل أتباعد وأتنزل لم يعلم أنه ماض وهمزته للاستفهام أو مضارع همزته للوصل ولما كان مظنة أن يقال إذا لم يجز الادغام فى الأوزان التى يلزم الالتباس فيها يجب أن لا يدغم مثل رد وفر وعض للالتباس أيضا إذ لم يعلم أنه مكسور العين أو مفتوح العين فأجاب بقوله (ولا يلتبس فى مثل رد وفر وعض) أى لا يقع الالتباس فى أن كل واحد منها من أى باب هو (لأن رد يعلم من يرد) بضم الراء الماضى (أن أصله ردد) بالفتح لأن مايكون عين مضارعه مضموما لا يخلو إما أن يكون عين ماضيه مفتوحا نحو نصر ينصر أو مضموما أيضا نحو حسن يحسن ولا يمكن ههنا أن يكون الماضى مضموم العين أيضا (لأن المضاعف لا يجىء من فعل يفعل) بضم العين فيهما إلا حب ولب كما مر فتعين أن عين ماضيه مفتوح فلا يلزم الالتباس بالادغام (وفر أيضا) أى كرد (يعلم من يفر) بكسر الفاء (أن أصله فرر) بالفتح (لأن المضاعف لا يجىء من فعل يفعل) بكسر العين فيهما فتعين الفتح فى الماضى (وعض أيضا يعلم من يعض) بالفتح (أن أصله عضض) بالكسر (لأن المضاعف لا يجىء من فعل يفعل) بفتح العين فيهما فتعين الكسر فى الماضى (ولا يدغم حيى) بكسر العين (فى بعض اللغات) ويدغم فى بعض لكنه جوازا والقياس وجوب الادغام فيه لاجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين (حتى لا يقع الضم) الثقيل (على الياء) الضعيف (فى يحيى) يعنى أنهم كرهوا وجوب الادغام فيه لأنهم لو أدغموا فى الماضى لزمهم أن يدغموا فى المستقبل أيضا طردا للباب وإذا أدغموا فى المستقبل لم يكن بد من تحريك الياء بالضم لأن الياء المدغم فيها لا بد وأن تكون متحركة وهو مرفوض عندهم فاستدل بعضهم بهذا الدليل على عدم جواز الادغام فيه كما ذكره المصنف وبعضهم على عدم وجوب الادغام فجوزوا الادغام وتركه وكلا النظرين صحيح

على وزن جعفر لأنه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا (و) إلا (فى الأوزان التى تلزم الالتباس) ونحو قوول داخل فى لزوم الالتباس وأما نحو تتباعد وتتنزل فقد ذكر فيما سبق أن الادغام فيه غير ممكن حيث قال وتحذف التاء الثانية فى مثل تتقلد وتتباعد وتتبختر لاجتماع الحرفين من جنس واحد وعدم إمكان الادغام أما نحو اقتتل فسيذكر الخلاف فيه فى بحث يخصه فلم يبق شىء غير مذكور وهى (مثل صكك) بفتحتين وهى عيب فى رجل الفرس (وسرر) بضمتين جمع سرير (وجدد) بضم الفاء وفتح العين جمع جدود بالضم وهو الخط الذى فى ظهر الحمار (وطلل) بفتحتين وهو مابقى من آثار الديار (ومدد) بمعنى الزيادة (حتى لا يلتبس) الصكك على تقدير الادغام (بصك) بفتح الصاد وهو كتاب القاضى (و) السرر بلفظ (سر) بالضم وهو ماتقطعه القابلة فى سرة الصبى (و) الجدد بلفظ (جد) بالضم وهو البئر فى الطريق (و) طلل بلفظ (طل) بفتح الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطرة (و) مدد بلفظ (مد) من مد الثوب (ولا يلتبس) أى لا يقع الالتباس (فى مثل رد) بأنه ردد بالفتح أو من ردد بالضم (و) فى مثل (فر) بأنه من فرر بالفتح أو من فرر بالكسر (و) فى مثل (عض) بأنه من عضض بالكسر أو من عضض بالفتح (لأن رد يعلم من يرد) بالضم (أن أصله) ردد بالفتح (لأن المضاعف لا يجىء من) باب (فعل يفعل) بضم العين فيهما إلا نادرا كما مر وأن فعل يفعل بالكسر فى الأول والضم فى الثانى مثل فضل يفضل شاذ لا اعتداد به (وفر أيضا) أى كرد (يعلم من يفر) أن أصله فرر بالفتح (لأن المضاعف لا يجىء) أصلا (من فعل يفعل) بالكسر فيهما (وعض أيضا يعلم من يعض) أن أصله عضض بالكسر (لأن المضاعف لا يجىء) أصلا (من فعل يفعل) بالفتح فيهما وأن فعل يفعل بالضم فى الماضى والفتح فى المضارع ككدت تكاد شاذ لا يعتد به (ولا يدغم حيى فى بعض اللغات) مع أنه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه وأنه ليس من صور الاستثناء (حتى لا يقع الضم على الياء فى يحيى) أى فى مضارعه فإن قياس ما يدغم فى

(وقيل) إنما لا يدغم حيي في بعض اللغات لأن (الياء الأخيرة غير لازمة) أي غير ثابتة في الكلمة دائما (لأنها تسقط تارة نحو حيوا) أصله حييوا فلما أسكنت الياء الثانية بنقل ضمها إلى الياء الأولى بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان وهما الواو والياء فحذفت الياء لأن الواو علامة الجمع فصار حيوا وفيه إعلال آخر وهو أنه حذفت ضمة الياء لثقلها على الياء فالتقى ساكنان فحذفت الياء لما ذكرنا ثم ضمت الياء الأولى لأجل الواو كذا قيل (وتقلب) ألفا (تارة) أخرى لتحركها وانفتاح ما قبلها (نحو يحيى) أصله يحيي بضم الياء الثانية وفتح الأولى فلما لم تكن ثابتة في الكلمة دائما لم تكن مدغما فيها لا في الماضي ولا في المضارع (و) الضرب (الثاني) من الضروب الثلاثة (أن يكون) الحرف (الأول ساكنا) والثاني متحركا (يجب فيه الادغام ضرورة) أي اضطرارا لأن المثلين إذا اجتمعا وكان الأول منهما ساكنا فيهما عمل واحد وهو الإدغام لا غير فيكون الإدغام ضروريا ابتداء بخلاف ما إذا كانا متحركين فان فيهما عملين إسكان الأول والإدغام واعلم أن ما ذكره المصنف ليس على إطلاقه بل هو بناء على الغالب أو بيان بالنسبة إلى ذات المثلين مع قطع النظر من مانع خارجي وذلك لأن الهمزتين إذا اجتمعتا لا يدغم إحداهما في الأخرى وإن كان الأولى منهما ساكنة لاستثقالهما فيقال املأ إناه بفك الادغام إلا أن يكونا عينين فانهما يدغمان كسأل ورأس وهذا معنى قول سيبويه الهمزتان ليس فيهما إدغام في قولك قرأ أبوك وأقرأ أباك لأنهما لم يقعا موقع العين وكذا الألف لا يدغم في مثله لأنه ساكن ولا يدغم ساكن في ساكن ولو حركت لخرجت عن كونها

ألفا وأيضا يمتنع الادغام في الألف مطلقا إذ لا يتصور أن تكون مدغمة في شيء من الحروف ولا أن يدغم فيها غيرها أما امتناع كونها مدغمة فلوجوب محافظة ما فيها من اللين وأما امتناع كونها مدغما فيها فلأن المدغم فيه لا بد أن يكون متحركا والألف لا يكون إلا ساكنا وكذا لا تدغم في مثل قوول مجهول قاول مع أنه اجتمع فيه حرفان متجانسان أولاهما ساكنة للالتباس لأنه لو أدغم وقيل قول لم يعلم هل هو فعل بتشديد العين أو فوعل مجهول فاعل فروعي أصلها وكذا لا يدغم في نحو قالوا وما وفي يوم وإن اجتمع حرفان من جنس واحد أولاهما ساكنة لأنهم كرهوا الادغام فيه لما يؤدي إليه من زوال المد الذي هو من صفتها في هذا المحل لأن الواو والياء من حروف المد وإبقاء المد تخفيف عندهم كذا قيل فثبت أن ما ذكره المصنف ليس على إطلاقه (نحو مد) مصدرا قوله (وهو على وزن فعل) بفتح الفاء وسكون العين إشارة إلى أن مدا مصدر لا فعل ماض لأنه لو كان فعلا ماضيا كان الحرفان متحركين فلا يكون من هذا الضرب بل من الضرب الأول بخلاف المصدر فان قلت إن قوله على وزن فعل لا يفيد الاشارة إلى أن مدا مصدر لا فعل بل يحتمل أن يكون العين فيه متحركا وساكنا قلت يعلم بالاعجام أن عينه ساكن لا يقال لو طرح قوله على وزن فعل واكتفى بقوله نحو مد يعلم بالاعجام أيضا أن مدا ههنا مصدر وأيضا الاعجام يترك كثيرا فلا اعتداد به لأنا نقول لو طرح هذا القول واكتفى بقوله نحو مد يلتفت إلى تفقد الاعجام زيادة الالتفات فاذا قيل على وزن فعل يلزم تفقد الاعجام لزوما واضحا فيحفظ ولا يترك فيفيد الاشارة المذكورة ومثل ذلك كثير لا يمكن إنكاره (و) الضرب (الثالث) من الضروب الثلاثة (أن يكون) الحرف (الثاني ساكنا) سكونا لازما ويكون الأول متحركا نحو مددت وظللت (فالادغام فيه) أي في هذا الضرب الثالث (ممتنع لعدم شرط صحة الادغام وهو تحرك) الحرف (الثاني) لأنه لا يستقيم تحريك الثاني في مثل مددت (فمللت) إذ لا يكون ما قبل الضمير الفاعل المتحرك إلا ساكنا كما مر وكذا إذا كانا في كلمتين نحو قولك رسول الحسن فان الأول متحرك والثاني لام التعريف وهي ساكنة فيمتنع الادغام لما ذكرنا من عدم شرط

الماضي أن يدغم في المضارع ولو أدغم المضارع هنا يقع الضم على الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظرا إلى اجتماع المثلين فان الميسور لا يسقط بالمعسور وإلى ذلك القياس إنما يكون إذا تحقق وجب الادغام وفي يحيي لما سبق الاعلال لم يبق موجب الادغام فيقال في كلتا اللغتين يحيي بلا إدغام (وقيل) الأوجه عدم إدغام حيي لأن (الياء الأخيرة) فيه (غير لازمة لأنها تسقط تارة نحو حيوا) أصله حييوا (وتقلب تارة نحو يحيا) أصله يحيي بضم الياء الأخيرة فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها فكأنه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم (و) الضرب (الثاني) منها (أن يكون) الحرف (الأول) من الحرفين المجتمعين في كلمة التماثلين في الذات (ساكنا) والثاني باقيا على حركته (يجب فيه الادغام ضرورة) أي من جهة الضرورة والاضطرار وإنما قال ضرورة لأن الادغام في هذا الضرب ضروري أي لا مجال لعدم الادغام فيه بسبب من الأسباب ولو في كلمتين نحو ألم أقل لك ولم يرح حاتم بخلاف الضرب الأول فانه قد لا يجب فيه في بعض الصور بل يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس ويجوز في بعضها بلا وجوب لوقوعها في كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم الياء في المضارع كما في بعض اللغات (نحو مد) أصله مدد بسكون الدال الأولى من مد الثوب وإنما قال (على وزن فعل) بسكون العين لئلا يتوهم أن أصله مدد بحركة الدال الأولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الضرب الثاني إذ العبرة في الامتياز باللفظ دون الخط وإلا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش في الأكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيتركون الاعجام كثيرا (و) الضرب الثالث منها (أن يكون) الحرف (الثاني) منهما (ساكنا) سكونا لازما والأول باقيا على حركته (فالادغام فيه ممتنع لعدم شرط الادغام) وهو تحرك الحرف (الثاني) من

الادغام وهو تحرك الثانى (وقيل) إنما يمتنع الادغام فيما يكون الثانى ساكنا لأنه (لابد) فى الادغام (من تسكين) الحرف (الأول) ليمكن الادغام (فيجتمع) حينئذ حرفان (ساكنان فتفر) أنت (من ورطة) الورطة الهلاك وقال أبو عبيد أصل الورطة أرض مطمئنة لاطريق فيها (وتقع) أنت (فى) ورطة (أخرى) المراد من الورطة الأولى ههنا عدم إدغام المثلين ومن الثانية اجتماع الساكنين (وقيل) إنما يمتنع الادغام فيما يكون الثانى ساكنا لأن الادغام إنما هو للخفة وهى حاصلة بدون الادغام (لوجود الخفة) المطلوبة (بالساكن) الثانى وتحصيل الحاصل محال ولما توجه أن يقال لانسلم أنه يلزم من الادغام فيما ذكر تحصيل الحاصل وإنما يكون ذلك إن لو لم يكن خفة الادغام أقوى من خفة السكون وهو ممنوع فأجاب عنه بقوله (مع عدم شرط) صحة (الادغام) وهو تحرك الثانى يعنى أن علة امتناع الادغام فى مثل ما ذكر مجموع الأمرين المذكورين لا الأمر الأول فقط وفيه ما فيه (ولكن جوزوا الحذف) أى حذف أحد المتجانسين تخفيفا (فى بعض المواضع) مع امتناع الادغام ووجود الخفة

بالساكن (نظر إلى اجتماع) الحرفين (المتجانسين) مع أن القياس أن لا يحذف كما لا يدغم (نحو ظللت) بفتح الظاء المعجمة وكسرها أصله ظللت يقال ظللت بكسر اللام الأولى ظلولا بالضم إذا عملت بالنهار دون الليل فحذفت اللام الأولى تخفيفا لتعذر الادغام وحذف اللام إما مع حركتها فبقى الظاء مفتوحا وأما بعد نقل حركتها إلى ماقبلها وهى الكسرة فيكون مكسورا وكذا مست أصله مسست فحذفت السين الأولى إما مع كسرتها أو بعد نقلها إلى ماقبلها فيجوز الفتح والكسر فى الميم أيضا وإنما حذفت الأولى دون الثانية لأن الادغام فى الصورة حذف الأول فكأنهم إنما حذفوا ما كانوا يدغمونه هذا ما اختاره المصنف وبعضهم قالوا حذف الثانى أولى لأن الثقل إنما حصل منه وكذا أحست أصله أحسست فحذفت إحدى السينين (كما جوزوا القلب) بالحذف

أى جوزوا حذف إحدى المتماثلين فى بعض المواضع تخفيفا كما جوزوا قلبها تخفيفا (فى نحو تقضى البازى) أصله تقضض كما مر (وعليه) أى على حذف إحدى المتماثلين تخفيفا (قراءة) بوزن كتابة (من قر أو قرن) بكسر القاف وهو أمر لجماعة النساء (فى بيوتكن) قوله (من القرار) حال من قوله وقرن يعنى أن كون هذه القراءة على حذف إحدى المتماثلين إنما هو على تقدير كون قرن من قر يقر إقرارا من الباب الثانى وهو المضاعف لا على تقدير كونه من وقر يقر وقارا من الباب الثانى أيضا لأنه مثال لا مضاعف فلا يكون مما نحن إليه (أصله) أى أصل القرن بكسر القاف إذا كان من القرار (اقررن) بوزن اضربن إذ المضارع تقررن بكسر الراء الأولى فحذف حرف المضارعة واجتلبت همزة الوصل كما هو الأصل فى أخذ الأمر فصار اقررن (فحذفت الراء الأولى) تخفيفا كما حذف أحد المثلين فى مثل ظللت ومسست تخفيفا (فنقلت حركتها) التى هى الكسرة (إلى القاف) الحذف قبل نقل الحركة سائغ لكن نقل الحركة قبل الحذف شائع ولهذا قال بعض المحققين ويجوز الحذف قبل النقل وبالعكس إذ لا امتناع فى ذلك فلا يرد أن يقال الفاء فى قوله فنقل يدل على كون النقل بعد الحذف إذ الفاء للتعقيب وهو

المتماثلين لما عرفت أن تحرك الثلاثى لابد منه فى الادغام لأنه مظهر (وقيل) فى وجه امتناع الادغام فى الضرب الثالث (لابد من تسكين) الحرف (الأول فيجتمع فيه ساكنان) إذ الثانى كان ساكنا قبل هذا (فتفر من ورطة) هى فى الأصل طين يقع فيه النعم ويقوم والمراد ههنا المحذور وهو نقل المكرر (فتقع فى) ورطة (أخرى) وهو اجتماع الساكنين (وقيل) إنما امتنع الادغام فى الضرب الثالث (لوجود الخفة) التى هى الغرض من الادغام (بالساكن) أى بسكون الساكن الذى هو الحرف الثانى (مع عدم شرط الادغام) وهو تحرك الثانى وقوله (ولكن جوزوا الحذف) أى حذف أحد المثلين فى الضرب الثانى (فى بعض المواضع) سماعا (نظرا إلى اجتماع المتجانسين) استدراك من قوله فممتنع يعنى اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالادغام متعذر فحذفوا إحداهما لأن الحذف أيضا سبب للتخفيف أما الأولى كما صرح به فى الصحاح حيث قال فى أحسست حذفوا منه السين الأولى واختاره المصنف حيث قال فى اقررن فحذفت الراء الأولى لأنها التى كانوا يدغمونها فينبغى أن تكون هى المحذوفة وأما الثانية فلأن الثقل إنما نشأ منها ثم إذا حذفت الأولى مع حركتها بقى الفاء مفتوحا على أصله وإذا نقلت حركة العين إلى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت إحداهما صار الفاء مكسورا وعلم من هذا أن حذف الأولى أرجح لما فى حذف الثانية من لزوم العمل الكثير إلا أن كون الثانية لام الفعل الذى هو محل التغيير يعارضه ويرجحه قلب الثانية فى مثل تقضى البازى (نحو ظللت) ففعل به ما علمته من العمل (كما جوزوا القلب) أى قلب ثانى المتماثلين (فى نحو تقضى البازى) أصله تقضض قلبت الضاد الأخيرة ياء (وعليه) أى على الحذف (قراءة من قرأ) وهو غير نافع وعاصم (وقرن فى بيوتكن) بكسر القاف مأخوذا (من القرار) وهو مضاعف (أصله اقررن) بكسر الهمزة والراء الأولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر (فحذفت الراء الأولى) نظرا إلى اجتماع المتجانسين (فنقلت حركتها إلى القاف) بعد حذف الراء الذى هو الغرض الأصل إبقاء لأثرها ودفعا لاجتماع الساكنين ولا حجر فى الثقل وهذا نظير قوله فى الباب الثالث فى تخفيف الهمزة

(ثم حذفت الهمزة) المجتلبة (لانعدام الاحتياج إليها) بتحريك القاف بالكسر (فصار قرن وقيل) إن قرن بكسر القاف مأخوذ (من وقريقر وقارا) والوقار الحلم وهو من الباب الثانى لا مضاعف فلا تكون هذه القراءة حينئذ على حذف أحد المثلين تخفيفا فيكون ذكره لاستثناء الاحتمال فى قرن حتى يتضح الأمر (وإذا قرئ قرن بفتح القاف يكون من أقر بالمكان) بفتح القاف (وهو) أى أقر بالفتح (لغة فى أقر) بالكسر على صيغة المتكلم وحده فى الموضعين والقرار فى المكان الاستقرار فيه وحاصله أن قر مضاعف يجىء من الباب الثانى كمامر ومن الباب الرابع أيضا مع اتحاد المعنى فيهما فاذا كان من الباب الثانى فالأمر منه اقرر بكسر الراء ثم لما خففت بالحذف والنقل بقى قر بكسر القاف فيكون مشابها للأمر من وقر يقر فى اللفظ فاذا قلت قر بكسر القاف احتمل أن يكون من القرار وأن يكون من الوقار فلم يتعين كونه من المضاعف الذى نحن فيه وأما إذا كان قر من الباب الرابع فالأمر منه قر بفتح القاف بعد التخفيف بالحذف والنقل فيتعين كونه مضاعفا لأن وقر لا يجىء من الباب الرابع ولا من الثالث حتى يكون

القاف مفتوحا (فيكون أصله) أى أصل قرن بفتح القاف (اقررن) بفتح الراء الأولى (فنقل فتحة الراء إلى القاف) فاستغنى عن الهمزة فحذفت وحذفت اللام تخفيفا كما فى ظلت (فصار قرن) بالفتح وجميع ماذكره المصنف من الوجوه الثلاثة فى قرن مذكور فى الصحاح فى وقر (هذا) أى كون الادغام ممتنعا عند كون ثانى المثلين ساكنا (إذا كان سكونه) أى سكون ثانى المثلين (لازما) أى غير منفك عنه مثل ظللت ومددت ورددت (وإذا كان) سكون الثانى (عارضا) أى ثابتا لحال دون حال (يجوز الادغام وعدمه نحو امدد) أمر للمخاطب بفك الادغام (ومد) أمر أيضا بضم الميم و (بفتح الدال) أصله امدد فنقل ضمة الدال إلى الميم للادغام فاستغنى عن الهمزة فحرك الدال الثانية بالفتح (للخفة) أى لخفة الفتح (ومد) بضم الميم و (بكسر الدال لأن الكسر أصل فى تحريك الساكن) كمامر (ومد بضم الدال) والميم (للاتباع) أى لاتباع حركة الدال الأخيرة لحركة العين فقد جاز فى مد الحركات الثلاث هذا إذا لم يكن بعده شىء وأما إذا كان بعده ياء أو حرف ساكن فالكسر لازم مثل مدى ومد القوم وإذا كان بعده ألف أو هاء المؤنث فالفتح لازم نحو مدا أو مدها وإذا كان واو أو هاء المذكر فالضم لازم نحو مدوا ومده وكذا عضه وفره وقد يكسر بهاء المذكر نحو مده كذا قيل (ومن ثم) أى ومن أجل أن الضم فى مد للإتباع (لا يجوز فر) بضم الراء (لعدم الاتباع) لأن فر من الباب الثانى فيكون عين مضارعه مكسورا فلا يتأتى ضم الراء للاتباع وأما فر بفتح الراء وكسره وكسر الفاء فيهما وافرر بفك الادغام فجائز على قياس مامر فان قلت يفهم من هذا الكلام أن الأمر سكونه عارض وقد مر أن الأمر عند البصريين مبنى على السكون الأصلى لعدم مشابهته لاسم الفاعل والأصلى لا يكون عارضا قلت إن بنى تميم يدغمون فى نحو لم يمد لكون سكون ثانى المثلين عارضا وينزلون الأمر منزلته فى الادغام إذ الأمر

بالحذف ثم يحذف لاجتماع الساكنين ثم أعطى حركتها لماقبلها (ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج إليها) بسبب حركة القاف (فصار قرن) بكسر القاف ولما كان كلامه فى قرن مظنة أن يتوهم أن قرن فى قراءة الكسر مثال لحذف أحد المتماثلين ألبتة دفعه بقوله (وقيل) إن قرن بكسر القاف (من وقريقر وقارا) وهو مثال من باب ضرب أصله أوقرن كأوعدن حذفت الواو طردا للباب واستغنى عن الهمزة لعدم الاحتياج إليها فصار قرن وحينئذ لا يكون مما نحن فيه (وإذا قرئ قرن) بفتح القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو (يكون من أقر بالمكان بفتح القاف) على صيغة المضارع المتكلم من باب علم (وهو لغة فى أقر) بكسر القاف مضارع متكلم من باب ضرب يعنى أن القرار مضاعف مستعمل من باب ضرب ومستعمل أيضا من باب علم وإذا كان قراءة الكسر من القرار فهى من باب ضرب كما أنها إذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه أيضا (فيكون أصله) أى أصل قرن بالفتح (اقررن) بفتح الراء الأولى (فنقلت حركة) تلك (الراء إلى القاف) بعد حذفها واستغنى عن الهمزة ولم يذكرهما اكتفاء بذكرهما فى قراءة الكسر (فصار قرن) بالفتح (هذا) أى امتناع الادغام عند سكون الحرف الثانى من المتماثلين (إذا كان سكونه) أى سكون الحرف الثانى (لازما) غير عارض (وإذا كان عارضا) للوقف فانه غير مانع من وجوب الإدغام (يجوز الادغام) نظرا إلى أن السكون عارض لا اعتداد به فيتحرك الساكن فيدغم فيه الأول وهذا لغة بنى تميم (و) يجوز (عدمه) أى عدم الادغام نظرا إلى أن شرط الادغام تحرك الثانى وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الأقرب إلى القياس وفى التنزيل ولا تمنن (نحو امدد) بفك الإدغام أمر للمخاطب (ومد) بالادغام أمر له بعد نقل حركة الدال الأولى إلى الميم وللاستغناء عن الهمز والاحتياج إلى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين (بفتح الدال) الثانية (للخفة ومد بالكسر لأن الكسر أصل فى تحريك الساكن) لما مر (ومد بالضم للاتباع) أى لاتباع حركة العين وهى الضم والميم مضمومة فى الثلاث لأن الحركة المنقولة إليه فى الثلاث هى الضمة (ومن ثمة) أى ومن أجل أن الضم فى مد للاتباع (لا يجوز فر بالضم) أى بضم الراء ويجوز غيره من الفك والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها (لعدم) مصحح (الاتباع) فى الضم هنا وهو ضم العين

مأخوذ من المستقبل فكان الأمر فرعه والمستقبل أصل له فيكون سكون الأمر عارضا كالمجزوم وإن كان عند البصريين مبنيا فأجرى الأمر مجرى المستقبل فى الادغام اعتبار الحمل الفرع على الأصل فيقال مد كما يقال لم يمد ويمد كذا ذكره ابن الحاجب (ولا يجوز الادغام فى مثل امددن) أى لا يجوز الادغام فى الأمر إذا اتصل به نون جماعة النساء وكذا لا يجوز الادغام فى الماضى إذا اتصل به الضمير المرفوع البارز المتحرك وهى تسعة أمثلة نحو مددن مددت مددتما مددتم مددت مددتما مددتن مددت مددنا (لأن سكون) المثل (الثانى) فيما ذكره المصنف وفيما ذكرنا أيضا (لازم) لا عارض فان قلت ما الفرق بين مثل لم يمددوا امددو بين مثل مددت على مذهب بنى تميم مع أن سكون الدال فى مددت عارض كعروض السكون فى لم يمدوا امددو مع هذا لم يدغم قلت إن السكون فى مددت وإن كان عارضا لكن لا ينفك مع تاء الضمير فكأنه لازم وفى لم يمدد قد يزول عند زوال الجوازم وامدد منزل منزلته فان قلت اتصال التاء بمددت كاتصال لم بيمدد فكما أن ذلك لازم عنده فكذلك الآخر قلت التاء منزل منزلة الجزء من الكلمة لأنه فاعل والفاعل كالجزء والجازم كلمة مستقلة فلذلك فرق بينهما بنو تميم فأدغموا فى نحو لم يمدو فيما ينزل منزلته من الأمر ولم يدغم أحد فى مثل مددت وظللت وامددن وغير ذلك مما يتصل به الضمير المرفوع المتحرك إلا فى شذوذ ردى كذا فى شرح كافية التصريف وإذا علمت ذلك فاعلم أن تحريك الثانى فى مثل لم يمدد وامدد للادغام نظرا إلى عروض سكونه لا ينافى جزمه ولا سكونه لأن هذه الحركة (٨٨) إنما هى لأجل الادغام فتكون عارضة كسكونه والحركة العارضة كالسكون فلهذا لا يدغم نحو لن يحيي ولن يحانى فان قلت كيف يجوز أن يكون الحركة والسكون عارضين معا فى شىء واحد فى حالة واحدة قلت جاز أن يكونا عارضين باعتبارين فان السكون فى مثل لم يمد عارض باعتبار أن أصله يمدد بالرفع فأسكن عند دخول الجازم عليه ثم حرك بعده هذا السكون لأجل الادغام اعتبارا بالأصل فكانت حركته بهذا الاعتبار عارضة بالنسبة إلى الكون الحاصل له بالجازم

> بل الموجود هنا مصحح الاتباع فى الكسر لأنه من باب يضرب (ولا يجوز الادغام) بالاتفاق (فى) نحو (امددن) ويمددن وامددن ومددت ونحو ليمددن ولم يمددن أى فيما اتصل به الضمير المرفوع (لأن سكون الثانى) فيها (لازم) لأنه بسبب لازم وهو الضمير المرفوع المتصل الذى هو كالجزء من الكلمة بخلاف امددو ليمددو ولم يمدد فان سكونها عارض لأنه بسبب عارض وهو الجازم لأن أصل امدد لتمدد كما مر وفى نحو امددن وليمددن ولم يمددن اعتبر اللازم فيه لكونه أقوى دون العارض ونظير سكون امدد وامددن حركة تاء رمتا ولام قولا (وتقول) فى الأمر من المضاعف (بالنون الثقيلة مدن مدان) بفتح الدال (مدن) بضمها وبحذف الواو اكتفاء بالضم (مدن) بكسرها وبحذف الياء اكتفاء بالكسر (مدان امددنان و) تقول (بالخفيفة مدن) بفتح الدال (مدن) بضمها وبحذف الواو اكتفاء بالضم (مدن) بكسرها وبحذف الياء (واسم الفاعل منه ماد) أصله مادد أدغمت الدال الأولى بعد سلب حركتها فى الثانية (و) اسم (المفعول ممدود) ولم يدغم لوجود الفاصل (واسما الزمان والمكان ممد) بفتح الميم أصله ممددا أدغمت الأولى بعد نقل حركتها إلى الميم الثانية (و) اسم (الآلة ممد) بكسر الميم الأولى أصله ممدد (والمجهول) من الماضى (مد) أصله مدد أدغمت الأولى فى الثانية بعد سلب حركتها ومن المضارع (يمد) أصله يمدد نقلت حركة الأولى وأدغمت فى الثانية (ويجوز الادغام) جواز أعم من الواجب (إذا وقع قبل تاء الافتعال) ما يقاربها (من حروف اتثذر سشص ضط ظوى) وإنما قلبت

ومعنى اعتبار الأصل فى مثل لم يمد أنه جاز تحريكه بعد السكون لكونه متحركا فى الأصل لأن الحركة الأصلية باقية مع
بعينها ويدغم بها من غير تحريك جديد وإذا اتضح الحال عندك فى مثل لم يمد اتضح الأمر فى الأمر أيضا إذ قد عرفت أنه منزل منزلته هذا واعلم أن سكون الوقف كالحركة أى عارض لا اعتداد به فلا ينافى الادغام (وتقول) فى الأمر من المضاعف (بالنون الثقيلة) أى إذا اتصل به نون التأكيد المشددة (مدن مدان) بضم الميم وفتح الدال فيهما (مدن) بضمتين وحذف الواو اكتفاء بالضمة (مدن) بكسر الدال وحذف الياء اكتفاء بالكسرة (مدان امددنان وبالخفيفة) أى تقول فى الأمر من المضاعف بالنون الخفيفة (مدن) بضم الميم وفتح الدال و (مدن) بضمتين وحذف الواو و (مدن) بالكسر وحذف الياء (واسم الفاعل) من المضاعف (ماد) أصله مادد بوزن ضارب فأدغمت الأولى فى الثانية بعد سلب حركتها وكذا مادان مادون مادة مادتان مادات ومواد (و) اسم (المفعول ممدود) إلى آخره بفك الادغام لأن الواو يتوسط بين المثلين فيمتنع الادغام (واسم الزمان والمكان ممد) بفتحتين أصله ممدد بفتح الميم والدال الأولين فنقل فتحة الدال إلى الميم وأدغم فصار ممد وكذا ممدان وممدون ممدة ممدتان ممدات (واسم الآلة ممد) بكسر الأول وفتح الثانى أصله ممدد بكسر الأول وسكون الثانى وفتح الثالث ثم أدغم فصار ممد وكذا ممدان ممدون ممدة ممدتان وممدات (والمجهول) من الماضى (مد) إلى آخره بضم الميم وفتح الدال أصله مدد فأدغم ومن المضارع (يمد) إلى آخره بضم الياء وفتح الميم أصله يمدد فأدغم (ويجوز الادغام إذا وقع قبل تاء الافتعال) حرف (من حروف اتثذر سشص ضط ظوى) أى إذا وقع حرف من هذه الحروف قبل تاء الافتعال جاز إدغامها فى تاء الافتعال إما بجعل

التاء من جنس الفاء نحو اسمع أو بالعكس نحو اتعد وجاز أيضا تركه لكن لا في كلها إذ في بعضها لا يجوز البيان سيما في اتخذ فان الادغام فيه ضروري وستطلع على تفاصيلها في تنصيص المصنف بجواز الادغام من غير تفصيل مسامحة اعتمادا على ماسيجيء من التفصيل [مقدمة] اعلم أنه كما جاز الادغام إذا تقارب حرفان في المخرج نظر إلى هذه المقاربة وإن لم يتجانسا فكذا جاز الادغام إذا تقاربا في صفة من الصفات اللازمة لهما نظرا إلى هذه المقاربة وإن لم يتجانسا ولم يتقاربا في المخرج وتلك الصفة مثل الهمس والجهر والشدة والرخوة والاستعلاء والاطباق وغير ذلك والحرف باعتبار الصفات تنقسم إلى ثمانية عشر صنفا بعضها مذكورة في الكتاب وبعضها غير مذكورة فيه ونحن نقتصر الكلام بالمذكورة فيه وهذا الانقسام ليس من جهة واحدة بل من جهات مختلفة لكنها تتداخل فيها الحروف حتى إن الحرف الواحد يقع في صنفين منها أو أكثر بحسب مايعرض فيه من الصفات كالخاء فإنه قد يعرض له الهمس فيكون من المهموسة وقد يعرض له الاستعلاء فيكون من المستعلية إذا علمت ذلك فاعلم أن الحروف لأربعة عشر التي ذكرها المصنف بقوله اثتدذزشص صطظوى إذا وقع قبل تاء الافتعال يجوز إدغامها في تاء الافتعال لأن بعضها متجانس لتاء الافتعال وبعضها متقارب لها في المخرج وبعضها متقارب لها في الصفة ورتب لها أربعة عشر مثالا على ترتيب ذكر هذه الحروف كما ترى قوله (نحو اتخذ) خبر مبتدإ محذوف تقديره مثال ماذكرناه نحو اتخذ و (شاذ) أيضا خبر مبتدإ محذوف تقديره هو شاذ يدل عليه عطف قوله نحو اتجر على قوله نحو اتخذ وبيان الشذوذ فيه أن اتخذ بالتاء من الأخذ فيكون أصله ائتخذ بهمزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار ايتخذ ثم أبدلت الياء من التاء وأدغم التاء في التاء ولكن لما لم تكن الياء لازمة لصيرورتها همزة إذا جعلته ثلاثيا كان إدغامها في التاء بعد قلبها تاء شاذا إذ من شرط الادغام اللزوم على ماسيجيء هذا إذا كان أصله أخذ ويجوز أن يكون أصله تخذ فحينئذ يكون إدغام تاء الافتعال فيه قياسا (٨٩) كما في اتجر. واعلم أنه يجوز الادغام وتركه على الوجه الأول وأما على الثاني فالادغام واجب وفي الصحاح يقال ائتخذوا في القتال بهمزتين أى أخذ بعضهم بعضا والاتخاذ افتعال أيضا من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ثم لما كثر استعماله على لفظ افتعال

توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه أفعل يفعل وقالوا اتخذ يتخذ وعليه قراءة من قرأ لتخذت عليه أجرا (و) نحو (تجر) أصله تجر فنقل إلى باب الافتعال فاجتمع حرفان متجانسان أولاهما ساكنة وهو تاء الافتعال وثانيهما متحركة وهي تاء تجر فوجب الادغام ضرورة (و) نحو (اثار) بنقطتين من فوق (يجوز فيه اثار) بثلاث نقط (ضابطه) ولما تحقق أن الادغام هو النطق بحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة من غير فصل بينهما لضرب من الخفة وجب إذا قصد إدغام المتقارب أن يقلب أحدهما إلى الآخر لاستحالة الادغام إذا لم يقلب وترك كما هو إذ حقيقة الادغام ينافي إبقاء الأول على حال يخالف الثاني في الحقيقة والقياس أن يقلب الأول إلى الثاني ثم يسكن إن كان متحركا فيحصل الادغام حينئذ بادخال الأول في الثاني وقد يعرض مايؤدي إلى العكس فينقلب الثاني إلى الأول وذلك في إذبحتودا في اذبح عتودا فيجرى فيه على خلاف الأصل ويقلب العين المتأخرة حاء فيجتمع حا آن ثم أدغم الحاء المتأخرة في الحاء المتقدمة فيقال إذ بحتودا فيخرج من الحاء المشددة إلى التاء وسقط العين من اللفظ وإنما هجروا الأصل وأدغموا الثاني في الأول على خلاف القياس كراهة من الخروج من حرف خفيف إلى حرف هو أثقل منه لأن العين أثقل من الحاء لأن في العين قدرا من التهوع وهي قريبة من الهمزة فلأجل هذا العارض قلت الثاني إلى الأول وكذلك في اذبحاذه في اذبح هذه كذا حققها ابن الحاجب إذا علمت ذلك فاعلم أن قلب الثاني إلى الأول إما مع جواز قلب الأول إلى الثاني أيضا وإما مع عدم جوازه فالثاني في مثل اذبح عتودا والأول في مثل اثار يثار إثارا (من الثأر) يقال ثأرت القتيل أى قتلت قاتله فإنه يجوز فيه قلب الأول إلى الثاني وبالعكس (لأن) التاء بنقطتين من فوق (والثاء) بثلاث نقط (من) الحروف (المهموسة) الحروف العربية منقسمة إلى مهموسة ومجهورة والمهموسة هي الحروف التي يجرى النفس معها ولا يحتبس عند النطق بها والمجهورة بخلافه وإنما سميت مهموسة لأن الصوت بها ضعيف إذ الهمس هو الصوت الخفي قال الله تعالى فلا تسمع إلا همسا وهذه الحروف ضعف الاعتماد عليها في موضعها حتى جرى معها النفس

مع هذه الحروف لما بينها وبين ماقلبت هي إليها من مقاربة في المخارج ومساعدة في الصفات فقلبوها إلى مقارب لها موافق لصفتها وأورد على ترتيب اللف أمثلتها فقال (نحو اتخذ وهو) أي إدغام اتخذ (شاذ) إذا كان من الأخذ لأن أصله حينئذ ائتخذ قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ماقبلها ثم قلبت الياء تاء فأدغمت التاء في التاء على غير القياس لأن الياء المبدلة لاتقلب تاء بل الياء التي يجوز أن تقلب تاء قياسا إنما هي الياء الأصلية وههنا ليست الياء أصلية وأما إذا كان من اتخذ من باب علم بمعنى الأخذ فلا شذوذ فيه (ونحو اتجر) أصله اتتجر لأنه من التجر من باب نصر أي عمل التجارة فأدغمت التاء في التاء وجوبا (ونحو اثار) بالثاء المثلثة أصله اثتار لأنه من ثار من باب فتح أي قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس وهو معنى قوله (ويجوز فيه اتار بالتاء لأن التاء والثاء من المهموسة) وهي مالا ينحصر

(وحروفها) عشرة وهى الهاء والحاء والخاء والكاف والتاء والصاد والسين والشين والفاء يجمعها (ستشحثك خصفة) وأيضا سكت فحثه شخص . والأول أخصر منه غير أن الثانى أحسن لأن له معنى مفهوما وهو ظاهر وقيل إن للأول معنى أيضا لأن الشحث الالحاح فى المسئلة والشحاث الشحاذ المكدى يقال أكدى الرجل أى قل خيره وخصفة اسم امرأة ومعناه ستكدى عليك هذه المرأة وإن عرفت المهموسة فالبواقى من الحروف المجهورة وهى تسعة عشر حرفا وستعرف معنى الجهر تفصيلا (فيكونان) أى لما كان التاء والثاء من المهموسة يكونان (من جنس واحد نظرا إلى المهموسة) وإن لم يكونا من جنس واحد نظرا إلى ذاته وإلى مخارجه (فيجوز لك الادغام) فى اثأر (بجعل الثاء) بثلاث نقط (تاء) أى بقلب الأول إلى الثانى وهو الأصل (وبالعكس) أى بقلب الثانى إلى الأول وهو خلاف الأصل لأن التاء والثاء متقاربان فى صفة الهمس فيجوز قلب أحدهما إلى الآخر قال بعض المحققين قلب الثانية إلى الأولى فصيح لكثرة استعماله فى كلامهم وإن كان على خلاف القياس لكن قلب الأولى إلى الثانية أفصح لكونه جاريا على الأصل (ونحو دان لا يجوز فيه غير إدغام الدال فى الدال لأنه) أى الشأن (إذا جعلت التاء دالا لبعده من الدال فى المهموسية لقرب الدال من التاء فى المخرج يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم) [قاعدة] اعلم أنه إذا وقعت تاء الافتعال بعد ثلاثة أحرف وهى الدال والذال والزاى تقلب دالا مهملة لأن هذه الحروف الثلاثة مجهورة والتاء حرف مهموس وبين المجهور والمهموس تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فأرادوا التجانس بينهما وأبدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة ولم يعكسوا أى ولم يبدلوا من مخارج هذه الحروف الثلاثة حرفا مهموسا لأنها فاء الفعل والتاء زائدة والزائد أولى بالتصرف وصورها ثلاث أولها ما يكون منه فاء الفعل دالا مهملة وثانيها ما يكون منه فاء الفعل ذالا معجمة وثالثها ما يكون منه فاء الفعل زايا معجمة وإذا انتقش فى ذهنك هذه القاعدة فنقول إن أدان من الصورة الأولى لأن أصله ادتين على زنة افتعل إلا أن الياء التى هى عين الفعل لما تحركت وانفتح ما قبلها قلبت ألفا فصار ادتان ثم أبدلت التاء دالا لأن تاء الافتعال من المهموسة والدال الذى وقع فاء الفعل من المجهورة

(ولا يحتبس جرى النفس مع تحركه وحروفها ستشحثك خصفة) وما عداها مجهور به وهى ما ينحصر جرى النفس نحو تحركه وخصفة اسم امرأة والشحث الالحاح فى المسئلة ومعناه لحت عليك هذه المرأة (فيكونان) أى التاء والثاء (من جنس واحد نظرا إلى المهموسية) مع تقارب مخرجيهما بخلاف استمع وإن كان السين والتاء من المهموسية وتقارب مخرجيهما لأن تقاربهما فى المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء والثاء فى المخرج فان بين مخرجى التاء والثاء مخرجى حرفين هما الدال والطاء وبين مخرجى السين والتاء مخرج ثلاثة أحرف هن الدال والثاء والطاء ولذلك ثقل الجمع بين الثاء والتاء فى التلفظ ولذلك وجب الادغام أينما اجتمعتا والأولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء وإن شئت تحقيق ما سمعت فارجع إلى وجدانك فى اثتأر واستمع وليس أيضا بين السين والتاء اتحاد فى الصورة فلم يكونا كالمتحدين فى الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فإنهما متحدان فى الصورة فوجب فيه الادغام (فيجوز لك الادغام بجعل التاء) بنقطتين (ثاء) بثلاث (والثاء تاء) على العكس والأخير أفصح لأن الأول هو الذى يدغم فى الثانى فينبغى أن يبقى الثانى على لفظه إلا أنه قدم الأول نظر إلى أنه مثال ظاهر لما هو بصدده . واعلم أن الزمخشرى ذهب إلى وجوب الادغام فى هذه الصورة نظر إلى الاتحاد الصورى والاتحاد المهموسى وتقارب المخرج وتبعه المصنف وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظر إلى عدم اتحادهما فى الذات وتبعه شارح الهادى (ونحو ادان) أصله أدتان لأنه من دان من باب ضرب أى أخذ الدين (لا يجوز فيه غير إدغام التاء فى الدال) يريد لا يجوز فيه غير الادغام وتخصيص التاء فى الدال لتعيين طريق الادغام لا للإحتراز عن إدغام التاء فى التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعليل للقيد بل لمطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قاله الشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز إن محط الفائدة فى الكلام المقيد فإنما هو فيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم المخالفة وهنا فائدة غيره وهو تعين طريق الادغام كما ذكرنا وإنما وجب الادغام فى ادان (لأنه إذا جعلت التاء دالا) أى إذا لم يكن يترك التاء على حالها (لبعده من الدال فى المهموسية) لأن التاء مهموس والدال مجهور فبينهما بعد فى الصفة أى المهموسية والبعد بين الحرفين فى الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب دفع هذا البعد بقلب أحدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا ليوافق ما قبله فى الصفة أعنى الدال قصدا لنفى البعد والتنافر (ولقرب الدال من التاء فى المخرج بحيث لا واسطة بين مخرجيهما ولذلك قارب المثلين حتى لا يجوز الإظهار إذا اجتمعتا ووجد شرائط الادغام من تحرك الثانى وعدم الالتباس بخلاف استدان لسكون الثانى تقديرا وبخلاف دتر للالتباس والظاهر أن يقول لقرب التاء من الدال لأن الدال هو الأصل المقلوب إليه واعتبار القرب فى الفرع المقلوب أعنى التاء الأولى لكن لما كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبدأ لمخرج النوع الذى للتاء والدال والطاء جعله أصلا ولم يعكسوا بأن يقلبوا الدال تاء ترجيحا للأصل على الزائد (يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم)

وبين المجهورة والمهموسة تضاد والجمع بين المتضادين ثقيل وهذا معنى قوله لبعده من الدال فى المهموسية فوجب قلب إحداهما إلى حرف يوافق الأخرى طلبا للخفة فأبدلوا التاء حرفا من مخرجه وهو الدال ولم يعكسوا لما ذكرنا فى القاعدة وهذا معنى قوله ولقرب الدال من التاء فى المخرج ثم أدغم الدال الأولى الأصلية فى الدال الثانية المنقلبة من التاء على سبيل الوجوب لأنه اجتمع مثلان أولاهما ساكنة فصار ادان بتشديد الدال ومعناه استقرض وهذا معنى قوله يلزم حينئذ حرفان من جنس واحد فيدغم هذا ما فهمته من كلام المحقق ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه موافقا لما ذكره المصنف وقيل لا يجوز قلب الدال تاء وإدغام التاء فى التاء لأنه لو فعل كذلك لم يعلم أنه من الدين أم لا. واعلم أن كل كلمة جاز فيه الادغام بقلب الثانى إلى الأول على خلاف القياس ولم يجز فيه الادغام بقلب الأول إلى الثانى على القياس يكون فيها شذوذان أحدهما قلب الثانى إلى الأول والثانى امتناع القياس وهو قلب الأول إلى الثانى ولذلك قال بعضهم إن مثل ادان واسمع شاذ على الشاذ (و) من الصورة الثانية (نحو اذكر) بعد النسيان بالذال المعجمة لأن أصله اذتكر على زنة افتعل فأبدلوا من التاء دالا لما ذكرنا من أن الذال من المجهورة والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فأرادوا التوافق بينهما وأبدلوا من مخرج التاء حرفا مجهورا وهو الدال المهملة فاجتمع مع الذال المعجمة وهما مجهورتان فتوافقا فى الصفة لا فى الذات ولا فى المخرج ولذا جاز الادغام والبيان وإليه أشار بقوله (يجوز فيه ادكر) بالدال المهملة بقلب الأول إلى الثانى كما يجوز اذكر بالذال المعجمة بقلب الثانى إلى الأول على خلاف القياس لكن الأول أقوى وأفصح لكونه على وفق القياس ومجيئه فى التنزيل قال الله تعالى وادكر بعد أمة (و) يجوز أيضا (اذدكر) بفك الادغام قوله (لأن الدال والذال من) الحروف (المجهورة) إلى آخره دليل على جواز الوجوه الثلاثة والمجهورة هى الحروف التى لا يجرى النفس معها ويحتبس عند النطق بها على خلاف المهموسة وإنما سميت مجهورة لارتفاع الصوت بها وسبب ارتفاع الصوت بها كونها حروفا اتسعت وقوى الاعتماد عليها فى موضعها حتى بلغ الصوت أن يجهر معها لأن الجهر الصوت المرتفع وإنما لم يبين المجهورة كما بين المهموسة بقوله ستشحثك خصفة لأنها تعلم من المهموسة لأن الحروف تنحصر فى المجهورة والمهموسة وجملة الحروف تسعة وعشرون والمهموسة عشرة فبقى تسعة عشر وهى المجهورة فلا نعيدها لظهورها وإنما اختار ذلك ولم يعكس لقلة الحروف المهموسة والجوهرى جمعها فى قولك ظل قور بض إذا غزا جند مطيع (فجعل التاء دالا كما فى ادان) أى لبعده من الدال فى المهموسية ولقرب الدال من التاء فى المخرج وقد عرفت معناه (فيجوز لك الادغام نظرا إلى اتحادهما) اتحاد الذال المعجمة والمهملة (فى المجهورية بجعل الدال) المهملة (ذالا) معجمة فيجتمع ذالان ثم أدغم الأولى فى الثانية فصار اذكر بالذال المعجمة المشددة (و) جعل (الذال) المعجمة (دالا) مهملة ثم أدغم فيما بعدها فصار ادكر الدال المهملة المشددة (و) يجوز لك (البيان) وهو إظهار كل واحد من الدال والذال نحو اذدكر لا بيان كل واحد من التاء والذال إذ قلب التاء دالا واجب كما مر (نظرا إلى عدم اتحادهما) أى الدال والذال (فى الذات و) لا فى المخرج وإن اتحد فى (الصفة) ومن الصورة الثانية (نحو ازان) بمعنى تزين وأصله ازتين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ازتان إلا أن التاء لما كان من المهموسة والزاى من المجهورة الشديدة وكان بينهما تضاد أبدلوا من التاء دالا طلبا للتوافق بينهما كما مر فى الصورتين الأوليين فيكون ازان (مثل اذكر) فى جواز جميع ما ذكر فيه (ولكن لا يجوز الادغام) فى ازان (بجعل الزاى دالا) يعنى لما قلبت التاء دالا اجتمع فيه الزاى المعجمة والدال المهملة والقياس حينئذ جواز الوجوه الثلاثة أى الادغام بقلب الأولى إلى الثانية وبالعكس والبيان كما فى اذكر ولكن لم يجز **الادغام** بجعل الزاى دالا مع أن القياس جوازه

أى يدغم أحدهما فى الآخر أو يقع إدغام بينهما وجوبا. والحاصل أن قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين أحدهما لم يبقيا على حالهما والآخر قلب أحدهما من جنس الآخر فقوله لبعده من الدال فى المهموسية علة للمعنى الأول وقوله لقرب الدال من التاء فى المخرج علة للمعنى الثانى كما مر نظيره فى كلامه (ونحو اذكر) بالذال المعجمة والادغام أصله اذتكر لأنه من ذكر من باب نصر (يجوز فيه ادكر) بالدال الغير المعجمة والادغام (واذدكر) بالفك (لأن الذال) المعجمة (من) الحروف (المجهورية) والتاء من المهموسية فبينهما بعد فى الصفة (فجعل التاء دالا) إزالة لذلك البعد مع القرب بينهما فى المخرج ولم يقلب التاء إلى الذال من أول الأمر لعدم قرب المخرج بينهما (كما) جعلت التاء دالا (فى ادان) للعلة المذكورة (فيجوز لك) الادغام بعد الجعل المذكور (نظرا إلى اتحادهما) أى الدال والذال (فى المجهورية) وقوله (بجعل الدال ذالا والذال دالا) على التعاكس متعلق بالادغام (و) يجوز لك (البيان) أى عدم الادغام (نظرا إلى عدم اتحادهما فى الذات) إذ الذال غير الدال ذاتا (ونحو ازان) أصله ازتان لأنه من زان من الزين (مثل اذكر) فى جواز الادغام بعد قلب التاء للبعد بين الزاى والتاء فى صفة المهموسية وصفة الصفير وفى جواز عدم الادغام أيضا فتقول ازدان كما تقول إذدكر إلا أن الادغام فى اذكر قوى فصيح بخلاف الادغام فى ازان فانه ضعيف غير فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاى إلا أنهما متحدان فى صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسية فلذلك لم تقلب التاء زايا ابتداء (ولكن لا يجوز فيه الادغام بجعل الزاى دالا) بل بجعل الدال زايا

(لأن الزاى أعظم من الدال فى امتداد الصوت) اعلم أنهم قسموا الحروف إلى الصفير وغير الصفير والصفير هى الصاد المهملة والزاى المعجمة والسين المهملة وإنما سميت حروف الصفير لأن المتكلم يصفر عند اعتماده على موضعها ومنهم من ألحق الشين لها وجعل حروف الصفير أربعة وغير الصفير أقسام ستة وإن أردت التفصيل فعليك بالمطولات ومن قاعدتهم أنهم لم يدغموا الصفير فى غيره لفوات الصفر منها أى لفوات هذه الصفة منها عند الادغام فى غير الصفير وحفظها مقصود لأن لبعض الصفات فضيلة كالغنة والمدة والخفة وغير ذلك فيجب محافظتها فلو أدغم حرف ذو فضيلة فى حرف ليس فيه تلك الفضيلة فأتت فضيلة الحرف الأول بسبب الادغام كانت رديئة وأما إذا أدغم فى مثله جاز لعدم فوات الفضيلة حينئذ ولهذا قال الفاضل المحقق ابن الحاجب ولا تدغم حروف ضوى مشفر فيما يقاربها لأن لكل واحد منها فضيلة ليست لمقاربها إذ فى الشين تفش وفى الضاد استطالة وفى الفاء قدر من التفشى وفى الياء مدة وفى الراء تكرير وفى الميم غنة وفى الواو مدة والادغام يبطل هذه الفضائل والصفات والمزايا والخاصيات مع كونها مقصودة مطلوبة فامتنع الادغام محافظة عليها وتحرزا من فوتها ولا حروف الصفير فى غيرها لفوات المحافظة على الصفير منها إلى هنا عبارته وإذا علمت ما تلوناه فاعلم أن الزاى من حروف الصفير وفيها صوت ليس فى غيرها وامتداد الصوت فضيلة يجب محافظتها لأنه نوع تخفيف وتحسين والدال ليست من الصفير فلا يكون فيها تلك الفضيلة فإذا أدغم الزاى فيه زالت تلك الفضيلة عنه لأنه حينئذ يقلب دالا وليس فيه تلك الفضيلة ولو حفظ الامتداد عند الادغام أيضا (فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة فى) القصعة (الصغيرة) فكما لا يدخل القصعة الكبيرة فى القصعة الصغيرة لامتناع محافظتها إياها كذلك لا يدخل ما فيه امتداد فيما ليس فيه امتداد لامتناع محافظته إياه (٩٢) فإن قلت إذا أدغم الزاى فى الدال قلبت أولا دالا فيزول امتداده ثم يدغم فلا يصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة قلت إن كلام المصنف مبنى على محافظة الفضيلة فكأنه قال إن للزاى امتدادا مطلوبا فلو أدغم فى الدال يجب محافظته أيضا وإن قلبت دالا فيصير حينئذ كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة بلا ريب قوله (أو لأنه) عطف على قوله لأن الزاى أعظم أى لا يجوز الادغام بجعل الزاى دالا إما لما ذكرنا من عظم الزاى وإما لأنه (يوازى) أى يلتبس ازان بالزاى (بادان) بالدال إذ لو أدغم بقلب الزاى دالا لم يعلم أن أصله ازتان من الزينة أو اذتان وهى من الدين (ونحو اسمع) أصله استمع (يجوز فيه الادغام) بجعل التاء سينا نظرا إلى اتحادهما فى الصفة (لأن السين والتاء من المهموسة و) لكن (لا يجوز) فيه (الادغام بجعل السين تاء) وإن كان على وفق القياس (لعظم السين فى امتداد الصوت) لأنه حرف الصفير وقد عرفت أن فيه امتدادا والتاء ليس منه فلا يكون فيه امتداد فلو أدغم السين فى التاء يصير كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة وهو ممتنع فلا يجوز أن يقال اتمع (ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما فى الذات) فاستمع لما نتلو عليك (ونحو اشبه) أصله اشتبه (مثل اسمع) يعنى يجوز الادغام فيه بقلب التاء شينا على خلاف القياس نظرا إلى اتحادهما فى المهموسية ولكن لا يجوز الادغام فيه بجعل الشين تاء على وفق القياس لعظم الشين فى امتداد الصوت إذ هو حرف الصفير أيضا على قول كما مر أو لأن فى الشين تفشيا فلو أدغم فى التاء زالت عنه هذه الصفة فلا يقال اتبه ويجوز البيان لعدم الجنسية بينهما فى الذات نحو اشتبه (ونحو اصبر) أصله اصتبر (يجوز فيه اصطبر) بقلب التاء طاء وإظهارها (لأن الصاد من) الحروف (المستعلية المطبقة) بكسر الباء. الحروف تنقسم إلى مطبقة ومنفتحة فالمطبقة هى التى ينطبق على مخرجه الحنك أى متى اعتمد اللسان على مخارج هذه الحروف انطبق عليه ما يحاذيه الحنك الأعلى والتصق ظهر اللسان به وانحصر بينهما الصوت وهى الصاد والضاد والطاء والظاء. وسبب التسمية بها ظاهر والمنفتحة ضد المطبقة أن ينفتح الحنك عند النطق بها عن اللسان فلا ينطبق اللسان بها وهى ما عدا الحروف الأربعة فيكون خمسة وعشرين حرفا وسميت منفتحة لأنك لا تطبق بشىء منها لسانك فترفعه إلى الحنك وأيضا تنقسم الحروف باعتبار آخر إلى مستعلية ومنخفضة والمستعلية ما يرتفع اللسان إلى الحنك أطبقت أو لم تطبق وهى الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين المعجمتان والقاف وعبر عنها المصنف بقوله (وحروفها صضطظ خغق) فيكون المستعلية أعم من المطبقة فكل مطبقة مستعلية بدون العكس ولذلك قال (الأربعة الأولى) منها

لاتحادهما فى المجهورية (لأن الزاى أعظم من الدال فى امتداد الصوت فيصير حينئذ) أى حين جعل الزاى دالا وإدغام الدال فى الدال (كوضع القصعة الكبيرة فى الصغيرة) فى عدم رعاية التناسب بين الظرف والمظروف (أو لأنه) أى ازان على تقدير إدغام الزاى فى الدال (يوازى) ويلتبس (بادان) من الدين (ونحو اسمع) أصله استمع لأنه من سمع (يجوز فيه الادغام) بقلب التاء سينا (لأن التاء والسين من المهموسية) مع تقاربهما فى المخرج (و) لكن (لا يجوز الادغام بجعل السين تاء) بأن يقال اتمع (لعظم السين فى امتداد الصوت) فتعين أن يكون الادغام فيه بجعل التاء سينا (ويجوز البيان) بأن يقال استمع (لعدم الجنسية فى الذات ونحو اشبه) أصله اشتبه لأنه من الشبه (مثل استمع) فى الأحكام المذكورة (ونحو اصبر) أصله اصتبر لأنه من صبر من باب ضرب (يجوز فيه اصطبر) بالطاء وقلب التاء إليه دون اصتبر بإبقاء التاء على حالها (لأن الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها) أى الحروف التى هى المستعلية فالاضافة بيانية لا حروف المستعلية المطبقة إذ الثلاثة الأخيرة ليست منها (صضطظ خغق. الأربعة الأولى)

(مستعلية ومطبقة والثلاثة الأخيرة) وهى الخاء والغين والقاف (مستعلية فقط) وإنما سميت بذلك لأن اللسان يعلو بها إلى الحنك والمنخفضة ماعدا هذه السبعة فتكون اثنين وعشرين حرفا ومعنى الانخفاض فيها يفهم مما ذكر فى الاستعلاء فهى مالا يرتفع اللسان بها إلى الحنك فلا يحصل الانطباق ولذلك سميت بها لأن اللسان لا يعلو بهن وقوله (والتاء من المنخفضة) عطف على قوله لأن الصاد من المستعلية. [قاعدة] إذا وقعت تاء الافتعال بعد أحد الحروف الأربعة التى هى الحروف المطبقة المستعلية وهى الصاد والضاد والطاء والظاء تقلب وجوبا طاء مهملة كما تقلب إذا وقعت بعد الدال والذال والزاى دالا مهملة كما مر وذلك لما بين حروف الأطباق وبين التاء من التضاد والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء يوافق الحروف المطبقة فى الأطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء ولم يعكسوا لما مر من أن التاء زائدة والزائد أولى بالتصرف وصورها أربع . أحدها مايكون فاء الفعل صادا . وثانيها مايكون فاء الفعل ضادا نحو اضرب . وثالثها مايكون فاء الفعل طاء نحو اطلب . ورابعها مايكون فاء الفعل ظاء نحو اظلم وسيأتى تفاصيلها وإذا تقرر عندك هذه القاعدة فتقول إن اصطبر من الصورة الأولى لأن أصله اصتبر (فجعل التاء طاء لمباعدة بينهما) لأن الصاد من المستعلية المطبقة والتاء من المنخفضة وبينهما مباعدة وتضاد والجمع بين المتضادين ثقيل فوجب إبدال التاء إلى حرف من مخرجه يوافق الصاد فى الاطباق وهو الطاء فجعل التاء طاء وإليه أشار بقوله (وقرب التاء من الطاء فى المخرج فصار اصطبر كما فى ست أصله سدس) لأن تصغيره سديس (فجعل السين) الأخيرة أولا (والدال) أيضا ثانيا (تاء لقرب السين من التاء فى المهموسية) وقيل لما بينهما من التقارب فى المخرج لأن السين من المخرج التاسع من مخارج الفم والتاء فى المخرج الثامن منها أيضا كما مر فلا واسطة بينهما (و) قرب (التاء من الدال فى المخرج) فاجتمع حرفان من جنس واحد (ثم أدغم) الأولى فى الثانية (فصارست) بتشديد التاء والتشبيه فى جعل التاء دالا يعنى بجعل التاء فى اصتبر طاء لعلة ذكرناها كما يجعل الدال تاء فى ست لتلك العلة وتفصيله أنه لما جعلت السين الأخيرة تاء لقربها من التاء فى المهموسية واجتمع الدال والتاء وهما متضادان لأن الدال من المجهورات والتاء من المهموسة وبينهما تضاد فوجب قلب إحداهما إلى حرف من مخرجه ليوافق الأخرى فقلبوا الدال تاء وأدغموا الأولى فى الثانية فصارست قوله (ثم يجوز لك الادغام) معطوف على قوله فصار اصطبر أى بعد صيرورته اصطبر يجوز لك الادغام فيه (بجعل الطاء صادا) على خلاف القياس (نظرا إلى اتحادهما فى) صفة (الاستعلائية) وإن لم يتحدا فى الذات ولا فى المخرج (نحو اصبروا) لـكن (لا يجوز) لك (الادغام) فيه (بجعل الصاد طاء) على وفق القياس (لعظم الصاد من الطاء فى امتداد الصوت لأن الصاد من حروف الصفير والطاء ليس منها وقد مر أن حروف الصفير لا تدغم فى غيرها

وهى الصاد والطاء والضاد والظاء (مستعلية مطبقة) أما استعلاؤها فلارتفاع اللسان بها إلى الحنك وأما إطباقها فلانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى فظهر مما ذكرنا أن الاسمين المذكورين مجازان لأن المستعلية والمطبقة فى الحقيقة إنما هو اللسان فمعناه مستعل عنده اللسان ومثل هذا الافتقار كثير فى اللغة كما قيل للمشترك فيه مشترك (والثلاثة الأخيرة) أى الخاء والغين والقاف (مستعلية فقط) أى بدون الاطباق فلا يلزم من الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية عام والمطبقة خاص (والتاء) عطف على الصاد (من المنخفضة) وهى مالا يستعلى بها اللسان إلى الحنك عند النطق بها وهذا الاسم مجاز أيضا وحروفها ماعدا حروف المستعلية قوله (فجعل التاء طاء) حاصل المعنيين أحدهما لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلبت الطاء تاء كما أن قوله يجوز فيه اصطبر حاصل لهما كما أشرنا إليه ثمة فقوله (لمباعدة بينهما) أى بين الصاد والتاء فى صفة الاستعلاء والانخفاض وفى صفة الشدة والرخاوة ولأن التاء حرف شديد والصاد رخوة فيعم الجمع بينهما فى التلفظ علة للمعنى الأول (وقرب التاء من الطاء فى المخرج) علة للمعنى الثانى وقد عرفت أن البعد بين الحرفين فى صفة يوجب تعسر النطق بهما فقلبوا التاء حرفا يوافق ماقبله فى الصفة وهو الطاء قصدا لازالة تعسر النطق (فصار اصطبر) وإنما لم يعد اللام فى المعطوف هناك كما أفاده فى بحث ادان لقرب المعطوف عليه هناك (كما فى ست أصله سدس) بدليل سديس وأسداس (فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء فى المهموسية و) لقرب (التاء من الدال فى المخرج) والشدة هذا تشبيه فى قلب حرف حرفا لمباعدة بين القلوب وما يقارنه من وجه ولمقاربة بينه وبين المقلوب إليه من وجه آخر فان بين السين والدال مباعدة فى صفة الجهر وفى صفة الشدة فلإزالة هذه المباعدة لم تترك السين على حالها وقلبت تاء لمقاربة بينهما فى الهمس ولم يترك الدال أيضا على حاله لمباعدة بينه وبين التاء فى المهموسية ولم يذكر المباعدة فى المشبه به أى سدس اعتمادا على فهم المتعلم مع أن المباعدة بين الدال والتاء قد ذكرت فى بحث ادان وقلبت تاء لمقاربة بينهما فى المخرج (ثم أدغم) التاء فى التاء (فصارست ثم يجوز لك الادغام فى اصطبر بجعل الطاء صادا نظرا إلى اتحادهما فى الاستعلائية) أى فى النسبة إلى الاستعلاء (نحو اصبر ولا يجوز لك الادغام فيه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد) فى امتداد الصوت

(اعنى لايقال اطبر) بتشديد الطاء (ويجوز البيان) فيه نحو اصطبر (لعدم الجنسية فى الذات و) من الصورة الثانية وهو مايكون فاء الفعل فيه ضادا معجمة (نحو اضرب) لأن أصله اضترب وهو (مثل اصبر فى) جواز الوجهين وامتناع الوجه الواحد (أعنى يجوز اضرب) لأنه يجب قلب التاء طاء أولا لما ذكرنا فى القاعدة فاجتمع الضاد والطاء فيجوز قلب الطاء ضادا على خلاف القياس نظر إلى اتحادهما فى الاستعلائية ثم أدغمت الضاد الأولى الأصلية فى الثانية المنقلبة من الطاء فصار اضرب (و) أيضا يجوز (اضطرب) بالبيان بعد قلب التاء طاء نظرا إلى عدم اتحادهما فى الذات (و) لكن (لايجوز اطرب) بقلب التاء طاء ثم قلب الضاد طاء أيضا وإدغام الأولى فى الثانية وإن كان على وفق القياس (لزيادة صفة الضاد) لأن الضاد من حروف الصفير وقد مر أنها لاتدغم فى غيرها قال بعض المحققين ولا يجوز قلب الضاد طاء وتقول اطرب لامتناع إدغام الضاد فى الطاء لأنك لو فعلت ذلك لسلبت الضاد نفسها بإدغامك إياها فى الطاء (و) من الصورة الثالثة وهو مايكون فاء الفعل طاء (نحو اطلب) لأن أصله اطتلب فقلبت التاء طاء فحينئذ (لايجوز فيه) شيء من الوجوه الثلاثة (إلا) وجه واحد وهو (الادغام) أى إدغام الأول فى الثانى فقط على وفق القياس (لاجتماع الحرفين من جنس واحد) أحدهما الطاء المهملة الأصلية وثانيهما الطاء المنقلبة من التاء (بعد قلب تاء الافتعال طاء) لمباعدة بينهما فى الصفة (٩٤) لأن التاء من المنخفضة والطاء من المستعلية المطبقة فيكون بينهما تضاد وتنافر فوجب قلب التاء إلى حرف من مخرجه ليوافق الطاء الذى قبله فقلبت طاء (لقرب التاء من الطاء فى المخرج) كما بينا فى القاعدة والادغام فيما هذا شأنه واجب فلا يجوز اطتلب واططلب بالبيان (و) من الصورة الرابعة وهو مايكون فاء افتعل ظاء معجمة (نحو اظلم) لأن أصله اظتلم فقلبت التاء طاء للعلة المذكورة فى القاعدة فصار اظطلم فحينئذ (يجوز فيه الادغام بجعل الظاء) المعجمة (طاء) أى بقلب الأول إلى الثانى على وفق القياس قال أبو على هذا قول سيبويه (والطاء ظاء) أى بقلب الثانى إلى الأول على خلاف القياس كما قيل فى اصتلح اصلح (لمساواة بينهما فى العظم) وفى الصفة أيضا لأنهما من أشار المستعلية المطبقة (ويجوز البيان) أى إظهار كل من الطاء والظاء (لعدم الجنسية) بينهما (فى الذات) وهو اختيار ابن جنى مثال الأول (مثل اطلم) بتشديد الطاء المهملة (و) مثال الثانى (اظلم) بتشديد الظاء المعجمة (و) مثال الثالث (اظطلم) بتقديم المعجمة وعلى هذه الوجوه الثلاثة ينشدون بيت زهير * ويظلم أحيانا فيظطلم * قوله (ونحو اتعد) مبتدأ خبره محذوف وهو أصله أوتعد فحذف لدلالة المقام عليه فيكون تقدير الكلام ونحو اتعد أصله أوتعد (فجعل الواو تاء) بنقطتين من فوق وجوبا (لأنه إن لم يجعل) الواو (تاء يصير ياء) بنقطتين من تحت (لكثرة ماقبلها) وسكونها (فيلزم حينئذ كون الفعل مرة يائيا) كما فى الماضى (نحو أيتعد ومرة واويا) كما فى المضارع (نحو يوتعد لعدم موجب القلب) أى لعدم موجب قلب الواو ياء فى المضارع وهو انكسار ماقبلها قوله (أو يلزم توالى الكسرات) عطف على قوله فيلزم وأو ههنا بمعنى الواو أى لو لم يجعل الواو تاء يصير ياء لما مر فيلزم مامر ويلزم أيضا توالى الكسرات الثلاث فى الماضى والأربع فى المصدر لأن الياء كسرتان فوجب قلبها تاء وإدغامها فى تاء الافتعال ويقال اتعد وتعينت التاء لأنهم قلبوها إياها كثيرا لمؤاخاة بينهما مثل تجاه وتراث وتخمة فى وجاه ووراث ووخمة وما ذكره المصنف هو اللغة المشهورة وناس يقولون ائتعد ياتعد فهو مؤتعد بالهمزة وأعرب قوله :

(أعنى لايقال اطبر ويجوز البيان) نحو اصطبر وهو الأكثر (لعدم الجنسية فى الذات) بين الطاء والصاد وإن اتحدا فى الاستعلاء والاطباق (ونحو اضرب) أصله اضترب من ضرب الجرح ضربا وهو (مثل اصبر) فى الأحكام وعللها (أعنى يجوز اضرب) بإدغام الطاء المقلوبة من التاء فى الضاد (واضطرب) بعدم الادغام (ولا يجوز اطرب) بإدغام الضاد فى الطاء (ونحو اطلب) أصله اطتلب لأنه من طلب من باب نصر (لايجوز فيه غير الادغام لاجتماع الحرفين من جنس واحد بعد قلب تاء الافتعال طاء) لبعد التاء من الطاء فى صفة الهمس والانخفاض و (لقرب التاء من الطاء فى المخرج ونحو اظلم) أصله اظتلم لأنه من ظلم من باب ضرب (يجوز فيه الإدغام) بعد جعل التاء طاء لمباعدة بين الظاء والتاء فى الصفة ومقاربة بين التاء والطاء فى المخرج (بجعل الطاء ظاء والظاء طاء لمساواة بينهما فى العظم) الصورى (ويجوز البيان) بعد قلب التاء ظاء (لعدم الجنسية) بين الطاء والظاء (فى الذات مثل اظلم) بالمعجمة (واطلم) بالغين المعجمة (واظطلم) بالبيان (ونحو اتعد) أصله أوتعد لأنه من وعد من باب ضرب (فجعل الواو تاء) لمناسبة الجوار ولكونه واقعا فى كلامهم كثيرا نحو تراث وأدغم التاء فى التاء وجوبا (لأنه) أى الشأن (إن لم يجعل) الواو (تاء) بأن لم يراع تلك المناسبة (يصير ياء لكثرة ماقبلها فيلزم حينئذ) أى حين صارت ياء (كون الفعل مرة يائيا) فى الماضى (نحو ايتعد ومرة) أخرى (واويا) فى المضارع (نحو يوتعد) وهو غير جائز وأنت خبير بأن الاختلاف الذى لايجوز إنما هو الاختلاف الأصلى وأما الاختلاف بسبب القلب إذا وجد سببه فغير محظور كقيل ويقول وغزا ويغزو ولأنهم لما أمكن لهم قلب الواو بشيء لايستلزم هذا الاختلاف لم يرضوا باختلاف العارض أيضا قوله (أو يلزم توالى الكسرات) كسرة الهمزة والياء المركب من الكسرتين عطف على قوله فيلزم حينئذ والظاهر أن يقول ويلزم بالواو إذ لاتعاند بين العلتين إلا أنه

(ونحو اتسر فجعل الياء تاء) كإعراب قوله ونحو اتعد فجعل الواو تاء وحاصل معناه أنه إذا وقع قبل تاء الافتعال ياء تقلب تاء ويدغم فى تاء الافتعال كبنائهم الافتعال من اتسر وإنما فعلوا ذلك (فرارا من توالى الكسرات) الثلاث فى الماضى والأربعة فى المصدر لأن الياء كسرتان ولما قلبوها تاء أدغموها فى تاء الافتعال لاجتماع الجنسين فقالوا اتسر أى لعب بالقمار ولما توجه أن يقال إن قولكم إذا وقع قبل تاء الافتعال ياء قلبت تاء ويدغم فى تاء الافتعال فرارا من توالى الكسرات منقوض بمثل ايتكل لأن الياء فيه وقع قبل تاء الافتعال ولم يقلب ويدغم أجاب بقوله (ولم يدغم) الياء بقلبها تاء وأن لزوم توالى الكسرات (فى) مثل (ايتكل) أى فى الافتعال الذى بنى من مهموز الفاء نحو ايتمر من الأمر وايتكل من الأكل أصله ائتكل بهمزتين فقلبت الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها كما فى إيمان (لأن الياء ليست بلازمة) أى ثابتة فى جميع تصرفاتها (يعنى تصير) تلك الياء (همزة إذا جعلته) أى ايتكل (ثلاثيا) وقلت أكل أو وصلته وقلت وائتكل ومن شرط الادغام أن يكون الحرفان لازمين (ومن ثم) أى ومن أجل أن شرط الادغام أن يكونا ثابتين (لايدغم حيى فى بعض اللغات) مع أنه اجتمع حرفان من جنس واحد لانعدام شرط الادغام فيه لأن الياء الأخيرة غير لازمة كما مر قوله (وإدغام اتخذ شاذ) عطف على قوله ولايدغم حيى عطف الجملة الاسمية على الفعلية وهو جائز لكنه ضعيف لفوات المناسبة بين المعطوف والمعطوف عليه وبيان كونه شاذا ان اتخذ افتعال بنى من مهموز التاء لأنه من الأخذ كما بنى ايتمر من الأمر وايتكل من الأكل فيكون الياء فيه غير لازمة كما فى ائتكل وإذا كانت الياء غير لازمة يكون التاء المنقلبة منه غير لازمة أيضا فينعدم شرط الادغام بلا ريب فيكون الادغام فيه شاذا وقد مر تفصيله. ولما فرغ من بيان الحروف الأربعة عشر التى وقعت قبل تاء الافتعال وكيفية إدغامها فى تاء الافتعال شرع فى بيان الحروف التى وقعت بعد تاء الافتعال وكيفية إدغام تاء الافتعال فيها فقال (ويجوز الادغام) أى إدغام تاء الافتعال فيما بعده (إذا وقع بعد تاء الافتعال) حرف (من حروف تدزذسصضطظ) أى إذا وقع حرف من هذه الحروف التسعة عين الكلمة وبنيت منها افتعالا يجوز لك إدغام تاء الافتعال فيها بجعل التاء من جنسها والبيان وإن اجتمع مثلان (نحو يقتل) من قتل أصله يقتتل وإنما مثل بالمستقبل فى هذا الباب ومثل بالماضى فى الباب المتقدم لأن الادغام فى الماضى فى هذا الباب غير متفق عليه كما سيجىء بخلاف الباب المتقدم وإنما جاز الادغام والبيان فى مثل اقتتل يقتتل وإن كان القياس يقتضى وجوب الادغام لاجتماع المتجانسين كما فى مد يمد لأن تاء الافتعال غير لازمة بخلاف الدالين فى مد وقد أشار المازنى إلى هذا الفرق وقال إنما جاز الادغام فى اقتتل ووجب فى شد ومد لأن كل واحد من الدالين فى شد ومد لا ينفك عن صاحبه بخلاف تاء افتعل فانه يجوز انفكاكها عن التاء الواقع بعدها وذلك فى الصور التى يكون فى موضع العين حرف غير التاء فلا يتلازمان وإذا لم يجب الادغام فيما يجتمع فيه المتجانسان كان عدم وجوب الادغام فيما يجتمع فيه المتقاربان بطريق الأولى (ويبدر) أصله يبتدر أى يشرع (ويعذر) أصله يعتذر من العذر.

أشار إلى استقلال كل منها فى التعليل (ونحو اتسر) أصله ايتسر لأنه من يسر من باب حسن إن كان من اليسر ومن يسر من باب ضرب إن كان من اليسر (فجعل الياء تاء) لمناسبة الجواز ووقوعه فى كلامهم كما سيجىء إن شاء الله تعالى (فرارا من توالى الكسرات) خصوصا فى المصدر أى الايتسار (ولم يدغم) أى لم يقع الادغام (فى مثل ايتكل) بقلب الياء تاء كما فى ايتسر (لأن الياء) فى ايتكل (ليست بلازمة) يعنى لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم (يعنى تصير) أى تلك الياء (همزة إذا جعلته) أى ايتكل (ثلاثيا نحو أكل) لأن أصله وكل لأنه من أكل من باب نصر قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (ومن ثمة) أى ومن أجل أن لزوم الحرف المدغم شرط فى الادغام (لايدغم حيى فى بعض اللغات) لأن الياء الثانية ليست بلازمة فيه حيث تسقط تارة نحو حيو وتقلب تارة نحو يحيى كما مر قوله (وإدغام اتخذ شاذ) عطف على قوله لايدغم من حيث المعنى أى ومن أجل أن اللزوم شرط فى الادغام شذ إدغام اتخذ إذا كان أصله ائتخذ وقلبت الهمزة ياء ثم قلبت الياء والقياس أن لاتقلب إذ الياء غير لازمة لأنه يصير همزة إذا جعلته ثلاثيا نحو أخذ وهو جواب عن سؤال مقدر وليس من تتمته ومن ثمة قيل فى توجيهه قلتم إن الياء التى ليست بلازمة لاتدغم والياء فى اتخذ غير لازمة مع أنها قد أدغمت فأجاب بأنه شاذ فلا تكرار (ويجوز الادغام إذا وقع بعد تاء الافتعال) مايقاربها حرف (من حروف تدزذ سصضظط) بقلب تاء الافتعال إلى هذه الحروف لمقاربتها لها فى المخارج ومباعدتها عنها فى الصفات فقلبوها إلى مقارب لها موافق لصفتها فأورد على تركيب ذكر الحروف أمثلتها قائلا (نحو يقتل) أصله يقتتل من القتل أدغم أول المثلين بعد نقل حركته إلى ماقبله فى الآخر وإنما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين المتماثلين المتحركين لأن التاء الأولى فى حكم المنفصل من الثانية لأن تاء الافتعال لايلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترم فهو نظير أنعمت فى عدم لزوم التاء بعده وإذا لم يجب فى اقتتل ففى غيره أولى (ويبدل) أصله يبتدل من البدل قلبت التاء دالا وأدغم الدال فى الدال (ويعذر) أصله يعتذر من العذر قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم أدغم الذال فى الذال

(وينزع) أصله ينتزع (ويبسم) أصله يبتسم (ويقسم) أصله يقتسم (ويخصم) أصله يختصم (ويفضل) أصله يفتضل من الفضل (وينظر) أصله ينتظر (ويرطم) أصله يرتطم قوله (ولكن لايجوز فى إدغامهن) استثناء من قوله ويجوز الادغام أى يجوز الادغام وتركه فى هذه الأمثلة لكن إذا أدغم لايجوز فيها (إلا الادغام بجعل التاء مثل العين) أى بقلب تاء الافتعال إلى ما بعدها للتجانس إذا لم يكن عين الكلمة تاء وإنما لم يجز جعل العين مثل التاء (لضعف استدعاء) المقدم الذى هو التاء (المؤخر) الذى هو عين الفعل ومعنى اقتضاء المؤخر أن يقتضى جعله مثل نفسه بقلبه إليه وإنما ضعف استدعاء التاء المتقدمة العين المتأخرة لأن التاء زائدة والعين أصلية والأصلى قوى والزائد ضعيف فلو جعل العين تاء يصير القوى ضعيفا وهو ضعيف ولو جعل التاء عينا يصير الضعيف قويا وهو قوى وليس جعل الضعيف قويا جعل الخفيف ثقيلا هذا إذ كان الاستدعاء مصدرا معلوما مضافا إلى مفعوله وذكر الفاعل متروك ويجوز أن يكون مصدرا مجهولا مضافا إلى

مايقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم (وعند بعض الصرفيين لايجوز هذا الادغام) أى إدغام تاء الافتعال فى هذه الحروف (فى الماضى حتى لايلتبس) ماضى باب الافتعال (بماضى) باب (التفعيل) وذلك (لأن) الشأن (عندهم) أى عند من لايجوز الادغام (ينقل حركة التاء) أى تاء الافتعال (إلى ماقبلها) على تقدير الادغام (وبحذف) الهمزة (المجتلبة) للاستغناء عنها فيلزم الالتباس مثلا إذا قصد الادغام فى اقتتل نقلت فتحة التاء إلى القاف وحذفت الهمزة للاستغناء عنها ثم يدغم التاء الأولى فى الثانية فيصير قتل بفتح القاف وتشديد التاء فلم يعلم أنه ماض من التفعيل أو من الافتعال فلهذا الالتباس لم يدغم وقس عليه ماعداه وبعضهم جوز الادغام مع الالتباس اكتفاء بالفرق التقديرى (وعند بعضهم) يجوز الادغام لأن طريق الادغام عندهم ليس نقل حركة التاء إلى ماقبلها حتى يلزم الالتباس بل مابينه بقوله (يجىء) أى الماضى (بكسر الفاء نحو خصم) وقتل بكسر الخاء والقاف (لأن) الشأن (عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين) يعنى إذا قصد الادغام فى الماضى من هذا الباب أسكنت تاء الافتعال فالتقى ساكنان لأن فاء الكلمة ساكنة أيضا والأصل فى التقاء الساكنين أن تحرك الأول منهما بالكسر ولا يمكن حذف أحدهما لئلا يلزم إجحاف الكلمة فحركت الأولى وحذفت الهمزة للاستغناء عنها مثلا إذا قصد الادغام فى اقتتل أسكنت التاء ليمكن الادغام فاجتمع ساكنان القاف والتاء فحرك بالكسر على الأصل فاستغنى عن الهمزة ثم أدغم التاء فى التاء فصار قتل بكسر القاف وفتح التاء وتشديدها وقس عليه ماعداه (وعند بعضهم يجىء) الماضى (بالهمزة المجتلبة نحو اخصم) بكسر الهمزة وكسر الخاء بالتحريك على الأصل وفتحها بنقل حركة التاء إليها وفتح الصاد وتشديدها ولا التباس فيه أيضا فيجوز الادغام وإنما يجىء الماضى بالهمزة (نظرا إلى سكون أصله) أى سكون الخاء

(وينزع) أصله ينتزع من النزع قلبت التاء دالا ثم الدال زايا ثم أدغمت الزاى فى الزاى (ويبسم) أصله يتبسم من البسم قلبت التاء سينا ثم أدغم السين فى السين (ويخصم) أصله يختصم من الخصومة قلبت التاء طاء ثم قلبت التاء صادا ثم أدغم الصاد فى الصاد (وينضل) أصله ينتضل من النضل وهو الرمى قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا ثم أدغم الضاد فى الضاد (ويلطم) أصله يلتطم من اللطم قلبت التاء طاء ثم أدغم الطاء فى الطاء (وينظر) أصله ينتظر قلبت التاء طاء ثم الطاء ظاء ثم أدغم الظاء فى الظاء (ولكن لايجوز فى إدغامهن) أى الأمثلة المذكورة (إلا الادغام بجعل التاء مثل العين) وقوله (لضعف استدعاء المؤخر) مطلقا من إضافة المصدر إلى المفعول وترك الفاعل أى لضعف استدعاء المقدم الزائد الذى هو تاء الافتعال واستتباعه المؤخر الأصل الذى هو العين مع أن قياس الادغام أن تقلب الأول حرفا من جنس الثانى لأن الأول هو الذى يدغم فى الثانى فينبغى أن تبقى الثانى على لفظه وأن الأول ساكن والساكن أولى بالتغيير إلا إذا عرض عارض منع عن هذا القياس مثل مافى تاء الافتعال إذا وقع بعد حروف تثد ذ س ش ص ض ط ظ من كونها أصلية أو زائدة فى الصفة (وعند بعض الصرفيين لايجىء هذا الادغام فى الماضى) أى فى ماضى هذه الأمثلة (حتى لايلتبس بماضى التفعل لأن) الشأن (عندهم) أى عند هؤلاء البعض من الصرفيين لو قصد هذا الادغام (تنقل حركة التاء إلى ماقبلها وتحذف) الهمزة (المجتلبة) فيصير فى اختصم مثلا خصم فلايعرف أنه من الافتعال أو من التفعيل وعند بعضهم يجىء الادغام فى الماضى أيضا فيقال قتل بفتح القاف اكتفاء فى الفرق بالمضارع وأشار إلى هذا بقوله فيما بعد ويجوز فى مستقبله كسر الفاء وفتحها كما فى الماضى (وعند بعضهم يجىء بكسر الفاء نحو خصم أصله اختصم لأن) الشأن (عندهم كسر الفاء لالتقاء الساكنين) بعد حذف حركة التاء من غير نقلها إلى ماقبلها وحذف المجتلبة ولا التباس حينئذ (وعند بعضهم يجىء) الماضى المدغم (بالمجتلبة نحو اخصم) بكسر الخاء (نظرا إلى سكون أصله) أى أصل الخاء فى اختصم وإلى أن الحركة العارضة فى حكم العدم فيحتاج إلى المجتلبة لامكان الابتداء ولا التباس أيضا وأما فى خصم بعد فتح الخاء فلم يجىء اخصم بالمجتلبة لأن حركة الخاء أعنى الفتحة وإن كانت عارضة إلا أنها حركة أحد حروف الكلمة فكأنها غير عارضة فلايحتاج إلى المجتلبة بخلاف كسرة الخاء فى خصم فانها من خارج فهى

والأصل فيكون الحركة عارضة ولا اعتبار بالعارض فلم يحذف الهمزة (و) مع إثبات الهمزة (يجوز فى مستقبله) أى مستقبل اخصم واخواته (كسر الفاء وفتحها) معا أما الكسر فبتحريكها على الأصل وأما الفتح فبنقل حركة التاء إليها (كما) يجوز كسرها وفتحها معا (فى الماضى نحو يخصم) بكسر الخاء وفتحها أصله يختصم فأسكنت التاء ليمكن الادغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء فحركت الخاء بالكسر على الأصل أو نقل فتحة التاء إليها ثم قلبت التاء صادا وأدغم الصاد فى الصاد وقس عليه ماعداه (و) يجوز (فى فاعله) أى فى اسم الفاعل من هذا الباب (ضم الفاء للاتباع) أى لاتباع حركة التاء لحركة الميم (مع جواز فتحها وكسرها) لما ذكرنا فى المستقبل (نحو مخصمون) بالحركات الثلاث فى الخاء (ويجئ مصدره) أى مصدر اختصم (خصاما بكسر الخاء) لاغير أصله اختصاما (لالتقاء الساكنين) وتحريك أولهما بالكسر على الأصل يعنى إذا قصد الادغام فى الاختصام أسكنت التاء ليمكن الادغام فالتقى ساكنان الخاء والتاء وحرك الخاء بالكسر على الأصل فاستغنى عن الهمزة ثم أدغم التاء فى الصاد فصار خصاما بكسر الخاء وفتح الصاد وتشديدها هذا هو المذهب الثانى (أو لنقل كسرة التاء إلى الخاء) وحذف الهمزة للاستغناء وإدغام التاء فى الصاد كما هو المذهب الأول (ويجئ مصدره (أخصاما) بالهمزة المجتلبة وكسر الخاء (اعتبارا لسكون الأصل) أى لم يحذف الهمزة بتحريك الخاء وإن أمكن النطق بها اعتبارا لسكون الخاء فى الأصل وعروض حركتها ولم يجز فى اخصاما فتح الخاء على كلا المذهبين وهو ظاهر لمن له أدنى دراية (وتدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها) جوازا (باجتلاب الهمزة) ليمكن الابتداء بها إذ لو أدغم التاء فيما بعدها وجب إسكانها ليمكن الادغام فتعذر الابتداء به فوجب اجتلاب

همزة الوصل (كما) مر (فى باب الافتعال) أى كما يجوز إدغام تاء الافتعال فيما بعده إذا كان ما بعده حرفا من حروف تدذ سصضطظ بجعل تاء مثل ما بعده من العين كذلك يجوز إدغام تاء تفعل وتفاعل فيما بعده إذا كان ما بعده تاء أو حرفا من هذه الحروف التسعة سوى الضاد بجعل التاء مثل ما بعده من الفاء قال ابن الحاجب وأما تاء تفعل وتفاعل فيدغم فيما يدغم فيه التاء وهى الطاء والدال والظاء والذال والتاء والثاء والصاد والزاى والسين وإذا تقرر ذلك فلا يلتفت إلى ما ذهب إليه الشارحون من أنه إذا وقع بعد تاء تفعل وتفاعل حرف من حروف اتثذ رسشص ضطظ وهو أحد عشر حرفا هذا وإنما أدغموا التاء فى الحروف التسعة للدلالة على المبالغة من غير لبس لعلم السامع بأصله (نحو اطهر) بكسر الهمزة وفتح الطاء وتشديدها (أصله تطهر) بتشديد الهاء فأسكن التاء ثم أدغم التاء بعد قلبه طاء فاجتلبت الهمزة فصار اطهر وكذلك ازين واذكر ادثر واتبع واصبر واظهر واسمع واضرب أصلها تزين وتذكر وتدثر وتتبع وتصبر وتظهر وتسمع وتضرب (واثاقل) بكسر الهمزة وتشديد الثاء (أصله تثاقل) قلت التاء ثاء وأدغمت واجتلبت همزة الوصل فصار اثاقل وكذلك ايابع واداخر واذاكر وازاين واسامع واصابر واضارب واظاهر أصلها تتابع وتداخر وتذاكر وتزاين وتسامع

فهى عارضة قطعا وكذلك جاز اخصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لأنها حركة اتباع فهى عارضة (ويجوز فى مستقبله) أى مستقبل اخصم مدغما (كسر الفاء وفتحها كما جاز فى الماضى نحو يخصم) فإن من قال فى الماضى خصم بفتح الخاء يقول فى مستقبله يخصم بفتحها أيضا ومن قال خصم أو خصم بكسر الخاء المجتلبة أو بغيرها يقول فى مستقبله يخصم بكسر الخاء أيضا (و) يجوز (فى اسم فاعله ضم الفاء للاتباع) أى لاتباع الميم فى الضم (مع فتحها) عند من فتحها فى الماضى (و) مع (كسرها) عند من كسرها فيه (نحو مخصمون) بحركات الخاء (ويجىء مصدره) أى اخصم مدغما (خصاما) بكسر الخاء أصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير سلب حركة التاء (أو لنقل كسر التاء إلى الخاء ويجىء) مصدره (خصاما بفتح الخاء إذا اعتبرت حركة الصاد المدغم فيها) أو اتبعت حركة الخاء حركتها وإنما قال إن اعتبرت إشارة إلى أن الاتباع ههنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصمون (ويجىء) مصدره (أخصاما) بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها (اعتبارا لسكون الأصل) كما ذكرنا فى اخصم هذا على تقدير فتحها للخفة أو للاتباع وعلى تقدير كسرها لالتقاء الساكنين لأن الحركة حينئذ عارضة فكأنها فى حكم الساكن فيحتاج إلى المجتلبة وأما على تقدير أن كسرتها منقولة من التاء فلا احتياج إلى المجتلبة كما ذكر فى اخصم (ويدغم تاء تفعل وتفاعل فيما بعدها) جوازا (لاجتلاب الهمزة) إذا كان ما بعدها ما يقاربها من حروف تثدذ زسصض طظ وإنما لم يذكر هذا القيد أعنى ما يقاربها لظهور أن تعلم وتقاتل لا يصح إدغامه (كما مر فى باب الافتعال) من إدغام تائه فيما بعدها من حروف تثدذ زسصض طظ لمقاربتها فى المخارج ومباعدتها ههنا فى الصفات (نحو اطهر) بتشديد الطاء والهاء (أصله تطهر) قلبت التاء طاء وأدغم الطاء فى الطاء ثم اجتلبت الهمزة للابتداء (واثاقل) بتشديد الثاء أصله تثاقل قلبت التاء ثاء ثم أدغم التاء فى الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادار واظهر وادل واقتل واصدق وازين واسمع واضرع وفى غير الضاد تقلب التاء ابتداء إلى ما يجاورها إما لاتحاد المخرج أو لقربه وأما فى الضاد فلبعده قلبت التاء طاء إذ لا اتحاد ولا قرب كما سبق

وتصابر وتضارب وتظاهر (ولاتدغم) تاء الاستفعال فيما بعده وإن كان من تلك الحروف التسعة التى جاز إدغام التاء فيها لأن مابعد تاء الاستفعال يكون ساكنا أبدا ومن شرط الادغام تحرك الحرف الثانى فيمتنع الادغام فلا يدغم (فى نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا و) لا (فى نحو استدان) لسكون الدال (تقديرا) لأن أصله استدين فنقلت فتحة الياء إلى الدال وقلبت ألفا ومثله استطال أصله استطول (ولكن يجوز حذف تائه) أى تاء استفعل (فى بعض المواضع) تخفيفا لافى كلها (نحو اسطاع) أى بكسر الهمزة وإنما فسرنا به بقرينة مقابلته بفتح الهمزة (يسطيع) بفتح الياء أصلهما استطاع يستطيع فحذفت التاء (كما مر فى ظلت) أى كما مر جواز حذف المتماثلين للتخفيف عند امتناع الادغام لسكون الثانى لأن التاء والطاء وإن لم يكونا من جنس واحد إلا أنهما لما اتحدا فى المخرج كانا كأنهما من جنس واحد فيجوز التخفيف بالحذف وقد يدغم تاء استطاع فى الطاء مع بقاء صوت السين فيقال اسطاع وهو نادر لما فيه من الجمع بين ساكنين كذا قيل (وإذا قلت أسطاع بفتح الهمزة يكون السين زائدا) على خلاف القياس (لأن أصله) حينئذ (أطاع) فلا يكون من باب الاستفعال (كالهاء) أى كزيادة الهاء على خلاف القياس (فى أهراق) لأن أصله أراق هذا ماذهب إليه سيبويه فيكون مضارعه حينئذ يسطيع بضم الياء قال ابن الحاجب ولا اعتداد بالسين عنده إذ ليس يفيد معنى وذكر أبو البقاء أنهم زادوا السين ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لأن أصلهما أطوع يطوع. وحاصل ماذكره المصنف أنه لو فتح ألف اسطاع تعين كونه من باب الأفعال وزيادة السين شاذة كما هو مذهب سيبويه وقال الفراء أصلها استطاع فحذفت التاء وفتحت الهمزة فليس زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف التاء فمضارعه يسطيع بفتح الياء

(ولاتدغم) تاء استفعل فيما بعدها (فى نحو استطعم بسكون التاء تحقيقا) ومن شرائط الادغام تحرك الثانى (و) لاتدغم التاء أيضا فيما بعدها (فى) نحو (استدان) أصله استدين لسكون الدال (تقديرا ولكن يجوز حذف تائه) أى تاء استفعل للتخفيف (فى نحو المواضع نحو اسطاع) بكسر الهمزة أصله استطاع (يسطيع كمامر فى ظلت) من أن إحدى اللامين حذفت للتخفيف (وإذا قلت أسطاع بفتح الهمزة) يسطيع بضم الياء (يكون السين زائدا) على غير القياس إذ زيادة السين إنما اطردت فى استفعل وذكر أبو البقاء أنهم إنما زادوا السين فى أطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغيير لأن أصلها اطوع يطوع وهذا على قول سيبويه وأما على قول الفراء فالشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع إذ أصله عنده استطاع حذفت التاء استثقالا فمضارعه يستطيع بالفتح وإنما كان السين زائدا على قول سيبويه (لأن أصله أطاع كالهاء) أى كزيادة الهاء (فى اهراق) إذ أصله أراق زيدت الهاء على غير القياس.

[الباب الثالث فى المهموز]

لم يعرفه إما لاتفهامه من تعريف الصحيح أو لأن لأن الاسم اللغوى يغنى عنه وإنما قدمه على المعتلات لأن الهمزة حرف صحيح لأنه لم يجر فيها ماجرى فى حروف العلة فى إطرادا اللازم فى كثير من الأبواب (ولا يقال له صحيح) مع أن الهمزة حرف صحيح لما مر (لصيرورة همزته) أى همزة المهموز (حرف علة فى التليين) أى فى إزالة شدتها كآمن وأومن وإيمانا (وهو يجىء على ثلاثة أضرب مهموز الفاء نحو أخذ) ويسمى القطع أيضا لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها (و) مهموز (العين نحو سأل) ويسمى اللين أيضا لأن اللين فى اللغة جعل الكلمة ذات همزة (و) مهموز (اللام نحو قرأ) ويسمى المهموز أيضا وذلك ظاهر (وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح) فى جميع الأحكام (إلا) فى حكم (أنها قد تخفف) إذا لم يكن مبتدأ بها كما

[الباب الثالث] من الأبواب السبعة: [فى) بيان (المهموز] يجىء

قدمه على المعتلات لأن الهمزة حرف صحيح فى ذاته لكنها قد تخفف وتحذف فى غير الأول (ولا يقال له) أى للمهموز (صحيح) وإن كان حرفه حرفا صحيحا (لصيرورة همزته حرف علة فى التليين) كآمن وأومن وإيمانا ولذلك يقال له الملحق بالمعتل (وهو) أى المهموز (يجىء على ثلاثة أضرب) أحدها (مهموز الفاء نحو أخذ و) الثانى مهموز (العين نحو سأل و) الثالث مهموز (اللام نحو قرأ) هذا حصر عقلى إن اعتبر وجود همزة واحدة فى كلمة ثلاثية وإلا فبناء على الغالب إذ يجىء من الرباعى مايكون عينه ولامه الثانية همزتين نحو كأكأ ولألأ (وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح) فى تحمل الحركات (إلا أنها قد تخفف) لأنها حرف ثقيل إذ مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف لأنه يخرج من أقصى الحلق فهو شبيه بالتهوع المستكره لكل أحد بالطبع فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز وخاصة قريش روى عن أمير المؤمنين على رضى الله عنه أنه قال: نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبى ولولا أن جبرائيل نزل بالهمزة على النبى عليه الصلاة والسلام ماهمزتها وخففها آخرون وهو تميم وقيس والتخفيف هو الأصل قياسا على سائر الحروف الصحيحة فتخفف عند الأولين ؛

(بالقلب) حروف اللين (وجعلها بين بين أى بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركتها) فإن كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الألف وإن كانت مكسورة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الياء وإن كانت مضمومة جعلت بين مخرج الهمزة وبين مخرج الواو وهذا هو بين بين المشهور (وقد تجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركة ماقبلها) وهو بين بين الغير المشهور ثم همزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لايقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن غالبا فلايقع فى أول الكلمة قوله (والحذف) مجرور معطوف على قوله بالقلب أو وجعلها بين بين على اختلاف المذهبين قيل الأصل فى تخفيف الهمزة أن تجعل بين بين لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لأنه إذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لأنه إذهابها بغير عوض (الأول) وهو القلب (يكون إذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا ماقبلها) سواء كان فى كلمة أو فى كلمتين وحينئذ (تقلب) الهمزة (بشىء) أى بحرف (يوافق) ذلك الشىء (حركة ماقبلها) أى ماقبل الهمزة (للين عريكة الساكن) أى طبيعته (واستدعاء ماقبلها) قلبها فإن كانت حركة ماقبل الهمزة فتحة قلبت ألفا (نحو راس) أصله رأس بالهمزة الساكنة ثم قلبت ألفا (و) إن كانت حركة ماقبلها ضمة قلبت واوا نحو (لوم) أصله لؤم بالهمزة الساكنة (و) إن كانت كسرة قلبت ياء نحو (بير) أصله بئر بالهمزة الساكنة وهذه الأمثلة للهمزة الساكنة التى فى كلمة واحدة مع تحرك ماقبلها ومثال الهمزة الساكنة التى فى كلمتين مع تحرك ماقبلها نحو إلى الهدا اتنا والذيتمن ويقولوذن لى الأصل فى الأول أن يقال إلى الهدى ويقال ايتنا بقلب الهمزة ياء لسكونها وانكسار ماقبلها لأن أصله ائتنا بهمزتين لأنه أمر من أتى يأتى لكن لما سقطت ألف الوصل فى الدرج اجتمع ساكنان ألف الهدى والهمزة الساكنة التى من فاء الفعل فحذفت الألف لكونه فى آخر الكلمة والتغيير بالآخر أولى وقبلها الدال مفتوحة فصار دأت من الهدى ايتنا بمنزلة رأس فقلبت الهمزة فيه ألفا كان قلبت همزة رأس وأما الذيتمن أصله الذى ائتمن بهمزة ساكنة التى هى فاء أمن بعد همزة الوصل فسقطت همزة الوصل أيضا فى الدرج فالتقى ساكنان ياء الذى والهمزة الساكنة التى هى فاء الفعل فحذفت الياء لوقوعها فى الطرف وقبلها الذال المكسورة فصار ذئت من الذى أيتمن بمنزلة بئر فقلبت الهمزة فيه ياء قلبها فى بئر وأما من يقولوذن لى أصله ائذن لى بهمزة ساكنة بعد همزة الوصل وهى فاء إذن فسقطت همزة الوصل فى الدرج وباشرت لام يقول المضمومة فصارت لؤذن من يقول ائذن لى بمنزلة لؤم فقلبت الهمزة واوا قلبها فى لؤم كذا حقق وكل ذلك أى قلبت الهمزة بشىء يوافق حركة ماقبلها فى كلمة كانت أو فى كلمتين جائز لا واجب إذا كان ماقبل الهمزة غير الهمزة وأما إذا كان ماقبلها همزة أيضا وكانت فى كلمة واحدة يجب قلبها نحو آمن وأومن إيمانا كما سيجىء (والثانى) وهو تخفيف الهمزة بجعلها بين بين المشهور (يكون إذا كانت) الهمزة (متحركة و) كانت (متحركا ماقبلها)

يجىء إن شاء الله تعالى (بالقلب وجعلها بين بين أى بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركتها) كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لأن العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا تكتب إذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجىء إن شاء الله تعالى وفسره حتى لايظن أن المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ماقبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم إن همزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة ينحى بها نحو الساكن ولذلك لايقع إلا حيث يجوز وقوع الساكن فيه فلايقع فى أول الكلمة وأما وجه تخفيف الهمزة فلأنها حرف شديد مستثقل يخرج من أقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش وأكثر أهل الحجاز والتحقيق لغة تميم وقيس قياسا لها على سائر الحروف والأصل فى التخفيف بين بين لأنه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لأنه إذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لأنه إذهابها بغير عوض إلا أن المصنف قلب لكون القلب بين بين (والحذف وهو ثلاثة طرق الأول) من طرق التخفيف أعنى القلب (يكون) ويتحقق (إذا كانت) الهمزة (ساكنة ومتحركا ماقبلها) وإنما تعين القلب فى هذه الصورة إذا أريد تخفيفها إذ لا يمكن جعلها بين بين المشهور لسكونها ولا غير المشهور لأنه لايجوز حيث لايجوز المشهور لأنه فرعه ولا يمكن الحذف لأنه لايبقى مايدل عليها وقوله (تقلب بشىء يوافق) حركة (ماقبلها) بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعنى إن كانت حركة ماقبلها فتحة تقلب ألفا لأن الألف يوافق الفتحة وإن كانت ضمة تقلب واوا وإن كانت كسرة تقلب ياء لأنهما يوافقانهما (للين عريكة الساكن) أى طبيعته لضعفه (واستدعاء ماقبلها) أى طلب ماقبل الهمزة وهو حركة ماقبلها قلبها إلى مايجانسه ويوافقه إذ لاشك أن كل حركة تستدعى أن يكون الحرف الذى بعدها الحرف الذى لو أشبعت لتولد منها ذلك الحرف (نحو راس) بالألف أصله رأس (ولوم) بالواو أصله لؤم (وبير) بالياء أصله بئر (والثانى) من تلك الطرق أعنى بين بين (يكون إذا كانت الهمزة متحركة) بأى حركة كانت (ومتحركا ماقبلها) بأى جركة كانت وإنما تعين بين بين إذ لامجال للقلب لأن

ثم تثبت) الهمزة فى هذه الصورة أى لم تحذف ولم تقلب بشئ لأنه تثبت كما هى (لقوة عريكتها) أى لقوة طبيعة الهمزة المتحركة مع تحرك ماقبلها وأقسام ذلك تسعة لأن الهمزة إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى التقادير ماقبلها إما مفتوح أو مكسور أو مضموم والحاصل ضرب الثلاثة فى الثلاثة تسعة فإن كان الهمزة مفتوحة فماقبلها أيضا (نحو سأل) أو مكسور نحو مائة أو مضموم نحو مؤجل (و) إن كانت مضمومة فماقبلها إما مضموم نحو (لؤم) أو مفتوح نحو رؤف أو مكسور نحو مستهزئون وإن كانت مكسورة فماقبلها إما مكسور أيضا نحو مستهزئين (و) مضموم نحو (سئل) أو مفتوح نحو سئم والقياس فى الصور التسع كلها أن تجعل بين بين لأن فيه تخفيفا للهمزة مع بقية من آثارها ليكون دليلا على أن أصل الكلمة الهمزة لكن فى صورتين منها لا يمكن جعلها بين بين وأشار إليهما بقوله (إلا إذا كانت الهمزة مفتوحة وماقبلها مكسورا أو مضموما) فان الهمزة حينئذ لم تجعل بين بين بل (تجعل واوا) إن كان ماقبلها مضموما (أو) تجعل (ياء) إن كان ماقبلها مكسورا (نحو مير) بكسر الميم وفتح الياء أصله مئر بفتح الهمزة وهى جمع المئرة وهى العداوة (وجون) بضم الجيم وفتح الواو أصله جؤن بفتح الهمزة وهو جمع جؤنة بالضم وهو سليلة مستديرة مغشاة أدما يكون مع العطارين وكذلك مائة ومؤجل وذلك (لأن الفتحة كالسكون فى اللين) أى فى لين عريكتها (فتقلب) الهمزة بشئ فى حال الفتح (كما) تقلب (فى) حال (السكون. فإن قيل لم لا تقلب) الهمزة (فى) سأل (ألفا و) الحال أن (همزته مفتوحة ضعيفة) وماقبلها مفتوح أيضا (قلنا فتحتها صارت قوية بفتحة ماقبلها) لأن الجنس يتقوى بالجنس فلهذا لم تقلب ألفا . ولما توجه أن يقال إن هذا الجواب منقوض بقول الشاعر لا هناك المرتع لأن ماقبل الهمزة المفتوحة مفتوحة مع أنها تقلب ألفا. أجاب بقوله (ونحو لا هناك المرتع شاذ) أصله لا هنأك بفتح الهمزة فقلبت ألفا على خلاف القياس والمرتع بفتح الميم اسم مكان من رتعت الماشية أى أكلت ماشاءت هذا وقال المحققون إنما لم يجعل الهمزة بين بين فى هاتين الصورتين لأنهم لو جعلوها بين بين المشهور يقرب من الألف لكون حركتها فتحة وقبلها الضمة أو الكسرة وهما لا يقعان قبل الألف فكذا لا يقعان قبل ماقرب منها ولما تعذر المشهور تعذر غير المشهور لأنه فرعه . واعلم أن ماذكره المصنف من استثناء الصورتين مذهب سيبويه ومختار عند المحققين أيضا . قال ابن الحاجب وحكى عن يونس جعلها بين بين فى الضربين المستثنيين أيضا والحق ماقاله سيبويه (والثالث) وهو تخفيف الهمزة بالحذف (يكون إذا كانت) الهمزة (متحركة و) كان (ساكنا ماقبلها و) حينئذ يحذف الهمزة جوازا (لكن تلين فيه أولا) بجعلها ساكنة (للين عريكتها) فى الجملة قبل ذلك التليين (بمجاورة الساكن) أى بسبب مجاورته الساكن (ثم تحذف) الهمزة

الهمزة ليست بساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ماقبلها ولا للحذف إذ لا يبقى من آثارها وعوارضها مايدل عليها لأن ماقبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها إليه فيتعين بين بين (ثم تثبت) أى بعد تركها وتحرك ماقبلها تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين فى كل الأحوال لا تطاوع الحذف والقلب (لقوة عريكتها) أى الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول التخفيف فأحوال الهمزة حينئذ مع أحوال ماقبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلاثة فى الثلاثة (نحو سأل ولؤم) وسئم ورؤس وجؤن (وسئل) ومستهزئين ومئر ومستهزئون ففى هذه الأحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين (إلا إذا كانت مفتوحة وماقبلها مكسورا أو مضموما) فإنها لا تثبت حينئذ بل (تجعل واوا) إن كان ماقبلها مضموما (أو) تجعل (ياء) إن كان ماقبلها مكسورا (نحو مير) فيما كان ماقبلها مكسورا أصله مئر (وجون) فيما كان ماقبلها مضموما أصله جؤن (لأن الفتحة كالسكون فى اللين) والضعف (فتقلب) الهمزة المفتوحة (كما) تقلب (فى) حال (السكون. فإن قيل لم لا تقلب) الهمزة (ألفا فى سأل وهمزته) أى همزة سأل (مفتوحة ضعيفة) لينة (قلنا فتحته) أى فتحة همزة سأل بحذف المضاف (صارت قوية بفتح ماقبلها) لأن الشيء يقوى بجنسه (ونحو لا هناك المرتع) فى لا هناك بقلب الهمزة ألفا مع كونها وكون ماقبلها مفتوحين (شاذ) وهو بعض من بيت صدره :

راحت بمسلمة البغال عشية فارعى فزارة لا هناك المرتع

وهو للفرزدق يهجو عمر الفزارى حين ولى على العراق بدل عبد الملك راحت ذهبت الباء فى بمسلمة للتعدية والبغال فاعل راحت عشية بعد الظهر ظرف راحت فارعى أمر من الرعى لجماعة المخاطبين فزارة منادى حذف حرف النداء اسم قبيلة المرتع فاعل لا هناك وهو دعاء عليهم . يريد أن ابن السلطان فر وترك الملك لك فاغتنم به لا بورك لك فيه ولا تتمتع به (والثالث) من تلك الطرق وهو الحذف (يكون إذا كانت) الهمزة (متحركة وساكنا ماقبلها ولكن) لا يقع الحذف ابتداء بل (تلين) الهمزة بسلب حركتها (فيه) أى فيما إذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ماقبلها (أولا) أى قبل الحذف ليكون التخفيف على التدريج (للين عريكتها بمجاورة الساكن) فى الجملة قبل ذلك التليين فإن الصحبة مؤثرة فتنقاد للتليين والتصرف فيها (ثم تحذف) الهمزة لاجتماع الساكنين أحدهما الهمزة والآخر الساكن الذى قبلها وإنما تعين الحذف حينئذ لأنه لا

(لاجتماع الساكنين ثم أعطى حركتها لماقبلها إذاكان ماقبلها حرفاصحيحا أو واوا أو ياء أصليتين أو مزيدتين لمعنى) من المعانى أى لايكونان زائدتين لمجرد المدأو مايشبهه بل زائدتين لمعنى كالالحاق والتأنيث وغيرهماوإنمافسرنا به بقرينة مقابلته لقوله وإذا كان ياءأو واوا مدتين أو يشبه لمدة كياء التصغير جعلت مثل ماقبلهاثم أدغمت فى آخره فهذه أقسام ثلاثة: القسم الأول مايكون قبل الهمزة المفتوحة حرف صحيح ساكن (نحو مسلة) بفتح السين واللام جميعا (وملك) بفتحتين أيضا (أصله مسئلة) بإثبات همزة مفتوحة قبلها سين ساكن فأسكن الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها إلى السين فصار مسلة (وملأك) بإثبات همزة مفتوحة قبلها لام ساكنة فأسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركتها إلى اللام فصار ملك (من الألوكة وهى الرسالة) قال الكسائى أصل ملك مألك بتقديم الهمزة من الألوكة وهى الرسالة ثم قلبت وقدمت اللام فقيل ملأك

ثم تركت همزته لكثرة الاستعمال فصار ملك وقوله (والأحمر) بإثبات الهمزة وسكون اللام على الأصل مبتدأ وخبره (يجوز فيه لحمر) بفتح اللام وحذف الهمزتين (لأن الألف) أى الهمزة الأولى إنماجىء (لأجل سكون اللام) وتعذر الابتداء به (وقد انعدم) سكون اللام بنقل حركة الهمزة الثانية إليها وحذفت لالتقاء الساكنين فأمكن الابتداء باللام فاستغنى عن الهمزة فبقى لحمر وهو قليل (ويجوز فيه الحمر) بإثبات همزة الوصل وإن انعدم سكون اللام (لطرو حركة اللام) وعروضها وعدم الاعتبار بالعارض فلم يستغن عن الهمزة وهو الأكثر فعلى هذا الوجه يقال من الحمر بفتح النون وفى الحمر بحذف الياء لالتقاء الساكنين حكما بخلاف الوجه الأول إذ يقال من لحمر بإسكان النون وفى لحمر بإثبات الياء لعدم التقاء الساكنين اعتبارا بالحركة العارضة. القسم الثانى مايكون ماقبل الهمزة المفتوحة واوا أو ياء ساكنتين أصليتين وهو على ضربين أحدهما مايكون الهمزة وماقبلها فى كلمة واحدة وثانيهما مايكون الهمزة فى كلمة وماقبلها فى كلمة أخرى والمصنف لم يذكر للضرب الأول من هذا القسم مثالا ونحن نذكره وهو نحو سو بفتح السين وضم الواو وشى بفتح الشين وضم الياء وأصلهما سوءو سىء بإثبات الهمزة وسكون ماقبلها فيهما فأسكنت الهمزة ثم حذفت لالتقاء الساكنين فيهما فنقلت حركة الهمزة إلى الواو والياء الأصليتين فصار سو وشى وأخر مثال الضرب الثانى لعلة نذكرها إن شاء الله تعالى ◦ القسم الثالث مايكون قبل الهمزة المفتوحة واو أو ياء ساكنتان زائدتان لمعنى وهو أيضا ضربان أحدهما مايكون الهمزة وما قبلها فى كلمة واحدة وثانيهما مايكون الهمزة فى كلمة وما قبلها فى كلمة أخرى مثال الضرب الأول منه ماذكره بقوله :

لامجال للقلب لعدم حركة ماقبلها حتى تقلب لمايوافقها ولا لبين بين لأن الهمزة قريبة من الساكن فيلزم كماقال (لاجتماع الساكنين) فتعين الحذف مع أنه أبلغ فى التخفيف وقد بقى من عوارضها مايدل عليها (ثم أعطى حركتها لماقبلها) إبقاء لأثرها وإنما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لأنه يؤدى ذلك إلى الاخلال بإسقاط حرف مع حركته مجانا من غير حاجة تضطر إلى ذلك ووجدت فى كلام بعض الأدباء بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعل المصنف وفى كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف وفيه تعسف لايخفى فالوجه ماذكره المصنف (إذا كان ماقبلها حرفاصحيحا أو واوا أو ياء أصليتين) فى كلمة الهمزة نحو شىء أصله شىءوسو أصله سوءولم يورد مثالهما اكتفاء بمسلة لأن الواو والياء إذا أسكنتا وانفتح ماقبلهما فى حكم الحرف الصحيح أو اكتفاء بجيل وجوبة من حيث إن الواو والياء لمازيدتا لمعنى فكأنهما أصليتان أو اكتفاء بابو يوب ابتغى مرة فانه لماخففت فى كلمتين ففى كلمة أولى وأما الجمر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف خصه بالذكر ولم يكتف بمسلة (أو مزيدتين لمعنى) أى الالحاق فان نظرهم لما كان إلى اللفظ كان المعنى المتعلق باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وماتعلق بمعنى غير اللفظ كالياء فى خطية فانها للفاعلية والواو فى مقروة فانها للمفعولية والياء فى أقيس فانها للتصغير فليس معنى معتدا به عندهم ولا يتناوله لفظ المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون إنها زائدة ولم يعتدوا بكونهما لمعنى مع أنها زائدة لمعنى (نحو مسلة أصله مسئلة) لينت الهمزة بسلب حركتها أولا ثم حذفت ثم أعطى حركتها السين الذى هو حرف صحيح فى كلمة الهمزة (وملك أصله ملأك) مشتق (من الألوكة وهى الرسالة) وإنما قال من الألوكة إشارة إلى أن الأصل ملأك مألك فقدمت اللام فصار ملاك فحذفت الهمزة كما فى مسلة وقيل ملك ويقال فى الجمع ملائك وملائكة والتاء لتأكيد الجمع ولم يكتف فى التمثيل فى الحرف الصحيح فيما إذا كان فى كلمة الهمزة بمسلة إعلاما بأن حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان عارضين كما فى ملك (والأحمر) أصله الاحمر إذا خففت همزته على طريق تخفيفها فتحركت لام التعريف اتجه لهم فى الألف واللام طريقان أحدهما أنه (يجوز فيه لحمر) بسلب حركة الهمزة وحذفها وإعطاء حركتها لماقبلها الذى هو حرف صحيح فى كلمة الهمزة وهذا هو القياس (لأن الألف) أى همزة الوصل كانت (لأجل سكون اللام) وقد انعدم سكونه بنقل حركة الهمزة إليه (فانعدم الاحتياج) إليها (و) ثانيهما أنه (يجوز الحمر) بإبقاء الهمزة (لطرو حركة اللام) فكان اللام ساكنة إذ لا اعتبار بالعرض كما فى اخصم

(وجيل) بفتح الجيم والياء جميعا والأصل جيأل بإثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة وهو الضبع والياء ههنا زائدة للالحاق بجعفر لكنه بمنزلة الأصلية فى تحمل الحركة فخففت الهمزة بالاسكان والحذف ونقلت فتحتها إلى الياء فيصير جيل لا يقال إن الياء المتحركة إذا انفتح ماقبلها قلبت ألفا فلم تقلب هذه الياء ألفا مع أنها متحركة وماقبلها مفتوح لأنا نقول قال أبو على إنما امتنعوا من قلب هذه الياء ألفا لأن الهمزة إن كانت مبقاة من اللفظ فهى مبقاة فى التقدير وحركة الياء عرضية فى حكم العدم فلذلك امتنعوا من قلبها ألفا (و) كذلك (حوبة) بفتح الحاء المهملة والواو جميعا والأصل حوأبة بإثبات همزة مفتوحة بعد واو ساكنة وهى القربة الواسعة والواو ههنا زائدة للالحاق بجعفر أيضا لكنه بمنزلة الأصلية فى تحمل الحركات فخففت الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتحتها إلى الواو فصار حوبة هذا وقوله (وأبو يوب) مثال للضرب الثانى من القسم الثانى أى لما يكون الهمزة فى كلمة وماقبلها فى كلمة أخرى لأن أصله أبو أيوب بإثبات همزة مفتوحة وماقبلها حرف أصلى وهو الواو الساكنة فخففوا الهمزة بالاسكان والحذف ونقل فتحتها إلى الواو وقالوا أبو يوب بنقل اللسان من الواو المفتوحة إلى الياء المشددة المضمومة من غير حاجز بينهما وإنما أخر هذا المثال لمناسبة قوله (وابتغى مره) فى أن الهمزة فى كلمة وماقبلها فى كلمة أخرى وهو مثال للضرب الثانى من القسم الثالث ذكر ابن الحاجب أن أصل اتبعى أمره بالعين المهملة من الاتباع وهو أمر المؤنث والاستشهاد فيه أن الهمزة لما تحركت وكانت قبلها الياء مزيدة لمعنى التأنيث خففت بالحذف ونقلت فتحتها إلى الياء التى هى ضمير المؤنث وقيل ابتغى مرة بنقل اللسان من الياء المفتوحة إلى الميم الساكنة أقول جاز أن يكون بالغين المعجمة أمر اللمؤنث من باب الافتعال من ابتغى يبتغى فيكون أصله حينئذ ابتغى بالياءين بعد الغين أولاهما أصلية والثانية زائدة للمؤنث فأسكنت الياء الأصلية ثم حذفت لاجتماع الساكنين كما سيجىء فى ارمى بالياءين وإنما خففوا الهمزة بالحذف فى الأقسام الثلاثة لأن حذفها أبلغ للتخفيف وقد بقى من عوارضها مايدل عليها وهو حركتها المنقولة إلى الساكن الذى قبلها وقد جاء فى القسم الأول غير الحذف نحو مراة وكماة بألف خالصة أصلها مرأة وكمأة بإثبات همزة مفتوحة فنقلت حركتها إلى الساكن الذى قبلها فيكون متحركا وبقيت الهمزة ساكنة فقلبوها ألفا كما فى رأس وهو شاذ عند سيبويه والكسائى والفراء يجوز أنه مطرد أو (ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة فى هذه الأشياء) نحو جيل وحوبة وأبو يوب وابتغى مره (لقوتها) لكونها زائدة لمعنى مقصود فيكون كأنها أصلية (ولطرو الحركة عليها) هذا الكلام دفع لما يتوهم من أن حروف العلة لا يجوز تحميل الحركة عليها قياسا على ماسيأتى من نحو خطيئة (وإذا كان ماقبلها) أى ماقبل الهمزة (حرف لين) حال كونه (زائدا) لمجرد المد نظر إلى ذلك الحرف (فاذا كان ياء أو واوا مدتين) اعلم أن الواو والياء إن كانا متحركتين لا يسمى شىء منهما حرف المد ولا اللين لانتفائهما عنهما حينئذ وهو ظاهر بل يسمى حرف علة وإن كانا ساكنين يسمى كل واحد منهما حرف لين أيضا لما فيهما من اللين حينئذ لاتساع مخرجهما لأنهما تخرجان فى لين من غير خشونة على اللسان وحينئذ إن كان حركة ماقبلهما من جنسهما بأن يكون ماقبل الواو مضموما والياء مكسورا يسمى كل واحد منهما حرف المد أيضا لما فيهما من اللين مع الامتداد نحو يقول ويبيع وإلا أى وإن لم يكن حركة ماقبلهما من جنسهما يسمى حرف اللين لا المد لانتفائه فيهما حينئذ وأما الألف فيكون حرف علة وحرف لين وحرف مد أبدا إذ لا يكون إلا ساكنا ولا يكون ماقبلها إلا مفتوحا فبالاعتبار الأول يسمى حرف لين وبالاعتبار الثانى يسمى حرف مد. والحاصل أن الألف يكون حرف علة ومد ولين أبدا والواو والياء تارة تكونان حرفى علة فقط وتارة حرفى لين أيضا وتارة حرفى مد أيضا فحروف العلة أعم من حروف المد واللين وحروف اللين أعم من حروف المد فكل حرف مد حرف لين بدون العكس إذا علمت ذلك فنقول معنى قوله وإذا كان ماقبلها حرف لين مزيدا إذا كان ماقبل الهمزة حرف علة ساكنة زائدة لا لمعنى مقصود بل لمجرد المد من غير تعرض إلى حركة ماقبلها ومعنى قوله فاذا كان واوا أو ياء مدتين إذا كان ماقبل الهمزة ياء ساكنة زائدة لمجرد المد وما قبلها مكسورا أو واوا ساكنة زائدة لمجرد المد أيضا وما قبلها مضموما

(وجيل) أصله جأل فزيدت الياء للالحاق بجعفر فصار جيال فخففت الهمزة على طريق تخفيفها (وحوبة) أصله حأبة زيدت الواو للالحاق بجعفر فصار حوأبة ثم خففت الهمزة على طريق تخفيفها (وأبو يوب) أصله أبو أيوب فيما كان الواو الأصلى فى غير كلمة الهمزة (وابتغى مره) أصله ابتغى أمره فيما كان الأصل فى غير كلمة الهمزة فان ياء الضمير كأحد حروف الكلمة لما عرفت ولهذا يقال ابتغى كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريق تخفيفها (ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة هذه الأشياء) أى الأمثلة الأربعة الأخيرة وهذا هو الظاهر أو فى الواو والياء الأصليتين أو المزيدتين لمعنى وهذا هو الأولى لشمولها مثل شى وسو (لقوتها) أى حروف العلة بأن كانت أصلية أو فى حكمها (وطرو الحركة عليها) لأنها نقلت إليها من الهمزة فهى كالمعدوم (وإذا كان ماقبلها) أى الهمزة المتحركة (حرف لين) أى حرف لين ساكنا كان حال كونه (مزيدا) لغير الالحاق (نظرا) إلى ذلك الحرف (فان كان ياء أو واوا مدتين

أومايشبه المدة كياء التصغير) فان ياء التصغير تشابه المدة لأنها فى مقابلة ألف التكسير نحو رجال (جعلت الهمزة مثل ماقبلها) جوازا فان كان ماقبلها ياء قلبت ياء وإن كان ماقبلها واوا قلبت واوا (ثم أدغم) الأول الذى هو ماقبلها (فى الآخر) أى ثانى ذلك الأول والمتأخر عنه الذى هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع المتجانسين وإنما تعين القلب ولم ينقل حركتها إلى ماقبلها كما نقلت فيما لو كان ماقبلها حرفا صحيحا أو واوا أو ياء أصليتين أو مزيدتين لمعنى (لأن نقل الحركة عن الهمزة إلى هذه الأشياء) التى هى الواو والياء المزيدتان المدتان أو مايشبه المدة (يفضى إلى تحميل الضعيف) أى إيقاع الحمل الذى هو الحركة وإن كانت عارضة (على الضعيف) الذى هو حروف اللين المزيدة لغير الالحاق فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن أيضا بجعلها بين بين لأن همزة بين بين قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين لأن ماقبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على قاعدة جزئياتها فقال (فيدغم نحو خطية) أصله خطيئة لأن الياء فيه مدة زائدة (ومقروة) أصله مقروءة لأن الواو فيه مدة زائدة (وأفيس) أصله أفيئس تصغير أفؤس جمع فأس لأن الياء فيه يشبه المد وكل ما كان هذا شأنه يقلب ويدغم بحكم القاعدة المذكورة فهذه تقلب وتدغم (فان قيل يلزم تحميل الضعيف أيضا) أى كما فى النقل (فى الادغام وهو) أى ذلك الضعيف فى الادغام (الياء الثانية) والواو الثانية ولم يذكرها اكتفاء بذكر الياء الذى هو فى المثالين وفى النقل الياء الأولى والواو الأولى (قلنا الياء الثانية) وكذا الواو الثانية (أصلية) أى مبدلة من حرف أصلى (فلا تكون ضعيفة كياء جيل) أى كما لا تكون ياء جيل ضعيفة بسبب زيادتها لمعنى وكذا واو حوبة هذا إذا كان ماقبل الهمزة حرفا صحيحا أو واوا أو ياء (وإن كان) ماقبلها (ألفا جعل) الألف الذى هو الهمزة (بين بين) المشهور إذ لا مجال لغير المشهور بسبب سكون ماقبل الهمزة وإنما تعين بين بين فى هذه الصورة (لأن الألف لا تحمل الحركة) حتى تحذف الهمزة بنقل حركتها إلى ماقبلها (ولا) تقبل (الادغام) أيضا حتى تقلب ألفا ويدغم الألف فى الألف فتعين بين بين

(أو مايشبه المدة كياء التصغير) ذكر ابن الحاجب أن ياء التصغير حكمها حكم الحرف الزائد لمجرد المد لأنها لزمت السكون لزوم حرف المد فمتى وقعت قبل الهمزة المتحركة قلبت الهمزة إليها وأدغمت قوله (جعلت) جواب إذا أى جعلت الهمزة المتحركة فى الصور الثلاث المذكورة (مثل ماقبلها) فيجتمع مثلان (ثم أدغم) المثل الأول (فى الآخر) أى فى ثانيه الذى هو المنقلب من الهمزة وإنما خففوا الهمزة فى هذه الصور بالقلب والادغام ولم يخففوها بالحذف مع نقل حركتها إلى ماقبلها (لأن نقل الحركة إلى هذه الأشياء) يعنى الياء والواو وياء التصغير (يفضى) أى يؤدى (إلى تحميل الضعيف) أى إلى تحميل الحركة الحرف (الضعيف) وهو غير جائز وهذا الدليل لا يخلو عن ضعف إذ الحرف الضعيف قد يتحمل الحركة العارضة والأولى ماذكره بعض المحققين من أنه إذا كان ماقبل الهمزة المتحركة واوا أو ياء مدتين كان تخفيفها بقلبها حرفا من جنس الساكن الزائد قبلها وإدغامه فيها لتعذر إلقاء حركتها على الياء والواو وحينئذ إذا كانتا مدتين مجردتين لا تقبلان الحركة يريد أن مدتهما تنافى تحريكهما إذ لو حركت زالت المدة عنهما مع أنه استغنى عن تحريكهما بالقلب الذى هو أولى من الحذف لما مر وهذا القلب والادغام بطريق الجواز وإنما لم يخففوا الهمزة ههنا بجعلها بين بين لأن فى جعلها بين بين تقريبا من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكن وما يقاربه كما لم يجمعوا بين الساكنين قوله (فيدغم) فعل مجهول وقوله (نحو خطية) بتشديد الياء المفتوحة قائم مقام فاعله والأصل خطيئة بإثبات همزة مفتوحة بعد ياء ساكنة زيدت للمد والوزن فعيلة كصحيفة إلا أنهم أبدلوا من الهمزة التى هى لام الكلمة الياء فاجتمع ياآن والأول منهما ساكن فأدغم فى الثانى وقيل خطية (و) كذلك (مقروة) بالواو المشددة المفتوحة وأصله مقروءة على وزن مفعولة فأبدلوا من الهمزة واوا فاجتمع واوان أولهما ساكن فأدغم فى الثانى وقيل مقروة (وأفيس) بضم الهمزة وفتح الفاء وكسر الياء وتشديدها تصغير أفؤس بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم الهمزة جمع فأس مثل أكلب جمع كلب والأصل أفيئس بإثبات همزة بعد ياء التصغير فقلبت الهمزة ياء فاجتمع ياآن أولهما ساكن فأدغم فيما بعده وقيل أفيس (فان قيل يلزم تحميل الضعيف أيضا) أى كما فى النقل (فى الادغام وهو الياء الثانية) وأنتم لم تجوزوه (قلنا الياء الثانية أصلية فلا تكون ضعيفة) بخلاف الياء الأولى (كياء جيل) أى كما لا يكون ياء جيل ضعيفة لأنها وإن كانت زائدة لكنها لما زيدت لغرض الالحاق كانت كأنها أصلية فى تحمل الحركة إذ قد سبق أن الغرض من الالحاق أن يعامل الكلمة الملحقة معاملة الملحق به فى الأحكام اللفظية قوله (وإن كان ماقبلها ألفا) عطف على قوله فاذا كان ياء أو واوا أى وإن كان ماقبل الهمزة المتحركة ألفا زائدا لمجرد المد وقبله فتحة (جعل) الهمزة (بين بين) المشهور لا غير (لأن الألف لا يحتمل الحركة) أى لا يقبلها لكونها مدة فلم يمكن التخفيف بالحذف ونقل الحركة (والادغام) أى الألف لا يقبل الادغام أيضا لأن الادغام يستلزم تحرك الثانى وذا غير ممكن ههنا فتعين جعلها بين بين فان كانت الهمزة مفتوحة جعلت بين الهمزة والألف نحو قراءة وإن كانت مضمومة جعلت بين الهمزة والواو نحو تساؤل وإن كانت مكسورة جعلت بين الهمزة والياء

(نحو سائل وقائل) وإنما لم يجز بين بين الغير المشهور لسكون ماقبلها . فان قلت فهلا امتنع جعلها بين بين لسكون الألف وقرب همزة بين بين من الساكن وهم لا يجمعون بين الساكن وما قرب منه. قلت سوغ ذلك أمران أحدهما اخفاء الألف فكأنه ليس قبلها شيء وثانيهما زيادة المد الذى فيها فانه قائم مقام الحركة كالمدغم كذا ذكره الجاربردى. ولما فرغ من بيان الهمزة الواحدة شرع فى بيان الهمزتين المجتمعتين فقال (وإذا اجتمع الهمزتان) أى فى كلمة (وكانت الأولى) منهما (مفتوحة والثانية ساكنة نقلت) الهمزة (الثانية ألفا) وجوبا مطردا (كما فى آخذ) بوزن أفعل أصله أأخذ بهمزتين أولاهما همزة التفضيل مفتوحة وثانيهما فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها فقيل آخذ (و) كذا (آدم) عليه السلام وهو أبو البشر أصله أءدم بهمزتين الأولى زائدة مفتوحة والثانية فاء الكلمة ساكنة فقلبت الثانية ألفا فقيل آدم ولا يجوز أن يقال الأولى فاء الكلمة والثانية زائدة لوجهين الأول أنه يكثر زيادتها أولا وقلت حشوا والحمل على الأكثر أولى الثانى أنه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا كسائل فيجب أن يصرف فلما لم يصرف دل على أنه أفعل كأحمر ومن هذا علم أنه لا يجوز أن يكون على فاعل بفتح العين كخاتم بأن تكون الألف زائدة غير منقلبة من الهمزة لأنه حينئذ يجب صرفه أيضا (إلا فى أئمة) بالياء الصريحة المكسورة جمع إمام كأزمة جمع زمام والأصل أأممة بإثبات همـــزة ساكنة متوسطة بين الهمزة الأولى وبين الميم فنقلوا أولا كسرة الميم إلى الهمزة الساكنة ثم أدغموها فى الميم الثانية فصار أئمة بفتح الهمزة الأولى وكسر الثانية (جعلت همزتها) الثانية (ألفا) نظرا إلى سكون أصلها وانفتاح ماقبلها (كما فى آخذ) فاجتمع ساكنان (ثم جعلت) تلك الألف المنقلبة من الهمزة (ياء لاجتماع الساكنين) وهما الألف المنقلبة والميم المدغمة ثم حركت من جنسها فصار أئمة هذا مختار البصريين وإن كان مخالفا للقياس لأن قلب الألف ياء مع أن ماقبلها مفتوح ليس بقياس بل   وإذا القياس أن يجعل الهمزة الثانية ياء ابتداء لكونها مكسورة كما هو الواقع فى كتب القوم (وعند الكوفيين لا تقلب) الهمزة الثانية (بالألف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين) فى غير حده (وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين) وبإدغام الميم (فان قيل اجتماع الساكنين فى حده جائز) وهو أن يكون الحرف الأول مدا والثانى مدغما (لم لا يجوز) اجتماع الساكنين (فى آمة) مع أنه فى حده لأن الأول مد والثانى مدغم كما فى دابة (قلنا الألف) المنقلبة من الهمزة (فى آمة ليست بمدة) لأن الألف إنما يكون مدة إذا كانت حرف علة وإنما تكون حرف علة إذا كانت منقلبة من الواو والياء وههنا ليس كذلك لأنها منقلبة من الهمزة وإذا لم تكن الألف مدة (فكيف يكون) فى آمة (اجتماع الساكنين فى حده) مع فوات شرطه قوله (وإذا كانت مكسورة) عطف على قوله وإن كانت الأولى مفتوحة يعنى إذا اجتمع الهمزتان وكانت الأولى منهما مكسورة والثانية ساكنة (تقلب) الهمزة الثانية (ياء) وجوبا مطردا لسكونها وانكسار ماقبلها (نحو أيسر) بكسر السين أصله ائسر بهمزتين أمر من أسر يأسر بوزن ضرب يضرب فقلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار إيسر وكذا إيت أمر من أتى يأتى

(نحو سائل) فى الهمزة الأصلية (وقائل) فى المبدلة هذا إذا كانت الهمزة واحدة فى كلمة (وإذا اجتمع الهمزتان فى كلمة وكانت الأولى مفتوحة والثانية ساكنة تقلب الثانية ألفا) على سبيل الوجوب للمجانسة (نحو آخذ) للتفضيل أصله أأخذ كأنصر (وآدم) للصفة المشبهة أصله أأدم كأسمر فالزائدة هى الأولى بدليل النظير وعدم الانصراف ثم استثنى من الحكم السابق الذى هو قلب الهمزة الثانية ألفا وجوبا وبقاء الألف فى لفظ أئمة بقوله (إلا فى أئمة) فان أصلها أممة جمع إمام كآنية جمع إناء اجتمع الاعلال والادغام فقدم الاعلال بأن (جعلت همزتها) الثانية (ألفا) على مقتضى القياس فصار آممة (كما) جعلت (فى آخذ) وبعد ماتم أمر الاعلال قصد إلى الادغام فحذفت حركة الميم الأولى لعدم المحل لنقلها إذ الألف لا تقبلها فأدغمت فى الثانية فاجتمع ساكنان الألف والميم المدغم ولم تحذف الألف للالتباس بأمة بضم الميم والتشديد وأمة بفتحها والتخفيف (ثم جعلت الألف ياء) متحركة بحركة من جنسها دفعا (لاجتماع الساكنين) ولم يجعل واوا لثقله فصار أيمة بالياء وبعضهم قدم الادغام على الإعلال فنقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة ثم قلبوا الهمزة حرفا موافقا لحركاتها وهى الياء تخفيفها ولم يجعلوها بين بين إما لعروض حركتها وإما لأن فى ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين إلا أن ماذكره المصنف أقرب إلى القياس (وعند الكوفيين لا تقلب) همزتها (بالألف حتى يلزم اجتماع الساكنين) بعد الادغام ولا يحتاج إلى قلبها ياء دفعا له (وقرئ عندهم أئمة الكفر بالهمزتين) المحققتين والادغام (فان قيل اجتماع الساكنين فى حده جائز فلم لا يجوز فى آمة) بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا إلى قلب الألف ياء (قلنا الألف فى آمة) بعد القلب (ليست بمدة) لأن المدة هى الغير المقلوبة من شيء أو المقلوبة من واو أو ياء والألف فى آمة ليست كذلك (كيف يكون اجتماع الساكنين فى حده) الاستفهام للانكار أى لا يوجد اجتماع الساكنين (وإذا كانت) أولى الهمزتين المحققتين فى كلمة (مكسورة تقلب الثانية) الساكنة (ياء) لتناسب حركة ماقبلها (نحو أيسر) أصله ائسر من الأسر

(وإذا كانت) الهمزة الأولى (مضمومة) والثانية ساكنة (قلبت) الثانية (واوا) وجوبا مطردا أيضا لتناسب حركة ماقبلها (نحو أوثر) مجهول آثر الحديث بالمدأى رواه أصله أؤثر بهمزتين فقلبت الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فصار أوثر وكذلك أومن مجهول آمن وإنما لم يجوزوا الجمع بين همزتين فى كلمة واحدة وأوجبوا التخفيف بقلب ثانيهما لأنهم يخففون فى كلامهم الهمزة الواحدفى الأكثر وإذا اجتمعتالزمت الثانية البدل لأن التلفظ بالثانى الساكن عسير كذاقيل فحاصل ماذكره المصنف أنه إذا اجتمع همزتان وكانت الثانية ساكنة تقلب الثانية حرفا يوافق حركة الأولى قوله (وأما كل ومر وخذفشاذ) جواب لاير ادمقدر وتوجهه ظاهر والأصل أنه يقال أوكل وأومر وأوخذ بالواو الساكنة المنقلبة من الهمزة لأن ماضيها أكل وأمر وأخذفاذا أمرت منهما يجتمع همزتان إحداهما فاء الكلمة وهى ساكنة والثانية الهمزة المجتلبة وهى مضمومة لأن كلهامن الباب الأول فكان القياس قلب الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها لكن لما كثر استعمال هذه الكلمات خالفوا القياس وخففوا الهمزة الثانية بالحذف فبقى مابعد الهمزة المجتلبة متحركا فاستغنى عنها فحذفت أيضافبقى كل وخذ ومر هذا ماأراده المصنف لكن فيها تفصيل وهو أن مخالفة القياس فى كل وخذعلى سبيل الوجوب والالتزام وأما مرفساغ فيه القياس أيضا كقوله تعالى «وأمر أهلك» والسرفيه أن مر لما لم يبلغ مبلغ باب خذ وكل فى كثرة الاستعمال لم يلزموا حذف الهمزة فيه ولم يقصر فى قلة الاستعمال كما فى باب أيسر حتى أثبتوها فيه أيضا بلا خلاف فجعلوا له حكما متوسطا وهو جواز الأمرين إثبات الهمزة جريا على القياس وحذفها على خلاف القياس إلا أنهم إذا ابتدءوا به كان مر عندهم أفصح من أؤمر لاستثقال الهمزتين وإذا وصلوه أى إذا ابتدءوا بغيره قبله كان أؤمر على الأصل أفصح من مر لأنهم إذا قالوا وأمر فقد استغنوا عن همزة الوصل المضمومة لأجل الدرج وإيصال الواو المفتوحة بالهمزة التى هى فاء الفعل فلا يستثقل كذا قالوا

(وإذا كانت) أولاهما (مضمومة قلبت) الثانية الساكنة (واوا) للمناسبة (نحو أوثر) أصله أؤثر من الأثر وهو الاختيار (وأما كل وخذ ومر فشاذ) لأن أصلها أأكل وأأخذ وأأمر والقياس المذكور يقتضى أن تقلب الهمزة الثانية واوا ويقال أوكل وأوخذ وأومر إلا أنهم حذفوا الهمزة الأصلية منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس فاستغنوا عن همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف فى الأولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الأولين فى كثرة الاستعمال قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة إلا أنه نظمها فى سلك واحد نظر إلى اتحادها فى الحذف الغير القياسى عند حذف الهمزة من مر (هذا) أى تخفيف الهمزة الثانية الساكنة بين الهمزتين المحققتين بقلبها بجنس حركة الأولى منها (إذا كانتا) أى الهمزتان (فى كلمة واحدة) كما ذكرنا من الأمثلة (وأما إذا كانتا فى كلمتين) والأقسام اثنا عشر إذ لا مجال لسكون الثانية لوقوعها فى أول الكلمة وإلا فالأقسام العقلية ستة عشر الأربعة من اثنى عشر تكون إذا كانت الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال وذلك يتحقق بذكر لفظ أحد بعد جاء ويدرأ ومن تلقاء ولم يدرأ والأربعة منها تكون إذا كانت مكسورة وقبلها الأربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ أبدا بعد الألفاظ الأربعة المذكورة والأربعة الأخرى منها تكون إذا كانت مضمومة وقبلها الأربعة ويتحقق ذلك بذكر أولئك بعد تلك الأربعة والتفصيل فى التحقيق أنه (تخفف الثانية عند الخليل) لأن الثقل إنما يحصل عند الثانية وعند أبى عمرو تخفف الأولى لأن الاستثقال إنما حصل من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جائز لكن قد رأيناهم أبدلوا من أول المثلين حرف اللين فى نحو دينار وديوان أصلهما دنّار ودوّان وكان ذلك للتخفيف فكذا فى الهمزتين ويجوز تخفيفهما لأن كون اجتماعهما عارضا هون أمر الثقل (نحو فقد جاء أشراطها) تخفيف الثانية بجعلها بين بين

(هذا) أى هذا الذى ذكرناه من أنه إذا اجتمع الهمزتان وكانت الثانية ساكنة قلبت الثانية حرفا يوافق حركة الأولى (إذا كانتا) أى الهمزتان (فى كلمة واحدة (و) أما إذا كانتا فى كلمتين) بأن يكون أولاهما فى آخر الكلمة وثانيتهما فى أول كلمة أخرى ويكون الأقسام اثنى عشر الثانية مفتوحة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظ أحد بعد جاء ومن تلقاء ويدرأ ولم يدرأ ومكسورة وقبلها أربعة أحوال يتحقق بذكر لفظ أبدا بعدها ومضمومة وقبلها الأربعة يتحقق بذكر لفظ أولئك بعدها ففيها مذاهب تخفيفها إما بفصل بينهما أو بلا فصل وتخفيف أحدهما ثم اختلفوا فى هذا المذهب الأخير فذهب سيبويه إلى أن أى الهمزتين خفف جاز وكفى لحصول التخفيف بهما واختار أبو عمرو تخفيف الأولى لأن الاستثقال إنما يحصل من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز لكنهم قد أبدلوا أول المثلين حرف اللين فى مثل دينار وديوان أصلهما دنّار ودوّان بالنون والواوين وكان ذلك للتخفيف فكذا فى الهمزتين واختار الخليل خلاف ذلك وإليه أشار بقوله (تخفيف الثانية عند الخليل) لأن الثقل إنما يحصل عند الثانية فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستثقال (نحو فقد جاء أشراطها) ثم أشار إلى المذهب الأول بقوله

(وعنداهل الحجاز تخفف) الهمزتان (كلاهما) لانه أوفى بمقصود التخفيف أما تخفيفهما وعدم تخفيفهما بلا فصل بينهما فلعدم لزوم اجتماعهما إذقدينفك إحدى الكلمتين عن الأخرى ولم يذكره المصنف أما تخفيفهما مع فصل فقد ذكره بقوله (وعند بعض العرب تقحم) أى تدخل على صيغة المجهول (بينهما) أى بين الهمزتين (الألف للفصل) بين الهمزتين (نحو) قول ذى الرمة * فياظبية الوعساء بين جلاحل * وبين النقا (آأنت ظبية أم أم سالم) الوعساء الأرض اللينة وجلاحل بالجيم المفتوحة والحاء المهملة المضمومة اسم موضع ونقا اسم موضع آخر وأم سالم اسم حبيبته قال بعض المحققين إنهم درجوا على إثبات الهمزتين فزادوا ألفا بينهما هربا من اجتماعهما ثم قال ولا يجوز إثبات تلك الألف فى الخط كراهة اجتماع ثلاث ألفات وذكر ابن الحاجب فى شرح المفصل لم يثبت ذلك يعنى إفحام الألف إلا فى مثل آأنت وشبهه (ولا تخفف الهمزة) بوجه من وجوه التخفيف إذا وقعت (فى أول الكلمة) أى إذا ابتدئ بها وأما إذا وقعت الهمزة فى أول الكلمة ولكن لم يبدأ بها بل بشىء قبلها جاز تخفيفها ولهذا جوزوا تخفيف الهمزتين معا وثانيتهما فى مثل فقد جاء أشراطها مع أن الثانية وقعت فى أول الكلمة وإنما لم تخفف إذا ابتدئ بها (لقوة المتكلم فى الابتداء) ولأنه لو خففت وجعلت بين بين يقرب الهمزة المبتدأة من الساكن فكره أن يبتدأ بما يشبه الساكن ولما لم يجز بين بين وهو الأصل فى تخفيف الهمزة كما مر حملوا الباقى عليه ولا يرد عليه نحو خذ وأصله أأخذ خففت الهمزة بالحذف من أوله لأنه حذفت الهمزة الثانية تخفيفا ثم استغنى عن همزة الوصل فحذفت فلم تخفف الهمزة الأولى ولا نحو قل وأصله أقول لأنا نمنع أن أصله ذلك لأنه مأخوذ من تقول فحذف حرف المضارعة وسكن اللام للجزم فصار قول فحذفت الواو للساكنين فصار قل فلم يوجد سبب وجود الهمزة وهو سكون القاف فلا يتحقق الهمزة ولا تخفيفها أونقول سلمنا أن أصله أقول لكن أعل بنقل حركة الواو إلى القاف وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فاستغنى عن همزة الوصل فحذفت لا على وجه التخفيف بل لعدم الاحتياج إليه كذا ذكره الجاربردى موافقا لما ذكره ابن الحاجب قوله (وتخفيفها) أى الهمزة (بالحذف) من أول الكلمة (فى ناس أصله أناس شاذ) جواب عن سؤال مقدر وارد على قوله ولا تخفف الهمزة فى أول الكلمة والناس جمع لا واحد له من لفظه كالقوم والرهط (وكذلك إله) أى إله كأناس فى حذف الهمزة من أوله على خلاف القياس لأنهم خالفوا القياس فيه أيضا (فحذفوا الهمزة) من أوله تخفيفا لكثرته فى الكلام (فصار

(وعند أهل الحجاز تخفيف كلاهما) ذكر كلاهما باعتبار الألف لأن الثقل إنما لزم من اجتماعهما وتخصيص إحداهما بالتخفيف تحكم أو فى تخفيفها جميعا وجهان أحدهما أن تخفف الأولى على مايقتضيه قياس التخفيف لو نفردت ثم تخفف الثانية على مايقتضيه قياس تخفيفها لاجتماعهما فى كلمة ففى جاء أحمد تجعل الأولى بين بين والثانية تقلب واوا لأن الهمزتين إذا اجتمعتا فى كلمة واحدة ولم تكسر الثانية أوماقبلها قلبت واوا نحو أوادم أصله أآدم فى جمع آدم وأويدم تصغير آدم أصله أأيدم والثانى أن تخففا معا على حسب مايقتضيه تخفيف كل واحدة منهما لو انفردت ففى مثل جاء أحمد يجعلان بين بين لأن المفردة إذا كان ماقبلها ألفا نحو سائل أو كان ماقبلها مفتوحا نحو سأل يجعل بين بين وإن لم يكونا متفقين فى الحركة خففت أيهما شئت على حسب مايقتضيه التخفيف فى كل واحدة منهما لو انفردت ففى نحو جاء إدريس يجعلان بين بين ومثل يدرأ أحد تجعل الأولى بين بين وتقلب الثانية واوا كجون وعلى هذا القياس (وعند بعض العرب مقحم بينهما ألف للفصل نحو آأنت) حرصا منهم على إثبات الهمزة وهربا من اجتماعهما ولا يجوز إثبات تلك الألف فى الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاث فلا يعرف إقحام الألف بينها إذا كانت الأولى آخر الكلمة نحو جاء أحمد بل إنما يعرف إذا كانت الأولى همزة استفهام (نحو قول الشاعر) ذى الرمة * فياظبية الوعساء بين جلاحل * وبين النقا (آأنت ظبية أم أم سالم) أصله أأنت. الوعساء الأرض اللينة وجلاحل اسم موضع وكذا النقا ونحو قول الآخر:

خرق إذا ما القوم أبدوا فكاهة   تفكر آإياه يعنون أم قردا

أصله أخرق وهو للغليظ القصير الذى يقارب الخطا وأبدوا أظهروا والفكاهة المزاحة يعنى هو قصير غليظ يشبه القرد بحيث لو مازح القوم بذكر القرد لظن أن القوم يعنون به نفسه ثم منهم من يحقق بعد إقحام الألف ومنهم من يخفف (ولا تخفف الهمزة فى أول الكلمة) إذا لم يتصل بها كلمة أخرى وذلك لأن المبتدأ بها لو خففت تجعل بين بين إذ هو الأصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء بها وإذا امتنع ماهو الأصل حملوا الباقى عليه وأيضا ليس قبلها حرف حتى يتصور الحذف أو القلب مع أن الهمزة المبتدأ بها لا تكون مستثقلة (لقوة المتكلم فى الابتداء) وحذف همزة قل للاستغناء لا للتخفيف (وتخفيفها بالحذف فى ناس) اسم جمع للانسان إذ لم يثبت فعال فى أبنية الجموع إذ (أصله أناس) بالهمزة فى الأول يشهد له إنسان وإنس وأناسى (شاذ) عن القياس المذكور (وكذلك) أى فى كناس فى تخفيف الهمزة فى الأول على غير القياس (إله) منكرا كما اختاره القاضى البيضاوى (فحذفوا الهمزة) منه حذفا على غير قياس

(فصار لاه ثم أدخلوا) عليه (الألف واللام) ثم أدغم اللام الداخلة فى لام الكلمة (فصار الله) اعلم أن الأفعال بمعنى مفعول من أله يأله بالفتح فهما ألهة أى عبد فمعنى إله مألوه معبود كقولنا إمام بمعنى مؤتم به فعلى هذا فى الألف واللام مذهبان : أحدهما أن يكونا عوضين عن الهمزة المحذوفة ومع هذا يفيد التعريف أيضا وهو مذهب أبى على النحوى و استدل عليه بكون همزته للقطع حالة النداء حيث يقال يا ألله بالقطع وثانيهما أن يكونا للتعريف لا للتعويض وهو مذهب جمهور أئمة اللغة واستدلوا عليه بأنه لو كانتا عوضا من الهمزة لما اجتمعتا حينئذ مع المعوض فى قولهم الإله وقالوا وقعت الهمزة للزومها والمصنف أطلق القول ولم يقيد بكونهما للتعويض أو للتعريف ليشمل المذهبين هذا وقد جوز سيبويه أن يكون أصل اسم الله تعالى لاه بغير همزة من لاه يليه أى تستر ثم لما أدخلت عليه الألف واللام أجرى مجرى اسم العلم كالحسن والعباس إلا أنه يخالف سائر الأعلام من حيث إنه كان فى الأصل صفة وقولهم يا ألله بقطع الهمزة إنما جاز لأنه ينوى به الوقف على حرف النداء تفخيما للاسم كذا فى مختار الصحاح (وقيل أصله) أى أصل اسم الله (الإله فحذفت الهمزة الثانية) المكسورة تخفيفا (فنقل حركتها) أى كسرتها (إلى اللام) الساكنة قبلها (فصار اللاه) فاجتمع حرفان متجانسان متحركان فأسكن الأول للادغام (ثم أدغم) فى الثانى قياسا فعلى هذا لا يكون حذف الهمزة شاذا لأن الهمزة إذا تحركت وسكن ماقبلها كان فى تخفيفها أن تحذف الهمزة وأعطى حركتها إلى ماقبلها كما فى مثل الأحمر (وكما فى يرى) أى فى مضارع رأى مطلقا دون ماضيه (أصله يرأى فقلبت الياء ألفا) لتحركها و(لفتحة ماقبلها ثم لين الهمزة) بحذف حركتها (فاجتمع ثلاث سواكن) الراء والهمزة والألف المنقلبة من الياء (فحذفت الألف) أى الهمزة (فأعطى حركتها) التى هى الفتحة (للراء) الذى قبلها (فصار يرى وهذا التخفيف واجب فى يرى) حتى لا يجوز استعمال الأصل والرجوع إليه إلا فى ضرورة الشعر كقوله :

ألم تر مالاقيت والدهر أعصر   ومن يتمل العيش يرأى ويسمع

(فصار لاه ثم أدخلوا الألف واللام) عوضا عن الهمزة المحذوفة ولذلك قيل فى ندائه يا ألله وإنما اختص القطع بالنداء هناك لتمحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ معها شائبة تعريف أصلا حذرا من اجتماع أداتين للتعريف وأما فى غير النداء فيجرى الحرف على أصله (ثم أدغم فصار الله وقيل أصله الإله) معرفا كما اختاره صاحب الكشاف وأبو البقاء (فحذفت الهمزة الثانية) وعوض عنها اللام للزوم حرف التعريف فنقل حركة الهمزة الثانية وعوض عنها لزوم حرف زائد للتعريف (ونقلت حركة الهمزة) بعد حذف الهمزة (إلى اللام) الأولى (فصار اللاه ثم أدغم) فصار الله وهذا صريح فى أن الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة إلى اللام كما اختاره أبو البقاء إذ الحذف الغير القياسى أن تحذف الهمزة مع حركتها ولم تنقل إلى شىء فيكون ذكر هذا القول هنا على سبيل الاستطراد إذ الكلام ههنا فى الهمزة المبتدأ بها من غير أن يتصل بها كلمة أخرى وبعد ذلك فى الحذف على غير القياس وليس الأمر كذلك على هذا القول فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف ووجوب الادغام ونقل الحركة فى كلمتين فى حرفين غير متجانسين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة إلى مثل مابعدها وذلك يوجب اجتماع المثلين المتحركين وتسكين المنقول إليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وإدغام المنقول إليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس لأن الهمزة فى تقدير الثبوت كل ذلك من خواص هذا الاسم يمتاز بها عن نظائره امتياز مسماه عن سائر الموجودات بما لا يوجد إلا فيه كما أن التفخيم من خواصه وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على أن الحذف ابتدائى من غير قياس حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح به أبو على حيث قال همزة إله حذفت حذفا من غير إلقاء النظر إلى وجوب الادغام والتعوض فإن المحذوف قياسا فى حكم الثابت وما كان فى حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المثلين حينئذ ويمنع التعويض أيضا للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه. والحاصل أنه إذا كان حذف الهمزة على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض ووجوب الادغام على غير القياس وإن كان الأول على غير القياس يكون الثانى على القباس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف قياس ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة العقل وعن طرق القياس (كما) حذفت الهمزة (فى يرى) تشبيه الجلالة بيرى إنما هو فى لزوم يرى حذف الهمزة ونقل حركتها إلى ماقبلها لا فى الادغام وقصد بهذا التشبيه ربط بحث يرى بما تقدم (أصله يرأى فقلبت الياء ألفا (لتحركها و (لفتح ماقبلها ثم لين الهمزة) لسلب حركتها (فاجتمع ثلاث سواكن) الراء والهمزة والألف (فحذفت الهمزة وأعطى حركتها إلى الراء فصار يرى وهذا التخفيف) أى تخفيف الهمزة بالحذف (واجب فى يرى) إلا فى ضرورة الشعر كقوله :

ألم تر مالاقيت والدهر أعصر   ومن يطل العيش يرأى ويسمع

وتقول أخبرنى مارأيت من العجائب والغرائب فى الدهر الطويل فإن من يتمتع بطول العمر ويعيش زمانا

(دون أخواتها) المراد من أخوات كلمة يرى الكلمات التى فيها الهمزة سواء وجد حرف العلة أو لا (لكثرة الاستعمال) فى يرى دون أخواتها (مع اجتماع حرف العلة بالهمزة فى الفعل الثقيل) من الاسم فهذه شروط ثلاثة فمتى اجتمعت هذه الشروط فى كلمة وجب تخفيفها وجوبا غير قياس كما سيصرح به ومتى انتفى واحد منها لم يجب التخفيف (ومن ثم) أى ومن أجل أن وجوب التخفيف مشروط بهذه الثلاثة (لا يجب) أن يخفف ويقال (ينى فى ينأى) أى يبعد بل يجوز بعد قلب الياء ألفا أن تخفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى النون قبلها ويجوز إبقاؤها لفقدان الشرط الأول وهو كثرة الاستعمال (و) لا يجب أيضا يسل بحذف الهمزة ونقل حركتها إلى السين قبلها (فى يسأل) لفقدان الشرط الثانى وهو اجتماع حرف العلة بالهمزة (و) لا فى (مرى) بفتح الميم والراء والتنوين (فى مرأى) اسم مكان من رأى بل يجوز بعد قلب الياء ألفا أن تخفف الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الراء قبلها وإن لم يستعمل كما سيجىء وجاز إبقاؤها لفقدان الشرط الثالث وهو اجتماع حرف علة مع الهمزة فى الفعل وعلى بقائها قول الشاعر: حمامة جرعى حومة الجندل اسجعى * فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

(وتقول فى إلحاق الضمائر) مستكنة كانت أو بارزة (رأى رأيا رأوا إلى آخره وإعلال الياء) الذى فى آخر رأى (سيجىء فى باب الناقص) إن شاء الله تعالى فلم نذكره ههنا (المستقبل) من رأى عند إلحاق الضمائر (يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى) وحكم (يرون كحكم يرى) فى التخفيف والإعلال (لكن حذف) على صيغة المجهول (الألف) المنقلبة من الياء (الذى فى يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع) ولم يحذف ذلك الألف فى يرى يعنى أن أصل يرون يرأيون على وزن يعلمون النون

كثيرا يرى أشياء عجيبة وغريبة ولا يجوز هذا التخفيف فى رأى لعدم سكون ماقبل الهمزة إلا فى ضرورة الشعر كقوله:

صاح هل ريت أو سمعت براع　　رد فى الضرع ماثوى فى الحلاب

ثوى تمكن واستقر الحلاب المحلب يقول الفائت لا يتدارك (دون أخواتها) من الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ماقبلها ساكن (لكثرة استعماله مع اجتماع حرف العلة بالهمزة فى الفعل الثقيل) فى يرى دون أخواتها (ومن ثمة) أى ومن أجل أن وجوب حذف الهمزة فى يرى لاجتماع الشرائط الثلاثة المذكورة (لا يجب) أن يقال (ينى) بحذف الهمزة (فى ينأى) لفقدان الشرط الأول (وأن) يقال (يسل فى يسأل) لفقدان الشرط الثانى (و) أن يقال (مرى فى مرأى) لفقدان الشرط الثالث (وتقول فى إلحاق الضمائر) بالماضى (رأى رأيا رأوا إلى آخره) أى إلى رأيت رأينا (وإعلال الياء سيجىء فى باب الناقص) إن شاء الله تعالى. وأما ذكر قلب ياء يرى ألفا هنا فلذكره فى التثنية على صورة لفظ يرى (المستقبل) عند إلحاق الضمائر به (يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى) ولما كان فى صيغ المستقبل بحث متعلق بالهمزة أوردها على التمام بخلاف الماضى (وحكم يرون فى تخفيف الهمزة وقلب الياء (كحكم يرى ولكن حذف الألف الذى فى يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع) لأن أصله يرأيون قلبت الياء ألفا كما فى يرى فالتقى ساكنان الألف المقلوبة من الياء وواو الجمع فحذفت الألف المقلوبة فصار يرون ثم حذفت الهمزة كما فى يرى (وحركت الياء فى يريان) بعد عود ألف يرى فى التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم إمكان حذف أحدهما للالتباس مع أن الحركة عليه ثقيلة (لطرو الحركة) فهى كالمعدومة فلم تثقل عليه واختير الفتح لأن الألف لابد أن يكون ماقبلها مفتوحا (ولا تقلب الياء ألفا) بعدما تحركت مع أنها متحركة وماقبلها مفتوح لأنه يلزم الوقوع فى المحذور الذى فروا منه أعنى التقاء الساكنين (لأنها إذا قلبت) الياء (ألفا يجتمع الساكنان) ألف التثنية والألف المقلوبة من الياء ثم تحذف) الألف المقلوبة لدفع اجتماع الساكنين (فيلتبس حينئذ) يريان (بالواحد) فى اللفظ بحذف

فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما فى رأى فالتقى ساكنان هذا الألف وواو الجمع بعدها فحذفت الألف لأن الواو علامة فبقى يرون ولم يحذف هذا الألف فى يرى لعدم التقاء الساكنين ثم لينت الألف والهمزة فاجتمع ثلاث سواكن الراء والهمزة والواو فحذفت الهمزة وأعطى حركتها التى هى الفتحة للراء الساكنة قبلها كما فى يرى فصار يرون قيل ويجوز أن تلين الهمزة أولا وتحذف ثم تقلب الياء ألفا فتحذف ومن قال معنى كلامه أن حكم يرون فى الاعلال كحكم يرى إلا أن حذف الهمزة فى يرون لاجتماع الساكنين بسبب الاتصال بواو الجمع وفى يرى لكثرة الاستعمال فقد غلط لفظا ومعنى ومن ركب متن عمياء فقد خبط خبط عشواء (وحركت الياء فى يريان) وتريان أيضا (لطرو الحركة) أى عروضها يعنى أن هذه الفتحة عارضة لأجل الألف فيهما لأن ماقبل الألف لابد وأن يكون مفتوحا ولولا الألف لكانت الياء مضمومة كما فى المفرد (ولا تقلب الياء) فى يريان (ألفا) مع وجود علة القلب وهو تحركها وانفتاح ماقبلها (لأنه إذا قلبت ألفا يجتمع الساكنان) ألف التثنية والألف المنقلبة من الياء (ثم حذفت فيلتبس بالواحد) أى فيلزم حذف الألف المنقلبة من الياء لأن ألف التثنية علامة فبقى يران فيلزم التباس التثنية بالمفرد

(فى مثل لن يرى) إذ لا يعلم حينئذ أنه مفرد لم يحذف منه حرف أو مثنى حذف منه النون بدخول لن ولهذا لم يقلب ألفا وهذا الالتباس فى التلفظ لا فى الكتابة لأن ألف التثنية يكتب على صورة الألف لأنها ليست بمنقلبة من الياء وألف المفرد يكتب على صورة الياء لانقلابه منه قوله (بيرى) بدل من قوله بالواحد فتقدير الكلام هكذا فيلتبس يريان بيرى فى مثل لن يرى (وأصل ترين ترئيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما) تحذف (فى يرى) أى حذف حركتها فالتقى ساكنان الراء والهمزة فحذفت الهمزة وأعطى حركتها للراء قبلها (فصار تريين ثم جعلت الياء) الأولى التى هى لام الكلمة (ألفا) لتحركها و(لفتحة ماقبلها فصار تراين) بسكون الألف والياء (ثم حذفت الألف لاجتماع الساكنين) فى غير حده (فصار ترين) بفتح الراء وسكون الياء ويجوز أن يقلب الياء الأولى التى هى لام الكلمة ألفا أولا لتحركها وانفتاح ماقبلها ثم يحذف لاجتماع الساكنين الألف والياء بعدها فصار ترأين ثم تلين الهمزة فيحذف وتعطى حركتها إلى الراء قبلها فصار ترين (وسوى بينه وبين جمعه) الضميران يرجعان إلى ترين أى لم يفرق لفظا بين الواحدة المخاطبة والجمع المخاطب بعد تخفيف الهمزة وإعلال الياء حيث يقال فيهما ترين (واكتفى بالفرق التقديرى كما) اكتفى به (فى ترمين) وبيانه أن الياء فى الواحدة ضمير كما فى تضربين والياء التى هى لام الكلمة محذوفة وأما فى الجمع فالياء لام الكلمة وأما الهمزة التى هى عين الفعل فمحذوف فيهما فوزن ترين تفين إن كان واحدة وتفلن إن كان جمعا (وسيجىء) هذا البحث (فى باب الناقص) إن شاء الله تعالى (وإذا أدخلت النون الثقيلة فى الشرط) أى إذا أردت إدخال النون الثقيلة على ترين الذى هو المخاطبة المفردة عند دخول الشرط الجازم عليه (كما فى قوله تعالى: فإما ترين من البشر أحدا) أصل إما بكسر الهمزة إن ما فأدغم النون فى الميم بعد قلبها إليها فهو شرط جازم ا(حذفت) منه (النون) أى نون الاعراب أولا (علامة للجزم) فبقى الياء الساكنة ثم أدخلت النون الثقيلة عليه فيجتمع ساكنان الياء والنون الأولى فحركت (وكسرت ياء التأنيث) أما التحريك فلدفع التقاء الساكنين وأما الكسر فلما ذكره المصنف من قوله (حتى يطرد بجميع نونات التأكيد) أى حتى يطرد نون المثقلة الداخلة على ترين بجميع نونات التأكيد الداخلة على غيره من الأفعال فى كون ماقبلها مكسورا (كما) حذفت نون الاعراب عند دخول النون الثقيلة وكسرت الياء التى قبلها (فى اخشين) إلا أن النون فيه حذفت للوقف لأنه أمر الواحدة المخاطبة وفى مثل إما ترين حذفت للجزم بحرف الشرط (ويجىء تمامه) أى تمام الحذف والكسر (فى باب اللفيف) إن شاء الله تعالى (الأمر) الحاضر من ترى الخ

النون (فى مثل لن يرى) أى عند دخول الناصب قوله (بيرى) بدل من الواحد أى فيلتبس بيرى لأن نون التثنية تسقط بالناصب فتقول فى يريان عند دخول لن نحو لن يريا فلو قلبت الياء ألفا وحذف الألف لالتقاء الساكنين وقيل لن يرا لم يعلم أنه مثنى حذف نونه بالناصب أو واحد من غير سقوط حرف وإنما قيدنا الالتباس بكونه فى اللفظ إذ لا التباس فى الخط لأن التثنية تكتب بالألف بخلاف ألف المفرد المقلوبة من الياء فانها تكتب بالياء (وأصل ترين) للواحدة المخاطبة (ترأيين على وزن تفعلين فحذفت الهمزة كما) حذفت (فى يرى فصار تريين ثم جعلت الياء) الأولى (ألفا) لتحركها و(لفتحة ماقبلها فصار تراين ثم حذفت الألف لاجتماع الساكنين فصار ترين) ولك أن تقول حذفت كسرة الياء بعد حذف الهمزة ثم الياء لاجتماع الساكنين لكن ماذكر المصنف أولى لأنه تدريج فى التخفيف (وسوى بينه) أى بين ترين للواحدة المخاطبة فى اللفظ (وبين جمعه اكتفاء بالفرق التقديرى) فوزن الواحدة تفين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفلن بحذف العين فقط (كما) اكتفى (فى ترمين) بالفرق التقديرى بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها (وسيجىء) إن شاء الله تعالى (فى باب الناقص) أى ترمين مشترك فى اللفظ مع جماعة الإناث وسنذكر الفرق التقديرى بينهما هناك إن شاء الله تعالى (وإذا أدخلت النون الثقيلة) على ترين (فى الشرط) حال دخول حرف الشرط عليه (كما فى قوله تعالى: فإما ترين من البشر أحدا حذفت النون) التى للاعراب (علامة للجزم وكسرت ياء التأنيث) يعنى أنه لما ألحق النون الثقيلة بآخر ترين بعد دخول حرف الشرط عليه أعنى إما وسقوط النون بها وصار إما ترين اجتمع ساكنان أحدهما ياء الضمير والثانى أولى نونى الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لأجل اجتماع الساكنين إذ لم يمكن حذف أحدهما أما الضمير فلعدم مايدل عليه وأما النون المدغمة فلأنه يلزم من حذفها إبطال الغرض وخص الكسر (حتى يطرد بجميع نونات التأكيد) فان نونات التأكيد يكون ماقبلها مكسورا فى الواحدة الحاضرة لأجل ياء الضمير فأبقى على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها نحو اضربن وفيما لم تحذف الياء تكسر الياء أيضا اطرادا للباب لأن الياء تصير قبل نون التأكيد نحو إما ترين (كما) كسر ياء التأنيث (فى اخشين) أصله اخشين فلما ألحق نون التأكيد واجتمع ساكنان كسر الياء ليطرد (ويجىء تمامه فى باب اللفيف الأمر) الحاضر من ترأى نحو

(ره ريا رواری ريا رين ولاتجعل الياء ألفافی ريا) وإن لم يلتبس إذاجعلت ألفاوحذفت لاجتماع الألفين (تبعا لبريان ويجوز) أی يجب فان الجواز يستعمل فيما يعم الوجوب فی ره (بهاءفی الوقف) أی عند الوقف نحو ره أصله ارأی (فحذفت همزته) أی العين (كما) حذفت (فی يری ثم حذفت الياءلأجل السكون) أی لعلامة الوقف ثم استغنی عن همزة الوصل ثم ألحق هاء السكت لئلايلزم الابتداء بالساكن إن أسكن الراء للوقف أو الوقف على المتحرك إن لم يسكن فصار ره (و) تقول فی ر وأخواته (بالنون الثقيلة رين ريان رون رين رينان فيجیء بالياء فی رين) أی أعيدت اللام المحذوفة (لانعدام السكون) الوقفی بسبب اتصال نون التأكيد إذالسكون الوقفی إنمايكون حيث يكون السكون الجزمی ولاجزم فی وسط الكلمة إذلا إعراب فی الوسط فلاوقف فيه أيضافان نون التأكيد لما اختص بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخل وامتزجافصارا كأنهما كلمة واحدة فأعيدما حذف لأجل السكون أو نقول الياء فی الناقص بمنزلة الحركة فی الصحيح فاذاألحق نون التأكيد بآخر الصحيح جیء بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون فلا يكون الآخر محلا للسكون فكذا إذا ألحقت بآخر الناقص يجیء بما هو بمنزلة الحركة أعنی اللام لانعدام السكون وكون الآخر محلا له (كما) أعيدت الياء (فی ارمين) لذلك (ولم تحذف واو الجمع فی رون لعدم ضم ماقبلها) فلو حذفت لم يبق هو وليس له مايدل عليه أيضا وذلك لايجوز ولا يعاد اللام فيه لأن حذفه كان لالتقاء الساكنين إذ أصله ريو فأسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين فبقی روا فلما ألحق به النون التقی ساكنان ولا مجال لحذف شیء منهما كماذكرنا فی «إما ترين» فحرك الواو بحركة تناسبه فحركته عارضة فلو أعيدت اللام وقيل ريون اجتمع ساكنان حقيقة فيلزم الوقوع فيما فر منه وكذا رين

(ره ريا رواری ريا رين) يعنی لما وجب التخفيف فی مضارع رأی كما مر يجیء صيغة الأمر الحاضر منه بعد التخفيف على هذا الوزن لأنك لو حذفت حرف المضارعة من نری بقی ما بعده متحركا والياء تسقط من آخره علامة للأمر فبقی على حرف واحد مفتوح وهو الراء وقس عليه التثنية والجمع وقد يجیء أمر الحاضر منه على الأصل نحو ارأ كارع لأنك لو حذفت حرف المضارعة من تری بقی ما بعده ساكنا فاجتلبت الهمزة المكسورة والياء تسقط من آخره فصار رأثم بعد ذلك يجوز تصريفه على هذا الأصل كتصريف أرض ويجوز تخفيفه ليكون على حرف واحد كما يجیء وإنما جاز ذلك مع عدم جواز الاستعمال على الأصل فی مضارعه بناء على قلة الاستعمال فی الأمر بالنسبة إلى المضارع لكن التخفيف أفصح ولهذا لم يذكر المصنف مجيئه على الأصل كما ذكره الزنجانی حيث قال وإذا أمرت منه قلت على الأصل ارأ كارع وعلى الحذف روقس الأمر الغائب على ماذكرناه من جواز الأمرين فيجوز لير على التخفيف وليرأ على الأصل (ولاتجعل الياء ألفافی ريا) مع وجود علته وهو تحرك الياء وانفتاح ماقبلها (تبعا لبريان) وقد مر أن ياءه لم تقلب ألفا لئلايلزم الالتباس بالواحد فی مثل لن يری فيكون تثنية أمر المخاطب تابعا لتثنية الغائب من المضارع ولو قال تبعا لتريان بالتاء المثناة من فوق كما وقع فی بعض النسخ لكان أظهر لأن تثنية أمر المخاطب مأخوذ من تثنية المخاطب من المضارع (ويجوز) استعمال هذا الأمر (بهاء الوقف نحو ره) يعنی لا يجب استعمال هذا الأمر على الوقف دائما لكن إذا استعمل على الوقف وجب إلحاق هاء السكت فی آخره لئلايكون الابتداء والوقف على حرف واحد الذی هو غير جائز لأن الابتداء لايمكن إلا بالمتحرك والوقف يقتضی السكون فلو كان الابتداء والوقف على حرف واحد يلزم أن يكون الحرف الواحد متحركا وساكنا معا وهو غير جائز وأما إذا ألحق هاء السكت فلايلزم ذلك لأن المراد بها التوصل إلى بقاء الحركة التی قبلها فی الوقف كما زادوا همزة الوصل ليتوصل بها إلى بقاء السكون الذی بعدها فی الابتداء قوله (فحذفت همزته) أی همزة ارأی (كما) حذفت (فی يری ثم حذفت الياء) من آخره (لأجل السكون) بيان لأخذ الأمر الذی على حرف واحد من ترأی على الأصل يعنی حذفت الهمزة من ارأی ونقلت حركتها إلى الراء فاستغنی عن الهمزة فصار ری ثم حذفت الياء علامة للأمر فبقی على حرف واحد (وتقول بالنون الثقيلة) المؤكدة فی الأمر الحاضر (رين ريان رون) بضم الواو المجانسة بينهما (رين) بكسر الياء لما مر (ريان رينان فيجیء بالياء فی رين لانعدام السكون) يعنی أن الأمر من الفعل الصحيح مبنی على السكون بسقوط الحركة ومن الناقص بسقوط لام الكلمة منزلة الحركة منه كما مر فاذا أدخل عليه النون المؤكدة يكون الأمر من الصحيح مبنيا على الفتح فكان كأنه أعيدت الحركة المحذوفة فأعيدت اللام المحذوفة من الناقص لأن حذفها إنما هو لكون الأمر ساكنا فلما أدخل النون عليه يجب أن يكون ماقبله متحركا فأعيدما حذف لأجل السكون وهو لام الكلمة فی الناقص منزلة الحركة من الصحيح فقال رين بالياء المفتوحة (كما) يجیء الأمر بإعادة الياء (فی ارمين) لانعدام سكون ماقبل النون (ولم يحذف واو الجمع فی رون) بضم الواو مع أن القياس الحذف كما فی اضربن وانصرن (لانعدام ضمة ماقبلها) يعنی إنما يحذف واو الجمع من الأمر عند دخول نون التأكيد إذا كان ماقبلها ضمة تدل على الواو المحذوفة وههنا تنعدم الضمة لأن الراء قبلها مفتوح فلو حذفت لم يوجد مايدل عليها فلم تحذف

(بخلاف اغزن) فان ماقبل النون الثقيلة فيه مضموم وهو الزاى لأن أصله اغزووا بضم الزاى والواو الأولى التى هى لام الكلمة فاستثقلت الضمة على الواو فأسقطت ثم حذفت هى لالتقاء الساكنين لأن الثانية علامة الجمع فبقى اغزوا بضم الزاى ثم لما أدخل عليه النون اجتمع ساكنان واو الجمع والأولى من النون الثقيلة فحذفت الواو وإن كانت علامة لتدل الضمة التى قبلها عليها (و) تقول (ب) النون (الخفيفة رين) بإعادة الياء وفتحها (رون) بضم الواو (رين) بكسر الياء (و) اسم (الفاعل) من رأى يرأى (راء) أصله رائى فاستثقلت الضمة على الياء فأسقطت فاجتمع ساكنان الياء والتنوين لأن التنوين عبارة عن نون ساكنة فحذفت الياء لأن التنوين علامة التمكن فبقى راء (رائيان) على الأصل (إلى آخره) أى راءون رائية رائيتان رائيات ورواء وأصل راءون رائيون على وزن ضاربون فاستثقلت الضمة على الياء لالتقاء الساكنين الياء والواو ونقلت الضمة على الهمزة بعد سلب حركتها لأجل الواو فصار راءون وأصل رواء روائى على وزن نواصر فأسكنت الياء للثقل ثم حذفت لطول البناء ثم عوض التنوين من الياء أو من حركتها فصار (١١١) رواء والباقى جار على الأصل (ولا تحذف همزته) أى همزة اسم الفاعل مع أنه مأخوذ من المضارع وقد عرفت أنه لا يستعمل بالهمزة فناسب أن يحذف همزته أيضا (لما يجئ فى) اسم (المفعول) عن قريب (وقيل) لاتحذف همزته (لأن ماقبلها ألف والألف لاتقبل الحركة ولكن يجوز لك أن تجعل) همزته (بين بين) المشهور بجعل الهمزة بين مخرجها ومخرج الألف (كما) تجعل (فى سائل وقائل وقس على هذا) أى على يرى (أرى يرى إراءه) يعنى كما يجب التخفيف فى مضارع رأى لكثرة استعماله دون أخواته كذلك يجب التخفيف إذا بنيت الأفعال من رأى وقلت أرى يرى فى ماضيه ومضارعه معا لكثرة استعمالهما دون أخواتهما قال ابن الحاجب إذا كان الماضى من الرؤية على زنة أفعل حذفت الهمزة حذفا لازما فى الماضى والمستقبل جميعا وقيل أرى يرى فالتزموا كلهم التخفيف لكثرته فى كلامهم ولهذا لم يلزم فى قولهم أنأى ينئى على وزن أعطى يعطى بل جرى فى جواز التخفيف كغيره لأنه لم يكثر تلك الكثرة إلى ههنا عبارته موافقا لما فى الجاربردى وأما كيفية التخفيف فى أرى يرى فهو أن أصلهما أرأى يرئى على وزن أعطى يعطى نقلت حركة الهمزة إلى الراء الساكن قبلها فيهما ثم حذفت وإعلال الياء ظاهر وذكر فى شرح الهادى لاحتمال الحذف ههنا وجها آخر وهو أنه اجتمع فى ارأى همزتان بينهما حرف ساكن والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد توالتا فحذفت الثانية على حد حذفها فى أأكرم ثم أتبع سائر الباب وفتحت الراء لمجاورة الألف التى هى لام الفعل فلا يستعمل ههنا على الأصل حتى هجر ورفض واعترض عليه بعض الفضلاء بأن هذه العلة توجب الاطراد فى مثل ينئى مضارع نأى وأنأى ينئى وقد عرفت أنه ليس بواجب وأصل إراءة إرآى على وزن إكرام فخففت الهمزة بنقل حركتها إلى الراء وحذفها فصار إراى وقلبت الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد ألف زائدة فصار إراء ثم عوض الهاء من الهمزة فصار إراءة هذا هو العمدة فيه وإن جاز غيره وإذا علمت ما تلوناه كله ظهر بطلان ما ذكره بعض الشارحين من أن معنى قوله وقس

(بخلاف اغزن) فان واو الجمع حذفت فيه لأن ضمة الزاى تدل على الواو المحذوفة ولم يعد اللام هنا أيضا لأنه لو أعيد وقيل اغزون نحو انصرن لزم إسكان الواو لثقل الضم عليه فيجتمع ساكنان وهو وإن كان على حده إلا أن الكلمة ثقلت واستطالت بسبب نون التأكيد فيلزم حذفه فتكون الاعادة كلا إعادة وكذا اغزن وكذلك ارمن وارمن (و) تقول فى روا وأخواته (بالنون الخفيفة رين رون رين) وأحكامها كأحكام الثقيلة (الفاعل) من يرى (راء الخ) على وزن فاع فأصله رائى أعل كإعلال رام (ولا يحذف همزته) أى همزة راء (لما) أى للوجه الذى (يجئ فى) اسم (المفعول) منه (وقيل) لاتحذف همزته (لأن ماقبلها ألف والألف لاتقبل الحركة) وطريق تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ماقبلها بالحذف بأن تنقل حركتها إلى ماقبلها كما مر (ولكن يجوز لك أن تجعل) همزته (بين بين) المشهور (كما) جعلتها بين بين (فى سائل) وقائل كما مر (وقس على هذا) أى على يرى فى تخفيف الهمزة باب الأفعال من الرؤية لكون ما استعمل من الرؤية فى هذا الباب كثير الاستعمال ماضيا كان (نحو أرى) أصله أرأى أو مضارعا نحو (يرى) أصله يرئى أو أمرا نحو أر أصله ارأى وفاعلا أو مفعولا نحو مرو مرى أو مصدرا نحو (إراءة) أصله ارآيا على وزن أفعالا قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة فصار اراء لأن الواو والياء إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة تقلبان ألفا إما لعدم اعتدادهم بالألف فصار حرف العلة كأنه ولى الفتحة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها أو لتنزيلهم الألف منزلة الفتحة لزيادتها عليها أو أنها جوهرها فقلبوا حرف العلة ألفا كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى ألفان فكرهوا حذف إحداهما أو تحريك الأولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الأخيرة لالتقاء الساكنين فصار همزة وأما إذا لم يكونا بعد ألف زائدة بأن كانت الألف منقلبة عن حرف أصلى فلا تقلبان ألفا لئلا يتوالى فى الكلمة إعلالان إعلال العين وإعلال اللام وذلك نحو روى وثوى من رويت وثويت إلا أن عينهما أعلتا وسلمت لاماهما وكان الأصل أن يعتل اللام ويصح العين لكنهما ألحقا فى الشذوذ بالرؤية والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التى هى العين إلى الراء فى أرى وحذفت كما فى الفصل فصار اراء ثم عوض

على هذا أرى يرى أنه يجب التخفيف فى مضارعه دون ماضيه كما يجب فى مضارع رأى دون ماضيه وإنما قالوا ذلك لقصور نظرهم عن تحقيقات القوم واستعمالاتهم فلا تكن من القاصرين (و) اسم (المفعول) من رأى يرى (مرئى إلى آخره) بسكون الراء وكسر الهمزة وتشديد الياء (أصله مرءوى) على وزن مضروب (فأعل) بقلب الواو ياء لاجتماعهما وسبق أحدهما بالسكون وإدغام الياء فى الياء وكسر الهمزة للياء (كما) وقع الاعلال هكذا (فى مهدى) أصله مهدوى كما سبق وإذا عرفت كيفية الإعلال فى المفرد من اسم المفعول أمكنك القياس عليه فى سائر تصاريفه وهو مرئيان مرئيون مرئية مرئيتان ومرائى (ولا يجب) بل يجوز (حذف همزته) أى اسم المفعول (لأن وجوب حذف الهمزة فى فعله) الذى هو يرى (غير قياش) بل التزموه لكثرة الاستعمال ولهذا لم يجب فى ينئى (كما مر) وكل ما يثبت على خلاف القياس لا يستتبع شيئا آخر غيره (فلا يستتبع) ذلك الفعل الذى هو فى يرى (المفعول) الذى هو مرئى (غيره) من اسم الفاعل والمكان والزمان والآلة فى وجوب التخفيف ومعنى فلان يستتبع الشيء يطلب أن يكون ذلك الشيء تابعا له كحذف الهمزة فى أأكرم فانه يجعل حذف الهمزة من يكرم وتكرم وسائر تصاريفه تابعا لنفسه فيحذف منها وإذا علمت معنى يستتبع علمت معنى لا يستتبع (وحذفت) الهمزة وجوبا (فى نحو مرى) بضم الميم وفتح الراء وتنوينه وهو اسم مفعول من باب الأفعال أصله مرأى بوزن مكرم فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاجتمع ساكنان الألف والتنوين فحذفت الألف من التلفظ وأعطى التنوين لما قبلها ثم لينت الهمزة فاجتمع ثلاث سواكن فحذفت الهمزة وأعطى حركتها لما قبلها وانتقل التنوين أيضا فصار مرى هذا تخفيف بعد الإعلال ويجوز بالعكس وقد مر نظيره وإنما وجب ذلك مع أن وجوب حذف الهمزة فى فعله الذى هو يرى غير قياس بل التزموا الكثرة الاستعمال أيضا (لكثرة مستتبعه) والقليل يتبع الكثير كثيرا (وهو أرى يرى وأخواتهما) كاسم الفاعل والزمان والمكان وإن كان الحذف فيهما غير قياسى بخلاف مرئى فان ما فرض مستتبعا له واحد فقط وهو يرى (و) اسم (الموضع) من يرى الذى هو الثلاثى (مرأى) بفتح الميم وسكون الراء وفتح الهمزة وتنوينها وأصله مرأى على وزن منصر فاستثقلت الضمة على الياء فأسقطت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء من التلفظ وأعطى التنوين لما قبلها فصار مرأى (و) اسم (الآلة مرأى) وهو كالموضع فى أصله وإعلاله ووزنه لكن الميم منه مكسور (وإذا حذفت الهمزة) أى إذا أردت حذفها تخفيفا (فى هذه الأشياء) وهو اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة من يرى الذى هو الثلاثى (يجوز) لك حذفها (بالقياس إلى نظائرها) التى حذفت الهمزة منها تخفيفا نحو مسلة وغيرها (إلا أنه) أى حذف الهمزة فى هذه الأشياء (غير مستعمل) فى كلامهم (المجهول) من رأى يرى الذى هو الثلاثى (رؤى يرى إلى آخرها) الماضى لا يخفف كما فى المعلوم والمضارع يخفف كما فى المعلوم أيضا فيقال فى الماضى رؤى رؤيا رؤوا رؤيت رؤيتا رؤين رؤيت رؤيتما رؤيتم رؤيت رؤيتما رؤيتن رؤيت رؤينا وفى المضارع يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى وكيفية تخفيف همزته ظاهر مما سبق وأما إعلال يائه كإعلال ياء رمى يرمى وسيأتى فى باب الناقص (المهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب) باستقراء كلامهم وهى ماعدا الباب السادس

تاء التأنيث عن الهمزة المحذوفة كما عوض عن الواو فى إقامة فصار إراءة ويجوز إراء بلا تعويض لأن ما حذف منه كان محذوفا من فعله فلم يحتج إلى لزوم التعويض بخلاف إقامة ويجوز إراية بالياء أيضا نظرا إلى أنها لم تقع طرفا بسبب التاء على اعتبار تقديم حذف العين والتعويض عنه على قلب الياء أو بسبب أن التاء لازمة كسقاية فان تاء التأنيث يعتد بها حينئذ بخلاف ما إذا كانت عارضة حيث لا يعتد بها نحو بناءة فانه يقال للمذكر بناء ومن قلب نظر إلى أن التاء كلمة أخرى فكأن الياء متطرفة (المفعول) من يرى (مرئى الخ) مرئيان مرئيون الخ (أصله مرأوى فأعل كما) أى كإعلال الذى وقع (فى مهدى) كما مر فى المضمرات (ولا يجب حذف همزته لأن وجوب حذف الهمزة من فعله) أعنى يرى (غير قياس كما مر) حيث قال وهذا التخفيف واجب فى يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال غير موجبة للحذف بل إنما يصار إليها إذا لم يوجد قياس موجب الحذف وإذا ثبت الحكم فى محل على خلاف القياس لا يتعداه كما تقرر فى موضعه (فلا يستتبع) الفعل (المفعول وغيره) من الفاعل والأمر وغيرهما (و) إنما (حذف) الهمزة وجوبا (فى نحو مرى) يعنى فى غير الفعل (أصله مرأى) أى اسم مفعول من باب الافعال مع أن وجوب الحذف فى أفعل غير قياس (لكثرة) استعمال (مستتبعه) أى نحو مرى بخلاف مرأى فان مستتبعه قليل وهو المضارع فقط (وهو) ذلك المستتبع الكثير (أرى يرى وأخواتهما) أى الأمر والنهى (والموضع) من الثلاثى (مرأى والآلة مرأى وإذا حذفت الهمزة فى هذه الأشياء) أى المفعول والموضع والآلة دون الفاعل للوجه الآتى (يجوز) الحذف (بالقياس على نظائرها) من المضارع والأمر والنهى (إلا أنه) أى حذف الهمزة فى هذه الأشياء المذكورات (غير مستعمل) أى غير واقع فى كلامهم (المجهول رؤى) على الأصل (يرى) على الحذف أصله يرأى (إلى آخرها * المهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب) من باب نصر

(نحو أخذ يأخذ) بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر (وأدب يأدب) أعلم أن أدب يأدب يجىء من الباب الخامس ومعناه ظاهر والصفة منه أديب ومنه ضربته تأديبا ويجىء من الباب الثانى ومعناه حينئذ دعا القوم إلى طعامه والصفة منه آداب والمراد ههنا هو الثانى فافهم (وأهب يأهب) بفتح العين فيهما يقال تأهب الرجل إذا استعد (وأرج يأرج) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر يقال أرج الطيب إذا فاح (وأسل يأسل) بضم العين فيهما يقال رجل أسيل الخد أى لين الخد طويله وكل مسترسل أسيل (والمهموز العين يجىء من ثلاثة أبواب) بالاستقراء أيضا (نحو رأى يرأى) بفتح العين فى الماضى والغابر (ويئس ييأس) بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر (ولؤم يلؤم) بضم العين فيهما ولا يجىء من غير هذه الثلاثة (المهموز اللام يجىء من أربعة أبواب) بالاستقراء أيضا (نحو هنؤ يهنؤ) بضم العين فيهما وهو المراد ههنا وأيضا يجىء بكسر العين فى الماضى وفتحها فى الغابر وهنأ الطعام من باب قطع وضرب (وسبأ يسبأ) بفتح العين فيهما أى اشترى الخمر ليشربها (وصدىء يصدأ) بكسر العين فى الماضى وضمها فى الغابر (وجزأ يجزؤ) بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر من جزأت الشىء بالزاى المعجمة أى قسمته ولا يجىء من الباب السادس ولا من الثانى إلا هنأ يهنأ وهو شاذ (ولا يجىء فى المضاعف إلا مهموز الفاء) بدلالة استقراء كلامهم (نحو أن يئن) أى فزع يفزع والأصل أن يأنن على حد فر يفر (ولا تقع الهمزة موقع حرف العلة) وإلا لم يكن المعتل معتلا وهو ظاهر (ومن ثم) أى ومن أجل أن الهمزة لا تقع موقع حرف العلة (لا يجىء من المثال) أى من معتل الفاء (إلا مهموز العين واللام نحو وأد يئد) يقال وأد ابنته أى دفنها فى القبر وهى حية (ووجأ يجأ) يقال وجأته بالسكين أى ضربته به يقال وجأه يجأه مثل وضعه يضعه ولا يجىء مهموز الفاء من المثال وإلا لم يكن المثال مثالا (ولا يجىء (فى الأجوف إلا مهموز

الفاء واللام نحو آن) أصله أين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها يقال آن أينه أى حان حينه وآن له أن يفعل كذا من باب باع أى حان (وجاء) أصله جيأ فقلبت الياء ألفا ولا يجىء منه مهموز العين وإلا لم يكن الأجوف أجوف أيضا (و) لا يجىء (فى الناقص إلا مهموز الفاء والعين) وإلا لم يكن الناقص ناقصا أيضا (نحو أبى يأبى ورأى يرى و) لا يجىء (فى اللفيف المفروق إلا مهموز العين نحو وأى) أى وعد (و) لا يجىء (فى) اللفيف (المقرون إلا مهموز الفاء نحو أوى) أى رجع وإلا لم يكن المفروق مفروقا ولا المقرون مقرونا . ولما فرغ من الأحكام اللفظية للهمزة شرع فى أحكام كتابتها إذ تحتاج إلى بيانها دون سائر الحروف لأنه ليس للهمزة صورة مخصوصة تكتب بها دائما كسائر الحروف فقال (وتكتب الهمزة) إذا كانت (فى الأول على صورة الألف) مطلقا أى مفتوحا كان أو مكسورا أو مضموما (نحو أب وأم وإبل) وسواء كان للقطع نحو أكرم أو للوصل نحو اضرب وسواء كانت أصلية نحو إبل أو منقلبة من الواو نحو إثم واحد (لخفة الألف) فى الكتابة

(نحو أخذ يأخذ) من باب ضرب نحو (أدب يأدب) من المأدبة بمعنى الضيافة لا من الأديب فإنه من باب حسن (و) من باب فتح نحو (أهب يأهب و) من باب (علم نحو أرج يأرج) من باب حسن نحو (أسل يأسل) ولا يجىء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما (والمهموز العين يجىء من ثلاثة أبواب) من باب فتح (نحو رأى يرأى و) من باب علم نحو (يئس ييأس و) من باب حسن نحو (لؤم يلؤم) ولا يجىء من غيرها (المهموز اللام يجىء من أربعة أبواب) من باب ضرب (نحو هنأ يهنىء و) من باب فتح نحو (سبأ يسبأ و) من باب علم نحو (صدىء يصدأ و) من باب حسن نحو (جزؤ يجزؤ) ولا يجىء من غيرها تقديم مثال باب فتح على مثال باب علم فى المواضع الثلاثة إنما هو لفتحة عين ماضيه وأما تقديم مثال باب نصر على مثال باب ضرب فلكثرة استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة إلى استعماله من باب ضرب ولكثرة استعمال خصوص المثال أعنى أخذ (ولا يجىء فى المضاعف إلا مهموز الفاء نحو أن يئن) أتينا كل ذلك بالاستقراء والسماع (ولا تقع الهمزة فى موضع حرف العلة) والغرض من هذا الكلام وما تفرع عليه دفع توهم أن المهموز قسم من الأقسام السبعة فلا يجتمع مع قسم آخر منها لئلا يلزم تداخل الأقسام وإلا فهذا الحكم وما تفرع عليه ضرورى لا يحتاج إلى تعليمه (ومن ثمة) أى ومن أجل عدم وقوع الهمزة موضع حرف العلة (لا يجىء فى المثال إلا مهموز العين واللام نحو ود) من باب ضرب (ووجأ) من باب فتح ويسمى باسميهما فيقال المثال المهموز العين والمثال المهموز اللام (و) لا يجىء (فى الأجوف إلا مهموز الفاء واللام نحو آن) من باب نصر (وجاء) من باب ضرب ويقال الأجوف المهموز الفاء والأجوف المهموز اللام (و) لا يجىء (فى الناقص إلا مهموز الفاء والعين) نحو أبى ورأى و (يجىء) فى اللفيف المفروق إلا مهموز العين نحو وأى من باب ضرب (و) لا يجىء (فى المقرون إلا مهموز الفاء نحو أوى) من باب ضرب (وتكتب الهمزة فى الأول) أى حال كونها فى أول الكلمة (على صورة الألف فى كل الأحوال) أى سواء كانت مفتوحة (نحو أخ و) مضمومة نحو (أم) أو مكسورة نحو (إبل) وسواء كانت أصلية نحو إبل أو منقلبة نحو أحد أصله وحد وسواء كانت همزة قطع نحو أكرم أو همزة وصل نحو اضرب وانصر (لخفة الألف) فإن الألف تشارك الهمزة فى المخرج وهو أخف حروف اللين فأبدلوا الهمزة

(وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات) يعنى أن الهمزة لم توضع لها صورة مخصوصة بالأصالة كما توضع لسائر الحروف فيكون الأصل فيها أن لا توجد فى الكتابة أصلا لعدم صورتها وتوجد فى التلفظ عليها وإذا لم يكن لها وجود فى الكتابة لم يتصور وضع الحركة فى الكتابة عليها لكن قد تكتب على صورة حرف من الحروف لعارض فتكتب فى الأول على صورة الألف لخفة الألف كتابة وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات عليها وحاصله أن الأصل أن لا تكتب الهمزة ولا حركتها لكنهما تكتبان فى الأول للعلة المذكورة (و) تكتب الهمزة (فى الوسط إذا كانت ساكنة على وفق حركة ماقبلها) مفتوحا تكتب على صورة الألف وإن كان مضموما تكتب على صورة الواو وإن كان مكسورا على صورة الياء كما يكون تخفيفها بالقلب كذلك (نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة) أى ليكون الهمزة مشاكلة لحركة ماقبلها (و) الهمز

فى الوسط (إذا كانت متحركة) سواء كان ماقبلها ساكنا أو متحركا أيضا (تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم) أن (حركتها) من أى نوع هى فان كانت الهمزة الواقعة فى الوسط مفتوحة تكتب على صورة الألف وإن كانت مكسورة تكتب على صورة الياء وإن كانت مضمومة تكتب على صورة الواو ولا اعتبار لحركة ماقبلها حينئذ (نحو سأل ولؤم وسئم) ونحو يسأل ويلؤم ويسئم إلا إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا أو مضموما فانها تكتب فى الأول على صورة الياء وفى الثانى على صورة الواو نحو مئر وفئة وجؤن ومؤجل كما يكون تخفيفها كذلك لكن المصنف أطلق القول ولم يستثن الصورتين كما استثناه فى بيان التخفيف والأولى أن يستثنيهما أو يقول تكتب حينئذ على نحو ماتخفف به ليتم البيان (وإذا كانت) الهمزة (متحركة) وماقبلها متحركا أيضا وكانت (فى آخر الكلمة تكتب) حينئذ (على وفق حركة ماقبلها) فان كان ماقبلها مفتوحا فتكتب على صورة الألف وإن كان مكسورا فعلى صورة الياء وإن كان مضموما فعلى صورة الواو (لا) تكتب (على وفق حركة نفسها) مع أن هذا أولى ليعلم حركتها (لأن الحركة المتطرفة) أى الواقعة فى الطرف (عارضة) أى غير ثابتة على وجه واحد لأن آخر الكلمة محل التغيير فتغير بحسب مايقتضيه العامل (نحو قرأ وطرؤ وفتى ٔ وإذا كان ماقبلها ساكنا لا تكتب) الهمزة (على صورة شىء) أى لم تكتب على صورة حرف من الحروف (لطرو حركتها وعدم حركة ماقبلها) فلم يكن لها وجود فى الكتابة بل فى التلفظ فقط كما هو الأصل فيها على مامر (نحو خبء ودفء وبرء) فاذا قلت رأيت خبأ ودفأ وبرأ لا يكون الألف فيها على صورة الهمزة بل هى ألف الوقف عوضا من التنوين كما فى رأيت زيدا

الفا فى الخط للتخفيف لأن التخفيف كما هو مطلوب فى اللفظ مطلوب فى الكتابة أيضا فهذه الهمزة وإن لم يكن تخفيفها لفظا لما مر من أن الهمزة لا تخفف فى الأول لكن أمكن تخفيفها خطا فخففوها لأن مالا يدرك كله لا يترك كله (وقوة الكاتب عند الابتداء على وضع الحركات) وإن كان على الألف فلا يرد أن الألف لا تقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة على صورة الألف فى الأول الذى هو محل الحركات (و) تكتب الهمزة (فى الوسط إذا كانت ساكنة على وفق حركة ماقبلها نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة) أى لتواق صورة الهمزة حركة ماقبلها ولتوافق طريق تخفيفها (وإذا كانت) الهمزة المتوسطة (متحركة) سواء كان ماقبلها ساكنا أو متحركا (تكتب على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها نحو) يسأل ويلؤم ويسئم ونحو (سأل ولؤم وسئم) وإنما لم يورد أمثلة المتحركة الساكن ماقبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم من يحذفها إن كان تخفيفها بالنقل نحو يسل وبلم ويسم والادغام كيسل ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط نحو يسل والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو يسأل ومنهم من يحذفها فى الجميع وأشار بالمثال إلى أن هذا الحكم إذا كان حركة ماقبلها فتحة فيعلم منه أن كتابة نحو جؤن ومئر على طريق تخفيفها إذ الأصل أن يكون الكتابة على طراز اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق حركة نفسها كما قاله غيره لشمل نحو جؤن ومئر إلا أنه عدل عنه إلى ما فى الكتابة ليشمل الساكن ماقبلها وحكم نحو مئر وجؤن قد علم بطريق آخر كما ذكرنا على أنهما كانا مستثنيين فى تخفيف الهمزة من حكم أخواتها (وإذا كانت) الهمزة (متحركة) حال كونها (فى آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ماقبلها) إذا كان ماقبلها متحركا (لا على وفق حركة نفسها لأن الحركة المتطرفة عارضة) والعارض كالمعدوم فصار كأنها لا حركة لها (نحو قرأ وطرؤ وفتى ٔ) ويعلم من هذا أن الهمزة المتطرفة إذا كانت ساكنة ومتحركا ماقبلها نحو لم يقرأ ولم يردئ فالأولى أن تكتب على وفق حركة ماقبلها (وإذا كان ماقبلها) أى ماقبل الهمزة المتطرفة (ساكنا لا تكتب) تلك الهمزة (على صورة شىء) لا على حركة نفسها (لطرو حركتها و) لا على حركة ماقبلها لغرض (عدم حركة ماقبلها نحو خبء ودفء وبرء) بل تحذف من الخط فان شكل الهمزة وصورتها الخطية هو شكل أحد حروف اللين وأما المكتوبة فى خبء ودفء وبرء فانما هو علامة للهمزة وأمارة لها ليعلم أن هناك همزة فى الخط فتلفظ وأما كتابة نحو البطؤ والوطئ بالواو والياء فليس على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط .

[الباب الرابع فى المثال] قدمه على سائر المعتلات لأن حرف العلة فى الكلمة إما أن يكون واحدا أو متعددا فإن كان واحدا قدم على مايكون فيه متعددا لأن الواحد قبل المتعدد ثم مايكون فيه حرف العلة واحدا على ثلاثة أقسام لأن حرف العلة إما أن يكون فاء الكلمة أو عينها أو لامها فإن كان فاء قدمت عليهما لأن الفاء مقدم عليهما (ويقال للمعتل الفاء مثال لأن ماضيه مثل الصحيح فى الصحة) أى فى تحمل الحركات (وعدم الاعلال) وعدم الحروف فى الاخبار فيقال وعد ووعدت كما يقال ضرب وضربت وهذا الوجه كما يفيد التسمية يفيد التقديم فافهم (وقيل) يقال للمعتل الفاء مثال (لأن أمره مثل أمر الأجوف) فى الوزن (نحو عد) من المثال (وزن) من الأجوف (وهو) إنما (يجئ من خمسة أبواب) باستقراء كلامهم (ولا يجىء من فعل) بفتح العين (يفعل) بضم العين (إلا وجد يجد) أصله يوجد بضم الجيم المشهور كسرها (وهو لغة بنى عامر فحذفت الواو فى يجد) وإن لم يقع بين ياء وكسرة كما فى يعد (فى لغتهم لثقل الواو مع ضم مابعدها) فى الصحاح ويجد بالضم لغة عامرية لانظير لها فى باب المثال (وقيل) حذفت الواو فى يجد بالضم فى لغتهم لأن (هذه) أى لغة بنى عامر (لغة ضعيفة) لا يعتد به ولا يعول عليه لعدم موافقته لاستعمال الفصحاء (فأتبع) يجد (ليعد فى الحذف) أى فى حذف الواو وإن لم يقع بين ياء وكسرة ولما بين أنه لا يجئ من الباب الأول بعد ذكر أنه يجئ من خمسة أبواب بين الخمسة بناء على أن أصل الأبواب ستة معهودة فلم يحتج إلى تفصيل تلك الخمسة التى هى ماعدا الباب الأول (وحكم الواو والياء إذا وقعتا فى أول الكلمة كحكم الصحيح) فى عدم الاعلال مفتوحتين كانتا أو مضمومتين أو مكسورتين (نحو وعد) بفتح الواو (ووعد) بضمها (ووقر ووقر) بسلامة الواو عن التغيير فى الكل (ويسر) بفتح الياء (ويسر) بضمها بسلامة الياء فيهما (ونظائرها) نحو يمن ويمن ووضع ووضع (لقوة المتكلم عند الابتداء) وقدرته على تلفظ الحرف الثقيل من غير تغيير (وقيل) لا يعل الواو والياء فى الأول لعدم إمكان الاعلال فى الأول وذلك لأن (الاعلال قد يكون بالسكون أو بالقلب إلى حرف علة أو بالحذف) ولا رابع سواها (وثلاثتها) أى كل من هذه الثلاثة (لا يمكن) فى الابتداء فتعين عدم الاعلال فيه (أما) عدم إمكان الاعلال (بالسكون فلتعذره) أى لتعذر الابتداء بالساكن (وكذا القلب) أى كما يمتنع الاعلال بالسكون يمتنع الاعلال بالقلب (لأن) الحرف (المقلوب به غالبا يكون بحرف العلة وحرف العلة) المقلوب به (لا يكون إلا ساكنا) أنفا كان أو واوا أو ياء وإن أمكن تحريكها فيلزم الابتداء بالساكن فيمتنع الاعلال بالقلب أيضا والياء فى قوله يكون بحرف العلة زائدة فى المنصوب بتقدير الكلام يكون المقلوب به

[الباب الرابع فى المعتل]

قدم مايكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة أبحاثه واستعماله ولأن الواحد قبل المتعدد وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين (ويقال للمعتل الفاء) بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية مثل الحسن الوجه أى الذى اعتل فاؤه (معتل) بدون الإضافة إلى الفاء لأن حرف العلة لما كان فى أوله كان كأنه هو المعتل لظهور كونه معتلا من أول الأمر ولأنه لا يجب الاطراد فى التسمية (ويقال له مثال أيضا لأن ماضيه مثل الصحيح فى الصحة وعدم الاعلال) عطف تفسير للصحة دفعا لتوهم كون المراد منها كون حروفه حروفا صحيحة ليس فيها حرف علة ويلزم كونه مثله فى تحمل الحركات كوعد ووعد (وقيل) إنما سمى مثالا (لأن أمره) أى الحاضر (مثل أمر الأجوف) فى الوزن (نحو عد) من تعد (وزن) من تزن فزن عد بزن تجده موازياله فى الوزن (وهو) أى المثال يجىء من خمسة أبواب من باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب ووجه يوجه وومق يمق (ولا يجىء) المثال (من فعل يفعل) أى من باب نصر بالاستقراء (إلا وجد يجد) كائنا (فى لغة بنى عامر) وفى لغة غيرهم من باب ضرب (فحذفت الواو فى يجد) أصله يوجد (فى) قياس (لغتهم لثقل الواو مع ضم مابعدها وقيل هذه) أى يجد بالضم (لغة ضعيفة) لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء (فأتبع ليعد فى الحذف) يعنى أن الحذف فى يجد على طريق الاتباع لا على طريق القياس (وحكم الواو والياء إذا وقعتا فى أول الكلمة كحكم الصحيح) فى الصحة وعدم الاعلال سواء كانتا مفتوحتين أو مضمومتين (نحو وعد ووعد ووقر ووقر) من الوقر وهو ثقل الأذن وهو متعد لا من الوقور بمعنى القعود فى البيت ولا من الوقار وهو الرزانة لأنهما لازمان وقوله وقر يدل على أنه متعد (وينع وينع) ولم يورد من اليائى إلا مثالا واحدا تنبيها على قلته (ونظائرها) نحو ومق وومق (ويسر ويسر) فلا تعلان فى أول الكلمة (لقوة المتكلم عند الابتداء) فإن الاعلال إنما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند الابتداء يقوى المتكلم على التكلم إذ لم يعرض له فتور وعى فى الكلم بعد فلا يحتاج إلى التخفيف والتسهيل (وقيل) إنما لا يعلان فى الأول لـ(أن الاعلال) مصدر المجهول أى كون الحرف معلا (قد يكون بالسكون أو بالقلب) أى بانقلابه (إلى حرف العلة أو بالحذف) أى بكونه محذوفا (وثلاثتها لا يمكن) أما السكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء بالساكن (وكذلك) أى كالسكون (القلب) متعذر (لأن المقلوب) به (غالبا) احترازا عن بعض حروف الابدال (يكون بحرف العلة) يعنى الألف والياء زائدتان فى المنصوب للتأكيد والمقام يقتضيه (وحرف العلة) أى الألف (لا يكون إلا ساكنا) فيلزم الابتداء بالساكن

حرف العلة قال بعض الشارحين إن الحرف المقلوب به لا يكون إلا ساكنا إن كان ألفا ولو كان غير الألف أمكن تحريكه ولكن يلزم تحصيل الحاصل وأنت تعلم أن هذا شرح لا يطابق المتن ولا يطابق الواقع أيضا تدبر قوله (وأما بالحذف) عطف على قوله أما بالسكون أى أما عدم إمكان الإعلال بالحذف فى الأول (فلنقصانه) الضمير يرجع إلى الكلمة إما باعتبار اللفظ أو باعتبار المذكور (من القدر الصالح) على تقدير الحذف (فى الثلاثى) المجرد وقد مر أن القدر الصالح أن يوجد ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما (ولا تباع الثلاثى فى الزوائد) لأن الثلاثى أصل والزوائد فرع والفرع تابع للأصل والإضافة إضافة المصدر إلى مفعوله الثانى ويجوز أن يكون مصدرا مجهولا مضافا إلى ما يقوم مقام الفاعل والمآل واحد فافهم قوله (ولا يعوض بالتاء) جواب دخل مقدر تقديره أنا لا نسلم أنه يلزم من حذف حرف العلة من الثلاثى النقصان من القدر الصالح وإنما يلزم ذلك إذا لم يعوض المحذوف بحرف وأما إذا عوض فلا وحاصل الجواب أنه لو عوض بها العوض بالتاء إذ هو المشهور فيما بينهم كما فى عدة والتعويض بها غير ممكن لأنه لو عوض بها العوض (فى الأول أو الآخر) إذ لا يكون العوض إلا فى محل التغيير الذى هو طرفا الكلمة وذا غير جائز لما ذكره بقوله (حتى لا يلتبس بالمستقبل) على تقدير التعويض فى الأول (والمصدر) على تقدير التعويض فى الآخر (فى نفس الحرف) لا فى الصيغة وهذا القدر من الالتباس يمنع جواز التعويض (ومن ثمة) أى ومن أجل أن علة عدم التعويض فى الأول لزوم الالتباس (لا يجوز إدخال التاء فى الأول) عوضا عن الواو المحذوفة (فى مثل عدة للالتباس) بالمستقبل مع أن المحذوفة من الأول لأن أصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين فنقلت كسرة الواو إلى ما بعدها ثم حذفت ساكنة لئلا يزيد إعلاله على إعلال فعله وهو يعد ثم لزم التاء كالعوض وقيل الأصل وعد بكسر الواو فحذفت الواو لما ذكرنا ثم زيدت التاء عوضا عنها قوله (ويجوز فى التكلان العدم لالتباس) عطف على قوله لا يجوز فيكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه مرتبا على قوله ومن ثم فحاصل معنى كلامه أنه ومن أجل أن علة عدم التعويض فى الأول لزوم الالتباس لا يجوز إدخال التاء فى الأول فى مثل عدة ويجوز فى مثل التكلان للزوم الالتباس فى الأول إلا وعدم لزومه فى الثانى فلا يرد أن يقال لا طائل تحت قولهم للالتباس وهو ظاهر لمن له ذوق سليم والتكلان بوزن السلطان اسم من التوكل وهو إظهار العجز والاعتماد على الغير وأصله وكلان فحذفت الواو وعوضت التاء فى أوله لعدم التباسه بالمستقبل من وكل يكل ومن غيره لا فى الصيغة ولا فى نفس الحروف إذ لا يجئ على هذا الوزن مستقبل أصلا (وعند سيبويه يجوز حذف التاء) التى هى عوض من الواو المحذوفة من الأول فى مثل عدة ومقة ويجوز إثباتها أيضا فلا يكون واجب الثبوت (كما فى قول الشاعر: وأخلفوك عدا الأمر الذى وعدوا) أصله عدة الأمر فحذفت التاء التى هى عوض من الواو (لأن التعويض من الأمور الجائزة عنده) لا من الأمور الواجبة وإلا لما حذفها الشاعر وأخلف متعد إلى مفعولين الأول الكاف والثانى عدو هو مصدر مضاف إلى مفعوله وهو الأمر يقال أخلفه ما وعده إذا قال شيئا ولا يفعله فى المستقبل وقوله وعدوا أصله الذى وضميره محذوف وتقدير الكلام وأخلفوك عدة الأمر الذى وعدوه لك (وعند الفراء لا يجوز الحذف) أى لا يجوز حذف التاء فى مثل عدة ومقة (لأنها عوض من الحذف) أى من الواو المحذوفة والعوض لا يجوز حذفه لأنه لم يبق حينئذ شئ يدل

(وأما) أنه لا يمكن (بالحذف فلنقصانه) أى فللزوم نقصانه (من القدر الصالح فى الثلاثى ولا تباع الثلاثى فى الزوائد) منه وإن لم يلزم ذلك النقصان فيها المصدر المضاف إلى المفعول (ولا يعوض) أى لا يقع التعويض (بالتاء فى الأول و) لا فى (الآخر) مع أنه لو عوض فيه لا يلزم ذلك النقصان (حتى لا يلتبس) الماضى (بالمستقبل) بالتعويض فى الأول نحو تعد (والمصدر) بالتعويض فى الآخر نحو عدة (فى نفس الحروف) إن اندفع الالتباس بالحركات (ومن ثمة) أى ومن أجل أن عدم التعويض بالتاء فى الأول لئلا يلتبس بالمضارع (لا يجوز إدخال التاء فى الأول) عوضا عن الواو المحذوفة (فى مثل عدة) بل أدخلت فى الآخر لأن أصل عدة وعد بكسر الواو نقلت حركة الواو إلى العين لثقلها عليه مع إعلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها وقيل أصلها وعدة حذفت الواو مثل ما ذكرنا ولزم تاء التأنيث كالعوض من المحذوف فإن زال أحد الوصفين لا تحذف ولذا لم يحذف من نحو الوعد لعدم الكسرة ولا من الوصال لعدم اعتلال فعله نحو يواصل (للالتباس) أى لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل (ويجوز) عطف على قوله ولا يجوز أى ويجوز إدخال التاء فى الأول (فى التكلان) مصدر من الوكل وهو تفويض الأمر إلى الغير أصله الوكلان (لعدم الالتباس) بالمستقبل لأن المستقبل لا يجئ على صورة التكلان (وعند سيبويه يجوز حذف التاء) التى هى عوض عن الواو فى العدة مطلقا (كما فى قول الشاعر * وأخلفوك عدا الأمر الذى وعدوا *) بحذف التاء من عد الأمر إذ أصله عدة الأمر يقول أنت الذى أخلفوك ما وعدوا (لأن التعويض من الأمور الجائزة عنده) لا من الأمور الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور (وعند الفراء لا يجوز الحذف) أى حذف التاء فى حال من الأحوال (لأنها عوض من المحذوف) وهو الواو فى العدة فلو حذف العوض أيضا لم يبق ما يدل على المحذوف فيلزم الاجحاف

على المحذوف ولأنه يلزم النقصان من القدر الصالح (إلا فى الاضافة) فإن الحذف فيها جائز (لأن الإضافة) أى المضاف إليه (تقوم مقامها) أى مقام التاء ولذلك حذفها الشاعر فى عدا الأمر (وكذلك حكم الإقامة والاستقامة ونحوهما) كالإجابة والاستجابة يعنى كما لا يجوز حذف التاء فى عدة إلا فى الإضافة كذلك لا يجوز حذف التاء فى الإقامة والاستقامة ونحوهما إلا فى الإضافة لأن التاء فيهما عوض من الواو كما فى عدة لأن أصلهما إقوامة واستقوامة فأرادوا أن يعلوا المصدر لاعتلال أقام واستقام فنقلوا الفتحة من الواو إلى ما قبلها ولما انفتح ما قبلها وكانت فى الأصل متحركة قلبت ألفا فاجتمع ألفان أولاهما منقلبة عن واو هى عين المصدر وثانيهما زائدة وهى ألف افعالة فحذفت الأولى التى هى العين وبقيت الألف الزائدة فيلزم التاء كالعوض من الواو كما فى العدة وقيل المحذوف الألف الزائدة (ومن ثمة) أى ومن أجل أن حكمها كحكم العدة فى عدم جواز حذف التاء بغير الاضافة وجوازه بالاضافة (حذفت) التاء التى هى عوض من الواو (فى قوله تعالى وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة) لأن أقام مصدر مضاف إلى الصلاة (وتقول فى إلحاق الضمائر للماضى من المثال وعد وعدا وعدوا الخ) أى وعدت وعدتا وعدن وعدت وعدتما وعدتم وعدت وعدتما وعدتن وعدت وعدتا بسلامة الواو فى الكل كالصحيح (ويجوز فى وعدت) بالحركات الثلاث فى التاء (إدغام الدال فى التاء لقرب مخرجهما) بعد قلب الدال تاء كما قالوا فى أخذت أخت بابدال الذال (١١٧) تاء وإدغامها فيها وهو الأكثر كذا فى الصحاح ويحتمل أن يكون المراد بالعكس أى قلب التاء دالا وإدغام الدال فى الدال كما هو مذهب بعض العرب قال بعض المحققين ومن العرب من يقلب تاء المتكلم والمخاطب التى هى ضمير الفاعل فى فعلت وفعلت إلى ما قبلها إذا كان ما قبلها أحد حروف ثلاثة الطاء المهملة والزاى المعجمة والدال المهملة ثم أدغموا الأولى فى الثانية وإنما فعلوا ذلك تشبيها لهذه التاء بتاء الافتعال من حيث اتصلت بما قبلها وما قبلها ساكن كما أسكنت الفاء فى افتعل ولم يمكن فصلهما من الفعل فصارت مثل كلمة واحدة فأشبهت بتاء الافتعال فقالوا فى حبطت حبط وفى فزت فزو فى وعدت وعد بقلب التاء دالا كما قلبوها فى ادان وإدغام الدال الأولى الأصلية فى الدال الثانية المنقلبة من التاء ثم قال ذلك البعض إن هذا القلب والادغام شاذ ردئ وأسند فقال قال سيبويه أعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب تاء الضمير لأن التاء ههنا علامة إضمار وإنما جاءت لمعنى وليست تلزم الفعل ألا ترى أنك إذا أضمرت غائبا قلت فعل ولم يكن فيه تاء والتاء فى افتعل ليست كذلك ولكنها دخلته زيادة لا تفارقه وتاء الاضمار بمنزلة المنفصل (المستقبل) من وعد عند إلحاق الضمائر (يعد الخ) أى يعدان يعدون تعد تعدان يعدن تعد تعدان تعدون تعدين تعدان تعدن أعد نعد (وأصل يعد يوعد فحذفت الواو) التى وقعت بين ياء مفتوحة وعين مكسورة (لأنه) أى الشأن (يلزم الخروج من الكسرة التقديرية) التى هى الياء (إلى الضمة التقديرية) التى هى الواو (ومن) تلك (الضمة التقديرية إلى الكسرة التحقيقية) وهى كسرة العين (ومثل هذا ثقيل) على اللسان وهو ظاهر ولا يمكن إزالة هذا الثقل بحذف الياء لأنها علامة ولا باسكانه لتعذر الابتداء بالساكن ولا بحذف كسرة العين لئلا يلزم التقاء الساكنين ولو حرك بحركة غير الكسرة يلزم تغيير البناء وقيل إنما حذفت الواو لأن الياء تقارب الكسرة فوقع الفاء فاصلة بين قريبين وكل ذلك فى بناء المعلوم من وعد يعد ولو بنى منه المجهول زالت الكسرة فلم يحذف الواو فيقال يوعد باثبات الواو وفتح العين (ومن ثمة) أى ومن أجل أن مثل هذا الانتقال ثقيل

(إلا فى) حال (الاضافة) فإنه يجوز فيها (لأن الاضافة تقوم) بسبب استلزامها المضاف إليه (مقامها) أى مقام التاء فيجوز حذفها . وحاصل هذا الاستثناء جواب عن استدلال سيبويه بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه أن حذف التاء فى الشعر إنما هو فى حال الاضافة ودعواه مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب (وكذلك) أى مثل حكم العدة (حكم الاقامة) أصلها أقوامًا نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفا وحذفت إحدى الألفين على اختلاف المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها الياء فى الآخر كما فى العدة (و) كذلك حكم (الاستقامة ونحوهما) كالإجابة والاستجابة (ومن ثمة) أى ومن أجل أن حكمها حكم العدة (حذفت التاء فى قوله تعالى وإقام الصلاة) أصله إقامة الصلاة للاضافة كما حذفت فى عدا الأمر (وتقول فى الحاق الضمائر وعد وعدا وعدوا إلى آخره ويجوز) أى يجب (فى وعدت إدغام الدال فى التاء لقرب مخرجهما) فكأنهما من جنس واحد فيثقل فيجب الادغام (المستقبل يعد إلى آخره أصله يوعد) بدليل أن حروف ماضيه هى حروف مضارعه والفاء فى الماضى واو فوجب أن تقدر الواو فى المضارع بعد حرف المضارعة فوجب أن يكون الأصل يوعد (فحذفت الواو لأنه يلزم الخروج من الكسرة التقديرية) أعنى الياء (إلى الضمة التقديربة) أعنى الواو (ومن الضمة التقديرية إلى الكسرة التحقيقية) التى هى كسرة العين (ومثل هذا) الخروج (ثقيل) وليس كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك ثبتت إحداهما وسقطت فى الأخرى وهذا الثقل وإن لزم من اجتماع هذه الأمور الثلاثة إلا أنه لما لم يمكن حذف غير الواو تعين الواو للحذف وإن لزم منه أيضا توالى الكسرات إلا أنه أهون من فساد حذف الآخرين (ومن ثمة) أى ومن أجل ثقل هذا الخروج

(لايجئ) لغة على وزن فعل) بكسر الفاء وضم العين (وفعل) بضم الفاء وكسر العين (إلاحبك) على الوزن الأول وهو اسم قبيلة وقيل اسم لكل شئ فيه تكسر كالرملة إذا مرت بها الريح وقد أجيب بأنه من تداخل اللغتين لأنه يقال حبك بضم الحاء والباء جميعا كعنق ويقال حبك بكسرهما أيضا كابل والمتكلم بحبك بكسر الحاء وضم الباء كأنه قصد الحبك بكسرهما أولا فلما تلفظ بالحاء مكسورة غفل عن ذلك وقصد اللغة الأخرى وهي الحبك بضمتين إلا أن هذا التداخل ليس بشائع لأنه في كلمة واحدة (ودئل) على الوزن الثاني وهو دويبة يشبه ابن العرس وقيل هو اسم قبيلة لأبي الأسود الدؤلي فيكون من قبيل الأعلام والأعلام لايعول عليها في الأبنية لجواز أن تكون منقولة من الفعل كشمر إذا سمي به قيل وأيضا يجوز أن يكون منقولا على تقدير كونه اسما للدويبة (وحذفت) الواو (في تعد) ونعد وأعد وفي صيغة أمره وهي عد (أيضا) أي كما حذف في يعد إن لم يتحقق علة الحذف فيها وهي وقوع الواو بين ياء وكسرة (للمشاكلة) أي لئلا يختلف المضارع في البناء لأنهم لو قالوا أنا أوعد وهو يعد لاختلف المضارع فيكون مرة بواو وأخرى بلا واو فحمل مالا علة فيه على مافيه علة لتكون الأمثلة مشاكلة غير مختلفة كما حذفوا الهمزة من يكرم حملا لأكرم للمشاكلة قوله (وحذف في مثل يضع) جواب دخل مقدر وهو أن أصل يضع يوضع بفتح الضاد فوقع الواو بين ياء وفتحة فلم يوجد علة الحذف فيه ولم يحمل على مافيه علة أيضا مع أنه حذف وحاصل الجواب أن الواو حذف في مثل يضع ويسع ويقع ويهب وغيرها مما عينه ولامه حرف حلق وإن كان عين الفعل مفتوحا (لأن أصله يوضع) بكسر الضاد (فحذفت الواو) لوجود علة الحذف وهو وقوعه بين ياء وكسرة (ثم جعل يضع نظرا إلى حرف الحلق) يعني جعل الضاد بعد حذف الواو مفتوحا تخفيفا لأن حرف الحلق ثقيل والكسرة أيضا ثقيلة والثقيل على الثقيل وعلى مايقارنه ثقيل لكن بعد هذا التخفيف لم يعيدوا الواو المحذوفة لأن الفتح عوض عن حرف الحلق والأصل إنما هو الكسر فاعتبروا الأصل وألغوا الفتحة العارضة وإنما لم يحذف الواو من يوجل لأن فتحته أصلية لا عارضة وقوله أصله (ولاتحذف في يوعد لأن أصله يؤعد) جواب دخل مقدر أيضا تقديره إن الواو في يوعد من أوعد وقع بين ياء وكسرة كما في يعد فوجد فيه علة الحذف أيضا بل هو أثقل من يوعد لأن ياءه مضمومة وياء يعد مفتوحة ومع هذا لم يحذف الواو وتحقيق الجواب إنما لم يحذف الواو في يوعد لأن أصله يؤوعد لأن المضارع هو الماضي مع زيادة حرف المضارعة فلما كان الماضي أوعد كان مضارعه يؤوعد فوقع الواو بين همزة مفتوحة وكسرة لا بين ياء وكسرة ثم لما حذفوا الهمزة لم يجمعوا على الفعل حذف الفاء أيضا فرارا من كثرة الحذف واعتبارا بالأصل وإن وقع بين ياء وكسرة ظاهرا بخلاف يعد فإنه لم يحذف منه شئ سوى الواو فجاز ذلك كذا حققه ابن الحاجب (و) يجئ (الأمر) الحاضر من يعد (عد) عدا عدوا عدي عدا عدن (و) اسم (الفاعل) منه (واعد) واعدان واعدون واعدة واعدتان واعدات وأواعد أصله وواعد الواو الأولى فاء الفعل والثاني منقلب من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بألف التكثير ولم يحذف أحدهما للالتباس ثم أبدلت الواو الأولى همزة لتحركها في أول الكلمة (و) اسم (المفعول موعود) موعودان موعودون موعودة موعودتان وموعودات ومواعد (و) اسم (الموضوع موعد) بكسر العين (و) اسم (الآلة ميعد) أصله موعد بكسر الميم وسكون الواو وفتح العين

(لايجئ) لغة (على وزن فعل) بكسر الفاء وضم العين إذ فيه الخروج من الكسرة إلى الضمة (وفعل) بالعكس إذ فيه الخروج من الضمة إلى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل المبني للمفعول كما مر (إلا حبك) بكسر الفاء وضم العين (ودئل) على العكس فلما استثقل أحدهما وحده فكيف إذا اجتمعا (وحذفت الواو) في تعد وأخواتها (أيضا) أي كما في يعد وإن لم توجد العلة المذكورة (في يعد) فيها (للمشاكلة) وطردا للباب (وحذفت) الواو (في) مثل (يضع) ويقع ويدع ويسع (لأن أصله يوضع) بكسر العين وكذا أصل أمثاله (فحذفت الواو) للعلة المذكورة في يعد (ثم جعل يضع) بفتح العين (نظرا إلى حرف الحلق) فإن حرف الحلق ثقيل فتكون فتحة العين مقاومة لثقله إلا أنه يرد عليه أنه لم لم تعد الواو بعد زوال المانع أعني كسرة مابعدها ويشكل أيضا بمثل يسع فإن ماضيه وسع مكسور العين فلم حكم بأنه في الأصل يفعل بكسر العين وهو شاذ. والجواب أنه وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم منه هدم قاعدتهم وإلا فمن لهم بذلك وكذا جميع العلل المذكورة في هذا الفن فإنها مناسبات تذكر بعد الوقوع والأصل هو المسموع فاحفظ هذا فإنه ينفعك في مواضع كثيرة (ولا تحذف) الواو (في يوعد لأن أصله يؤوعد) فلم توجد العلة الموجبة للحذف فلما كانت الهمزة المقدرة مانعة من سقوط الواو مع أنها لم تكن مانعة عن قلب الواو ياء في يوسر لأنه على تقدير سقوط الواو بقي الثقل بالخروج من الضمة إلى الكسرة فلم يترك الأصل ولأن الواو تفوت بضمة ماقبلها فتفويت على الثبات (والأمر عد إلى آخره) وإنما لم يذكر حذف الواو في الأمر لأنه فرع المضارع فيعلم حكمه من حكمه أو لأنه مأخوذ من تعد بلا واو (الفاعل واعد) بسلامة الواو (المفعول موعود) بسلامتها (والموضع موعد) بسلامة الواو على وزن مفعل بفتح الميم وكسر العين (والآلة ميعد)

(فقلبت الواو ياء لكسرة ماقبلها) كما فى ميزان أصله موزان (وهم) أى والحال أن الصرفيين (يقلبونها ياء مع الحاجز) أى المانع الغير القوى وهو الحرف الساكن كالنون (فى نحو قنية) أصله قنوة فقلبوا الواو ياء نظرا إلى كسرة القاف قوله (وبغير الحاجز) متعلق بقوله (يكونون) والمعنى وهم يكونون بغير الحاجز (أقلب) أى يرون القلب بغير الحاجز أولى من القلب بالحاجز هذا الذى ذكره المصنف هو أحكام المثال الواوى . وأما اليائى فلم يحذف منه الياء وإن وقعت بين ياء وكسرة نحو يسر ييسر وينع يينع لأن الياء أخف من الواو بدليل أنهم قلبوا الواو ياء فى نحو ميزان وسيد كذا قيل ولعل المصنف لم يذكره لعدم اعتلاله .

[الباب الخامس فى الأجوف] وجه تقديمه على الناقص واللفيف ظاهر مما ذكرناه فى المثال والمراد من الأجوف مايكون عينه حرف علة (ويقال له) أى ويسمى الأجوف (أجوف لخلو جوفه) أى وسطه (عن الحرف الصحيح) فكأنه ليس فى وسطه حرف (ويقال له ذوالثلاثة) أيضا (لصيرورته على ثلاثة أحرف فى المتكلم) أى لصيرورة ماضيه عند الاخبار عن نفسك على ثلاثة أحرف إذا كان ثلاثيا (نحو قلت) وبعت وأما الرباعى والمزيدات فمحمول على الثلاثى وهذا القدر كاف فى التسمية وتخصيص المتكلم بالذكر مع أن المخاطب على ثلاثة أحرف أيضا لظهور التلفظ به فان قلت التاء ليست من حروف الماضى بل هو فاعل فبقى الماضى على حرفين فلم يصر على ثلاثة أحرف قلت إنهم عدوا الضمير المرفوع البارز المتصل جزءا من الفعل لشدة اتصاله بالفعل ويجرون عليه أحكام الجزء كما مر تحقيقه فى الباب الأول فان قلت سلمنا أنه جزء لكن لا نسلم أنه حرف لأنه ضمير والضمير اسم فلم يصدق أنه على ثلاثة أحرف قلت يطلق لغة أنه حرف وإن لم يصح إطلاقه اصطلاحا (وهو) أى الأجوف (يجىء من ثلاثة أبواب) وهى الأبواب التى سميت دعائم الأبواب وقد مر أنه ما يختلف حركة عين ماضيه وحركة مضارعه وهى الباب الأول والثانى والرابع (نحو قال يقول وباع يبيع وخاف يخاف) وسيجىء أصلها وإعلالها على التفصيل ولم يجىء من غير هذه الأبواب الثلاثة باستقراء كلامهم إلا نادرا نحو طال يطول من الباب الخامس (قال بعض الصرفيين أصلا) الأصل القانون وهو أمر كلى ينطبق على جميع جزئياته كقول النحاة الفاعل مرفوع فقوله (شاملا) صفة كاشفة له (فى باب الاعلال) أى الاعلال لحرف العلة سواء وقع عين الكلمة أو لامها (يخرج) أى يحصل (جميع المسائل منه) أى من ذلك الأصل الشامل إجمالا يعنى أن من علم هذا الأصل قدر على أن يعل أى كلمة عرضت عليه قدرة تامة فكان كأنه قد حصل له جميع المسائل الاعلالية بالفعل

أصله موعد على وزن مفعل بكسر الميم وفتح العين (فقلبت الواو ياء) لسكونها و(لكسرة ماقبلها وهم) أى الصرفيون (يقلبونها) أى الواو (ياء مع الحاجز) أى المانع (فى نحو قنية) أصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنى الحفظ وذلك الحاجز فيها هو النون الساكنة (وبغير الحاجز) فى موعد (يكونون) أى الصرفيون (أقلب) منهم مع الحاجز أى بالطريق الأولى فاعلم أن ابن الحاجب اعتبر الحرف الساكن حاجزا حيث حكم بأن قلب واو قنوة ياء شاذ لعدم كسرة ماقبلها ويعضده عدم كتابة همزة خبء بالألف وبرء بالواو ودفء بالياء ونقل السيد ركن الدين عن ابن القطاع أن ياء قنية أصلية لأنها من قنيت لا من قنوت فان مصدر قنوت قنوة فعلى هذين القولين لا استشهاد فى قنية إلا أن الظاهر من كلام الزمخشرى لما كان ياء قنية مقلوبة من الواو وأن هذا القلب على القياس تبعه المصنف فى ذلك ولعل ماذهب إليه الزمخشرى والمصنف أظهر إذ يرد على ابن الحاجب جواز الامالة فى شملال وعدم جوازها فى عتيا ويرد على المنقول عن ابن القطاع أن مجىء قنيت قنية لا يمنع من استعمال قنوت قنية بالقلب أيضا .

[الباب الخامس فى الأجوف]

أى معتل العين قدمه على الناقص لتقدم العين على اللام ولأنه يصير فى الأخبار على ثلاثة أحرف والناقص يصير فيه على أربعة أحرف والثلاثة متقدمة على الأربعة ولأن بعض الأجوف لا يعتل بخلاف الناقص (ويقال له) أى للمسمى بالاسم الأجوف (الأجوف لخلو جوفه) أى ماهو كالجوف له (عن الحرف الصحيح) أو لوقوع حرف العلة فى جوفه (ويقال له ذو الثلاثة لصيرورته على ثلاثة أحرف فى المتكلم) الثلاثى المجرد ويسمى غيره بذى الثلاثة تبعا له ولما كان المتكلم مقدما على غيره كما مر اعتبره فى صيرورته على ثلاثة أحرف وإن كان المخاطب أيضا كذلك (نحو قلت) فانه وإن كان جملة إلا أن الصرفيين يسمونه الفعل الماضى للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المتكلم كأنه حرف من حروفه (وهو) أى الأجوف (يجىء من ثلاثة أبواب) بالاستقراء من باب نصر (نحو قال يقول و) من باب ضرب نحو (باع يبيع و) من باب علم نحو (خاف يخاف) وأما باب حسن فلم يجىء منه إلا طال يطول ولذلك لم يعتبره (قال بعض الصرفيين أصلا) ضابطا (شاملا) وقوله (فى باب الاعلال) إما متعلق بقوله شاملا فيكون فى قوة قولنا شاملا لأنواع الاعلال وإما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين فى حق باب الاعلال أصلا متناولا لجميع أنواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها وإما صفة بعد صفة لأصلا (يخرج) أى يحصل (جميع المسائل) والأحكام المتعلقة بالاعلال (منه) أى من ذلك الأصل

(وهو) أى ذلك الأصل (قولهم إن الإعلال فى حروف العلة) إذا كان (فى غير الفاء يتصور فيه ستة عشر وجها) عقلا وذلك (لأنه) أى الشأن (يتصور فى حروف العلة أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون و) يتصور (فيما قبلها أيضا) أى كما يتصور فى حروف العلة (كذلك) أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون (فاضرب الأربعة) الكائنة فيما قبلها (فى الأربعة) الكائنة فيها (حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك) إعلال الحروف (الساكنة التى فوقها) أى قبلها حرف (ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقى لك) بعد إسقاط واحد من ستة عشر (خمسة عشر وجها إلا الأربعة) منها يتصور فى حرف العلة (إذا كان ماقبلها مفتوحا) وهى إما ساكنة أو مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (نحو قول وبيع وخوف وطول) قوله (ولا يعل الأولى) شروع فى بيان كيفية إعلال كل واحد من الوجوه الخمسة عشر وجودا وعدما والمراد من الأولى حرف العلة التى وقعت عين الكلمة ساكنة مفتوحا ماقبلها نحو قول وبيع مصدرين وإنما لم يعل حينئذ (لأن حرف العلة إذ أسكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها للين عريكة الساكن) أى طبيعته (واستدعاء) حركة (ماقبلها) جعلها من جنس نفسها للتوافق (نحو ميزان أصله موزان) بكسر الميم وسكون الواو فجعلت الواو من جنس كسرة الميم وهو الياء للتوافق فصار ميزان (ويوسر أصله ييسر) بضم الياء الأولى وسكون الثانية فجعلت الثانية من جنس ضمة الأولى وهو الواو فصار يوسر قوله (إلا إذا انفتح ماقبلها) استثناء من قوله جعلت من جنس حركة ماقبلها وإنما لم تجعل حروف العلة حينئذ من جنس الفتحة وهو الألف (لخفة الفتحة والسكون) إذ منشأ القلب الثقل وهو إنما يتحقق بشرطين أحدهما كونها متحركة وثانيهما كون ماقبلها مفتوحا ولما انتفى الشرط الأول لم يتم الثقل فلم يقلبوها ألفا لعدم موجبه إلا من اجتزأ بأحد الشرطين فانه يقلبها واو ألفا ويقولون فى مثل غيب وبيت وبيع وقول غاب وبات وباع وقال وإلى هذا أشار بقوله (وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال) مصدرا . ذكر الواحدى فى الوسيط فى تفسير قوله تعالى «إن هذان لساحران» أنه قال ابن عباس رضى الله عنهما أنه لغة بلحرث بن كعب فى قال مصدرا أجمع النحويون بأن هذه لغة حارثية وذلك أن بلحرث بن كعب وخثعما وزبيدا وقبائل من اليمن يجعلون ألف التثنية فى الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد ويقولون أتانى الزيدان ورأيت الزيدان ومررت بالزيدان وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ماقبلها ألفا فعاملوا ياء التثنية أيضا هذه المعاملة إلى هنا كلامه . وأما قول الشاعر :

تبت إليك فتقبل تابى * وصمت ربى فتقبل صامتى

أى توبى وصومى فشاذ عند الأولين وكذا ياجل أصله ييجل قوله (ويعل نحو اغزيت أصله

(وهو) أى ذلك الأصل (قولهم إن الاعلال فى حروف العلة) حال كونه (فى غير الفاء) الذى وقع فى الابتداء فانه ليس قوله شىء حتى يدخل فى ستة عشر وجها وأما الفاء الذى لم يقع فى الابتداء فهو داخل فيها نحو موسى وميزان (يتصور فيه ستة عشر وجها لأنه) أى الشأن (يتصور فى حروف العلة) التى هى غير الفاء الابتدائى (أربعة أوجه الحركات الثلاث والسكون و) يتصور (فيما قبلها أيضا) أى كما يتصور فى حروف العلة (كذلك) أى مثل ما يتصور فى حروف العلة من الحركات والسكون (فاضرب الأربعة) الأولى التى هى أحوال حروف العلة من الحركات الثلاث والسكون (فى الأربعة) الثانية التى هى أحوال ماقبل حروف العلة من الحركات الثلاث والسكون (حتى يحصل لك ستة عشر وجها) ثم اترك حروف العلة (الساكنة التى فوقها) أى ماقبلها فكان ماقبل الحروف فوقها (ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقى لك خمسة عشر) وجها (الأربعة منها) حاصلة (إذا كان ماقبلها) أى ماقبل حرف العلة (مفتوحا) وحرف العلة مع أحد الأحوال الأربعة (نحو قول) مصدر (وبيع وخوف وطول ولا تعل) الصورة (الأولى) وهى ما كان حرف العلة فيه ساكنا وماقبلها مفتوحا نحو قول (لأن حروف العلة إذا سكنت) أى وجدت على صفة السكون (جعلت من جنس حركة ماقبلها) أى فى جميع الأوقات (للين عريكة الساكن واستدعاء ماقبلها) أعنى الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكر فى علم الكلام ولأن الابتداء بالساكن إذا كان مصوتا أعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق وأما الابتداء بالساكن الصامت أعنى غير حرف المد فقد جوزه قوم ولا شك أن الحركات أبعاض المصوتات لما ذكر فى ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصون لا يمكن الابتداء ببعضه ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز أن يقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز أن تقدم الحركة على الحرف وإلا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا (نحو ميزان أصله موزان) قلبت الواو ياء (ويوسر أصله ييسر) قلبت الياء واوا (إلا إذا انفتح ماقبلها) أى إلا وقت انفتاح ماقبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ماقبلها (لخفة الفتح والسكون) يعنى أن القلب إنما هو للتخفيف وإذا كان حرف العلة ساكنا وماقبله مفتوحا فالخفة حاصلة فلا يحتاج إلى القلب (وعند بعضهم يجوز القلب نحو قال) نظرا إلى العلة المقتضية وقصدا إلى زيادة التخفيف وقد جاء : تبت إليك فتقبل تابى صمت إليك فتقبل صامى : أى توبى وصومى ذكر الواحدى فى تفسير قوله تعالى «إن هذان لساحران» قال ابن عباس رضى الله عنهما هى لغة بلحرث وهى قبيلة من اليمن (ويعل نحو اغزيت أصله) أى الياء

اغزوت بو اوساكن تبعاليغزى) جواب دخل مقدر تقديره إن قولكم حروف العلة لاتعل إذاكانت ساكنة وماقبلها مفتوحا منقوض بأغزيت فان الواو فيه ساكنة وماقبلها مفتوح مع أنه يعل بالقلب. وتحقيق الجواب أن الواو لما أعل فى مضارعه الذى هو يغزى بضم الياء وكسر الزاى بقلبها ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها يعل فى ماضيه بقلبها ياء أيضا حملا على المضارع أى حماو اما لاعلة فيه على ماله علة وكذلك استغزيت وتغزيت قال سيبويه سئل الخليل عن قولهم أغزيت واستغزيت فقال إنما قلبت الواو فى هذه الأفعال الماضية لأجل انكسار ماقبلها فى المضارع فى قولك يغزى بضم الياء وكسر الزاى ويستغزى فحملوا الماضى على مضارعه وأعلوه كما أعلوا مضارعه ليكون العمل من باب واحد لايقال إن الماضى سابق و المضارع لاحق واتباع السابق على اللاحق فى الاعلال محال لأنا نقول إنا لانسلم أن اتباع السابق على اللاحق فى الاعلال محال لأنهم أعلوا المصدر تبعا للفعل كما فى عدة وقيام مع أن المصدر سابق على الفعل كما مر وليس اتباع الماضى على المضارع قياسا مطردا حتى يلزم إعلال وعد تبعا ليعد بل هو مسموع مقصور وقيل إنما يعل نحو أغزيت لأنه لما زاد على ثلاثة أحرف ثقل والياء ضعيف ولم يمنع مانع عن قلبها ياء فكان قلب الواو ياء أحسن ولذلك قالوا فى الثلاثى غزوت بإثبات الواو وفى الرباعى أغزيت بقلبها ياء قوله (ويعل نحو كينونة) عطف على قوله ويعل نحو اغزيت فيكون جوابا الدخل مقدر مقرر ثمة يعنى يعل نحو كينونة (من الكون) بقلب واوه ياء (مع سكون الواو) فيه (وانفتاح ماقبلها) وهو الكاف (لأن أصله كيونونة) بفتح الواو على وزن فيعلولة (عند الخليل) فلم يكن مما نحن فيه بل يعل لوجود علة الاعلال فيه لأنه اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (فأدغمت) الياء الأولى فى الياء المنقلبة من الواو التى هى عين الكلمة فصار كينونة بتشديد الياء وفتحها (كما) قلبت الواو ياء وأدغمت الياء (فى) نحو (ميت أصله ميوت) بتقديم الياء الزائدة على الواو التى هى عين الكلمة (ثم خففت) كينونة بحذف الياء الثانية المنقلبة عن الواو (فصارت كينونة كما خففت) الياء المنقلبة بحذفها (فى ميت) وهذا التخفيف فيهما بطريق الجواز لكنه أحسن فى كينونة ذكر ابن الحاجب و يخفف نحو كينونة وقيلولة بحذف العين كما يخفف ميت وسيد إلا أن الحذف فى كينونة وقيلولة أكثر منه فى باب سيد وميت لطوله بالزيادة و تاء التأنيث فكان التخفيف فيه أحسن اه والميت صفة مشبهة تقول مات يموت ويمات أيضا فهو ميت ويستوى فى المذكر والمؤنث قال الله تعالى «لنحيي به بلدة ميتا» ولم يقل ميتة قال الفراء يقال لمن لم يمت إنه مائت عن قليل وميت ولا يقولون لمن مات هذا مائت كذا فى الصحاح (وقيل أصلها كونونة بضم الكاف ثم فتحت) الكاف لأنه لو لم يفتح يلزم ضم هذا الوزن فى اليائيات أيضا لئلا يختلف حركة فاء الواوى حركة فاء اليائى منه فيلزم قلب الياء واوا فى اليائى لضمة ماقبلها وهو ثقيل مع أنه فى البناء الطويل ففتحت الفاء فى الواوى (حتى لا يصير الياء واوا فى) اليائيات (نحو صيرورة) مصدر من صار الشئ يصير (وقيلولة) مصدر قال يقيل من باب باع ومعناه نام فى الظهيرة (وغيبوبة) مصدر غاب يغيب من باب باع تقول غاب غيبة وغيبا وغيابا وغيبوبة وغيوبا ومغيبا (ثم جعلت الواو ياء) أى قلبت بعد فتح الكاف فى كونونة وإن لم يوجد فيه علة القلب

واوساكن إذ أصل اغزيت (اغزوت بواوساكن) قلبت الواو ياء وإن كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا (تبعا ليغزى) وكما يجئ إن شاء الله تعالى وطرد الباب لايقتضى أصالة المتبوع وفرعية التابع كما مر فى أول الكتاب (ويعل نحو كينونة) إذ أصله كونونة بالواو لأنه مأخوذ (من الكون) مصدر كان يكون (مع سكون الواو وانفتاح ماقبلها) وأنتم قلتم إذا كان كذلك لايعل (لأن أصله) أى أصل لفظ كينونة (كيونونة عند الخليل) على وزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون وقلبت الواو ياء (فأدغمت) الياء فى الياء فصار كينونة (كما) أدغمت (فى ميت أصله ميوت) على وزن فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم أدغمت الياء فى الياء فصار ميت (ثم خففت) الياء الثانية المتحركة التى هى عين الفعل لأنها تغيرت بالقلب من الواو وأغناهم هذا التغيير عن التغيير الثانى بالحذف لأن التغيير يؤنسهم بالتغيير (فصارت كينونة كما خففت) تلك الياء (فى ميت) إلا أنهم التزموا هذا التخفيف فى كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التأنيث ولم يلتزموا فى ميت لعدم هذه العلة فيه. والحاصل أن كينونة مغير عن أصله بلا خلاف إذ ليس فى كلامهم فعلولة إلا نادرا كصعقوقة فقال البصريون منهم الخليل إنه مغير عن كينونة بحذف العين بدليل عوده إليه فى قوله حتى يعود الأصل كينونة ووجود فيعولة كحيقورة وهى كل شئ لايدوم على حالة واحدة ويضمحل كالسحاب قال الشاعر:

كل أنثى وإن بدا لك منها ... آية الحب حبها حيقور

(وقيل) أى قال الكوفيون (أصله) أى أصل كينونة (كونونة بضم الكاف) على وزن سرجوجة وهى الطبيعة (ثم فتح) الكاف أى غيرت بإبدال ضمة أوله فتحة ثم إبدال الواو ياء كما عند البصريين (حتى لاتصير الياء واوا فى نحو الصيرورة) مصدر صار يصير (والغيبوبة) مصدر غاب يغيب (والقيلولة) مصدر قال يقيل إذ لو بقى على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ماقبلها فيلتبس بالواوى (ثم جعلت الواو) فى الواويات

(تبعا للياثيات لكثرتها) أى اليائيات وقلة الواويات مع أن جعل الثقيل خفيفا أولى من عكسه (ومن ثم) أى ومن أجل أن اليائيات كثيرة من الواويات (قيل لا يجىء من الواويات) مصدر على هذا الوزن (غير الكينونة والديمومة) مصدر من دام الشىء تقول دام يدوم ويدام دوما ودواما وديمومة (والسيدودة) مصدر من ساد قومه يقال ساد يسود سيادة وسيدودة وسوددا بضم السين وسودة (والهيعوعة) مصدر من هاع يقال هاع يهوع هواعا بضم الهاء وهيعوعة أى قاء (قال ابن جنى) فى بيان كيفية إعلال (الثلاثة الأخيرة) وهى بيع وخوف وطول (تسكن حروف العلة) أولا (فيها) أى فى هذه الثلاثة (للخفة) أى للتخفيف (ثم تقلب ألفا لاستدعاء الفتحة) أى لاستدعاء فتحة ما قبلها موافقة ذلك الحرف لها (ولين عريكة الساكن) فان قلت لو أسكن حروف العلة أولا لحصل التخفيف على ما ذكرتم فلم يحتج إلى القلب وإلا ولجب القلب فى مثل قول مصدرا وليس كذلك قلت إنما قلبوها ألفا بعد الإسكان لأنهم لو اقتصروا على الاسكان لالتبس المتحرك فى الأصل بالساكن فيه ألا يرى أنهم لو أعلوا نحو بوب بالتحريك باسكان الواو فقط لم يعلم أن الواو فى الأصل متحرك ثم طرأ عليه الاعلال أم ساكن مثل فلس كيوم فأعلوها بالابدال بعد الاسكان تنبيها على أنها متحركة فى الأصل مع أن الألف أخف من الواو والياء الساكنتين كذا حققه ابن الحاجب . ثم إن هذا الاعلال فى هذه الثلاثة مشروط بشروط سبعة ذكرها المصنف. الأول ما ذكره بقوله (إذا كن) أى حروف العلة (فى فعل) مطلقا أما فى الفعل الثلاثى المجرد فيعل على الوجه المذكور أصالة لوجود الشرائط كلها نحو قال وباع كما يجىء وأما فى المزيد فيه فلا يعل بالأصالة لعدم انفتاح ما قبلها نحو أقام وأباع أصلهما أقوم وأبيع بسكون القاف والباء لكنهم قلبوها ألفا وإن لم يوجد فيهما موجب القلب وهو انفتاح ما قبلها حملا على الثلاثى ثم حملوا الإقامة والإباعة على أقام وأباع كذا قيل (أو فى اسم) كائن (على وزن فعل) والمراد منه اسم ثلاثى على وزن فعل ثلاثى لكن أطلق القول فيهما بناء على ظهور المراد بقرينة الأمثلة فافهم والثانى ما ذكره بقوله (إذا كانت حركتهن غير عارضة) فلا تعل إذا كانت حركتها عارضة إذ لا اعتبار بالعارض فيكون فى حكم الساكن والثالث ما أشار إليه بقوله (ولا يكون فتحة ما قبلها فى حكم السكون) أى لا بد أن يكون فتحة ما قبلها أصلية لا عارضية والرابع ما ذكره بقوله (ولا يكون فى معنى الكلمة اضطراب) والخامس أشار إليه بقوله (ولا يجتمع فيها) أى فى حروف العلة (إعلالان متواليان فى حرفين أصليين فى كلمة واحدة) والسادس ما ذكره بقوله (ولا يلزم ضم حروف العلة فى مضارعه) أى فى مضارع الفعل على تقدير الاعلال والسابع ما أشار إليه بقوله (ولا يترك) أى الاعلال (للدلالة على الأصل) أى ليدل على أن أصل المعتلات إما واو أو ياء فمتى اجتمعت الشروط

(تبعا للياثيات) ولم يعكس (لكثرتها) أى اليائيات بالنسبة إلى الواويات على أن الخفيف أولى من الثقيل وقوله حتى يصير إلى آخره وقوله تبعا لليائيات إشارة إلى رد ما قيل من الأمر فى هذا لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لإبدال الواو ياء والضمة فتحة وجه قوله (ومن ثمة) إشارة إلى ما تضمنه قوله لكثرتها الا إليه ولأجل قلة الواويات (قيل لا يجىء من الواويات غير الكينونة والديمومة) مصدر دام يدوم دوما (والسيدودة) مصدر ساد يسود (والهيعوعة) مصدر هاع يهوع بمعنى قاء (قال) الإمام (ابن جنى فى الثلاثة الأخيرة) أى فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحا مع الحركات الثلاث فى حرف العلة نحو بيع وخوف وطول (يسكن حرف العلة فيها) أولا (للخفة) أى ليحصل الخفة (ثم تقلب ألفا) قوله (لاستدعاء الفتحة) الألف إشارة إلى المقتضى وقوله (ولين عريكة الساكن) إشارة إلى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب إنما يتحقق بشروط سبعة أشار إلى الأول بقوله (إذا كن) أى حروف العلة (فى فعل) لثقله (أو فى اسم على وزن فعل) لشبهه بالثقيل وإلى الثانى بقوله (إذا كانت حركتهن غير عارضة) إذ العارض كالمعدوم فتحصل الخفة فلا يحتاج إلى الإعلال وإلى الثالث بقوله (ولا يكون فتحة ما قبلها فى حكم السكون) إذ لا يبقى فى الفتحة حينئذ قوة لاستدعاء الواو للعطف والجملة الحالية عطف على إذا كان لأن الحال فى معنى الظرف فيجوز العطف عليه فيكون تقديره إذا كن فى فعل وقت كون حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها فى حكم السكون وحال عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة التى فيها حرف العلة وحال عدم لزوم ضم حروف العلة فى مضارع فعل أى ماض فيه حرف العلة وحال عدم ترك إعلال حروف العلة للدلالة على الأصل وأشار إلى الرابع بقوله (ولا يكون) أى لا يوجد (فى معنى الكلمة اضطراب) وتحرك إذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال ما يدل على اضطراب معناها وإلى الخامس بقوله (ولا يجتمع فيه) على تقدير الاعلال (إعلالان) إذ هو مخل بالكلمة وإلى السادس بقوله (ولا يلزم ضم حروف العلة فى مضارعه) أى مضارع الفعل الذى هو الماضى إذ هو مرفوض وإلى السابع بقوله (ولا يترك) الاعلال (للدلالة على الأصل) إذ يفوت الغرض على تقدير الاعلال وإنما كان الأصل فى هذه الشروط هو الشرط الأول إذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها إما متعلق بحركة نفس حرف العلة أو حركة ما قبلها أى إعلالها من حيث ترتب مفسدة أو فوت مصلحة وإما متعلق بمعنى الكلمة قدمه وجعل بواقى الشروط قيوداله ظرفا أو حالا ثم قدم الشرط الثانى على الثالث لأن الثانى حال حركة نفس حرف العلة التى هى عارضة للاعلال والثالث حال حركة

كلها فى كلمة أعلت وإلا فلا (ومن ثم) أى ومن أجل أن الاعلال مشروط بهذه الشروط (يعل نحو قال أصله قول) بفتح الواو فأسكنت وقلبت ألفا فصار قال (ودار) وهو اسم بوزن فعل (أصله دور) بفتح الواو فقلبت ألفا فصار دار (لوجود الشرائط المذكورة) كلها فيهما قوله (ويعل فى مثل ديار) إلى قوله للمتابعة جواب دخل مقدر تقديره ظاهر أى ويعل حروف العلة فى مثل ديار أصله دوار (تبعا لواحده) يعنى قصد قلب الواو اتباعا الواحده لا لوجود شرط الاعلال لكن لما كان ما قبلها مكسورا قلبت ياء لا ألفا فيكون ديار تابعا لواحده فى مطلق الاعلال (و) كذلك (مثل قيام) أصله قوام فأعل (تبعا لفعله) الذى هو قام (و) كذلك (مثل سياط) أصله سواط فأعل واوه (تبعا لواو واحده) الذى هو سوط بفتح السين وسكون الواو وكذلك ثوب وثياب ولما توجه أن يقال إن واو واحده لا يعل لفقدان شرط الاعلال لسكونها فكيف يعل سياط تبعا له أجاب بقوله (وهى) أى واو واحده (مشابهة بألف دار فى كونها ميتة) أى ساكنة فكانت كأنها قد تعل (أعنى تعل هذه الأشياء وإن لم تكن فعلا ولا) اسما (على وزن فعل) حتى يتحقق شروط الاعلال للمتابعة بأشياء أخر وهى دار وقام وسوط (ولا يعل نحو الحوكة) بفتح الواو جمع حائك الاعلال وعدمه جائزان فيه أما عدم الاعلال فلما ذكره المصنف وأما الاعلال فبالنظر إلى تحرك الواو وانفتاح ما قبلها قال فى مختار الصحاح حاك الثوب نسجه وبابه قال حوكا وحياكة فهو حائك وقوم حاكة وحوكة أيضا بفتح الواو (والخونة) جمع خائن (وحيدى) بفتحات يقال حمار حيدى أى يحيد عن ظله ويميل عنه لنشاطه (وصورى) بفتحات اسم ماء من مياه العرب (لخروجهن) أى لا تعل جروف العلة فيهن لانعدام الشرط الأول لخروجهن (عن وزن الفعل بعلامة التأنيث) وهى التاء فى الأولين والألف فى الأخرين هذا مختار ابن جنى

حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم على حال غيرها وأيضا مفهوم الثانى وجودى لأن قوله غير عارضة وإن كان العدول بحسب الظاهر إلا أن المراد منه التحصيل على ما سنشير إليه إن شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لأن الثالث حال الكلمة بالنظر إلى نفسها والرابع حالها بالنظر إلى معناها ولا شك أن الأول مقدم على الثانى وإنما قدم الشروط الأربعة الأول على الثلاثة الأخيرة لأن الأربعة الأولى متعلقة بقابلية المحل وإمكان الاعلال والثلاثة الأخيرة متعلقة بترتب الفساد أو بترتب فوت المصلحة على الاعلال بعد الامكان فى ذاته والأول مقدم على الثانى وقدم الخامس على السادس لأن الخامس فساد فى نفس الكلمة والسادس فساد فى غيرها وقدم السادس على السابع لأن دفع الضرر مقدم على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثانى بلفظ الماضى حيث قال إذا كان لكونه مناسبا لكون الحركة لازمة غير عارضة وتفنن بالعدول إلى المضارع والحال فى غير الشرطين الأولين تنبيها على تفاوت الحال بينهما وبين غيرهما بالوجودية والعدمية وبالتعليق بنفس الكلمة وبنفس الحروف التى فرض ورود الاعلال عليها والتعلق بغيرها (ومن ثم) أى ومن أجل أن الثلاثة الأخيرة تعل إذا تحققت جملة الشروط السبعة المذكورة (يعل نحو قال أصله قول ونحو دار أصله دور) أسكنت الواو فيهما ثم قلبت ألفا (لوجود الشرائط المذكورة) فيهما إذ الأول فعل والثانى اسم على وزن فعل ووجود باقى الشرائط فيهما ظاهر والأنسب أن يؤخر قوله (ويعل مثل ديار) مع لاحقه إلى قوله للمتابعة عن جميع ما يعل فيه حرف العلة لانتفاء شرطه لئلا يقع الفصل بين ما يعل لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط إلا أنه قدمه اهتماما لدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة ما تقدم فى تحقق الاعلال وأصل ديار دوار أعل (تبعا لواحده) يعنى دارا وهو قد أعل كما مر (و) يعل (نحو قيام) أصله قوام (تبعا لفعله) أعنى قام وهو قد أعل كما ترى (و) يعل (مثل سياط) أصله سواط (تبعا لواو واحده) وهو سوط وإنما قال لواو واحده ولم يقل تبعا لواحده كما قال فى ديار لأن واحده لم يعل بل كان فى حكم ما أعل بسبب واوه (وهى) أى واو سوط وإن لم يعل إلا أنها (مشابهة بألف دار فى كونها ميتة) أى ساكنة والدار قد أعل فكأن سوطا قد أعل لمشابهته بما أعل (أعنى تعل هذه الأشياء) التى هى ديار وقيام وسياط (وإن لم تكن أفعالا ولا على وزن أفعال) وحد الوزن نظرا إلى المعنى إذ معنى قوله ولا على وزن أفعال ولا على وزن فعل (للمتابعة) لتلك الأشياء التى هى دار وقام وسوط . واعلم أن هذه الأشياء أعلت بالتبعية وإن لم تكن من الثلاثة الأخيرة التى اشترط ابن جنى فى إعلالها الشرائط المذكورة إلا أنها لما ناسبتها فى كون حرف العلة ما قبله متحرك ذكرها بقوله (ولا يعل) عطف على قوله يعل فى قوله ومن ثمة يعل نحو قال أى ومن أجل أن الثلاثة الأخيرة إنما تعل إذا وجدت الشرائط المذكورة أجمع لا يعل (نحو الحوكة) جمع الحائك (والخونة) جمع الخائن (وحيدى) وهو الحمار الذى يميل عن ظله لنشاطه (وصورى) اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء الشرط الأول فيها وهو أحد الأمرين أما انتفاء الأمر الأول أعنى كون حروف العلة فى أفعال فظاهر ولذلك لم يتعرض المصنف له وأما انتفاء الأمر الثانى أعنى كونهن فى اسم على وزن فعل فتعرض له بقوله (لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة التأنيث) وهى التاء فى الأولين والألف فى

(وقيل) لاتصل حروف العلة فيهن (ليدللن على الأصل) أى على أن أصله واوى أويائى كما فى القود (و)) لا يعل (نحو دعوا القوم) بفتح العين وضم الواو لانتفاء الشرط الثانى (لطرو الحركة) على الواو لسكونها لالتقاء الساكنين الواو ولام التعريف (و) لا يعل (نحو عور) بكسر الواو (واجتور) لفقدان الشرط الثالث وهو أن لايكون فتحة ماقبلها فى حكم السكون (لأن حركة العين) فى عور (و) حركة (التاء) فى اجتور (فى حكم السكون) قوله (أى فى حكم عين أعور وألف تجاور) تفسير يفيد التعليل يعنى أن عين عور فى حكم عين أعور وتاء اجتور فى حكم ألف تجاور لأن عور فى معنى أعور واجتور بمعنى تجاور ويمتنع إعلال الواو فى أعور وتجاور لسكون ماقبلها فيمتنع فيما هو فى معناهما كذا ذكره ابن جنى وقال الرضى وأما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه أكثر استعمالا من غيره كأحول وأعور فانهما أكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب واوهما حملا على أحول وأعور قال بعض المحققين ومنهم من نظر إلى الأصل ولم ينظر إلى البناء الذى سكن ماقبل الواو فيه بل اعتبر خصوص الفعل الثلاثى وأعله جريا على القياس فقال فى عور عار وفى يعور يعار كخاف يخاف (و) لا يعل (نحو الحيوان) والجولان بفتحات لفقدان الشرط الرابع وهو أن لايكون فى معنى الكلمة اضطراب وإنما لم يعل حينئذ (حتى يدل حركته) أى حركة نحو الحيوان والمراد حركة حرف العلة فى نحو الحيوان (على اضطراب معناه) أى أنهم قصدوا ابقاء حركة حرف العلة فيه التنبيه على حركة مدلول اللفظ فلم يعلوه قوله (والموتان) بالفتحات (محمول عليه) جواب دخل مقدر وهو ظاهر يعنى لا يعل الموتان مع أنه ليس فى معناه اضطراب حملا على الحيوان وإنما حملوه عليه (لأن نقيضه) والنقيض وهم يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير فى الصحاح الموتان بالتحريك خلاف الحيوان يقال اشتر الموتان

الأخيرين (وقيل) إنما لم تعل حروف العلة فى هذه الأشياء (حتى يدللن) هذه الأشياء (على الأصل) أى على أن أصل حيدى ياء وأصل غيره واو ولو أعللن لم يعلم أيها واوى وأيها يائى (و) من ثمة لا يعل (نحو دعوا القوم لطرو حركته) بسبب التقاء الساكنين ولم يوجد الشرط الثانى أعنى عدم عروض حركة حرف العلة (و) من ثمة لا يعل (نحو عور واجتور لأن حركة العين) فى عور (و) حركة (التاء) فى اجتور (فى حكم السكون) لأن العين والتاء فى حكم الساكن (أى) العين فى عور (فى حكم عين أعور) لأنه بمعناه (و) التاء فى اجتور فى حكم (ألف تجاور) لأنه بمعناه فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون فتحة ماقبلها فى حكم السكون وإنما حمل الثلاثى هنا على المزيد لأنهم يقولون الأصل فى الألوان والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصهما بهما والبواقى محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الأصل وهذا عكس سائر الأبواب فإن فى سائر الأبواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد ومنهم لم يلمح إلى عدم إعلال الأصل الذى هو افعل وافعال فأعل المجرد فقال عار يعار قال قائلهم : وسائلة بظهر الغيب عنى أعارت عنه أم لم تعارا فالهمزة فى أعارت للاستفهام والألف فى تعارا مبدلة من نون التأكيد المخففة أصله تعارن قال فى الاقليد لقوله أعارت وجه عندى وهو أنه أسند الفعل إلى العين بخلاف قولهم عور الرجل فالفعل مسند إلى الرجل لا إلى جزء منه ولا شك أن العيب المضاف إليه الكل أعلى رتبة من العيب المضاف إلى الجزء فلما انتقصت رتبة العيب فى البيت ساغ أن لا يلتفت إليه فى كونه عيبا حتى كان عار ليس من أفعال العيوب ولذلك أعل وإنما لم يعل أعور لعدم موجب الاعلال بسكون ماقبل الواو وشرط قلبها ألفا أن تكون متحركة وماقبلها مفتوحا أو محمولا على ما كان قبلها مفتوحا صرح به ابن الحاجب وهنا ليس كذلك إذ لا شئ يحمل هو عليه إذ هو أصل عور كما ذكرنا فلا مجال للحمل عليه مع أنه لم يعل عور إلا أن ابن الحاجب ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار واسوادّ للبس فالواجب عليه أن يقول لعدم موجب الاعلال وهذا الذى ذكرناه يوافق مافى الصحاح حيث قال فيه إنما صح أعور لسكون ماقبلها اللهم إلا أن يقال إنه نظر إلى أن اعور ثلاثى واعوار سداسى فالثلاثى أصل للسداسى ولم ينظر إلى استعمال الألوان والعيوب. والحاصل أنه نظر إلى جانب اللفظ دون جانب المعنى كما نظر من أعله إلى أنه كلمة من باب خاف فوجب موجب الاعلال فأعل فحينئذ يكون ماقبل الواو فى اعور فى حكم المفتوح فوجب أن يعل بالنقل والقلب والاستغناء إلا أنه لم يعل لئلا يلتبس بمضاعف فأعل ولم يعل تجاور لعدم موجب الاعلال بسكون ماقبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو عليه إذ لم يجئ جار من الجوار مع أن الألف لا تقبل نقل الحركة إليها ولو اعتبر فتحة الجيم فى تجاور بناء على أن السكون ليس بحاجز ولو قلبت الواو ألفا لزم حذف إحدى الألفين لتجاور الساكنين فيلتبس بمضارع باب علم فى الوقف (و) من ثمة لا يعل (نحو الحيوان حتى تدل حركته على اضطراب معناه) لأن فى معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط الرابع وهو عدم وجود الاضطراب فى معنى الكلمة ولخروجه عن وزن الفعل بزيادة الألف والنون فلم يوجد الشرط الأول أيضا ولم يذكره المصنف لأن مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء شرط واحد من تلك الشرائط السبع (والموتان محمول عليه) أى على الحيوان فى عدم الاعلال وإن لم يوجد فى معناه اضطراب (لأنه نقيضه)

تشتر الحيوان أى اشتر الأرضين والدور ولا تشتر الرقيق والدواب (و) لا يعل (نحو طوى) بفتح الواو لفقد الشرط الخامس وهو أن لا يجتمع فى الكلمة إعلالان اعلم أن طوى يجىء من الباب الثانى يقال طواه يطويه طيا ومن الباب الرابع يقال طوى بكسر الواو يطوى طوى ومعناه حينئذ الجوع كذا فى مختار الصحاح والمصنف اعتبر مجيئه من الباب الثانى فقال ولم يعل (حتى لا يجتمع فيه إعلالان) يعنى أن طوى أعل ياؤه بقلبه ألفا كما فى رمى فلو أعل واوه أيضا بقلبها ألفا يجتمع إعلالان متواليان فى حرفين أصليين فيلزم إجحاف الكلمة وهو غير جائز وإنما اعتبروا القيد الأول ليخرج الاعلال فى نحو يقى أصله يوقى بضم الياء فأعل بالحذف والاسكان وذلك جائز لأنهما ليسا بمتواليين بل بينهما وسط وإنما جاز إعلالان إذا توسط بينهما حرف لأنه لا يلزم منه إجحاف مثل إجحاف المتواليين لأن العليل سريع النزع عند تخلل فاصل ويتضاعف ضعفه إذا توالى عليه علتان من غير فاصل وإنما اعتبروا القيد الثانى ليخرج الاعلالان فى نحو قاض أصله قاضى فأعل بالاسكان والحذف وذلك جائز لأنهما ليسا فى حرفين بل فى حرف واحد وهو الياء وليخرج الاعلالات فى نحو إقامة أصله إقوامة فأعل بالنقل والقلب والحذف هذا ولو اعتبر مجيئه من الباب الرابع فهو إنما لم يعل حملا على قوى أو حملا على هوى أصله قوو فقلبت الواو الأخيرة ياء لكسر ماقبلها ولم يقلب الأولى ألفا لئلا يجتمع فيه إعلالان فحمل طوى عليه وإن انتفى الاعلالان فيه لأنهما من باب واحد (١٢٥) لكنهما من فعل مكسور العين

كذا ذكره ابن الحاجب وبيان الثانى أن هوى أصله هوى بفتحات قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ولم يقلب الواو ألفا لئلا يجتمع إعلالان فحمل عليه طوى وإن لم يلزم إعلالان لأن الأصل فعل بفتح العين لخفته وكثرته وفعل بالكسر فرع عليه فحمل الفرع على الأصل كذا حققه الجاربردى وقيل إنما لم يعل طوى بالكسر حتى لا يلزم ضم الياء فى مضارعه كما فى حيي (وطويا محمول عليه) فلم يقلب الواو فيه ألفا (وإن لم يجتمع فيه إعلالان و) لا يعل (نحو حيي) لفقدان الشرط السادس وهو أن لا يلزم ضم حرف العلة فى مضارعه أى لا يعل حيي بقلب الياء الأولى ألفا (حتى لا يلزم ضم الياء فى المضارع يعنى إذا قلت حاى) باعلال الياء بقلبها ألفا (يجىء مستقبله يحاى) بضم الياء لأن إعلال الماضى يوجب إعلال المستقبل عندهم والضم على الياء ثقيل مرفوض فى كلامهم (و) لا يعل (نحو القود) وهو القصاص لانعدام الشرط السابع وهو أن لا يترك الدلالة على الأصل أى لا يعل نحو القود بقلب الواو ألفا حتى يدل بقاء الواو وعدم إعلالها (على الأصل) أى على أصل باقى المعتلات يعنى أنهم صححوا القود والصيد تنبيها على أن أصل المعتلات إما واو أو ياء كما أعربوا أيا وأية مع وجود موجب البناء تنبيها على أن الأصل فى أخواتهما الاعراب وفى هذا ضرب من الحكمة فى هذه اللغة العربية فيحفظ ولا يقاس فلا يقال فى اباع ابيع كذا حققوه (الأربعة) الأخرى من خمسة عشر زوجا (إذا كان ماقبلها) أى ماقبل حروف العلة (مضموما) وحروف العلة حينئذ إما ساكنة أو مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة (نحو ميسر وبيع ويغزو ولن يدعو تجعل فى الأولى) أى يجعل الياء فى الصورة الأولى (واوا الضمة ماقبلها ولين عريكة الساكن فصار موسر) وهو اسم فاعل من أيسر (وفى الثانية تسكن) الياء (للخفة ثم تجعل واوا الضمة ماقبلها ولين عريكة الساكن فصار بوع وإذا جعلت حركة ماقبل حرف العلة) وهى الياء ههنا (من جنسها) وهى الكسرة (يجوز فصار حينئذ بيع) والثانى هو الأصل فى الاعلال هذا فى اليائى وأما الواوى نحو قوو على صيغة المجهول

والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه الشرط الأول لكان له وجه إلا أنه أراد التنبيه على أنه كما أن الاعلال يكون بالتبعية والحمل على مايناسبه كما فى ديار وغيره ويكون عدم الاعلال أيضا بالتبعة والحمل على مايناقضه وراعى صنعة الطباق (و) من ثمة لا يعل (نحو طوى حتى لا يجتمع فيه إعلالان) إذ قد أعل طوى مرة إذ أصله طوى قلبت الياء ألفا فلم تقلب الواو ألفا لانتفاء الشرط الخامس وهو عدم اجتماع الاعلالان بتقدير الاعلال ولم يعكس لأن الاعلال بالآخر أولى (و) لم يعل (طويا) لأنه (محمول عليه) أى على طوى فى عدم إعلال الواو (وإن لم يجتمع) فيه إعلالان (و) لا يعل (نحو حيي) بقلب الياء الأولى ألفا (حتى لا يلزم ضم الياء فى المضارع) أى فى مضارعه يعنى لانتفاء الشرط السادس وهو عدم لزوم ضم حرف العلة فى مضارعه (يعنى إذا قلبت) العين من حيي ألفا (وقلت حاى يجىء مستقبله) حينئذ (يحاى) يعنى وجب القلب فى مضارعه أيضا تبعا للماضى كما فى خاف يخاف (و) من ثمة (لا) يعل (نحو القود والصيد حتى يدل على الأصل) يعنى لانتفاء الشرط السابع وهو عدم الترك للدلالة على الأصل يعنى لو قلبت واو القود ألفا وقيل القاد لم يعلم أنه واوى أو يائى وكذا الصيد (الأربعة) الأخرى من تلك الخمسة عشر وجها كائنة (إذا كان ماقبلها) أى ماقبل حرف العلة (مضموما) مع الأحوال الأربعة بحرف العلة (نحو ميسر وبيع ويغزو ولن يدعو يجعل) الياء أى حرف العلة (فى) الصورة (الأولى) أعنى نحو ميسر (واوا الضمة ماقبلها ولين عريكة الساكن فصار موسرو) حرف العلة (فى) الصورة (الثانية) أعنى نحو بيع (تسكن للخفة) لثقل الكسرة على الياء خصوصا بعد الضم (ثم تجعل واوا الضمة ماقبلها ولين عريكة الساكن فصار بوع) وهذه لغة (وإذا جعلت حركة ماقبل حرف العلة) أى الياء فى الصورة الثانية (من جنسه) وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما هو الأصل فى إعلال الياء ولهذا كان بيع أفصح (فصار حينئذ بيع)

فيجوز فيه إبقاء الواو بعد إسكانها ويجوز قلبها ياء بنقل حركتها إلى القاف بعد سلب حركتها (ويسكن فى الثالثة) أى تسكن الواو فى الثالثة (للخفة) ثم أبقى لسكون ماقبلها مضموما (فصار يغزو) بسكون الواو (ولا يعل فى الرابعة) أى ولا يعل الواو فى الرابعة وهو لن يدعو (لخفة الفتحة) على حروف العلة (ومن ثمة) أى ومن أجل أن الفتحة خفيفة على حروف العلة (لا يعل غيبة) بضم الغين المعجمة وفتح الياء جمع غائب (ونومة) . وزن غيبة يقال رجل نومة أى كثير النومة (الأربعة) الأخرى من خمسة عشر وجها (إذا كان ماقبلها مكسورا) وحروف العلة حينئذ إما ساكنة أو مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة (نحو موزان وداعوة ورضيوا وترميين وفى الأولى تجعل ياء) أى يجعل الواو فى موزان ياء (لما مر) من أن حروف العلة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها للين عريكة الساكن واستدعاء ماقبلها (و) الواو (فى الثانية تجعل ياء لاستدعاء ماقبلها ولين عريكة الفتحة فصار داعية) قوله (ولا يعل مثل دول) جواب دخل مقدر تقديره ظاهر والدول بكسر الدال وفتح الواو جمع دولة بفتح الدال والدولة فى الحرب أن تدال إحدى الفئتين على الأخرى (لأن الأسماء التى ليست بمشتقة من الفعل لا تعل لخفتها إلا إذا كان) اسم كان يرجع إلى الأسماء باعتبار ماذكر أو ماسبق (على وزن الفعل وهو ليس على وزن الفعل) وإنما قال ليست بمشتقة لأن الأسماء المشتقة فيها نوع ثقل لدلالتها على النسبة فتعل تخفيفا (وفى الثالثة) وهو رضيوا (تسكن) الياء (للخفة ثم تحذف لاجتماع الساكنين) هما الياء وواو الجمع ولم تحذف الواو لأنهما علامة ثم ضم الضاد بعد سلب حركتها للواو وإما بضمة الياء المحذوفة أو بضمة من خارج (فصار رضوا) بضم الضاد (والرابعة مثلها فى الاعلال) يعنى يعل ترمين باسكان الياء تخفيفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (الثلاثة) الأخرى من خمسة عشر وجها (إذا كان ماقبلها ساكنا) وحروف العلة حينئذ إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ولا يمكن سكونها كما مر (نحو يخوف ويبيع ويقول يعطى حركتهن) وهى الفتح والكسر والضم (إلى ماقبلهن) فى الكل وهو الخاء والياء والقاف (لضعف حروف العلة وقوة الحرف الصحيح) فى تحمل الحركات (ولكن تجعل فى يخوف ألفا الفتحة ماقبلها ولين عريكة الساكن العارض بخلاف الخوف) أى لا يعل الواو فى المصدر لكون سكونه أصليا وكذا الياء فى نحو البيع (فصرن يخاف ويبيع ويقول) بمد الواو والياء قوله (ولا يعل نحو أعين وأدور) جواب دخل مقدر وهو أن قولكم إذا كان حروف العلة متحركة وماقبلها ساكنا يعل بنقل حركتها إلى ماقبلها منقوض بنحو أعين وأدور لأنها لم تعل فيهما مع أنهما متحركة وماقبلها ساكن **وتحقيق الجواب أنه إنما لا يعل أدور وأعين على وزن أفعل بفتح الهمزة وسكون الفاء وضم العين**

وهذه أفصح (و) حرف العلة (يسكن فى) الصورة (الثالثة) أعنى يغزو (للخفة) لثقل الضمة على الواو (فصار يغزو) بسكون الواو (ولا يعل) حرف العلة (فى) الصورة (الرابعة لخفة الفتحة) على الواو وإذ المقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه (ومن ثمة) أى ومن أجل أن الفتحة خفيفة (لا يعل غيبة) بضم الغين المعجمة وفتح الياء مبالغة غائب (ولا نومة) بضم النون وفتح الواو مبالغة نائم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر (الأربعة) الأخرى من تلك الوجوه ثابتة (إذا كان ماقبلها) أى ماقبل حرف العلة (مكسورا) مع الأحوال الأربعة بحرف العلة (نحو موزان وادعوة ورضيوا وترميين وفى) الصورة (الأولى) أعنى نحو موزان (تجعل) حرف العلة وهى الواو (ياء كما مر) من أن حروف العلة إذا أسكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها (وفى) الصورة (الثانية) وهى نحو داعوة (تجعل) حرف العلة وهى الواو (ياء لاستدعاء ماقبلها ولين عريكة الفتحة) لكونها أخت السكون (فصار داعية ولا يعل مثل دول) مع أنه من الصورة الثانية (لأن الأسماء التى ليست بمشتقة من الفعل لا تعل بحال لخفتها) لبعدها من الفعل الثقيل (إلا إذا كانت على وزن الفعل) فحينئذ يعل نحو دور (وهو) أى الدول (ليس) بمشتق من الفعل (ولا على وزن الفعل) وهو ظاهر (وفى) الصورة (الثالثة) وهى رضيوا (يسكن) حرف العلة (للخفة) لنقل الضمة على الياء (ثم تحذف) حرف العلة (لاجتماع الساكنين) ثم ضم ماقبل واو الجمع لصيانته عن التغيير (فصار رضوا و) الصورة (الرابعة) وهى نحو ترميين (مثلها) أى مثل الصورة الثالثة (فى الاعلال) أى تسكن الياء من ترميين لثقل الكسرة عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين و (الوجوه الثلاثة) من الخمسة عشر وجها ثابته (إذا كان ماقبلها) أى ماقبل حرف العلة حرفا صحيحا (ساكنا) أو ماهو فى حكمه مع حركات حرف العلة (نحو يخوف ويبيع ويقول تعطى حركاتهن) أى حركات حروف العلة فى هذه الثلاثة (إلى ماقبلها لضعف حروف العلة) لأنها حروف تتولد من الحركات (وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل) حرف العلة (فى نحو يخوف ألفا لفتحة ماقبلها) بسبب نقل فتحة الواو إليه (ولين عريكة الساكن العارض) بسكونه وإنما قال العارض لأن الاعلال إنما هو للتخفيف كما مر فاذا كان سكونه عارضا لا تحصل الخفة إذ الحركة ثابتة فى التقدير فيجب الاعلال بخلاف ماكان أصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج إلى الاعلال لحصول الخفة بالفتحة والسكون الأصلى (فصرن يخاف ويبيع ويقول ولا يعل نحو أعين) جمع عين (وأدور) جمع دار وأقوس وأثوب وأنيب مع أنها من صور الوجوه الثلاثة

(حتى

(حتى لايلتبس بالأفعال) لأنه لو أعل بنقل حركتها إلى ماقبلها فيقلب الياء واوا فى أعين لسكونها وانضمام ماقبلها فيصير أعون وأدور بمد الواو فيهما فيلتبس الأول بالمتكلم وحده من مضارع عان والثانى بالمتكلم وحده مضارع دار والضمير المستتر فى لايلتبس يرجع إلى نحو وإنما قال بالأفعال دون الفعلين لأن لفظ نحو يفهم منه معنى الجمع (و) لايعل (نحو جدول) وهو النهر الصغير وهو جواب أيضا عن الدخل المذكور (حتى لا يبطل الالحاق) يعنى أن جدول ملحق بجعفر ليعامل معاملته فى الأحكام اللفظية فيقال جدول وجديول وجداول كما يقال جعفر وجعيفر وجعافر فلو أعل فات الغرض من الالحاق (و) لايعل (نحو قوم) بتشديد الواو (حتى لايلزم الاعلال فى الاعلال) **(١٢٧)**

(حتى لايلتبس بالأفعال) فنحو أعين جمع أعيان المعنى فاذا قوبل بالأفعال وهو جمع أيضا انقسم الآحاد إلى الآحاد فيلتبس كل واحد من ذلك النحو بواحد من الأفعال مثلا إذا أعل أعين بنقل الحركة وكسر العين صيانة للياء وقيل أعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى إصابة العين وكذا لو أعل أدور بنقل الحركة وقيل أدور التبس بمتكلم مضارع دار يدور (و) لايعل (نحو جدول) مع أنه من تلك الصور (حتى لايبطل الالحاق) فانه ملحق بجعفر (و) لايعل (نحو قوم) مع أنه من الوجوه الثلاثة (حتى لايلزم الاعلال فى الاعلال) إذ أصله قووم فلو نقلت حركة الواو الثانية إلى الأولى لسكونها فى حكم الحرف الصحيح إذ الجنس بالجنس يتقوى وإن قلبت ألفا يلزم أن تقلب الواو الأولى أيضا ألفا لانفتاح ماقبلها وتحركها بحركة لازمة غير عارضة إذ معنى عروض الحركة أن لاتكون ثابتة مقررة ويكون فى معرض الزوال بعد تحرك الحرف بها كحركة الواو فى دعوا القوم إذ لو قلت دعوا زيدا ووقفت على دعوا وابتدأت القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الأولى بعد التحرك بها وتقول إنها وإن كانت عارضة إلا أنها ليست من خارج بل إحدى حروف الكلمة فكأنها أصلية غير عارضة ولذلك جاز اخصم بالمجتلبة مع كسرة الخاء ولم يجز اخصم بالمجتلبة مع فتح الخاء كما مر وإنما لم يكتف بأن يقول حتى لايلزم اجتماع الاعلالين بل قال حتى لايلزم الاعلال فى الاعلال لأن الاعلال الثانى يلزم من الاعلال الأول بخلاف نحو طوى (و) لايعل (نحو الرمى) مع أنه من الوجوه الثلاثة (حتى لايلزم) الحرف (الساكن فى آخر المعرب) بالحركة من غير ضرورة إذ لو نقلت حركة الياء إلى الميم ثم قلبت الياء ألفا فى النصب لفتحة ماقبلها وتحركها فى الأصل وكسر الميم فى الجر لأن المنقول هو الكسر حينئذ ولا موجب لتغييره وأبقى الياء على حاله لموافقة حركة ماقبلها إياه وضم الميم فى الرفع وقلب الياء واوا وأبدل ضمته كسرة لصيانة الياء يلزم فى آخره حرف ساكن فى الأحوال كلها بلا ضرورة إذ أصل الخفة حاصل بسبب سكون ماقبله ولهذا احتمل الحركات الثلاث وقوى عليها كما حصل إذا سكن هو نفسه بخلاف العصا فان ماقبله فيه متحرك وبخلاف نحو نحوف إذ لم يلزم من الإعلال محظور (و) لايعل (نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط) مع أنها من الوجوه الثلاثة (حتى لايجتمع الساكنان) فيها (بتقدير الاعلال) بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور فى نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا آخر وهو الالتباس فى كل واحد منها أما فى تقويم فلأنه لو أعل وحذف أحد الساكنين وقيل تقيم يلتبس بمضارع أقام فى الصورة وبمضارع يفعل بالكسر فى الوقف وأما فى تبيان فلأنه يلتبس ببناء مالم يسم فاعله من مضارع بان يبين فى الصورة أو ببناء مايسمى فاعله من مضارع يفعل بالفتح فى الصور وأما مقوال ومخياط فلم يدر أمفعل هو أم فعال وأما مقول (ومخيط) فلم يعل مع أنهما من الوجوه الثلاثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لأنه (منقوص) من المقوال و (من المخياط) إذ أصلهما مقوال ومخياط فقصرا

يعنى لو أعل لأعل بنقل حركة الواو الثانية إلى الواو الأولى وقلبها ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها وقلبت الأولى ألفا أيضا لتحركها وانفتاح ماقبلها فيلزم اجتماع الاعلالين فى حرفين متواليين وهو باطل لاستلزامه حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين واستلزام الحذف إجحاف الكلمة كذا قيل (و) لا يعل (نحو الرمى) مصدرا بنقل حركة الياء إلى الميم الساكن قبلها (حتى لايلزم) وقوع (الساكن فى آخر) الاسم (المعرب) بالحركة وتحقيقه أنه لو أسكن الياء بنقل حركتها إلى ماقبلها يتوارد الاعراب على ماقبل ذلك الساكن حينئذ لأن الحركة المنقولة إليه هى التى تختلف بحسب العوامل ويكون الياء الساكنة تابعة لحركة ماقبلها يعنى تصير فى حالة النصب ألفا وفى حالة الرفع واوا فيكون الاعراب فى وسط المعرب وهو غير جائز وهذا إنما يلزم من وقوع الحرف الساكن بالطريق المذكور فى آخر المعرب بالحركة فلو وقع حرف ساكن فى آخر المعرب لكن لاعلى الطريق المذكور صح لعدم لزوم وقوع الاعراب فى وسط المعرب فى نحو العصا والرحى فافهم كذا حققه المحققون (و) لايعل (نحو تقويم وتبيان ومقوال) بكسر الميم أى كثير القول (ومخياط) مع أن حروف العلة فيها متحركة وما قبلها ساكن (حتى لايجتمع ساكنان بتقدير الاعلال) أحدهما حرف العلة التى أسكنت ونقلت حركتها إلى ماقبلها وثانيهما مابعدها ولا يجوز حذف أحدهما لئلا يلزم إجحاف الكلمة (ومخيط منقوص من المخياط

فلا يعل تبعا له فان قيل لم لا يعل الاقامة) أصله إقوام وقدمر كيفية إعلاله فى هذا الباب (مع حصول اجتماع الساكنين) فيها (إذا أعللت) أنت (كاعلال أخواتها) المراد من أخوات الاقامة ما يكون فيه حروف العلة متحركة وما قبلها ساكنا مثل تبيان (قلنا) أعلت الاقامة (تبعا لقام فانه ثلاثى) يعنى يعل أقام تبعا لقام الذى هو الثلاثى (أصيل) ثم أعل الاقامة تبعا لفعله لأن المصادر تتبع أفعالها كما فى قام قياما (فى الاعلال) ويعد عدة فيكون الاقامة تابعة لقام بواسطة فعلها وقدمر مناهذا التفصيل والمصنف لم يفصله قصر اللمسافة (فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام) كما تعل الاقامة تبعا له (وهو) أى والحال أن قام (ثلاثى أصيل فى الاعلال) بالنسبة إلى التقويم كما يكون أصيلا بالنسبة إلى الاقامة (قلنا) إنما لا يعل التقويم تبعا لقام (لأنه أبطل قوله) قوله فاعل أبطل وضميره يرجع إلى المتكلم المعهود وقوله (قوم) مقول هذا القول وقوله (استتباع) مفعول أبطل وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو (قام) وذكر مفعوله متروك وهو التقويم فتقدير الكلام أبطل قول القائل قوم استتباع قام التقويم فى الاعلال (وإن كان) قام ثلاثيا (أصيلا فى الاعلال) قوله (لقوة قوم فى الأخوة مع التقويم) علة لأبطل وتحقيق إبطاله أنه قدمر أن قوم لا يعل لئلا يلزم الاعلال فى الاعلال وقد عرفت أن المصدر يتبع فعله فى الاعلال وجودا وعدما وأن التقويم مصدر قوم فثبت أن التقويم الذى هو مصدر قوم لا يعل تبعا له ولم يكن تابعا لقام فى الاعلال وإن كان أصيلا فيه لقوة مؤاخاة الفعل مع مصدره لكونه مشتقا منه بالذات وضعف مؤاخاته مع مصدر غيره وإن تلاقيا فى الاشتقاق فالمراد من قوله أبطل قوله قوم استتباع قام أنه أبطل عدم إعلال قوم استتباع قام التقويم فى الاعلال . وحاصله أنه اجتمع فى التقويم سبب الاعلال وهو قام وسبب عدمه وهو قوم لكن لما كان سبب عدم الاعلال قويا وراجحا على سبب الاعلال ترجح به عدم الاعلال فيه فلم يعل قوله (ولا يصلح أقام أن يكون مقويا لقام) فى الاعلال (لأنه ليس من ثلاثى أصيل) جواب دخل مقدر تقديره إن ما ذكرتم من أن سبب عدم الاعلال فى التقويم قوى وراجح على سبب الاعلال إنما يكون إذا اعتبر سبب الاعلال قام وحده وهو محال لم لا يجوز أن يكون أقام بسبب إعلاله مقويا ومرجحا لقام فيكون قام بهذا الاعتبار سببا غالبا راجحا على سبب عدم الاعلال فيعل وتحقيق الجواب وتقول أنه لا يجوز أن يكون أقام مقويا ومرجحا لقام لأنه ليس بثلاثى أصيل فى الاعلال إذ قدمر أن الفعل الثلاثى المجرد أصيل فى الاعلال لوجود موجبه فيه وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها مثل قال وباع وأما المزيد فيه فيعل تبعا للثلاثى لانعدام موجبه نحو أقام وأباع وإلى هذا التفصيل أشار بقوله ليس من ثلاثى أصيل وإذا لم يكن أقام أصيلا فى الاعلال لم يكن مقويا لقام وإذا لم يكن مقويا له لم يكن غالبا على سبب عدم الاعلال فلم يكن مستتبعا وهو المطلوب قوله (ولا يعل مثل ما أقوله وأغيلت المرأة واستحوذ حتى يدللن على الأصل) معطوف على قوله ولا يعل أعين وأدور فيكون جوابا لسؤال مقدر ثمة . وحاصله أنه لا يعل باب ما أفعله أى فعل التعجب ولا يعل أيضا بعض من اليائيات نحو أغيلت المرأة أى سقت ولدها الغيل يقال أضرت الغيلة بولد فلان إذا أتيت أمه وهى ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن وأخيلت الناقة وأغيمت السماء وبعض من الواويات نحو استحوذ عليهم الشيطان أى غلب حتى يدللن على أن أصل المعتلات إما واو أو ياء على قياس ما مر فى نحو القود والصيد يعنى لا يعل نحو القود والصيد ليدل على أصل طائفة من الألفاظ وهى الأسماء ولا يعل مثل أغيلت المرأة ليدل على أصل طائفة أخرى ههنا وهى الأفعال وتخصيص هذه الكلمات بهذه الدلالة محمول على السماع فلا يقاس عليها غيرها وفى هذا نوع مخالفة لما فى الصحاح حيث قال استحوذ عليهم الشيطان أى غلب وهذا جاء بالواو على أصله كما جاء استروح واستصوب وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل تقول العرب استصاب واستصوب واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد عندهم

(فلا يعل) مقول تبعا لمقوال ولا لمخياط (تبعا له) أى لمخياط (فان قيل لم تعل إقامة) بالنقل والقلب وأصله أقوام (مع حصول اجتماع الساكنين إذا أعلت كإعلال أخواتها) من التقويم وغيره (قلنا أعلت تبعا لقام فانه ثلاثى أصيل فى الاعلال) أى أباح ضرورة التبعية محظور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بحذف أحد الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف أخواتها (فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثى أصيل فى الاعلال قلنا) لأنه (أبطل قوله) أى القائل وقوله (قوم) مقول القول (استتباع قام) للتقويم أى أبطل قوم أن يطلب ويستدعى قام تبعية التقويم فى الاعلال (وإن كان) قام ثلاثيا (أصيلا فى الاعلال لقوة قوم فى الاخوة مع التقويم) لأنه فعله وهو مصدره وليس قام فى الأخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبعه فى الاعلال (ولا يصلح أقام أن يكون مقويا لقام) هذا جواب لمقدر وهو أن يقال لم لا يجوز أن يتقوى قام فى استتباع التقويم بأقام فانه قد أعل مثل قام والجواب أن أقام وإن أعل مثل قام إلا أنه أعل بتبعية قام ولم يعل بالأصالة والاستقلال فلا اعتبار بإعلاله فكان إعلاله هو إعلال قام فلم يكن شيئا آخر غير قام فلا يصلح أن يكون مقويا لقام وهذا معنى قوله (لأنه) أى أقام (ليس من ثلاثى أصيل ولا يعل مثل ما أقوله) فعل التعجب (وأغيلت المرأة) أى سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المرأة الحامل (واستحوذ) أى غلب مع أنها من الوجوه الثلاثة (حتى يدللن على الأصل) أنه واوى أو يائى

انتهى قال ابن الحاجب فى كافية التصريف ولا يعل باب ما أفعله لعدم تصرفه وقال بعض شارحيته وإنما لم يعوا فعل التعجب نحو ما أقول زيدا وأقول به وما أبيعه وأبيع به لأنه لو أعل لكان للحمل على قال وباع مثلا لكنه لما لم يتصرف تصرف الأفعال لم يحملوه على المتصرف فى الاعلال أو لأنهم قصدوا الفرق بين باب التعجب وغيره فى المعتل العين بترك الاعلال فى التعجب وارتكاب الاعلال فى غيره وباب التعجب أولى بالتصحيح لشبهه بالاسم فى عدم التصرف وأنت تعلم أن هذين الدليلين غير ما ذكره المصنف فافهم (وتقول فى إلحاق الضمائر) للأجوف الواوى (قال قالا قالوا الخ) أى قالت قالتا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلنا (وأصل قال قول) بفتح الواو (فجعل الواو ألفا كما مر) وهو إشارة إلى مانقله عن ابن جنى أى يسكن الواو أولا للتخفيف ثم قلبت ألفا لاستدعاء الفتحة ولين عريكة الساكن (وأصل قلن) بضم القاف (قولن) بفتح القاف والواو (فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) وهو القاف فصار قالن (ثم حذفت الألف (لاجتماع الساكنين) الألف المقلوبة واللام (فصار قلن) بفتح القاف (ثم ضم القاف حتى يدل) الضم (على الواو المحذوفة) بعد قلبها ألفا وعلى هذا القياس قلت وقلتما وقلتم وقلت وقلتما وقلتن وقلت وقلنا وقس على ذلك سائر الأجوف الواوى الذى يجىء من باب قال نحو صان وهذا بالحقيقة معنى قولهم إذا اتصل بالأجوف ضمير المتكلم أو المخاطب أو جمع المؤنث الغائبة نقل فعل بفتح العين من الواوى إلى فعل بضم العين دلالة عليها (ولا يضم) ما قبل الواو (فى خفن) حتى يدل على الواو المحذوفة كما فى قلن (لأن الأصل فى النقل) أى فى نقل حركة حروف العلة إلى ماقبلها فى إعلال الواويات (نقل حركة الواو إلى ماقبلها لسهولتها) هذا الضمير يرجع إلى نقل حركة الواو وتأنيثه باعتبار المضاف إليه ولو قال لأن الأصل فى الاعلال نقل حركة الواو لسهولتها لكان أولى وأظهر فافهم (ولا يمكن هذا) أى نقل حركة الواو إلى ماقبلها (فى قلن) كما يمكن فى خفن (لأنه يلزم فتحة المفتوحة) لأن حركة الواو فتحة أيضا وهو تحصيل

الحاصل ولا يلزم فى خفن لأن حركة الواو كسرة وحركة الخاء فتحة فحيث أمكن يراعى هذا الأصل وحيث امتنع يراعى أصل آخر وهو ضم ماقبل الواو ودلالة عليها (ولا يفرق بينه) أى يسوى لفظا بين جمع المؤنث فى الماضى (وبين جمع المؤنث فى الأمر) من الأجوف الواوى حيث يقال فيهما قلن بضم القاف (لأنهم لا يعتبرون الاشتراك الضمنى) أى الصورى اللفظى (ويكتفون بالفرق التقديرى) وتحقيق الفرق التقديرى أن أصل قلن على تقدير كونه جمعا من الماضى قولن بفتح القاف والواو وأن ضمة القاف للدلالة على الواو المحذوفة كما مر وأما على تقدير كونه جمعا من الأمر فأصله أقولن بضم الهمزة والواو وسكون القاف فنقل ضمة الواو إلى القاف فاستغنى عن الهمزة ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فيكون ضمة القاف ضمة الواو كما سيجىء (كما) يكتفون بالفرق التقديرى (فى بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضا) أى كما هو مشترك بين معلوم الأمر والماضى فيكون بعن مشتركا بين ثلاثة أحدها جمع المؤنث فى الأمر وأصله حينئذ بيعن بكسر الهمزة والياء وسكون العين فنقلت كسرة الياء إلى ماقبلها فاستغنى عن الهمزة فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فيكون كسرة الباء بنقطة وكسرة الياء بنقطتين. وثانيها جمع المؤنث من الماضى المعلوم وأصله حينئذ بيعن بفتح الباء والياء معا وسكون العين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان الألف المقلوبة والعين فحذفت الألف فصار بعن بفتح الباء ثم كسر الباء حتى يدل على الياء المحذوفة كما ضم القاف فى قلن للدلالة على الواو فصار بعن وثالثها جمع المؤنث من الماضى المجهول وأصله حينئذ بيعن بضم الباء وكسر الياء وسكون العين فنقلت كسرة الياء إلى ماقبلها بعد سلب حركته فحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار بعن بكسر الباء أيضا قوله

(وتقول فى إلحاق الضمائر قال قالا قالوا الخ وأصل قول) كنصر (فجعل الواو ألفا كما) أى كالجعل الذى (مر) فى الثلاثة الأخيرة من الأربعة الأول من الخمسة عشر وجها وهو أن تسكن الواو ثم تقلب ألفا (وأصل قلن قولن) كنصرن (فقلبت الواو ألفا) كما مر ثم حذفت الألف لاجتماع الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة (ولا يضم الفاء) وهو الخاء (فى خفن) لتلك الدلالة (لأن الأصل فى النقل) أى فيما يمكن (نقل حركة الواو إلى ماقبلها) أى أن يعل ذلك بنقل حركة الواو إلى ما قبلها دلالة عليها لا بحذفها فهلو الاتيان بحركة أخرى من خارج لتلك الدلالة (لسهولتها) أى سهولة الواو فى النقل إذ لا شك أن نقل موجود أسهل من تحصيل معدوم (ولا يمكن هذا النقل) أى نقل حركة الواو فى قلن (لأنه لا يلزم فتح المفتوحة) لأن حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوح أيضا وهو تحصيل الحاصل وهو محال وإذا لم يمكن الأصل فيه أتى بحركة من خارج لتلك الدلالة (ولا يفرق بينه) أى بين قلن فى جمع المؤنث من الماضى (وبين جمع المؤنث فى الأمر) وهو قلن أيضا (لأنهم لا يعتبرون الاشتراك الضمنى) أى الاشتراك الغير القصدى فان اعتبر الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد الاشتراك بينهما (ويكتفون بالفرق التقديرى) وههنا الفرق التقديرى حاصل إذ أصل قلن ماضيا قولن كما مر وأصله أمرا أقولن (كما) أنهم لم يعتبروا الاشتراك الضمنى (فى بعن وهو مشترك بين المعلوم والمجهول أيضا) أى كاشتراك أقلن واكتفوا بالفرق التقديرى بينهما فيه أيضا إذ أصله معلوما بيعن بفتح الباء والياء ومجهولا

(او وقع من غرة الواضع) عطف على قوله لانهم لا يعتبرون الاشتراك فيكون دليلا آخر على عدم الفرق بين الماضى والأمر فى مثل قلن أى لم يفرق بينهما لأنه وقع الاشتراك من غرة الواضع الغرة بالكسر الغفلة يعنى أن الواضع وضع أولا لفظ قلن لجمع المؤنث فى الماضى ثم غفل عن وضعه هذا لهذا فوضع الجمع المؤنث فى الأمر أيضا فاتفق الاشتراك من غير قصد وأنت خبير بأن هذا الدليل إنما يتم إذا كان واضع الألفاظ الانسان الذى من شأنه النسيان وفيه كلام بين فى موضعه (كما) وقع الاشتراك (فى الاثنين والجماعة من الأمر والماضى فى تفعل) حيث يقال فى تثنية الماضى والأمر تفعلا وفى جمعهما تفعلوا (وتفاعل) حيث يقال فى تثنيتها تفاعلا وفى جمعهما تفاعلوا (وتفعلل) حيث يقال فيهما تفعللا وتفعللوا (ولا يفرق بين فعلن) بضم العين (و) بين (فعلن) بالفتح لفظا (فى نحو طلن) بضم الطاء أصله طولن بضم الواو وقلبت الواو ألفا فالتقى ساكنان فحذفت ثم نقلت ضمتها إلى ماقبلها على ماهو الأصل فى الاعلال كمامر فى نقل كسرتها إلى ماقبلها فى نحو خفن فصار طلن (وقلن) وإنما لم يفرق بينهما لفظا اكتفاء بالفرق التقديرى وذلك (لأنه) أى الشأن (يعلم من الطويل أن أصل طلن) بضم الطاء (طولن) بفتح الطاء وضم الواو (لأن الفعيل يجىء من فعل) بضم العين (غالبا) فعلم أن أصله كذلك بناء على هذا الغالب وقدمر أن أصل قلن قولن بفتحتين فافترقا بالفرق التقديرى (كما يعلم الفرق بين خفن وبعن من مستقبلهما) يعنى يعلم من يخاف أن أصل خفن خوفن بكسر الواو (لأن باب فعل يفعل) بالفتح فيهما (لايجىء إلا من حروف الحلق) أى إلا من الكلمات التى فى عينها أوفى لامها حروف الحلق وليس فى يخاف حرف حلق حتى يحتمل كونه من الثالث فتعين أنه من الباب الرابع لانحصار فتح العين فى المضارع فيهما قوله (ويعلم) عطف على قوله يعلم من يخاف أى يعلم (من يبيع أن أصل بعن بيعن) بفتحتين (لأن الأجوف لايجىء) إلا من الأبواب الثلاثة التى سميت دعائم الأبواب كما مر فلايجىء (من باب فعل يفعل) بالكسر فيهما فتعين أنه من الباب الثانى لانحصار كسر العين فى المضارع فيهما (المستقبل) من الأجوف الواوى (يقول إلى آخره) أى يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن أقول تقول (أصله يقول) بضم الواو وسكون القاف (وإعلاله) فى قوله والثلاثة إذا كان ماقبلها ساكنا نحو يخوف ويبيع ويقول يعطى حركتهن إلى ماقبلهن لضعف حروف العلة وقوة الحرف الصحيح (فحذفت الواو) بعد نقل حركتها إلى القاف (فى يقلن) أصله يقولن (لاجتماع الساكنين) الواو واللام (والأمر) أى أمر الحاضر (قل الخ) أى قولا قولوا قولى قولا قلن (أصله أقول) بضم الهمزة والواو وسكون القاف (فنقلت حركة الواو إلى القاف وحذفت) الواو (لاجتماع الساكنين) الواو واللام (ثم حذفت الألف) أى همزة الوصل

بيعن بضم الباء وكسر الياء (أو وقع) الاشتراك بين الماضى والأمر (فى) مثل (قلن من غرة الواضع) أى من غفلته عن الوضع الأول بأن وضع لهذا أولا قصدا ولهذا ثانيا قصدا غافلا عن الوضع الأول فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدى من غير قصد الاشتراك وهذا إنما يكون على تقدير أن كون الواضع غير الله تعالى كما هو مذهب البهشمية فيكون السبب فى وقوع المشترك فى اللغة حينئذ هو الغرة وأما على تقدير أن يكون الواضع هو الله تعالى كما هو مذهب الأشعرى فلا يستقيم وعلى هذا فسبب وقوع الاشتراك الابتداء (كما وقع) الاشتراك بالوضع القصدى من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة على ذلك المذهب (فى) فعل (الاثنين والجماعة من الأمر والماضى فى تفعل) تقول تكسر تكسرا تكسروا فى الماضى (وتفاعل) نحو تباعد تباعدا تباعدوا أمرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا (وتفعلل) نحو تدحرج تدحرجا تدحرجوا أمرا وماضيا (ولا يفرق) بعد الاعلال (بين فعلن) بضم العين (وفعلن) بفتحها (نحو طلن) أصله طولن (وقلن) أصله قولن (لأنه) أى الشان (يعلم من الطويل) ولم يعل لأنه ليس على وزن فعل (أن أصل طلن طولن) بضم العين لا طولن بفتحها (لأن الفعيل) من الصفة المشبهة (يجىء من فعل) بضم العين (غالبا ومن فعل) بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر ولما جاء الصفة المشبهة من طلن على طويل علم أنه ليس من طول بالفتح بل من طول بالضم بناء على الغالب (كما يعلم الفرق بين بعن وخفن من مستقبلهما أعنى يعلم من يخاف أن أصل خفن خوفن بالكسر لأن باب فعل يفعل) بفتح العين فيهما (لا يجىء إلا من حروف الحلق) عينا ولاما وليس فى خفن حرف منها عينا أولاما فلا يظن أنه من فعل بالفتح ولم يجىء فعل بالضم يفعل بالفتح فعلم أن أصله خوفن بالكسر (ويعلم من يبيع أن أصل بعن بيعن لأن الأجوف لا يجىء من باب فعل يفعل) بالكسر فيهما ولم يجىء أيضا فعل بالضم يفعل بالكسر فتعين أن أصله بيعن بفتح الياء (المستقبل) من قال (يقول إلى آخره) أى يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقول تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن أقول نقول (أصله يقول كينصر وإعلاله مر) وهو أن حركة حرف العلة أعطيت إلى ماقبلها فحذفت الواو بعد نقل حركتها إلى ماقبلها (كما) فى (يقلن) أصله يقولن (لاجتماع الساكنين الأمر قل الخ) أى قولا قولوا قولى قولا قلن (أصله أقول) كانصر (فنقلت حركة الواو إلى القاف) كما مر فى يقول (ثم حذفت الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الألف) أى همزة الوصل

(لانعدام الاحتياج إليها) ولما توجه أن يقال إذا كان موجب حذف الواو أن يجتمع الساكنان فلم يعيدوها فى مثل قل الحق بكسر اللام لزوال موجب الحذف فيه أجاب عنه بقوله (وتحذف الواو فى قل الحق وإن لم يجتمع فيه ساكنان لأن الحركة) أى حركة اللام فيه (إنما حصلت بالخارجى) أى بالأمر الخارجى وهو لام التعريف فى الحق الذى هو مفعول قل والمفعول لا يلازم الفعل وما حصل بالأمر الخارجى الغير اللازم عارض (فتكون) أى حركة اللام (فى حكم السكون تقديرا بخلاف قولا) يعنى لم يحذف الواو فى قولا وإن كانت حركة اللام بسبب ألف التثنية لا بالأصالة إذ الأصل فى الأمر البناء على السكون (و) كذلك فى (قولن) بالحاق نون التأكيد (لأن الحركة فيهما حصلت بالداخلين وهما ألف الفاعل) فى الأول وقدمر أن الضمير المرفوع المتصل بمنزلة جزء الكلمة ولهذا أسكنوا ما قبلها (ونون التأكيد) فى الثانى (وهو أى نون التأكيد (بمنزلة الداخلى) أيضا (ومن ثمة) أى ومن أجل أنه بمنزلة الداخلى (جعلوا

معه آخر الفعل مبنيا) مع وجود علة الاعراب (فى نحو هل يفعلن لتركبه مع الفعل ولا إعراب فى الوسط كما مر فى فصل الأمر. ولما توجه أن يقال او صح ما ذكرتم يلزم أن لا يحذف الألف فى مثل دعتا ويقال دعاتا لحصول حركة التاء بالداخلى وهو ألف التثنية أجاب بقوله (ويحذف الألف فى دعتا) أصله دعوتا بفتحات قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار دعاتا فحذفت الألف (وإن حصلت الحركة) أى حركة التاء (بألف الفاعل لأن التاء ليست من نفس الكلمة) لأن هذه التاء هو عين التاء فى دعت وقدمر أن هذه التاء حرف التأنيث وليست بجزء من الكلمة ولا فاعل فكانت الحركة التى فيها فى شىء أجنبى من الفعل والفاعل مع أنها قد حصلت بسبب الغير الذى هو ألف التثنية والشىء الأجنبى منهما لا يلازم الفعل حكما وحركة ما لا يلازم لا يلازم أيضا فثبت أن حركة التاء فى مثل دعتا ورمتا عارضة لا اعتبار لها (بخلاف اللام فى) قوله (قولا) فإنه يلازم الفعل لكونه جزءا منه فيلازم حركته أيضا وإن كانت بسبب الغير كما فى دعتا وحاصل الفرق بين قولا وقل الحق ودعتا أن اللام فى قولا جزء من الكلمة فحركت بسبب الألف الذى هو كجزء من الكلمة فى اللزوم فتكون هذه الحركة كأنها أصلية فلذلك لم يحذف فيه الواو وأما اللام فى قل الحق وإن كانت جزءا من الكلمة إلا أن لام التعريف التى بسببها حركت لام الكلمة ليست كجزء من الكلمة فى اللزوم فيكون حركة اللام عارضة فلهذا حذفت فيه الواو وأما التاء فى دعتا فليست بجزء من الكلمة فالحركة عليها وإن كانت حاصلة بسبب ما هو كجزء من الكلمة لا تلازم الكلمة فلذلك حذفت الواو فيه أيضا (وتقول) فى أمر الحاضر (بنون التأكيد) أى عند إلحاق نون التأكيد المشددة (قولن) بفتح اللام (قولن) بضم اللام (قولن) بكسر اللام

(لانعدام الاحتياج إليها) بحركة ما قبلها قدم حذف الواو على حذف الألف لأن سبب حذف الواو أعنى اجتماع الساكنين مقدم على سبب حذف الألف أعنى عدم الاحتياج لأن سبب اجتماع الساكنين وهو أخذ حركة الواو مقدم على سبب عدم الاحتياج إليها أعنى إعطاء الحركة إلى القاف ضرورة ولو منع التقديم الزمانى فلا مجال بمنع التقديم الذاتى وأيضا دفع بقاء الساكنين أمر ضرورى ولا ضرورة فى حذف الألف (ويحذف الواو فى قل الحق وإن لم يجتمع فيه الساكنان) بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بأن تقول قول الحق (لأن الحركة فيه حصلت بالخارجى) وهو لام التعريف فى الحق (فيكون) حركة اللام فى قل الحق (فى حكم السكون) لأن العارض كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين (تقديرا) فحذف الواو لدفعه (بخلاف قولا وقولن لأن الحركة فيهما حصلت بالداخلين) فلم يتحقق اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو بمنزلة الداخلين ولذلك قال وهو بمنزلة الداخلى وإنما قال الداخلين للمبالغة فى كونهما بتلك المنزلة (وهما ألف الفاعل ونون التأكيد) أما كون ألف الفاعل بمنزلة الداخلى فلما مر من أن الألف كجزء من الفعل فلذا لم يذكره وأما كون نون التأكيد بمنزلة الداخلى فتعرض له بقوله (وهو) أى نون التأكيد (بمنزلة الداخلى) لأنه به يتحقق معنى الفعلية لأن التأكيد فى الحوادث يكون (ومن ثمة) أى ومن أجل أنه بمنزلة الداخلى (جعلوا معه) آخر (المضارع مبنيا نحو هل يفعلن) مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة إذ صار آخره وسطا ولا إعراب فى الوسط ولم يقع الاعراب على النون لأنه مشابه بالتنوين فى كونه فى آخر الكلمة والتنوين لا يقع محل الاعراب إذ ليس من الكلمة ولا بمنزلة جزء منها وكذلك لا يقع ما يشابهه محل الاعراب (ويحذف الألف فى دعتا) أصله دعوتا قلبت الواو ألفا فحذفت الألف لاجتماع الساكنين (وإن حصلت الحركة) فى تاء دعتا (بألف الفاعل) الذى هو بمنزلة الداخلى (لأن التاء ليست من نفس الكلمة) لأنها جىء بها لبيان تأثير الفاعل فلم تعتبر حركتها فاجتمع ساكنان تقديرا وإن لم يجتمعا بحسب الظاهر (بخلاف اللام فى قولا) لأنها من نفس الكلمة فاعتبرت حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعنى أن الحركة والمتحرك كلاهما عارضان فى دعتا فكانت الحركة فى حكم السكون والحركة وإن كانت عارضة فى قولا إلا أن المتحرك ليس بعارض بل هو أصلى فتقوى الحركة بمعروضها فلم تكن فى حكم السكون (وتقول فى الأمر بنون التأكيد المشددة قولن) بالفتح (قولان قولن) بالضم (قولن) بالكسر

(قولان قلنان وبالخفيفة) أى وبالنون الخفيفة المؤكدة (قولن) بفتح اللام للمفرد المذكر (قولن) بضم اللام (للجمع) المذكر (قولن) بكسر اللام للمفرد المؤنث (اسم الفاعل) من الأجوف (قائل الخ) أى قائلان قائلون قائلة قائلتان قائلات وقوائل (أصله قاول) بكسر الواو (فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما فى كساء) بكسر الكاف (أصله كساو) من الكسوة (وجعلوا الواو ألفا) فى كساء (لوقوعها فى الطرف وانفتاح ماقبلها وهو السين) إذ لا اعتبار بالألف لأنها ليست بحاجزة حصينة فاجتمع ساكنان هما الألفان ولم يمكن حذف إحداهما لئلا يلزم التباس البناء ببناء آخر (ثم جعلت) الألف المقلوبة من الواو (همزة) بالتحريك لدفع التقاء الساكنين فصار كساء (ولا اعتبار لألف الفاعل) فى مثل قاول كما فى كساء (لأنها ليست بحاجزة حصينة) كما فى قنية (فاجتمع ألفان) ألف الفاعل والألف المقلوبة من الواو (ولا يمكن إسقاط) الألف (١٣٢) (الأولى لأنه يلتبس) اسم الفاعل حينئذ (بالماضى) فى حقيقة الحروف وهو ظاهر (وكذلك) يلتبس اسم الفاعل بالماضى لو أسقطت الألف (الثانية) فى الصورة لا فى الحقيقة إذ ألف الماضى مقلوبة من عين الكلمة وألف الفاعل على تقدير حذف الثانية هى الألف الزائدة للفاعل ولما لم يمكن حذف إحداهما وجب تحريك إحداهما ضرورة امتناع الساكنين (فحركت) الألف (الأخيرة) المقلوبة من الواو (فصارت همزة) لأن الألف إذا تحركت تهمز وإنما حركت الأخيرة لأنها جزء من الكلمة ومتحرك فى الأصل دون الأولى لأنها زيدت ساكنة فتحريك المتحرك فى الأصل أولى ولأن الثانية عين الكلمة وهى متحركة فى نظائرنا من الصحيح نحو ناصر وضارب ومما يجب أن يعلم أنه إذا أعل فعل أعل فاعله نحو قال وقائل وباع وبائع وإذا لم يعل فعل لم يعل فاعله نحو عور وعاور وسود وساود كذا حقق (ويجىء فى ويجىء البعض بالحذف) أى ويجىء اسم الفاعل فى بعض الأجوف بحذف حرف العلة منه (نجو هاع ولاع الأصل هائع ولائع) على وزن ضارب يعنى قد يحذف الألف المقلوبة من حروف العلة لاجتماع الساكنين وإن التبس بالماضى فى الصورة لكن هذا الحذف ليس بقياس مطرد بل مقصور على السماع الهائع يجوز أن يكون واويا من هاع أصله هوع أى قاء ويجوز أن يكون يائيا من هاع أصله هيع أى جبن واللاع واوى من لاعه الحب يلوعه والتاع فؤاده أى احترق من الشوق يقال رجل هاع ولاع أى جبان جزوع (ومنه) ومن البعض الذى جاء بالحذف (قوله تعالى) أم من أسس بنيانه (على شفا جرف هار أى هائر) فحذفت الياء لما مر فوزنه قبل الحذف فاعل وبعده فال وهذا مخالف لما فى الصحاح حيث قال يقال حرف هار خفضوه فى موضع الرفع وأرادوا هائر وهو مقلوب من الثلاثى إلى الرباعى كما قلبوا شائك السلاح إلى شاك السلاح فيكون هار مما جاء بالقلب لا مما جاء بالحذف ولما فى الكشاف حيث قال وهار

(قولان قلنان و) تقول (بالخفيفة قولن) بالفتح (قولن) بالضم (قولن) بالكسر على قياس الصحيح (الفاعل قائل الخ) قائلان قائلون قوال قول وقولة قائلة قائلتان قائلات وقوائل (أصله قاول) كناصر (فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما) قلبت (فى كساء أصله كساو) من الكسوة (وجعل واوه ألفا لوقوعه فى الطرف) وعدم اعتبارهم بالألف حاجزا فصار كأن الواو ولى الفتحة فقلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها أو لتنزيلهم الألف منزلة الفتحة فالتقى ألفان فكرهوا حذف إحداهما أو تحريك الأولى لئلا يعود الممدود مقصورا والمقصور اسم معتل اللام يكون ماقبل آخر نظيره من الصحيح فتحة كعصا ونظيره فرس والممدود اسم معتل اللام يكون ماقبل آخر نظيره من الصحيح ألفا ككساء وهو نظير كتاب فإذا حذف إحدى الألفين فى كساء لو حركت الأولى لم يعلم أن ماقبل آخره ألف فى الأصل أم لا وهذا معنى عود الممدود مقصورا (ثم) لما لم يمكن حذف إحدى الألفين ولا تحريك الأولى (جعل) الألف المقلوبة (همزة) دفعا لالتقاء الساكنين واختص الهمز لقربها من الألف (ولا اعتبار بألف اسم الفاعل فى قائل لأنها ليست بحاجزة) مانعة (حصينة) أى قوية فلا تمنع من كون القاف ماقبل الواو والقاف مفتوحة فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (فاجتمع ألفان) وهو التقاء الساكنين (ولا يمكن إسقاط الألف الأولى) لدفعه (لأنه) أى اسم الفاعل حينئذ (يلتبس بالماضى) ولا يكفى الاعراب فارقا لأنه يزول بالوقف (وكذلك) أى كالألف الأولى الألف (الثانية) فى عدم إمكان سقوطها للالتباس بالماضى (فحركت الأخيرة فصارت همزة) ولم تتحرك الأولى لئلا يلزم تغيير العلامة إذ هى علامة اسم الفاعل أو حملا على كساء ونقطت هذه الهمزة كما نقطها الحريرى فى الرسالة الرقطاء وهى التى إحدى حروف كل كلمة منها منقوطة والأخرى غير منقوطة فى نحو قائل خطأ وحكى أن أبا على الفارسى دخل على واحد من المنتمين للعلم فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له أبو على هذا خط من قال خطى فالتفت إلى صاحبه كالمغضب وقال قد أضعنا خطوا تنا فى زيارة مثله وخرج من ساعته (ويجىء) اسم الفاعل (فى البعض) من الأجوف (بالحذف) أى بحذف العين (نحو هاع) من الهرع وهو القىء (ولاع) من اللوع وهو الهم والمصيبة وإحراق العشق القلب (والأصل هائع ولائع) حذفت الألف المقلوبة من العين على غير القياس فصار هاع ولاع بوزن قال (ومنه) أى مما يجىء بالحذف (قوله تعالى على شفا جرف هار أى هائر) منهدم فحذفت العين كما مر

وزنه فعل قصر عن فاعل كخلف من خالف ونظيره شاك وصات فى شائك وصائت وألفه ليست بألف فاعل إنما هى عينه وأصله هور وشوك وصوت فعلى هذا لايكون من الحذف ولا من القلب تدبر ولعل اختلاف هذه الأقوال مبنى على اختلاف أئمة اللغة فيه إذ كل من هؤلاء القائلين ممن يعتمد فلا ينسبون إلى الخبط والسهو (ويجىء بالقلب) أى ويجىء اسم الفاعل فى بعض الأجوف بالقلب المكانى تخفيفا على خلاف القياس أيضا (نحو شاك أصله شائك) من الشوكة وهى شدة البأس ومنه شاكى السلاح فقلبت الياء كافا أى قدم الكاف التى هى لام الكلمة إلى موضع العين وأخر الياء إلى موضع اللام فصار شاكى فأعل كاعلال قاض فصار شاك فوزنه قبل القلب فاعل وبعده فالع وبعد الاعلال فال وأنت تعلم أن ماذكره المصنف غير ماذكر فى الكشاف من قصر ألف اسم الفاعل فيه واعلم أنه قد جوز ابن الحاجب فى شاك القلب المكانى والحذف أيضا أى حذف الألف المقلوبة من الواو التى هى عين الكلمة لالتقاء الساكنين كما فى هاع (وحاد أصله واحد) فقلبت الكلمة أى أخرت الواو آخر الكلمة فوقع الألف فى الأول فامتنع الابتداء به فقدم الحاء عليها فصار حاد ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار حادى فأعل كاعلال قاض فوزنه قبل القلب فاعل وبعده عالف وبعد الاعلال عال وأنت خبير بأن ذكر هذا المثال استطراد لأنه ليس اسم الفاعل من الأجوف الذى نحن فيه بل من المثال ولما كان فى القلب المكانى فى اسم الفاعل نوع استبعاد لمخالفته القياس أراد أن يزيل ذلك الاستبعاد بايراد نظائره فقال (ويجوز القلب) المكانى فى كلامهم (نحو قسى) بكسرتين (أصله قووس) بضمتين (فقدم السين) التى هى لام الكلمة على الواو الأولى التى هى عين الكلمة (فصار قسوو نحو عصو) بضمتين على وزن فعلو (ثم جعل قسى) يعنى قلبت الواو المشددة ياء (لوقوع) هذين (الواوين فى الطرف) وتحقيقه قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها فى الطرف فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ثم كسر ماقبلها وهو السين لأجل الياء (ثم كسر القاف) أيضا (إتباعا لما بعدها) وهو السين فصار قسى بوزن فلعو بكسرتين (كما) جعل الواو ياء وكسر ماقبلها للياء وماقبل ماقبلها إتباعا (فى عصى) وهى جمع العصا وأصله عصوو بضمتين فقلبت الواو الأخيرة ياء لتطرفها فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وكسر الصاد لأجل الياء ثم كسر العين إتباعا له فصار عصى بكسرتين لكن ضم العين لغة فيه (ومنه) أى ومن البعض الذى جاء بالقلب المكانى (أينق) بضم النون وهو جمع ناقة (أصله أنوق) فاستثقلوا الضمة على الواو (ثم قدم الواو على النون) دفعا لذلك الثقل (فصار أونق) بسكون الواو وضم النون (ثم جعل الواو ياء على غير قياس) فوزنه قبل القلب أفعل وبعده أعفل. اسم (المفعول) من الأجوف (مقول إلى آخره) أى مقولان مقولون مقولة مقولتان مقولات ومقاول (أصله مقوول) على وزن منصور (فأعل كاعلال يقول) يعنى نقلت ضمة الواو إلى القاف (فاجتمع ساكنان) هما الواوان ولا يمكن تحريك إحداهما لئلا يلزم الثقل أو كون البناء مجهولا فوجب حذف إحداهما لامتناع

(ويجىء) اسم الفاعل فى بعض الأجوف (بالقلب) المكانى وهو نقل حرف عارعن عارضه من الحركة والسكون مكان حرف آخر وكل واحد منهما معروض للعارض الآخر (نحو شاك أصله شائك) أى إذا لم يقلب بالمكان كان حقه أن يقال شائك وأصله شاوك من الشوك وهو تمام السلاح من باب علم فوضع العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه فالع فأعل إعلال غاز فعلى هذا يقال جاءنى شاك ومررت بشاك ورأيت شاكيا وأما من قال جاءنى شاك بالرفع ورأيت شاكا ومررت بشاك بالجر فقد حذف حرف العلة التى هى العين طلبا للتخفيف وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس فيقال شائك (وحاد أصله واحد) فنقل الواو إلى موضع الدال فتعذر الابتداء بألف فقدم الحاء عليه فصار حادو فأعل إعلال غاز فوزنه عالف ولا يختلجن فى قلبك استبعاد القلب المكانى (إذ يجوز) هذا (القلب فى كلامهم نحو القسى) بكسر القاف والسين (أصله قووس) بضمها جمع قوس (فقدم السين) إلى موضع الواو الأولى وأخرت هى إلى موضع السين فبقى القاف والواو الثانية فى موضعهما (فصار قسوو) بغير الادغام فالاعلال مقدم عليه فوزنه فلوع (مثل عصوو) جمع عصا (ثم جعل قسى) بضم القاف أى قلبت الواوان أعنى واو فعول والواو التى هى اللام ياءين (لوقوع الواوين) المذكورين (فى الطرف) فى الجمع والأولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت الواو التى هى اللام ياء كأنها وليت الضمة فكأنه فى التقدير قسو بواو واحدة أو تنزل الواو التى هى مدة منزلة الضمة فقلبت الواو التى هى لام ياء على حد قلبها فى أدل فصار قسوى فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو للياء وأدغمت الياء فى الياء وكسروا ماقبل الياء صيانة لها (ثم كسر القاف إتباعا لما بعدها) فصار قسى (كما) فعلوا هذا الصنيع (فى عصو) بالنقل فصار عصى وزنه فعيل والأصل عدم الاتباع فيهما (ومنه) أى ومن القلب المكانى (أينق) وزنه أعفل (أصله أنوق) جمع ناقة على وزن أفعل (ثم قدم الواو على النون) ليسكن وليحصل الخفة (فصار أونق ثم جعل الواو ياء على غير القياس) للتخفيف (فصار أينق). (المفعول مقول الخ أصله مقوول فأعل كاعلال يقول) أى فأعطى حركة الواو إلى ماقبلها فصار مقوول (فاجتمع ساكنان

التلفظ بهما ساكنين (فحذفت الواو) الثانية (الزائدة) الحاصلة من إشباع ضمة الواو الأولى (عند سيبويه لأن الحذف للزائد أولى) من الحذف للأصل (و) حذف (الواو الأصلى) أولى (عند) أبى الحسن (الأخفش لأن) الواو (الزائدة علامة) للمفعول (والعلامة لا تحذف) وهذا التعليل ألا يطابق لما نقله ابن الحاجب عن الأخفش أيضا حيث قال وأما حجة الأخفش فى حذف العين دون واو المفعول فهو أن واو المفعول وإن كانت زائدة فقد جاء لمعنى وهو المد والعين لم يأت لمعنى ويبقى التنوين الذى جاء لمعنى وإبقاء الحرف الذى جاء لمعنى أولى كما تقول مررت بقاض فيحذف الياء لأنها لم تأت لمعنى ويبقى التنوين الذى جاء لمعنى الصرف ثم قال وشىء آخر يدل على صحة مذهبه وهو أن هذه العين قد اعتلت فى قال وقيل ولما اعتلت بالاسكان والقلب فى أصل مقول كذلك اعتلت بالحذف واو مفعول الذى هو العين لأن إعلال الاسم فرع إعلال الفعل وهكذا نقله السعد التفتازانى عن الأخفش أيضا (قال سيبويه فى جوابه) أى جواب قول الأخفش (العلامة لا تحذف إذا لم يوجد علامة أخرى) وأما إذا وجدت فقد جاء حذفها اكتفاء بالباقية (وفيه) أى والحال أن فى المفعول (يوجد علامة أخرى وهى الميم) دل هذا الكلام على أن الميم علامة والواو علامة أخرى عند سيبويه وهو غير مطابق لما نقله صاحب النجاح عن سيبويه أيضا حيث قال وحجة سيبويه يعنى على أن المحذوف هو الواو الزائدة أن علامة اسم المفعول الميم دون الواو ألا يرى إلى استمرار مجىء الميم فى الثلاثيات وغيرها دون الواو لكن الواو نشأت من إشباع ضمة ماقبلها لرفضهم مفعلا فى كلامهم إلا مكرما ومعونا والتوفيق بينهما أن هذا الكلام الزامى بناء على أن الميم والواو علامتان عند الأخفش (فيكون وزنه عنده) أى وزن اسم المفعول عند سيبويه (مفعلا) بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين (وعند الأخفش مفولا وكذلك مبيع) أصله مبيوع بوزن منصور (يعنى أعل كاعلال يبيع) يعنى أعل بنقل حركة الباء إلى ماقبلها وهو الياء (فصار مبيوع) بضم الباء وسكون الياء والواو وجميعا (فاجتمع ساكنان) هما الواو والياء (فحذفت الواو عند سيبويه) لما مر من أنه زائد والزائد أولى بالحذف (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) بنقطة (حتى تسلم الياء) بنقطتين عن انقلابها واوا إذ لو لم يكسر لقلب الياء واوا لضمة ماقبلها فيلتبس اليائى بالواوى (وعند الأخفش حذف الياء) لاجتماع الساكنين لما مر من أن الواو علامة والعلامة لا تحذف (فأعطى الكسرة لما قبلها) ليدل على الياء المحذوفة وأيضا لو لم يكسر لالتبس اليائى بالواوى كما فى بعت أصله بيعت بفتحتين فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان الألف والعين فحذفت الألف فبقى بعت بفتح الباء ثم كسر ليدل على الباء المحذوفة كما ضم القاف فى قلت ليدل على الواو المحذوفة

فحذفت الواو الزائدة) للمفعول (عند سيبويه لأن الحذف بالزائد أولى) لا بغيره (و) حذفت (الواو الأصلى) أى عين الفعل دون واو المفعول (عند) أبى الحسن (الأخفش لأن) الواو (الزائد) أى واو المفعول (علامة) للمفعول (والعلامة لا تحذف وقال سيبويه فى جوابه) أى فى جواب الأخفش أى فى جواب دليله لا نسلم أن الواو علامة للمفعول بل هى إشباع الضمة لرفضهم مفعلا فى كلامهم كما مر والعلامة إنما هى الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول فى المزيد فيه من غير واو ولئن سلمنا أن الواو علامة لكن لا نسلم أن العلامة لا تحذف بل إنما (لا تحذف العلامة إذا لم يوجد فيه) أى هناك (علامة أخرى) غير المحذوف (وفيه) أى فى مقول (يوجد علامة أخرى) للمفعول (وهى الميم فيكون وزنه) أى وزن مقول (عنده) أى عند سيبويه (مفعل) بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين (وعند الأخفش) يكون وزنه (مفول) بفتح الميم وضم الفاء فإن قيل إذا اجتمع الزائد مع الأصلى فالمحذوف هو الأصلى كالياء من غاز مع التنوين وإذا التقى ساكنان والأول حرف مد يحذف الأول كما هو فى قل وبع وخف قلنا كل ذلك إنما يكون إذا كان الثانى من الساكنين حرفا صحيحا وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وكذلك) أى كمقول (مبيع) أصله مبيوع (يعنى أعل كاعلال يبيع) أى أعطى حركة الياء إلى ماقبلها (فصار مبيوع) بسكون الياء والواو (فاجتمع الساكنان) الياء والواو (فحذفت الواو) لدفعه (عند سيبويه) على أصله (فصار مبيع) بضم الباء وسكون الياء (ثم كسر الباء) المنقوطة بنقطة واحدة (حتى تسلم الياء) المنقوطة بنقطتين من قلبها واوا لضمة ماقبلها ويسلم البناء من الالتباس بالواوى (وعند الأخفش حذف الياء) أعنى العين على أصله لدفع التقاء الساكنين ولم تقلب واوا على ماهو مقتضى القياس لبقاء التقاء الساكنين فصار مبوع (فأعطى الكسرة لما قبلها) لتدل عليها ولئلا يلتبس بالواوى (كما مر فى بعت) هكذا وقع فى النسخ التى رأيناها والصواب أن لفظ مر وقعت سهوا من الكاتب لأن هذه حوالة تغرى أى كما أعطيت الكسرة لما قبلها فى بعت إذ أصله بيعت قلبت الياء ألفا فاجتمع ساكنان فحذفت الألف ثم كسرت الباء لتدل على الياء لئلا يلتبس الواوى

(فصار مبوع) بفتح الميم وكسر الباء وسكون الواو (ثم جعل الواو ياء) لسكونها وانكسار ماقبلها كما فى ميزان (فيكون وزنه مفعل) بكسر الفاء وسكون العين (عند سيبويه وعند الأخفش مفيل) لأن العين محذوف عنده قال المازنى وكلا القولين حسن وقول الأخفش أقيس اسم (الموضع) من قال يقول (مقال أصله مقول) بسكون القاف وفتح الواو (فأعل) بنقل حركتها إلى ماقبلها ثم قلبها ألفا (كما فى يخاف) أصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو (وكذلك مبيع) أصله مبيع بكسر الياء وسكون ماقبلها (فأعل) بنقل كسرتها إلى ماقبلها (كما) أعل به (فى يبيع) لما مر فصار مبيع بكسر الباء ومد الياء كما كان كذلك فى اسم المفعول (فاكتفى بالفرق التقديرى بين الموضع وبين اسم المفعول) وإن اتحدا لفظا وبيانه أنه إن كان اسم الموضع كان كسرة ماقبل الياء هى كسرة الياء التى هى عين الكلمة وإن كان اسم مفعول كانت كسرته من خارج إذ حركة عين الكلمة حينئذ ضمة محذوفة (وهو) أى الفرق التقديرى (معتبر عندهم كما) اعتبر (فى الفلك) بضم الفاء سكون اللام وهو واحد وجمع ويذكر ويؤنث (إذا قدرت سكونه) أى سكون اللام فيه (كسكون) السين فى (أسد يكون) فلك (جمعا) لأن أسدا بضم الهمزة وسكون السين جمع أسد بفتحتين وإسكان السين فيه يكون علامة الجمع فاعتبر السكون فى الفلك أيضا علامة الجمع (نحو قوله تعالى حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) ضمير جرين يرجع إلى الفلك ولو لم يكن جمعا لما صح رجوعه إليه (وإذا قدرت سكونه كسكون قرب يكون واحد) لأن هذا السكون ليس علامة للجمع (نحو قوله تعالى فى الفلك المشحون) ولو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات (المجهول) من الماضى (قيل إلى آخره) أى قيلا قيلوا قيلت قيلتا قلن قلت قلتما قلتم قلت قلتما قلتن قلت قلنا (أصله قول) بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو (فأسكنت الواو للخفة فصار قول) بضم القاف وسكون الواو فأبقى على هذا فى بعض اللغة (وهو لغة ضعيفة لثقل الضمة) التى فى القاف (والواو) بعدها (وفى لغة) أخرى (أعطى كسرة الواو لما قبلها) وهو القاف بعد سلب ضمتها (فصار قول) بكسر القاف وسكون الواو (ثم صار الواو ياء لكسرة ماقبلها) فصار قيل وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الإتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة (وفى اللغة تشم حتى يعلم أن أصل ماقبلها مضموم) أى ماقبل الياء مضموم فى الأصل والاشمام تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به تنبيها على ضمة ماقبل الواو وكذا ذكروه وذكر ابن الحاجب فى بيان هذه اللغة

بالواوى (فصار مبوع ثم جعل الواو ياء) لسكونها وانكسار ماقبلها (كما) جعل ياء (فى ميزان) ذلك فصار مبيع (فيكون وزنه مفعل عند سيبويه وعند الأخفش) يكون وزنه (مفيل . الموضع مقال أصله مقول) بفتح الميم والواو (فأعل كما) أى كالاعلال الذى (فى يخاف) أى بنقل حركة الواو إلى ماقبلها ثم قلبها ألفا (وكذلك) أى كمقال (مبيع أصله مبيع) بفتح الميم وسكون الباء وكسر الياء (فأعل) أى وقع الاعلال فيه (كما) وقع (فى يبيع واكتفى بالفرق التقديرى) فى مبيع (بين الموضع) أى اسم المكان (و) بين (اسم المفعول) فان تقدير اسم المفعول مبيوع واسم المكان مبيع كما مر وكيف لا يكتفى به (وهو) أى الفرق التقديرى (معتبر عندهم) وذلك (كما) أى كاعتبارهم إياه (فى الفلك) بضم الفاء وسكون اللام فانك (إذا قدرت سكونه) أى سكون عينه وهو اللام (كسكون) عين (أسد) بالضم والسكون جمع أسد بفتحتين (يكون) الفلك جمعا (نحو قوله تعالى حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) فان جرين مسند إلى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالإفراد والتذكير على الأصل كما فى الفلك المشحون وفى مثله (و) لذلك قال المصنف إذا قدرت سكونه فى الموضعين بتذكير الضمير الراجع إلى الفلك أو جرت لكونه بمعنى السفينة كما فى قوله تعالى «والفلك التى تجرى فى البحر بأمره» ولا يدل جرين على جرت لثبوت الأيام فعلن وإنما وجب أن يقال جرى حينئذ لأن ضمير الجمع لا يرجع إلى المفرد (وإذا قدرت سكونه كسكون قرب) بضم القاف وسكون الراء مصدر قرب وهو مفرد (يكون) الفلك (واحدا) نحو قوله تعالى فى الفلك المشحون فان الفلك هنا مفرد إذ لو كان جمعا لوجب أن يقال المشحونة أو المشحونات لوجوب التطابق بين الصفة والموصوف فى التذكير والتأنيث والآلة مقوال ومقول وقد تقدم أنهما لا يعلان ولذلك لم يذكرهما المصنف (المجهول) من قال (قيل الخ أصله قول) كنصر (فأسكنت الواو للخفة) لأن الكسرة ثقيلة على الواو خصوصا مع ضم ماقبلها (فصار قول) إلى قلنا بالضم فى الكل (وهو لغة ضعيفة لثقل اجتماع الضمة والواو وفى لغة) أخرى (أعطى كسرة الواو) فى قول (إلى ماقبلها) بعد حذف حركته وإنما لم يذكره لأنه لازم من إعطاء الحركة إليه فعلم بالالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام فى العكس (فصار قول) بكسر القاف وسكون الواو (ثم صار الواو ياء لكسرة ماقبلها) وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما مما سبق إذ إعطاء حركة الواو إلى ماقبلها يستلزم سكونها ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا إلى موافقة ماذكره صريحا (فصار قيل) وهذه أفصح اللغات إذ لا ثقل فيها (وفى لغة) أخرى (تشم) كسرة ماقبل الياء ضمة أو يوقع الاشمام بتذكير يشم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة إلا أنها غير أفصح لوجود الاشمام (حتى يعلم أن أصل) حركة (ماقبلها مضموم) أى ضمة

الثالثة ومنهم من يشم الفاء الضم لأنهم أرادوا البيان وقد كان فى الفاء ضمة فأرادوا أن ينقلوا إليها كسرة العين فلم يمكنهم أن يجمعوا فى الفاء الكسرة والضمة فأشموا الكسرة الضمة فصارت الحركة فى الفاء بين الضمة والكسرة بمنزلة الحركة فى كافر وجائر لأنها بين الكسرة والفتحة فعلى هذا يكون المراد من الاشمام ههنا أن يتلفظ حركة بين حركتين ويتبعه أن يتلفظ حرف بين حرفين فيكون ما بعد القاف بين الواو والياء لأن ما ذكروه من تهيئة الشفتين من غير تلفظ كما صرح به السعد التفتازانى حيث قال وحقيقة هذا الاشمام يعنى الاشمام فى بيع أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا إذ هى تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء لا ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء كسرا خالصا كما فى الوقف ولا الاتيان بضمة خالصة بعد ياء ساكنة إلى ههنا عبارته فظهر من ذلك كله أن ما ذكروه غير صحيح (وكذلك بيع) فى جواز اللغات الثلاث أصله بيع بضم الباء وكسر الياء فأسكن الياء للخفة فصار بيع بالضم والسكون ثم صار الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فصار بوع وهذه لغة ضعيفة لما مر فى قول وفى لغة أعطيت كسرة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها فصار بيع وهذا أفصح اللغات الثلاث وهو الاتيان بالياء الخالصة والكسرة الخالصة وفى لغة يشم ليعلم أن ما قبلها مضموم فى الأصل (واختير) بضم الهمزة وهو يائى (وانقيد) بالضمة أيضا وهو واوى وإعلالهما ظاهر مما مر وقس عليهما نظائرهما فمن قال قيل وبيع بالياء والكسرة الخالصتين قال اختير وانقيد بالياء والكسرة الخالصتين أيضا ومن أشم فى قيل وبيع أشم فيهما أيضا ومن قال قول وبوع قال اختور وانقود وإنما أجرى هذا الباب مجرى الثلاثى لأن أصل اختير اختير بضم التاء بنقطتين من فوق وكسر الياء بنقطتين من تحت فلفظ تير من اختير مثل بيع وأصل انقيد انقود بضم القاف وكسر الواو فلفظ قود من القود مثل قول و (قلن) أصله قولن بضم القاف فأسكنت الواو فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو فمن قال قيل فى كسر القاف وقال قلن بكسر القاف ومن قال قول لم يكسر بل أبقى على ضمه فقال قلن بضم القاف (وبعن) أصله بيعن بكسر الياء فأسكنت الياء فالتقى ساكنان فحذفت الياء فبقى بعن بضم الباء فمن قال بيع بكسر الباء قال بعن بكسر الباء ومن قال بوع لم يكسر ويجوز الاشمام فيهما أيضا (يعنى يجوز فيهن ثلاث لغات) الياء والياء والاشمام (ولا يجوز الاشمام فى مثل أقيم) واستقيم (لعدم ضم ما قبل الياء) لأن أصلهما أقوم واستقوم بسكون القاف وكسر الواو فيهما فنقلت كسرة الواو إلى القاف ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فيهما فصار أقيم واستقيم ولما لم يكن القاف مضموما فى الأصل لم يجز الاشمام لأن الاشمام إنما هو للدلالة على ضمة ما قبل حرف العلة ولا ضمة ههنا وبهذه العلة أيضا لا يجوز أن يتلفظ بالواو ويقال أقوم واستقوم كما يجوز أن يقال قول وإلى هذا أشار بقوله (ولا يجوز بالواو أيضا) أى كما لا يجوز بالاشمام (لأن جواز الواو) فى قول وبوع إنما هو (لانضمام ما قبل حرف العلة) فى الأصل (وهو) أى انضمام ما قبلها (ليس بموجود) فى أقيم إذ قد عرفت أن أصل أقيم أقوم بسكون القاف بخلاف قيل وبيع فان الأصل فيهما قبل الاعلال الضم كما عرفته فلذلك حسن الواو والاشمام فيهما دون أقيم واستقيم هذا ولو قال المصنف ولا يجوز الاشمام والواو لعدم ضم ما قبل الواو لكان أخصر لكنه فصلهما ولم يلتفت إلى اشتراكهما فى الدليل تسهيلا على المبتدى (وسوى فى مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول

مثل المفتون بمعنى الفتنة أو يريد أن ما قبلها مضموم فى الأصل وحقيقة هذا الاشمام أن تنحو بكسر فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا إذ هى تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع الاشمام فى غير آخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الإسكان كما فى الوقف فان الاشمام فى الوقف على آخر الكلمة بعد إسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو أن تضم الشفتين فقط مثلا إذا أردت أن تشم فى وقف يستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد إسكانها من غير حركة (وكذلك بيع) مجهول باع (واختير وانقيد و) كذلك (قلن وبعن) أى فيما اتصل به ما يسكن لامه وحذف العين للساكنين من نحو اخترن وانقدن له فالكسر فيما اتصل له ما يسكن لامه فرع على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول وبوع بالضم الخالص (يعنى يجوز فيهن) أى بيع واختير وانقيد وقلن وبعن (ثلاث لغات) كسر ما قبلها فى كل المطردة وضمه فى كلها والاشمام فى كلها (ولا يجوز الاشمام فى مثل أقيم لانعدام ضمة ما قبل الياء) إذ أصله أقوم وإذ لا ضمة فلا إشمام (ولا يجوز) أن يقال أقوم (بالواو) الساكنة (أيضا) أى كما لا يجوز الاشمام (لأن جواز الواو) كان (لانضمام ما قبل حرف العلة) فى الأصل (وهو ليس بموجود) فى أقيم لما عرفت أن أصله أقوم بسكون القاف (وسوى فى مثل قلن وبعن بين المعلوم والمجهول) أما فى قلن فعلى لغة قول فى المجهول إذ تقول فى المعلوم قال قالا قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام وفى المجهول على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف وسكون اللام أيضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول وأما على لغة قيل فى المجهول فلا تسوية بينهما إذ فى المعلوم قلن بضم القاف وفى المجهول تستعمل بكسرها وأما

اكتفاء بالفرق التقديرى) وتحقيقه أن أصل قلن إذا كان معلوما قولن بفتحتين كما مر فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فالتقى ساكنان الواو واللام فحذفت الواو فبقى قلن بفتح القاف ثم ضم القاف ليدل على الواو المحذوفة فصار قلن بضم القاف وإذا كان مجهولا يكون أصله قولن بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت الكسرة على الواو فأسكنت فحذفت لالتقاء الساكنين فبقى قلن بضم القاف فضمة القاف على الأول عارضة لأجل الدلالة المذكورة وعلى الثانى أصلية وقد عرفت أن كسر القاف لغة فى المجهول فلا يلتبس بالمعلوم حينئذ وماذكره المصنف من الاستواء على لغة الضم فافهم (وأصل يقال يقول) بضم الياء وسكون القاف وفتح الواو (فأعل كاعلال يخاف) يعنى نقلت فتحة الواو إلى القاف الذى قبلها ثم قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار يقال كما نقلت فتحة الواو إلى ماقبلها ثم قلبت ألفا فى يخاف أصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو كما مر وقس عليه يباع وينقاد ويختار (الباب السادس فى) بيان (الناقص) قيل هو فى استعمال علماء هذا الفن عبارة عما كان فى آخره حرف علة ويرد عليه اللفيف مقرونا كان أو مفروقا مثل طوى ووفى لأنه يصح أن يقال ما كان فى آخره حرف علة مع أنه لا يقال فى استعمالهم إنه ناقص فالأولى أن يقال ما كان فى آخره حرف علة وكان غير لفيف (يقال له) أى لماصدق عليه أنه (ناقص لنقصانه فى الآخر) بسقوط حرف العلة من آخره حالة الجزم نحو لم يغزو [لم] يرم ولم يخش وقيل لسقوط الحركة من آخره حالة الرفع نحو يغزو ويرمى ويخشى ولا يبعد أن يقال معنى قوله لنقصانه فى الآخر لنقصانه [عن] الحرف الصحيح فى الآخر كما يقال فى الأجوف يقال له جوف لخلو جوفه من الحرف الصحيح يعنى أنه لما كان لحرف العلة نقصان بالنسبة إلى الحرف الصحيح لعدم ثباتها على حالها لأنها تارة تعل بالحذف نحو قاض ورام وتارة تحذف بالجزم نحو لم يغزو ولم يرم نزلوا وجودها

منزلة عدمها فسموا ما كان فى آخره حرف علة ناقصا سواء ثبتت تلك الحروف أو سقطت فان قيل فعلى ماذكرتم من سبب تسمية الناقص ناقصا يلزم أن يسمى اللفيف ناقصا لنقصانه بسقوط حرف علة من آخره حالة الجزم وبسقوط الحركة حالة الرفع ولذلك يقال حكم لام اللفيف كحكم لام الناقص لنقصانه من الحرف الصحيح فى الآخر أجيب بأن تسمية الشىء بالشىء لا تقتضى اختصاصه به وهذا معنى قولهم إن وجه التسمية لا يوجب الاطراد وبهذا الجواب يندفع أيضا ماسيورد على قوله (وذو الأربعة لأنه يصير على أربعة أحرف فى الإخبار عن نفسك) على صيغة الماضى (نحو رميت) من أن ماذكرتم يقتضى أن يسمى الفعل الصحيح والمضاعف واللفيف بذوات الأربعة لكون ماضيها على أربعة أحرف عند الإخبار عن نفسك نحو ضربت ومددت وطويت ووجه التخصيص بالاخبار مامر فى الأجوف (وهو) أى الناقص يجىء من جميع الأبواب إلا أنه (لا يجىء من باب فعل يفعل) بكسر العين فيهما باستقراء كلامهم ويجىء من الخمسة الباقية نحو دعا يدعو ورمى يرمى ورعى يرعى ورضى يرضى وسرو يسرو (وتقول فى إلحاق الضمائر) أى فى اتصال الضمائر المرفوعة مستكنة كانت أو بارزة (رمى رميا رموا إلى آخره) أى رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا (أصله رمى) بفتح الياء (فقلبت الياء) فيه (ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) فصار رمى (كما فى قال) يعنى كما يقلب حرف العلة فى ماضى الأجوف الواو ألفا لتحركها

فى بعن على لغة بيع فى المجهول تقول فى المعلوم باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر الباء وفى المجهول على تلك اللغات بيع بيعا بيعوا بيعت بيعتا بعن فوقعت التسوية بينهما وأما على لغة بوع فى المجهول فلا تسوية إذ تقول على هذه اللغة فى المعلوم بعن بكسر الباء وفى المجهول بعن بالضم (اكتفاء بالفرق التقديرى) فان أصل قلن فى المعلوم قولن بفتح القاف وفى المجهول قولن بضمها وكذلك أصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بيعن بضم الباء فالضم والكسر فى المعلومين عارضان وفى المجهولين أصليان (وأصل يقال) فى مجهول يقول (يقول كينصر فأعل كإعلال يخاف) أى بنقل حركة الواو إلى ماقبلها وقلبها ألفا.

[**الباب السادس** : فى الناقص] أى معتل اللام (ويقال له) أى لمعتل اللام (ناقص لنقصانه فى الآخر) إما من بعض الحركات كما فى حالة الرفع نحو يرمى أو من الحروف كما فى حالة الجزم نحو لم يرم (و) يقال له أيضا (ذو الأربعة لأنه يصير على أربعة أحرف فى الإخبار عن نفسك نحو رميت) ولا يلزم تسمية الصحيح بذى الأربعة إذ لا يجب الاطراد فى التسمية ووجه اعتبار الإخبار قد مضى فى الأجوف (وهو) أى الناقص (لا يجىء) بالاستقراء (من باب فعل يفعل) بكسر العين فيهما وقد علم من تخصيصه بالذكر أنه يجىء من الأبواب الباقية نحو رمى يرمى وغزا يغزو ورضى يرضى ورعى يرعى وزكا يزكو (وتقول فى إلحاق الضمائر رمى رميا رموا رمت رمتا رمين إلى آخره ورمى أصله رمى فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها كما) قلبت الواو ألفا (فى قال) لذلك (وأصل رموا رميوا فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها) وإنما قلبت ألفا حينئذ لئلا يلزم أربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنتان تحقيقيتان حركتها وحركة ماقبلها واثنتان تقديريتان هما الياء لأنها مركبة من كسرتين ولم يعتبروا حركة مابعدها إذ لا اعتبار بالحركة الطرفية لكونها فى محل التغيير وثلاث حركات متواليات ليست فى تلك المرتبة من الثقل ولهذا جوزوا ضرب ولم

وانفتاح ماقبلها نحو قال كذلك تقلب فى الناقص الياء ألفا لتلك العلة (وأصل رموا رميوا) بضم الياء (فقلبت الياء) فيه (ألفا) لتحركها وانفتاح ماقبلها (فاجتمع ساكنان) هما الألف المنقلبة من الياء وواو الجمع (فحذفت الألف) لأن الواو علامة الفاعل فحذفها مخل بالمقصود ولأنه لو حذفت لم يدل عليها شىء وإنما بقى فتحة الميم ولم تبدل إلى الضمة مع اقتضاء الواو وضمة ماقبلها لمجانستها إياها لأن الميم ليست بما قبلها على الحقيقة كما مر فى أول فصل الماضى ولتدل على الألف المحذوفة (وكذلك رضوا) أصله رضيوا بضم الياء بعد أن قلبت الواو ياء لأنه من الواويات فأسكنت الياء تخفيفا لثقل الضمة عليها سيما إذا كان قبلها كسرة فالتقى ساكنان ثم حذفت الياء كما حذفت فى رموا دون الواو ولأنها علامة فصار رضوا بكسر الضاد ولم تقلب الواو ياء لسكونها وكسر ماقبلها لأنها ضمير والضمائر لا تتغير كما لا تحذف (إلا أنه ضمت الضاد فيه بعد الحذف) أى بعد حذف الياء لالتقاء الساكنين (حتى لا يلزم الخروج من الكسرة إلى الواو) أى من الكسرة التحقيقية إلى الضمة التقديرية وعينت الضمة لمجانستها الواو هذا إعلال رضوا على مافهم من عبارة المصنف وفيه إعلال آخر وهو نقل ضمة الياء إلى الضاد بعد سلب حركة الضاد ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (وأصل رمت رميت) بفتح الياء (فحذفت الياء) بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لالتقاء الساكنين (كما تحذف (فى رموا) بعد قلبها ألفا لالتقاء الساكنين ولما توجه أن يقال لم حذفت اليا فى تثنية رمت بعد قلبها ألفا مع عدم موجب الحذف وهو التقاء الساكنين أجاب بقوله (وتحذف اليا) بعد قلبها ألفا (فى رمتا) أصله رميتا بفتح الياء (وإن لم يجتمع) فيه (الساكنان) لفظا لأن تاء التأنيث قد حركت بألف فاعل (لأنه يجتمع الساكنان تقديرا) وحكما (وتمامه) أى تمام بحث الحذف وجودا وعدما فالمضاف محذوف (قد مر فى) قل و(قولا) وقولن اكتفاء ودعتا (ولا تعل) ياء مثل (رمين) ورميت إلى آخره (لما مر فى القول) من أن حروف العلة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها إلا إذا انفتح ماقبلها لخفة الفتحة والسكون (المستقبل يرمى الخ) أى يرميان يرمون ترمى ترميان يرمين ترمى ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين أرمى نرمى (أصله يرمى) بضم الياء (فأسكنت الياء لثقل الضمة عليها) فصار يرمى بسكون الياء (ولا تعل) الياء (فى مثل يرميان) ويرضيان (لأن حركته) وهو الفتحة (خفيفة وأصل يرمون يرميون) بضم الياء (فأسكنت الياء) لاستثقالهم الضمة عليها إما باسقاطها وإما بنقلها إلى ماقبلها فالتقى ساكنان (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) فصار على الثانى يرمون بضم الميم وعلى الأول يرمون بكسر الميم ثم ضم الميم لما ذكرنا فى رضوا فصار يرمون بضمها (وسوى) ولم يفرق لفظا (بين الرجال والنساء) أى بين لفظ جمع المذكر الغائب وجمع المؤنثة الغائبة (فى مثل يعفون) أى فى كل فعل مضارع ناقص واوى على وزن يفعل بضم العين فيقال الرجال يعفون والنساء يعفون

بجوزوا ضربت وكذلك الواو مع ماقبلها (فصار رماوا فاجتمع ساكنان فحذفت الألف) دفعا لاجتماع الساكنين دون الواو لأنه ضمير وهو لا يحذف (فصار رموا) بفتح الميم (وكذلك أى مثل رموا أى حذف لام الفعل بسبب الاعلال (رضوا إلا أنهم ضموا الضاد فيه) أى فى رضوا (بعد الحذف) أى حذف لام الفعل (حتى) يصح واو الجمع أو (لا يلزم الخروج من الكسرة إلى الواو) وهو مستثقل فان أصله رضوا بدليل الرضوان قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها فصار رضيوا استثقلت الضمة على الياء فحذفت فاجتمع ساكنان حذفت الياء لدفعه دون الواو لأنه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون الواو فضم الضاد لتصح واو الجمع إذ لو لم يضم لقلب ياء لسكونها وانكسار ماقبلها أو لئلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الواو فصار رضوا (وأصل رمت رميت فحذفت الياء) بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وحذفت لاجتماع الساكنين (كما) قلبت وحذفت (فى رموا ويحذف الياء) بعد القلب (فى رمتا) أصله رميتا قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار رماتا فحذفت الألف لاجتماع الساكنين فيه صورة (لأنه) أى الشأن وإن لم يجتمع الساكنان حقيقة (يجتمع) فيه (الساكنان تقديرا وتمامه مر فى قولا) حيث قال هناك ويحذف الألف فى ادعتا وإن حصلت الحركة بألف الفاعل لأن التاء ليست من نفس الكلمة بخلاف اللام فى قولا (ولا يعل) حرف العلة (فى رمين كما مر فى القول) من أن حروف العلة الساكنة إنما تعل إذا لم يكن ماقبلها مفتوحا وأما إذا كان ماقبلها مفتوحا فلا تعل لخفة الفتحة والسكون (المستقبل يرمى الخ أصله يرمى) كينصر (فأسكنت الياء لثقل الضمة عليها) فصار يرمى (ولا تعل) الياء بإسكانها (فى مثل يرميان لأن حركته خفيفة) وهى الفتحة (وأصل يرمون يرميون فأسكنت الياء) بنقل ضمها الى الميم بعد سلب حركته (ثم حذفت لاجتماع الساكنين) فصار يرمون أو تقول لما أسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت فصار يرمون بكسر الميم وسكون واو ثم أبدلت كسرة الميم إلى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المصنف ههنا ظاهر فى إعلاله الأول إذ لم يتعرض لإبدال كسرة الميم الى الضمة إلا أنه يحتمل الثانى أيضا بقرينة قوله فى إعلال رامون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة (وسوى) لفظا (بين) جمع (الرجال و) بين جمع (النساء فى مثل يعفون) أى فى الغيبة من الناقص الواوى تقول الرجال يعفون والنساء يعفون

اكتفاء بالفرق التقديرى (و) تلك (الواو فى) جمع (النساء أصلية) إذ أصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على وزن ينصرون (والنون) فيه (علامة التأنيث) أى علامة المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك أن الواو فى يعفون إذا كان جمعا للرجال زائدة وعلامة لجمع المذكر وأن النون للإعراب ولذا سقط فى الجزم والنصب نحو لم يغزو ولن يغزو وأصله يعفون مثل ينصرون استثقلت الضمة على الواو فأسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت لام الفعل فصار يغزون فوزنه يعفون (ومن ثمة) أى ومن أجل أن النون فى جمع النساء علامة (لا تسقط فى قوله تعالى إلا أن يعفون) أى المطلقات ولم تكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون الاعراب (وأصل ترمين) للواحدة المخاطبة (ترميين) مثل تضربين (فأسكنت الياء) لثقل الكسرة عليها (ثم حذفت تلك الياء (لاجتماع الساكنين) دون الأخرى لكونها علامة فصار ترمين فوزنه تفعين (وهو) أى ترمين (مشترك فى اللفظ مع جماعة النساء) اكتفاء بالفرق التقديرى فان أصله إذا كان جمع النساء ترمين بكسر الميم وسكون الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن (فاذا أدخلت) أنت (الجازم) على ترمى (تسقط) أنت (الياء منه علامة للجزم) تقول لم يرم لأن حرف العلة فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح (ومن ثمة) أى من أجل أن الياء تسقط علامة للجزم كالحركة فى الصحيح (تسقط الياء) للوقف فى النقص (فى حالة الرفع علامة للوقف فى قوله تعالى والليل إذا يسر) أصله يسرى سقط الياء للوقف فى النقص سقوط الحركة فى الصحيح نحو ليضرب (وتنصب) أنت الياء (إذا أدخلت) على يرمى (الناصب) تقول لن يرمى (لخفة النصب) استعمل ألقاب الاعراب من الجزم والرفع والنصب لأن المضارع معرب كما مر (ولم تنصب) أنت الياء بعد قلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (فى مثل لن يخشى لأن الألف لا يحتمل الحركة) أى لا يتحمل الحركة كقوله :

اكتفاء بالفرق التقديرى وهو معتبر عندهم (و) بيان الفرق التقديرى وهو أن (الواو فى) جمع (النساء أصلية) لكونها لام الفعل (والنون) ضمير الجمع و (علامة التأنيث) والفعل مبنى معها فوزنه يفعلن مثل ينصرن وأما الواو فى الرجال فهو ضمير الجمع لأن أصل يعفون على ذلك التقدير يعفوون بضم الواو فاستثقلت الضمة عليها فأسقطت فالتقى ساكنان هما الواوان فحذفت الأولى لأنها لام الفعل وهو محل التغير ولأن الثانية علامة الفاعل والنون للاعراب والفعل معرب فوزنه يفعون بسكون الفاء وضم العين (ومن ثم) أى ومن أجل أن النون فى مثل يعفون لجمع المؤنث ضمير الجمع وعلامة التأنيث (لا تسقط) فى جمع المؤنث بدخول أن الناصبة (فى قوله تعالى إلا أن يعفون) فان قلت لم لم يبين فى أثناء بحث اليائيات اشتراك لفظى جمع المذكر الغائب وجمع المؤنث الغائبة فى مثل يعفون مع أنه من الواويات قلت لمناسبة مثل يعفون لماقبله ولمابعده أما لماقبله فلكونه جمعا للمذكر الغائب مثل يرمون وأما لمابعده فلكونه مشتركا مثل ترمين مع أن المصنف لم يذكر فى باب الناقص بحث الواويات على التفصيل حتى يبين مثل يعفون فيه بل قاس الناقص الواوى على الناقص اليائى وقال وحكم غزا يغزو ومثل رمى يرمى فى كل الأحكام (وأصل ترمين ترميين) بكسر الياء الأولى (فأسكنت الياء) بحذف كسرتها تخفيفا فالتقى ساكنان هما اليا آن (ثم حذفت) تلك الياء التى حذفت كسرتها لأنها آخر الكلمة وهو محل التغيير ولأن الثانية ضمير والضمائر لا تتغير (لاجتماع الساكنين وهو) أى ترمين (مشترك فى اللفظ مع جماعة النساء) يعنى لم يفرق فى اللفظ بين الواحدة المخاطبة وبين جمع المخاطبة اكتفاء بالفرق التقديرى فوزن الواحدة تفعين بحذف اللام ووزن الجمع تفعلن باثبات اللام (وإذا أدخلت) على مضارع الناقص اليائى الحرف (الجازم تسقط) منه فى المفرد المذكر والمفرد المؤنث الغائبين والمفرد المخاطب وفى صيغة المتكلم (الياء) وكذا الواو وإذا أدخلت الجازم على مضارع الناقص الواوى نحو لم يغز (علامة) للجزم لأن حرف العلة فى الناقص بمنزلة الحركة فى الصحيح وذلك لأن حروف العلة أشبهت الحركات من حيث إنها مركبة منها والحركات مأخوذة منها على اختلاف فيه وعلى كلا التقديرين فالمناسبة حاصلة فأجروا تلك الحروف فى الفعل المعتل اللام مجرى الحركة فى أن حذفوها فى حال الجزم وأيضا الحركات لا تقوم بها كما لا تقوم بنفسها فحذفت فى الجزم حذف الحركة كذا قيل وقد وقع فى بعض النسخ وإذا أدخلت الجوازم بصيغة الجمع والمراد واحد لأن الجمع المحلى باللام قد يراد به المفرد كما ثبت فى موضعه فاندفع ما قيل إنه يلزم أن يكون سقوط الياء بدخول جوازم ثلاث وليس كذلك (ومن ثم) أى ومن أجل أن الياء تسقط فى الناقص فى حال الجزم علامة له لتنزله منزلة الحركة (وتسقط فى حالة الرفع علامة للوقف فى) مثل (قوله تعالى والليل إذا يسر) أصله إذا يسرى لأن الأصل فى الوقف إسقاط حركة آخر الكلمة فلما تنزلت حروف العلة منزلة الحركة فى الناقص أسقطت فى حالة الرفع للوقف كما تسقط الحركة فى حالة الرفع للوقف (وتنصب) أى وتفتح حرف العلة فى الفعل الناقص ولم يحذف (إذا أدخلت) عليه الحرف (الناصب لخفة النصب) أى الفتح على حرف العلة نحو لن يرمى ولن يغزو بفتح الياء والواو قوله (ولن تنصب فى مثل لن يخشى لأن الألف لا يتحمل الحركة) جواب دخل مقدر تقديره إن قولكم وتنصب حرف العلة إذا دخل النواصب لخفة النصب منقوض بمثل لن يخشى إذ حرف العلة فيه ساكن مع الناصب وتحقيق الجواب أن أصله يخشى بفتح الشين وضم الياء فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها والألف لا يحتمل الحركة أصلا حتى يصير مفتوحا فبقيت ساكنة مع الناصب أيضا وكذلك كل فعل

ناقص عين مضارعه مفتوحة نحو لن يرضى (الأمر ارم إلى آخره) أى ارميا ارموا ارمى ارميا ارمين (أصله ارمى) باثبات الياء المضمومة لأنه لو حذف من ترمى حرف المضارعة بقى ما بعده ساكنا فاجتلبت الهمزة مكسورة فصار ارمى (فحذفت الياء علامة للجزم) أى للوقف كما حذفت الحركة من الصحيح فصار أم (وأصل ارموا ارميوا) بكسر الميم وضم الياء (فأسكنت الياء) لثقل الضمة عليها إما باسقاطها عنها وإما بنقلها إلى ماقبلها بعد سلب حركته (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) فصار على الثانى ارموا بضم الميم وعلى الأول ارموا بكسر الميم ثم ضم الميم لأجل الواو فصار ارموا بالضم (وأصل ارمى) للواحدة المخاطبة (ارميى) بياءين أولهما لام الفعل مكسورة وثانيهما ضمير المخاطبة ساكنة (فأسكنت الياء) الأولى (الأصلية) لاستثقال الكسرة عليها فالتقى ساكنان هما ياآن (ثم حذفت) تلك الياء (لا لتقاء الساكنين) فصار ارمى (وتقول) فى الأمر (بنون التأكيد) المشددة (ارمين) بفتح الياء (ارميان) على قياس اضربن اضربان (ارمن) بضم الميم وحذف الواو (ارمن) بكسر الميم وحذف الياء (ارميان ارمينان و) تقول (بالنون الخفيفة ارمين) بفتح الياء (ارمن) بضم الميم (ارمن) بكسر الميم (و) اسم (الفاعل رام إلى آخره) أى راميان رامون رامية راميتان راميات وروام (أصله رامى فأسكنت الياء فى حالة الرفع والجر) لاستثقال الضمة والكسرة على الياء فالتقى ساكنان الياء والتنوين (ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين (وأعطى التنوين لما قبلها فصار رام ولم يحذف التنوين لدلالته على التمكن وهو نون ساكنة تتبع حركة حرف توجد فى آخر الكلمة (ولا تسكن) الياء (فى حالة النصب لخفة النصب) أى الفتح فيقال جاءنى رام ومررت برام ورأيت راميا (وأصل رامون راميون) بضم الياء فاستثقلت الضمة عليها (فأسكنت الياء) فاجتمع ساكنان الياء والواو (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) دون الواو لأنها علامة فصار رامون بكسر الميم وسكون الواو (ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة) يعنى لو لم يضم الميم لزم أن يجعل الياء واوا لسكونها وانكسار ماقبلها وهو غير جائز إذ العلامة لا تتغير كما لا تحذف فوجب ضم ماقبلها لتسلم الواو (وإذا أضفت التثنية أى تثنية اسم الفاعل من الفعل الناقص اليائى (إلى نفسك) أى إلى ضمير دال على نفسك وهو ياء المتكلم كما فى غلامى (فقلت راميای فى حالة الرفع) لأن أصله فى تلك الحالة راميان كما بين فى النحو فلما أضيف إلى الياء سقطت النون لأنها توزن بتمام الكلمة والاضافة توزن بعدم تمام الكلمة بدون المضاف إليه فيكون بينهما تضاد فاذا قصد إلى أحدهما وجب ترك الآخر فصار راميای (ورامى فى حالة النصب والجر

ولا يحسبون الحكم عجزا   لما عدم السنون احتمالى

أى تحملى. إذ لو حركت لخرجت عن أصل وضعها وهو السكون (الأمر) منه (ارم إلى آخره أصله ارمى) بسكون الياء (فحذفت الياء علامة للجزم فبقى ارم) هذا لمشاكلة قوله فاذا أدخلت الجازم تسقط الياء علامه للجزم وإلا فالوجه أن يقول للوقف أو للسكون كما فى بعض النسخ (وأصل ارموا ارميوا) كاضربوا (فأسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين) كما فى يرموا بلا فرق (وأصل ارمى) بالياء للواحدة المخاطبة (ارميى) كاضربى (فسكنت الياء الأصلية) لاستثقال الكسرة عليها لا حاجة إلى هذا القيد إذ يعلم من قوله فأسكنت أن المراد بالياء الياء الأصلية ولذا لم يذكره فى إعلال ترمين إلا أنه ذكره هنا لئلا يتردد السامع فى الأمر من أن إطلاق لفظ الياء أى الياءين هو أى المستكن أو المحذوف (ثم حذفت) تلك الياء (لاجتماع الساكنين) دون الزائدة لأنها ضمير) وتقول بنون التأكيد الثقيلة (المشددة) ارمين (بفتح الياء) ارميان ارمن (بضم الميم) ارمن (بكسر الميم) ارميان ارمينان وتقول (بالخفيفة ارمين بفتح الياء ارمن بضم الميم ارمن بكسر الميم. الفاعل رام الخ أصله رامى) على وزن ضارب (فأسكنت الياء فى حالتى الرفع والجر) لاستثقال الضمة والكسرة على الياء (ثم حذفت الياء لاجتماع الساكنين) من الياء والتنوين لأنه نون ساكنة تتبع حركة الآخر أى تأتى بعد الحركة لا كنون حسن فانها قبل الحركة فاذا صار الميم آخرا تتبع حركته وتأتى بعدها وليست بعارضة لحرف كالحركة بل هى حرف مستقل زيدت علامته للتمكن والعلامة لا تحذف (ولا تسكن) الياء (فى حالة النصب) بل تحرك بالفتحة على ماهو مقتضى حالة النصب (لخفة النصب) أى الفتحة على الياء وإنما قال النصب للمشاكلة وهذا كثير فى كلامهم مر (وأصل رامون راميون) على وزن ضاربون (فأسكنت الياء) بأن حذف حركتها (ثم حذفت) الياء (لاجتماع الساكنين) دون الواو لأنه علامة الرفع (ثم ضم الميم لاستدعاء) صيانة (الواو الضمة وإذا أضفت) أنت (التثنية) أى تثنية رام (إلى نفسك) أى ياء المتكلم (فقلت) جواب الشرط أى فقد قلت (راميای فى حالة الرفع) أصله راميان فلما أضفته إلى ياء المتكلم أسقطت نون التثنية لأنها تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون المضاف إليه فلو لم يسقط النون حالة الاضافة لاجتمع النقيضان فصار راميای (و) قلت (رامى فى حالتى) الاضافة و (النصب والجر) بثلاث ياآت أصله

بادغام علامة النصب والجر فى ياء الاضافة) لأن أصله فى تلك الحالتين رامين بفتح الياء الأصلية وسكون الياء الثانية التى هى علامة النصب فى النصب والجر فى الجر فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون لما ذكر فى حالة الرفع فصار راميي بثلاث ياآت أولاها مفتوحة وثانيتها ساكنة وثالثها مفتوحة أيضا فوجب إدغام الثانية فى الثالثة لأنهما متجانسان أولاهما ساكنة فصار راميا بفتح الياءين وتشديد الثانية. واعلم أن فى قولهم وإذا أضفت التثنية إلى نفسك فقلت حزازة لأن جزاء الشرط إذا كان ماضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه فحق العبارة أن يقال إذا أضفت قلت فكان هذا سهوا من الكاتب فحينئذ لا بد من تقدير قد ليصح وكذلك الحال فيما بعده فى مواضع (وإذا أضفت الجمع) من اسم الفاعل من الناقص اليائى (فقلت رامى) بكسر الميم وفتح الياء المشددة (فى جميع الأحوال) أى فى حالة الرفع والنصب والجر (و) ذلك لأن (أصله فى حالة الرفع راموى فأدغم) الواو فى الياء بعد قلبها ياء (لأنه اجتمع الحرفان) اللذان (من جنس واحد فى العلية) أى فى كونها حرف علة قبل قلب الواو ياء فى الذات بعد قلبها إياها لاجتماعهما وسبق إحداهما بالسكون فصار رامى بضم الميم ثم كسرت لأجل الياء فصار رامى وأصله فى حالة النصب والجر رامين بكسر الميم والياء الأولى الأصلية وسكون الياء الثانية التى هى علامة النصب فى النصب والجر فى الجر فأسكنت الياء لثقل الكسرة عليها فالتقى ساكنان فحذفت الأولى لأن الثانية علامة فصار رامين بياء واحدة ساكنة فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميي بياءين أولاهما ساكنة وثانيتهما مفتوحة فوجب إدغام الأولى فى الثانية بالضرورة فصار رامى اسم (المفعول) من رمى يرمى (مرمى إلى آخره) أى مرميان مرميون مرمية مرميتات ومرامى (أصله مرموى فأدغم (الواو فى الياء بعد قلبها ياء (كما) أدغم (فى رامى وإذا أضفت التثنية) أى تثنية اسم المفعول (إلى ياء الاضافة) ولو قال إلى ياء المتكلم لكان أظهر (فقلت مرمياى فى حالة الرفع (أصله مرميان فحذفت النون بالاضافة فصار مرمياى (وفى) حالة (النصب والجر مرميي بأربع ياآت (لأن أصله مرميين بفتح الياء الأولى وتشديدها وسكون الياء الثانية ففيه ثلاث ياآت فلما أضيف إلى ياء المتكلم صارت أربعة وحذفت نون التثنية ثم أدغم ما قبل ياء الاضافة التى هى علامة فى ياء الاضافة فصار مرميي بياءين مفتوحتين مشددتين (وإذا أضفت الجمع) من اسم المفعول (إلى ياء المتكلم فقلت مرميي أيضا) أى كما فى التثنية (بأربع ياآت فى كل الأحوال) لأن أصله فى حالة الرفع مرميون فلما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميوى فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصار مرميي بضم الياء الأولى ثم كسرت لأجل الياء الثانية فصار مرميي بكسر الياء الأولى وفتح الثانية المشددتين وأصله فى حالة النصب والجر مرميين بكسر الياء الأولى المشددة وسكون الثانية ثم أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون فصار مرميي فأدغمت الثالثة التى هى علامة فى الرابعة لسكون الأولى وفتح الثانية فصار مرميي بكسر الياء الأولى وفتح الثانية المشددتين فالجمع مثل التثنية فى كون كل منهما بأربع ياآت لا فى الحركات والسكنات اسم (الموضع) من رمى يرمى (مرمى) بفتح الميمين أصله مرمى بضم الياء وتنوينها فاستثقلت الضمة على الياء فأسكنت فالتقى ساكنين الياء والتنوين فحذفت الياء فاتصل التنوين بما قبله فصار مرمى لكنه يكتب بالياء للدلالة على الياء المحذوفة

أصله رامين فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون فصار رامى ثم قلت رامى (بادغام علامة النصب والجر) أعنى الياء الثانية (فى ياء الاضافه) وهى الياء الثالثه (وإذا أضفت الجمع) أى جمع رام (إلى نفسك فقلت رامى) بياءين (فى جميع الأحوال) أى حال الرفع والنصب والجر (أصله فى حالة الرفع راموى) أصله رامون سقطت النون بالاضافة فصار راموى (فأدغم) أى وقع الادغام فى راموى (لأنه) أى الشأن (اجتمع الحرفان) هما الواو والياء (من جنس واحد فى العلية) أى فى كونهما حرفى علة وسبقت إحداهما الأخرى بالسكون فقلبت الواو ياء كما هو القاعدة فصار رامى فأدغم الياء الأولى فى الثانية فصار رامى ثم كسر الميم لتصح الياء فصار رامى وأما فى حالتى النصب والجر فأصله رامين فلما أضيف إلى ياء المتكلم سقطت النون فصار راميي ثم أدغم الياء الأولى فى الثانية فصار رامي. (المفعول مرمى الخ أصله مرموى فأدغم كما فى رامى) حالة الرفع بلا فرق (وإذا أضفت التثنية) أى تثنية مرمى (إلى ياء الاضافة فقلت مرمياى فى حالة الرفع) أصله مرميان سقطت النون بالاضافة (و) قلت (فى حالتى النصب مرميي بأربع ياآت) أولها منقلبة عن واو المفعول وثانيها لام الفعل وثالثها علامة النصب والجرور ابعها ياء الاضافة (وإذا أضفت الجمع) أى جمع مرمى المذكر السالم (إلى ياء الاضافة فقلت مرميي أيضا) أى كالتثنية إلا أن لام الكلمة مكسورة هنا ومفتوحة فى التثنية (بأربع ياآت فى كل الأحوال) أى فى حالة الرفع والنصب والجر أما فى حالة الرفع فأصله مرميون فلما أضيف إلى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرميوى فأعل كما فى راموى فكسرت الياء الأصلية لصيانة الياء المقلوبة وأما فى حالتى النصب والجر فأصله مرميين فصار بعد الاضافة إلى ياء المتكلم مرميي فأدغمت الثالثة فى الرابعة فصار مرميي بكسر الياء الثانية المدغم فيها. (الموضع مرمى) بفتح الميمين أصله مرمى

(الأصل فيه) أى فى الموضع (أن يأتى على وزن مفعل بكسر العين) وذلك لأن الموضع مما يكون عين مضارعه مكسورا أن يأتى بالكسر تبعا للعين مضارعه (إلا أنهم قد فروا عن توالى الكسرات) لأن الياء كسرتان ففتحوا العين فى الموضع من الناقص سواء كان عين مضارعه مكسورا أو مفتوحا أو مضموما الذلك وقد مر ذلك فى فصل الموضع اسم (الآلة مرمى بكسر أوله المجهول) من الناقص اليائى من الماضى (رمى) ومن المضارع (يرمى إلى آخرهما) أى رميا رميوا رميت رميتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا بضم الراء وكسر الميم فى الكل يرميان يرميون ترمى ترميان يرمين ترمى ترميان ترميون ترمين ترميان ترمين أرمى نرمى بضم حروف المضارعة وفتح الميم فى الجميع (ولم يعل رمى لخفة الفتحة) على الياء مع أن ما قبلها ليست بمفتوحة حتى يقلب ألفا (وأصل يرمى يرمى) بضم الياء (فقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (كما قلبت ألفا كذلك (فى رمى) ولما بين أحكام الناقص اليائى أحال عليه أحكام ناقص الواوى فقال (وحكم غزا يغزو ومثل رمى يرمى فى كل الأحكام إلا أنهم يبدلون الواو ياء فى نحو أغزيت تبعا ليغزى) كما مر بيانه (مع أن الياء من حروف الابدال) وهو جعل حرف مكان حرف آخر ويحرك بحركته ومعانى القيود ظاهرة لمن له عقل سليم ويجرى فى الأنواع الثلاثة للفظ أما فى الاسم فنحو تراث أصله وراث وأما فى الفعل فنحو هراق أصله أراق وأما الحرف فنحو ألا فعلت أصله أن لا فعلت وطرق معرفة الإبدال خمسة أحدها أن يعرف بأمثلة اشتقاقه كالتاء فى تراث الهمزة فى أجوه فان أمثلة اشتقاق الأول ورث ويرث (١٤٢) ووارث وموروث وميراث فاذا وجد التاء فى تراث علم أن التاء أبدلت من الواو أصله وراث فعال اسم الميراث وثانيها أنه يعرف بقلة الاستعمال كقولهم الثعالى فى الثعالب والأرانى فى الأرانب لأن الثعالى جاء بمعنى الثعالب واستعماله قليل بالنسبة إلى الثعالب فيعلم أن الباء فيه هو الأصل والياء مبدل عنه وكذا الحال فى الأرانى والأرانب وثالثها أنه يعرف بكون البدل فى اسم يكون فرعا عن أصل والحرف زائد فى الفرع كضويرب تصغير ضارب فانا لانشك فى أنه تصغير ضارب والمصغر فرع المكبر فضويرب فرع لضارب والألف فيه زائدة فعلم أن الواو فى ضويرب مبدلة من الألف فى ضارب لأنه الأصل استنجده وضويرب فرعه ورابعها أنه يعرف البدل فى اسم يكون فرعا عن أصل وحرف البدل أصل كمويه تصغير ماء فانه فرع عن ماء والهاء فيه أصلى لأن أصل ماء ماه بدليل ماه يموه فالهمزة مبدلة عن الهاء لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وخامسها أنه يعرف بأنه لو لم يجعل مبدلا للزم بناء مجهول كاصطبر يحكم بأن أصله اصتبر لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه افطعل وهو بناء مجهول كذا قرروه (وحروفها) الضمير يرجع إلى الابدال فالأولى حروفه بالتذكير قولك (استنجده يوم صال زط) وهى خمسة عشر حرفا يقال استنجده فأنجده أى استعان به فأعانه ويقال صال عليه وثب وزط اسم قبيلة وهو فاعل صال ويوم ظرف استنجده ومضاف إلى الجملة الفعلية وجعل سيبويه حروف الابدال أحد عشر فقال فى كتابه حروف البدل أحد عشر حرفا منها ثمانية أحرف من حروف الزيادة وهى الهمزة والألف والنون والهاء والياء والتاء والميم والواو ومنها ثلاثة من غيرها وهى الطاء والدال والجيم وعند الزمخشرى ثلاثة عشر يجمعها قولك: استنجده يوم طال. وقال ابن الحاجب حروفها أربعة عشر يجمعها قولهم: أنصت يوم جد طاء زل. وقال إن ما ذهب إليه الزمخشرى وهم منه لأنه أسقط الصاد والزاى وهما من حروف الابدال لقولهم صراط فى سراط وزقر فى سقر وزاد السين وليست من حروف الابدال ولا يرد عليه اسمع أصله استمع فأبدل السين من الياء لأن مثل هذا يعد من باب الادغام لا من باب الابدال فان من قال فى اسمع بابدال السين من التاء ورد عليه نحو اذكر واظلم من حروف

قلبت الياء ألفا وحذفت لالتقاء الساكنين الياء والتنوين (الأصل فيه) أى فى مرمى (أن يأتى على وزن مفعل بكسر العين) لأنه من يفعل بالكسر (إلا أنهم فروا من توالى الكسرات) ففتحوا العين كما مر فى فصل اسم المكان. (الآلة مرمى) بكسر الميم الأولى وفتح الثانية أصله مرمى فأعل مثل مرمى (المجهول رمى يرمى) مثل ضرب يضرب (الخ ولم يعل رمى) بسلب حركة الياء (لخفة الفتحة) عليها كما فى يرميان (وأصل يرمى يرمى) كيضرب (قلبت الياء ألفا كما) قلبت (فى رمى) معلوما (وحكم) الناقص الواوى (مثل غزا يغزو) كحكم الناقص اليائى (مثل رمى يرمى فى كل الأحكام) التى ذكرت فى اليائى (إلا فى هذا الحكم وهو (أنهم يبدلون الواو ياء فى نحو أغزيت) أصله اغزوت (تبعا ليغزى) أصله يغزو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها كما مر فى أوائل باب الأجوف وإنما أخر الواوى عن اليائى مع أن الأصل تقديم الواوى لقوة الواو ولأن الواوى لا يجىء من أول الدعائم واليائى يجىء منه وليفرع عليه بحث الابدال لمناسبة إبدال الواو ياء ولذلك قال (مع أن الياء من حروف الابدال) الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام فخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن واسم وبقوله غيره ردوا وأب وأخ فى النسبة وبقوله لا للادغام جعل الطاء مكان تاء الافتعال لارادة الادغام (وحروفها) أى حروف الابدال وتأنيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة إضافة الحروف إليه إذ المصدر يتناول الكثير ويمكن أن يقرأ الابدال بفتح الهمزة جمع بدل وإضافة الحروف إليه بيانية أى الحروف التى هى المبدلات كما فى قوله وحروفها سطضظ خفق عند الزمخشرى وعند المصنف خمسة عشر وهى ما يجمعه (استنجده يوم صال زط) ومعنى

الإبدال وليس كذلك لأن هذا من باب الإدغام والمراد من قولهم حروف الإبدال إبدال من غير إدغام إذ كل واحد منها باب على حياله وأنت تعلم أن زيادة السين يرد على ماذكره المصنف أيضا وإنما سميت بحروف البدل لجعل بعضها فى موضع بعض والعلة فى إبدال بعضها ببعض إرادة التشاكل والتسهيل والحسن فى المسموع والتوسع فى التمثيل والفرق بين حروف الزيادة وحروف البدل أن حروف الزيادة تأتى للمعانى وحروف البدل للألفاظ من تحسين وتسهيل على اللسان قوله (الهمزة أبدلت) شروع فى تفصيل الإبدال وبيانه أن أى حرف يبدل من أى حرف فالهمزة تبدل (وجوبا مطردا من الألف) اعلم أن إبدالها من حروف اللين وهى الألف والواو والياء على ثلاثة أقسام : قسم يجب اطراد إبدالها ، وقسم يجوز إطراده ، وقسم يمتنع الاطراد ؛ فابتدأ بالقسم الأول ثم الثانى ثم الثالث فقال : الهمزة أبدلت من الألف وجوبا (فى نحو صحراء) وذلك لأن (همزتها ألف فى الأصل (كألف سكرى) يعنى أن أصل صحراء صحرى بألف التأنيث كسكرى وعطشى إلا أنه لما زيدت قبلها ألف للبناء والمد (جعلت) ألف التأنيث (همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة) ساكنة فلو لم تجعل همزة لاجتمع ساكنان ولم تجعل الزائدة همزة ولم يمكن حذفها أيضا لفوات غرض المد ولم يمكن حذف الثانية لأنها علامة التأنيث (ومن ثم) أى ومن أجل أن همزته ألف فى الأصل (لايجوز جعلها) أى جعل همزة صحراء (همزة فى نحو صحارى) بفتح الراء ويجوز بكسر الراء وتشديد الياء لأنهم لما كسروا الراء للجمع قلبت الألف الزائدة ياء لانكسار ماقبلها ثم جعلت الهمزة المتطرفة ألفا ثم جعلت ياء لانكسار ماقبلها أيضا لأن الياء الأولى المنقلبة من الألف ليست بحاجزة حصينة أو لأن الياء كسرة فاجتمع ياآن فأدغمت الأولى فى الثانية فصار صحارى بكسر الراء وفتح الياء المشددة ثم خففت بحذف الياء الأولى ثم أبدلت كسرة الراء فتحة للخفة فجعلت الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار صحارى بفتح الراء (يعنى لو كانت) الهمزة

استنجده استعان به وزط اسم قبيلة وصال أى حمل من الحملة وما قيل إن حروفها عند الزمخشرى ثلاثة عشر وهى ماجمعه استنجده يوم صال خلاف ماصرح به فى المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة والطاء والدال والجيم والصاد والزاى ويجمعها قولك استنجده يوم صال زط إلى هذا عبارته بمتناقل الكتب المصححة الحاضرة مع أنه ذكر الصاد والزاى فى المفصل أيضا نعم من الناس من يقول إنها ثلاثة عشر يجمعه قولك استنجده يوم صال بل منهم من يقول إنها أحد عشر ثمانية من حروف الزوائد وهى غير السين واللام وثلاثة من غيرها وهى الجيم والطاء والدال وعند ابن الحاجب أربعة عشر يجمعها قولك أنصت يوم جد طاء زل أنصت أى اسكت ويوم ظرف وجد مبتدأ مضاف إلى طاء وهو اسم رجل وزل من الزلل خبر مبتدإ والظرف مضاف إلى الجملة أى اسكت فى هذا اليوم واعترض على من عد السين من حروف الإبدال منهم الزمخشرى والمصنف ثم قال والاوردا سمع وردو ذكروا ظلم يعنى أن المراد بالا يكون والإدغام والالورد اذكر واظلم أصلهما إذ تكر واظتلم فان الذال والطاء ليستا من حروف الإبدال اتفاقا ولعل الزمخشرى والمصنف نظر إلى الوقوع فى الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب أنه يقول استخذ فلان أرضا يريد اتخذ فيبدل فى إحدى التاءين سينا ولا شك أن هذا الإبدال ليس للإدغام مع أن المصنف قد ظفر بنص من سيبويه فى اتخذ كما يجىء إن شاء الله تعالى. ثم شرع فى بيان كون أى حرف من الحروف المذكورة من أى حرف يبدل مراعيا فى ذلك ترتيب الحروف المذكورة فقال (الهمزة) منها (أبدلت وجوبا) أى إبدالا واجبا لايجوز غيره مطردا غير موقوف على السماع فى إيجاده أى قياسا (من الألف فى نحو صحراء) أى فيما فيه الألف الممدودة (لأن همزتها ألف فى الأصل كألف سكرى) لأن الألف الممدودة عند سيبويه فى الأصل مقصور زيدت قبلها ألف لزيادة المد وذلك لأنها للزومها صارت كلام الفعل فجاز زيادة الألف قبلها كما فى كتاب فاجتمع ألفان فلو حذفت أحدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل (ثم جعلت) ألف التأنيث (همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة) دفعا لالتقاء الساكنين دون الزائدة لزيادة المدة لتبقى على مدها ولا يعود الممدود مقصورا وإنما قلبت همزة ولم تقلب واوا أو ياء مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر لأنه لو قلبت إحداهما لاحتيج إلى قلبها همزة كما فى كساء ورداء لكون ماقبلها ألفا فيهما فيضيع العمل بقطع المسافة (ومن ثمة) أى من أجل كون همزة صحراء ألفا فى الأصل وليست أصلية (لايجوز جعلها) أى همزة صحراء (همزة) أى إبقاؤها (فى نحو صحارى) بفتح الراء جمع صحراء فإذا أردت أن تجمعها أدخلت بين الحاء والراء وكسرت الراء كما تكسر مابعد ألف الجمع فى مثل مصابيح ومساجد وجعافر فتقلب الألف التى بعد الراء ياء للكسرة التى قبلها وتقلب ألف التأنيث أيضا ياء لاستدعاء الياء وتدغم إحدى الياءين فى الأخرى فصار صحارى بياء مشددة ثم حذفوا الياء المدغمة للتخفيف كما فى سيد وأبدلوا من الياء الباقية ألفا للتخفيف فى الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى (يعنى لو كانت)

(فى الأصل همزة) لامبدلة من الألف (لجاز صحاريئ) على وزن مصابيح (بالهمزة فى صورة ما) من صور استعمالاته (كما يجوز فى نحو خطيئة) بالهمزة فى خطية بالتشديد ولما لم يجز ذلك علم أنها ليست بهمزة فى الأصل بل هى مبدلة من الألف (و) الهمزة أبدلت (من الواو وجوبا مطردا) أيضا سواء وقعت الواو فى أول الكلمة أو فى وسطها أو فى آخرها فالأول (فى نحو أواصل) أصله ووواصل على وزن فواعل جمع واصل كنواصر جمع ناصر وإنما وجب إبدال الهمزة من الواو ههنا (فرارا عن اجتماع الواوات) المراد من هذا الجمع مافوق الواحد قال ابن الحاجب وإذا جمعت واصل قلت ووواصل على وزن فواعل فاجتمع الواوان اجتماعا لازما فأبدلت الأولى همزة فلو حملناه على حقيقة وجب حملها على حالة العطف لكن الأول أقرب لأن واو العطف لايلزم الكلمة حتى يلزم الإبدال لأجلها (و) الثانى (نحو قائل كما مر) من أن الواو فى اسم الفاعل من قال لما قلبت ألفا اجتمع ألفان ولا يمكن إسقاط أحدهما لئلا يلتبس بالماضى فحركت الأخيرة فصارت همزة فابدال الهمزة وإن كان من الألف بالذات لكنها مبدلة من الواو باعتبار أن الألف واو فى الأصل فافهم (ونحو أدؤر لثقل الضمة على الواو) فى وجوب الإبدال فى مثله انظر فى الصحاح الدار مؤنث وجمع القلة أدؤر بالهمزة وهى مبدلة من واو مضمومة ولك أن لاتهمز وجمع الكثرة ديار مثل جبل وأجبل وجبال وفى مختار الصحاح جمع القلة أدؤر بالهمزة وتركه (و) الثالث (نحو كساء) أصله كساو من الكسوة فأبدلت الهمزة من الواو وجوبا (لوقوع الحركات المختلفة) (مطردا الإعرابية (على الواو) الضعيفة على تقدير عدم إبدالها (و) الهمزة أبدلت (من الياء وجوبا مطردا) أيضا (فى نحو بائع لما مر) من أن الياء فى بايع لما قلبت ألفا اجتمع ألفان فحركت الأخيرة فصارت همزة . ولما فرغ من القسم الأول وهو ما يجب اطرادا إبدال الهمزة من حروف اللين فيه شرع فى القسم الثانى وهو ما يجوز اطرادا إبدال الهمزة فيه فقال (وجوازا

همزة صحراء (فى الأصل همزة لجاز صحاريئ بالهمزة) بعد الياء (فى صورة ما) أى فى أى صورة من الصور من هذا النحو على مثال هجار يع مع أنه لم يجز (كما يجوز جعل الهمزة) فى (نحو خطية) إذ يجوز خطيئة بالهمزة أيضا فظهر أن همزة صحراء ليست بأصلية (و) أبدلت الهمزة أيضا (من الواو) التى هى الفاء (وجوبا مطردا فى نحو أواصل) أى فيما اجتمع فيه واوان متحركان فى أول الكلمة وأواصل جمع واصلة أصله ووواصل الواو الأولى هى الفاء الثانية منقلبة من ألف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بألف التكسير كما فى ضوارب ولم تحذف إحداهما للالتباس ولم تقلب ياء لئلا يقع علوى أى الألف بين سفليين أى الياء والكسرة وإنما وجب قلب الواو (فرارا من اجتماع الواوات) عند العطف مع أن الواوين إذا تحركتا أحسن لهما من الاستثقال الحاصل بقلب أولاهما همزة (و) من الواو التى هى عين مكسورة قلبت الفاء (فى نحو قائل) أى فى اسم الفاعل من الأجوف الواوى أصله قاول (كما مر فى) باب الأجوف فى بحث اسم الفاعل من أن همزته مبدلة وجوبا من الألف المبدلة من الواو ولعله مرت هناك (و) من الواو التى هى عين مضمومة (فى أدؤر) أى فى جمع القلة من الاسم الثلاثى الأجوف الواوى الذى واحده على وزن الفعل والأدؤر جمع قلة للدار أصله أدور قلبت الواو همزة (لثقل الضمة على الواو) فى الجمع الثقيل مع كون واحده على وزن الفعل الثقيل وإنما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو إلى ما قبلها لئلا يلتبس بمتكلم المضارع كما فى أدور جمع دور كما مر وإنما قلبت مع كون واحده على وزن الفعل احترازا من نحو أدور جمع دور فانه لم يجز قلبها همزة لأن خفة الاسم قاومت ثقل الحركة وأما الذى واحده وزن الفعل فهو ثقيل بسبب كون واحده على وزن الثقيل الذى هو الفعل فوجب إزالة ثقل الحركة عن الواو والزمخشرى عد أدور من الجائز ولعله نظر إلى الخفة التى حصلت بسبب سكون ما قبله وبسبب سكون وسط واحده وإن كان بعد الإعلال (و) من الواو التى هى لام (فى نحو كساء) أى فى اسم معرب آخره واو قبله ألف أصله كساو وإنما قلبت الواو همزة فى هذا النحو (لوقوع الحركات المختلفة على الواو) على تقدير عدم القلب ثم إن المصنف راعى ترتيب حروف الكلمة حيث قدم أواصل على قائل وقدم قائل على كساء وعكس الزمخشرى وابن الحاجب نظرا إلى أن التغيير بالآخر أولى (و) أبدلت الهمزة أيضا (من الياء وجوبا مطردا فى نحو بائع) أى فى اسم الفاعل من الأجوف اليائى (كما) أى كالإبدال الذى (مر) فى قائل واعلم أن الهمزة فى قائل وبائع وكساء وإن كانت مقلوبة من الألف كما ذكره فى الأجوف إلا أن تلك الألف لما كانت مقلوبة من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما هنا قصرا للمسافة كما صرح صاحب المغرب بهذا التعليل حيث قال لأن الهمزة إنما أبدلت من الألف المبدلة من الواو والياء وأشار إلى المذهبين فان بعض النحويين يزعم أن الهمزة منقلبة عن الألف التى هى بدل عن الواو والياء فى قائل وبائع وكساء وبعضهم يزعم أن الهمزة منقلبة عن نفس الواو والياء أولا من غير واسطة فأشار هنا إلى المذهب الأخير إذ المتبادر من عبارته هنا إبدالها من نفس الواو والياء وأشار فى الأجوف إلى المذهب الأول حيث قال فقلبت الواو ألفا ثم جعلت همزة (و) أبدلت الهمزة (جوازا) أى إبدالا يصح أن يقع ويصح أن لايقع ويرتكب بأن تبقى الهمزة على أصلها

مطردا) أي أبدلت الهمزة بطريق الجواز المطرد (من الواو المضمومة) المفردة الواقعة في أول الكلمة وإنما قلنا المفردة احترازا عن مثل أواصل لوجوب الابدال فيه لتعدد الواو (نحو أجوه لثقل الضمة على الواو) أصله وجوه جمع وجه فان شئت همزت الواو وقلت أجوه وإن شئت تركتها على حالها وقلت وجوه وكذلك أوري أصله وأوري مجهول واري فالواو الثانية في وروي إنما هي منقلبة عن ألف واري فلم يجب همزة الأول لأن الثانية غير لازمة ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو أصل قلت واري بخلاف الواو الثانية من وواصل فانها لازمة فكان واوووري واو انفردة مضمومة في أول الكلمة كما في أجوه قوله (ومن الواو الغير المضمومة) شروع في القسم الثالث وهو ما يمتنع اطراد إبدال الهمزة من حروف اللين وإنما لم يقيد ههنا بقوله جوازا غير مطرد استغناء بما سيأتي في آخر الباب من أن الموضع الذي لم يقيد من الصور المذكورة يكون جائزا غير مطرد وقس عليه ماعداه من الصور التي لم تقيد بشيء والواو الغير المضمومة إما مكسورة (نحو إشاح أصله وشاح) بكسر الواو وضمها فأبدلت الهمزة منها تخفيفا فصار إشاح بكسر الهمزة وضمها لكن لما كان الكسر أشهر وأفصح اعتبره المصنف قال في الصحاح الوشاح شيء ينسج من أديم عريضا ويرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحيها يقال وشاح وإشاح ووشاح وأشاح (و) إما مفتوحة (نحو أحد أحد) الذي جاء (في الحديث) أصله وحد وحد فأبدلت الهمزة من الواو تخفيفا وسبب ورود هذا الحديث أن النبي عليه الصلاة والسلام رأى سعد بن أبي وقاص يشير بأصبعيه في التشهد فقال عليه السلام أحد أحد أي أشر بأصبع واحدة (و) الهمزة أبدلت (من الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله أديه) للدعاء عليه أصله يديه فأبدلت الهمزة من الياء (لثقل الحركة على الياء ومن الهاء) جوازا غير مطرد (نحو ماء أصله ماه) وأصله موه بالتحريك لأنه يجمع على أمواه في القلة وعلى مياه في الكثرة نحو جمل وجمال وأجمال فقلبت الواو ألفا والهاء همزة فصار ماء (ومن ثم) أي ومن أجل أن أصل

ماء ماه (يجيء جمعه مياه) بالهاء لا بالهمزة وأصله مواه فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها لأن جمع التكسير يرد الأشياء إلى أصولها وكذلك التصغير فيقال مويه قال ابن الحاجب إن إبدال الهمزة عن الهاء في نحو ماء شاذ لقلته ولازم إذ لم يثبت النقل باستعمال الهاء في ماء (و) الهمزة أبدلت (من الألف) جوازا غير مطرد (في نحو قوله) أي الشاعر (هيجت شوق المشتئق) بكسر الهمزة أصله مشتوق إذ هو اسم فاعل من اشتاق من الشوق فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مشتاق كمنقاد ومختار ثم أبدلت الهمزة من الألف فصار مشتئق فعلى هذا يكون الإبدال باعتبار الأصل من الواو لا من الألف كما في قائل أو كساء لكن المصنف لم يلتفت إلى هذا الأصل بل نظر إلى الظاهر أولأن قلب الواو ألفا ههنا أوجب من قلبها ألفا ثم لأن ما قبل الواو وهو التاء ههنا مفتوحة لا حاجز بينهما وما قبل الواو في قاول ألف ساكنة وما قبل ذلك الألف مفتوح ولما كان قلبها ههنا أوجب كان كأنها ألف في الأصل بخلاف ألف قاول تدبر وتمام البيت: يادار مي بدكاديك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتئق. ومي اسم الحبيبة والدكاديك جمع دكداك وهو ما التبد من الرمل بالأرض ولم يرتفع والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي أرض فيها حجارة ورمل وطين مختلط وهيجت معناه حركت وأظهرت وفاعله يرجع إلى دار ومفعوله شوق المشتئق وأراد بالمشتئق نفسه

(مطردا من الواو المضمومة نحو أجوه) أصله وجوه جمع وجه (لثقل الضمة على الواو) ولم يجب لعدم كون واحده على وزن الفعل (و) أبدلت جوازا غير مطرد (من الواو الغير المضمومة) من المكسورة (نحو إشاح) لثقل الكثرة على الواو أصله وشاح (و) من المفتوحة (نحو أحد أحد في الحديث) لثقل الحركة على الواو ولم يذكرها اكتفاء بذكره في الياء أصله وحد وحد روى أن سعد بن أبي وقاص كان يشير بأصبعيه فقال عليه السلام أحد أحد أي أشر بأصبع واحدة (و) أبدلت (من الياء) جوازا غير مطرد (نحو قطع الله أديه) أصله يديه (لثقل الحركة على الياء و) أبدلت (من الهاء) جوازا غير مطرد نحو أل فعلت وألا فعلت أصلهما هل فعلت وهلا فعلت وإن كان في بعض الصور لازما (نحو ماء أصله ماه) إلا أنه غلب صور الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت عن التقييد ولم يفصله إلى جائز ولازم. ونقول المراد من الواجب ماله سبب موجب وبالجائز ماليس له سبب موجب فليس لقلب الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجائز فاللزوم لا ينافي الجواز وهذا شاذ لقلته (ومن ثمة) أي ومن أجل أن أصله ماء (يجيء جمعه مياه) وتصغيره مويه فانهما يردان الشيء إلى أصله وإنما تعرض لبيان أصله وإثباته تنبيها على أن الابدال هنا لازم وإخراجا له حكم سوابقه لما دخل في حكم الجواز ولذلك لا يقال ماء على الأصل (و) أبدلت (من الألف) جوازا غير مطرد (في نحو قوله هيجت شوق المشتئق) بكسر الهمزة أصله مشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد إلى أصله وهي الكسرة وهذا أيضا شاذ لأنه يزيد ثقلا ، صدره :

يا دار مي بدكاديك البرق ... صبر فقد هيجت شوق المشتئق

والدكاديك جمع دكداك وهي الرمل المتراكم والبرق بضم الباء وفتح الراء جمع برقة وهي أرض غليظة فيها

(و) فى (نحو قراءة من قرأ ولا الضألين بفتح الهمزة) وهى فى الأصل ألف اسم الفاعل قال فى الكشاف وقرأ أيوب السختيانى ولا الضألين بالهمزة كما قرأ عمرو بن عبيد ولا جأل وهذه لغة من جد فى الهرب من التقاء الساكنين (و) الهمزة أبدلت (من العين) جوازغير مطرد نحو أباب بحر ضاحك زهوق) والأصل غباب بالعين المهملة أبدلت منها همزة فصار أباب والعباب بالضم معظم الماء وكثرته وارتفاعه وعباب البحر أكثر ماء وضاحك أى يضحك بالموج يقال ضحك البحر إذا هاج من عظم والزهوق البعيد أى بعيد القعر قوله (لاتحاد مخرجهن) علة لإبدال الهمزة من الهاء وإبدالها من الألف وإبدالها من العين كلها وضمير مخرجهن يرجع إلى الهمزة والهاء والألف والعين جميعا (السين أبدلت من التاء) بنقطتين من فوق جوازا غير مطرد (نحو استخذ أصله اتخذ) بتاءين (عند سيبويه) فأبدلت السين من التاء الأولى (لقربهما فى المهموسية) ومن أنكر كون السين من حروف الإبدال أنكر أن أصله اتخذ فى الصحاح حكى المبرد أن بعض العرب يقول استخذ فلان أرضا يريد اتخذ فيبدل من إحدى التاءين سينا كما أبدلوا التاء مكان السين فى قولهم ست ويجوز أن يكون أراد استفعل من اتخذ يتخذ فحذف إحدى التاءين تخفيفا كما قالوا اظلت من ظللت انتهى كلامه (التاء أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو تخمة) بضم التاء وفتح الخاء ويجوز إسكانها أصله وخمة فى مختار الصحاح تقول اتخم من الطعام وعن الطعام والاسم التخمة بفتح الخاء والعامة تسكنها (وأخت) أصله أخو بفتحتين فضمت الهمزة لتدل على الواو ولا الخاء بل أسكنت (حتى لو قوعها بين الشديدين بعد القلب وإنما قلنا إن أصله أخو بدليل أن جمعه أخوات فأبدلت التاء من الواو فيهما (لقرب مخرجهما) أى مخرج الواو والتاء (و) التاء أبدلت (من الياء) أيضا (نحو ثنتان) بنقطتين من فوق بعد النون (أصله ثنيان) بنقطتين من تحت لأنه من ثنى الشيء أى عطفه فاثنان عدد المذكر وثنتان عدد المؤنث (وأسنتوا أصله أسنيوا) فأبدلت التاء من الياء فيهما

حجارة ورمل صبر أى أعطى صبرا هيجت حركت وزادت يريد بالمشتق نفسه (ونحو قراءة من قرأ بالهمزة) وهو أيوب السختيانى (ولا الضألين) وقراءة عمرو بن عبيد ولا جأن بفتح الهمزة فيهما إذ لا مقتضى للعدول عن الفتح الخفيف أصله الضالين بالألف لأنه اسم فاعل وإنما أخر الإبدال من الألف عن الإبدال من الهاء مع أن المناسب أن يقدم الإبدال من الألف عليه لئلا يقع الفصل بينها وبين أختها نظرا إلى أن الإبدال من الهاء فى ماء لازم كما ذكرنا والإبدال من الألف فى المشتق غير لازم ولازم الإبدال فى بابه مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم أن يقدم الإبدال من الهاء على الإبدال من الواو والياء إذ الإبدال فيهما غير لازم قلنا الإبدال فيهما وإن كان غير لازم إلا أنه ليس بشاذ إذ الحركة مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الإبدال من الهاء فانه شاذ كالإبدال من الألف فى نحو المشتق إذ لا تخفيف فيهما بل فيهما ثقل وإنما جعل إبدال الهمزة من الألف من غير المطرد وإن كان أصحاب هذ اللغة طردوه جدا كما طردوه فى الهرب عن التقاء الساكنين وأن كونه فى لغة ضعيفة لا ينافى كونه مطردا نظرا إلى عدم اطراده فى جميع اللغات (و) أبدلت (من العين) جوازا غير مطرد (نحو أباب بحر ضاحك زهوق) أصله عباب وهذا الإبدال أشد لكونه فى غاية القلة ولذا أخره والعباب ارتفاع الماء ضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزهوق أى عميق قوله (لاتحاد مخرجهن) أى الهمزة والهاء والألف والعين وهو الحلق تعليل لإبدال الهمزة من الهاء والألف والعين (والسين) منها (أبدلت) جوازا غير مطرد (من التاء نحو استخذ أصله اتخذ عند سيبويه) على ما حكى المبرد عن بعض العرب كما مر أبدلت الأولى سينا ومن أنكر كون السين من حروف الإبدال أنكر كون أصله اتخذ بل يقول إنه استفعل من استخذ يستخذ كما مر (لقربها فى المهموسية : التاء) منها (أبدلت من الواو) التى هى فاء جوازا غير مطرد (نحو تخمة) بضم التاء وفتح الخاء والميم والعامة تقول تخمة بتسكين الخاء أصله وخمة لأنه من الوخامة بمعنى الثقلة أبدلت من الواو فصار تخمة (و) من الواو التى هى لام نحو (أخت) أصله أخو بالتحريك كأخ فان أصله أيضا أخو بالتحريك حذفت اللام منهما على غير القياس لكثرة استعمالهما وهو الواو لأنك تقول فى التثنية أخوان ولم يعرض عنه للمذكر وعوض للمؤنث فرقا بينهما ولم يعكس لكثرة استعمال المذكر ولأن التعويض فرع كالمؤنث وخص التاء للتعويض لمجيئه للتأنيث وضم الهمزة فى أخت دون أخ لأجل التاء التى ثبتت فى الوصل والوقف كالاسم الثلاثى فكأن الضم أجعل دليلا على أن التاء عوض عن الواو ولأن التاء ثابتة فى الوصل والوقف وأنها بمنزلة الحرف الأصلى وأن الاسم بها كالثلاثى قيل فى تثنيته أختان بالتاء دون أخوان بالواو وإن كانت التثنية ترد على الأصل وأما الأخ فلما لم يعوض عن الواو وفيه شىء فكأنه لم يكن فيه واو من الأصل وأنه ثنائى فلم يحتج فيه إلى الدليل (لقرب مخرجهما و) أبدلت التاء (من الياء) جوازا غير مطرد (نحو ثنتان أصله ثنيان) فى عدد المؤنثين لأنه من ثنيت (وأسنتوا) بفتح الهمزة من باب الإفعال أى أجدبوا (أصله اسنيوا) بالياء وأصله أسنووا بالواو بدليل سنوان أبدلت الياء من الواو فصار أسنيوا ثم أبدلت التاء من الياء فصار اسنتوا وإنما قلنا التاء أبدلت من الياء دون الواو لأن حكم الواو الرابعة قلبها ياء

(حتى لاتقع الحركة على الياء) الضعيفة يقال القوم أستنوا فى موضع كذا إذا لبثوا فيه سنة (ومن السين) جوازا غير مطرد أيضا (نحو ست أصله سدس) كما مر فى المضاعف (ونحو) قول الشاعر : قاتل الله بنى السعلات (عمرو بن يربوع شرار النات) أصله شرار الناس (ومن الصاد) جوازا غير مطرد أيضا نحو (لصت) أصله لص وهو السارق وإنما أبدلت التاء من السين والصاد فيهما (لقربهن) أى التاء والسين والصاد (فى المهموسية و) التاء أبدلت (من الباء) بنقطة (نحو الذعالت) أصله الذعالب جمع

ذعلبة وهى الناقة السريعة السير

(حتى لاتقع الحركة) مطلقا (على الياء) الضعيف (و) أبدلت التاء (من السين) جوازا غير مطرد (نحو ست أصله سدس) كما مر فى المضاعف (ونحو) قاتل الله بنى السعلات * (عمرو بن يربوع شرار النات) غير أعفاء ولا أكيات. النات الأصل الناس والأكيات الأصل الأكياس جمع كيس والمنادى محذوف أى ياقوم السعلات النساء الصخمات الخبيثات وعمرو بدل من ابن وشرار الناس صفة عمرو وعمرو هنا اسم قبيلة وشرار جمع شر وأعفاء جمع عفيف يريد ياقوم قاتل الله هؤلاء الجماعة فانهم شرار الناس وغير أعفاء وغير أكياس. وذكر فى الضرام من حكايات العرب أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة وهى أنثى أخبث الجن وولدت له أولادا ثم بغت ثم تناسل الأولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا السعالى جمع سعلاة بمعنى الغول (و) أبدلت التاء جوازا غير مطرد (من الصاد نحو لصت) أصله لص بالتشديد (لقربهن) أى التاء والسين والصاد (فى المهموسية و) أبدلت التاء (من الباء) جوازا غير مطرد (نحو الذعالت) أصله الذعالب لكثرة استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهى الناقة السريعة وأما الذعاليب فجمع ذعلوب بضم الذال وهى قطعة حزمة . (النون) منها (أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو صنعانى) فكأنهم قالوا صنعاوى كصحراوى ثم أبدلوا من الواو النون وقيل النون أبدلت من الهمزة فى صنعاء والأول هو الأصح إذ لا مقاربة بين الهمزة والنون بخلاف الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن (لقرب النون من حروف العلة و) أبدلت النون (من اللام) على الضعف لمخالفة استعمال الفصحاء (نحو لعن) أصله لعل لكثرة استعماله وقيل إنهما لغتان لقلة التصرف فى الحروف و (لقربهما فى المجهورية) وفى المخرج أيضا ولذلك يدغم فيه . (ومنها الجيم أبدلت) جوازا غير مطرد (من الياء المشددة) فى الوقف لاشتراك الجيم والياء فى المخرج لكونهما فى وسط اللسان واشتراكهما فى صفة الجهر قال أبو عمرو قلت لرجل من بنى حنظلة ممن أنت فقال فقيمج أصله فقيمى وفقيم اسم قبيلة فقلت من أيهم فقال مرج بتشديد الراء أصله مرى وقد يجرى الوصل مجرى الوقف (نحو أبو علج) أصله أبو على فى قوله :

خالى عويف وأبو علج المطعمان الشحم بالعشج

وبالغداة كتل البرنج يقلع بالواد وبالصيصج

أصله بالعشى والبرنى أجود التمر والصيصى القرن والكتل بضم الكاف وفتح التاء المجتمع الواد الواتد أدغم التاء فى الدال (حتى لاتقع الحركات المختلفة على الياء) الضعيف (و) أبدلت الجيم جوازا غير مطرد (من الياء غير المشددة حملا على المشددة) وإنما قال حملا على المشددة لأن إبدال الجيم من الياء المشددة كثير شائع فى استعمال الفصحاء سواء كانت متطرفة فى الوقف كفقيمج أو فى الوصل كأبى علج أو غير متطرفة كأجل بمعنى أيل وسواء كان فى النثر كالمثال الأول أو فى الشعر كالمثال الثانى والثالث فى قوله :

كأن فى أذنابهن الشول من عبس الصيف قرون الأجل

الشول جمع شائل وهو المرتفع والعبس مايتعلق بأذناب الإبل من أبوالها وأبعارها فجف عليها فى الصيف

وقيل هى النعامة وما قبل الذعالب أخلاق من الثياب جمع ذعلوب فهو سهو لأن جمع ذعلوب ذعاليب لى زنة مفاتيح لا ذعالب بوزن مساجد الذى نحن فيه وفى الصحاح الذعالب قطع الخرق واحدها ذعلوب (النون أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو صنعانى) الصنعاء ممدود وهى قصبة اليمن فاذا نسب إليه فالقياس أن يقال صنعاوى بالواو لأن الاسم الممدود إذا نسب إليه فقياسها قلب الهمزة واوا كزكراوى وخنفاوى وكذلك بهرانى أصله بهراء بالمد وهى قبيلة من قضاعة فالقياس أن يقال بهراوى لكن النون أبدلت من الواو فيهما فصار صنعانى وبهرانى (لقرب النون من حروف العلة) وقد سبق بيان قربه منها قال ابن الحاجب إبدال النون من الواو فى النسب فى هذين الصورتين فقط (و) النون أبدلت (من اللام) أيضا جوازا غير مطرد (نحو لعن) أصله لعل وهو حرف من الحروف المشبهة بالفعل فأبدلت النون المشددة من اللام المشددة (لقربهما) أى اللام والنون (فى المجهورية) قال بعض المحققين هذا الإبدال ضعيف لأن لعن لغة فى لعل (الجيم أبدلت من الياء المشددة) جوازا غير مطرد (نحو قول الشاعر : خالى عويف و) هو اسم رجل (أبو علج) أصله أبو على آخر البيت : المطعمان الشحم بالعشج . أصله بالعشى فأبدلت الجيم المشددة فى الموضعين (حتى لايقع الحركات المختلفة على الياء) الضعيفة (ومن الياء غير المشددة حملا على المشددة

نحو) قول الشاعر (لاهم إن كنت قبلت حجتج * فلا يزال شاحج) الرواية الصحيحة شاحجى (يأتيك بج) لاهم بضم الهاء وفتح الميم المشددة مقصور من اللهم والشحيج البغل والحمار والغراب صوته المراد من الشاحج ههنا البغل المصوت والحمار المصوت وكنى به عن قدرته على السفر فأصل حجتج وبج حجتى وبى فأبدلت الجيم المخففة من الياء المخففة حملا على الياء المشددة (الدال أبدلت من التاء) جوازا غير مطرد (نحو فزد) أصله فزت على وزن قلت من فاز يفوز أى ظفر (واجدمعوا) أصله اجتمعوا فأبدلت التاء من الدال فيهما (لقرب مخرجهما) أى الدال والتاء (والهاء أبدلت من الهمزة) جوازا غير مطرد (نحو هرقت) من أرقت الماء وأما من قال أهرقت الماء فليس الهاء بدلا حينئذ وإنما هى زائدة على خلاف القياس (و) أبدلت (من الألف) أيضا جوازا غير مطرد (نحو حيهله) أصله حيهلا. اعلم أن حيهله مركب من حى بمعنى أقبل أو ائت أمرين أولهما يعدى بعلى فيقال حى على الصلاة أى أقبل عليها وثانيهما يعدى بنفسه ومن هلا بمعنى أسرع واستعجل أمر الكن المركب إما بمعنى أسرع أيضا فيعدى إما بإلى أو بالباء أو بمعنى أقبل فيعدى بعلى أو بمعنى ائت فيعدى بنفسه ولك أن تستعملها مفردين ومركبين وفى المركب لغات ذكروها فى المطولات (وأنه) أصله أنا وهو ضمير المتكلم فأبدلت الهاء من الألف (ومن الياء فى هذه أمه الله) أصله هذى (لمناسبتها) أى لمناسبة الهاء (بحروف العلة فى الخفاء ومن ثم) أى ومن أجل أن الهاء مناسبة بحروف العلة فى الخفاء (لا تمتنع الإمالة) وهى فى اللغة مصدر قولك أملت الشىء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التى فيها وفى الاصطلاح أن تنحى الفتحة نحو الكسرة أى هو عدول الفتحة عن استوائها إلى الكسرة وذلك بأن تشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة ومن جملة الأسباب المقتضية لإمالة الفتحة أن يقع الكسرة قبل الفتحة الممالة إما بلا واسطة حرف نحو عماد أو بواسطة حرف ساكن نحو شملال ولا يجوز بواسطة المتحرك نحو عنبا إلا إذا كانت الفتحة الممالة على الهاء نحو أن ينزعها وذلك لأن الهاء خفيفة فكأنها معدومة فكأنك قلت أن ينزعا فتميل فتحة العين إلى الكسرة لكون ما قبلها مكسورا ومن هذا القسم ما ذكره بقوله (فى مثل يضربها) بفتح الباء ولو قال لن يضربها لكان أظهر لكنه تسامح بناء على ظهور المراد فجاز إمالة فتحة الهاء فيه بناء على أن الهاء كأنها معدومة فكأنك قلت يضربا فوقع الكسرة قبل الفتحة الممالة بلا واسطة (وتمتنع) الإمالة (فى مثل أكلت عنبا) لتوسط الحرف المتحرك بين كسرة العين وفتحة الباء وإنما امتنعت الإمالة إذا توسط المتحرك دون الساكن لأنهم إنما قصدوا بالإمالة تناسب الأصوات وتقريب الحروف بعضها من بعض على عادتهم المألوفة فى طالب المشاكلة ليحسن الصوت ويخف النطق به وإذا توسط بين الكسرة والفتحة الممالة حرف متحرك تمتنع التشاكل لبعده عنها حينئذ بخلاف ما إذا توسط ساكن لأن الساكن ضعيف فهو حاجز كلا حاجز اعلم أن الإمالة ليست لغة جميع العرب بل لغة بعضهم وأشد حرصا عليها بنو تميم كذا حقق (و) الهاء أبدلت (من التاء وجوبا مطردا) فى حالة الوقف فى الأسماء المؤنثة بالتاء (نحو طلحة)

والأجل أصله إيل وهو الوعل شبه البعرات المتعلقة بأذناب الإبل فى الصيف بقرون الإبل وأما إبدال الجيم من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك إلا فى الشعر ولذلك قيل إن هذا الإبدال حسن بشروط ثلاثة تشديد الياء والوقف والشعر فان اختل أحدها فهو قليل (نحو: لاهم إن كنت قبلت حجتج) أى حجتى (فلا يزال شاحج يأتيك بج). أى بى (أقمر نهات ينزى وفرتج) أى وفرتى لاهم بمعنى اللهم الشاحج الحمار أقمر أبيض نهات صوات ينزى يحرك الوفرة الشعر إلى شحمة الأذن فلا يزال دأبه يقول إن قبلت حجتى ووقفتى لأنى أتيت بيتك للحج مرارا كثيرة راكبا على حمار ذى قوة يحركنى حتى يتحرك شعر رأسى. (الدال أبدلت من التاء) جوازا غير مطرد (نحو فزد) أصله فزت أى ظفرت (واجدمعوا) أصله اجتمعوا (لقرب مخرجهما. الهاء أبدلت من الهمزة) جوزا غير مطرد (نحو هرقت) لاتحادهما فى المخرج أصله أرقت (و) أبدلت (من الألف) جوازا غير مطرد (نحو حيهله) أصله حيهلا بالألف دون الهاء (وأنه) أصله أنا بالألف دون الهاء لأنهما إنما زيدا للوقف والأكثر فى الاستعمال الوقف على حيهلا وأنا بالألف دون الهاء فظهر أن الأصل فيهما الألف (و) أبدلت الهاء (من الياء) جوازا غير مطرد (فى هذه أمة الله) أصله هذى لأنه ثبت أن الياء للتأنيث فى باب تضربين واضربى ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة التأنيث وأبدلت الهاء من الألف والياء (لمناسبتها) أى الهاء (بحروف العلة فى الخفاء ومن ثمة) أى ومن أجل خفاء الهاء (لا تمتنع الإمالة) وهى أن تنحو بفتحة ما قبل الألف نحو الكسرة (فى مثل يضربها أو تمتنع فى أكلت عنبا) واعلم أن سبب جواز الإمالة قصد المناسبة لكسرة ما قبل الألف أو بعدها والكسرة إنما تؤثر فى الإمالة إذا تقدمت على الألف بحرف كعماد أو بحرفين أولهما ساكن كشملال وأما إذا تقدمت عليها بحرفين متحركين أو أكثر مثل أكلت عنبا لا تؤثر وأما قولهم يريد أن ينزعها ويقربها وهو عندها وله درهمان فسوغه وإن كان شاذا كون الهاء خفيفة فلا يعتد بها فكأنه لم يفصل بين الألف والكسرة بأكثر من حرف بخلاف أكلت عنبا فان الباء ليست بخفيفة (و) أبدلت الهاء فى الوقف (من التاء وجوبا مطردا فى مثل طلحة) أى فى الاسم المفرد الذى فى آخره تاء

امرأة (ورحمه) بالهاء فيهما والأصل طلحة ورحمة بالتاء فيهما فأبدلت منها الهاء (للفرق بينهما) الضمير يرجع إلى طلحة ورحمة والمراد للفرق حالة الوقف بين التاء التى فى الاسم (وبين التاء التى فى الفعل) نحو ضربت هند والتخفيف لما كثر تأنيثه أولى وقيل أعطى التخفيف بالقلب للاسم وبالتسكين للفعل للتعادل ولم يعكس لئلا يلتبس بالضمير المنصوب (الياء أبدلت من الألف وجوبا مطردا) كما فى التصغير (نحو مفيتيح) فى تصغير مفتاح (ومن الواو) وجوبا مطردا أيضا (نحو ميقات) أصله موقات وكذلك ميزان أصله موازن وإنما أبدلت الياء منها (لكسرة ماقبلها) أما فى ميقات فظاهرة وأما فى مفيتيح فلأنه لما صغر مفتاح وجب كسر ماقبل الألف فوجب قلبها ياء (و) الياء أبدلت (من الهمزة) أيضا (جوازا) غير مطرد (نحو ذيب) بالياء أصله ذئب بالهمزة (ومن إحدى حرفى التضعيف) أيضا جوازا غير مطرد (نحو تقضى البازى) أصله تقضض (كما مر) فى باب المضاعف (و) الياء أبدلت (من النون) أيضا جوازا غير مطرد (نحو أناسى) بفتح الهمزة وكسر السين وفتح الياء المشددة أصله أناسين لأنه جمع إنسان كصباح ومصابيح فلما كسر السين للجمع قلبت الألف ياء لانكسار ماقبلها ثم أبدلت الياء من النون وأدغم الأولى فى الثانية فصار أناسى (ودينار) أصله دنّار بتضعيف النون بدليل أن جمعه دنانير فأبدلت الياء من النون الأولى (لقرب الياء من النون و) الياء أبدلت (من العين) أيضا جوازا غير مطرد (نحو ضفادى) فى قول الشاعر: ومنهل ليس له حوازق وبضفادى جمة نقانق فأبدلت العين فى ضفادع وهو جمع ضفدع ياء وكان ينبغى أن يقول وبضفادع جمة لكن لو قال كذلك لانكسر البيت فأبدلت من العين ياء والياء يسكن فى موضع الجر فاستوى فيه وزن الشعر. المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل فى المراعى والحوازق بالحاء المهملة والزاى المعجمة جمع حازق والحزق الحبس يعنى أن هذا المنهل ليس له جوانب تمنع الماء أن ينبسط حوله والنقانق بفتح النون جمع نقنقة وهى صوت الضفدع والجمة الكثيرة وإنما أبدلت الياء من العين (لثقل العين) بالنسبة إلى الياء وكسرة ماقبلها ولا ثقل فى الكسرة مع الياء لتجانسهما

تاء التأنيث لا فى الوصل (للفرق بينهما وبين التاء التى فى الفعل) نحو ضربت ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا ضربه فى ضربت لالتبس بضمير المفعول (الياء أبدلت من الألف وجوبا) مطردا (نحو مفيتيح) تصغير مفتاح ومفاتيح جمعه أى فيما وقع الألف بعد كسرة (و) أبدلت الياء (من الواو وجوبا) غير مطرد (نحو ميقات) أى فيما إذا كان الواو ساكنا وماقبلها مكسورا وقوله (لكسرة ماقبلهما) أى الواو والألف وسكونهما واستدعاء الكسرة الياء تعليل لابدال الياء من الألف والواو جميعا (و) أبدلت الياء (من الهمزة جوازا) غير مطرد (نحو ذيب) أصله ذئب أى فيما يكون الهمزة ساكنة وماقبلها مكسورا للين عريكة الساكن واستدعاء ماقبلها وقدمر فى المهموز ولذا لم يذكره (و) أبدلت جوازا غير مطرد (من أحد حرفى التضعيف نحو تقضى البازى) فى قول العجاج :

إذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضى البازى إذا البازى كسر

أبصر خربان فضاء فانكدر

أصله تقضض فاستثقلوا ثلاث ضادات فأبدلوا من إحداهن ياء كما مر فى المضاعف قال الجوهرى لم يستعملوا القض من تفعل إلا مبدلا . قوله ابتدروا أى عجلوا الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع عن الشرف والكرم وهو المراد هنا بدر أى أسرع وتقضى بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفعل أصله تقضض أبدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت الأخيرة بالابدال لأن الثقل إنما نشأ منها وإنما خصت الياء لأن الأصل فى الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة إلى الألف والياء وقد يكون ماقبل المبدل منه مكسورا كما فى تصدية فيمن جعلها من صد يصد وقد يكون مضموما كما فى تقضى البازى فلا يصلح الألف للابدال حينئذ فتعين الياء ولأنها لام الفعل وهو المحل للتغيير وكسرت الضاد المضمومة لأجل الياء كما فى التمنى والترجى وانتصابه على أنه مفعول مطلق لبدر أى أسرع ذلك الممدوح إلى الشرف إسراعا مثل إسراع البازى عند نزوله من الهواء على الصيد كاسرا جناحيه قوله أبصر بدل من كسر أو حال بتقدير قد الخربان جمع خرب بفتحتين وهو ذكر البازى ابتدر فى نزوله (و) أبدلت الياء (من النون) جوازا غير مطرد (نحو أناسى) أصله أناسين لأنه جمع إنسان (ودينار) أصله دنار بالتشديد فأبدلت النون فيهما ياء (لقرب الياء من النون) فى الغنة والمدة وكسر ماقبلها ثم أدغمت الياء فى الياء (و) أبدلت الياء (من العين) جوازا غير مطرد (نحو ضفادى) بسكون الياء لأنه حكاية من قوله

ومنهل ليس له حوازق وبضفادى جمة نقانق

المنهل المورد والمشرب الحوازق جمع حازقة وهى الجانب الجم ما اجتمع من ماء البئر النقانق جمع نقنقة وهى صوت الضفدع المعنى رب مشرب ماء ليس له جوانب تمنع الوارد إليه بل كلها سهلة لمن يرده والضفادع ماءه المجتمع الأصوات باضافة الضفادى إلى الجم والجم إلى الضمير المنهل أصله ضفادع جمع ضفدع بكسر الدال وسكون الفاء (لثقل العين) لأنه من حروف الحلق وهى ثقيلة وكسرة ماقبلها

(و) الياء أبدلت (من التاء) أيضا (جوازا) غير مطرد (نحو ايتصل) أصله اتصل بالتضعيف فأبدلت الياء من إحدى التاءين وإنما قلنا إن أصله اتصل (لأن أصله واوساكن) وقدمر أن الواو والياء إذا وقعتا قبل تاء الافتعال تقلبان تاء وتدغمان فى تاء الافتعال نحو اتعدو اتسر فكذلك ههنا أصله أوتصل فقلبت الواو تاء ثم

أبدل الياء من تلك التاء فصار ايتصل (و) الياء أبدلت (من الباء) بنقطة واحدة جوازا غير مطرد (نحو الثعالى) أصله الثعالب وكذلك الأرانى أصله أرانب كما فى قول الشاعر يصف عقابا:

لها أشارير من لحم متمرة
من الثعالى ووخز من أرانيها

الأشارير قطع من لحم قديد وتمييز اللحم تجفيفها والوخز الشىء القليل يقول إنها تصيد الثعالب والأرانب لفرخها (ومن السين) أيضا جوازا غير مطرد (نحو السادى) أصله السادس (ومن الثاء) بنقط ثلاث جوازا غير مطرد (نحو الثالى) أصله ثالث كما فى قول الشاعر:

قدمر يومان وهذا الثالى
وأنت بالهجران لاتبالى

وإنما أبدلت الفاء من هذه الحروف فى هذه الصور (لكسرة ماقبلهن) أى ماقبل الباء والياء والسين والثاء كما ترى (الواو أبدلت من الألف وجوبا مطردا نحو ضوارب) جمع ضارب فلما اجتمع مع ألف الجمع ألفان فأبدلت الوا من الألف الأولى الذى هو ألف اسم الفاعل فى ضارب (لقربهما) ى الواو والألف (فى العلية) أى فى كونهما حرفى علة (واجتماع الساكنين) هما الألفان المذكوران (و) الواو أبدلت أيضا (من الياء) وجوبا مطردا (نحو موقن) (من أصله ميقن فأبدلت الواو من الياء (لضمة ماقبلها) وإنما لم يذكر قيد الوجوب والاطراد ههنا اكتفاء بما علم مما مر فى باب **الأجوف** بقوله إن حرف العلة إذا سكنت جعلت من جنس حركة ماقبلها للين عريكة الساكن واستدعاء

المستدعية للياء (و) أبدلت الياء (من التاء جوازا) غير مطرد (نحو ايتصلت) أصله بالواو العاطفة فى قوله:

قام بها ينشد كل منشد   وايتصلت بمثل ضوء الفرقد

الفرقد الكوكب (لأن أصله) أى أصل الياء فى ايتصلت (واو ساكنة) ماقبلها مكسور إذ أصله أو تصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس لأن فاء الافتعال إذا كان واوا قلبت الواو تاء كمامر فى المضاعف وهذا لغة بنى تميم ثم أبدل الشاعر الياء من التاء وإن لم يكن بينهما مناسبة إلا أن التاء لما أبدلت من الواو وبين الياء والواو مناسبة فكأن المناسبة حاصلة بين الياء والتاء فأبدلها منها وأما أهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار ماقبلها ويتركون الياء على حالها فإن زالت كسرة ماقبلها كما فى واو اتعد لا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب حينئذ ولهذا حمل الزمخشرى والمصنف قول الشاعر وايتصلت على أن الياء أبدل من التاء فى ايتصلت ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة أهل الحجاز وماوقع فى النسخ من ايتصلت بدون الواو فخطأ كأنه وقع من الكاتب إذ لو كان بدون الواو ويكون ماقبله مكسورا فيحتمل أن يكون الياء مبدلة من الواو على لغة أهل الحجاز فلا يتعين لأن يكون مثالا لإبدال الياء من التاء وأما إذا كان مع الواو فحينئذ لا يكون ماقبله مكسورا فلا يحتمل أن يكون الياء مبدلة من الواو على تلك اللغة فتعين أن يكون مثالا لإبدال الياء من التاء قال ابن الحاجب إنما أبدلت التاء ياء لكونها إحدى حرفى التضعيف (و) أبدلت الياء (من الباء) جوازا غير مطرد نحو (نحو الثعالى) فى قوله:

كأن رحلى على شغواء جادرة   ظمياء قد بل من طل خوافيها
لها أشارير من لحم مشرحة   من الثعالى ووخز من أرانيها

الشغواء العقاب الجادرة المكتنزة الصلبة شبه راحلته فى سرعتها بعقاب وظمياء معناها ماتضرب إلى السواد عطشى إلى دم الصيد والطل مطر ضعيف والخوافى ريش جناحها وإذا بلها الطل أسرعت والضمير فى لها للعقاب أى لها فى وكرها أشارير جمع أشرارة براءين غير معجمتين وهى قطعة من القديد مشرحة مقطعة الوخز الشىء القليل يعنى أنها تصيد لفرخها الثعالب والأرانب أصل الثعالى والأرانى الثعالب والأرانب (و) أبدلت الياء (من السين) جوازا غير مطرد (نحو السادى) فى قوله

إذا ماعد أربعة فسال   فزوجك خامس وأبوك سادى

أصله سادس الفسال جمع فسل بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعنى إذا عد أربعة من أراذل القوم فزوجك خامسها وأبوك سادسها (ومن الثاء) أبدلت جوازا غير مطرد (نحو الثالى) فى قوله:

قد مر يومان وهذا الثالى   وأنت بالهجران لاتبالى

أصله الثالث يعنى مضى يومان وهذا اليوم الثالث وأنت لاتبالى ولا تكترث بالفراق (لكثرة ماقبلهن) أى الياء والسين والثاء (الواو أبدلت من الألف وجوبا مطردا نحو ضوارب) أى فيما وقع الألف قبل الألف للتكسير فإنه جمع ضارب فلما زيد الألف بعد الألف فى اسم الفاعل للتكسير اجتمع الألفان فأبدلت الواو من الأولى (لقربهما فى العلية واجتماع الساكنين) وعدم إمكان حذف أحدهما للالتباس بالواحد كمامر فى أواصل (و) أبدلت الواو (من الياء وجوبا مطردا نحو موقن) أى إذا كانت الياء ساكنة وماقبلها مضموما أصله ميقن (لضمة ماقبلها) واستدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا هنا فى أكثر النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من كاتب فانتشر نسخة ذلك الكاتب (و) أبدلت الواو

ماقبلها نحو ميزان أصله موزان ويوسر أصله ييسر (و) أبدلت (من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم) أصله لؤم بالهمزة (كما مر) فى باب المهموز من استدعاء ماقبلها ولين عريكة الساكن (والميم أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو فم) أصله فوه فحذفوا الهاء حذفا غير قياسى كما حذفوا حروف العلة لمشابهتها فى خفائها إياها ولم يكن فى كلامهم اسم متمكن على حرفين ثانيهما واو فأبدلت منها الميم (لاتحاد مخرجهما و) الميم أبدلت (من اللام) أيضا جوازا غير مطرد (نحو قول النبى عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر) أى ليس من البر الصيام فى السفر روى أن النمر بن تولب سأل النبى عليه السلام فقال أمن امبر امصيام فى امسفر أى أمن البر الصيام فى السفر فأجاب النبى عليه السلام بهذا القول قيل إنه لم يرو عن النبى عليه السلام غير هذا الحديث ومن

كمال الفصاحة إخراج الجواب على ماوقع فى السؤال البر الطاعة فأبدلت الميم من لام التعريف فى الموضعين (لقربهما) أى الميم واللام (فى المجهورية) وإبدال الميم من لام التعريف لغة حمير ونفر من طيء (و) الميم أبدلت (من النون الساكنة) أيضا جوازا غير مطرد (نحو (عمبر) أصله عنبر (ومن المتحركة) أيضا كما فى قول الشاعر :

ياهال ذات المنطق التمتام (نحو وكفك المخضب البنام)

هال مرخم هالة وهى اسم امرأة والتمتام الذى فيه تمتمة وهو الذى يتردد فى التاء والمخضب مشددة للمبالغة والبنام البنان فأبدلت الميم من النون (لقربهما فى المجهورية و) الميم أبدلت (من الباء) بنقطة من تحت جوازا غير مطرد أيضا (نحو مازلت راتما) أصله راتبا فأبدلت الميم من الباء (لاتحاد مخرجهما) يقال رتب يرتب رتوبا أى ثبت وانتصب قائما (الصاد أبدلت من السين) جوازا غير مطرد. اعلم أن الصاد تبدل من السين التى بعدها غين أو خاء معجمتين أو قاف أو طاء مهملة على سبيل الجواز ولا يمنع توسط حرف أو حرفين بينهما وبين السين وذلك (نحو أصبغ) أصله أسبغ أى أتم فأبدل الصاد من السين وصلخ والأصل سلخ تقول سلخت جلد الشاة إذا نزعته ومس صقر وأصله سقر وهو اسم من أسماء النار والنخل باصقات والأصل باسقات أى طوال وصراط أصله سراط والذى سوغ هذا الابدال شدة استعلاء ماذكرناه فى الحروف الأربعة مع أن السين حرف مهموس بينهما منافرة فأبدلت صادا (لقرب مخرجهما) أى مخرج السين والصاد وليوافق مابعدها من الحروف الأربعة فى الاستعلاء فيتجانس الصوت (الألف أبدلت من أختيها) وهما الواو والياء (وجوبا مطردا) إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما كما مر (نحو قال) أصله قول (وباع) أصله بيع فأبدل الألف منهما لتحركهما وانفتاح ماقبلهما (و) الألف أبدلت (من الهمزة) أيضا (جوازا مطردا نحو رأس

(من الهمزة جوازا مطردا نحو لوم) أى فيما كان الهمزة ساكنة وماقبلها مضموما أصله لؤم (كما مر) من أن عريكة الساكنة لينة وماقبلها مستدع (الميم أبدلت من الواو) جوازا غير مطرد (نحو فم) أى أبدلت الميم من الواو فى فم وحده إذ لم يقع فى كلامهم مثله فيلحقوه به وليس مثله إلا ذو ولم يقع إلا مضافا فاستغنى عن إبدال واوه ميما وأصل فم فوه بدليل أفواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما (لاتحاد مخرجهما) الكلى أو لقرب مخرجهما الجزئى فكأنما متحدان مخرجا جزئيا لأنه لو لم تقلب ميما وجب أن تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وأن يحذف لالتقاء الساكنين التنوين والألف فيلزم أن يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود فى كلامهم وإنما عده من الجائز حيث سكت عن التقييد مع أنه لازم لأن لزوم قلب الواو ميما إنما حصل من حذف الهاء وليس لحذفه سبب موجب بل هو على خلاف القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا (و) الميم أبدلت أيضا (من اللام) جوازا غير مطرد أى من لام التعريف (نحو قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام فى امسفر) بدليل كثرة استعمال اللام فى التعريف أى ليس من البر الصيام فى السفر إذا تضرر الصائم (لقربهما) أى لمناسبة الميم واللام (فى المجهورية و) أبدلت الميم (من النون الساكنة) جوازا غير مطرد (نحو عمبر) أصله عنبر وقد مر البحث عنه آخر فصل الماضى (و) أبدلت الميم (من) النون (المتحركة) جوازا غير مطرد (نحو) البنام فى قوله :

ياهال ذات المنطق التمتام   وكفك المخضب البنام

أصله البنان هال منادى مرخم أصله هالة اسم امرأة التمتام الذى يكثر التاء فى كلامه والواو فى وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف إلى البنام البنان أطراف الأصابع وقوله (لقربهما) أى الميم والنون (فى المجهورية) تعليل لإبدال الميم من النون الساكنة والمتحركة معا (و) أبدلت الميم (من الباء) جوازا غير مطرد (نحو) قولهم (مازلت راتما) على هذا أى راتبا بمعنى ثابتا (لاتحاد مخرجهما) ولاتحادهما فى المجهورية (الصاد أبدلت) جوازا مطردا (من السين نحو أصبغ) أصله أسبغ أى أتم (لقرب مخرجهما) واتحادهما فى الصفير (الألف أبدلت من أختيها) أى الواو والياء (وجوبا مطردا نحو قال وباع) أى فيما إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما أصلهما قول وبيع كما مر (و) أبدلت الألف (من الهمزة جوازا مطردا نحو رأس) أى فيما إذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها مفتوحا أصله رأس (كما مر) فى المهموز من أن الهمزة إذا كانت ساكنة

لمامر) فى باب المهموز من أن الهمزة إذا كانت ساكنة وماقبلها متحركا تبدل إلى حرف يناسب حركة ماقبلها للين عريكة الساكن واستدعاء ماقبلها (اللام أبدلت من النون) جوازا غير مطرد (نحو أصيلال) أصله أصيلان بوزن فعيلان بضم الفاء وفتح العين فأبدلت اللام من النون (ومن الضاد) المعجمة جوازا غير مطرد (نحو الطجع) أصله اضطجع فأبدلت اللام من الضاد (لاتحادهن) أى اللام والنون والضاد (فى المجهورية. الزاى أبدلت من السين) جوازا غير مطرد (نحو يزدل) أصله يسدل وسدل الثوب إرخاؤه اعلم أن الزاى تبدل من السين والصاد أيضا بشرطين أحدهما أن تكون ساكنة بنفسها والآخر أن يقع بعدها دال مهملة والذى يسوغ إبدال السين زايا عند وجود هذين الشرطين أن الدال حرف مجهور والسين حرف مهموس وبينهما مباينة فقلبوا السين إلى الزاى ليوافق السين المخرج والدال فى الجهر فيتجانس الصوت ويسهل الكلمة على اللسان (و) الزاى أبدلت (من الصاد) جوازا غير مطرد (نحو قول حاتم الطائى) بالحاء المهملة وكسر التاء واو (هكذا فزدى أنه) أصله فصدى أنا فقوله أنه تأكيد لياء المتكلم فى فزدى حكى أنه كان مشهورا بالكرم فلما أسر وأقام فى الأسر برهة من الزمان فبينما هو ذات ليلة على باب الخباء مقيدا إذ طرق صاحب الخباء ضيف فرحب به وأنزله وأمر بعض خدمه أن يأتى حاتما ببعير ليفزده لأجل الضيف فلما أتى حاتم بالبعير نحره فلامه الخدم وقالوا أمرناك بفصده فكيف أقدمت على نحره فقال هكذا فزدى أنه فقال الضيف لصاحب الخباء من هذا الأسير فقال هو حاتم الطائى فاستوهبه منه فوهبه إياه ثم أطلقه (الطاء أبدلت من التاء وجوبا مطردا فى باب (الافتعال) كما مر من أن تاء الافتعال إذا وقعت بعد أحد الحروف الأربعة التى هى الحروف المطبقة المستعلية وهى الصاد والضاد والطاء والظاء يقلب وجوبا الباب

طاء مهملة لما بين حروف الاطباق وبين التاء من التضاد والتنافر وجمع المتضادين ثقيل فطلبوا حرفا من مخرج التاء ليوافق التاء فى المخرج ويوافق الحروف المطبقة فى الاطباق ليسهل النطق بها وهو الطاء نحو اصطبر أصله اصتبر و (اضطرب) أصله اضترب ونحو اطلب أصله اطتلب ونحو اظلم أصله اظتلم (و) كذلك الحال فى (فحصط) أصله فحصت على صيغة المتكلم قوله (لقرب مخرجهما) أى مخرج التاء والطاء إشارة إلى ماذكرناه (والموضع الذى لم يقيد) الابدال (فيه) بشىء من الوجوب المطرد أو الجواز المطرد (من الصور المذكورة) من أول ٤ ث الابدال إلى ههنا (يكون) الابدال فيه (جائزا غير مطرد) أى سماعا لا يقاس عليه إلا مثل موقن فان إبدال الواو من الياء فيه واجب مطرد مع أنه لم يقيد به لعلة ذكرناها ثم فلا يرد أن يقال فى هذا القول خبط لأن الإبدال فى مثل موقن واجب مطرد مع أنه لم يقيده بشىء

وما قبلها مفتوحا جعلت ألفا للين عريكة الساكن واستدعاء ماقبلها (اللام أبدلت من النون) جوازا غير مطرد (نحو أصيلال) فى قوله :

وقفت فيها أصيلالا أسائلها ... أعيت جوابا وما بالربع من أحد

المعنى وقفت بدار الحبيبة أحيانا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها أحد يجيبنى أصله أصيلان تصغير أصلان وهو جمع أصيل كبعير وبعران والأصيل هو الوقت بعد العصر إلى المغرب صغر أصلان فقيل أصيلان ثم أبدل من النون لام فقيل أصيلال (وأبدلت من الضاد أيضا) جوازا غير مطرد (نحو اضطجع) فى قوله :

لما رأى أن لادعة ولا شبع ... مال إلى أرطاء حقفا فالطجع

رأى أى الذئب الدعة سعة العيش الحقف الرمل المجتمع أصله اضطجع (لاتحادهن) أى اللام والنون والضاد (فى المجهورية . الزاى أبدلت من السين) جوازا غير مطرد (نحو يزدل) أصله يسدل بضم الياء والسدل الارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما فى الهمس ولما كان السين حرفا مهموسا والدال حرفا مجهورا كرهوا الخروج من حرف إلى حرف ينافيه قرب أحدهما من الآخر بأن أبدلوا من السين زايا لأنهما من مخرجها وأختها فى الصفير وتوافق الدال فى الجهر فيتجانس الصوتان (و) أبدلت (من الصاد) أيضا جوازا غير مطرد (نحو قول حاتم) الطائى حين أسر فى عنزة فأمرته أم المنزل أن يفصد ناقة لها فقام حاتم إلى الناقة فنحرها فلامته على ذلك فقال حاتم (هكذا فزدى أنه) أى هكذا فصد الكرام أصله فصدى وأنا تأكيد لياء الإضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجهما واتحادهما فى الصفير ولم يذكره المصنف اكتفاء بما ذكره فى إبدال الصاد من السين (الطاء أبدلت من التاء وجوبا مطردا) فى باب افتعل (نحو اصطبر) أصله اصتبر أى فيما كان قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة (و) جوازا غير مطرد (فحصط) أصله فحصت من باب فتح أى فتشت أى فيما إذا كان قبل تاء الضمير من الحروف المستعلية المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال فى أنها كجزء من الفعل ولهذا قال سيبويه وأعرب اللغتين وأجودهما أن لا تقلب لأن هذا الضمير لازم كتاء الافتعال فى اللزوم (لقرب مخرجهما والموضع الذى لم يقيد) الابدال (فيه بالوجوب المطرد والجواز المطرد) قوله (من الصور المذكورة) بيان للموضع الذى لم يقيد أى من إبدال حرف بحرف منذ شرع فى بحث الابدال (يكون) الابدال فى ذلك الغير المقيد (جائزا غير مطرد) كما قررنا فى مواضع

[الباب السابع] من الأبواب السبعة المذكورة فى الخطبة (فى اللفيف) وهو فى اللغة ما اجتمع من الناس من قبائل شتى ومنه قوله تعالى «جئنا بكم لفيفا» أى مجتمعين مختلطين ثم نقله أرباب هذا الفن إلى هذا المعنى وهو ما فيه حرفا علة لاجتماع الحرفين المعتلين فى ثلاثيه وهذا معنى قوله يقال له لفيف للف حرفى العلة فيه (وهو) أى اللفيف (على ضربين) أحدهما (مفروق و) الآخر (مقرون) وهذا حصر عقلى لأن حرفى العلة فى الكلمة الثلاثية إما أن يتوسط بينهما حرف صحيح أولا فإن كان الأول يسمى مفروقا لوجود الفارق بينهما وإن كان الثانى يسمى مقرونا (المفروق) قدمه لكون فائه حرف علة وهو مقدم على العين وبعضهم قدم المقرون نظرا إلى كثرة أبحاثه بالنسبة إلى المفروق ولكل وجهة والقسمة العقلية تقضى أن يكون للمفروق أربعة أقسام لأن حرف العلة اثنان واو وياء وموضعهما اثنان أيضا الفاء واللام والاثنان فى الاثنين بأربعة لكن ليس فى كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ياء إلا يديت بمعنى أنعمت فالفاء فيما عداه واو لا غير واللام لا يكون إلا ياء لأنه ليس فى كلامهم فعل فاؤه واو ولامه واو فانحصر باستقراء كلامهم فى قسم واحد وهو ما فاؤه واو ولامه ياء لا يجىء إلا من ثلاثة أبواب باستقراء كلامهم علم يعلم حسب يحسب ضرب يضرب فالأول مثل وجى يوجى والثانى مثل ولى يلى والثال (مثل وقى يقى وحكم فائهما) أى فاء الماضى والمضارع (كحكم) فاء الماضى والمضارع من (وعد يعد) فكما لا يعل الفاء من المثال الواوى فى الماضى لا يعل فاء اللفيف المفروق فى الماضى أيضا وكما يعل الفاء بالحذف فى المضارع من المثال الواوى إذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة يعل الفاء بالحذف أيضا فى المضارع من اللفيف المفروق إذا كان مكسور العين لوقوعها بين ياء وكسرة لأن اللفيف المفروق مثال باعتبار الفاء كما يكون ناقصا باعتبار اللام ولهذا قال المصنف (وحكم لامهما) أى لام الماضى والمضارع (كحكم رمى يرمى) أى كما يعل حرف العلة بقلبها ألفا فى الماضى من الناقص إذا كان مفتوح العين لتحركها وانفتاح ما قبلها كذلك يعل حرف العلة بقلبها ألفا فى الماضى من اللفيف إذا كان مفتوح العين لذلك وكما يسكن الياء فى المضارع من الناقص إذا كان مكسور العين لثقل الضمة على الياء كذلك يسكن فى المضارع من اللفيف لثقل الضمة عليها (وكذلك) أى كحكم الماضى والمضارع (حكم أخواتهما) من التثنية والجمع ومن الأمر والنهى واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة (الأمر ق) أى الأمر من وقى يقى يجىء على حرف واحد المفرد المذكر وذلك لأنك قد عرفت أن اللفيف المفروق كالمثال فاء وكالناقص لاما فحذفت الواو من يوقى كما حذفت من يوعد فبقى يقى ثم حذف حرف المضارعة للأمر فحذفت الياء أيضا علامة للجزم كما تحذف من ارم علامة له فلا جرم يبقى على حرف واحد وهو القاف المكسورة ولذلك يجب إلحاق هاء السكت فى آخره عند الوقف لئلا يكون الابتداء والوقف على حرف واحد وقس عليه (قيا قوا قى قيا قين وتقول) فى الأمر (بنون التأكيد) المثقلة (قين) بفتح الياء (قيان قن) بضم القاف وحذف الواو (قن) بكسر القاف وحذف الياء (قيان قينان و) تقول (بالخفيفة قين قن) بضم القاف (قن) بكسر القاف اسم (الفاعل واق) أصله واقى فأعل كاعلال رام واقيان واقون واقية واقيتان واقيات وأواق (و) اسم (المفعول موقى) بكسر القاف وتشديد الياء أصله موقوى فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء فأدغمت ثم كسرت القاف لأجل الياء كما فى مرمى موقيان موقيون موقية موقيتان موقيات ومواق (و) اسم (الوضع موقى) بفتح القاف أصله موقى بتنوين الياء فأعل كإعلال مرمى وإنما فتحوا العين فى الموضع من اللفيف سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كما فى الناقص ولم يكسروها كما فى المثال مع أن اللفيف كالمثال فاء كما يكون **كالناقص** لاما لخفة الفتحة بالنسبة إلى الكسرة

(الباب السابع: اللفيف يقال له اللفيف للف) أى اجتماع (حرفى العلة فيه) يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف فيفهم تعريفه من وجه تسميته (وهو على ضربين) أحدهما (مفروق) وهو ما فرق فيه بين حرفى العلة (و) ثانيهما (مقرون) هو ما قرن فيه بين حرفى العلة بأ لا يدخل بينهما حرف آخر. لم يعرفهما لإغناء اسميهما من اللف المعبر عنه وقدم المفروق لتقدم الفاء على العين ولأنهما إذا اجتمعا تقوى أحدهما بالآخر فيغلبان على الحرف الصحيح فيكون البعد عن الصحيح بخلاف ما إذا لم يجتمعا فهو أقرب إلى الصحيح وما هو أقرب إلى الصحيح فهو أحق بالتقديم اللفيف (المفروق مثل وقى يقى وحكم فائهما كحكم فاء وعد يعد) أى حكم فاء وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يقى كحكم فاء يعد وحكم فاء وعد يعد قد مر فى المثال (وحكم لامها كحكم لام رمى يرمى) وحكم لامهما قد مضى فى الناقص أى حكم لام اللفيف المفروق كحكم لام المعتل اللام إذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام (وكذلك) أى مثل وقى يقى فاء ولاما (حكم أخواتهما) من الفاعل والمفعول وغيرهما فاء ولاما مثلا حكم فاء واق وموقى كحكم فاء واعد وموعود وحكم لامهما كحكم لام رام ومرمى وعلى هذا (الأمر) منهما (ق) أصله أوقى على وزن اضرب وإعلاله كاعلال أخواته وأتقن قواعد بابى المثال والناقص (قيا قوا قى قيا قين وتقول بنون التأكيد) الثقيلة (قين قيان قن قن قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن الفاعل واق) أصله واقى إعلاله كاعلال رام وإعلاله ر (المفعول موقى) حاله فى الأصل والإعلال كحال مرمى (الموضع موقى)

(والآلة ميقى) أصله موقى بكسر الميم وبتنوين الياء فقلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها كما فى ميزان ثم أعل كاعلال مرمى (والمجهول وقى يوقى) إلى
آخرها ولمازالت الكسرة من عين المضارع أعيدت الواو المحذوفة كما فى مجهول المثال مثل يوعد. اللفيف (المقرون) وهو الذى لا يتوسط
بين حرفى العلة حرف صحيح بل هما مقرونان ولذلك سمى لفيفا مقرونا والقسمة العقلية تقضى أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لما مر فى المفروق
لكن لم يجىء مايكون عينه ولامه ياء فبقى ثلاثة أقسام ولا يجىء اللفيف المقرون بالاستقراء إلا من علم يعلم نحو قوى يقوى وضرب يضرب (نحو
طوى يطوى الخ) لكنهم التزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين فقلبوا فيه الواو الأخيرة ياء دفعا للثقل نحو قوى أصله قوو
وإنما جاء فى هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا لأن العبرة فى هذا الباب باللام ولهذا لا يعل العين (وحكمهما) أى حكم طوى
يطوى (كحكم الناقص) فى الإعلال عند وجود موجبه والتصحيح عند انتفائه (ولا يعل عينهما) أى الماضى والمضارع (لما مر فى باب
الأجوف) من أنه لا يعل طوى عينه بعد إعلال لامه لكونه محل التغيير حتى لا يجتمع فيه إعلالان (الأمر اطوا طويا اطووا اطوى اطويا
اطوين وتقول) فى الأمر (بنون التأكيد المشددة اطوين) بفتح الياء (اطويان اطون) بضم الواو وحذف واو الضمير (اطون) بكسر الواو

وحذف الياء (اطويان اطوينانو) الأمر بنون (الخفيفة اطوين) بفتح الياء (اطون) بضم الواو وحذف الضمير

كرمى (والآلة ميقى) أصله موقى أعل فاؤه كفاء ميعد ولامه كلام مرمى (المجهول وقى يوقى) كرمى يرمى. اللفيف (المقرون نحو طوى يطوى إلى آخره وحكمهما) لاما (كحكم الناقص) لأنهما ناقصان من حيث اللام (ولا يعل عينهما كما مر فى باب الأجوف) من لزوم اجتماع الإعلالين (الأمر اطو اطويا اطووا اطوى اطويا اطوين) كارم ارميا ارموا ارمى ارميا ارمين (وتقول بنون التأكيد) الثقيلة (اطوين اطويان اطون اطويان اطوينان و) تقول (بالخفيفة اطوين اطون اطون وتقول فى الأمر من روى يروى) من باب علم من الرى وهو ضد العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال (ارو ارويا ارووا اروى ارويا اروين الثقيلة اروين ارويان اروون اروين ارويان اروينان و) تقول (بالخفيفة منه اروين اروون اروين وإذا أردت أن تعرف أحكام نون التأكيد فى الناقص واللفيف) وإنما خصصهما لكون أحكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرا (فانظر إلى حروف العلة) التى فى آخر الكلمة (إن كانت أصلية) أى من نفس الكلمة (محذوفة فى الواحد ترد) تلك الحروف المحذوفة (لأن حذفها كان للسكون وهو انعدم بدخول النون) لأن بدخول النون يبنى على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح (وتفتح) تلك المردودة (لخفة الفتحة) عليها (نحو) الياء فى (اطوين و) الواو فى (اغزون و) الياء فى (اروين كما) ترد المحذوفة وتفتح (فى) التثنية (نحو اطويا واغزوا وارويا) يعنى إذا لم يكن النونان مع ضمير بارز كانتا كالكلمة المتصلة مثل ألف التثنية فكما أ الفعل المعتل اللام المحذوف لامه لأجل السكون إذا التقى بكلمة متصلة به كألف التثنية عادت اللام وفتحت لانعدام موجب السقوط وهو كونه

(اطون) بكسر الواو وحذف الياء (وتقول فى الأمر بنون التأكيد) المشددة (من روى) الماء (يروى) روى بوزن رضا وريا أيضا بكسر الراء وفتحها وهو من الباب الرابع وإذا بنيت من الباب الثانى يكون من روى الحديث يرويه رواية وقد ذكرناه فى الخطبة (اروين) بفتح الياء (ارويان اروون) بضم الواو الثانية وفتح الأولى (اروين) بكسر الياء (ارويان اروينان وبالخفيفة اروين) بفتح الياء (اروون) بضم الواو الثانى وفتح الأول (اروين) بكسر الياء (وإذا أردت أن تعرف أحكام) ماقبل (نون التأكيد) مشددة كانت أو فى الآخر
مخففة من الحذف والاثبات والإعادة ومن الفتح والكسر والضم (فى الناقص) واويا كان أو يائيا (واللفيف) أيضا مفروقا كان أو مقرونا (فانظر إلى حرف العلة) التى قبل نون التأكيد (إن كانت أصلية) بأن كانت لام الكلمة (محذوفة) علامة للجزم (ترد) ذلك الحرف المحذوف عند اتصال نون التأكيد بها (فى الواحد لأن حذفها كان للسكون) أى ليكون آخر الأمر ساكنا إذ الحرف الأخير من الناقص كحركة الحرف الأخير من الصحيح فيكون إسكان الناقص بحذف الحرف الأخير كما يكون إسكان الصحيح بحذف حركة الحرف الأخير (وهو) أى السكون (انعدم بدخول النون) المؤكدة لوجوب تحرك ماقبل النون فى الصحيح لئلا يجتمع ساكنان الحرف الأخير وأولى نونى التأكيد فتقول اضربن بتحريك الباء فكان كأنه ردت الحركة المحذوفة لأجل السكون فوجب رد ماحذف لأجل السكون فى الناقص واللفيف أيضا ثم لما ردت تلك المحذوفة وجب تحريكها لئلا يجتمع ساكنان (وتفتح) تلك الحروف المردودة (لخفة الفتحة نحو اطوين) بفتح الياء المحذوفة للسكون المردودة بدخول النون (واغزون) بفتح الواو أيضا (واروين) بفتح الياء أيضا (كما) ترد المحذوفة من الواحد وتفتح (فى اطويا واغزوا وارويا أى فى التثنية هذا إذا كانت حروف العلة التى قبل نونى التأكيد أصلية

(وإن كان ضمير انظر إلى ماقبلها) أى ماقبل حرف العلة التى هى ضمير (فإن كان ماقبلها مفتوحا تحرك) ذلك الحرف الذى هو الضمير بحركة من جنس نفسها (لطرو حركتها) حينئذ لأنها إنما هى لاجتماع الساكنين (وخفة) حركة (ماقبلها) وهى الفتحة (نحو اروُن) بضم الواو الثانى الذى هو ضمير جماعة الذكور وفتح الواو الأول الذى هو عين الكلمة (وارَوِن) بكسر الياء التى هى ضمير الواحدة وفتح الواو (كما) حركت واو الضمير بحركة من جنسها (فى قوله تعالى ولاتنسوا الفضل بينكم) لطرو الحركة عليها لأنها لاجتماع الساكنين وخفة فتحة ماقبلها (وإن كان) ماقبلها (غير مفتوح) بأن كان مكسورا أو مضموما (تحذف) حرف العلة التى هى الضمير لالتقاء الساكنين ولاتحرك وإن كانت الحركة عارضة (لعدم الخفة فيما قبلها) لأنه ليس بمفتوح مع أن الحركة التى قبلها تدل عليها كضمة الواو (فى نحو اطون) لجماعة الذكور (و) ككسرته فى (اطون) للواحدة وكضم الميم فى ارمن لجماعة الذكور وككسرته فى ارمين للواحدة المخاطبة (كمافى اغزوا القوم) يعنى بحذف حرف العلة التى هى الضمير بدخول نون التأكيد لالتقاء الساكنين كما تحذف عند الاتصال إلى ساكن آخر غير نون التأكيد لالتقاء الساكنين لكن فى اللفظ لافى الكتابة والفرق مامر من أن نون التأكيد فى حكم داخل الكلمة فتكون الكلمة معها مبنية كالمركب بخلاف المفعول فانه فضلة فى الكلام (و) كذا الحال فى (ياامرأة اغزى القوم) لكن المثال الأول نظير اطون بضم الواو والثانى نظير اطون بالكسر اسم (الفاعل) من طوى (طاو) طاويان طاوون طاوية طاويتان طاويات وطواو أصله طواوى فأعل كإعلال رام (ولا يعل واوه) الذى هو عينه (كما) لايعل الواو (فى طوى) لئلا يجتمع إعلالان (وتقول) فى الصفة المشبهة (من الرى) بالكسر والفتح كمامر وإنما قلنا فى الصفة المشبهة ولم نقل فى اسم الفاعل لأن الرى من أفعال الطبيعة فلم يجىء منه إلا الصفة المشبهة التى ليست على زنة فعله ولذلك أفرده بالذكر ولم يكتف بذكر الفاعل من طوى (ريان ريانان رواء) بكسر الراء (ريا رييان رواء أيضا) أى كجمع المذكر يعنى يستوى الجمعان فى اللفظ على وزن عطشان عطشانان عطاش عطشى عطشيان عطاش (ولا جعل واوهما) أى واو الجمعين وهو رواء (ياء كما) جعل واو الجمع لكسرة ماقبلها ياء (فى سياط حتى لايجتمع الاعلالان) أحدهما (قلب الواو التى هى عين الفعل ياء) فرضا (و) ثانيهما (قلب الياء التى هى لام الفعل همزة) لوقوعها بعد ألف زائدة للتكسير. فإن قلت قدمر أن الاعلال إنما لايجوز إذا لم يتوسط بينهما حرف أما إذا توسط جاز كمافى يقى وأصله يوقى فأعل الواو بالحذف والياء بالاسكان لتوسط القاف

فى الآخر وخفة الفتحة كذلك تونا التأكيد إذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلتين بالفعل إذ لاحاجز حينئذ عن اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزئه كألف التثنية فيرد بسببهما مارد بسبب ألف التثنية (وإن كان) حروف العلة (ضميرا فانظر إلى ماقبلها فإن كان ماقبلها مفتوحا تحرك) تلك الحروف بحركة موافقة لها (لطرو حركتها) بسبب اجتماع الساكنين أحدهما حرف العلة والآخر أولى نونى التأكيد (وخفة حركة ماقبلها) بسبب خفة حركتها وهى الفتحة (نحو ارؤون) بضم واو الضمير (وارَوِن) بكسر ياء الضمير (كما) حركت واو الضمير بحركة موافقة لها (فى قوله تعالى: ولا تنسوا الفضل بينكم) وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها فى قولك ياهند لم ترى القوم (وإن كان) ماقبل حرف العلة (غير مفتوح) سواء كان مضموما أو مكسورا (بحذف) حرف العلة (وإن كان) ضميرا (لعدم الخفة فيما قبلها نحو اطون) بضم العين أصله اطوون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين وضمة ماقبلها (واطون) بكسرها أصله اطوين حذفت ياء الضمير لالتقاء الساكنين مع كسرة ماقبلها (كما) حذفت واو الضمير فى اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد (فى اغزوا القوم و) كذلك (فى ياامرأة اغزى القوم) يعنى إذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان كالكلمة المنفصلة فكما أن الفعل المعتل اللام إذا اتصل بالكلمة المنفصلة يتحرك الضمير بحركة مناسبة لذلك الضمير إذا كان ماقبله مفتوحا ويحذف إذا كان ماقبله غير مفتوح فكذلك إذا اتصل بالنونين يعنى إذا كان ماقبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة له وإذا كان غير مفتوح يحذف لأن تخلل الضمير يمنعهما عن اتصالهما بالفعل (الفاعل) من طوى يطوى (طاو) أصله طاوى أعل كاعلال رام (ولا يعل واوه) أى عينه (كما) لم يعل (فى طوى وتقول) فى اسم الفاعل (من الرى ريان) للمفرد المذكر (ريانان) للتثنية أصله رويانان (رواء) لجمعه أصله رواى قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة (ريا) للمفرد المؤنث (ريبان) لتثنيتها قلبت ألف التأنيث ياء لاجتماع الألفين وعدم إمكان حذف إحداهما للالتباس بالمفرد (رواء) لجمعها (أيضا) أى كجمع المذكر واكتفى فى الجمعين بصيغة واحدة لقلة استعماله فلم يبال بالالتباس مع الاكتفاء بالقرائن (ولم يجعل واوهما) أى الجمعين (ياء كما) جعل الواو ياء (فى سياط حتى لايجتمع الاعلالان (أحدهما) قلب الواو التى هى عين الفعل ياء و) ثانيهما (قلب الياء التى هى لام الفعل همزة) كما ذكرنا وهذا القلب أيضا إعلال فى اصطلاحهم ألا يرى إلى قول الزمخشرى فى المفصل وأما قولهم رواء مع سكونها فى ريان انقلابها فلئلا يجمعوا بين الاعلالين قلب الواو التى هى عين ياء وقلب الياء التى هى لام همزة وإلى قوله فى موضع آخر منه

بينهما قلبت الألف واسطة كلا واسطة للزوم سكونها ولأنها ليست أصلية والواسطة المعتبرة هى الأصلية (وتقول فى تثنية المؤنث فى حالة النصب (والخفض) أى الجر (ربيين) بأربع ياآت وهو (مثل عطشيين) فى الوزن لأنه بياءين (وإذا أضفته) فى النصب أو الجر (إلى ياء المتكلم فقلت) رأيت (ربيى) ومررت بربيى (بخمس ياآت الأولى منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب) أو الجر وهذه الأربعة هى أربعة فى ربيين بترك الاضافة (والخامسة ياء الاضافة و) اسم (المفعول مطوى) مطويات مطويون مطوية مطويتان مطويات (و) اسم (الموضع مطوى) بالفتح (و) اسم (الآلة مطوى) بالكسر (المجهول طوى يطوى إلى آخرهما وحكم لام هذه الأشياء كحكم) لام (الناقص) فى الاعلال (وحكم عينهن كحكم) عين (طوى) المعلوم فى عدم الاعلال (فى) الكلمة (التى اجتمع فيها إعلالان بتقدير إعلالها) أى إعلال عينهن (و) أما (فى الكلمة التى لم يجتمع فيها إعلالان) بتقدير إعلال العين (فقد يكون حكمها أيضا) أى كالتى اجتمع فيها إعلالان (كحكم) عين (طوى) فى عدم الاعلال وإن لم يجتمع إعلالان بتقدير الاعلال (للمتابعة لطوى) ونظيره أنه لا يعل قواما تبعا لقاوم (نحو طويا) المعلوم وطويا المجهول (وطاويان) وكذا راويان والله أعلم.

وإعلال اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب عينه همزة وإلى قول ابن الحاجب وصح رواء جمع ريان كراهة إعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم أكثر من أن يحصى وأما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف فلا ينافيه لأن فى اجتماع حروف العلة فى روى مع كون الياء عرضة لتوارد الحركات من الثقل المحسوس ما ليس فى الهمزة ولهذا أطلقوا الاعلال على قلب الألف همزة فى قائل مع غاية الخفة فى الألف لأن اجتماع الألفين أثقل من الهمزة واعلم أن اجتماع الاعلالين إنما لا يجوز إذا كانا من جنس واحد وكانا متواليين بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد الأول نحو يقال وبالثانى نحو قه وبالثالث نحو يدعى أصله يدعو قلبت الواو ياء ثم الياء ألفا واعتمدوا فى ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع وعلى لفظ الاعلالين فإنه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية (وتقول فى تثنية المؤنث فى حالتى النصب والخفض) أى الجر (ربيين) بأربع ياآت الأولى منقلبة عن العين التى هى الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب والجر وأدغمت الأولى فى الثانية (مثل عطشيين) فى تثنية عطشى (وإذا أضفته) أى تثنية المؤنث (فى حالة النصب) أى ربيين (إلى ياء المتكلم قلت رأيت ربيى بخمس ياآت) الياء (الأولى منقلبة عن الواو التى هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة عن ألف التأنيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة) أى ياء المتكلم أدغمت الأولى فى الثانية المفتوحة الرابعة فى الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة (المفعول مطوى) أصله مطووى أعل كإعلال مرمى (الموضع مطوى) أصله مطوى أعل كإعلال مرمى (الآلة مطوى) أصله مطوى أعل كإعلال مرمى (المجهول طوى يطوى الخ) أصله يطوى أعل كاعلال يرمى (وحكم لام هذه الأشياء) أى الفاعل والمفعول والموضع والآلة ومجهول الماضى ومجهول المضارع من اللفيف المقرون (كحكم لام الناقص) كما أشرنا إليه (وحكم عينهن كحكم عين طوى يطوى) فى عدم الاعلال فى الكلمة التى (اجتمع فيها إعلالان بتقدير إعلالها) أى إعلال عين تلك الكلمة كطاو ومطوى ويطوى (و) فى الكلمة (التى لم يجتمع فيها الاعلال يكون حكمها) أى حكم العين (أيضا) كالتى اجتمع فيها إعلالان (حكم عين طوى) فى عدم الاعلال للمتابعة (نحو طويا) فانه لو أعل عين طويا لم يلزم اجتماع الاعلالين إلا أنه لا يعل تبعا لطوى (وطاويان وطوى) مجهول طوى فانه لو أعل الواو فيهما بقلبها ألفا أو باسكانها لثقل الكسرة عليها ولم يلزم اجتماع الاعلالين إلا أنه لم يعل حملا على طوى، والحمد لله رب العالمين .

فهرست

(تمت)

تم طبع كتاب شرحى المراح مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده م
القاهرة فى يوم الخميس ١٥ صفر سنة ١٣٧٩ هـ = ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٩ م

حرف العلة فى مقابلة الفاء التى هى من الحروف الأصلية للكلمة كما أشرنا (و إنما سمى مثالا لمماثلته الحرف الصحيح فى عدم التغير وفى احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة، أما الفتحة ففى معلومه ، وأما الضمة ففى مجهوله ، وأما الكسرة ففى مصدره كالوعدة والوجهة وهذا النوع يجىء من كل الأبواب إلا من باب فعل يفعل بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر وأما وجد يوجد بفتحها فى الماضى وضمها فى الغابر فهى لغة بنى عامر كما ذكرناه مرة من قبل وأما فى اللغة الفصيحة فانها من فعل يفعل بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر ولهذا تحذف الواو من يجد لوقوعها بين ياء وكسرة (نحو وعد ويسر ويقظ) بفتح العين فى الأولين وكسر القاف فى الثالث ومضارعها على العكس كذا فى النزهة ، وإنما أورد مثالين إيذانا بأحدهما إلى الواوى و بالآخر إلى اليائى ، وإنما لم يورد المثال بالألف لعدم وجوده كما مر من أنها ساكنة والابتداء بالساكن محال (وإن كان فى وسطه يسمى أجوف) أى يسمى هذا النوع معتلا وأجوف وذا ثلاثة أما تسميتهم بالمعتل فلوجود حرف العلة فى مقابلة العين التى هى من الحروف الأصلية للكلمة وقد غفل بعض الصرفيين عن هذا ، وأما تسميتهم بالأجوف فلخلو جوفه : أى وسطه الذى هو بمنزلة الجوف من الحيوان عن الحرف الصحيح لوقوع حرف العلة فيه ، وأما تسميتهم بذى ثلاثة فلصيرورة ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت عن نفسك نحو قلت و بعت . فان قلت إن الحرف الثالث فيهما ضمير الفاعل فلا يكون ماضيه عنده على ثلاثة أحرف بل على حرفين . قلنا المراد منه كونه على ثلاثة أحرف بحروف الهجاء لا باصطلاح النحاة ولا شك أنه كذلك أو لأنهم جعلوا الضمير المتصل بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصاله بها ، أما تسمية الأجوف من غير الثلاثى بذى ثلاثة عند ذلك الضمير مع أنه ليس كذلك نحو أقمت فبالنظر إلى الأصل فانه فى الأصل قومت ، وأما تخصيص كون الماضى على ثلاثة أحرف بالمتكلم فلا وجه له لوجوده كذلك فى المخاطب ، وهذا النوع لا يجىء إلا من ثلاثة أبواب الأول بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر نحو : قال يقول وصان يصون والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو باع يبيع وكال يكيل والثالث بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو خاف يخاف وهاب يهاب وأما طول يطول بضمها فيهما فشاذ لا اعتداد به وقد ذكرنا هذا مرة من قبل (نحو قال وكال) إنما أورد مثالين إشارة بأحدهما إلى الواوى وبالآخر إلى اليائى لأن أصل قال قول وكال كيل كما سيجىء وإنما أوردهما بعد الاعلال إشارة بأصلهما إلى الأجوف الواوى واليائى و بلفظهما إلى الألفى لأنها من حروف العلة إذا كانت فى وسط الكلمة تسمى أجوف أيضا (وإن كان فى آخره يسمى ناقصا) أى يسمى هذا النوع معتلا وناقصا وذا أربعة أما تسميته بالمعتل فلوجود حرف العلة فى مقابلة اللام التى هى من الحروف الأصلية للكلمة ، وأما تسميته بالناقص فلنقصان آخر حروفه فى حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش أو لنقصان الحركة منه حالة الرفع نحو يغزو و يرمى و يخشى بسكون الواو والياء أو لخلو آخره من الحرف الصحيح الثابت فى كل الأحوال ، وأما تسميته بذى الأربعة فلكون ماضيه على أربعة أحرف عند الاخبار عن نفسك نحو غزوت ورميت ، وأما كون الحرف الرابع ضمير الفاعل فلا يضره لأن المراد من الحروف بحسب حروف الهجاء لا باصطلاح النحو كما بيناه آنفا فى الأجوف ، وهذا النوع يجىء من خمسة أبواب : الأول بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر نحو دعا يدعو. والثانى بفتحها فى الماضى وكسرها فى الغابر نحو رمى يرمى . والثالث بفتحها فيهما نحو رعى يرعى . والرابع بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر نحو بقى يبقى . والخامس

بكسرها غير أنها تحذف تبعا لاعلال المضارع لا لاستثقال الكسرة عليها ولذا لا تحذف فى مصدر وصل (نحو وعد يعد ويقظ ييقظ) من الباب الرابع (وإن كان) أى حرف العلة (فى وسطه) أى وسط الماضى (يسمى) هذا النوع (أجوف) لخلو الوسط الذى هو بمنزلة الجوف فى الحيوان عن الحرف الصحيح (نحو قال وكال) الأصل قول وكيل (وإن كان فى آخره يسمى ناقصا) لنقصان آخره غالبا عن الحركة البنائية

ويدل على هذا قوله فى أوله ووسطه وآخره دون فائه وعينه ولامه

بضمها